جامعة
طاهري محمد
بشار

المؤتمر الدولي الافتراضي الثامن

التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام

(الواقع، الفرص، والتحديات)

كلية العلوم
الاقتصادية،
التجارية وعلوم
التسيير يومي 01
و 02 ديسمبر
2021

الجزء الأول 01

المؤتمر الدولي الافتراضي الثامن
التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص، والتحديات)

المؤتمر الدولي الافتراضي الثامن

التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام

(الواقع، الفرص، والتحديات)

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير يومي 01 و02 ديسمبر 2021

جامعة طاهري محمد بشار

الجزء الأول

الطبعة الأولى
ماي 2022

ISBN 978-9931-9860-0-3 ر.د.م.ك

جامعة طاهري محمد بشار
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
الجزء الأول
ISBN 978-9931-9860-0-3

المؤتمر الدولي الافتراضي الثامن

التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص، والتحديات)

هيئة التحرير

تجميع وتوظيب المداخلات

أ.د. محمد الأمين بودخيل

الإخراج الفني

أ.د. محمد الأمين بودخيل

أ.د. إلياس سليماني

مراجعة المداخلات

أ.د. مجذوب بحوصي

أ.د. كمال برباوي

د. مبارك بن زاير

د. مصطفى بن شلاط

د. عبد الحكيم بن سالم

الطبعة الأولى – ماي 2022

الهيئة المنظمة للمؤتمر الدولي

الرئيس الشرفي للمؤتمر

مدير الجامعة أ.د. محمد مجاود

المشرف العام للمؤتمر

عميد الكلية أ.د. أحمد بوسهمين

رئيس المؤتمر

د. مبارك بن زايـر

نائب رئيس المؤتمر

د. فاطمة الوالي

رئيس اللجنة العلمية

أ.د. محمد الأمين بودخيل

نائب رئيس اللجنة العلمية

د. عبد الحكيم بن سالم

المنسق العام للمؤتمر

د. خالد بن يامين

رئيس اللجنة التقنية

د. هيشام قندوز

رئيس اللجنة التنظيمية

د. مصطفى بن شلاط

نائب رئيس اللجنة التنظيمية

د. بشير بودية

الأفكار الواردة في الأوراق البحثية تعبر عن آراء أصحابها، ولا تتبناها بالضرورة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

منشورات جامعة بشار

ISBN 978-9931-9860-0-3

حقوق النشر محفوظة

توطئة

تعتبر الثورة الرقمية و التكنولوجية التي يشهدها العالم المحرك الرئيسي لكافة القطاعات في مختلف دول العالم، بما فيها قطاع الخدمات المالية و المصرفية، حيث انعكست تكنولوجيا المعلومات على المعاملات المالية و المصرفية وجودتها، من خلال التطور السريع في وسائل الاتصال ما دفع الكثير من شركات الخدمات بما فيها المؤسسات المالية للبحث عن وسائل جديدة لإيصال الخدمة لعملائها، حيث تعمل هذه التكنولوجيا على تخفيض التكاليف وتحسين العلاقة بين المستخدم ومزود الخدمة وتطوير قدرات المستخدم على استخدام الخدمات المختلفة بتدعيم التكنولوجيا الرقمية و الذكاء الاصطناعي كل ذلك بهدف تطوير المعاملات و الأصول المشفرة و منصات التمويل الجماعي و الأسواق الإلكترونية.

وبهذا سعت كل الدول لتعزيز مفهوم الشمول المالي من خلال جذب الأفراد غير المسجلين ضمن النظام المالي الرسمي وإتاحة الفرصة لهم للوصول إلى الخدمات المالية بأنواعها المختلفة وتصحيح إخفاقات السوق و إزالة الحواجز التي تحول دون وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد دون استثناء، ما يساهم من جهة في رفع مستوى الرفاه بالنسبة للأفراد و من جهة أخرى زيادة المدخرات و رفع قاعدة الودائع للمصارف و المؤسسات المالية، و بالتالي المساهمة في التنمية المستدامة للأفراد و المؤسسات المالية.

ومن خلال هذا المؤتمر الدولي سنحاول معالجة الإشكالية التالية:

كيف يساهم التمويل الرقمي في إيصال الخدمات المالية لكافة الأفراد و تحقيق شمول مالي في المجتمع بما يضمن تنمية مستدامة لأفراد هذا المجتمع و مؤسساته المالية؟.

أهداف المؤتمر:

1- تسليط الضوء على التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على الخدمات المالية والمصرفية.
2- التعريف بالتمويل الرقمي ومؤشراته وسبل تحقيقه.
3- التعريف بالشمول المالي ومحدداته وكيفية الوصول إلى تحقيقه.
4- تسليط الضوء على واقع التمويل الرقمي في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.
5- تقييم دور شركات التكنولوجيا المالية في نشر ثقافة التمويل الرقمي.
6- إبراز نماذج لشركات ناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالمجال المالي والمصرفي.

محاور المؤتمر:

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل الرقمي (المفاهيم، المبادئ، وشروط التطبيق).

المحور الثاني: الإطار النظري للشمول المالي وشروط تحقيقه.

المحور الثالث: شركات تكنولوجيا المعلومات والمنصات الرقمية ودورها في تعزيز التمويل الرقمي.

المحور الرابع: الشركات الناشئة الخاصة بمجال التطبيقات الذكية والبرامج الآلية في مجال الخدمات المالية.

المحور الخامس: الضوابط القانونية، التحديات السلوكية، والمخاطر الشرعية لمعاملات التمويل الرقمي.

المحور السادس: التكنولوجيا المالية بين آفاق التطوير ومعوقات التطبيق في الدول العربية.

المحور السابع: واقع وآفاق التمويل الرقمي في الجزائر والعراقيل التي تحول دون تطبيقه.

المحور الثامن: الشمول المالي كخيار استراتيجي خاصة في ظل تفشي الأزمات (أزمة كورونا نموذجاً).

المحور التاسع: دراسات تقييمية محلية، عربية، ودولية لتطبيق التمويل الرقمي لتعزيز الشمول المالي.

المحور العاشر: عرض تجارب دولية في مجال التمويل الرقمي والشمول المالي.

أعضاء اللجنة العلمية للمؤتمر:

اللقب و الإسم	الجامعة	اللقب و الإسم	الجامعة
أ.د. بوشنافة أحمد	جامعة بشار (الجزائر)	أ.د. بودي عبد القادر	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. بوسهمين أحمد	جامعة بشار (الجزائر)	أ.د. بلحاج فراجي	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. سليماني إلياس	جامعة بشار (الجزائر)	أ.د. برباوي كمال	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. بحوصي مجدوب	جامعة بشار (الجزائر)	أ.د. صديقي أحمد	جامعة أدرار (الجزائر)
أ.د. بن بوزيان محمد	جامعة بشار (الجزائر)	د. الهزام محمد	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. أحمد خلف حسين الدخيل	جامعة تكريت (العراق)	أ.د. مدياني محمد	جامعة أدرار (الجزائر)
أ.د. سراج عبد الله	جامعة الملك فيصل (السعودية)	د. لواج منير	جامعة جيجل (الجزائر)
أ.د. حاكمي بوحفص	جامعة وهران 2 (الجزائر)	أ.د. لخديمي عبد الحميد	جامعة أدرار (الجزائر)
أ.د. قاسم النعيمي	الأكاديمية السويسرية للاقتصاد (سويسرا)	د. بن أحمد آسية	جامعة بلعباس (الجزائر)
أ.د. منصور عبد القادر محمد	جامعة الأقصى بغزة (فلسطين)	د. بن عبد العزيز سمير	جامعة بشار (الجزائر)
د. حاضر صباح شعير	جامعة تكريت (العراق)	أ.د. ناصري نفيسة	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. زينب الجوادي	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا (مصر)	د. أحمد خضر	جامعة تكريت (العراق)
د. عبد القادر شاشي	جامعة صباح الدين زعيم (تركيا)	د. عبار محمد	جامعة بشار (الجزائر)
د. باسم غدير غدير	جامعة تشرين (سورية)	د. مازن نعمان عبد الله	جامعة تكريت (العراق)
د. نشأت إدوارد ناشد	معهد العبور العالي للإدارة (مصر)	د. عبد الله النهاري	جامعة الحديدة (اليمن)
د. خالد عبد الله أبا الصافي المطيري	جامعة الكويت (الكويت)	د. بلخير العربي أحمد	المركز الجامعي أفلو (الجزائر)
د. سعيد سعيد عبد اللطيف مبارك	معهد أكتوبر العالي للهندسة (مصر)	أ.د. طافر زهير	جامعة بشار (الجزائر)
د. جابر شنجار العساوي	جامعة القادسية (العراق)	د. آمنة ترابي	جامعة بن زهر (المغرب)
د. بودالي محمد	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)	د. حمادة أمينة	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. برهان الطريقي	جامعة صفاقس (تونس)	أ.د. بن جيمة عمر	جامعة بشار (الجزائر)
د. قدري سليمان الشكري	جامعة عجلون الوطنية (الأردن)	أ.د. صوار يوسف	جامعة سعيدة (الجزائر)
د. بوزيان الرحماني هاجر	جامعة عين تيموشنت (الجزائر)	أ.د. علماوي أحمد	جامعة غرداية (الجزائر)
د. ناصر عبد الرحيم العلى	University Of Transport (Russia)	أ.د. بوعنيني سميحة	جامعة بشار (الجزائر)
د. بوران سمية	المركز الجامعي البيض (الجزائر)	د. جيهان فقيه	الجامعة اللبنانية (لبنان)
Vladimir Chebotarev	University Of Transport (Russia)	أ.د. مخلوفي عبد السلام	جامعة بشار (الجزائر)
Dr. Pham Vu Phi Ho	Van lang university (vietnam)	د. لجلط إبراهيم	جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
Dr. Anna A.Chebotareva	University Of Transport (Russia)	أ.د. قاسم أحمد حنظل	جامعة تكريت (العراق)
د. دن أحمد	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)	أ.د. دحماني عزيز	جامعة بشار (الجزائر)
د. أولاد حيمودة عبد اللطيف	جامعة غرداية (الجزائر)	د. بوكرديد عبد القادر	جامعة تيسمسيلت (الجزائر)
د. حولية يحي	جامعة عين تيموشنت (الجزائر)	د. شنيني عبد الرحيم	جامعة غرداية (الجزائر)
د. ناصر يوسف	الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)	د. بنوجعفر عائشة	جامعة بشار (الجزائر)
د. بلعيد سماح	المدرسة الوطنية للأساتذة (الجزائر)	د. سمية محمد مصطفى	جامعة كسلا (السودان)
د. عبد الجبار سهيلة	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)	أ.د. زايري بلقاسم	جامعة وهران (الجزائر)
د. حمزة علي	المركز الجامعي البيض (الجزائر)	د. علي الوحشي	جامعة الزاوية (ليبيا)
د. نشاد حكيم	المركز الجامعي البيض (الجزائر)	د. فودو محمد	جامعة أدرار (الجزائر)
د. بن زاير عبد الوهاب	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)	د. بن عبد العزيز سفيان	جامعة بشار (الجزائر)
د. مراد إسماعيل	جامعة عين تيموشنت (الجزائر)	د. فراج الطيب	جامعة بشار (الجزائر)

د. زاوي شهرزاد	جامعة بشار (الجزائر)	د. مزاري فؤاد	جامعة البليدة (الجزائر)
د. عادل فاطمة الزهراء	جامعة بشار (الجزائر)	د. بلغنامي وسيلة نجاة	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)
د. موري سمية	جامعة بشار (الجزائر)	د. بن علي محمد	المركز الجامعي البيض (الجزائر)
د. بوعلي هشام	جامعة سعيدة (الجزائر)	د. بن حمو نجاة	جامعة بشار (الجزائر)
د. بلعابد فايزة	جامعة بشار (الجزائر)	د. بن حرز الله مراد	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)
د. طيبي بومدين	جامعة سعيدة (الجزائر)	د. طبوش أحمد	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. بلخضر محمد العربي	جامعة بشار (الجزائر)	د. حمادة أمينة	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. عياش الزبير	جامعة أم البواقي (الجزائر)	د. عمارة البشير	المركز الجامعي أفلو (الجزائر)
د. مقدم عبد الجليل	جامعة بشار (الجزائر)	د. بن علال بلقاسم	المركز الجامعي البيض (الجزائر)
د. بن يامين خالد	جامعة بشار (الجزائر)	د. خلف الله بن يوسف	المركز الجامعي أفلو (الجزائر)
د. قلوم بوفلجة	جامعة بشار (الجزائر)	د. بوسالم أبوبكر	المركز الجامعي البيض (الجزائر)
د. حاجي كريمة	جامعة بشار (الجزائر)	د. حمول طارق	جامعة بشار (الجزائر)
د. سيرات سامية	جامعة بشار (الجزائر)	د. زيرمي نعيمة	جامعة بشار (الجزائر)
د. كدروسي صباح	جامعة بشار (الجزائر)	د. يعقوب أسماء	جامعة بشار (الجزائر)
د. قسول سفيان	جامعة بشار (الجزائر)	د. عيشوش خيرة	جامعة بشار (الجزائر)
د. محصول نعمان	جامعة جيجل (الجزائر)	د. معروف جيلالي	المركز الجامعي البيض (الجزائر)
د. عراب فاطمة الزهراء	جامعة بشار (الجزائر)	د. صديقي خضرة	جامعة بشار (الجزائر)
أ. بوترفاس الهاشمي	جامعة بشار (الجزائر)	د. شريفي مسعودة	جامعة بشار (الجزائر)
أ. مساراح نادية	جامعة بشار (الجزائر)	أ. سليماني وهيبة	جامعة بشار (الجزائر)
د. بن جيمة مريم	جامعة بشار (الجزائر)	د. قويدري عبد الرحمن	جامعة أدرار (الجزائر)
د. جميل عبد الجليل	جامعة بلعباس (الجزائر)	د. سعدوني محمد	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. بقدور عائشة	جامعة بشار (الجزائر)	د. العرابي مصطفى	جامعة بشار (الجزائر)
أ.د. بن سفيان الزهراء	جامعة بشار (الجزائر)	د. كاتب كريم	جامعة التكوين المتواصل (الجزائر)
د. مهدي لطيفة	جامعة التكوين المتواصل (الجزائر)	أ.د. بودي عبد الصمد	جامعة بشار (الجزائر)
د. معمري عبد الوهاب	جامعة بشار (الجزائر)	د. كرومي آسيا	جامعة بشار (الجزائر)
د. معاش قويدر	جامعة الجلفة (الجزائر)	د. مويسي جمال	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)
د. روشام بن زيان	جامعة بشار (الجزائر)	د. سالكي سعاد	جامعة بشار (الجزائر)
د. بوسماحة محمد	جامعة بشار (الجزائر)	أ.د. دولي لخضر	جامعة بشار (الجزائر)
د. مولفرعة فاطة الزهراء	جامعة بشار (الجزائر)	د. بوطلاعة محمد	المركز الجامعي ميلة (الجزائر)
د. علالي مخطار	جامعة بشار (الجزائر)	د. بن علي أمينة	جامعة بشار (الجزائر)
د. مومني يوسف	المركز الجامعي البيض (الجزائر)	د. بياض مصطفى	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)
أ.د. بلحمدي سيد علي	المركز الجامعي تيندوف (الجزائر)	د. شامي عبد الرحمن	جامعة بشار (الجزائر)
د. صادق زهراء	جامعة بشار (الجزائر)	د. بن دخيس عبد الكريم	جامعة بشار (الجزائر)
د. عبد الله ياسين	جامعة بشار (الجزائر)	د. بلغنامي نبيلة	جامعة بشار (الجزائر)
د. قندوز عبد القادر	جامعة بشار (الجزائر)	د. دويس عبد القادر	جامعة تيارت (الجزائر)
د. بوقطاية سفيان	المكز الجامعي غليزان (الجزائر)	د. عريس عمار	جامعة جيجل (الجزائر)
د. تحريشي جمانة	جامعة بشار (الجزائر)	د. علاوي نصيرة	جامعة بشار (الجزائر)
د. بلعابد نجاة	جامعة بشار (الجزائر)	د. بوهلالة سعاد	المركز الجامعي ميلة (الجزائر)
د. ساجي فاطمة	جامعة تيارت (الجزائر)	د. غوتي محمد	جامعة سعيدة (الجزائر)
بوعرفة عبد القادر	جامعة تيارت (الجزائر)	د. الصغير ميسم	جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)
بلعيد حياة	جامعة بشار (الجزائر)	د. العوفي أفنان	جامعة أدرار (الجزائر)

أعضاء اللجنة التنظيمية للمؤتمر

أ.د. دولي سعاد	د. ياحي محمد الأمين	د. زيان عبد الكريم	ط.د عادل عبد الحفيظ
د. بلحسين فاطمة الزهراء	د. بودي حمزة	أ. فخار الحاج	ط.د. بن ديدة ميادة
د. زيان توفيق	د. عرباوي خالد	أ. مؤذن بشير	ط.د ليمام مروان
د. سعيدان رشيد	د. بن يحي خولة	أ. مرين حمين	ط.د. سعداوي فيصل
د. معمر عبد الكريم	د. بوزياني محمد	أ. عبد اللاوي محمد	ط.د. بلخضر عبد الغاني
د. بكار أمال	د. قرين لطيفة	ط.د. بن يحي يحي	ط.د. معيطة سليمان

الفهرس

الصفحة

انعكاسات العملات المشفرة على النظامين النقدي والمالي
أ.د. أحمد خلف حسين الدخيل (جامعة تكريت العراق) 1 – 26

تأثير سلطة الادارة في جودة التقارير المتكاملة
م.د. علي خلف كاطع الجبوري (المعهد التقني في الناصرية- الجامعة التقنية الجنوبية)، أ.د. حيدر علي جراد المسعودي (جامعة كربلاء) 27 – 41

أهمية مؤسسات وبنوك البريد في تعزيز الشمول المالي – حالة الجزائر
أ.د. محمد الأمين بودخيل (جامعة طاهري محمد بشار)، د. هيشام قندوز (جامعة طاهري محمد بشار) 42 – 60

تطور التقنيات الرقمية ودورها في تفعيل نشاط المصارف الإسلامية
أمينة ولدعوالي (جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر)، أ.د. صادق صفيح (جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر) 61 – 74

دور التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية في تنمية القطاع المالي
د. جميلة بختي (جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر)، د. مليكة سليماني (جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر) 75 - 91

الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي
د. محمد موساوي (جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس)، أ.د. زيرار سمية (جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان) 92 – 104

التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي في العراق: التحديات والاستراتيجيات
د. سامر محمد فخري ضرار (جامعة تكريت –كلية الادارة والاقتصاد)، م. احمد خضير احمد (جامعة تكريت –كلية الادارة والاقتصاد) 105 – 120

تعزيز الشمول المالي الرقمي كخيار إستراتيجي لضمان تمويل مستدام في ظل تفشي الازمات في الدول العربية -جائحة كوفيد19 نموجا-
فاتح ميرود (جامعة غرداية)، د. إبراهيم دوار(جامعة غرداية) 121 – 134

مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي لدولة السويد
قدوري ياسين (جامعة طاهري محمد بشار) 135- 148

دور شركات تكنولوجيا المعلومات في تعزيز التمويل الرقمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
د. ريم عمام (جامعة عمار الثليجي الأغواط)، أ.د. أحمد بوشنافة (جامعة طاهري محمد بشار) 149 – 160

تعزيز مفهوم الشمول المالي وآليات تحقيقه
د. أسماء حاكم (جامعة طاهري محمد بشار)، أ.د. لخضر دولي (جامعة طاهري محمد بشار) 161 – 176

الشمول المالي في الجزائر: واقع، تحديات ومتطلبات
شميسة يونس (جامعة محمد خيضر- بسكرة)، صفاء نيد (جامعة محمد خيضر- بسكرة) 177 – 189

أهمية التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي - تجارب دولية بالإشارة إلى حالة الجزائر-
د. أحمد بن السيلت (جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس)، د.أسامة بوشريط (جامعة يحي فارس المدية- الجزائر) 190 – 203

أهمية الشمول المالي وواقعه في الوطن العربي
رشيد قنون (المركز الجامعي أفلو) 204 – 216

آليـات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات والمعوقات.
عبير حاجي (جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة)، أ .د. محمد جبوري (جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة) 217 – 229

واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية-تجربة الامارات العربية المتحدة-
صارة لعمامرة (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة)، د. فاطمة محبوب (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة) 230 – 243

واقع الشمول المالي في الجزائر و بعض الدول العربية ومدى تطبيقها للشمول المالي
دقيش فايزة (جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت)، د. يحي حولية (جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت) 244 – 255

الشمول المالي كهدف استراتيجي في تحقيق الاستقرار المالي للدول العربية دراسة تحليلية لبعض المؤشرات
د. فايزة يوب (المركز الجامعي صالحي احمد النعامة)، د. سعدية حمو (جامعة طاهري محمد - بشار) 256 – 270

التوجهات الحديثة للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية دراسة تجارب مؤسسات رائدة
هاجر مزغيش (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي)، أ.د عبد الوحيد صرارمة (جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي) 271 – 284

التمويل الرقمي كمثال عن الابتكار في صناعة الخدمات المالية
د. ثورية بلقايد (جامعة طاهري محمد بشار)، د. مسعودة شريفي (جامعة طاهري محمد بشار) 285 – 296

قراءة في الأدبيات النظرية للشمول المالي وشروط تحقيقه
جوهري ميلود (جامعة قاصدي مرباح - ورقلة)، د. شماخي بوبكر (جامعة قاصدي مرباح - ورقلة) 297- 307

التكنولوجيا المالية في العالم العربي: الواقع والتحديات
أ.د. منير خروف (جامعة 8ماي1945 قالمة)، رمزي طبايبية (جامعة 8ماي1945 قالمة) 308 – 321

ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في العالم العربي الإمارات العربية المتحدة نموذجا خلال الفترة (2015_2021)
خيرة بوخاري (جامعة أحمد زبانة غليزان)، د. علي طهراوي دومة (جامعة أحمد زبانة غليزان) 322 -341

أثر تعزيز الشمول المالي على أداء البنوك الإسلامية بالجزائر (دراسة حالة بنك السلام الجزائر)
د. إشراق بن الزاوي (جامعة قاصدي مرباح ورقلة)، د. حنان بقاط (جامعة حمة لخضر الوادي) 342 – 360

دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر
عائدة حواسي (جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة)، سليمة بن زكة (جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة) 361 – 374

واقع الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتاثير جائحة كورونا عليه
د. نادية سوداني (جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تسيمسيلت) 375 – 389

التمويل الرقمي كآلية لتحقيق الشمول المالي والحد من تداعيات جائحة Covid-19 تجارب عربية ودولية
قريني وردة (جامعة 8ماي1945 قالمة)، أ. د. بورديمة سعيدة (جامعة 8ماي1945 قالمة) 390 – 406

ماذا يمكن أن تستفيد الجزائر من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مجالي تقنية البلوك تشين والشمول المالي؟
د. دليلة حضري (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف)، د. عائشة بوثلجة (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف) 407 – 434

الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة(مفاهيم ،وأبعاد)
د. بلعيد سماح (المدرسة العليا للأساتذة بشار) 435 – 446

واقع استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة دول الخليج)
د. بوسماحة محمد (جامعة طاهري محمد بشار)، بن ديدة ميادة (جامعة طاهري محمد بشار) 447 – 466

متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية -دراسة حالة الدول العربية للفترة (2016-2020)
د. وداد بورصاص (جامعة 8ماي1945 قالمة)، أميرة مقلاتي (جامعة 8ماي1945 قالمة) 467 – 479

واقع الشمول المالي وتحدياته في الجزائر
د. إسماعيل مراد (جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت)، د. مريم حسناوي (جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت) 480 – 491

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي (افاق وتحديات)
أسماء شرقي (جامعة مصطفى أسطمبولي - معسكر) 492 – 504

تحديات انتشار الشمول المالي و إستراتيجيات و آليات تحقيقه و تفعيله–التجربة المصرية أنموذجا
فطيمة زهرة قدور (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف)، د. محمد لخضر كاتب (جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم) 505 – 520

تعزيز الشمول المالي بالجزائر كآلية للتنمية الاقتصادية عرض تجارب دولية
د. بلعابد فايزة (جامعة طاهري محمد بشار)، د. بن سالم عبد الحكيم(جامعة طاهري محمد بشار) 521 – 547

تعزيز الشمول المالي كخيار استراتيجي لعصرنة القطاع المصرفي – المغرب والجزائر نموذجاً-
فاطمة سنوساوي (جامعة لونيسي علي البليدة 02)، حميدة أوكيل (جامعة أكلي محند أولحاج البويرة) 548 - 561

دعم وتعزيز الشمول المالي بالتكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا
سعاد ضمضمة (جامعة أحمد درارية – أدرار)، د. محمد فودوا (جامعة أحمد درارية أدرار) 562 - 579

أهمية تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية لمواجهة جائحة كورونا
د. سايغي مريم (جامعة الجزائر 3) 580 - 594

التمويل الرقمي في الجزائر ومتطلبات تطويره كمدخل لتعزيز الشمول المالي
بلخير عمومن (جامعة حمة لخضر الوادي)، د. محمد الحافظ عيشوش (جامعة حمة لخضر الوادي) 595 - 607

أثر الشمول المالي على اداء البنوك التجارية الجزائرية
د. دنيا كرزابي (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)، د. زوليخة سامية كرزابي (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان) 608 - 617

الشمول المالي ودوره في تدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة -المرأة العربية نموذجا-
فاطمة عيساوي (جامعة طاهري محمد بشار)، د. محمد الهزام (جامعة طاهري محمد بشار) 618 - 639

دعم التثقيف المالي للمرأة لتعزيز الشمول المالي بالدول العربية
د. سكينة حملاوي (جامعة حمة لخضر - الوادي) ، د. بوسواك امال (جامعة حمة لخضر الوادي) 640 - 650

التأصيل النظري لماهية التمويل الرقمي والعوائد المحققة من جراء تبنيه
د. صديقي خضرة (جامعة طاهري محمد بشار)، د. طيبي نادية (جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة) 651 - 663

تطبيق منهجية الابتكار المفتوح كأداة لتعزيز جودة الخدمات المصرفية - دراسة استطلاعية في عدد من المصارف/ العراق
د. مازن نعمان عبدالله (جامعة تكريت –كلية الادارة والاقتصاد)، حاضر صباح شعير (جامعة تكريت –كلية الادارة والاقتصاد) 664 – 685

واقع الشمول المالي الرقمي خلال جائحة كوفيد-19 Digital financial inclusion in the time of COVID-19
د. أبو بكر بوسالم (المركز الجامعي نور البشير البيض) ، عزالدين بالعرق (المركز الجامعي نور البشير البيض) 686 - 696

الشمول المالي في افريقيا L'inclusion financière en Afrique
د. خالدية بالعجين (جامعة ابن خلدون تيارت)، د. فاطمة ساجي (جامعة ابن خلدون تيارت) 697 - 709

التوصيات 710

انعكاسات العملات المشفرة على النظامين النقدي والمالي

The implications of cryptocurrencies on the monetary and financial systems

الاستاذ الدكتور احمد خلف حسين الدخيل[1]

Prof. Dr. Ahmed Khalaf Hussein Al-Dikhil[1]

[1] كلية الحقوق ، جامعة تكريت (جمهورية العراق)

ملخص:

ان النظام المالي في البلاد بما فيه من ادوات السياسة المالية لابد أن تتأثر بالنظام النقدي الذي جاءت به العملات المشفرة، ولما كان الأمر كذلك فالانعكاس حتمي على الجوانب النقدية وبالتحديد تلك القائمة علي معلومية هوية المستخدم وقدرة البنوك على الاصدار النقدي الجديد واللجوء للتضخم التعسفي والسيطرة على تعاملات النقود في البلاد، إذ ستنقلب الامور وستكون النقود اقرب إلى واقعها السليم من الواقع المشوه الذي تعيشه اليوم، إذ ان من الصعوبة الحكم على مدى فائدة واهمية هذه العملات من عدمه ومدى القدرة على الاستغناء عنها واستبدالها بعملات افتراضية حكومية.

ولكن اعتماد العملات المشفرة يؤدي برأينا الى تحييد دور البنوك المركزية وتراجع دور الدولار والفيدرالي الامريكي وايقاف الدعم الحكومي للمصارف وغياب الاصدار النقدي الجديد وانتهاء الوصاية المصرفية على العملاء وعدم القدرة على حجب الصفة القانونية عن العملات، وتحريرها للسياسة النقدية، والحد من ظاهرة الزيادة في النفقات العامة، وانهاء ما يسمى بالتمويل بالتضخم وزيادة الضغط على الايرادات الضريبية وايرادات الدومين الخاص.

كلمات مفتاحية: العملات المشفرة، النظام النقدي، النظام المالي، البنوك المركزية، التضخم.

Abstract:

The financial system in the country, including the tools of financial policy, whether related to public revenues, public expenditures, or the general budget, must be affected by the monetary system that these currencies came with. The banks have on the new monetary issuance, on arbitrary inflation, and on controlling money transactions in the country and in the world as a whole, as things will turn contrary to what they are today, and money will be closer to its sound reality.

The adoption of cryptocurrencies leads to the neutralization of the role of central banks, the decline in the role of the dollar and the US Federal Bank, the cessation of government support for banks, the absence of the new monetary issuance mechanism and the end of banking guardianship over Customers and the inability to withhold the legal status of currencies, let alone liberalize monetary policy.

Keywords: Cryptocurrencies, monetary system, financial system, central banks, inflation.

1. مقدمة:

بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للعملات المشفرة فان وجودها في العالم الافتراضي لابد أن ينعكس ايجاباً تارة وسلباً تارة أخرى على الانظمة المختلفة في كل دولة من الدول وعلى مستوى العالم بأسره ، ولكن الاعتراف لها بالطبيعة النقدية والعملاتية سيؤدي حتماً إلى آثار أكثر تحديداً واقوى انعكاساً على تلك الانظمة وخاصة منها الانظمة الاقرب إلى الجانب النقدي وذات التأثير والتأثر المتبادل مع الجوانب النقدية ورغم أن تلك الجوانب تؤثر على مختلف الانظمة ، وربما حتى منها ما لا يبدو له علاقة مباشرة بالجانب النقدي كالجوانب الثقافية والفنية والادبية والرياضية وغيرها ولكننا سنقتصر على الانظمة الأكثر قرباً من الشأن النقدي ألا وهي النظامين النقدي والمالي.

أولاً: أهمية البحث : ان النظام المالي في البلاد بما فيه من ادوات السياسة المالية سواء تعلقت بالإيرادات العامة أو النفقات العامة أو الموازنة العامة لابد أن تتأثر هي الأخرى بالنظام النقدي الذي جاءت به تلك العملات ، ولما كان الأمر كذلك فالانعكاس حتمي على الجوانب النقدية وبالتحديد تلك القائمة علي معلومية هوية المستخدم والقدرة المركزية لدى البنوك على الاصدار النقدي الجديد وعلى اجراء التضخم التعسفي وعلى السيطرة على تعاملات النقود في البلاد وفي العالم اجمع ، إذ ستنقلب الامور على عكس ما هي عليه اليوم وستكون النقود اقرب إلى واقعها السليم من الواقع المشوه الذي تعيشه اليوم مما يجعل البحث في هذا الموضوع امر غاية في الأهمية.

ثانياً : مشكلة البحث : تبدو مشكلة البحث في صعوبة الحكم على مدى فائدة واهمية هذه العملات من عدمه ومدى القدرة على الاستغناء عنها واستبدالها بعملات افتراضية حكومية كما يروج لذلك في محافل عدة علمية وقانونية وسياسية وشرعية وغيرها بالتركيز على الآثار السلبية لها وترك الانعكاسات الايجابية لها على تلك الانظمة إذا ما تم اعتمادها كعملات ونقود بشكل رسمي أو بشكل واقعي من الجوانب النقدية والمالية وذلك لكون هذين الجانبين هما الاقرب والأكثر تأثراً بوجودها.

ثالثاً: فرضية البحث : ينطبق البحث من افتراض ان الانعكاسات الايجابية للعملات المشفرة تتفوق على الانعكاسات السلبية لها مما يفرض على المشرع في كل دولة من الدول اعتماد هذه العملات للاستفادة من تلك الانعكاسات.

رابعاً: منهج البحث : سنعتمد في بحثنا المنهج التحليلي الاستنباطي إذ سنحلل الآثار التي تتركها العملات المشفرة على النظامين النقدي والمالي ونستنبط مدى توافقها مع الواقع والمشكلات التي تثيرها في هذا

الشأن لنصل إلى افضل الحلول.

خامساً: هيكلية البحث : سوف يتم تقسيم هذا البحث على مبحثين نخصص الأول لانعكاسات العملات المشفرة على النظام النقدي ، ونتناول في الثاني انعكاساتها على النظام المالي ، ومن ثم نختم دراستنا بأهم الاستنتاجات والتوصيات ، والله ولي التوفيق.

2. انعكاسات العملات المشفرة على النظام النقدي

1.2 المصير المجهول للبنوك المركزية:

قيل الكثير حول مصير البنوك المركزية والنظام المصرفي بشكل عام بين من يدعى اضمحلال أي دور لها في النظام النقدي الجديد، وبين من يتوقع لها دوراً ينسجم مع النظام المعتمد على العملات المشفرة بحيث لا ينتهي دورها وإنما يتحول من متحكم بالنظام النقدي إلى متأقلم معه يحاول أن يجد له دوراً مسايراً له وحاصلاً على بعض المكاسب ، وبين من يتوقع أن يبقى له بعض الدور في التحكم بما يتبقى من العملات الحكومية والتي يتوقع بقائها جنباً إلى جنب مع العملات المشفرة والتي لن تكون حسب رأيهم صالحة الا للتحويلات النقدية الكبيرة فيما تبقى التحويلات النقدية الصغيرة بحاجة إلى النقود الحكومية أو بالأحرى المركزية ، ومن هنا كان لابد من مناقشة ذلك بشيء من التفصيل وذلك في الفروع الستة الآتية:

1.1.2. تحييد دور البنوك المركزية

بعد أن كانت السياسة النقدية تسير وبشكل طبيعي عندما كان النقد السليم والصعب يعتمد العملات المعدنية وخاصة في مرحلة اعتماد الذهب كعملة، إذ مثلت تلك المرحلة الحقبة التاريخية الأمثل من حيث العملات وانعكست ايجابياً على الازدهار الاقتصادي إلى أن جاءت فكرة التحول إلى العملات الورقية المدعومة بالذهب والتي رغم أنها ابقت صعوبة النقد متوافرة لارتباط العملات الحكومية الورقية بالذهب غير أنها مهدت الطريق شيئاً فشيئاً للتخلي عن المعيار الذهبي وتحرير العملات الورقية من ذلك المعيار في سبعينيات القرن الماضي فنهض دور البنوك المركزية واصبحت أكثر تحكماً بالسياسة النقدية فاضحت توجهها الوجهة التي تناسب الظروف التي تمر بالبلاد بما يتلاءم مع النظام المالي والنظام الاقتصادي، بل وحتى النظام السياسي فيها. فرغم كل ما يقال عن استقلالية البنوك المركزية من الناحية النظرية فان الواقع يقول عكس ذلك فالتوافق بين القرارات السياسية والمالية والاقتصادية من جهة وبين القرارات النقدية من جهة أخرى كانت باعتقادنا دليلاً على الارتباط والتنسيق بين السلطات النقدية والسلطات السياسية مع بعض الاستثناءات في فترات محددة لا يمكن التعويل عليها في هذا الشأن،

فالأصل هو الارتباط والتعاون المشترك بينها بحيث اصبحت البنوك المركزية الذراع النقدية للسلطات السياسية تستخدم لتبرير السياسات المالية والاقتصادية ودعمها وتعزيزها وتكريسها وذلك حتى في أكثر الدول ديمقراطية فما بالك بالدول ذات الدكتاتوريات المقيتة وما بالك بالدول ذات الديمقراطيات الصورية.

إذاً ولأن العملة الرسمية في جميع البلدان تحولت من عملة صعبة (الذهب) إلى عملة سهلة (العملات الورقية) كان لابد من منح سلطة معينة اختصاص السيطرة على عرض واسعار تلك العملات والتحكم بها بما يتوافق ورؤى القابضين على السلطة والظروف التي تمر بها كل دولة من دول من حرب او سلم أو حياد مع ضرورة الاحتفاظ باحتياطي غير الزامي من الذهب واحتياطي آخر من الدولار الذي ربطت به جميع العملات في كافة الدول فاصبح معياراً بديلاً عن الذهب على أساس كونه عملة صعبة بالنسبة لكافة الدول رغم كونه عملة سهلة في الولايات المتحدة الامريكية خاصة أن الفيدرالي الامريكي يستطيع طباعة المزيد منها في أي وقت يشاء وهو ما يحدث بشكل طبيعي منذ التخلي عن المعيار الذهبي في القرن الماضي وحتى اليوم ولا ينازع في قدرته تلك أي من علماء الاقتصاد والنقد في العالم. والحقيقة أن البنوك المركزية حسب دراسة اجراها (مجموعة مؤلفين د.ت) اصبحت تستخدم العملات الورقية لأحكام قبضة السلطات على مقدرات الشعوب ونهب خيراتها عبر استخدام اسلوب التضخم التعسفي فطباعة المزيد من العملات الورقية عبر الاصدار النقدي الجديد سيؤدي حتماً إلى انخفاض قيمتها مما يجعل الحكومات أكثر قدرة على زيادة الانفاق بل والاستيلاء على ممتلكات الافراد والشركات إذ سيتمكن افراد السلطة والمقربين منها من ذوي الامكانيات المالية الكبيرة من شراء تلك الممتلكات مستفيدين من الانخفاض الكبير لقيمة العملة بسبب زيادة عرضها واصدار المزيد منها بشكل متكرر.

أما بالتحول من اعتماد العملات الحكومية المركزية إلى العملات المشفرة وخاصة البيتكوين فان الامور ستتغير وستكون العملة صعبة ولن يكون من السهل اصدار المزيد من تلك العملات وبالتالي عدم القدرة على تخفيض قيمتها ، تماماً كما كان عليه الحال عندما كانت العملات المعتمدة هي الذهب والصعوبات التي تنتاب عملية الحصول عليها ، إذ تخرج عملية اصدار العملات المشفرة والسيطرة عليها عن سلطة البنوك المركزية مما يحيد دورها في هذا الخصوص ويجعلها ابعد ما تكون عن تحقيق الغاية المنشودة منها أو الدور المرسوم لها في ارداف دور السلطات السياسية ودعمها في السيطرة على مقدرات الشعوب خاصة بعد الخصائص المتعددة التي افرزتها هذه العملات المشفرة من اكتسابها لصفة النقد

الصعب والمرتبطة بالندرة الالكترونية وخروجها عن سيطرة السلطات العامة من جهة ومجهولية هوية مستخدميها إذا ما ارادوا اخفاء هوياتهم.

2.1.2. تراجع دور الدولار والفيدرالي الامريكي

بعد أن كان الدولار هو العملة التي تعتمد عليها جميع العملات الأخرى وقامت الدول باتخاذ احتياطي من ذلك الدولار، وبعد أن اصبح البنك الفيدرالي الامريكي بمثابة البنك المركزي لجميع البنوك المركزية كونه يرسم السياسة النقدية للدولار ويقرر اصدار المزيد منه وضخه في السوق العالمية، وبعد أن اصبحت معظم استثمارات البنوك المركزية في سندات الخزانة الامريكية وذلك لكون الدولار من العملات الأكثر استقراراً ولأن تلك السندات تحافظ على اسعارها بشكل مرتفع مما يضمن لتلك البنوك احتياطي من الدولار ومن تلك السندات ، فقد آن الأوان لكي يتحول العالم إلى عملة أكثر استقراراً من الدولار والعملات الحكومية المركزية الأخرى إلى عملة مشفرة ألا وهي البيتكوين وقريناتها مما يعني تراجعاً واضحاً في دور الدولار ودور الفيدرالي الامريكي بالتبعية، فلن يكون العالم بحاجة إلى بنك مركزي وطني ولا بنك مركزي دولي (الفيدرالي الامريكي) ولا منسقاً لعمل جميع البنوك المركزية كصندوق النقد الدولي، فالسياسة النقدية ستسير بشكل حر نتيجة لما تتمتع به العملات المشفرة وخاصة البيتكوين من صعوبة في الحصول عليها.

ولعل ذلك وفقاً لـ (عموص 2019) سيدفع البنوك المركزية في العالم إلى توفير احتياطي من نوع جديد ألا وهو العملات المشفرة بدل الاحتياطي من الدولار واضافة إلى الاحتياطي من الذهب يمكن أن تتجه تلك البنوك إلى أن يكون لديها احتياطي الكتروني من العملات المشفرة الأكثر رواجاً مثل البتكوين، ولا نستبعد أن تكون بعض البنوك المركزية ذات التفكير البعيد قد ولجت مثل هذه العملية وقامت بشراء مجموعة من العملات المشفرة وبالتحديد البيتكوين تحسباً لأي اعتماد عالمي لتلك العملة خاصة وان اسعارها تميل إلى الارتفاع بشكل مستمر في الوقت الحاضر ولم تستقر بعد ، مما يجعل الحصول عليها امراً مربحاً في جميع الأحوال ولكن الأمر يتطلب نوع من السرية في عملية الشراء ، إذ أن أي تسريب لقيام بنك مركزي أو مجموعة بنوك مركزية بشراء عملة مشفرة معينة كالبيتكوين سيكون له أثر كبير في مجال ارتفاع اسعار العملات خاصة بعد قرارات بعض الدول باعتمادها في تعاملاتها الرسمية كالسلفادور.

3.1.2. ايقاف الدعم الحكومي للمصارف

لما كانت الحكومات قد اعتمدت عملات مركزية سهلة لا تتطلب لإصدار المزيد منها وطبعتها سوى أمر بذلك من السلطة النقدية في البلاد ، فقد بات استخدام تلك العملات لدعم المصارف الحكومية منها والاهلية هو ديدن السلطات النقدية في جميع البلدان وتشهد على ذلك الازمات الاقتصادية والمالية والنقدية التي ضربت العالم اجمع وكل دولة من دوله فقد اضحى عمل المصارف افضل عمل في الوقت الحاضر كونه يحظى بأرباح القطاع الخاص وحماية القطاع العام في الوقت ذاته ، وبالتالي فلا خسائر تذكر ، فكلما تعرضت البلاد لازمة مالية ونقدية انبرت البنوك المركزية لدعم المصارف بالمزيد من الأموال والنقود وذلك لسهولة الحصول على النقود الورقية الحكومية.

غير أن الأمر سيكون مختلفاً بعد اعتماد العملات المشفرة التي تشكل عملة صعبة ليس من السهل الحصول عليها لا بالنسبة للأفراد ولا بالنسبة للشركات ولا حتى بالنسبة للدول ، مما يجعل هذه الأخيرة توقف دعمها اللامحدود للمصارف بسبب عدم قدرتها على فعل ذلك كما كانت تفعل عندما كانت العملات المستخدمة هي عملات سهلة وهو ما يعني عودة العمل المصرفي إلى طبيعته خلال فترة اعتماد العملات الصعبة ومنها الذهب فلن تتمكن الحكومات من منحها ذلك الدعم، بل ينبغي ان تتحمل مخاطر عملها بنفسها ما يقودها إلى الحذر من تلك التعاملات خشية الوقوع ضحية خسائر لا يمكن تجاوزها وبالتالي التقليل من فرص حدوث الازمات النقدية في البلاد وعلى مستوى العالم أجمع.

4.1.2. غياب آلية الاصدار النقدي الجديد

بعد أن كانت ولازالت آلية الاصدار النقدي الجديد في العملات الرسمية بعد التخلي عن ارتباط تلك العملات بالذهب تمثل الحل الاسهل على تجاوز الكثير من المشكلات التي تعاني منها الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية فقد مثلت المنقذ لكثير من الحكومات وسدت النقص الشديد بالسيولة على المدى القصير ، رغم النتائج السلبية التي تترتب على الافراط في استخدام هذه الآلية خاصة ما تعلق منها بانخفاض قيمة العملة وما ينتج عنه من آثار اقتصادية كارثية إذا ما كانت السوق غير متهيئة لامتصاص تلك السيولة مما يتسبب في حالة من حالات التضخم ، ولكن الأهم هو التقليل من الثقة بالعملة الوطنية في مواجهة العملات الاجنبية.

أما مع العملات المشفرة فان البنوك المركزية لن تستطيع اللجوء للإصدار النقدي الجديد ذلك أن عملية الاصدار ليست متاحة لها فالدولة مثلها مثل بقية مستخدمي العملات المشفرة لا يمكن أن تحصل على هذه العملات الصعبة إلا عبر وسيلتين فإما ان تقوم بشرائها من السوق أو القيام بتعدينها وهو ما

فترة التسعينيات من القرن العشرين وكذلك بعد التغيير السياسي الذي حصل بعد 2003 فقد واكبنا هذه الحلقة بحجب الصفة القانونية عن بعض العملات واستبدالها بأخرى احدث منها ، والحقيقة أن الأمر لم يحصل في العراق فقط وإنما في اغلب ، أن لم نقل جميع الدول، سواء تعلق الأمر بالعملات الوطنية أو العملات الاجنبية فقد حصل معي شخصياً موقفاً محرجاً في احدى سفراتي العلمية إلى الدوحة سنة 2016 أو 2017 إذ كنت قد حملت معي مجموعة من الاوراق النقدية فئة مئة دولار ولكني فوجئت وانا أتسوق في المحلات التجارية أنها ترفض الدولارات التي املكها بحجة أنها طبعة قديمة وان بنك قطر المركزي قد اصدر تعليمات بعدم التعامل بها مع اتاحة استبدالها لدى البنك بالطبعة الجديدة من العملة غير أن الأمر كان يتطلب الانتظار ليومين لحين بدء دوام البنك وذلك لان فترة تواجدي وتسوقي كانت في ايام عطلة رسمية وكان البنك وموظفيه يتمتعون بعطلة ، مما اضطرني إلى بيع بعض العملات التي املكها باقل من قيمتها الحقيقية لإكمال عملية التسوق قبل العودة إلى ارض الوطن.

أما في ظل عالم يعتمد العملات المشفرة فلا دخل للسلطات النقدية في البلاد أو على مستوى العالم بممارسة أي دور في قبول أو عدم قبول العملات أو استبدالها ولا ادل على ذلك إلا الاتساع الكبير لدائرة استخدام العملات المشفرة رغم حظر استخدامها من قبل الكثير من الحكومات أو التحذير من التعامل بها ، فهو دليل قاطع على خروجها عن تلك السلطة التي تملكها السلطات النقدية بمنح الصفة القانونية وحجبها عن العملات فلو كانت خاضعة لتلك السلطة لما اصبح لها رواج في ظل التحذيرات المتعددة والحظر الحكومي.

2.2 السياسة النقدية الحرة

لا يقتصر الأمر على المصير المجهول للبنوك المركزية وتراجع دورها في المجال النقدي بل يتعدى الأثر النقدي العملات المشفرة إلى السياسة النقدية ويجعلها أكثر حرية من السياسة النقدية المعتمدة اليوم في العملات الحكومية وهذا ما سنتناوله في خمسة فروع ووفقاً للتفصيل الآتي:

1.2.2.علاقة السياسة النقدية بالعملات المشفرة

اكدت دراسة اجراها (مجموعة باحثين 2020) انه سبق للبنك المركزي الاوروبي أن عبر عن مخاوفة من انعكاسات العملات المشفرة والرواج الذي تحظى به على حساب العملات الحكومية وتقليل الاعتماد عليها فتنخفض بالتالي من معالم السياسة النقدية التي تسيطر عليها البنوك المركزية وستكون السياسة النقدية ذاتية العمل وأكثر حرية وستغيب الآليات المعروفة للسياسة النقدية والقدرة على

التحكم بالعرض النقدي بسبب صعوبة الحصول على العملات المشفرة ، ولن يكون من قدرة البنوك المركزية التحكم في اسعار الفائدة بشكل مباشر، وانما وربنا بصورة غير مباشرة وخاصة عبر امتلاك العملات المشفرة صيرورتها لاعباً فعالاً في السياسة النقدية القائمة على تلك العملة والا فإن بقاء البنوك المركزية بعيداً عن العملات المشفرة ودون امتلاك العملات ستبقى بعيداً عن التأثير المباشر وغير المباشر في السياسة النقدية في ظل العملات المشفرة.

2.2.2. تقلب اسعار العملات المشفرة

منذ ظهور العملات المشفرة واسعارها في تقلب دائم فاذا اخذنا على سبيل المثال البيتكوين لوجدنا انها بدأت بأجزاء من الدولار وارتفعت حتى وصلت إلى 62 الف دولار ثم تراجعت إلى ما دون ال 35 الف دولار ومن المتوقع أن تستمر بهذا التقلب السعري والذي ينجم ربما عن زيادة في الطلب أو انخفاض في الطلب عليها أو التحذيرات من التعامل بها وما تتركه من آثار نفسية على مستخدميها ، فالتحاق المزيد من الشركات الكبرى والدول بقائمة مستخدمي أو معتمدي هذه العملات يؤدي إلى رفع اسعارها ، في حين ان تخلي البعض من الشركات او تحذير بعض من الدول من التعامل بالعملات المشفرة وحظرها يؤثر سلباً في تخفيض الطلب عليها فتنخفض اسعارها كما ان دخول بعض مشاهير المال والاعمال على خط الترويج أو بالعكس الاتجاه نحو تهبيط آمال مستخدمي العملات المشفرة سيؤثر سلباً في استقرار اسعارها ويؤدي حتماً إلى ارتفاع أو انخفاض اسعارها ولنا في تصريحات ايلون ماسك دليلاً واضحاً على ذلك.

ولما كان الأمر كذلك فان استقرار اسعار العملات المشفرة لا تتحكم فيه البنوك المركزية وإنما قوانين العرض والطلب والوسائل السلوكية التي تؤثر في نفوس مستخدمي العملات المشفرة وهو ما يجعل عملية استقرار اسعارها مرهون باتساع نطاق استخدامها وصيرورتها عملة عالمية بزيادة قبولها في الدول المختلفة، إذ أن ذلك سيكفل لها عدم القدرة على التلاعب بالطلب مع شبه ثبات لعرضها خاصة وان اعداد بعض العملات المشفرة محدد مسبقاً لتوفر خاصية الندرة فيها كالبيتكوين التي صمم بروتوكولها ليضمن عدم تجاوز عددها 21 مليون وحدة مما يجعل اسعارها تستقر عند حد معين ولفترات طويلة نسبيا فحتى عندما تتقلب اسعارها بشكل بطيء سيكون ذلك نحو الارتفاع ولا يتوقع أن يحصل فيها عند ذلك أي انخفاض يذكر.

3.2.2. الاستثمار في العملات المشفرة

مع بقاء اسعار العملات المشفرة في تقلب وحتى تستقر اسعارها ومادامت في فترة النمو والتطور الطبيعي لها حتى تصل إلى مستوى الاعتماد الكامل فان المستثمرين يبقون يضاربون في اسعارها وبالتالي سيستمر الاستثمار في هذه العملة، إذ أن الارتفاع المتوقع في اسعار العملات المشفرة جعلها اليوم وسطاً خصباً وقطاعاً جاذباً للاستثمارات المالية الكبرى سواء في مجال بيع وشراء تلك العملات أو حتى في اطار عملية التعدين والتنقيب عنها وفي جميع الاحوال بقاء الاستثمار في هذه العملات ، مع التفكير هنا بان الاستثمار يحتمل الربح والخسارة ، رغم ان الأخيرة عادة ما تكون مستبعدة وذلك نتيجة الارتفاع المستمر في اسعار هذه العملات الناجم عن اتساع نطاق استخدامها من الافراد والمؤسسات العامة منها والخاصة، مما يجعل فرص انخفاض اسعارها لفترات طويلة امراً مستبعداً، إذ كلما زاد الطلب على تلك العملات أو عملات محددة منها كالبيتكوين فان اسعارها ستميل للارتفاع وحتى عندما تحصل بعض الاخفاقات في الاسعار الناجمة عن تصريحات أو تحذيرات لمشاهير أو مسؤولين فإنها قادرة على تلافيها خلال مدة ليست بالطويلة.

4.2.2. التشكيك في و اقعية العملات المشفرة

يشكك الكثير من الباحثين وعلى رأسهم (عموص 2019) وكذلك رجال الاعمال في واقعية العملات المشفرة وقدرتها على الحلول محل العمولات الحكومية المستخدمة اليوم في جميع انحاء العالم من النواحي الثلاث الآتية:.

أولاً:. الناحية الكمية :. لا يتوقع المشككون بواقعية العملات المشفرة ان تكفي الكميات المعروضة من العملات المشفرة لتغطية جميع عمليات التبادل التي تجري على مستوى العالم اجمع وبالتالي فلن تستطيع ان تلعب دور العملات الحكومية المركزية المستخدمة في الوقت الحاضر وستبقى الحاجة إلى هذه الاخيرة قائمة ، غير أن قولاً كهذا يتناسى أن ابرز العملات المشفرة (البيتكوين) تتكون من 21 مليون وحدة وان كل وحدة منها تنقسم إلى 100 مليون ساتوشي وهو ما يجعل الاعداد الهائلة من هذه العملة قادرة على استيعاب. كافة التعاملات أو التبادلات العالمية ، وحتى لو سلمنا جدلاً بعدم كفاية ما متوفر من هذه العملة فان العملات الأخرى وخاصة المنقسمة منها كالبيتكوين كاش وغيرها يمكن أن تسد أي نقص في اعداد عملة البيتكوين.

ثانياً:. الناحية الزمنية :. ان ابرز العملات المشفرة وهي البيتكوين تتطلب فترة زمنية طويلة نوعاً ما بحيث تكون غير عملية في اجراء التعاملات وخاصة الصغيرة منها لتطلبها مدة 10 دقائق لإنجازها مما يجعل

بيتكوين صالحة فقط لإجراء التبادلات ذات المبالغ الكبيرة دون التبادلات الاصغر والتي تبقى الحاجة فيها إلى الاعتماد على العملات المركزية الورقية او الالكترونية ، بيد أن الأمر لا يقتصر على عملة البيتكوين وإنما هناك الاف العملات التي حاول البعض منها تجاوز هذه الاشكالية وايجاد حلول كالبيتكوين اكس تي والبيتكوين كلاسيك والبيتكوين كاش وغيرها ، مما ينفي الحاجة إلى الاستعانة بالعملات المركزية ويلغي أي دور للمصارف في هذا الشأن وإلا فان ذلك يعد التفافاً على التقنية التي جاءت بها العملات المشفرة.

ثالثاً: الناحية الفنية : ان عدد التحويلات التي يمكن أن تجريها العملات المشفرة وخاصة البيتكوين ستكون محدودة قياساً بالتحويلات المركزية التي تجريها المصارف وشركات الماستر كارد والفيزا كارد والتي توصف بأنها غير محدودة مما يجعل هذه الاخيرة أكثر قدرة من العملات المشفرة والتي لا تصلح الا لإجراء تحويلات محدودة مما يقصرها على التعاملات الكبيرة والتعاملات التي يرغب اشخاصها في استعمال العملات المشفرة كمخزن للقيمة أكثر من استخدامها كوسيلة للادخار ولإجراء التحويلات السرية التي لا يود مستخدميها معرفة هوياتهم الحقيقية، اما ما عدا ذلك من التحويلات فهي أكثر تكلفة وهي ابعد عن الواقع وبالتالي الافضل أن يتم الاستعانة بالعملات المركزية المسيطر عليها من البنوك المركزية والمصارف العاملة وبقية السلطات ذات الصلة بالشأن النقدي.

والحقيقة أن تلك ربما نقطة الضعف الأكبر في العملات المشفرة والتي يمكن التغلب عليها أيضاً بالاستعانة بالعملات المشفرة الأخرى وخاصة منها تلك المنقسمة عن البيتكوين والتي استطاعت تجاوز هذه النقطة في كثير من الاحوال ومكنت من زيادة قابليتها على اجراء المزيد من التحويلات بحيث انتفت الحاجة إلى الاستعانة بالعملات المركزية لإجراء الصفقات وخاصة الصغيرة منها.

ولما كان الأمر كذلك فان جميع الانتقادات الموجهة إلى السياسة النقدية الحرة للعملات المشفرة ومزاعم الحاجة فيها إلى الابقاء على بعض العملات المركزية وبالتالي على بعض الادوار للسلطات النقدية الوطنية والدولية في مجال السياسة النقدية في ظل اعتماد كامل للعملات المشفرة اصبح امراً مستبعداً ومن المتوقع أن تنفرد العملات المشفرة اللامركزية باعتماد سياسة نقدية حرة لها لا سلطة عليها لغير قوانين العرض والطلب والوسائل السلوكية الأخرى ، مع التذكير هنا بان عملية الانتقال من الاعتماد الكلي للعملات المركزية إلى الاعتماد الشامل للعملات المشفرة اللامركزية يمكن ان تسبقه مرحلة تمهيدية يتم فيها المزاوجة بين العملتين المركزية واللامركزية لحين استقرار الامر ومن ثم الترك النهائي للعملات

المركزية كما يحدث اليوم في السلفادور إذ ان قرارها باعتماد العملة المشفرة يؤكد على بقاء الدولار كعملة رسمية في البلاد إلى جانب العملة المشفرة التي قررت استخدامها وهي البيتكوين.

5.2.2. حرية العملات المشفرة

توفر العملات المشفرة لمستخدميها الحرية الكاملة لإجراء كافة التصرفات دون الخضوع لآليات السياسة النقدية المعروفة في ظل العملات المركزية فلا احد يستطيع ايقاف هذه التعاملات من الناحية القانونية ولا وصاية مصرفية على حسابات المستخدمين إذ أن كل شخص سيكون حراً في اجراء عمليات السحب والايداع من محفظة العملات المشفرة التي يملكها ، لا سيما وأنه لا توجد سلطة قادرة من الناحية الفنية على حظرها أو منع استخدامها أو ملاحقة مستخدميها في خضم ما توفره لهم من قدرة على اخفاء هوية المستخدم رغم كل المحاولات التي جرت وتجري حتى اليوم والتي نجح البعض منها في معرفة هوية المستخدم ولكن اقتصرت على حالات محدودة لعل ابرزها عدم رغبة المستخدم نفسه في اخفاء هويته وكذلك حالات عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لإخفاء هويته.

والأكثر من ذلك هو فصل العملات المشفرة عن السياسة فمهما قيل عن استقلالية البنوك المركزية وسياستها النقدية عن الشأن السياسي في البلاد ، فقد افرز الواقع حسب (عموص 2019) العديد من الامثلة التي تثبت العكس بل ربما تؤكد اتفاق السلطات النقدية مع السلطات السياسية ضد المواطنين وعملاء المصارف وان لم يتم التصريح بذلك بشكل علني، اما في اعتماد كامل العملات المشفرة فان ما بات يسمى بعلمانية النقد اي فصل السياسة النقدية عن السياسة العامة في البلاد وعدم ارتباط الأولى بالثانية هو المعلم الابرز من معالم السياسة النقدية الحرة التي تؤديها العملات المشفرة ، فاذا كانت العملات المركزية المعروفة وغير المرتبطة بالذهب والتي تكتسب ثقتها من الاعتراف القانوني بها دون أن يكون لها أي قيمة حقيقية لذاتها تمكن السلطتين النقدية والسياسة من الاتفاق على رسم وتنفيذ سياستها بشكل معين فان الأمر مختلف تماماً في العملات المشفرة والتي تعد من العملات الصعبة والتي لا تسيطر على عرضها السلطات النقدية الوطنية أو الدولية وإنما هي محكومة بقوانين العرض والطلب وانها نادرة الكترونياً فإنها أكثر حرية بل هي من يوفر الحرية الحقيقية للسياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطات العامة النقدية والسياسية في البلاد.

3. انعكاسات العملات المشفرة على النظام المالي

1.3 انعكاسات العملات المشفرة على النفقات العامة:

ليست النفقات العامة بمعزل عن الانعكاسات الكثيرة التي تتركها العملات المشفرة على النظام المالي، فاذا ما تم اعتماد هذه العملات فان لها نتائج متعددة على النفقات العامة وتتجلى ابرز تلك الانعكاسات في الفروع الثلاثة الآتية:.

1.1.3.انحسار ظاهرة الزيادة في النفقات العامة

منذ أن كنا طلبة في مرحلة البكالوريوس في كلية القانون بجامعة الموصل في اواخر العقد الثامن من القرن العشرين تعلمنا من اساتذتنا في علم المالية العامة آنذاك أن هناك ظاهرة منتشرة في جميع انحاء العالم وتأخذ بها كافة الدول ألا وهي ظاهرة الزيادة في النفقات العامة ، ولا زلنا حتى اليوم نعلم طلبتنا أن هذه الظاهرة في ازدياد مستمر مع التركيز على اسباب هذه الظاهرة سواء الحقيقية منها أو الظاهرية ومن بينها انخفاض أو تردي قيمة العملة دون مناقشة اسباب ذلك التردي أو الانخفاض في قيمة العملات المعتمدة (العملات المركزية) على اساس أن ذلك يخرج عن اختصاص طلبة القانون وحتى المتخصصين في الشأن المالي كونه شأناً نقدياً بحتاً (الدخيل 2019) يرتبط بالسياسة النقدية في البلاد والتي يجب أن تكون السلطة المختصة برسمها وتنفيذها مستقلة في هذا المجال لكي تستطيع المحافظة على المصلحة العامة دون معقب من احد إلى درجة اندفعت حتى السلطات التشريعية المنتخبة إلى النظرة بنوع من القدسية لأعمال هذه السلطات وعدم مناقشتها في هذا الأمر حتى لو كانت تعتقد بان تصرفاتها تلك مضرة بالاقتصاد الوطني ، إذ ينظر حتى اليوم إلى رسم وتنفيذ السياسة النقدية على أنه أشبه بقرآن منزل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وهو ما حصل لدينا في العراق في الايام الاخيرة من سنة 2020 حسب دراسة اجراها (الدخيل 2020) عندما قرر البنك المركزي العراقي رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي ، إذ وبالرغم من المناشدات الشعبية والجماهيرية والاكاديمية الكبيرة لمجلس النواب للتدخل واعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل القرار فقد كان رد ممثلي الشعب أن السلطة النقدية مستقلة ولا يجوز لمجلس النواب التدخل في عملها الفني الذي هي ادرى به من أي جهة أخرى فمضى القرار بانسيابية كبيرة رغم الآثار الاقتصادية الكارثية التي تركها ويتركها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والتي ربما لا تقل عن الآثار التي يمكن أن تترتب على المحافظة على سعر صرف الدولار قبل رفع سعره نهاية العام 2020.

اما لو تم اعتماد العملات المشفرة اللامركزية التي تعد عملة صعبة على الدولة كما المواطن فان ابرز واهم اسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة سيغيب ، إذ لن تستطيع الدولة بجميع مؤسساتها

المختلفة وبضمنها السلطات النقدية نن تخفيض قيمة العملة عن طريق اصدار المزيد منها أو عن طريق رفع الدعم نهائياً أو جزئياً عنها وجعلها في مواجهة العملات الاجنبية الصعبة فالدولة مثلها مثل غيرها من مستخدمي العملات المشفرة لا سلطة لها على هذه العملات إلا وفقاً لقوانين العرض والطلب والتي تجنب العملات الصعبة ومنها العملات المشفرة أي فرصة للتلاعب بها من قبل السلطات ذات الصلة.

والحقيقة أن عدم قدرة السلطات النقدية على التحكم بعرض العملات المشفرة ومن ثم ثبات واستقرار نسبي لأسعارها وقيمتها وعدم القدرة على تخفيض قيمتها بمجرد اتخاذ قرار معين لا ينفي فقط سبب واحد من اسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة بل يكاد يؤثر في جميع اسباب الزيادة في النفقات العامة بما فيها الأسباب الحقيقية للزيادة لا الظاهرية فقط ، ذلك أن الانخفاض المضطرد في قيمة العملة المركزية كان دائماً يوفر فرصة للحكومات لزيادة نفقاتها العامة بسبب سهولة الحصول على النقود واجبار المواطنين على قبولها حتى بطبعاتها الجديدة، فلو كانت العملات المشفرة هي المعتمدة لفكرت الحكومات الف مرة قبل أن تقدم على زيادة فاحشة في نفقاتها المختلفة خاصة وان توفير العملات المشفرة للصرف على مجالات الانفاق سيكون امراً صعباً ، أن لم نقل مستحيلاً ، في ظل اعتماد عملة صعبة هي العملة المشفرة التي لن يتم الحصول عليها الا بالمزيد من الانتاج والعمل الدؤوب والحقيقي وليس مجرد ادراج ارقام ترتفع كل سنة في الموازنة العامة دون أن يكون هناك خدمات حقيقية تقدم للمواطن بل ربما على العكس يحدث تردي في مستوى الخدمات العامة سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية.

بيد أن ذلك لا يعني بأي حال من الاحوال التقتير على المواطن وعلى الخدمات العامة التي يفترض أن يتم تقديمها من قبل الدولة وهيئاتها العامة ، فعلى العكس ستكون الحكومات أكثر رشادة وستكون قراراتها أكثر حكمة ولن تصل إلى السلطة إلا العناصر النزيهة البعيدة عن الغش والتلاعب بالأموال العامة ، فما يجري الآن يشبهه البعض (عموص 2019) بالمقاولات الخاسرة نظرياً الرابحة عملياً ، إذ تأتي حكومة غير نزيهة وتعد بوعود لا تستطيع انجازها كتوفير المزيد من الوظائف العامة للقضاء على البطالة رغم أن الهيئات العامة تعاني من بطالة مقنعة فتقوم بطباعة المزيد من الاوراق النقدية لتنخفض قيمة العملة فيصبح لديها فائضاً شكلياً فتقوم بتعيين المزيد من العاملين في الهيئات العامة والقطاع العام ، فتقلل من حجم البطالة الظاهرة ولكنها تزيد من حجم البطالة المقنعة وهكذا فهي أشبه بالمقاول الذي يعرض مبلغاً أقل من الكلفة المقدرة للعمل الذي سيؤديه معتمداً على فساد الجهات التي ستتسلم منه ذلك العمل وبالتالي فانه سيربح المقاولة على حساب مقاول عرض مبلغاً أكثر بقليل من التكلفة المقدرة للعمل المطلوب

انجازه ، فلو كانت العملة المعتمدة هي العملة المشفرة كعملة صعبة لا يمكن طباعة المزيد منها بسهولة لما وصلت إلى سدة الحكم إلا الحكومات القادرة على ادارة دفة الجانب المالي كما بقية الجوانب بحرفية عالية ، كما لن يستطيع مقاول فاسد أن يحصل على مقالة بعرض مبلغ منخفض لإنجاز عمل يتطلب تكلفة أعلى بكثير إذا ما علم أن السلطات المختصة بالاستلام لن تقبل منه ذلك العمل ما لم يتم إنجازه وفقاً للمواصفات.

2.1.3. الاستثمار في الطاقة المتجددة

بالنظر للحاجة الكبيرة إلى كميات هائلة من الكهرباء في عملية التنقيب عن العملات المشفرة فقد انتقدت هذه العملات المشفرة على اساس كونها سبباً في هدر الطاقة الكهربائية إلى الحد الذي دفع بعض الدول الي حظر أو على الاقل التقليل من عملية التنقيب عن البيتكوين لكونها تستهلك كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية بحيث تؤدي إلى شح في الطاقة الكهربائية كما حصل في ايران في شهر حزيران من العام 2021 عندما لاحظت السلطات بان هناك زيادة كبيرة في الطاقة المستهلكة من الكهرباء على عملية التنقيب والتعدين فكان لها ردة فعل قوية ضد تلك العمليات.

ولكن بالمقابل تؤكد دراسة (مجموعة مؤلفين د.ت) بان عمليات التنقيب والتعدين تلك تساعد على البحث عن افضل الوسائل للحصول على الطاقة الفائضة على مستوى العالم ، إذ يمكن اجراء تلك العمليات بالقرب من اماكن توليد الطاقة الكهربائية التي لا يمكن نقلها بسهولة إلى اماكن أخرى أو أن نقلها يكلف الكثير من الاموال ، إذا ما علمنا عدم القدرة على خزن تلك الطاقة وهو ما يحدث في الصين حيث يتم توليد كميات هائلة من الطاقة الكهربائية الفائضة عن الحاجة مما يجعلها مكاناً مثالياً لإجراء عملية التنقيب عن البيتكوين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان عمليات التنقيب تسهم في البحث عن مصادر الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة أو الأقل ضرراً على البيئة ، إذ قدرت 75% من عمليات التنقيب عن البيتكوين أنها تستخدم الطاقة الكهربائية الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الارضية وخاصة في الصين التي تستخدم السدود الكهرومائية في توليد الطاقة الكهربائية مما يجعل البيتكوين دافعاً قوياً لاستخدام الطاقة المتجددة.

والأكثر من ذلك حسب (عموص 2019) فان استخدام هذه الكميات من الطاقة الكهربائية لم يكن عشوائياً بل كان محسوباً له حساباً فنياً بحيث يوفر أمنا تقنياً للبتكوين، ذلك أن تطلب كميات كبيرة ومكلفة من الطاقة الكهربائية وقوة المعالجة لغرض تسجيل التحويلات أو ايداع تلك التحويلات إلى

السجل في بروتوكول انشاء البيتكوين يجعل من محاولات الاحتيال التي يمكن أن تجرى على سجل البيتكوين عملاً عبثياً مهدراً للطاقة المكلفة رغم ان مصيره سيكون الفشل إذا ما علمنا أن تكلفة التحقق من صحة التحويلات تكاد تكون صفراً وبالتالي حجب المكافأة عن المعدن المحتال.

ومن هنا فان العملات المشفرة وخاصة البيتكوين ورغم أنها تستهلك المزيد من الطاقة ولكنها في الحقيقة تستخدم الطاقة الفائضة عن الحاجة وتشجع الطاقة المتجددة وتضمن في نفس الوقت نظاماً آمناً بعيداً عن أي تلاعب في سجلات البيتكوين ، وهو ما سيساعد بطريقة أو بأخرى من ناحية في التقليل من النفقات العامة على حماية البيئة ورعايتها مما يخفض في النهاية من النفقات العامة الكلية في كل دولة من الدول وعلى مستوى العالم بأسره ، بل ويسهم في توفير المزيد من الطاقة الصديقة للبيئة.

3.1.3. تقليل الدعم الحكومي

منذ حدوث الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 ودول العالم غيرت منهجها المالي من الحياد إلى التدخل حيث ثبت لها بان آلية التشغيل الكامل المزعومة لا صحة لها وانها ينبغي أن تتدخل في جميع المجالات التي تحتاج إلى تدخل وقد انقسم العالم حينها إلى قسمين فذهبت بعض الدول إلى تبني الدور المتدخل دون أن تلغي دور القطاع الخاص ، فيما تبنت دول أخرى الدور المنتج عبر امتلاك جميع وسائل الانتاج والغاء أي دور للقطاع الخاص في هذا الشأن ، واستمر ذلك الانقسام حتى التسعينيات من القرن الماضي عندما انهار المعسكر الاشتراكي وتخلت دول المجموعة الثانية عن النهج الاشتراكي وعادت جميع الدول بما فيها دول المجموعة الأولى إلى وضع اشبه بالوضع السابق للازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 بحيث لعبت دوراً قريباً من الحياد ، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً ففي بداية العام 2008 ضربت العالم اجمع أزمة مالية أخرى اعادت إلى الاذهان وضع التدخل الحكومي وتعزز ذلك بالأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية نهاية العام 2019 وحتى اليوم والتي عرفت بأزمة كورونا كوفيد 19 رغم ان التدخل منذ العام 2008 وحتى اليوم يجري بأسلوب مختلف عنه بعد ازمة 1929 ، فبعد أن كانت الدول تجري عملية التدخل من خلال الدخول بنفسها معترك الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو المصرفية أو النقدية فان اسلوبها الحالي في التدخل يختلف اليوم إذ اصبح على شكل تقديم الدعم للقطاع الخاص لمساعدته على تجاوز الازمة أو حتى مساعدة شركات القطاع العام بالدعم المالي للبقاء في المنافسة والاستمرار بالإنتاج ، (الدخيل 2019).

غير أن هذا الدعم وفقاً لـ (عموص 2019) لم يكن ليستمر الا في ظل اعتماد شامل للعملات المركزية التي تتحكم بعرضها واصدارها السلطة النقدية في كل دولة مما يجعلها عملية سهلة قابلة لزيادة العرض دون عناء يذكر خاصة بالنسبة للنقود الورقية ، إذ يمكن للحكومات أن تواصل دعمها لشركات القطاع الخاص وشركات القطاع العام والمصارف كلما حدثت ازمة مالية لكي تتمكن من الوقوف من جديد والعمل والانتاج ، لا بل أن البعض من تلك الشركات وخاصة العامة منها وبالتحديد في بعض الدول النامية التي تستمر في تلقي الدعم الحكومي رغم توقفها عن الانتاج وصيرورتها وسيلة من وسائل أو طريقة من طرق الفساد ونهب خيرات البلاد عبر توزيع رواتب موظفيها الذين يشكلون الجزء الاكبر من البطالة المقنعة في تلك البلدان ودفع نفقات الصيانة والمحافظة على كيان المؤسسة المتوقفة عن العمل.

ولكن عند التحول إلى العملات المشفرة التي توصف بأنها عملات صعبة لا يمكن الحصول عليها بسهولة أو زيادة عرضها بطريقة يسيرة فان دعماً كهذا لن يكون متاحاً لتلك المؤسسات رغم أن الرغبة في ذلك تبقى موجودة إلا أن الواقع يمنع على الحكومات القيام بذلك بسبب ندرة أو شح العملات المشفرة وصعوبة الحصول عليها ما لم يكن ذلك مقابل انتاج حقيقي يستأهل مقابلته بالعملة المشفرة ، وهو بالتالي سيؤدي إلى انتهاء أو هيكلة المؤسسات العامة والخاصة التي لا تنتج شيء يذكر والتي تستخدم كواجهة تخفي ادوات فساد كبيرة كانت تعتاش على اموال العملات السهلة مما يقلل بالنتيجة من النفقات العامة ويرشدها.

نعم ليس فقط الاعانات الوطنية هي من ستنخفض ، إن لم نقل ، ينتهي دورها لا بل حتى الاعانات الدولية التي باتت تستخدم بسخاء في الآونة الأخيرة فأصبحت تعدها الدول التي تتلقاها ايراداً ثابتاً لها من الدول التي تدفعها ، فضلاً عن الاسباب السياسية البحتة أو النهائية لها بمجرد اعتماد العملات المشفرة والتي تعد عملات صعبة فسوف لن يكون من الممكن الاستمرار في دفع تلك الاعانات بسبب صعوبة الحصول على تلك العملات مما يجعل من الصعب على الدول الاستمرار بضخ تلك الاعانات بالسخاء الذي كانت تدفع به في ظل عملات حكومية مركزية سهلة الطباعة والاصدار.

2.3 انعكاسات العملات المشفرة على الايرادات العامة:

تتأثر الايرادات العامة للدولة كما النفقات العامة لها باعتماد العملات المشفرة فمهما قيل عن قدرة الدولة وهيئاتها العامة مقارنة بأفراد وشركات القطاع الخاص وشركات القطاع الخاص على توفير الايرادات العامة في ظل اعتماد كامل للعملات المركزية ، فقد كان هناك مجموعة من القيود القانونية

والاقتصادية والمالية التي تحد من تلك القدرة ، فما بالك إذا تغير النظام النقدي وسادت العملات المشفرة ذات النظام النقدي اللامركزي فلا شك أن هناك مجموعة من الانعكاسات ولعل ابرزها ما سنفصله في الفروع الاربعة الآتية:..

1.2.3.انتهاء ما يسمى بالتمويل بالتضخم

بعد أن كانت الدول قد اعتادت على استخدام اسلوب الاصدار النقدي الجديد لمواجهة أي ضائقة مالية وتمويل خزينتها العامة بما يطلق عليه بالتمويل بالتضخم والذي لا يزال مستخدماً حتى اليوم ولنا في قرار البنك المركزي العراقي في تخفيض قيمة العملة العراقية في مواجهة الدولار الامريكي مثال حي وقريب لم تمر عليه سوى ستة اشهر فقط ، فعندما وجدت الحكومة العراقية أنها أمام ازمة مالية ناتجة عن انخفاض في اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة كبيرة في اعداد الموظفين العموميين والمطالبات الشعبية المتزايدة بالمزيد من الخدمات ورفع مستوى المتوفر منها والصعوبة في فرض ضرائب جديدة ومؤثرة نتيجة للضغوط الجماهيرية الكبيرة فقد وجدت انه من الاسهل عليها استخدام اسلوب رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي بما يمكنها من الاستفادة من فرق الصرف لزيادة كمية الأموال التي بحوزتها من الدينار العراقي وبالتالي قدرتها على صرف مستحقات الموظفين العموميين وباقي التزاماتها الداخلية الواجب استلامها قانوناً بالدينار العراقي ، رغم الانهيار في قيمة ذلك الدينار والآثار الاقتصادية والمالية والنقدية الكارثية له في ظل عدم توافر الظروف المناسبة لمثل ذلك القرار وعدم اردافه بقرارات اقتصادية أو عدم قدرة السلطات العامة على توفير بيئة اقتصادية قادرة على استيعاب ذلك الانخفاض في قيمة الدينار وتعويضها بزيادة حقيقية في الانتاج، (الدخيل 2020).

فما ان يتم اعتماد العملات المشفرة فسيكون من المستحيل على حكومات الدول في جميع انحاء العالم اللجوء إلى اسلوب التمويل بالتضخم وتصبح هذه الطريقة أو هذا الايراد الظاهري في ذمة التاريخ بسبب وجود عملة صعبة لا يمكن التحكم بأسعارها بقرارات تلبي رغبات اعتباطية لسلطات لا هم لها سوى الوصول إلى السلطة والمحافظة على مكاسبها السلطوية دون التفكير بآثار قراراتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد ، إذ لا يمكن الحصول على المزيد من تلك العملة الا بإنتاج يقابل المبالغ التي تدفع منها فيصبح الاقتصاد اقتصاداً حقيقياً غير قائم على التلاعب بأسعار العملات السائدة.

2.2.3.زيادة الضغط على الايرادات الضريبية

لما كانت الدول وخاصة ذات الديمقراطيات الصورية خففت من اللجوء إلى الضرائب كونها اصبحت ايقونة للثورات ضد الحكومات المستبدة ، فقد كنا نسمع ونقرأ في كتب التاريخ أن اعظم الثورات في العالم كانت بسبب فرض أو زيادة الضرائب على ابناء الشعب بالشكل الذي لا يطيقه غير أن ذلك السبب تراجع منذ الربع الثاني من القرن الماضي بعد استقرار مبدأ قانونية الضريبة وبعد ان وجدت الحكومات بديلاً سهلاً عنها ألا وهو التمويل بالتضخم الذي يعد اسلوباً ناعماً لامتصاص الغضب الجماهيري وتمويل الحروب ومواجهة الكوارث الطبيعية بزيادة المعروض من العملة الوطنية خاصة إذا ما تم استخدام ذلك على مراحل بحيث لا يشعر بها المواطن الا بشكل بطيء.

وهنا وجب حسب (عموص 2019) انه اما وقد ظهرت العملات المشفرة فقد بات على الدول أن تفكر ملياً بالعودة إلى الاهتمام بالضرائب إذ ستشكل مع ايرادات الدولة من الدومين الايرادات الأكثر اهمية في تمويل الخزينة العامة للدولة مما يوجب وضع سبل نجاح هذه الضرائب على سلم اولويات النظام المالي من خلال زيادة الوعي الضريبي واستخدام آليات الاقتصاد السلوكي الضرورية للتعامل مع الوضع الجديد الذي أفرزته العملات المشفرة من قدرة عالية لدى مستخدميها على اخفاء هوياتهم ، مما يفرض على الدول توفير بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية تلائم دفعاً طوعياً للضرائب وهم لا يمكن أن يتحقق الا بزيادة كبيرة في الوعي الضريبي مما يتطلب عدالة ويقين وملائمة واقتصاد في الضريبة فأي شعور بعدم العدالة الضريبية واي غموض في النص الضريبي وأي ابتعاد عن الاساليب السهلة والاجتماعية والجذابة وعن اختيار الوقت المناسب للجباية واي ارتفاع في تكاليف الجباية عن مبلغ الحصيلة الضريبية سيكون له انعكاسات سلبية على الوعي الضريبي وبالتالي غياب دفع طوعي منشود للضرائب ، (الدخيل أ 2020).

والحقيقة أن العملات المشفرة ستعزز الجهود الحثيثة نحو اعتماد قواعد القانون الناعم ليس فقط في الجوانب الضريبية وإنما في جوانب الايرادات العامة بشكل عام ، بل والجوانب المالية بشكل أكثر عمومية وربما في بقية القطاعات الأخرى سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي خاصة بعد أن قطعت دراسات وتطبيقات القانون الناعم التي تحاول التخفيف أو ازاحة قواعد القانون الجامد ليضم القواعد غير الملزمة ، فقد بدأت قواعد القانون الناعم مع القواعد المكملة والقواعد التصريحية والترخيصية والحوافز المالية ومدونات السلوك والقواعد النموذجية بعد ان بات ينظر للجزاء على انه

ليس المعيار للقاعدة القانونية بحيث اندفع القضاء في بعض الدول إلى الاعتراف بالصفة القاعدية لكثير من قواعد القانون الناعم، (الدخيل أ 2020).

فقواعد الامتثال الطوعي الضرائب واعتماد قواعد القانون الناعم تلائم النظام النقدي المعتمد على العملات المشفرة وربما تزيد من الحصيلة الضريبية بعد أن يتم الابتعاد عن اساليب القهر والإلزام الضريبي التي لا تولد سوى المزيد من التهرب الضريبي والفساد المالي والاداري فاذا ما كان المواطن على قناعة تامة بان ما يدفعه من المبالغ للدولة ستذهب إلى الخدمات التي تقدمها الدولة وان من واجبه المعنوي أن يدفع تلك المبالغ وأنه يجد من الوسائل ما هو سهل وجذاب ويتفق مع عاداته وتقاليده الاجتماعية فانه سيبادر بلا شك الى دفعها عن طيب خاطر ، في حين فشلت الجزاءات المالية منها والسالبة للحرية عن ايقاف جرائم التهرب الضريبي حتى في أكثر المجتمعات رقياً وحتى عند اشهر مشاهير العالم من الفن والرياضة والسياسة فلا يكاد يمر اسبوع الا ونسمع ان احد هؤلاء المشاهير في الدول ذات الديمقراطيات العريقة قد تهرب ضريبياً أو غش في تقارير الدخل التي يقدمها لدوائر الضريبة.

والأكثر من ذلك فان عدم تدخل الدولة في اسعار العملات المشفرة أو بالأحرى عدم قدرتها على التحكم بها سيمكن قوى السوق من الوصول بها إلى الاسعار المناسبة للجميع والتي تساهم في زيادة الانتاج فهذا الاخير هو الوسيلة الوحيدة للحصول على العملات المشفرة الصعبة بما ينعكس ايجابياً على الحصيلة الضريبية فيزيد مبلغها رغم التشكيك في ايجابية تلك الحصيلة خاصة في ظل قدرة فائقة حسب (توكل 2019) لدى مستخدمي العملات المشفرة على اخفاء هوياتهم ، مما يجعل اساليب القهر والالزام المستخدمة حالياً في القانون الجامد غير قادرة على ضمان الالتزام التام ولكن العزاء يكون ، كما ذكرنا أعلاه ، باللجوء إلى قواعد القانون الناعم بعد تعزيزها بآليات الاقتصاد السلوكي وتخفيض وسائل الالزام المقيتة مما يجعل هناك اريحية وثقة بالدوائر المالية والتي يتوجب عليها كسب تلك الثقة بالمزيد من الشفافية والابتعاد عن الاساليب الملتوية التي كانت معروفة ومكشوفة لدى المواطن خاصة بعد ما وفرته وسائل التواصل الاجتماعي من حرية كبيرة في تقديم المعلومات وبعيداً عن القيود الحكومية التي تمارس ضد وسائل الاعلام التقليدية ، (عموص 2019).

3.2.3. صعوبة اللجوء إلى القرض العام

واذا ما عدنا الى دراسة (الدخيل 2019) لوجدنا انه اذا كانت الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 وما نتج عنها من سياسات التدخل الحكومي قد قادت إلى سهولة الاقتراض بذريعة التدخل لحل

الازمات الاقتصادية لسهولة الوفاء بذلك القروض لاسيما الداخلية منها والمقترضة بالعملة الوطنية إذ يبقى للدولة وهيئاتها العامة وبالتحديد السلطات النقدية فيها امكانية اصدار عملة جديدة والزام المقرضين بقبول السداد بها رغم انخفاض قيمتها السوقية كحل اخير في حالة عدم توفر الامكانيات لسداد القروض بما هو متوفر من العملة الوطنية ، ولنا في تاريخ القروض العامة الوطنية امثلة جيدة على مثل تلك الممارسات وعلى لجوء متزايد إلى القروض العامة بحيث اضحت القروض رقماً شبه ثابتاً في موازنات الدول صغيرها وكبيرها غنيها وفقيرها وبات العجز نتيجة لتلك القروض أمراً مقبولاً ولا ينازع فيه سوى قلة قليلة من علماء الاقتصاد والمالية العامة وفقهاء القانون المالي من الذين يحذرون من عواقب تلك القروض على المدى الطويل.

ولكن الأمر سيتغير بمجرد اعتماد العملات المشفرة إذ ستتردد الدول وحكوماتها باللجوء إلى القرض العام في تمويل النفقات العامة لصعوبة الوفاء بها من العملات المشفرة الصعبة اللهم الا إذا كانت تلك القروض مخصصة للمشروعات الاستثمارية القادرة على توفير ارباح يمكن أن تسهم في توفير السيولة النقدية من العملات المشفرة للوفاء بالقروض العامة والفوائد الربوية المترتبة عليها ، ومن هنا يتقلص حجم ايرادات القرض العام في الموازنة العامة للدولة بحيث يتم البحث عن وسائل بديلة للتمويل سواء منها ما هو معروف في النظام المالي كالضرائب وايرادات الدومين أو ما هو جديد ومستحدث او متجدد كالإيرادات التعاونية على المستوى الدولي.

4.2.3.زيادة اللجوء إلى ايرادات الدولة من اموالها المملوكة ملكية خاصة

ربما ستكون من ابرز الايرادات التي تحظى باهتمام واسع في ظل اعتماد كامل للعملات المشفرة أكثر حتى من ايرادات الضرائب هي ايرادات الدولة من اموالها المملوكة ملكية خاصة سواء كانت تلك الاموال في القطاعات العقارية أو الزراعية أو التجارية أو المالية أو الصناعية فهي الأكثر قدرة على الحصول على العملة المشفرة كونها الاقرب إلى الاقتصاد الحقيقي القائم على انتاج السلع والخدمات وشرائها وتدفقها داخل الاقتصاد بعيداً عن اعتبارات المضاربة التي تستخدم اسلوباً تراكمياً للحصول على الارباح عبر القنوات المالية وليس من خلال التجارة في الانتاج المتزايد للسلع والخدمات.

فالعملة المشفرة التي تسود العالم، تدفع الدول إلى البحث عن كافة الوسائل التي توصلها إلى الحصول على تلك العملة واذا كان ذلك يبدو اليوم في أكثر من وسيلة أولها عمليات التعدين والتي ستنتهي بحلول عام 2039 بالنسبة إلى عملة البيتكوين ، وثانيهما هو المشاركة في تأكيد صحة التعاملات النقدية

لتلك العملات وهو عمل مستمر ولكنه لا يناسب ربما الهيئات العامة والقطاع العام بشكل كبير رغم عدم وجود مانع من تحويل جزء من العاملين في القطاع المصرفي الحكومي للقيام بذلك لصالح الدولة وهيئاتها العامة ، وثالثهما زيادة الانتاج السلعي أو الخدماتي للحصول في مقابله على العملة المشفرة ولا يكون ذلك إلا من خلال أموال الدولة المملوكة ملكية خاصة (الدومين الخاص).

فقد قاد الانفصام بين التيار السلعي والخدماتي من جهة وبين التيار النقدي من جهة أخرى إلى انقسام الاقتصاد إلى اقتصاد حقيقي واقتصاد نقدي وغلبة الثاني على الأول في تعاملات الربع الأخير من القرن الماضي مما تسبب بالكثير من المشكلات والازمات المالية كان ابرزها ازمة الرهن العقاري التي اطلق عليها بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي كانت سبباً في الدعوات إلى التخلي عن الاقتصاد النقدي والعودة إلى اقتصاد الحقيقي وها هي العملات المشفرة تعزز فكرة وجود اقتصاد حقيقي قائم على الانتاج المتزايد.

3.3 انعكاسات العملات المشفرة على الموازنة العامة:

لما كانت الموازنة العامة تضم نفقات الدولة وايراداتها العامة وبالنظر لتأثر تلك النفقات والايرادات بالعملات المشفرة لابد أن تتأثر بالنتيجة الموازنة العامة ، وكما سنفصل في الفرعين الآتيين:

1.3.3. العودة إلى قاعدة توازن الموازنة

بعد أن كانت قد اضمحلت حسب دراسة (الدخيل 2019) قاعدة توازن الموازنة وخاصة منها التوازن الرقمي أو الكمي بين النفقات العامة والايرادات العامة التي كان معمولاً بها قبل الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 لصالح العجز المخطط وادعاءات التوازن الاقتصادي والتي شجعتها سهولة الحصول على التمويل بالعجز سواء عن طريق القروض العامة أو التمويل بالتضخم من خلال الاصدار النقدي الجديد ، فضلاً عن القناعة بعدم نجاح آلية التشغيل الكامل المزعومة التي افرزت في النهاية أزمة اقتصادية عالمية لم يكن من السهل تجاوزها الا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومعالجة الآثار الاجتماعية التي تركتها على المجتمع وأفراده من خلال المزيد من النفقات العامة ، وكان لابد من التخلي عن قاعدة توازن الموازنة اما بالفائض في النادر من الأحوال وإما بالعجز وهو ما يحدث في الغالب .

نعم إذا ما تغير النظام النقدي وتحول إلى اعتماد العملات المشفرة فان ذلك سينعكس سلباً على حجم النفقات العامة فيقلصها نتيجة صعوبة الحصول على التمويل الكافي لتغذيتها بعد أن يصبح من الصعب اللجوء إلى القروض العامة والاصدار النقدي الجديد ، وهو ما يعيد إلى الاذهان قاعدة التوازن

الحسابي التي افتقدناها خلال المرحلة السابقة التي اقتربت من قرن من الزمان ، وقد سبق أن توقعت دراسة (الدخيل 2019) عودة قاعدة التوازن لأسباب تتعلق بإمكانية تقليص قاعدة سنوية الموازنة لتكون مدتها أقل من سنة وذلك بالاستناد إلى ما يمكن أن تفرزه التطورات التكنولوجية ومساهمتها في سرعة اعداد والمصادقة وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ، ناهيك عن تحذيرنا من سياسات ما يسمى بالعجز المخطط وما يمكن أن تشكله من اشارات بإرسال انذارات بمشكلات اقتصادية جمة لا يمكن حلها بسهولة ، وها نحن نؤكد مرة ثانية على امكانية عودة قاعدة توازن الموازنة بسبب يتعلق بالتكنولوجيا المالية الحديثة ألا وهي العملات المشفرة وما تتركه من انعكاسات على الموازنة العامة بشقيها الانفاقي والايرادي وجعلها من الصعوبة تمويل النفقات التي كانت في تزايد مستمر .

ونذكر بان العودة إلى قاعدة توازن الموازنة ربما تكون بصورة تدريجية حيث تبدأ بتقليص فجوة العجز شيئاً فشيئاً إلى أن تختفي تلك الفجوة وقد تصل في بعض الاحيان إلى ما يتجاوز قاعدة التوازن إلى الفائض وذلك لان قاعدة التوازن كانت مبنية على فلسفة فردية بحتة وقد تعرضت تلك الفلسفة لانتقادات وازمات فعلية مما جعل الالتزام بها غير منطقياً ، ولكن العودة إلى قاعدة توازن الموازنة ستكون لأسباب أخرى غير الاسباب الاقتصادية ألا وهي صعوبة العملات المشفرة وضرورة توفير المزيد منها للمستقبل مما يجعل امكانية أو فرصة الفائض امراً مرغوباً به من الناحية النقدية أكثر ربما من التوازن بحد ذاته .

2.3.3. حيادية الموازنة العامة

كما هو الحال في قاعدة توازن الموازنة فان قاعدة الحيادية في الموازنة حسب دراسة (الدخيل 2019) كانت تستند هي الأخرى إلى افكار المذهب الفردي وفلسفة اقتصاد السوق الحر وهو ما جعلها تندثر بحدوث ازمة الكساد الاقتصادي العالمي سنة 1929 حيث باتت الموازنة العامة اداة من ادوات السياسة المالية ، وبالتالي يمكن استخدامها مع بعض الادوات لتحقيق اهداف وغايات القابضين على السلطة ورؤاهم فيما يتعلق بمستقبل البلاد ، لا بل انه يمكن القول أنها الأداة الابرز من بين الادوات الأخرى فهي تنسق عملها جميعاً ليظهر دورها بشكل أكثر فعالية وأعظم تأثيراً إلى الحد الذي تحولت فيه قوانين الموازنة العامة من قوانين من الناحية الشكلية فقط كما كان ينظر إليها في السابق إلى قوانين شكلاً ومضموناً ، بل لا نبالغ ان قلنا ان جميع قواعدها هو قواعد قانونية من الناحية الموضوعية لاسيما أنها تتضمن عناصر القاعدة القانونية من فرض أو تكليف وحكم أو جزاء .

نعم يمكن أن تعود الحيادية للموازنة العامة إذا ما تم اعتماد العملات المشفرة وذلك للانخفاض الذي ستتركه على النفقات العامة والايرادات العامة في نفس الوقت مما سيجعل من فرص تدخل الدولة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي أقل مما كانت عليه في ظل العملات المركزية ، إذ ان الموازنة ليست اداء مستقلة عن الادوات الفرعية من انفاقية وإيرادية وبالتالي فان كف ايدي الادوات التي تتكون منها سينعكس سلباً عليها وعلى قدرتها على التأثير وسيحد من ذلك التأثير إلى الحد الذي يصل باعتقادنا ربما إلى العودة بها إلى الحيادية التي كانت عليها من قبل ولكن لأسباب مختلفة عن الاسباب التي ادت سابقاً إلى الحيادية التي سادت آنذاك .

وبالمثل فان الوصول إلى الحيادية لن يحدث بين ليلة وضحاها وإنما سيتدرج من التدخل الكبير الذي يحصل في الموازنة العامة إلى التقليص من ذلك التدخل شيئاً فشيئاً إلى أن يصل الأمر إلى مستوى الحيادية التامة والسلبية في الدور الذي تلعبه الموازنة العامة فيما يتعلق بالجوانب المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية وغيرها ، ولكن ما أن تستقر الامور من جديد وتحصل الدولة على العملات المشفرة الكافية التي يمكن أن تملكها لتمكينها من التدخل حتى تستطيع العودة إلى التدخل من جديد ولكن بشيء من الحذر لان فكرة الحيادية لم تكن مطلوبة لذاتها ولا هي ايمان بفلسفة معينة بقدر ما هي مرتبطة بوجود العملات المشفرة ونتيجة لكونها عملة صعبة لا تتوفر منها السيولة الكافية للتأثير بسهولة مما يغل يد الدولة والسلطات العامة للتدخل والتأثير في الجوانب المختلفة فما أن يكون هناك سعة وقدرة وامكانية نقدية من العملات المشفرة حتى تستطيع السلطات أن تتدخل بقدر معين وبما يتفق مع تلك الامكانيات.

4. خاتمة:

يجدر بنا ونحن نصل إلى ختام بحثنا من تحديد ابرز الاستنتاجات والتوصيات التي خلصنا إليها وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات: يمكن ايجاز ابرز الاستنتاجات بما يأتي:

1. يؤدي اعتماد العملات المشفرة الى تحييد دور البنوك المركزية وتراجع دور الدولار والبنك الفيدرالي الامريكي وايقاف الدعم الحكومي للمصارف وغياب آلية الاصدار النقدي الجديد وانتهاء الوصاية المصرفية على العملاء وعدم القدرة على حجب الصفة القانونية عن العملات.

2. تحرر العملات المشفرة السياسة النقدية بحكم الصفات الفنية التي توفرها والتي تخرجها عن سيطرة البنوك المركزية .

3. تحد العملات المشفرة من ظاهرة الزيادة في النفقات العامة وتزيد من الاستثمار في الطاقة المتجددة وتقلل الدعم الحكومي .

4. تنهي العملات المشفرة ما يسمى بالتمويل بالتضخم وتزيد الضغط على الايرادات الضريبية وايرادات الدومين الخاص وتجعل من الصعب اللجوء الى القروض العامة .

5. يعيد اعتماد العملات المشفرة الى الواجهة قاعدة توازن الموازنة العامة وحياديتها بشكل تدريجي .

ثانياً: التوصيات :.وعليه يمكن اقتراح التوصيات الآتية:.

1. أعادة ترتيب الاوضاع القانونية في البلاد بما يتفق ووجود واعتماد العملات المشفرة في الجوانب المختلفة النقدية والمالية والاقتصادية والسياسية.

2. اصدار قوانين نقدية جديدة أو تعديل القوانين النافذة بما يحقق الاستفادة القصوى من البنك المركزي والمصارف الحكومية والاهلية لدعم الأوضاع الجديدة التي تفرزها العملات المشفرة.

3. اصدار قوانين مالية جديدة أو تعديل القوانين النافذة بحيث تأخذ بنظر الاعتبار الانعكاسات التي تتركها العملات المشفرة على النفقات العامة الايرادات العامة والموازنة العامة من تقليص للأولى واندثار لبعض صور الثانية والتركيز فيها على صور أخرى وتوازن وحيادية الثالثة .

4. اصدار وتعديل القوانين التجارية وخاصة المرتبطة بالإنتاج والاستثمار والتجارة بالشكل الذي يجعلها تنسجم مع الواقع الجديد الذي تفرضه العملات المشفرة كعملة رسمية صعبة.

5. تعديل النصوص الدستورية والقوانين العادية والتشريعات الفرعية بما يؤدي الى اعتماد آليات الاقتصاد السلوكي وقواعد القانون الناعم التي كرستها وعززتها العملات المشفرة بما يسد الفجوة بين القانون والواقع.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1.باحثين ، مجموعة .(2020). العملات المشفرة : دراسة صادرة عن دائرة الاشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني في البنك المركزي الاردني ، بلا مكان نشر .

2. توكل ، د. فادي .(2019). التنظيم القانوني للعملات المشفرة (البيتكوين) ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

3. الدخيل ، د. احمد خلف حسين .(2019).المالية العامة من منظور قانوني (ط.1). لبنان ، المؤسسة الحديثة للكتاب .

4. الدخيل ، د. احمد خلف حسين .(2020). الاقتصاد السلوكي ثورة ضد المبادئ التقليدية للقانون (ط.1). بغداد ، مكتبة القانون المقارن .

5. مؤلفين ، مجموعة .(د.ت). كتاب بتكوين الصغير (لماذا البيتكوين مهمة لحريتك ، امورك المالية والمستقبل؟) ، مترجم ، بلا مكان نشر .

6. عموص ، سيف الدين .(2019). معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي ، ترجمة احمد محمد حمدان (ط.1). بلا مكان نشر.

المقالات:

1. الدخيل ، د. احمد خلف حسين .(2020). قرار رفع سعر صرف الدولار بين سلطتي الاصدار والرقابة ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الثالثة للعام الدراسي 2021/2020 التي اقامتها كلية الادارة والاقتصاد بجامعة تكريت / جمهورية العراق بعنوان (رؤى تحليلية لآثار ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار على الاقتصاد العراقي) ، تكريت 28 ديسمبر 2020.

تأثير سلطة الادارة في جودة التقارير المتكاملة

reporting The Role Power of Distance Management in Quality integrated

م.د. علي خلف كاطع الجبوري[1] ، أ.د. حيدر علي جراد المسعودي[2]

Ali khalaf Gatea [1], Hayder Ali Jarad[2]

[1] المعهد التقني / الناصرية - الجامعة التقنية الجنوبية (العراق)، ali.khalaf83@stu.edu.iq

[2] كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء (العراق)، haider.almasudy@uokerbalaa.edu.Iq

ملخص:

يهدف البحث الى بيان تأثير الادارة على جودة التقارير المتكاملة، وسلوكيات الادارات العليا، في تعزيز جودة التقارير المتكاملة وطرق اعدادها واتخاذ قرارات الافصاح والتكامل في المعلومات المقدمة بهدف الاستفادة منها في بناء رؤى متكاملة عن الوحدة الاقتصادية، بافتراض أن هنالك علاقة معنوية بين بعد التفاوت في السلطة (*PD*) وجودة الابلاغ المتكامل، وهو ما توصل إليه البحث من أن تأثيرات التفاوت في السلطة ينعكس على الابلاغ المتكامل، والثقافة التنظيمية والممارسات الإدارية للوحدة الاقتصادية، في ظل اختلاف الابعاد الثقافية بين بيئات الاعمال المختلفة، لكنها تبقى ذات تأثير معنوي لكونها جزء من تكوين شخصية متخذ القرار، بالنتيجة فأن الجودة هي مفهوم نظري يخضع لرؤية اصحاب المصالح وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات، بالنتيجة فإن إعداد التقارير المتكاملة بشكل فعال، يتطلب وجود نهج شامل لإدارة الأعمال، وبنية تحتية متكاملة بما فيها إشراك أصحاب المصالح، ونهج إداري يضع خلق القيمة كقضية استراتيجية ومن الاهداف الرئيسة للوحدة الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: : التفاوت في السلطة، التقارير المتكاملة، الجودة.

Abstract:

Integrated reporting is a new form of reporting that aims to provide a comprehensive picture of the performance of the economic entity. And because reporting quality is a critical aspect of integrated reporting. Therefore, the research aims to demonstrate the impact of the cultural dimension (Power of Distance) on the quality of integrated reports, and the behavior of senior administrations, in enhancing the quality of integrated reports, methods of preparing them, and making disclosure and integration decisions in the information provided in order to benefit from it in building integrated visions of the economic entity, assuming that There is a significant relationship between the dimension of disparity in power (PD) and the quality of integrated reporting.

Keywords: Power of Distance , Integrated Reporting , Quality.

1. مقدمة:

تشكل التحديات الاقتصادية في بيئة الاعمال، تهديدات حقيقية من بين أمور أخرى، للإدارة في تقييم العمليات التجارية، والذي ينعكس على العاملين وسلاسل التوريد، ولاتخاذ قرارات ناجحة، تحتاج الإدارة وأصحاب المصالح، إلى معلومات حول محركات التقييم لأصول وأعمال الوحدة الاقتصادية، والتي تمثل مصادر قيمتها السوقية، وعادة ما يكون عن طريق عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية، أو عوامل نوعية كفرص العمل، والمخاطر، والاستراتيجيات، والخطط التي تسمح جميعها بتقييم جودة وتنوع التدفقات النقدية والأرباح، كما يُعد المعنى المنسوب إلى "القيمة" أمراً بالغ الأهمية في تحديد مدى تداخل الأعمال، والمجتمع، والبيئة بطريقة تعود بالفائدة على الطرفين.

كما يمكن أن تُعزى القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، إلى الأصول الملموسة الآخذة في التناقص أو رأس المال الفكري، اللذين يصوران النسبة المئوية للقيمة السوقية المنسوبة إلى الأصول الملموسة وغير الملموسة، وبالنتيجة فأن العوامل الاقتصادية، والبيئية، والمجتمعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتقارير التي تصدرها الوحدات الاقتصادية، مما دعى الى ايجاد مفهوم جديد للإبلاغ هو "التقارير المتكاملة" والتي تعكس الفكر الاستراتيجي المتكامل، لخلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

أن خلق القيمة لا يقتصر على مصلحة الوحدة الاقتصادية، او هو نتاج العمليات التي تقوم بها لوحدها، بل هو نتيجة التفاعل مع العوامل الاخرى المؤثرة في خلق القيمة، وهي اصحاب المصالح والمجتمع بصورة عامة، وهذا واضحاً في رسالة الاطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة، والذي اوضح ان خلق القيمة يتجلى بمرور الوقت في الزيادات أو النقصان أو التحولات في رؤوس الأموال، التي تسببها الأنشطة بالقيمة التي تخلقها المنظمة لنفسها أو للآخرين، عندما تتعلق بغرض اجتماعي يؤثر على تقييماتهم للوحدة الاقتصادية.

أن اعتماد التقارير المتكاملة كآلية لتزويد اصحاب المصالح بالمعلومات ذات الصلة، جاءت كنتيجة لحاجة الإدارات والمستثمرين وأسواق رأس المال، لتوفير معلومات عالية الجودة وذات صلة بالقيمة، ولتشجيع مناخ حيوي للاستثمار والشفافية والممارسات الأخلاقية، فعلى الرغم من اصدار تقارير الاستدامة، الا ان احد الانتقادات الرئيسة هو الحجم الهائل للمعلومات، دون تحديد الآثار الاستراتيجية أو المالية، الذي أدى الى تدني الفائدة لمستخدمي تلك المعلومات، وخاصة لمقدمي رأس المال.

2. مفهوم التقارير المتكاملة *The Concept of Integrated Reports*

يمثل التفكير الاستراتيجي حجر الزاوية في الجمع بين المساءلة وشفافية الإبلاغ عن الأنشطة ذات الطبيعة المالية وغير المالية، لمجلس الإدارة والبيئة التنظيمية، التي تقوم بها الإدارة العليا، والإفصاح عن حقيقة الأنشطة الاقتصادية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية، فعادة ما يطلب وبشكل متزايد، بأن تكون الوحدات الاقتصادية مسؤولة أمام أصحاب المصالح وليس فقط المساهمين، وأن تكون هنالك شفافية ووضوح بشأن أنشطتها وأدائها المالي وغير المالي، وكيفية تأثيره على البيئة والمجتمع، بالنتيجة ظهرت الحاجة الى نمط من الإبلاغ المتكامل يجمع بين الإبلاغ عن الجوانب المختلفة للأنشطة التنظيمية على منصة مشتركة مع هدف موحد، ينظر إليها كطريقة لإظهار كيف "تتناسب" الاستراتيجية مع الجوانب المالية داخل الوحدة الاقتصادية، وكذلك تمكين اصحاب المصالح، من فهم كيفية تأثير استراتيجيتها على اداء وقيمة الوحدة الاقتصادية في الاسواق المالية (Abeysekera, I. 2013). بالنتيجة فأن مفهوم التقارير المتكاملة، كما نص عليه الاطار المفاهيمي(IIRC, 2011)، هو اتصال موجز حول كيفية قيام استراتيجية الوحدة الاقتصادية، وحوكمتها وأدائها وآفاقها، في سياق بيئتها الخارجية، بإيجاد وخلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وأن الغرض الأساس من التقرير المتكامل، هو الشرح لمقدمي رأس المال كيف تخلق الوحدة الاقتصادية قيمة بمرور الوقت، ولذلك فهو يحتوي على المعلومات، المالية وغير المالية ذات الصلة، وبما يفيد جميع أصحاب المصالح، والعاملين، والزبائن، والموردين، وشركاء الأعمال، والمجتمعات المحلية، والمشرعين، والمنظمين، وصانعي السياسات (IIRC, 2013). إذ أن البيانات الحالية التي تقدمها الوحدات الاقتصادية في تقاريرها السنوية، تحتوي على أنشطة غير مترابطة، قد لا تؤدي الى اتخاذ القرارات بناءاً على معلومات ذات صلة، بالنتيجة فأن التقارير المتكاملة ستؤدي إلى شرح أوسع للأداء، بشكل أكثر من التقارير التقليدية، عن طريق وصف العناصر المادية لخلق القيمة، والعلاقات بينها وقياسها، وكذلك التركيز على معرفة كيفية ادارة رأس المال، عن طريق أنشطة ومخرجات الوحدة الاقتصادية، بالنتيجة فأن أطار عمل التقارير المتكاملة، يمثل الأداء المالي والاستدامة داخل الوحدة الاقتصادية، ويؤكد على الروابط القائمة بين البيئة التنافسية، واستراتيجية الادارة، ونموذج الأعمال، والإدارة المتكاملة للمخاطر، ونظام الحوكمة (Busco, C., Frigo, M. L., Paolo, Q., & Angelo, R. 2014).

وفي السنوات الاخيرة اكتسبت التقارير المتكاملة اهتماماً كبيراً كنهج تطوري للإبلاغ، يهدف تحديداً إلى التغلب على قيود الإبلاغ "التقليدي" في الإفصاح غير المالي، وتقديم وثيقة موحدة تمثل الأداء المالي، والاجتماعي، والبيئي، بهدف إعطاء صورة أكثر شمولية لأداء الوحدات الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق

بالاستدامة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSR)، وأن التقارير المالية التقليدية تزود أصحاب المصالح، بمجموعة محددة من المعلومات، تعتمد على الأداء الاقتصادي السابق، والذي على الرغم من كونه مفيداً في كثير من الأحيان لاستقراء الاتجاهات المستقبلية، لكن قد يكون غير كافٍ لتقييم المخاطر الفعلية الكامنة، والتي يمكن أن يكون الإبلاغ المتكامل، فرصة للتغلب على حدود التقارير المالية التقليدية، فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية(Camodeca, R,, Almici, A,, & Sagliaschi, U, 2018).

كما إن تطوير التقارير المتكاملة جاء مدفوعاً بإخفاقات أطر عمل إعداد التقارير المالية، لتعكس بدقة النطاق الكامل للمخاطر والتأثيرات والفرص الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وتوافر صورة كاملة عن أدائها من خلال تضمين المعلومات غير المالية حول الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة جنبًا إلى جنب مع المعلومات المالية(Jeyaretnam,T. L., Siddle, K ,N., 2010). وأن اوجه القصور في التقارير المالية يمكن ملاحظتها بأربعة اسس رئيسة هي (Wood, D., 2010):

1. التعقيد (Complexity): تواجه التقارير المالية التحدي المستمر المتمثل في مواكبة تعقيد المعاملات الاقتصادية الناتجة عن عولمة الاقتصاد، مصادر القيمة، الأدوات المالية والالتزامات المالية، الأصول غير الملموسة، المشتقات، التحوط، وخيارات الأسهم، الصناديق الائتمانية، وكذلك التعقيد والقياس النوعي والكمي للأداء الاجتماعي والبيئي والحوكمة، فضلاً عن تقييم استراتيجية الإدارة التي تدعم تقييم الأداء.

2. المستفيدون المتنوعون (Diverse beneficiaries): تم تصميم التقارير المالية اساساً لتلبية احتياجات المستثمرين لاتخاذ القرارات، بينما يستفيد أصحاب المصالح الآخرين بدرجة أقل، من هذه الإفصاحات لأغراض أخرى غير صنع القرار الاستثماري، كالعاملين، المنظمات المجتمعية، المنظمات غير الحكومية، الموردين، الهيئات المهنية وواضعي المعايير، وغيرها من الفئات التي تتداخل في الاستفادة من المعلومات الواردة في التقارير المالية.

3. الأهمية النسبية (Materiality): بالنسبة لواضعي معايير التقارير المالية والجهات التنظيمية، فليس كل الإفصاحات الواردة في القوائم المالية هي عبارة عن إفصاحات جوهرية، بالنتيجة فأن تحديد الأهمية النسبية للمعلومات ذات الصلة بأنشطة الوحدة الاقتصادية والتي لها تأثير على قرارات المستثمر

تواجه تحدياً مستمراً في الاقتصاد العالمي سريع التغير، ناتجة عن المخاطر المتجددة والفرص المتاحة في بيئة الاعمال.

4. عرض المعلومات المادية (presentation of material information): تتباين أهمية العوامل البيئية والاجتماعية، وبحسب قطاعات الاعمال الصناعية التي تمارس فيها الوحدة الاقتصادية انشطتها، فتغير المناخ والصحة وحقوق العاملين، هي خيارات صعبة في الافصاح وكذلك فأن مخاطرها وتأثيراتها تختلف من نشاط الى آخر.

وبصورة عامة فأن التقارير المتكاملة تهدف لأحداث تغيير جوهري، في طريقة إدارة الوحدات الاقتصادية وتقديم التقارير إلى أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات، عن طريق انشاء علاقات بين مكونات الوحدة الاقتصادية، الانتاجية والادارية والوظائف الاخرى، وربطها مع عناصر رأس المال التي تستخدمها أو تؤثر عليها، لتقديم رؤية طويلة الأمد، وجزء من الممارسات السائدة في بيئة الاعمال الاقتصادية، التي تؤدي إلى تخصيص رأس المال بكفاءة وإنتاجية، ودعم الاستقرار المالي، وأن هذه الاهداف تشتمل على الآتي (IIRC, 2020):

1. تحسين جودة المعلومات المتاحة لمقدمي رأس المال لتحقيق كفاءة وإنتاجية أكبر.
2. توفير منهج أكثر تماسكًا وفاعلية للتقارير وتوصيل معلومات ذات صلة، عن كيفية خلق القيمة بمرور الوقت.
3. تعزيز المساءلة والإشراف على ادارة الاصول المالية، والفكرية، والبشرية، والاجتماعية وتعزيز فهم الترابط بينها.
4. دعم التفكير المتكامل واتخاذ القرار والإجراءات، التي تركز على خلق القيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

إن الفوائد المتوقعة لإعداد التقارير المتكاملة، لا تقتصر على تعزيز البيئة التنظيمية الداخلية فقط، بل توفر أيضاً إمكانية نقل قدرة الوحدة الاقتصادية، على كيفية خلق القيمة السابقة والحالية والمستقبلية إلى جميع المساهمين، والتي من الممكن اكتشاف أن الوحدات الاقتصادية، قدمت معلومات معقدة بشكل مضغوط وقصير وموجز ومفهوم، لكن هذه المعلومات لم تكن شاملة وأحياناً متكررة، لذا من فأن توفير معلومات متكاملة سيكون مهماً وأساسياً لاتخاذ القرارات الاستثمارية المستقبلية، ووفقاً لأطار (IIRC)، فأن تحسين جودة المعلومات يهدف لتمكين تخصيص رأس المال بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية

(Aras, G., & Yıldırım, F. M, 2021). بالنتيجة فأن التقارير المتكاملة ستؤدي الى بيان مدى تأُثير التغير في رأس المال على كل من (White, Allen L, 2010):

1. ملكية الوحدة الاقتصادية ونسبة السيطرة في رأس المال.
2. قيمة التغيير في رأس المال والمقارنة بين الفترات.
3. تأثيرات التغير في رأس المال على بقية الاطراف.

ونظراً لأن القيمة التي تم إنشاؤها تستند إلى رؤوس أموال مختلفة، لأصحاب المصالح وفي فترات زمنية مختلفة، لا يمكن التركيز على بعض رؤوس الاموال وتجاهل الأخرى، فليس من المنطقي إنشاء قيمة طويلة الأجل بسياسات غير مناسبة، تجاه رأس المال البشري، لزيادة رأس المال المالي، والتي تستوجب تبني منظور متكامل وواسع لخلق قيمة مستقبلية وجودة معلومات أفضل(King, M. and Roberts, L, 2017).

1.2. مبادئ الإبلاغ في التقارير المتكاملة Reportions principales in intégrâtes reportant

أن ظهور التقارير المتكاملة هو استجابة للأزمة المالية العالمية، بعد سلسلة من إخفاقات الوحدات الاقتصادية التي قوضت الثقة في البيانات المالية التقليدية، إذ تمثل (IR) تطوراً في تقديم المعلومات الاجتماعية والبيئية والمالية، عن طريق تقرير تترابط فيه الأنواع المختلفة من الإفصاحات، استناداً إلى فلسفة متكاملة، بهدف توفير معلومات ذات جودة أفضل، لشرح الترابط بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للوحدة الاقتصادية(De Villiers, C., Hsiao, P.-C.K. & Maroun, W, 2017).

كذلك لتحسين جودة المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح، تأخذ التقارير المتكاملة بنظر الاعتبار، الاهمية النسبية للمخاطر والفرص والمعلومات الواردة في البيانات المالية، التي قد تكون بمثابة نقطة ارتكاز أو نقطة مرجعية لأصحاب المصالح، والتي ترتبط بها المعلومات الأخرى في تقرير متكامل لها تأثير كبير على قدرة الوحدة الاقتصادية في خلق القيمة عند الابلاغ (Massie, R .K, 2010). إذ تعتمد التقارير المتكاملة على عدد من المبادئ، التي ترتكز عليها في الابلاغ والتي تشتمل على الآتي. (Busco, C, Frigo, , M. L., Riccaboni, A., & Quattrone, P):

1. التركيز الاستراتيجي والتوجه المستقبلي ومدى قدرة التقارير المتكاملة على توفير نظرة ثاقبة لاستراتيجية الوحدة الاقتصادية وكيفية تنفيذ تلك الاستراتيجية.
2. قدرة الوحدة الاقتصادية على خلق قيمة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتأثيرها على استخدامات راس المال.

3. الترابط والاتصال بين المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة.
4. تقديم رؤية متكاملة حول جودة العلاقات بين الوحدة الاقتصادية، وأصحاب المصالح وإلى أي مدى، تفهم الإدارة احتياجاتهم واهتماماتهم وتوقعاتهم المشروعة، وتضعها في الاعتبار والاستجابة لها.
5. الأهمية النسبية وجوهر المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة، لتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على خلق القيمة بمرور الوقت.
6. الموثوقية والاكتمال في عرض جميع الأمور الجوهرية، الإيجابية والسلبية، وبطريقة متوازنة وبدون أخطاء جوهرية.
7. الاتساق والقابلية على مقارنة المعلومات على أساس متسق وبطريقة تمكن من المقارنة مع بيئة الاعمال الخارجية.

2.2. اغراض ومميزات التقارير المتكاملة The Purposes and Features of Integrated Reports

إن السعي لإعداد التقارير المتكاملة، سيتطلب فك الارتباط والتحليل لوجهات النظر المتباينة حول الغرض منها، وبما ان الهدف الرئيس هو تحقيق "إطار عمل متكامل للتقارير المتكاملة" فأنه سيعكس عدد من الاغراض التي من شأنها أن تحقق الآتي (Singha, J., Sadiqb, M., & Kaurc, K, 2019):

1. دعم احتياجات المعلومات لأصحاب المصالح، والتركيز على إظهار الاثار الاقتصادية لعملية صنع القرار.
2. تعكس الترابط بين العوامل البيئية، والاجتماعية، والحوكمة، والعوامل المالية في القرارات التي تؤثر على الأداء، وخلق القيمة بمرور الوقت.
3. تقديم اطار مفاهيمي للعوامل البيئية، والاجتماعية، التي يجب مراعاتها بشكل منهجي، في إعداد التقارير واتخاذ القرارات.
4. التوازن بين مقاييس الأداء، بعيداً عن التركيز غير المبرر على الأداء المالي قصير الأجل.
5. توفير معلومات عن الانشطة داخل الوحدة الاقتصادية، لمساعدة الادارة على اتخاذ القرار الافضل لتحقيق اقصى كفاية للموارد المتاحة.

بالنتيجة فأن الافصاح ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية، في توصيل معلومات عالية الجودة لمساعدة مستخدميها على اتخاذ قرارات أفضل (King, M. and Roberts, L, 2017)، وعليه فإن التقارير المتكاملة

تتصف بعدد من المميزات، والتي يمكن عن طريقها اضافة القيمة بمرور الوقت وحسب وجهة مستخدميها.

إذ تتميز التقارير المتكاملة من وجهة نظر المستثمرين بالآتي(IIRC, 2011):

1. الواجب الائتماني (Fiduciary duty): أن توفير معلومات أكثر تكاملاً، تساعد الصناديق الاستثمارية على ادارة استثماراتها بالإنابة عن الاخرين، ومراعاة الواجب الائتماني لتحقيق افضل عائد مالي.
2. التوجهات والتوقعات المستقبلية (Future orientation and outlook): تركز المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة، بشكل أكبر على المعلومات التي تخلق القيمة بمرور الوقت، والتي تساعد المستثمرين في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية المستقبلية.
3. المخاطر والفرص (Risks and opportunities): تكشف التقارير المتكاملة عن المخاطر والفرص الرئيسة كما تراها الإدارة، بما يمكن المستثمرين من تقييم الأثر القصير والمتوسط والطويل الأمد لهذه المخاطر والفرص عبر محافظهم الاستثمارية.
4. القابلية للمقارنة (Comparability): توفر التقارير المتكاملة منصة للمساعدة في تعزيز نماذج التقارير الخاصة بالقطاعات وجمع المعلومات، بما يساعد على تحسين التحليل القطاعي والجغرافي والمقارنة، وتحقيق قدر اكبر من الرقابة والمسؤولية.
5. المعلومات المتصلة (Connected information): يوضح التقرير المتكامل الروابط بين استراتيجية الوحدة الاقتصادية، والحوكمة، والأداء المالي، والسياق الاجتماعي، والبيئي، والاقتصادي الذي تعمل فيه، والموازنة بين المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها خارجياً، مع المعلومات التي تستخدمها الإدارة لاتخاذ القرار، الذي سيتيح للمستثمرين إجراء تقييم أكثر فاعلية، للأثر المشترك للعوامل المتنوعة التي تؤثر مادياً، على القيمة السوقية على المدى الطويل.
6. تحسين التحليل المعلوماتي (Improved analysis): سيتمكن المحللون من الوصول إلى معلومات أكثر منفعة في شكل تقرير موجز متكامل، مع فرصة "التعمق" للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً عند الضرورة، والذي يمكن أن يؤدي إلى مساعدة المحللين على دمج مجموعة أوسع، من مؤشرات الأداء الرئيسة ذات الصلة باتخاذ القرار.

3.2.قيم الابعاد الثقافية (التفاوت في السلطة) ***The values of the Cultural Dimensions***

منذ خمسينات القرن الماضي، أصبح للأبعاد الثقافية دور مهم في العلوم الانسانية والاجتماعية، وظهرت العديد من النظريات، التي تؤكد على ضرورة دراسة الثقافة الوطنية، وتأثيرها في المجتمع من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية، في ظل التطور المتسارع وتأثيراته التكنولوجية، وكذلك التنافسية على قيادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ولعل دراسة (Kluckhohn, 1951) من أولى الدراسات التي عالجت الابعاد الثقافية من منظور علمي بحثي كمي، إذ وضعت معياراً لجميع الأبحاث الإضافية حول تطوير وقياس أبعاد القيم الثقافية.

بينما قدم عالم الأنثروبولوجيا (Hall) عام 1976 أربعة أبعاد قيمة لمساعدة المدراء في فهم سلوك العاملين ، اعتماداً على تجربته التي اجراها ضمن 180 مقابلة مفتوحة مع أشخاص يعملون في مجال الأعمال التجارية.

أما دراسة (Schwartz,1994) فيصنفها بعض المؤلفين مكملة لعمل (Hofstede) من الناحية الاخلاقية، إذ اعتمد على بيانات جمعت من (38) دولة، وقدم سبعة قيم ثقافية، لخصها (Schwartz) لاحقاً في بعدين ثقافيين هما :

1. الحكم الذاتي مقابل التحفظ (Autonomy VC governorate).
2. التسلسل الهرمي والتمكين مقابل الالتزام بالمساواة.

commitment to equality) (Hierarchy and mastery VC a

أما دراسة (Hofstede, 1980) والتي بدأت (1968-1972) والتي أِتملت على ستة أبعاد رئيسة يتقدمها البعد الثقافي (التفاوت في السلطة (Power Distance - PD)، والذي عرفه على أنه المدى الذي يقبل به الأعضاء الأقل قوة في المنظمات والمؤسسات، ويتوقعون أن يتم توزع السلطة بشكل غير متساو، فهو يشير إلى أن مستوى عدم المساواة في المجتمع يؤيده من الأتباع، بقدر ما يؤيده القادة، فالسلطة وعدم المساواة، هي حقائق رئيسة لعدم التكافؤ في أي مجتمع، والجدول (1) يبين أهم الاختلافات في هذا البعد (Hofstede, G, 2011)

جدول 1: اختلافات بعد التفاوت في السلطة

اختلافات بعد التفاوت في السلطة		
ت	التفاوت الأدنى في السلطة	التفاوت الاعلى في السلطة
1	يجب أن يكون استعمال القوة مشروعاً	السلطة هي حقيقة المجتمع الذي يقدم الخير أو الشر
2	الآباء يعاملون الأطفال على قدم المساواة	الآباء يعلمون الأبناء الطاعة
3	كبار السن لا يحترمون ولا يخافون	يحظى كبار السن بالاحترام والخشية منهم
4	الطالب محور التعليم	المعلم محور التعليم
5	التسلسل الهرمي يعني عدم المساواة في الأدوار	التسلسل الهرمي يعني عدم المساواة في الوجود
6	يتوقع المرؤوسون أن يتم استشارتهم	يتوقع المرؤوسين أن يقال ما يجب القيام به
7	تصويت الأغلبية اساس التغيير السلمي	حكومات استبدادية تقوم على الاستقطاب والثورة
8	الفساد نادر والفضائح تنتهي الحياة السياسية	الفساد متكرر ويتم التستر على الفضائح
9	توزيع الدخل على المجتمع	التفاوت في توزيع الدخل على المجتمع
10	الأديان تؤكد على المساواة	الاديان تعزز سلطة الكهنة
المصدر: (Hofstede, G, 2011)بتصرف الباحث		

أن اختلافات السلطة منتشرة في البيئات الاجتماعية والاقتصادية، ولطالما تم الاعتراف بها كعنصر أساسي في العلاقات التنظيمية، والتي تسمح لمتخذ القرار بتنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة التي سيواجهها من بقية الاعضاء او الجهات المتضررة. (Tarakci, M., Greer, L. L., & Groenen, P. J, 2016)

أن الجدول (1) يبين أهم الاختلافات، التي من الممكن الرجوع اليها عند دراسة وقياس تأثير السلطة، على السلوك الفردي او الجماعي للفرد والمجتمع عند اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على فرض نمط معين من السلوك القيادي، يمارس على التابعين سواء في العائلة او المؤسسة او المجتمع.

1.2. تأثير الابعاد الثقافية في اتخاذ القرارات

The Impact of Cultural Dimensions in Decision Making

ظهرت العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة تأثير الابعاد الثقافية، ولعل ابرزها دراسة (Barrels,1967) والتي تناولت المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في الأعمال ودور الابعاد الثقافية؛ في اتخاذ القرارات ومراعاة الجوانب القانونية، والشخصية، والهوية الوطنية، وحقوق الملكية، بناءً على (النظرية الاخلاقية) التي تركز على الإجراءات أو السلوكيات المحددة للفرد، أو (نظرية الغاية) والتي تهتم بعواقب تلك الإجراءات أو السلوكيات (Vitell, S, J,, Nwachukwu, S, L,, & Barnes, J, H, 1993)

وعلى الرغم من أن أسلوب اتخاذ القرار يمثل نمطًا ثابتاً نسبياً من الاستجابات المعرفية والعاطفية، إلا أن الثقافة الوطنية تؤثر بشكل كبير على القيم والمواقف الفردية، ولها تأثير كبير على أسلوب اتخاذ القرار (Leng, C. Y., & Botelho, D, 2010).

الاستنتاجات

1. أن اختلافات تفاوت السلطة طالما تم الاعتراف بها كعنصر أساسي في العلاقات التنظيمية، والتي تسمح لمتخذ القرار بتنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة التي سيواجهها من بقية الاعضاء او الجهات المتضررة.

2. أن تأثير تفاوت السلطة في عملية الابلاغ المتكامل تتضح أيضاً في تأثير عوامل أخرى، والتي قد تكون عوامل موجه للتأثير على نوعية القرار المتخذ، بناءاً على بيئة موجه ضمن أطار الاعمال، تساعد في تكوين اتجاهات مسبقة نتيجة الثقافة المجتمعية السائدة، او التي تكونت فيها الصفات الشخصية لمتخذ القرار.

3. أن الغرض الرئيس للتقارير المتكاملة، هو التواصل بطريقة موجزة حول كيفية إنشاء استراتيجية الوحدة الاقتصادية، وحوكمتها وأدائها وآفاقها في سياق بيئتها الخارجية لخلق القيمة والحفاظ عليها.

4. أن التفاعل مع البيئة والمجتمعات التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية، هي ضرورة فعلية لتمكين الوحدة الاقتصادية من تقديم المعلومات البيئية أو الاجتماعية أو الأخلاقية، جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية والاستراتيجية والحوكمة ضمن تقرير سنوي.

5. التقارير المتكاملة هي نتيجة منطقية لتطوير أطر عمل إعداد التقارير المالية، لتعكس بدقة النطاق الكامل للمخاطر والتأثيرات والفرص الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وتوافر صورة كاملة عن أدائها من خلال تضمين المعلومات غير المالية حول الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة جنبًا إلى جنب مع المعلومات المالية.

التوصيات

1. أن إعداد التقارير المتكاملة بشكل فعال، يتطلب وجود نهج شامل لإدارة الأعمال، وبنية تحتية متكاملة بما فيها إشراك أصحاب المصالح، ونهج إداري يضع خلق القيمة كقضية استراتيجية ومن الاهداف الرئيسة للوحدة الاقتصادية.

2. أن دمج الأداء المالي مع الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة الاقتصادية يتطلب تحديد نموذج الاعمال الامثل لتحقيق الاهداف الاستراتيجية، والذي يمكن عن طريقه أنشاء القيمة والحفاظ عليها، وكيفية إدارة المخاطر المستقبلية.
3. أن التقارير المتكاملة تتيح جميع أنواع ميزات إعداد التقارير، وعلى الرغم من صدور الاطار المفاهيمي للتقارير المتكاملة سنة (2011) وتعديلاته، لكن لا تزال بعض الدراسات التي تشكك بنجاعة المعلومات الواردة فيها، في أرضاء اصحاب المصالح، بالنتيجة يجب الاستمرار في الدراسات التي تركز على كيفية تطويرها أو ربط فقراتها بصورة اكثر موضوعية.
4. أن جودة التقارير المتكاملة تخضع لعديد التفسيرات، في ظل اختلاف الابعاد الثقافية بين بيئات الاعمال المختلفة سواء الوطنية أو الدولية، لكنها تبقى ذات تأثير معنوي لكونها جزء من تكوين شخصية متخذ القرار، بالنتيجة فأن الجودة هي مفهوم نظري يخضع لرؤية اصحاب المصالح وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.
5. من الصعب وضع معايير مطلقة بسبب ان الافراد يطورون قيماً ثقافية بناءاً على بيئتهم التي نشأوا فيها، او التي يمارسون اعمالهم فيها، ولكن هنالك دلالة إحصائية ذات بعد معنوي، عن تأثير تفاوت السلطة في القرارات التي يتخذها الفرد، وعليه في عالم متعدد الثقافات، من الضروري التعاون لتحقيق الاهداف الاستراتيجية، دون مطالبة الجميع بالتفكير والتصرف بشكل متماثل أو وفق نمط معين معد مسبقاً.

Reference

[1] Abeysekera, I. (2013), "A template for integrated reporting", Journal of Intellectual Capital, Vol. 14 No. 2, pp. 227-245.

[2] IIRC, (2013), THE International <IR> Framework, The International Integrated Reporting Council, UK, pp.1-35.

[3] Busco, C., Frigo, M. L., Paolo, Q., & Angelo, R. (2014). Leading practices in integrated reporting: management accountants will guide their companies on the journey to value creation, Strategic Finance,23-32.

[4] Camodeca, R,, Almici, A,, & Sagliaschi, U, (2018), Sustainability disclosure in integrated reporting: Does it matter to investors? A cheap talk approach, Sustainability, 10(12), pp.4393-5027.

[5] Jeyaretnam,T. L., Siddle, K ,N., (2010), Integrated Reporting: A Perspective from Net Balance, Part II: The Concept of Integrated Reporting, Harvard Business School,pp.33-37.

[6] Wood, D., (2010), What Should Be Done with Integrated Reporting?, Part I: The Role of the Corporation in Society, Harvard Business School,pp.25-27.

[7] IIRC, (*2020*), THE International <IR> Framework, The International Integrated Reporting Council, UK, pp.1-8.

[8] White, Allen L. , (2010), The Five Capitals of Integrated Reporting: Toward a Holistic Architecture for Corporate Disclosure, Part II: The Concept of Integrated Reporting, Harvard Business School,pp.29-32.

[9] Aras, G., & Yıldırım, F. M. (2021). Development of capitals in integrated reporting and weighting representative indicators with entropy approach. Social Responsibility Journal, Vol.17, No.4,pp.1-22.

[10] King, M. and Roberts, L. (2017), Entegre Du¨su¨nce. c¸ev. Erkin Erimez, Argu¨den Governance Academy Publications, Istanbul.

[11] De Villiers, C., Hsiao, P.-C.K. & Maroun, W. 2017. Developing a Conceptual Model of influences around Integrated Reporting, New Insights, and Directions for Future Research, Meditari Accountancy Research, 25(4), 450-460.

[12] Massie, R .K., (2010), Accounting and Accountability Integrated Reporting and the Purpose of the Firm, Part I: The Role of the Corporation in Society, Harvard Business School.

[13] Singha, J., Sadiqb, M., & Kaurc, K. (2019). Integrated reporting: challenges, benefits and the research agenda. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 7(8), 1-16.

[14] Busco, C., Frigo, M. L., Riccaboni, A., & Quattrone, P. (2013). Integrated reporting. Concepts and Cases that, Strategic Finance, 33-41.

[15] IIRC, (*2011*), Integrated reporting, The International Integrated Reporting Council, UK, pp.1-*6*.

[16] Hamad, S,, Draz, M, U,, & Lai, F, W, (2020), "The Impact of Corporate Governance and Sustainability Reporting on Integrated Reporting: A Conceptual Framework ", SAGE Open, doi:10(2), 2158244020927431.

[17]Fink, G,, Neyer, A, K,, & Kölling, M, (2006), Understanding cross-cultural management interaction: Research into cultural standards to complement cultural value dimensions and personality traits, International Studies of Management & Organization, 36(4), 38-60.

[18] Hall, E,T,, and M,R, Hall, 1990, Understanding Cultural Differences: Keys to Success in West Germany, France and the United States, Yarmouth, ME: Intercultural Press.

[19] Koleśnik, K, (2013), The role of culture in accounting in the light of Hofstede's, Gray's and Schwartz's cultural dimensions theories: a literature review, e-Finance: Financial Internet Quarterly, 9(3), 33-41.

[20] Hofstede, G, (2011), Dimensional zing Cultures: The Hofstede Model in Context, Online Readings in Psychology and Culture, Unit 2, Retrieved from http://scholarworks,gvsu,edu/orpc/vol2/iss1/8.

[21] Tarakci, M., Greer, L. L., & Groenen, P. J. (2016). When does power disparity help or hurt group performance?. Journal of Applied Psychology, 101(3), 415.

[22] Podrug, N,, Pavičić, J,, & Bratić, V, (2006), Cross-cultural comparison of Hofstede's dimensions and decision-making style within CEE context, In From transition to sustainable development: The path to European integration,1-16.

[23] Leng, C. Y., & Botelho, D. (2010). How does national culture impact on consumers' decision-making styles? A cross cultural study in Brazil, the United States and Japan. BAR-Brazilian Administration Review, 7, 260-275.

[24] Dabić, M,, Tipurić, D,, & Podrug, N, (2015), Cultural differences affecting decision-making style: a comparative study between four countries, Journal of Business Economics and Management, 16(2), 275-289.

[25] Vitell, S, J,, Nwachukwu, S, L,, & Barnes, J, H, (1993), The effects of culture on ethical decision-making: An application of Hofstede's typology, Journal of business Ethics, 12(10), 753-760.

[26] Glazer, S., Karpati, T., (2014), The Role of Culture in Decision Making, Cutter It Journal, Vol. 27, p. 9, p. 23-29.

[27] IIRC, (*2018*), BUILDING MOMENTUM, Framework, The International Integrated Reporting Council, UK, pp.1-8.

أهمية مؤسسات وبنوك البريد في تعزيز الشمول المالي – حالة الجزائر

The importance of postal institutions and banks in promoting financial inclusion - the case of Algeria

أ.د محمد الأمين بودخيل[1]، د. هيشام قندوز[2]

Pr.Mohammed Elamine Boudkhil[1], Dr. Hicham Guendouz[2]

[1] جامعة بشار، boudkhil.mohammed@univ-bechar.dz

[2] جامعة بشار، guendouz.hicham@univ-bechar.dz

ملخص:

تلعب مكاتب البريد في العديد من البلدان دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال تعزيزها للبنية التحتية ومساهمتها في توفير خدمات الاتصال والخدمات المالية ما قد يمكنها أن تصبح أداة رائدة لحل مشاكل الاستبعاد المالي. في هذه الورقة البحثية نحاول توضيح العلاقة الإيجابية القوية بين اتساع نطاق الشبكة البريدية وأهمية مؤسسات البريد وبنوك البريد في توفر الحلول التمويلية وتعزيز الشمول المالي من خلال عرض تجارب عالمية وعربية في هذا المجال، وما مدى إمكانية استفادة بريد الجزائر في هذا المجال من خلال الانتقال إلى التكنولوجيا الرقمية والاستثمار في تعزيز خدماته المتنقلة، بهدف التنافس مع أصحاب المصلحة الجدد. وعيا منه في لعب دوره المنوط به لسد الفجوة المالية وتعزيز الشمول المالي المتمثل في الالتزام بتعميم الخدمات بنظرة حديثة تتطلب منه المواءمة بين ربحية القطاع الخاص وفعاليته.

كلمات مفتاحية: البريد، بنوك البريد، الشمول المالي، العمق المالي، الكثافة البريدية.

Abstract:

Post offices in many countries play an important role in the national economy through their strengthening of infrastructure and contribution to the provision of communication and financial services, which can become a leading tool for solving problems of financial exclusion. In this research paper, we try to clarify the strong positive relationship between the expansion of the postal network and the importance of postal institutions and postal banks in providing financing solutions and enhancing financial inclusion by presenting international and Arab experiences in this field, and the extent to which Algeria Post can benefit in this area through the transition to technology. digital and invest in strengthening its mobile services, with the aim of competing with new stakeholders. Aware of him in playing his role entrusted to him to bridge the financial gap and enhance financial inclusion represented in the commitment to universal services with a modern view that requires him to harmonize between the profitability and effectiveness of the private sector.

Keywords: Post, postal banks, financial inclusion, financial depth, postal density.

1. مقدمة:

تأخذ مؤشرات قياس الشمول المالي أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، حيث تعتمد مؤشرات القياس على طبيعة لبيانات المتوفرة ودقتها وطبيعة النظام المالي ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية.

وحيث أن العالم في تطور مستمر، أصبحت القنوات الرقمية ركنا أساسيا لتجسيد استراتيجيات الشمول المالي في عالم يقف على أعتاب عصر رقمي جديد لم يغير طريقة عيشنا فحسب، وإنما غير أيضا طريقة تفكيرنا في العالم. وحيث أن مكاتب البريد جزءًا لا يتجزأ من القطاع المالي في العديد من دول العالم من خلال مساهمته في توفير الخدمات المطلوبة لفئات واسعة من المجتمع فهي بذلك تساهم في ازدهار المجتمع من خلال توفير وسائل اتصال موثوقة وخدمات المالية لجميع فئات المجتمع.

ونظرا لوجود عالقة إيجابية قوية بين اتساع نطاق الشبكة البريدية وتحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة. تعمل المؤسسات البريدية أيضا على توفير خدمات مالية موثوقة لشرائح واسعة من المجتمع بصفتها مؤسسات تتواجد في المناطق الريفية والحضرية كم تعمل على تعزيز التجارة الإلكترونية لتحقيق التنمية الريفية. بناء على ما سبق تسعى الورقة البحثية الإجابة على الإشكال التالي:

ما أهمية مؤسسات وبنوك البريد في تعزيز الشمول المالي خاصة في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- مدخل نظري للشمول المالي ونماذج الأعمال
- مساهمة بريد الجزائر في تعزيز الشمول المالي

لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية انطلقنا من فرضية وحيدة:

- تسهم مؤسسات البريد وبنوكه في تعزيز الشمول المالي من خلال البنية التحتية القوية التي تمتلكها مما يسمح من توسيع نطاق استعمال المنتجات والخدمات المالية وتحسين الوصول إليها.

الهدف من هذه الورقة البحثية هو إبراز أهمية مؤسسات البريد و بنوكه في تعبئة الادخار العام و تعزيز المنتجات والخدمات المالية ، وقدرتهم على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة وآمنة لكل الافراد.

استخدنا في هذه الورقة البحثية وفق ما يخدم موضوعها على المنهج الوصفي لضبط المفاهيم وتوضيح مزايا تبني الخدمات البريدية المصرفية لتحقيق الشمول المالي.

2. مدخل نظري للشمول المالي ونماذج الأعمال:

1.2 تعريف الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول عكس (الإقصاء المالي) لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تم فيها تناول أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح (عبد الله، حن، جبارين، و حتاوي، 2016، صفحة 15).

2.2 الشمول المالي و أبعاده:

هناك مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات ترتكز على أبعاد رئيسية هي:

الشكل 1: أبعاد الشمول المالي حسب البنك الدولي

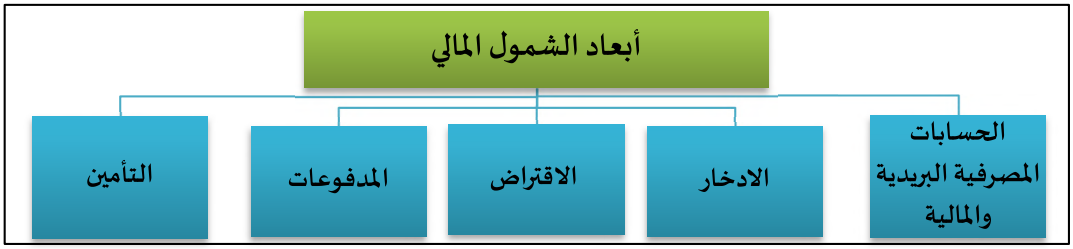

المصدر: من اعداد الباحثين

3.2 ركائز الشمول المالي: إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز نلخصها فيما يلي:

دعم البنية التحتية :إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- تعزيز الشمول المالي، بتوفير بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح.
- العمل على تطوير وسائل ونظم الدفع من أجل تنفيذ العمليات والخدمات المالية بجودة أكبر وكفاءة أعلى ثم التزود بالمعلومات الكافية والضرورية.

- تخفيض تكاليف الصيرفة الإلكترونية من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 748).

توفير الحماية للمستهلك: ونقصد الحماية المالية، وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وحصوله على التسهيل والتيسير.

تلبية حاجيات المجتمع: وذلك بتطوير الخدمات والمنتجات المالية لتيسير عملية الوصول إلى الفئات المهمشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها ضمن النظام المالي وهنا نشير إلى دور الجهات الاستشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيف الرسوم (معيوف و قدوري، 2019).

4.2 الشمول المالي البريدي حول العالم:

1.4.2 نماذج أعمال مؤسسات البريد:

غالبًا ما يستخدم مشغلو البريد أحد نماذج الأعمال الخمسة التالية للمشاركة في الشمول المالي:

- **النموذج 1: مزود السيولة لمقدمي الخدمات العامة والخدمات المالية** (موجود في 83٪ من البلدان) على غرار كينيا؛
- **النموذج 2: الخدمات المالية للمعاملات الخاصة بالبريد** (موجود في 63٪ من البلدان) على غرار بنغلادش؛
- **النموذج 3: شراكة مع مقدم خدمة مالية** (موجود في 24٪ من البلدان) على غرار البرازيل؛
- **النموذج 4: الخدمات المالية البريدية غير الخاضعة للترخيص** (موجود في 24٪ من البلدان) على غرار الجزائر؛
- **النموذج 5: الخدمات المالية البريدية الخاضعة لمو افقة البنك** (موجود في 9٪ من البلدان) على غرار المغرب.

نموذج عمل آخر، حيث لا يكون للبريد صلة مباشرة بهذه الخدمات (النموذج 0)، يتكون من مشغل البريد الذي يؤجر المباني (Location de locaux) من مزود الخدمة المالية. قد تتبنى الدول نموذجًا واحدًا أو أكثر من نماذج الأعمال.

يؤكد تحليل البيانات وجود مقايضات بين نتائج الشمول المالي والاستثمارات، وبين الجدوى وسهولة التنفيذ، اعتمادًا على نموذج الأعمال المستخدم (Berthaud & Davico, 2013, p. 09).

الشكل 2: نظرية التحكيم في الشمول المالي

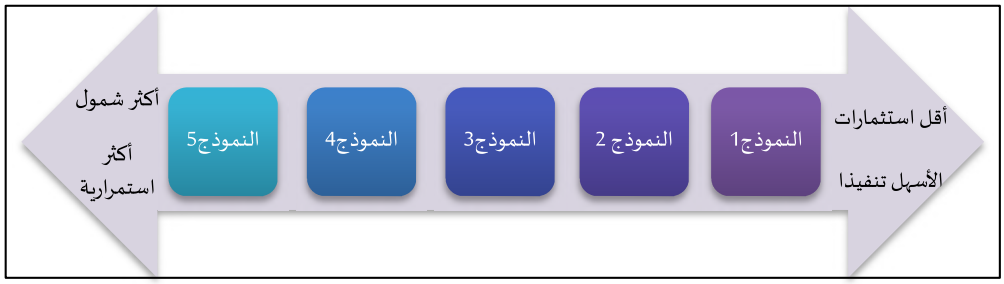

المصدر: من اعداد الباحثين

توضح نظرية التحكيم (La théorie des arbitrages) أن نماذج الأعمال الأولى (نموذج1، نموذج 2) هي الأسهل في التنفيذ وتلك التي تتطلب أقل استثمار، ولكن يبدو أنها تحقق نتائج أقل في الشمول المالي واستمرارية (الاستدامة) البريد على المدى الطويل. بالطبع، هذا يعتمد أيضًا على السياق المحلي. لأنه في بعض الحالات، قد تكون هذه النماذج هي الأنسب.

من ناحية أخرى، وفقًا لتحليل البيانات الذي يقوم به الاتحاد البريدي العالمي بالاشتراك مع المتخصصين Findex بالبنك الدولي، يبدو أن النماذج التي تنطوي على مسؤولية أكبر للبريد وتهتم بمجموعة أوسع من المنتجات، مثل النموذج3 (الشراكة)، والنموذج4 (الخدمات المالية غير المرخصة) والنموذج 5 (البنك البريدي)، ينتج عنه نتائج مهمة من حيث الشمول المالي، ولكنه يتطلب استثمارات كبيرة ويصعب تنفيذه (Berthaud & Davico, 2013, p. 29).

2.4.2 عوامل نجاح مؤسسات البريد على القيادة في الشمول المالي:

من الممكن تحديد عشرة عوامل لنجاح مؤسسات البريد في تعزيز الشمول المالي لأنه في بعض الحالات، يمكن أن تشكل هذه العوامل تحديات للبريد، خاصة في البلدان النامية.

فالعوامل التي يجب مراعاتها عند تحليل قدرة مشغل البريد على القيادة في الشمول المالي هي:

1) الشبكة، 2) الموظفين، 3) القدرة المالية، 4) الثقة، 5) أتمتة العمليات وتكاملها، 6) الرغبة في تعزيز الشمول المالي، 7) مخطط الحوكمة بين البريد والخدمات المالية البريدية، 8) الإطار القانوني والتنظيمي، 9) التسويق، 10) المرونة(Berthaud & Davico, 2013) .

3.4.2 تحليل نقاط قوة وضعف النموذج 4 :

الشكل 3: تحليل swot للنموذج 4

Source : (Berthaud & Davico, 2013, p. 35)

2.2 البريد في العالم والعالم العربي:

يشكل البريد أكبر شبكة توزيع متكاملة في العالم: مع أكثر من 660.000 مكتب سنة 2017، منتشرة في 192 دولة عضو في الاتحاد البريدي العالمي سنة، تتيح الشبكة البريدية إمكانية الربط المادي بين جميع سكان الكوكب .(Direction du développement et de la coopération UPU, 2017, p. 06). يضاف إليها 1.4 مليون ساعي بريد يزورون مئات الملايين من المنازل يوميا. وبالتالي، فإن الشبكة البريدية لديها أكثر من مليوني نقطة اتصال حول العالم، دون احتساب صناديق البريد والموزعين الآليين الآخرين.

الجدول 1: تطورعدد مكاتب البريد والعمال في العالم

	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المكاتب	660000	677000	668445	656000	630000
عدد العمال (مليون)		5.3	5.26	5.3	5.25
عدد الدول	192	192	172	170	168

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات اتحاد البريد العالمي

في المنطقة العربية، وفقًا للبنك الدولي سنة 2015، هناك 14٪ فقط من البالغين مخدومين مصرفيا. ومع ذلك، فقد توسعت الشبكة البريدية على نطاق واسع وبلغ عدد مكاتب البريد 14،843 في عام 2014، مما يشكل فرصة حقيقية لتطوير الشمول المالي في المنطقة (Direction du développement et de la coopération UPU, 2017, p. 22). ويمكن تصنيف الدول العربية الى صنفين دول تملك بنية تحتية لا بأس بها على غرار الجزائر ومصر ودول رائدة من حيث العوامل الرئيسية للتنمية البريدية.

3.2 الدول العربية الرائدة من حيث البنية التحتية والمعاملات:

ففي مصر، يعود تاريخ خبرة مؤسسة البريد المصري في مجال الخدمات المالية البريدية إلى ما يزيد عن 120 عاما، وقد أتاح المستثمر البريدي أول حساب للادخار عن طريق مكتب البريد في عام 1901. ومنذئذ، نمت عروض خدمات البريد المصري المالية نموا كبيرا (نورمان، خريف 2021).

حيث يستحوذ قطاعي البريد وشركات التأمين على 56.3 ٪من اصول القطاع المالي غير المصرفي، يليها صناديق التأمين الحكومية والخاصة بنسبة 14.6 ٪، ثم صناديق الاستثمار بنسبة 10.2.٪. (البنك المركزي المصري، 2020). وهو حاليا يقدم العديد من الخدمات التي يمكن الاستفادة من فروعه البالغ عددها 4200 مكتب بريد ب: 2000 جهاز صرف آلي و 10 مكتب بريد متنقل (نورمان، خريف 2021)، منتشرين في كافة انحاء الجمهورية، والتي مازال يمتلك أكثر دفاتر توفير للمصريين، وإذا تم إدخاله تحت تصرف البنك المركزي المصري، بدال من وزارة الاتصالات، سيتم الاستفادة منه في تحقيق الشمول المالي، من خلال عمل كروت سحب مسبقة الدفع، ويتم من خلاله دفع كافة الخدمات من خلال الحساب الخاص لكل مواطن، وكذلك الاستفادة منه في القروض الصغيرة (جعفر، 2020، صفحة 513).

الشكل 4: تطور مكاتب البريد المصري

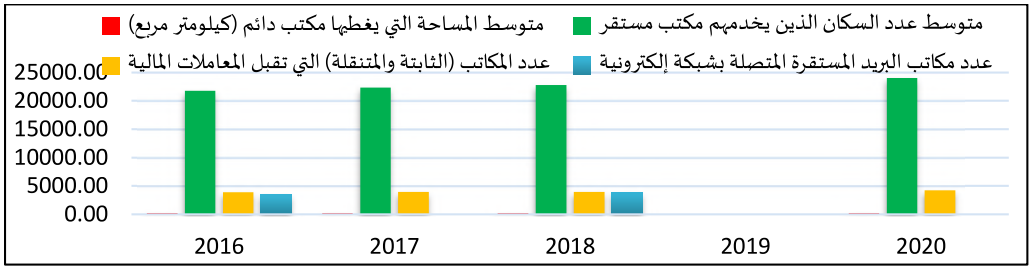

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات اتحاد البريد العالمي

وتدير مؤسسة البريد المصري في الوقت الراهن 25مليون حساب ادخار، وتقدم أكثر من 100 خدمة من خدمات الدفع نيابة عن كيانات الحكومة، كما تصدر أكثر من 13 مليون بطاقة من بطاقات الدفع الإلكتروني. وبالإضافة إلى ذلك، دفعت تحويلات زاد عددها عن 20.4 مليون تحويل مالي محلي في مكاتب بريد المستثمر في عام 2020. وفي عام 2019، ونظرا لنجاح خدمات التحويلات التي تقدمها مؤسسة البريد المصري، قامت المؤسسة بإطلاق أول تطبيق مالي خاص بها والذي يمكن الزبائن من إدارة حساباتهم المالية وكذا إرسال الأموال المحلية والدولية واستلامها، فضلا إمكانية تسديد فواتير مختلف الخدمات، وذلك دون الحاجة إلى التردد على مكاتب البريد (نورمان، خريف 2021، صفحة 44). كما

بلغت اصول قطاع البريد المصري 270.9 مليار جنيه في العام المالي 2020/2019 بمعدل نمو 11.3 ٪، وبلغت قيمة المدخرات لدى قطاع البريد نحو 456.5 مليار جنيه في العام المالي 2020/2019 ، وتمثل ودائع صندوق التوفير الجانب الأكبر منها بنسبة 70 ٪، هذا وقد ارتفعت قيمة أرصدة العملاء بصندوق البريد بمعدل 9.5٪مقارنة بالعام المالي السابق، في حين ارتفعت قيمة نمو الحسابات الجارية بمعدل 3.5٪، كما بلغت قيمة المعاشات المصروفة 84.2 مليار جنيه في العام المالي 2020/2019 بمعدل زيادة 7.5 ٪مقارنة بالعام المالي السابق (البنك المركزي المصري، 2020).

ومن أجل تحسين الخدمات المقدمة تم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر وشركة فيزا العالمية فى 29 أغسطس 2017، بالتعاون مع بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية، وتمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين لقضاء احتياجاتهم المختلفة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني. ناهيك عن على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجرى تطويرها حاليا، وامدادهم بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي (جعفر، 2020، صفحة 504).

الجدول2: تطور عدد مدفوعات البريد المصري وعدد حسابات التوفير

	2016	2017	2018	2019	2020
المدفوعات الإدارية	/	/	/	/	22230214
الحوالات المالية	17693676	19276108	21648876	/	19884974
إجمالي عدد المدفوعات ، الخدمة المنزلية	/	/	/	/	42115188
عدد المدفوعات ، الخدمة الدولية – الإيصال	210	219	256	/	/
عدد حسابات بنك التوفير البريدي أو بنك البريد	23851257	23917380	21574580	/	22450581

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات اتحاد البريد العالمي

ففي تونس، على سبيل المثال، أصبحت المؤسسة البريدية دعامة من دعائم الاستراتيجية الحكومية للإدماج المالي الوطني وإلغاء العملة من التداول. وكانت مؤسسة البريد التونسي أول مؤسسة مالية في البلد تشرع في تطبيق عمليات الدفع الإلكتروني (ردستاون، صيف 2019، صفحة 19). وتملك تونس أكثر من 5.5 مليون (Direction du développement et de la coopération UPU, 2017).

لعل أحد الأمثلة الرائدة التي يقدمها البريد التونسي على هذا الاستخدام هو خدمة الدينار الإلكتروني"eDinar"، التي تتيح للأفراد الحصول على محفظة رقمية مدعومة ببطاقة ذكية مادية مسبقة الدفع دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي. وخدمة الدينار الإلكتروني مرتبطة بالعملة الوطنية

وتعمل مثل العملات الورقية الرقمية. ويحظى البريد التونسي بالتحكم الكامل في تداول الدينار الإلكتروني وإصداره بغرض إدارة تداول العملات ومنع المعاملات غير القانونية. وقد عقد البريد التونسي شراكة مع شركة سويسرية من شركات التكنولوجيا المالية عام 2015 لتطبيق تقنية سجلات البيانات المغلقة التي نقلت العملة الرقمية الوطنية، الدينار الإلكتروني، إلى منصة جديدة تدعى (eDinar Plus).

ولكن نظرا للإطار التنظيمي المطبق حاليا في البلد، تستخدم تقنية السجلات المغلقة الأساسية كآلية توثيق بدلا من عملة رقمية مشفرة. ويتمثل الابتكار الرئيسي في كون استخدام "بروتوكول المعاملات المستوحى من تقنية سجلات البيانات المغلقة" يسمح، على عكس المحافظ الافتراضية الأخرى، بالتشغيل المتبادل بين مختلف مقدمي خدمات الاتصالات اللاسلكية من خلال نظام مشترك واحد لسجلات البيانات الموزعة (كوريديرا، 2020، صفحة 43).

كما طور البريد التونسي برنامج عمل سيؤدي إلى مؤشرات أفضل للشمول المالي في تونس. وفيما يلي بعض أهم برامج وإنجازات البريد التونسي في هذا السياق:

- بطاقة الدفع "بطاقة الدفع المشتركة" « co-brandée »: لإدراج عملاء الائتمان الأصغر أتاح توقيع اتفاقيات الشراكة مع جميع مؤسسات الائتمان الأصغر على المستوى الوطني إنشاء بطاقات دفع إلكترونية "بطاقة الدفع المشتركة" لصالح عملاء التمويل الأصغر، وبالتالي تقديم العديد من الخدمات المالية الإلكترونية بشكل مبسط وآمن، وعلى وجه الخصوص سداد الأقساط عبر قنوات رقمية متعددة (هواتف محمولة، تطبيقات، إلخ). تم تسويق أكثر من 45000 بطاقة "دفع مشتركة" وتم تسوية أكثر من 105000 قسط من خلال القنوات الرقمية للبريد التونسي.
- "البطاقة الاجتماعية": لإدراج الفئات ذات الدخل المنخفض. أصدر البريد التونسي بطاقة " Carte sociale" مسبقة الدفع للمستفيدين من البرنامج الوطني لمساعدة ذوي الدخل المحدود للحصول على مكافآتهم وتشجيعهم على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لتقليل الرحلات إلى مكاتب البريد. تم تخصيص البطاقة أولاً للمستفيدين المقيمين في نابل ومدنين وسيتم توزيعها تدريجياً على المستفيدين المعنيين في جميع الولايات.
- "PackFamily": من أجل ضم أفراد الأسرة، ابتكر البريد التونسي عرض "PackFamily" للأسرة التونسية في سياق الشمول المالي وتمكن من التحكم في ميزانية الأسرة. هذه حزمة تقدم العديد من المحافظ الإلكترونية الموجهة إلى رب الأسرة مع بطاقة "EDinar Smart" المرتبطة بالحساب

الرئيسي، وبطاقة إضافية للزوج، وبطاقة "Digicard" للأطفال. تتيح البطاقة الأمنية للعائلة الاستفادة من عديد الخدمات بطريقة آمنة وسريعة. من مزايا الخطة العائلية أن تحويل الأموال من البطاقة الرئيسية إلى البطاقات الأخرى مجاني، وأن بطاقات الأطفال والأزواج و "SafetyCard" مرتبطة بالبطاقة الرئيسية. بهذه الطريقة، يمكن التحكم عن بعد في جميع نفقات الأطفال والزوج.

ولتقريب الخدمات المالية من الأفراد والعائلات والشركات على مختلف المستويات الاجتماعية والجغرافية، بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب؛ استخدم البريد التونسي التقنيات الحديثة من خلال:

- نظام الدفع في نقاط البيع (POS) : كجزء من توسيع شبكة نقاط الاتصال بالمهنيين من خلال قنوات رقمية جديدة تماشياً مع التطورات التكنولوجية، تم تسويق مجموعة من الخدمات المالية الإلكترونية من خلال نهائيات أجهزة البيع بما في ذلك تطبيق الوسائط المتعددة الذي يجب ربطه ببطاقة e-Dinar PRO المدفوعة مسبقًا. يسمح هذا النظام للعميل بأداء الكثير الخدمات المالية (تحويل الأموال، الفواتير، القروض الصغيرة).
- بطاقة "e-Dinar Pro" تم تسويق بطاقة e-Dinar Pro المدفوعة مسبقًا من قبل مكتب البريد التونسي لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة والتجار التونسيين، مما يجعل من الممكن تسهيل معاملات الشركات وتجار التجزئة في الوقت الفعلي. من المفترض أن تكون هذه البطاقة متوائمة مع التاجر ونقاط البيع الخاصة به لدفع الفواتير والاستفادة من العديد من المزايا عبر قنوات الهاتف المحمول المختلفة، TPE، POS ، محافظ ، أجهزة الصراف الآلي على الإنترنت.
- بطاقة "e-Dinar Corporate" دعماً للاستراتيجية الوطنية لتفكيك (Decashing) ورقمنة المعاملات المالية، تم إنشاء وتسويق بطاقة e-Dinar Corporate للشركات لصالح موظفي الهياكل العامة أو المؤسسات الخاصة. إنها في الواقع بطاقة متعددة الوظائف مسبقة الدفع، والتي تسمح بإلغاء استخدام بعض المزايا الممنوحة للمديرين التنفيذيين أو موظفي الشركة ويمكن استخدامها للدفع عن بعد، ورقمنة البضائع، والدفع الإلكتروني في المطاعم ومحطات الوقود المجهزة بمحطات دفع إلكترونية، والتحصيل من التأمين (Rym, 2022, pp. 53-54).

أما في المغرب، منذ إنشائه في عام 2010، فتح البنك البريدي أكثر من 500000 حساب كل عام، خاصة للمواطنين المنتمين إلى الطبقتين الوسطى والدنيا (Direction du développement et de la coopération UPU, 2017, p. 22). ويشتغل البريد – بنك في مجال التقسيط البنكي، حيث يعرض

خدمات بنكية متنوعة للخواص منها: حسابات الشيك وصندوق التوفير الوطني والقروض العقارية وقروض الاستهلاك والتسبيقات عن الأجور والتحويلات الداخلية والدولية والخدمات النقدية والصرف وكذا توزيع منتوجات التأمينات. وفي 2013، أحدث البريد – بنك شركة بريد – كاش للقيام بأنشطة تحويل الأموال وخدمات كاش بالمغرب (المجلس الأعلى للحسابات، 2015، صفحة 291)

وبلغت قيمة الودائع أكثر من 54.9 مليار درهم سنة 2019 و57.5 مليار درهم سنة 2020 وانتقلت الى أكثر من 61 مليار درهم سنة 2021، بقروض تجاوزت 6.1 مليار درهم سنة 2020بزيادة قدرها 12.9%. كما وصل عدد الحسابات الى 768 897 7 حساب جاري بزيادة قدرها 4.5% وهذا على مستوى 2567 وكالة منها 927 وكالة تابعة للبريد بنك، و783 وكالة تابعة للبريد كاش، و839 وكالة بريدية، و18 وكالة متنقلة. بزيادة قدرت 18.6% عن سنة 2019. (Al Barid Bank, 2020-2021)، حيث انتقل معدل البنوك أو معدل المصرفية (bancarisation) في عام 2009 قبل ظهور بنك البريد: 34٪ الى أكثر من 70٪ في عام 2018 (albarid bank, 2019)

الشكل 5: جهود بنك البريد لتعزيز الشمول المالي بالمغرب

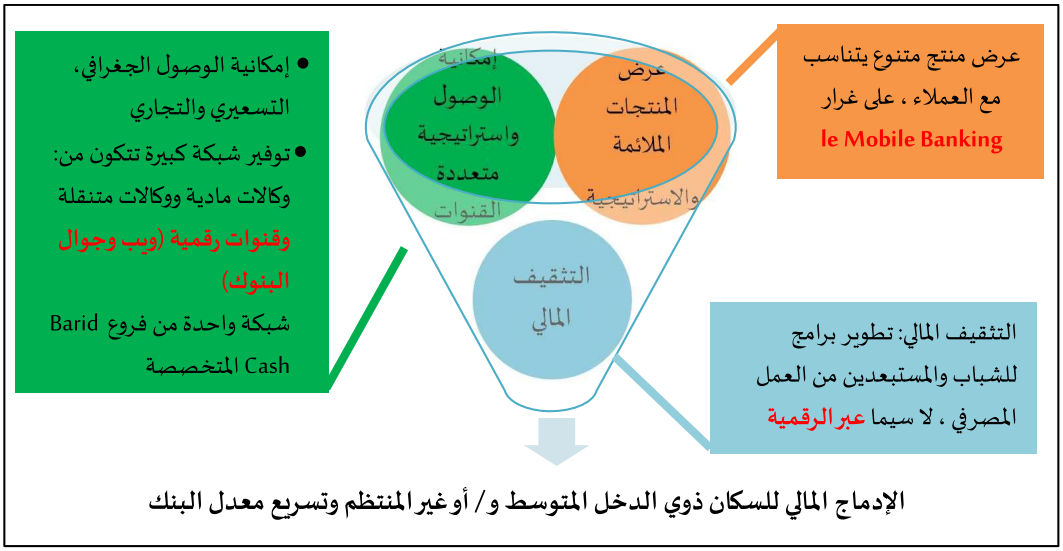

Source : https://www.wsbi-esbg.org › BARID BANK MOB (20/10/2021)

واحتل بنك البريد المركز 17 بين 74 بنك مغاربي تم إحصائه باجمالي أصول قدر سنة 6524185000 دولار وبقروض وصلت الى 555023000 دولار سنة 2018، كما بلغت توظيفات الزبائن والتوظيفات البينبنكية 5970296000 دولار بنتيجة سنوية صافية قدرت ب 19584000 دولار. وبذلك يتبر بنك البريد

من المؤسسات الرائدة على مستوى المغرب العربي (saidane, benabdellah, & zouari, 2019, p. 148).

كما وقعت مجموعة بريد المغرب ثلاثة اتفاقات تعاون مع مجموعة بريد الصين بهدف تعزيز التبادل التجاري الإلكتروني وتسهيل التحويلات المالية بين البلدين. ونتيجة لذلك، ستبيع المنصة التجارية الإلكترونية التابعة لبريد الصين، Ule.com المنتجات المغربية. وتسعى الاتفاقات أيضا إلى إنشاء خدمة لتحويل الأموال بين الصين والمغرب وتعزيز التعاون بين بنك البريد وبنك الادخار البريدي الصيني (ردستاون، صيف 2019، صفحة 31).

3. مساهمة بريد الجزائر في توفير الحلول التمويلية وتعزيز الشمول المالي – حالة الجزائر

1.3 ميلاد المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري بريد الجزائر:

تأسّس بريد الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي 02/43 المؤرخ في 14 جانفي 2002 بعد الإصلاحات التي باشرتها الوزارة الوصية، لكن الانطلاقة الحقيقية كانت في عام 2003 كي يجمع بريد الجزائر بين المهام العمومية الإدارية وبين الخدمة العمومية الصناعية والتجارية، محافظا في ذلك على مهنه القاعدية والمتمحورة أساسا حول خدمة البريد والطرود والخدمات المالية البريدية.

هذا ووضعت المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تحت وصاية وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، وهي تحظى بالصفة الاعتبارية وبالاستقلالية المالية وتخضع لقواعد القانون العمومي من جهة في نشاطاتها مع الدولة، وتعتبر تجارية في تعاملاتها مع الغير من جهة أخرى (بن زاير و بودخيل، 2020، صفحة 120).

2.3 الخدمات المالية الرقمية:

شرعت الجزائر في جهود الشمول المالي في مراحلها الأولى من خلال الخدمة البريدية الوطنية. في حين أن الخدمة البريدية في الجزائر ليست بنكًا بريديًا، فقد قدمت حسابات جارية أساسية وخدمات تحويل الأموال لسنوات، مما أدى لاحقًا إلى توسيع الخدمات المالية (Riley , Romorini, Golub, & Stokes, 2020, p. 32).

وعيا منها بشموليّة خدماتها وبأثرها الاجتماعيّ والاقتصاديّ، اعتمدت «بريد الجزائر» منذ السّنوات الأولى لإنشائها آليّة دائمة لتكثيف شبكتها من جهة، ورقمنتها من جهة أخرى، بغية الاستجابة لضرورة الخدمة الجواريّة، لصالح جميع فئات المجتمع وبالتّالي تكريس نشاطها في منهج المواطنة (بن زاير و بودخيل، 2020، صفحة 119).

1.2.3 إطلاق حزمة ابتكارات

- **تكثيف وتعزيز التغطية:** حيث تم منح الأولويّة لفتح النّقاط البريديّة الجواريّة في المناطق العمرانيّة الكبيرة وفي المناطق الرّيفيّة المنعزلة والمعوزّة، قصد مواكبة تنمية ورشات كبيرة تطلقها الدّولة، من خلال تواجد بريديّ منشأ ليس فقط في كلّ المناطق السّكنيّة، ولكن كذلك داخل الأقطاب الجامعيّة، وداخل الثّكنات، وفي الهياكل الكبرى لنقل المسافرين (المطارات، المحطّات البريّة، محطّات السّكك الحديديّة، ... إلخ). ومن خلال هذا المسعى المتواصل للتّكثيف، تمثّل بريد الجزائر عمليّا ما يعادل 32,9 % من الشّبكة البريديّة الإفريقيّة، حسب معطيات التّقرير الأخير الّذي تمّ نشره سنة 2018 من قبل الاتّحاد البريدي العالمي فيما يتعلّق بالآفاق الاقتصاديّة البريديّة (بن زاير و بودخيل، 2020، صفحة 120).

الشكل 6: الكثافة البنكية والكثافة البريدية في الجزائر

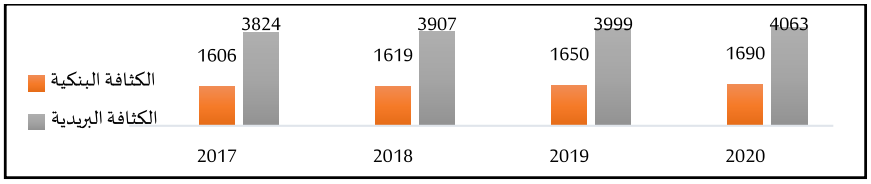

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير البنك المركزي 2018 والبريد 2020.

وعلى الصعيد المالي فقد تم توسيع الشبكة المصرفية من خلال 40 فرعًا مصرفيًا جديدًا في عام 2020 (بما في ذلك 18 فرعًا عامًا) ليصل العدد الإجمالي إلى 1690 فرعًا عبر التراب الوطني (وكالة واحدة/حوالي 26000نسمة)، وهذا الرقم لا يزال "بعيدًا جدًا" عن المعايير الدولية التي هي فرع واحد / (1000-5000)[1] نسمة، بينما سجلت الكثافة البريدية (La densité postale) تحسنًا طفيفًا، في الواقع، بلغ عدد الأشخاص في كل مكتب بريد 10804 شخصًا في النصف الأول من عام 2020، على الرغم من الجهود المبذولة لتقليلها، ولكن يمكن تفسير ذلك جزئيًا من خلال النمو السكاني الكبير ومع ذلك، مع التمثيل الافتراضي ورقمنة الخدمات، يظل هذا المؤشر ايجابي (Direction des Statistiques, des Etudes et de la Prospective, 2020, p. 04).

- **البريد المتنقل:** استمراراً في حزمة الابتكارات، أطلق بريد الجزائر أيضا أول مكتب بريدي متنقل من نوعه في العاصمة الجزائر خلال شهر مايو الماضي. ويتمثل المكتب في الواقع في

[1] (Db= nombre d'agences bancaires/ population totale) تبلغ هذه النسبة 1000 نسمة في اوربا و5000 نسمة في أمريكا.

حافلة تم تحويلها إلى مكتب بريدي مجهز بأحدث المعدات التشغيلية والأمنية والربط بالإنترنت عبر الساتل وشبكة "موبي كونكت" والألواح الشمسية . ويمكن للزبائن الذين يزورون المكتب المتنقل الوصول إلى الخدمات المالية والبريدية نفسها التي يوفرها مكتب البريد العادي. واستكمالا للتدابير الأمنية، جهز مكتب البريد المتنقل بنظام لكشف التسلل وبكاميرات أيضا للمراقبة؛ ويمكن لهذا المكتب أن يجوب البلد طولا وعرضا مؤديا بذلك دوره كمكتب بريد متجول في أجواء آمنة تماما. وتهدف هذه المبادرة إلى تقريب خدمات بريد الجزائر من الزبائن لتسهيل الوصول إليها، لا سيما بعد ساعات دوام المكاتب البريدية العادية، مما يسمح للمتجولين من الاستفادة من الخدمات البريدية كلما كان ذلك مناسبا لهم . وهذه المبادرة هي الأولى من نوعها في أفريقيا (رباحي، 2018، صفحة 27).

الشكل 7: خطة عمل بريد الجزائر

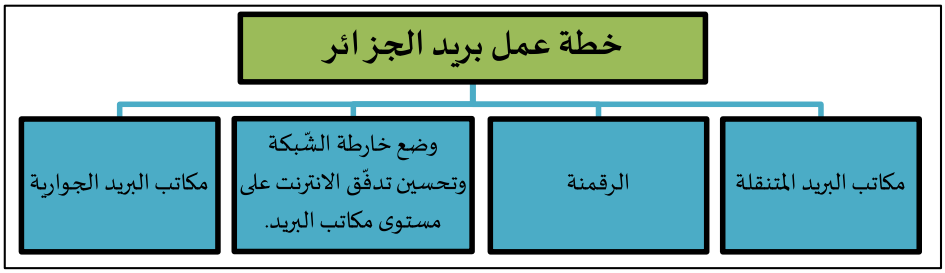

المصدر: من اعداد الباحثين

2.2.3 تعزيز العمق المالي:

عرف مستوى العمق المالي(Bancarisation)، ممثلا بعدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى المصارف (حسابات نشطة بالدينار وبالعملة الصعبة) ولدى بريد الجزائر، تطورا طفيفا في 2018 يقدر بـ 3.03 حساب للشخص الواحد في سن العمل مقابل 2.97 حساب في 2017 و2.95 حساب في 2016 (بنك الجزائر، 2019، صفحة 76).

الشكل 8: درجة العمق المالي في الجزائر

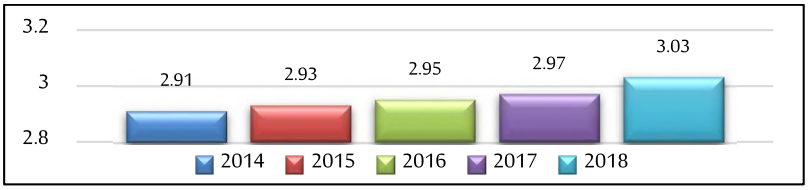

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر (2015، 2017، 2018)

2.3 تطوير خدمات الدفع والتحويل النّقديّة:

موازاة مع تكثيف شبكتها، رقمنتها، وعصرنتها، قامت «بريد الجزائر» باقتناء منصّة نقديّة جديدة مطابقة للمعايير ومؤمّنة، تندرج ضمنها مجموعة من الخدمات الإلكترونيّة، منها خدمة الدّفع الإلكتروني والّتي تتصدّر قائمة التّدابير ذات الأولويّة بالنّسبة للسّلطات العموميّة، إذ تسعى هذه الأخيرة إلى تعميم وسائل الدّفع الإلكترونيّ بالجزائر، الإدماج المالي، والفائدة الّتي يعود بها على الإقتصاد الوطني. كما عملت مؤسسة بريد الجزائر خلال هذه الفترة على توفير عملياتها كما يلي:

- باستعمال جميع أجهزة الدّفع الإلكترونيّ "TPE" الموضوعة لدى المتعاملين التّجّاريين: (دفع ثمن المشتريات، تسديد الفواتير، حجز تذاكر الطّيران، والفنادق، ...إلخ).
- باستعمال التطبيق الهاتفي "بريدي موب": حيث يمكن هذا التطبيق الإلكتروني وبائن بريد الجزائر من القيام بعمليات مختلفة تتمثل في: (الاطّلاع على رصيد حسابكم الجاري البريديّ، الاطّلاع على الكشف المصغّر للعمليّات العشر (10) الّتي تمّ إجراؤها بواسطة بطاقتكم الذّهبيّة، تحويل مبلغ ماليّ من حسابكم الجاري البريديّ نحو حساب جاري بريديّ آخر، تجميد بطاقتكم الذّهبيّة وإعادة تنشيطها، تحديد الموقع الجغرافيّ لأيّ شبّاك آلي للبنوك تابع لبريد الجزائر على كامل التّراب الوطنيّ، الاطّلاع على العروض الإشهاريّة (بن زاير و بودخيل، 2020) كما يمكنهم أن يقوموا بتحويلات لا تتجاوز 50000 دينار في اليوم الواحد فيما بين الحسابات البريدية) (رباحي، 2018، صفحة 27).
- على المتجر الإلكترونيّ لبريد الجزائر "بريدي نت": ومن خلاله يمكن القيام بالعمليات التالية: (إعادة شحن بطاقة الهاتف النّقّال، دفع اشتراك الإنترنت "ADSL"، حجز تذاكر الطّائرة، الاشتراك في خدمات تطبيق الهاتف النّقّال بريدي موب، تسديد الفواتير (سونلغاز، سيال، الإنترنت، موبيليس، ...إلخ).
- على مُسْتَوى مواقع الإنترنت التّجاريّة: حيث وفر بريد الجزائر مجموعة من المواقع الإلكترونية على مستوى شبكة الأنترنيت والتي يمكن من خلالها القيام بالعمليات التالية: (القيام بالدّفع / الشّراء / الحجز، إلغاء / تعويض شراء) (بن زاير و بودخيل، 2020).
- العضوية في نظام **ATCI** : وهو نظام المقاصة الإلكترونية ، المسمى Algérie - Interbancaire Télécompensation المعروف أيضًا باسم **ATCI** ، أنشأه بنك الجزائر. هو نظام بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للشيكات والفواتير والتحويلات والخصم المباشر والسحب والمدفوعات عن

طريق البطاقة المصرفية (Banque d'Algérie, 2005). أما فيما يتعلق بالأوراق التجارية، من المهم تحديد أن مشروع توحيد هذه القيم قد تم الانتهاء منه من قبل مجموعة عمل خاصة بين البنوك. يجب أن يسمح توحيد الكمبيالات للبنوك والبريد الجزائري باستبدالها بشكل غير مادي بالكامل (تسجيلات وصور ممسوحة ضوئيًا للفواتير) (Banque d'Algérie, 2019, p. 73).

4. خاتمة:

ان الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر واضحة للعيان فقد كشف تقرير حديث للبنك الدولي أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية مغاربيا في تعميم معاملات الدفع الإلكتروني، بمعدل 26 بالمائة من السكان يعتمدون تقنية الدفع الإلكتروني بعد تونس ب 29 بالمائة وقبل المغرب ب 17 بالمائة وأن نصف الجزائريين يستخدمون الانترنت و هذا مؤشر إيجابي ساهمت مؤسسة البريد بقسط منه خصوصا بالجزائر كون أن هذه الأخيرة تمتلك مكاتب البريد شبكات واسعة ومناسبة تضمن وجودها في "الصحاري" والمناطق المنعزلة، ما يؤهل مؤسسة البريد لان تلعب دورا رياديا في تقديم الخدمات المصرفية للسكان كون أن نسبة الكثافة البريدية تساعد على ذلك وأن الحكومة تعمل على ذلك وفقا للتصريحات المتتالية لوزراء البريد منذ 2011 و التي تم الإعلان عن التحضير لإنشاء بنك بريدي للادخار لأول مرة في تاريخ المؤسسة، مع احتمال منحه للقروض الاستهلاكية لفائدة الزبائن، هذا الاقتراح من شأنه أن يمكن للبريد تغير بشكل كبير حياة السكان المحرومين من خلال تشجيعهم على اختيار الخدمات المالية الرسمية التي يضمن الوصول إليها. كما يمكن لقوة الشبكة البريدية في الجزائر أن تحدث فرقًا أيضًا. ومع ذلك ، فإن مديري البريد وصانعي السياسات ومقدمي الخدمات المالية والجهات المانحة بحاجة إلى التحلي بالواقعية بشأن دور كل مشغل بريدي ونهج العمل في الخدمات المالية.

نتائج الدراسة:

1. تحظى المؤسسات البريدية في الدول ذات الدخل المنخفض أهمية كبيرة كونها همزة الوصل بين المواطن ومؤسساته لدفع الراواتب و الأجور و كذا الادخار و بعض العمليات المالية الأخرى فهي تغطي النقص القائم في المؤسسات المصرفية من خلال تعويض بعض العمليات المالية المصرفية، وتختلف تلك العمليات من دولة لاخرى.
2. تلعب مؤسسات البريد دورا كبيرا في تعزيز الخدمات المالية في المناطق الريفية والحضرية فهي المؤسسة الوحيدة المتواجدة في المناطق الريفية وتلك المعزولة، من خلال عملها على تكثيف وتعزيز

التغطية البريدية من خلال منح الأولويّة لفتح النّقاط البريديّة الجواريّة و من خلال تواجد بريديّ في كلّ المناطق السّكنيّة

3. تملك مؤسسات البريد عدد ضخما من الحسابات والشبابيك مما يؤهلها أن تكون قطبا ادخاريا ماليا بامتياز في الجزائر.
4. البنية التحتية الكبيرة التي تمتلكها مؤسسة بريد الجزائر لها أهمية بالغة، ما يساعد على تحسين العمق المالي والكثافة البريدية.
5. التطور التدريجي لبريد الجزائر والتحسينات التي تم إدخالها تسمح لهذه المؤسسة في لعب دور ريادي على المستوى المالي.
6. أهمية تواجد بريد الجزائر في الساحة المالية والمصرفية لتعزيز التنافسية لضمان الوصول المالي المستدام.

التوصيات: أهم التوصيات التي يمكن تقديمها.

1. إيلاء أهمية قصوى للتحول نحو بنك بريدي للادخار أو مؤسسة مالية رائدة في العمليات المصرفية .
2. الاستفادة من الانتشار الجغرافي لمؤسسة البريد لتقديم مزيد من الخدمات المالية للمواطنين.
3. إضافة أنشطة مالية ومصرفية لمؤسسات البريد وعدم الاعتماد على الحسابات الجارية للأجور بهدف الاستفادة من أموال البريد الضخمة في بعض الدول على غرار الجزائر في تمويل الاقتصاد.
4. التطوير الرقمي لمؤسسات البريد للعب دور ريادي على مستوى الخدمات الرقمية.
5. انشاء منصات رقمية جديدة لمؤسسات البريد تسمح بالعمليات المالية عن بعد.
6. تطوير وسائل الدفع لدى بريد الجزائر وتنويع الخدمات بما في ذلك التحويلات الدولية والتعامل مع مصدي بطاقات ائتمانية دولية (فيزا ، ماستر كارد).

7. قائمة المراجع:

العربية

1. أسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (سبتمبر, 2018). واقع الشمول المالي في العغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب. *مجلة دراسات وأبحاث، االمجلة العربية في العلوم الغنسانية والإجتماعية،، المجلد 10* (العدد 03).

1. البنك المركزي المصري .(2020) .*تقرير الاستقرار المالي للعام 2020* Récupéré sur . https://enterprise.press › 2022/01 › CBE-2022
2. المجلس الأعلى للحسابات. (2015). *التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015*. الرباط.
3. بنك الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2018arabe.pdf
4. حنان عالاء الدين عبد الصادق جعفر. (ابريل, 2020). ألية لتغزيز الشمول المالي فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات. (جامعة عين شمس، المحرر) *المجلة العلمية لالقتصاد والتجارة، 50*(01)، 487-520.
5. دانييل نيتو كوريديرا. (2020). دليل الاتحاد البريدي العالمي المخصص للتجارة الإلكترونية لعام 2020. *منشور الاتحاد البريدي العالمي*. doi:Inclusion-Financial-Postal-on-Paper-White-A-— Posts-by-cryptocurrencies-of-cases-use-Potential/inclusion-Financial/Publications/en/int.upu.www://h
6. سمير عبد الله، حبيب حن، علي جبارين، و محمد حتاوي. (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
7. فلة رباحي. (أغسطس, 2018). بريد الجزائر يركز على الخدمات المتنقلة. (Union Postal U، المحرر) *مجلة POSTALE UNION*(2018/1).
8. كايلا ردستاون. (صيف 2019). بناء الثقة في العلامة التجارية PosTransfer. *سد الفجوة الرقمية POSTALE UNION*.
9. كمال معيوف، و عبد القادر قدوري. (2019). التثقيف المالي المدخل الإستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية- دراسة حلة مصر. *الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنلوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية*. جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر: كلية العلوم إقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، يوم: 26 سبتمبر 2019.
10. مبارك بن زاير، و محمد الأمين بودخيل. (31 12, 2020). مدى مساهمة تطوير بريد الجزائر للخدمات المالية الالكترونية لمجابهة فيروس كورونا. (جامعة سيها، المحرر) *JOPAS/ مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 19* (06). doi:https://doi.org/10.51984/jopas.v19i6.1268
11. نورمان, ه) .خريف 2021 .(مؤسسة البريد المصري تواصل توسيع عروضها في مجال الخدمات المالية) .ا. ا. العالمي (.Éd ,*إلى الامام بالقطاع البريدي منذ 1875 - المؤتمر البريدي 27*.

الأجنبية:

1. Banque d'Algérie. (2019, dec). EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE. *RAPPORT ANNUEL 2018*.
2. Al Barid Bank. (2020-2021). *Communication Financière 2020.* Casablanca.
3. albarid bank. (2019). *L'Inclusion financière à travers une stratégie Digitale globale.* Récupéré sur https://www.wsbi-esbg.org › BARID BANK MOB
4. Banque d'Algérie. (2005, 12 15). LA COMPENSATION DES CHEQUES ET AUTRES INSTRUMENTS DE PAIEMENT DE MASSE. *REGLEMENT N°2005-06*. alger.
5. Berthaud, A., & Davico, G. (2013). Panorama de l'inclusion financière postale à travers le monde Modèles d'activité et questions-clés. Dans UPU (Éd.). Berne, Suisse.
6. dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.
7. Direction des Statistiques, des Etudes et de la Prospective. (2020, janvier). Rapport sur Indicateurs Postaux en algerie premier semestre 2020. (M. d. Télécommunications, Éd.) Récupéré sur https://www.mpt.gov.dz/sites/default/files/Rapport%20POSTAL%20S1-%202020.pdf
8. Direction du développement et de la coopération UPU. (2017). *Réseaux postaux Acteurs du développement socioéconomique dans la region arabe.* BERNE - SUISSE: Union postale universelle – Janvier 2017.
9. Riley , P., Romorini, S., Golub, E., & Stokes, M. (2020). 2020. Digital Financial Services in the MENA Region. (A. A. Inc, Ed.) *Sustaining Health Outcomes through the Private Sector (SHOPS) Plus*.
10. Rym, B. (2022). *Promouvoir l'inclusion financière par le levier de la digitalisation des moyens de paiement.* INSTITUT DE FINANCEMENT DU DÉVELOPPEMENT DU MAGHREB ARABE.
11. saidane, D., benabdellah, S., & zouari, s. (2019). *Rapport annuel (Banques maghrébines : vers de nouvellesopportunités).* UMB.

تطور التقنيات الرقمية ودورها في تفعيل نشاط المصارف الإسلامية

The development of digital technologies and their role in activating the activity of Islamic banks

أمينة ولدعوالي[1] ، أ. د. صادق صفيح[2]

Amina Ouldaouali [1], Pr. Sadek Seffih [2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر (الجزائر)، amina.ouldaouali@univ-mascara.dz

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي بمعسكر (الجزائر)، s.seffih@univ-mascara.dz

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التقنيات الرقمية ممثلة بانترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، المنصات الرقمية، الحوسبة السحابية والروبوتات في تفعيل نشاط المصارف الإسلامية، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد خلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها: ضرورة استخدام هذه التقنيات الرقمية والتعامل معها على نطاق واسع في الصناعة المصرفية الإسلامية لما لها من دور كبير في تنامي هذه الصناعة وإحداث نقلة نوعية في أنشطتها. كما أوصت الدراسة بضرورة متابعة القائمين على الصناعة المصرفية الإسلامية لكافة الوسائل التكنولوجية وكل ما هو جديد ومتعلق بالعمل المصرفي، مع ضرورة الاهتمام برأس المال البشري القادر على توظيف هذه التكنولوجيا.

كلمات مفتاحية: تقنيات رقمية.، مصارف إسلامية.، خدمات مالية مبتكرة.

Abstract:

This research aims to study the role of digital technologies represented by the Internet of Things, artificial intelligence, digital platforms, cloud computing and robotics in activating the activity of Islamic banks, based on the descriptive analytical approach. The research concluded a number of results, the most important of which are: The necessity of using and dealing with these digital technologies on a large scale in the Islamic banking industry because of their great role in the growth of this industry and making a qualitative leap in its activities. The study also recommended the need for those in charge of the Islamic banking industry to follow up on all technological means and everything that is new and related to banking, with the need to pay attention to human capital capable of employing this technology.

Keywords: Digital technologies; Islamic banking; innovative financial services.

1.مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولات كبيرة، تحولات شكلت منعطفا هائلا في تاريخ البشرية، تحولات نتجت عن ما سُمي بالثورة الصناعية الرابعة التي اقترنت بتطورات تقنية غير مسبوقة في مجالات عدة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وانترنت الأشياء والإنسان الآلي وغيرها، طمست الخطوط الفاصلة بين العالم المادي والرقمي، وانتقلت باقتصاديات الدول من الحقبة التقليدية إلى الحقبة الرقمية، فَطَورت الحياة بوتيرة متسارعة.

ثورة صناعية رابعة أحدثت تغييرات عميقة شملت جميع مناحي الحياة خاصة منها الاقتصادية والمالية، فأدت إلى ظهور نماذج جديدة من الأعمال، ووفرت فعالية في العمل وسرعة في الانجاز، وقُدرة على استحداث منتجات مالية، وخفضت من تكلفة التمويل، وزادت من حدة المنافسة بين المؤسسات المالية.

وأمام هذا الواقع فان الصناعة المصرفية الإسلامية ليست بمنأى عن هذه التحولات، ويتوجب عليها الاستثمار في هذه التقنيات لطرح خدمات مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية وتنسجم مع العالم الرقمي.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

"ما هي الجوانب الايجابية التي يمكن أن تستفيد منها الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل التحول الرقمي؟".

هيكل الدراسة:

لغرض الإحاطة بجميع جوانب الموضوع تم تقسيمه إلى:

- **الإطار النظري للصناعة المصرفية الإسلامية والتقنيات الرقمية**
- **دور التقنيات الرقمية في تفعيل نشاط المصارف الإسلامية**

2. الإطار النظري للصناعة المصرفية الإسلامية والتقنيات الرقمية

1.2 ماهية المصارف الإسلامية:

نظرا لحاجة المجتمعات الإسلامية لإيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهة الربا، ظهرت المصارف الإسلامية التي تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية والتي تحرم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فتمكنت من إثبات وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية وذلك من خلال أسلوب عملها الجديد والمتميز، فأصبحت حقيقة واقعة ليس في الأمة الإسلامية فحسب، ولكن أيضا في جميع بقاع العالم

مقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة، الأمر الذي يتطلب التعرض لتعريفها وخصائصها وكذا أسس عملها بالإضافة إلى أهدافها.

1.1.2 تعريف المصارف الإسلامية

هناك عدة تعاريف نذكر منها أنها "مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية في المجتمع" (العصار والحلبي، 2000، صفحة: 17).

2.1.2 خصائص المصارف الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص، ومن أهمها نجد:

- **تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:** ترفض المصارف الإسلامية المتاجرة في النقود، فهي لا تقترض أو تقرض نقودا، وإنما تقدم تمويلا عينيا بحيث لا مجال لاستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله، لتساهم بذلك في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية معتمدة في ذلك على المشاركة، وتمكن هذه الخاصية من جعل العلاقة الموجودة بين البنك وعملائه تقوم على أساس الشراكة وليس على أساس دائن ومدين (مطهري، 2012، صفحة: 25)؛

- **استبعاد التعامل بالفائدة :** إن أهم ما يمتاز به البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى هو عدم تعامله بالربا في جميع معاملاته سواء مع البنك المركزي أو الحكومة أو الأفراد أو المصارف المحلية أو الأجنبية مهما كانت الأسباب وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه؛

- **ربط التنمية الإقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** المصارف الإسلامية بطبيعتها يجب أن تزاوج بين جانبي الإنسان المادي والروحي وذلك من خلال تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع الإقتصادية ذات المردودية والكفاءة الإنتاجية التي تعود بالنفع على المجتمع وتحقق تنمية اجتماعية شاملة (الوادي وسمحان، 2012، الصفحات: 45، 46)؛

- **الالتزام بإخضاع جميع المعاملات المالية إلى نظام متكامل من الرقابة الشرعية:** تتألف هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء متخصصين في الفقه الإسلامي لتقديم المشورة والرأي في المعاملات اليومية التي تواجهها إدارات وأقسام البنك، للتأكد من مدى مطابقته والتزام هذه المعاملات بالشريعة الإسلامية (صوان، 2014، صفحة: 146)؛

- **توجيه الجهد نحو الاستثمار الحلال:** من المعلوم أن المصارف الإسلامية بنوك تنموية، أعمالها محكومة بما أحله الله، لذلك يهتم البنك الإسلامي عند توجيه تمويله للمشروعات الإقتصادية المختلفة، بتلك المشروعات التي تخدم التنمية الإقتصادية من ناحية ولا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية من ناحية أخرى (غزاري، 2010، صفحة: 24).

3.1.2 مبادئ المصارف الإسلامية

يقوم عمل المصارف الإسلامية على أهم قاعدتين هما (عبو، 2021، صفحة: 296):

- **قاعدة الغنم بالغرم:** يقصد بها أن الحق في الحصول على العائد أو الربح يكون بقدر تحمل التكاليف، وهذا يعني أن المستثمر يتحمل الربح والخسارة؛

- **قاعدة الخراج بالضمان:** يقصد بها أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد.

4.1.2 أهداف المصارف الإسلامية

تبرز أهمية المصرف الإسلامي من خلال تحديد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في النشاط الاقتصادي، ويمكن توضيح أهم أهداف المصرف الإسلامي فيما يلي:

- **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية ، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثماراها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده،كما تعد الودائع المصدر الرئيسي للأموال في المصرف؛

- **استثمار الأموال:** يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية حيث "تعد الاستثمارات ركيزة العمل في البنوك الإسلامية والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين" ؛

- **تحقيق الأرباح:** الأرباح هي المحصلة الناتجة من نشاط البنك الإسلامي، وهي ناتجة عن عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين وعلى المساهمين، يضاف إلى هذا أن زيادة أرباح البنك تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين. والبنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي (الشافعي، 2015، الصفحات: 88،89)

- **توفير الأماكن للمودعين:** من أهم عوامل نجاح البنك، مدى الثقة فيه، ومن أهم عوامل الثقة توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب (عريقات وعقل، 2010، صفحة: 123)

- **تحقيق معدل نمو:** تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار، وخصوصا البنوك حيث تمثل عمد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك حتى تتمكن من الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية (بورقبة وزراقي، 2015، صفحة: 21).

2.2 تطورحجم الصناعة المصرفية الإسلامية حول العالم

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية تطورا سريعا وانتشارا واسعا، وتنوعت خدماتها ومنتجاتها لتغطي أغلب احتياجات الأفراد والمؤسسات حتى تمكنت من فرض تواجدها في ساحة الاقتصاد العالمي سواء في الدول العربية أو الغربية، ويظهر ذلك من خلال زيادة عدد المؤسسات الإسلامية والتوسع الجغرافي لها.

1.2.2 تطورأصول المصارف الإسلامية العالمية

تزداد الثقة في الصناعة المصرفية الإسلامية يوما بعد يوم في مختلف دول العالم، حيث تظهر الإحصاءات أن الأصول المتوافقة مع الشريعة في تزايد فبعدما كان حجمها 1.203 تريليون دولار سنة 2013 بلغت 2.311 تريليون دولار سنة 2019، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01).

الشكل 1: تطورأصول المصارف الإسلامية العالمية خلال الفترة (2013-2019)

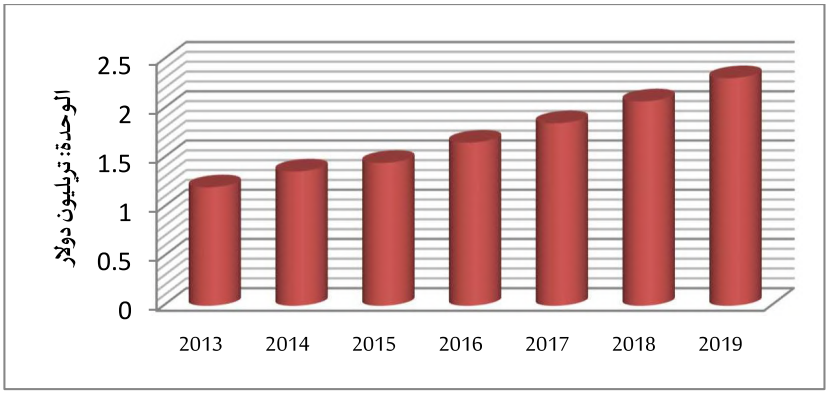

المصدر: حمزة طيوان، ماجدة مدوخ، متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 2021، ص 881.

2.2.2 تطور عدد المصارف الإسلامية حول العالم

إن نمو عدد المصارف الإسلامية عبر العالم يتم بشكل مطرد وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02)، حيث نلاحظ أن عدد المصارف الإسلامية بلغ 191 مصرفا سنة 2018 بعد أن كان عددها 169 سنة 2013، أما عدد المصارف التقليدية التي تملك نوافذ إسلامية فبلغ عددها 81 مصرفا سنة 2018.

الشكل 2: عدد المصارف الإسلامية والنو افذ الإسلامية بالبنوك التقليدية

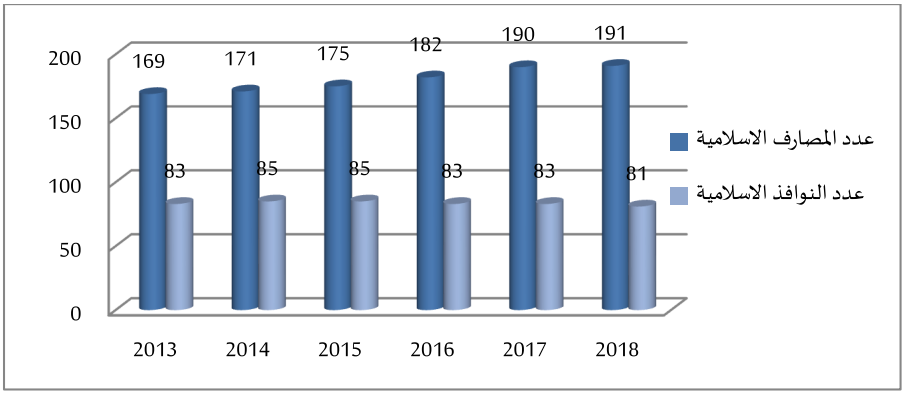

المصدر: حمزة طيوان، ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 881.

3.2.2 المصارف الإسلامية الأسرع نموا حول العالم

سجل عدد من المصارف الإسلامية قفزات كبيرة في حجم أصولها، وهذا ما سنتطرق إليه في الجدول الموالي والذي يظهر البنوك الإسلامية العشرة الأكثر نموا في العالم بأصول تزيد عن 500 مليون دولار. كما تجدر الإشارة إلى وجود 4 مصارف عربية ضمن اللائحة المذكورة، مما يعكس تفوق المصارف الإسلامية العربية على الصعيد العالمي من حيث النمو والتوسع.

الجدول 1: المصارف الإسلامية الأسرع نموا في العالم

المرتبة	المصرف	البلد	نسبة النمو (%)
1	PT Bank Aceh Syariah	إندونيسيا	624.81
2	Ziraat Katilim Bankasi	تركيا	265.54
3	Day Bank	إيران	103.00
4	City Bank	إيران	65.43
5	Export Development Bank of Iran	إيران	60.05
6	Cooperative Development Bank	إيران	56.24
7	بنك سورية الدولي الإسلامي	سوريا	53.43

8	بنك العز الإسلامي	سلطنة عمان	51.01
9	بنك الخرطوم	السودان	50.93
10	بنك نزوى	سلطنة عمان	49.09

المصدر: اتحاد المصارف العربية، مرجع سابق، ص 1.

3.2 مفهوم التقنيات الرقمية

تعبر التقنيات الرقمية (Digital Technologies) عن كل الأدوات الإلكترونية والأنظمة والمعدات والموارد التي تولد وتخزن وتسترجع وتنقل وتعالج البيانات الرقمية، ومن أمثلة الاستخدامات المتقدمة للتقنيات الرقمية شبكات التواصل الاجتماعي، الذكاء الاصطناعي، انترنت الأشياء، الحوسبة السحابية وغيرها (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 192).

4.2 أنواع التقنيات الرقمية

هناك العديد من التقنيات الرقمية وفيما يلي سيتم عرض البعض منها.

1.4.2 المنصات الرقمية

تعرف المنصات الرقمية أنها "نظام يسهل عملية التواصل لمجموعة من الناس لتحقيق أهداف معينة، قد تكون خدمات أو منتجات أو فعاليات، أو تعليم، أو غير ذلك"، وهناك عدة أنواع من هذه المنصات منها المنصات التجارية، المنصات السياسية، المنصات الاجتماعية، المنصات التعليمية، منصات المواهب...الخ. وتقوم المنصات الرقمية بأدوار اقتصادية مهمة، وتدر عوائد مالية كبيرة. وقد انتشرت عبر مواقع الانترنت بشكل واسع، وحققت استثمارات كبيرة خلال الفترة 2010- 2015(البشير، 2018، الصفحات: 37،38) .

2.4.2 الإنسان الآلي أو الروبوت

الروبوتات عبارة عن أجهزة أوتوماتيكية يمكن تطويعها وإعادة برمجتها لتنفيذ المهام بسرعة فائقة ودقة عالية، ولمزيد من الدقة أضيف لها ما يسمى النظر الآلي (Computer Vision) لتحليل الصور عبر حاسوب خاص يتم تثبيته في الروبوت. فمنذ اختراع الروبوتات قسم العمل بين الإنسان والآلة، وبسبب تطورها، أسندت لها العديد من الوظائف وحتى البعض منها يعجز البشر عن القيام بها، كالخدمات المصرفية، والعسكرية، صناعة السيارات، إضافة إلى قيادة الطيارات بدون طيار في مهام استطلاعية، واكتشاف الفضاء، والتخلص من المتفجرات...(البشير، 2018، صفحة: 40).

3.4.2 الذكاء الاصطناعي

يتكون مصطلح الذكاء الاصطناعي من كلمتي "الذكاء" و " الاصطناعي"، فكلمة الذكاء تعني القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة. أي أن مفاتيح الذكاء هي الإدراك، الفهم، والتعلم. أما كلمة الاصطناعي ترتبط بالفعل يصطنع وبالتالي تطلق الكلمة على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط أو الفعل التصنيفي تميزا عن الأشياء أو الظواهر الطبيعية الموجودة بالفعل والتي ليس لها علاقة مباشرة بتدخل الإنسان. وعلى هذا الأساس يعني الذكاء الاصطناعي بصفة عامة الذكاء الذي يصنعه الإنسان في الآلة أو الحاسوب، وهو الذكاء الذي يصدر عند الإنسان بالأصل ثم يمنحه أو يهبه للآلة أو لمنظومة الحاسوب (بوعوة، 2019، صفحة: 25). ويعرف الذكاء الاصطناعي أنه:" أحد علوم الحاسب الآلي الحديثة التي تبحث عن أساليب متطورة للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه ولو في حدود ضيقة تلك الأسباب التي تنسب لذكاء الإنسان، والغرض منه هو إعادة البناء باستخدام الوسائل الاصطناعية –الحواسيب- التفكير والإجراءات الذكية"، ويعرف الذكاء الاصطناعي أيضا أنه:" أتمتة النشاطات المتعلقة بالتفكير البشري"و "فن اختراع الآلات التي تستطيع تحقيق عمليات تتطلب الذكاء الإنساني" (عثامنية، 2019، صفحة: 12). وتجدر الإشارة إلى أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الذكاء الاصطناعي لا يكمن في حل الإشكاليات بسرعة أكبر أو في معالجة المزيد من البيانات أو في حفظ أكبر عدد من المعلومات، إنما المبدأ الأصح الذي يبنى عليه هذا المجال هو في الواقع مبدأ معالجة المعلومات مهما كانت طبيعتها وحجمها بطريقة آلية أو نصف آلية –بتدخل المستخدم (الإنسان) في المعالجة- وبشكل مناسب ومتوافق مع هدف معين. (شهي قمورة وآخرون، 2018، صفحة: 5).

4.4.2 انترنت الأشياء

ظهر مصطلح انترنت الأشياء (IoT) في عام 1999م، وأول من استخدمه العالم البريطاني كيفن أشتون الذي فكر في ربط الأجهزة الرقمية الكهرومنزلية بطريقة تسمح بمعرفة حالاتها وهي بعيدة عن مستخدمها. وانترنت الأشياء هو أسلوب تقني حديث يهدف إلى استقطاب الأشياء ممثلة بالأجهزة وإيصالها بشبكة الانترنت لتتراسل البيانات فيما بينها دون تدخل البشر بذلك، ويكون ذلك تلقائيا في حال تواجد الشيء في المنطقة الجغرافية التي تغطيها شبكة الإنترنت (https://attaa.sa/files/forms_entries/1426/65625a6_1590166025.pdf). وتعرف انترنت الأشياء حسب موقع Taqana بأنه: "مجموعة من الأجهزة الرقمية الذكية المتصلة عبر أحد البروتوكولات المعروفة مثل الواي فاي، والبلوتوث، ترسل وتستقبل المعلومات فيما بينها دون اعتماد على البشر في إمدادها بهذه

المعلومات والحصول عليها عبر المستشعرات الرقمية" (قناوى، 2021، صفحة: 9). وانترنت الأشياء يعني أن كل الأجهزة والأدوات التي نستخدمها في حياتنا اليومية تملك قابلية اتصال بالإنترنت ويتم إدارتها من خلال تطبيق الهواتف الذكية الموبايل أو عن طريق الحاسوب أو عن طريق أجهزة تحكم متصلة هي الأخرى بالشبكة العالمية، وهذا يعني أن هذه الأجهزة تجمع البيانات وتتعرف على قرارات المستخدم ويتم إدارتها عن بعد وتحصل على التحديثات وتعتمد على الإنترنت في الاتصال والقيام بوظائفها (بوغزالة، 2019، صفحة: 183).

5.4.2 الحوسبة السحابية

يعد مصطلح الحوسبة السحابية من المصطلحات الشائعة في التقنيات الحديثة والمتداولة في المؤتمرات واللقاءات العلمية بشكل كبير، وله عدة مسميات أشهرها الحوسبة السحابية. وتعد هذه الفكرة قديمة بدأت في ستينات القرن الماضي في كتاب دوغلاس بارخيل بعنوان "تحدي المرفق الحاسوبي" ، ثم انتشر استخدام هذا المصطلح في ضل الحاجة إلى السعات التخزينية الواسعة على الانترنت. وشكلت محاكاة العقل البشري في معالجة وتخزين المعلومات إلهاما لمطوري الحواسيب بحيث يحاكي طريقة عمل الدماغ مما يؤدي إلى زيادة سرعة وكفاءة الحاسب الآلي، فقام فريق من جامعة كارولينا الجنوبية بوضع الخطوط العريضة للنموذج الجديد المسمى (memcomputing) أي الحوسبة القادرة على التخزين، ويعتمد النموذج الجديد في الحوسبة على عناصر كرتونية معدلة يمكنها تخزين المعلومات بالإضافة لوظائفها الأساسية. والتخزين السحابي هو نموذج للتخزين على شبكة الانترنت، حيث يتم تخزين البيانات على خوادم ظاهرية متعددة بدلا من تخزينها على خادم واحد (البشير، 2018، صفحة: 41). ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الحوسبة السحابية أنها: "نموذج جديد عمل على تغيير طريقة التفاعل مع المعلومات والتطبيقات والخدمات، حيث يمكن للمستخدم أن ينفذ هذه الخدمات ويحصل عليها بطريقة آنية وحسب الطلب من خلال شبكة الانترنت بأقل كلفة وجهد ووقت" (الحمامي ورفل، 2019، صفحة: 51).

3. دور التقنيات الرقمية في تفعيل نشاط المصارف الإسلامية

1.3 فرص الصناعة المصرفية الإسلامية في ظل تبني التقنيات الرقمية:

يتجه العالم إلى كل ما هو رقمي، خاصة فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، والمصارف الإسلامية باعتبارها تمثل أكبر مساهم في الصناعة المالية الإسلامية وهي قائدة الصناعة بامتياز –وفي ظل تطلع

العملاء إلى خدمات مالية يمكن الوصول إليها من أي مكان في العالم، خدمات مرنة تتناسب مع احتياجاتهم ونمط حياتهم-، توجب على المصارف الإسلامية النظر إلى هذا الأمر باعتباره فرصة لتعزيز نشاطها ومعالجة متطلبات عملاءها وتوسيع قاعدة انتشارها.

فاعتماد المصارف الإسلامية على المنصات الرقمية سيساعدها كثيرا، فبفضل هذه التقنية الرقمية أطلقت بعض المصارف وشركات التمويل أداة تمويلية رقمية جديدة أطلق عليها مسمى المرابحة الالكترونية، والمرابحة تعتبر صيغة تمويلية قديمة، والجديد في الأمر هو استخدام الانترنت لإكمال إجراءات هذه العملية عبر تنزيل تطبيقات البنوك على الهواتف الذكية (البشير، 2018، الصفحات: 55،56). وتبني المصارف الإسلامية للذكاء الاصطناعي سيتيح لها إمكانية القيام بالتحليلات التي تقوم على الذكاء الاصطناعي والتي تقوم باختبار كميات هائلة من البيانات للبحث عن السلوكيات ونمذجة المخاطر أو ضمان الائتمان...، كما سيمكنها من مكافحة غسيل الأموال من خلال الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي والتي تعتبر أكثر قوة وذكاء، خاصة وأنه يتم العمل على تحسين هذه الأنظمة باستمرار لتصبح أكثر مرونة ودقة وسرعة، و ستتمكن أيضا من الكشف عن الغش والاحتيال. كم أن استخدام المصارف الإسلامية لما يسمى "روبوتات الدردشة" والتي تقوم بدور وكيل لخدمة العميل –والتي ترتبط عادة بمنصات المراسلة المباشرة مثل فيسبوك، ماسنجر وواتساب-، سيضيف ميزة للمصرف، نظرا لما تتميز به هذه الروبوتات من قدرات للتعامل بفعالية مع استفسارات العملاء المرسلة عبر المنصات الالكترونية، وربط العملاء مباشرة بالشخص المسئول الذي من شأنه إيجاد حل سريع ومناسب لمشكلاتهم، بالإضافة إلى قدرتها على القيام بمجموعة من المهام كتوضيح طرق التعامل مع سرقة البطاقات المصرفية والإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمواقع أجهزة الصراف الآلي، فضلا عن توفير تفاصيل عن ساعات عمل الفروع المصرفية وغيرها من الخدمات (بوزرب وسحنون، 2019، صفحة: 157).

كما أن استخدام المصرف لتقنية الحوسبة السحابية قد يوفر له نوعا من المرونة في التعامل مع البيانات الكبيرة والحفاظ عليها وإمكانية استرجاعها في أي وقت، كما قد يساعد على توفير الوقت والجهد للعاملين في المصرف، حيث سيمكن من مسح آلاف المعاملات كل ثانية، وهذه الظاهرة يمكن أن تعزز بشكل كبير من قدرة المصرف على مكافحة السلوك الاحتيالي والجرائم المالية الأخرى-https://www.cisin.com/coffee-break/ar/trends/big-cloud-trends-that-worldwide-sees-having-the-biggest-impact-on-the-bfsi-sector-in-2021.html.

أما بالنسبة لانترنت الأشياء، فعلى الرغم من أنها لم تُعتمد بعد في الصناعة المصرفية بشكل عام، إلا أن المصرفيون يرون أن في هذه التكنولوجيا العديد من الفرص التي يمكن أن تساعد الأعمال المصرفية على الانتقال إلى مستوى رقمي جديد، فمن المتوقع أن توفر هذه التقنية الكثير من الوقت للمؤسسة المالية، كما قد تساعدها على تأمين أصولها، وتوليد فرص لبيع المنتجات المصرفية، وابتكار طرق جديدة لتحسين إدارة المخاطر وخفض التكاليف https://arabic.arabianbusiness.com/technology/research/2016/nov/13/426017.

كما قد يتم استخدام مجموعة كبيرة من المعلومات التي توفرها انترنت الأشياء لتحسين العمليات الداخلية خاصة من حيث اتخاذ القرار في مجال الإقراض. بالإضافة إلى أنه يمكن استخدام انترنت الأشياء في التعرف على العميل من لحظة دخوله الغرفة وذلك بفضل أجهزة الاستشعار البيومترية إلى جانب كاميرات الفيديو المحسنة https://www.cisin.com/coffee-break/ar/technology/how-banks-may-use-iot-to-leverage-data-and-wow-customers.html ، ومن السيناريوهات المحتملة أيضا استخدام انترنت الأشياء في توفير عروض خدمات شخصية حقيقية وذلك من خلال استخدام البيانات التي تم جمعها من مختلف الأجهزة الرقمية المتصلة ببعضها والمرتبطة على مدار الساعة بالانترنت، الأمر الذي يؤدي إلى رضا العملاء وولاءهم واستقطاب عملاء جدد https://arabic.arabianbusiness.com/technology/research/2016/nov/13/426017.

2.3 متطلبات الصناعة المصرفية الإسلامية للاستفادة من التقنيات الرقمية:

- إدخال التقنيات الرقمية الحديثة ضمن المقررات الدراسية: إذ يجب على برامج التمويل الإسلامي التعليمية إدخال متطلبات التقنية الرقمية الحديثة ضمن مقرراتها، وتصميم هذه البرامج بما يتناسب وسوق العمل مع ضرورة التواصل بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لتفادي قيام المؤسسات المالية الإسلامية بجهود إضافية وإنشاء مراكز أو وحدات متخصصة، أو التعاون مع جهات خارجية لتأهيل الخريجين في بعض الجوانب العلمية والتدريبية لتمكينهم من استيعاب فلسفة التمويل الإسلامي ومرتكزاته الأساسية (البشير، 2018، صفحة:65).

- استيعاب الموارد البشرية للتقنيات الرقمية: فالتعامل مع التقنيات الرقمية يحتاج إلى موارد بشرية مُدركة ومستوعبة لمضامين هذا التحول الرقمي لمواجهة إشكالات تطبيق هذه التقنيات والاستفادة من الفرص المتاحة لتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية.

- تهيئة البنية التحتية الإلكترونية الداعمة لهذه التقنيات الرقمية.

- وجود دعم حكومي موجه للمؤسسات المالية التي تتبنى التقنيات الرقمية.

4. خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن الصناعة المصرفية الإسلامية جزء من منظومة عالمية، حققت نجاحات مقدرة رغم عمرها القصير، وللحفاظ على هذا النجاح لا بد من مواكبة التطور، ومسايرة التقدم واستخدام التقنيات المعاصرة والاستفادة منها بشكل كبير.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يوجد توليفة متنوعة من التقنيات الرقمية التي يمكن أن تستفيد منها الصناعة المصرفية الإسلامية كانترنت الأشياء، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات؛

- للتقنيات الرقمية دور هام في إحداث نقلة نوعية في أنشطة المصارف الإسلامية؛

التوصيات:

توصي الدراسة ب:

- حتى تستمر الصناعة المصرفية الإسلامية في تميزها وتحافظ على مكتسباتها فإننا نوصي بالمتابعة المستمرة لكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية وكل ما هو جديد ومتعلق بالعمل المصرفي؛

- ضرورة الاهتمام برأس المال البشري القادر على توظيف هذه التكنولوجيا ومنتجاتها وذلك من خلال تنمية مهارات العاملين وتطوير قدراتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية الإسلامية وبالجودة التي تخدم العملاء؛

- ضرورة توافر بنية تحتية الكترونية تدعم استخدام المصارف الإسلامية للتقنيات الرقمية.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. العصار رشاد ، الحلبي رياض ،(2000)، النقود والبنوك، دار الصفاء، عمان.
2. الوادي محمود حسين ، سمحان حسين محمد ، (2012)، المصارف الإسلامية "الأسس النظرية والتطبيقات العملية" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

3. صوان محمود حسن ، (2014)، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
4. غزاري عماد ، (2010)، دور المصارف الإسلامية في تدعيم السوق المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
5. الشافعي محمد أحمد ، (2015)، المصارف الإسلامية، دار أمجد للنشر و التوزيع، الأردن.
6. عريقات حربي محمد ، عقل سعيد جمعة ،(2010)، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان.
7. بورقبة شوقي ، زراقي هاجر ، (2015)، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
8. الحمامي علاء، الخشاب رفل، (2019)، الحوسبة السحابية ميزة التنافس الجديدة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.

الأطروحات:

9. مطهري كمال، (2012)، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.

المقالات:

10. عبو هودة، (2021)، أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، ص ص 293-309.
11. البشير فضل عبد الكريم ، (2018)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد 9، ص ص 27، 79.
12. قناوى يارا ماهر محمد ، (2021)، تطبيقات إنترنت الأشياء في بعض المكتبات المصرية: دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية، الدوريات المصرية، المجلد 26، العدد 26، ص ص 9، 66.
13. بوغزالة حسين على ، (2019)، تطبيقات انترنت IoT الأشياء في المكتبات ومراكز المعلومات: الآفاق والتحديات، مجلة جامعة صبراته العلمية، العدد 5، ص ص 177، 195.

المداخلات:

14. قمورة سامية شهي ، باي محمد، كروش حيزية ، (2018) الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول "دراسة تقنية وميدانية"، ملتقى دولي حول "الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون؟"، جامعة الجزائر 1، الجزائر.

التقارير:

15. صندوق النقد العربي، (2020)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

الكتب الجماعية:

16. بوعوة هاجر ، (2019)، تطبيقات الذكاء الاصطناعي الداعمة للقرارات الإدارية في منظمات الأعمال، كتاب جماعي بعنوان: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال.
17. عثامنية أمينة ، (2019)، المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، كتاب جماعي بعنوان: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال.
18. بوزرب خير الدين ، سحنون هبة ، (2019)، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القطاع المصرفي: قراءة في التجربة الهندية مع دراسة حالة بنك HDFC، ، كتاب جماعي بعنوان: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال.

مو اقع الانترنيت:

19. https://attaa.sa/files/forms_entries/1426/65625a6_1590166025.pdf le:07/09/2021 a 10:58
20. - https://www.cisin.com/coffee-break/ar/trends/big-cloud-trends-that-worldwide-sees-having-the-biggest-impact-on-the-bfsi-sector-in-2021.html le : 13/09/2021 a 14 :54
21. - https://arabic.arabianbusiness.com/technology/research/2016/nov/13/426017 le : 13/09/2021 a 18:49
22. - https://www.cisin.com/coffee-break/ar/technology/how-banks-may-use-iot-to-leverage-data-and-wow-customers.html le : 13/09/2021 a 18 :28

دور التمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية في تنمية القطاع المالي

Title in English the role of digital finance and financial technology in the development of the financial sector

د. جميلة بختي [1]، د. مليكة سليماني [2]

Dr. Djamila BEKHTI [1], Dr. Malika SLIMANI [2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، jabekhti@yahoo.fr

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، slimanimk05@gmail.com

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة معرفة كيف يمكن للتمويل الرقمي و التكنولوجيا المالية ان يساهمان في تنمية القطاع المالي من خلال عرض الخدمات المالية الرقمية. ان التمويل الرقمي هو نتيجة الابتكارات المالية التي هي مصدرا للأفكار المالية الجديدة و التي لا يمكن لها ان تكتمل الا بوجود التكنولوجيا المالية و قد اصبح هذا النوع من التمويل مركز اهتمام من طرف جميع المؤسسات خاصة منها المالية. أردنا معرفة حجم الطلب على الخدمات المالية الرقمية باستعمال البطاقة الذهبية و البنكية في الجزائر لذا قمنا باستعمال المنهج التحليلي خلال الفترة 2016-2021. و قد أظهرت الاحصائيات ان هناك تطور ملحوظ سواء في سحب أو دفع الاموال عن طريق البطاقة البنكية او البطاقة الذهبية خاصة سنة 2020 و 2021 أي في ظل جائحة كورونا.

كلمات مفتاحية: التمويل الرقمي، الابتكار المالي، التكنولوجيا المالية، المؤسسات المالية.

Abstract:

We aim to know how digital finance and financial technology can contribute to the development of the financial sector by offering digital financial services. Digital finance is the result of financial innovations that are a source of new financial ideas. We used the analytical method during the period 2016-2021 to know the volume of demand for digital financial services using the gold and bank card in Algeria. Statistics showed that there is a remarkable development, whether in withdrawing or paying money via a bank card or gold card, especially in 2020 and 2021 under the Corona pandemic

Keywords: Digital finance, Financial innovation, Financial technology, Financial institutions

1. مقدمة:

يمنح التمويل الرقمي عدة فوائد لمستخدمي الخدمات المالية ومقدمي التمويل الرقمي والحكومات والاقتصاد. كما ان التقنيات الرقمية تساعد على توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية و هذا بفضل انتشار التكنولوجيا المالية عبر الإنترنت و عبر الهاتف المحمول، والمحافظ الإلكترونية ، ومحافظ الهاتف المحمول ، وبطاقات الائتمان والخصم مما يوفر العديد من الفوائد للعملاء مثل ربح الوقت و سهولة المعاملات المالية. لكن بينما يشعر الناس بالراحة تجاه المدفوعات غير النقدية فإن نوعًا من التصورات السلبية مثل المشكلات الأمنية، وسوء تغطية الشبكة، ونقص رغبة التجار، وتكاليف المعاملات المرتفعة، و نقص معرفة المستخدمين بالتكنولوجيا وما إلى ذلك تمنع الكثيرين من تبني هذا النظام الجديد.

يشمل التمويل الرقمي مجموعة متنوعة من البرامج المالية الجديدة والمنتجات والخدمات بهدف تمكين العملاء من التفاعل والتواصل مع المؤسسات المالية بشكل أكثر سهولة وكفاءة، كما تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في توسيع دائرة الخدمات المالية الرقمية على نطاق واسع، و ذلك من خلال الابتكارات المالية التي ساهمت في تطوير الخدمات المالية التقليدية و ادخال التحولات الرقمية الذكية عليها و التي جعلت منها خدمات مالية ذات مكاسب خيالية تصل الى الأفراد بأقل التكاليف و في أي مكان في العالم، مما سمح بتعزيز استراتيجية الشمول المالي الذي يهدف الى تنمية القطاع المالي و المصرفي و تحسين الدخل و تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة اضافة الى اسهامه في تحقيق الاستقرار النقدي و المالي.

وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي عن أسعار التحويلات في العالم، يبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات النقدية 6.8% لكن المعاملات الرقمية ستخفض التكلفة إلى 3.3٪. واستناداً إلى بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex، فإن ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي ومع ذلك فإنهم ما زالوا يستخدمون وسائل مثل خدمات خارج الحساب لإرسال التحويلات المحلية أو تلقيها. ولذلك، فإن زيادة أموال التحويلات المتاحة للمستفيدين و التشجيع على استخدام القنوات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى (البنك الدولي، 2021)، خاصة مع وجوب التعايش مع جائحة كورونا ومما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن للتمويل الرقمي و التكنولوجيا المالية أن يساهمان في تنمية القطاع المالي؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث إلى :

- إعطاء صورة واضحة حول مفهوم التكنولوجيا المالية لمعرفة التطور الحاصل في التكنولوجيا المالية التي غزت العالم

- إبراز كيفية تطور المعاملات المالية وتحولها من النقود العادية إلى عملات افتراضية.

- محاولة تقييم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة خاصة البطاقة البنكية.

- التطرق إلى أهم التغيرات التي طرأت على المعاملات النقدية والمصرفية وضرورة تبني الجزائر لهذا التطور ومواكبته.

- **منهج الدراسة:** نظرا لطبيعة هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يمكن من استعراض المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا المالية بالاعتماد على الكتب والمراجع المتخصصة في ذلك، والاطلاع على مختلف طرق وآليات تطوير المعاملات النقدية مع الاستناد على بعض الدراسات والإحصائيات الحديثة في استخدام البطاقات البنكية في الجزائر.

- **تقسيم البحث :** حاولنا في هذه الورقة البحثية التوسع اكثر نظريا فيما يخص التمويل الرقمي و الابتكار المالي بما انه يعتبر مصدرا لهذا النوع من التمويل، و كذا التكنولوجيا المالية التي تعد المحرك الأساسي و الدافع لظهور الخدمات المالية الرقمية، و قد دعمنا هذا البحث بدراسة تحليلية تبين واقع تطبيق المؤسسات المالية الجزائرية للخدمات المالية الرقمية من خلال بطاقات السحب و الدفع الالكترونية.

- **الدراسات السابقة:**

-دراسة Agufa Midika Michelle (2016): « The effect of Digital finance on financial inculsion in the banking industry in Kenya » خلصت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي ليس له أي علاقة بالشمول المالي في القطاع المصرفي في كينيا لأن المؤسسات المصرفية تعتمد الخدمات المالية الرقمية بهدف خفض تكلفة التشغيل المرتبطة بفتح الفروع وتشغيلها لتحسين ربحيتها وأدائها المالي وليس لتعزيز الشمول المالي.

-دراسة Peterson K Ozili (2018): « Impact of digital finance on financial inclusion ans stability » تناقش هذه الدراسة التمويل الرقمي وتأثيره على الشمول المالي والاستقرار المالي، و

خلصت الى ان التمويل الرقمي من خلال موفري التكنولوجيا المالية له آثار إيجابية على الشمول المالي في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة، وغالبًا ما تكون الراحة التي يوفرها التمويل الرقمي للأفراد ذوي الدخل المنخفض أكثر قيمة بالنسبة لهم من التكلفة الأعلى التي سيدفعونها للحصول على الخدمات التقليدية.

-دراسة زهير غراية (2020): "تأثير التمويل الرقمي على الادماج المالي و الاستقرار المالي": تهدف هذه الدراسة الى مناقشة المفاهيم المرتبطة بالتمويل الرقمي و علاقته بالإدماج المالي و الاستقرار. تم التوصل الى أن الاهتمام بالتمويل الرقمي في الدول النامية و العربية سيساهم في الرفع من الادماج المالي و تحقيق الاستقرار المالي.

2. التمويل الرقمي كنوع من أنواع الابتكارات المالية:

الابتكار المالي هو مصدر خدمات التمويل الرقمي اذ عرفه كل من (Frame & White) على انه منتج و ابتكار تنظيمي يسمح بتخفيض التكلفة أو الخطر بالنسبة للبنك أو هو تحسين الخدمات بالنسبة للنظام المالي ككل (بوسواك و بوريش، 2017، ص90). و يعد الابتكار المالي من اهم المجالات التي تهتم بها ادارة المؤسسات المالية الناجحة لأنه يجعل المؤسسة المالية او البنك متواجدا بشكل فعال في السوق المصرفية و المالية لما فيه من تجديد لمنتجاته المالية لتلبية الاحتياجات التمويلية المعاصرة (براضية و جعفر هني، 2016، ص58).

ان الابتكار المالي هو سبب و نتيجة تغيرات هيكلية رئيسية ثلاث و هي تطور الاقتصاد الكمي و ادارة الميزانيات و بروز التكنولوجيات الجديدة للمعلومات و الاتصالات، و قد عرف شكلا ملحوظا من خلال تطوير تقنيات: تمويل المشاريع، تمويل الأصول، التمويل بالرفع المالي، التمويل المهيكل، تقنيات تسيير الميزانية (تسيير الخصوم و التوريق)، تقنيات ادارة المحافظ المالية، و المشتقات المالية.

هناك العديد من الدوافع التي تجعل البنوك تولي أهمية بالغة للابتكارات المالية أهمها:

-الانتقال من التحرير المالي الى الابتكار المالي: حيث يساعدان على رفع القيود المالية للبنوك التي تسمح لها على ولوج اسواق جديدة.

-ابتكارات التكنولوجيا المالية: لقد أحدثت التطورات التكنولوجية قنوات توصيل جديدة للمنتجات و الخدمات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي و الخدمات المصرفية عبر الانترنت و الهواتف المحمولة و الحواسيب الشخصية و الخدمات المصرفية المتنقلة، اذ تسمح هذه التكنولوجيات بخدمة العملاء بمزيد من الفعالية من حيث التكلفة و جعلها أكثر فائدة.

-التنامي و التطور المتزايد للرغبات المالية للزبائن: هذه الحاجة هي نتيجة حتمية لتحسن مستوى المعيشة و المستوى الثقافي العام في المجتمع و الذي يؤدي بدوره الى تغير حاجات الفرد و نوعية الوسائل و المنتجات و الخدمات المطلوبة لاشباعها، مما يفرض على البنوك متابعة هذه التغيرات و الاستجابة السريعة لها من خلال تحسين المنتجات الحالية و ابتكار خدمات مالية حديثة و مواكبة التطورات المصرفية محليا و عالميا (بن ابراهيم، 2015، ص58).

1.2 مفهوم التمويل الرقمي:

التمويل الرقمي هو نوع من الابتكار المالي الرقمي اذ له علاقة بتقديم أدوات جديدة تستخدمها المؤسسات المالية لرفع مستوى الفاعلية والكفاءة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات لعملائها. اذ أنه يغطي مجموعة واسعة من المجالات المالية كالمدفوعات ، التحويلات المالية والمدخرات والاستثمارات والإدارة المالية الشخصية والتجارة والفواتير المالية. كما يمكن من توفير الخدمات المالية الرقمية المبتكرة للمؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**(Ahmed Al-Dmour et al, 2020)**

و في تعريف أخر فان التمويل الرقمي يشمل الكثير من العمليات المالية المتنوعة مثل أنشطة سوق رأس المال، والاتصال بالنظام المصرفي، والائتمان تسجيل النقاط ، توريق الأصول ، إدارة المخاطر ومعالجة التجارة. كما يمتد إلى تغطية العمليات المالية الأخرى ، مثل تقارير المكاتب الوسطى والخلفية ، وخدمة العملاء، عمليات التحصيل والاسترداد وكذلك الامتثال لما يسمى بمكافحة غسيل الأموال.

أعطى التمويل الرقمي شكلاً جديدًا للصناعة المصرفية و هو يعتبر خدمة مالية يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق به كما يتمتع بالقدرة على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة بالاضافة الى تحكم أكبر في التمويل الشخصي للعملاء و اتخاذ قرارات مالية سريعة والقدرة على إجراء المدفوعات واستلامها .**(Durai & Stella, 2019, p1)**كما ان أدوات التحكم الرقمية مفيدة جدًا وتشمل تحويل الأموال الإلكتروني ، وأموال الهاتف المحمول ، وبطاقات الدفع والأموال الإلكترونية .

تتعلق الخدمات المالية الرقمية بشكل أساسي بتوفير الأموال النقدية و الحصول على الائتمان والحماية وإجراء التبادلات من خلال القنوات المتقدمة مثل الهواتف المحمولة والبطاقات وأجهزة الكمبيوتر والأجهزة اللوحية وما إلى ذلك. و عادة ما تسعى المصارف للحصول على تكنولوجيات تمكنها من

خدمة عملائها بمزيد من الفعالية من حيث التكلفة و جعلها أكثر فائدة لزبائنها، هذا ما جعل الخدمات المصرفية عبر الانترنت و المتنقلة تحظى بقبول واسع النطاق في القطاع المصرفي. كما تتعاون معظم البنوك مع شركات الاتصالات من أجل توفير الخدمات المصرفية عبر الانترنت و الهواتف المحمولة آملين أن تساعدهم على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. فاذا نجح البنك في تطوير بعض الابتكارات سيجد أمامه فرصا جديدة تمكنه من استغلالها على نحو أفضل فهي سوف توفر له دخلا أكبر و تجعله يحقق فوارق مالية هامة (بوسواك و بوريش، 2017، ص 92).

2.2 فوائد التمويل الرقم

التمويل الرقمي له مزايا متعددة فهو يساعد على التحكم أكثر في التمويل الشخصي للعملاء و سرعة اتخاذ القرارات المالية و القدرة على إجراء المدفوعات واستلامها في غضون ثوانٍ، كما يفيد الحكومات من خلال توفير منصة لتسهيل الزيادة في إجمالي النفقات مما يؤدي لاحقًا إلى زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن الزيادة في حجم المعاملات المالية (Manyika et al, 2016). كما ان له فوائد أخرى نذكر منها (توبين، 2012، ص259).

أ. كفاءة في الأداء: لقد مكنت التقنيات الرقمية الحديثة للبنوك من تسيير العدد الهائل من الحسابات البنكية لزبائنها دون الحاجة الى زيادة عدد الموظفين مع تحقيق السرعة في انجاز المعاملات (توبين، 2012، ص259).

ب. تخفيض التكلفة: أدى ادخال التقنيات الالكترونية في التعامل مع أوامر التحويل و الدفع و الشيكات التي ازداد حجم التعامل بها في تسوية المدفوعات الى خفض تكلفة الارسال و تكلفة العمالة المرتبطة بقيد هذه الشيكات يدويا كما مكن من الانتقال من المعاملات القائمة على النقد إلى المعاملات المالية الرسمية على المنصات الرقمية الآمنة (Peterson K Ozili, 2018, p4).

ت. تعزيز الناتج المحلي الاجمالي: يعد التمويل الرقمي بتعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية من خلال توفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية و التسهيلات الائتمانية للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة و التي يمكن أن تعزز الإجمالي. كما يمكن أن يؤدي أيضًا إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي وزيادة الوساطة المالية (غراية، 2020، ص77).

ث. تقديم خدمات جديدة: أدى تطبيق التقنيات الحديثة على تمكين البنوك من تقديم خدمات جديدة لم تكن معروفة من قبل، كما اتاحت لهؤلاء الزبائن الاستفادة من فرص افضل لتوظيف أموالهم (توبين، 2012، ص259).

ج. زيادة رفاهية الافراد: يعمل التمويل الرقمي على تحسين رفاهية الأفراد والشركات الذين لديهم حسابات مصرفية رسمية ولديهم أموال في حساباتهم المصرفية لإتمام معاملات مالية متعددة. (Peterson K Ozili, 2018, p5).

ح. زيادة الشمول المالي: يؤدي التمويل الرقمي إلى زيادة الشمول المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات الغير مالية و توسيع الخدمات الأساسية للأفراد (Peterson K Ozili, 2018, p4)

3.2 منصات التمويل الجماعي كنموذج للتمويل الرقمي:

تقوم فكرة منصات التمويل الجماعي عبر الانترنت على جمع الأموال بمبالغ صغيرة من عدد كبير من الجمهور وتقديمها للأفراد ومساعدتهم على إطلاق مشاريعهم خاصة الأشخاص الذين لديهم أفكار وليس لديهم أموال لتنفيذ أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع استثمارية حقيقية(دمدوم و آخرون، 2020، ص440). و حتى يتم تفعيل منصات التمويل الجماعي بشكل يخدم الاقتصاد وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا بد من إطار تنظيمي واضح المعالم. ومهما اختلفت أنواع منصات التمويل الجماعي، سواء القائمة على القروض أو التبرعات، أو الأسهم، فهناك ثلاثة أطراف مشاركة، أولها منصة التمويل الجماعي نفسها، والثانية الشركات الراغبة في الاستثمار والمشاركة، والثالثة المجموعة المهتمة بتوفير الأموال.

أ. شروط تطبيق منصات التمويل الجماعي:

- تحديد ما يجب الإفصاح عنه، من قبل الشركات حول أعمالهم، والمنصة حول دورها، والعمليات والرسوم وطريقة إدارة تضارب المصالح، والمستثمرين عن أنفسهم وعن مدى معرفتهم وفهمهم للمخاطر.

- نشر كافة المعلومات المفيدة حول المشروع أو المنتج أو الخدمة، التي تم ترويجها من طرف مطلق البرنامج، ويكون ذلك في شكل إلكتروني، لأن كل العمليات تكون من خلال شبكة الإنترنت، والمستثمرون متواجدون في مناطق جغرافية مختلفة.

- تضع بعض المنصات ميكانيزمات خاصة، مثل التصويت الالكتروني الذي يسمح ببناء رأي ثابت ومحفز من الجمهور حول نجاح المشروع في التمويل عن طريق منصة الانترنت.
- توضيح شامل لوضعية الأموال المستثمرة وطرق استثمارها والعقبات التي واجهتها في حال فشل منصات التمويل الجماعي عن ممارسة أعمالها (شياد، 2019، ص ص 245-246).

4.2 أنواع الخدمات المالية الرقمية (الالكترونية):

هناك العديد من الخدمات المالية الرقمية التي لاقت قبولا واسعا من طرف الأفراد حتى ان الطلب عليها فاق الخدمات المالية التقليدية، و من بين هاته الخدمات نذكر ما يلي:

أ. البطاقة البنكية: تعرف على أنها بطاقة مغناطيسية تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، والتي تسمح لحاملها بتسديد ثمن المشتريات أو سحب أموال من الماكينات الالكترونية، يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه وهي التي يتم صرف الأموال من البنوك بواسطتها من خلال ماكينات الصرف الآلية، و تنقسم إلى قسمين: البطاقات غير الائتمانية والبطاقات الائتمانية (القرضية).

ب. البطاقة الذكية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة تحتوي عل شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكرو كمبيوتر يزودها ببطاقة تخزينية للبيانات. باستخدام البطاقة في الحاسوب الشخصي أو في أجهزة الصراف الآلي، يقوم العميل بشحنها انطلاقا من حسابه لا تعتمد على الاتصال من كمبيوتر المصرف المصدر لها بل هي بمثابة كمبيوتر متنقل (جربوعة، 2020، ص157).

ت. خدمات الهاتف النقال: الصيرفة عبر الهاتف النقال هي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول، من خلال استخدام العميل لرقم سري يتيح له الدخول الى حسابه للاستعلام عن أرصدته و كذلك للخصم منه تنفيذا لأي من الخدمات المصرفية المطلوبة (الشبلي و آخرون، 2013، ص196) ، زيادة على خدمة الرسائل النصية القصيرة التي تتيح للعميل استقبال رسائل قصيرة للعديد من الخدمات المصرفية التي تمت على حساباته اضافة الى معلومات ترويجية عن المصرف بحيث يستقبلها بشكل منتظم على هاتفه الخلوي (الشبلي و آخرون، 2013، ص203).

ث. الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت: تعرف على انها استخدام الانترنت كقناة للحصول على الخدمات المصرفية مثل فتح الحسابات وتحويل الأموال و الحصول على خدمات مصرفية جديدة (العياطي، 2017، ص4).

ان الأعمال المصرفية عبر شبكة الانترنت ذات تأثير مباشر على تعزيز تجربة الزبون، فالخدمة الأفضل للزبون تقود الى عمليات مصرفية أفضل. و قد تتلقى المصارف في أحيان كثيرة طلبات لخدمات جديدة، و ما يمكن قوله أن العمليات الالكترونية تجعل النظم المصرفية أكثر موثوقية اضافة الى انجاز المهام بشكل اسرع حيث تتعزز ثقة الزبون بالخدمات المؤتمنة و تتناقض الحاجة للتفاعل الشخصي بين المصرف و زبائنه (الصرن، 2005، ص35).

ج. **أجهزة الصرف الآلي ATM:** أتاحت هذه الأجهزة للعملاء امكانية القيام بمختلف الأنشطة البنكية في أي وقت و في أي مكان و بتكلفة أقل و أتاحت لهم امكانية سحب أي مبلغ من رصيده في أي مكان و من أي بنك مشارك في احدى شبكات ربط أجهزة الصراف الآلي و اجراء عملية التجارة الالكترونية فضلا عن أعمال الدعاية و الاعلان، و من أبرز الأمثلة عن ذلك نجد (توبين، 2012، ص ص 253-254):

- المزيج بين تقنيات الATM و الانترنت لاستخدام الاجهزة في التسوق و التجارة الالكترونية كشراء تذاكر القطارات
- استخدام أجهزة ATM مربوطة بشاشات تعرض أفلاما دعائيا للبنوك
- ابتكار أجهزة ATM يمكنها التحقق من شخصية العميل باستخدام بصمات الأصابع و الصوت و المعلومات الشخصية تمهيدا للاستغناء عن الرقم السري و التغلب على المشكلات الناجمة عن سرقته
- ابتكار أجهزة ATM تحتوي على مسح ضوئي و استخدامها في دفع فواتير العملاء

ح. **الشباك الآلي للبنك GAB:** هو جهاز الكتروني يقدم خدمات أكثر تعقيدا و تنوعا مقارنة بالموزع الآلي للنقود، يقوم العميل فيه بإدخال بطاقته الالكترونية للحصول على

خدمات مختلفة مثل السحب النقدي و الايداع و الاستفسار عن الحساب و غيرها (كرغلي و بلوناس، 2018، ص149).

خ. **الشيكات الالكترونية:** تتضمن أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه، هي عبارة عن رسالة الكترونية موثقة مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل به عبر الانترنت، ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى المستلم ليكون دليلا على انه قد تم صرف الشيك فعلا (جربوعة، 2020، ص157).

د. التحويل المالي الالكتروني: هو عملية يتم بموجبها منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركة التحويلات المالية الدائنة والمدينة الكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي أخر، أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهاتف أو أجهزة الكمبيوتر

3. التكنولوجيا المالية كآلية تنويع في التمويل الرقمي:

1.3 مفهوم التكنولوجيا المالية (FinTech):

عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية او ما يسمى ب Fintech على انها: ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل او تطبيقات او عمليات او منتجات جديدة، لها اثر مادي و ملموس على الاسواق و المؤسسات المالية و على تقديم الخدمات المالية (علاش، 2019، ص332).

التكنولوجيا المالية هو نشاط القطاع الاقتصادي الذي يشمل معظم الشركات التي تستخدم أحدث التكنولوجيا الجديدة للمعلومات و الاتصال (NTIC) من اجل توزيع خدمات مالية بطريقة أكثر فعالية وبأقل التكاليف. أي أن مصطلح فينتك (FinTech) يشير لكل مؤسسة غير مالية تتدخل في مجال القطاع المالي و المصرفي للاقتراح على عملائها حلولا تكنولوجية مبدعة أو ابتكارية فيما يخص الخدمات المالية التي تقدمها المصارف و شركات التأمين، و التي تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية.

2.3 ابتكارات التكنولوجيا المالية:

هناك مجالات واستخدامات عديدة للتكنولوجيا المالية نذكر منها على سبيل المثال: الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، التمويل الجماعي، العملات المشفرة، المدفوعات، التحويلات والحوالات، تكنولوجيا التأمين، العقود الذكية، التكنولوجيا التنظيمية، وسلسلة الكتل (بلوكتشين).

الشركات الناشئة في مجال ابتكار التكنولوجيا المالية تتبنى مجموعة من القطاعات لعمل الجهاز المصرفي والتي تتمثل في قطاع المدفوعات وتحويل الأموال وقطاع التأمين والعملات الرقمية المشفرة، ويعد قطاع المدفوعات وادارة الثروات أكثر القطاعات انتشارا (بومود وآخرون، 2020، ص337).

الشكل رقم 1: خدمات وحلول شركات FinTech

المصدر: لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 68

3.3 تأثيرات التكنولوجيا المالية بالنسبة للبنوك:

تهتم التكنولوجيا في المجال المصرفي بالاستفادة من الحقائق العلمية ووضعها موضع التنفيذ العلمي بحيث تساهم في تطوير الخدمات المصرفية الحالية و تقديم خدمات مصرفية جديدة (توبين، 2012، ص250) ، كما يمكنها أن تؤثر بالايجاب و أحيانا بالسلب على القطاع المصرفي، و تتمثل هاته التأثيرات في (عمران و جعيل، 2020، ص ص 117-120):

أ. عملية اقامة الفروع البنكية أصبحت غير مجدية من الناحية الاقتصادية و المالية: يلاحظ أنه على مستوى بعض الدول أصبحت عملية اقامة الفروع و المنافذ الفعلية للبنوك غير مجدية تماما لاسيما عبر تزايد حجم التمويل الرقمي و ظهور المنصات المتخصصة في التمويل الجماعي. و الغرض من ذلك هو تخفيض التكاليف و تحسين عوائد المساهمين.

ب. تخفيض تكلفة المعاملات المالية: بدأت البنوك بتطبيق نماذج بديلة ساعدت على تخفيض تكاليف المعاملات (التكاليف المخفضة للعملاء تولد مداخيل اضافية بما يعني زيادة الدخل المتاح للإنفاق في مجالات أخرى).

ت. تزايد مستويات الشمول المالي: أصبح الشمول المالي يعد هدفا مشتركا للعديد من الحكومات و البنوك المركزية تسعى الى تحقيقه عبر تنفيذ العديد من السياسات و الاجراءات التي تضمن تحقيق فكرة توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية المتنوعة و المبتكرة و تعزز من فرص وصول و استخدام كافة فئات المجتمع.

ث. تزايد حجم المدفوعات الافتراضية: المدفوعات الافتراضية تعمل بشكل سريع على ازاحة المدفوعات النقدية لكن رغم هذا لايزال أكثر من 85 بالمئة من جميع المدفوعات يتم نقدا.

4.3 علاقة التمويل الرقمي بالابتكار المالي من خلال التكنولوجيا المالية:

يمكننا ابراز دور التكنولوجيا المالية في دعم الابتكار المالي الذي ينتج عنه بدوره التمويل الرقمي فيما يلي:

-التطورات في التكنولوجيا خاصة منها البيانات الضخمة Big Data

-دفتر الحسابات الرقمية الموزع (DLT) و التشفير: من شأن ذلك السماح بتخزين و معالجة و تحويل البيانات الضرورية لكل المعاملات المالية المعتمدة على التكنولوجيا و هو عالم افتراضي يضم بيانات ضخمة لا تسعها المعاملات المالية الورقية.

-انتشار الهواتف الذكية و استخدام الانترنت على شكل واسع و اهتمام الزبون بالسرعة و سهولة الاستخدام و انخفاض التكاليف و الأمان دون الحاجة الى التنقلات المكلفة و التي تحتاج لوقت و جهد كبيرين.

-تجاوز التعقيدات في المتطلبات التنظيمية و الرقابية لعمل المصارف التقليدية مثل: قوانين مكافحة غسل الأموال و تمويل الارهاب، قانون FATCA و بازل 3، متطلبات أعرف زبونك و العناية الواجبة (علاش، 2019، ص334).

4. دراسة تحليلية لاستعمال التكنولوجيا المالية في الجزائر:

1.4 دراسة تحليلية لنظام الدفع والسحب الالكتروني في الجزائر:

منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الانترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة " الغاز و الكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، شركات التامين، النقل الجوي وبعض الإدارات).

و قد أشارت الإحصائيات انه في وقتنا الحالي يوجد حوالي 92 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البنكي، وهذا ما نتج عنه عدة معاملات موزعة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 1: القيام بعملية الدفع بواسطة البطاقة البنكية/ الذهبية خلال الفترة (2016-2020) بالجزائر

السنة	الهاتف/ الاتصالات	النقل	التامين	الكهرباء/ الماء	الخدمة الإدارية	الخدمات	بيع البضائع	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي
2016	6536	388	51	391	0	0	0	7366	15009842.02 دج
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	107844	267993423.40 دج
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	176982	332592583.28دج
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	202480	503870361.61دج
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	4593960	5423727074.80دج

المصدر: التجمع النقدي الآلي الجزائري

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الإجمالية للمعاملات في ارتفاع مستمر سنويا، ففي سنة 2016 كان عدد المعاملات الإجمالية في الجزائر ضئيل جدا مقارنة بسنة 2020 بحيث تقدر زيادة الارتفاع ب 4586594 معاملة جديدة بدءا من سنة 2016 وصولا إلى سنة 2020، وهذا راجع إلى سرعة تقبل هذا النوع من المعاملات بعدما كانت بمثابة شيء غامض وجديد بالنسبة للمتعاملين في كافة القطاعات، فمثلا في قطاع الخدمات كان في سنوات 2016، 2017، 2018 معدوم على التوالي ولكن مع بداية سنة 2019 بدا الإقبال على هذا النوع من المعاملات شيئا مرغوب فيه وأصبحت تقدر ب 5056 معاملة بعدما كانت معدومة تماما، وبحلول سنة 2020 ارتفع عدد المعاملات إلى الأحسن وإقبال المتعاملين عليها نظرا لسهولتها وانخفاض تكلفتها وعدم تضييع الوقت، وظهور جائحة كورونا التي كانت سببا في اللجوء إلى الدفع عبر الانترنت من فواتير الاتصالات، الكهرباء و الغاز و الماء، إضافة إلى التعامل مع الشركات التي تبيع منتجاتها عبر الانترنت، فقد أكدت الأرقام السابقة أن عدد معاملات الدفع الالكترونية في فترة الوباء تجاوزت أضعاف المعاملات في ثلاث سنوات السابقة.

الجدول رقم 2: القيام بعملية الدفع بواسطة البطاقة البنكية/ الذهبية خلال سنة 2021 بالجزائر

السنة	الهاتف/ الاتصالات	النقل	التامين	الكهرباء / الماء	الخدمة الإدارية	الخدمات	بيع البضائع	العدد الإجمالي	المبلغ الإجمالي

2021								للمعاملات	
جانفي	576474	2965	696	6285	28239	24231	34	638924	761702708.69 دج
فيفري	472989	2469	132	8788	224	31567	74	516243	621436698.10 دج
مارس	570159	3445	143	10497	458	41879	465	627046	821696674.63 دج
أفريل	523025	2892	724	8091	350	29691	795	565568	693865058.21 دج

المصدر: التجمع النقدي الآلي الجزائري

يوضح الجدول نسبة القيام بعملية الدفع بالبطاقة البنكية/ الذهبية في الجزائر خلال سنة 2021، فعند قراءتنا للجدول نلاحظ انه تم تسجيل حوالي نصف العدد الإجمالي للمعاملات من سنة 2020، وهذا في غضون أربعة أشهر الأولى فقط من السنة الجارية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على زيادة عدد المعاملات في الجزائر والإقبال عليها بشدة، ويتوقع أن يكون عدد المعاملات الإجمالي لسنة 2021 يفوق عددها في سنة 2020.

2.4 دراسة عينة ببريد الجزائر لولاية معسكر:

قامت الباحثتان في هذه الدراسة بدراسة توزيع عينة من المجتمع متمثلة في سكان ولاية معسكر المتعاملين بالبطاقة الذهبية في إحدى مراكز بريد ولاية معسكر:

الجدول رقم 3: عدد عمليات السحب الالكتروني بواسطة البطاقة الذهبية خلال الفترة (2016-2020) لبريد بولاية معسكر

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد عمليات السحب	648	814	1270	1217	1082

المصدر: مركز بريد السهايلية – ولاية معسكر

يوضح الجدول السابق عمليات سحب النقود عبر البطاقة الذهبية، إذ نلاحظ انه هناك تطورا ملحوظا في عدد المعاملات التي قام بها التجار خلال الفترة المدروسة بدءا من سنة 2016 إلى غاية 2019، فقد ارتفع عدد عمليات السحب خاصة خلال السنتين 2018 و2019. بالرغم من هذا التطور إلا انه انخفض عدد عمليات السحب بحلول 2020 بسبب السياسة المنتهجة من طرف الدولة والخاصة بتحويل أصحاب السجلات التجارية والمؤسسات إلى سحب أموالهم عبر البنوك وليس عن طريق مراكز البريد، حيث قامت الدولة بوضع هذا القانون بغية تنظيم العمل و التخفيف من الضغط الذي قد تتعرض له مراكز البريد لاحقا.

الشكل رقم 2: عدد عمليات السحب بالبطاقة البنكية خلال الفترة (2016-2020) لولاية معسكر

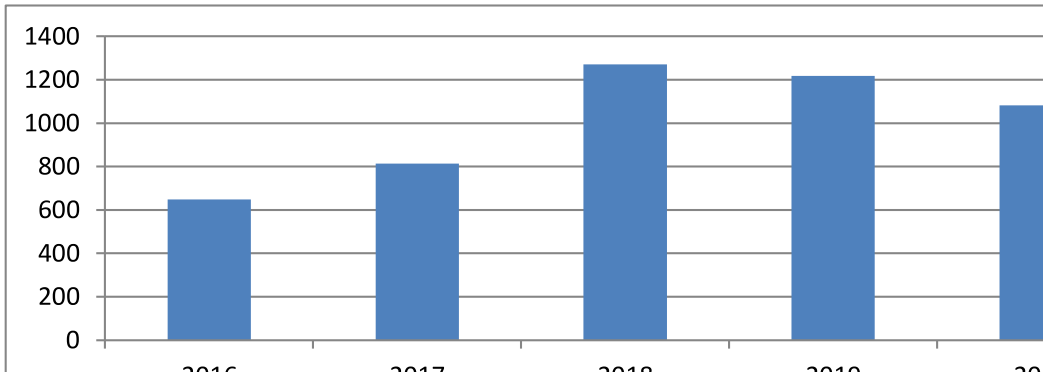

المصدر: من إعداد الباحثتين

5. خاتمة:

من خلال هذا البحث يتضح ان التمويل الرقمي من خلال التكنولوجيا المالية له آثار إيجابية على الشمول المالي في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة وغالبًا ما تكون الراحة التي يوفرها التمويل الرقمي للأفراد ذوي الدخل المنخفض والمتغير أكثر قيمة بالنسبة لهم من التكلفة الأعلى التي سيدفعونها للحصول على الخدمات المالية التقليدية، اذ يمكن أن تكون الخدمات المالية الرقمية أكثر ملاءمة وبأسعار معقولة من الخدمات التقليدية مما يمكّن ذوي الدخل المنخفض والفقراء في البلدان النامية من الادخار والاقتراض في النظام المالي الرسمي وكسب عوائد مالية معتبرة.

كما أن التمويل الرقمي يعتبر أمرا حيويا للأفراد لأنه يعزز الأمن لأموالهم وهو أكثر ملاءمة مقارنة بإبقاء الأموال في منازلهم أو السفر بها. ومع ذلك، فإن توفير التمويل الالكتروني ينطوي على مشاركة لاعبين مختلفين مثل البنوك أو المؤسسات المالية ومشغلي شبكات الهاتف المحمول ومقدمي التكنولوجيا المالية والمنظمين والوكلاء وسلاسل تجار التجزئة والعملاء، كما انه يمكنه القضاء على تكاليف المعاملات المرتفعة وتقديم خدمات مصرفية ميسورة التكلفة ومريحة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية.

6. المراجع

باللغة العربية:

1- بن ابراهيم الغالي (2015). تشخيص واقع الابتكار المالي في ظل الصناعة المصرفية الاسلامية. **مجلة العلوم الانسانية**، العدد. 40. جامعة بسكرة، الجزائر.

2- براضية حكيم (2016). جعفر هني محمد، **دور التصكيك في ادارة السيولة في المصارف الاسلامية**. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع. الاردن.

3- بوسواك امال و بوريش هشام (2017). واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية أنموذجا. **مجلة رؤى اقتصادية**. المجلد 7. العدد 2. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي. الجزائر.

4- بومود ايمان، مطرف عواطف و شاوي شافية (2020). ابتكارات التكنولوجيا المالية و دورها في تطوير أداء البنوك الاسلامية العربية. **مجلة رؤى اقتصادية**. المجلد 10. العدد 1.

5- توبين علي (2012). دور التكنولوجيا المصرفية في ظل تحرير الخدمات المصرفية. **مجلة الاقتصاد الجديد**. العدد

6- جربوعة منيرة (2020). واقع استعمال الدفع الالكترونية في الجزائر. **حوليات جامعة الجزائر1**. المجلد34. العدد 03. جامعة الجزائر 1، الجزائر. صفحة 157.

7- دمدوم زكرياء، مرغني وليد و بكوش لطيفة (2020). الحاجة الى التمويل الجماعي كآلية لدعم المؤسسات الناشئة، **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**. المجلد 7. العدد 3. جامعة بشار، الجزائر.

8- هيثم حمود الشبلي، سماح أنور عبيدات و باسم محمد اللوزي (). دور الخدمات الالكترونية المالية في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك التجارية الاردنية، **المجلة العربية للدراسات المعلوماتية**، ص 196

9- فيصل شياد (2019). التمويل الجماعي الاسلامي فرص بديلة للتمويل في العالم العربي. **مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات**. المجلد 8. العدد 1. جامعة البليدة، الجزائر.

10- رعد حسن الصرن (2005). أهمية دراسة العلاقة بين شبكة الانترنت و جودة الخدمة المصرفية دراسة نظرية. **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 8.

11- علاش أحمد (2019). دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي و الابتكار تجربة البحرين. **مجلة الابداع**. المجلد 9. العدد 1.

12- عمران عبد الحكيم و جعيل جمال (2020). **مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية**. المجلد 4. العدد 1.

13- العياطي جهيدة و محمد بن عزة (2017). تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة و التقليدية. **مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية**. المجلد 2. العدد 3.

14- غراية زهير(2020). تأثير التمويل الرقمي على الادماج المالي و الاستقرار المالي. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية. المجلد 19. العدد 1.

15- كرغلي أسماءو بلوناس عبد الله (2018). مقاومة المستهلك لتبني الابتكار- الصيرفة الالكترونية نموذجا. **أبعاد اقتصادية**. المجلد 8. العدد 1.

باللغة الاجنبية:

16-Ahmed Al-Dmour, Rand Al-Dmour & Nafissa Rababeh (2020), The impact of knowledge management practice on digital financial innovation : The role of bank managers, **VINE Journal of Information and Knowledge Management Systems**.

17-Tabitha Durai & G. Stella (2019). Digital Finance And Its Impact On Financial Inclusion. conference paper.

18-Manyika, J., Lund, S., Singer, M., White, O., & Berry, C. (2016). Digital Finance for All: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies. McKinsey Global Institute. New York, USA.

19-Agufa Midika Michelle (2016), "The Effect Of Digital Finance On Financial Inclusion In The Banking Industry In Kenya".

20-Peterson K Ozili (2018), Impact of digital finance on financial inclusion and stability, **Borsa Istanbul Review**, Turkey.

21- https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria (consulté le 01l10l2021).

الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي

The basic foundations for promoting the concept of financial inclusion

د. محمد موساوي[1]، أ. د. سمية زيرار

Dr. Mohammed MOUSSAOUI[1], Pr. Somia ZIRAR[2]

[1] جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، moussaoui_economie@yahoo.fr

[2] جامعة تلمسان (الجزائر)، zirar_somaya@yahoo.fr

ملخص:

هدفت الدراسة إلى توضيح الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي، لهذا تم التطرق لمفهوم الشمول المالي، أهميته وأهدافه، أبعاده ومؤشراته، ومتطلبات تحقيقه، وخلصت الدراسة إلى أن هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي، تشمل تطوير البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، البنية التحية المالية، مستهلك الخدمات المالية، التثقيف المالي.

Abstract:

The study aimed to clarify the basic foundations for promoting the concept of financial inclusion, for this reason, the concept of financial inclusion, its importance and objectives, dimensions and indicators, and requirements for its achievement were discussed. Developing appropriate financial services and products, in addition to promoting financial awareness and education.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Infrastructure, Financial Services Consumer, Financial Education

---

1. مقدمة:

مؤخرا اكتسب مفهوم النمو الشامل والمستدام اهتماما كبيرا كونه يعتبر نموذجا لتحقيق السياسات التنموية في الدول النامية والناشئة، وبالتوازي مع هذا النمو والتطور كان هنالك اعتراف بالدور المحوري لنمو التمويل المالي الشامل في عملية التنمية، والحاجة إلى معالجة ارتفاع مستوى المستبعدين ماليا لتسخير الموارد التمويلية بشكل يحقق النمو والتنمية الشاملين.

أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم، فتعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

فالشمول المالي هو الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة (عمليات الدفع، التوفير، الائتمان ، التحويل المالي ، التأمين) بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم ويساعدهم في تحسين مستوى معيشتهم، بطريقة آمنة ومستدامة.

يتطلب تحقيق الشمول المالي ضرورة التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته. كذلك يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين، والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا.

إشكالية البحث: تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي أهم الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي؟

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى الوقوف على جملة من النقاط الأساسية للشمول المالي وهي كالتالي:

- استطاع الشمول المالي أن يوفر الخدمات المالية لتسهيل أمور الحياة اليومية، وذلك بالنسبة للعائلات والشركات مثل الائتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

- أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.

- تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة.

منهجية البحث: تناولت الدراسة بالبحث والتحليل موضوع الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي، وهو ما يتطلب التطرق إلى مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه، ثم دراسة وتحليل أبعاد ومؤشرات الشمول المالي، بعد ذلك تم مناقشة متطلبات تعزيز مفهوم الشمول المالي؛ وذلك من خلال دعم البنية التحتية المالية، وحماية مستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، وفي في الأخير التثقيف المالي.

تقسيم البحث: تم تقسيم الدراسة إلى ستة محاور أساسية، تناول الأول مقدمة الدراسة وذلك من خلال تقديم الإطار العام للشمول المالي، المحور الثاني تم تخصيصه لمفهوم الشمول المالي، والمحور الثالث خصص لأهمية الشمول المالي، أما المحور الرابع فتطرق لأهداف الشمول المالي، وتناول المحور الخامس مؤشرات وأبعاد الشمول المالي، وفي المحور السادس ركزت الدراسة على متطلبات تعزيز الشمول المالي.

2. مفهوم الشمول المالي:

عرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (صندوق النقد العربي، 2015، الصفحات 4-5)

كما عرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر سنة 2014 بعنوان "تقرير التنمية المالية العالمية(Global Financial Development Report)" على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية. (The World Bank, 2014, p. 2)

كذلك عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 5)

أيضا أشار التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير 2017 بعنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (Financial Inclusion

Measurement in the Arab World)" إلى أن الشمول المالي هو تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين ...الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (CGAP and the Arab Monetary Fund, 2017, p. 1)

قدم البنك المركزي المصري للعاملين بالقطاع المالي نشرة تعريفية للشمول المالي موضحا بأنه إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض)، والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب)، و تقديم الخدمات المالية عبر القنوات المالية الرسمية بجودة مناسبة وأسعار معقولة. (البنك المركزي المصري، 2017، صفحة 2)

أشار بنك الجزائر في نشرة هدفها التعريف بالشمول المالي لأكبر عدد من مقدمي ومستخدمي الخدمات المالية في البلدان العربية إلى أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة. ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والاشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية. ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانب العرض والطلب. (بنك الجزائر، 2016، صفحة 1)

يتضح جليا أن التعاريف بمختلف مصادرها اتفقت في فحواها على أن الشمول المالي يتجلى في أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

3. أهمية الشمول المالي: (طرشي، انساعد، و عبو، 2019، الصفحات 122-124)

- يساعد الشمول العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الايجار، فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم.

- يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دورا مهما في التقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الاجمالي. فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار.

- يلعب الشمول المال دورا هاما في تدعيم الاستقرار المالي حيث أن اعتماد الأسر في تعاملاتهم المالية على البنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات خاصة في فترات الضغط، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاع.

- من شأن سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يجلب مكاسب كبيرة على مستوى امكانات النمو، وقد أنشأت دراسة Bhattacharya & Wolde سنة 2010 علاقة سلبية بين النسبة المئوية للشركات التي تذكر أن فرض الحصول على التمويل هي من أهم القيود التي تواجهها ومعدلات نصيب الفرد من الدخل.

- الشمول المالي يعزز التمكين الاقتصادي والذي بدوره يحسن الرفاهية الشاملة مع توفير اللبنات الأساسية لمزيد من النمو، كما أن هناك عدة مخاطر للاستبعاد المالي مثل الانخفاض العام في الادخار والاستثمار وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

- يعد دمج رواد الأعمال وأعمالهم في القطاع المالي الرسمي خطوة أولى مهمة لبناء أسواق مالية أكثر ارتباطا بأسواق عالمية.

- كما أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتنشيط الدورة الاقتصادية، ويزيد من فعالية السياسة الحكومية، وتحسين بيئة العمل وزيادة مستويات كفاءة أسواق السلع والخدمات.

- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والاشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي.

- يمكن أن يساعد الشمول المالي وملكية الحساب على تقليل الفساد وتثبيط التهرب الضريبي والسماح بدفعات إعانات أكثر فعالية.

- يمكن نفاذ شرائح أكبر من المواطنين للخدمات المالية والتمويل سواء كانوا أفرادا أو شركات وخاصة فيما يتعلق بالشركات متناهية الصغر والصغيرة يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل وضمان عدالة توزيع الفرص الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع وهي بدورها تساعد على تحسين المستويات المعيشية والرفاهة للمجتمع.

- يتيح الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب المشاريع المصغرة والصغيرة الحجم الاستفادة من الخدمات الاستشارية لهذه المؤسسات للمساعدة في استثمار رأسمالها وتنمية أعمالها.

4. أهداف الشمول المالي: (محمد و بيداء، 2019، صفحة 4)

- الوصول بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية.

- بناء مؤسسات سليمة، تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة، ومعايير أداء الصناعة، ومراقبة الأداء من قبل السوق، وكذلك من خلال التنظيم التحوطي السليم المطلوب.

- نشر أكبر قدر ممكن من مقدمي الخدمات المالية، بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة.

- تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين.

- تعزيز قدرة الأفراد على بدء وتوسيع الأعمال التجارية الخاصة بهم، والاستثمار في التعليم، وإدارة المخاطر، وامتصاص الصدمات المالية.

- تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع النمو الاقتصادي.

- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليا لأسباب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي.

- يسهم في نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية من خلال مشاركة كافة الأطراف المعنية وبالطرائق المثلى.

5. أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

وضعت مجموعة العمل (Financial Inclusion Data Working Group) المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance of Financial Inclusion) الشروط الأساسية المقترح أن تتوفر في مؤشرات الشمول المالي: (Alliance for Financial Inclusion, 2011, p. 2)

- الفائدة والملاءمة: اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.
- الاتساق: ضمان اتساق القياس وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.
- التوازن: تناول الشمول المالي لجانبي العرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).
- البراغماتية: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.
- المرونة: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة، ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول. وبالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و /أو استخدام مؤشرات بديلة.
- الطموح: قياس الشمول المالي بدقة قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد. مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

قام البنك الدولي بتحديد أبعاد الشمول المالي فيما يلي: (بن رجب، 2018، الصفحات 5-6)

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب.
- البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

البعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم. (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

6. متطلبات تعزيز مفهوم الشمول المالي: (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، الصفحات 7-11)

1.6. دعم البنية التحتية المالية:

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي. يتعين في هذا الصدد، تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة. إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها، وفقا لتشريعات كل دولة.

- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.

- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.

- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2.6. حماية مستهلكي الخدمات المالية:

حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات. يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي ذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آلية رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب.

- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

3.6. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار ما يلي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.

- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.

- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.

- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4.6. التثقيف المالي:

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي. يتم تطوير الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

يهدف التثقيف المالي إلى ايجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع. يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم. في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

7. خاتمة:

يشير مصطلح الشمول المالي إلى أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة، ولتعزيز مفهوم الشمول المالي يتطلب تحقيق جملة من الركائز تشمل تطوير البنية التحتية المالية، وتوفير الحماية لمستهلكي الخدمات المالية، وتطوير خدمات ومنتجات مالية مناسبة، إضافة إلى تعزيز التوعية والتثقيف المالي.

يواجه الوطن العربي معوقات أدت إلى ضعف الشمول المالي تتضمن تدني مستويات الوعي والثقافة المالية، تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة، بطء البيئة التنظيمية والتشريعية وارتفاع تكلفتها، تفضيل التعامل ضمن القطاع غير الرسمي، قصور البنية التحتية لقطاع التكنلوجيا، القيود المفروضة على حركة السيولة....الخ، لذلك فإن متطلبات تعزيز الشمول المالي تعتبر تحديات يمكن تجسيدها من خلال بناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي. وعلى هذا الأساس فإن الدراسة توصي بما يلي:

- توفير بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، والاستفادة من التطورات التكنولوجية، وتوفير قواعد بيانات شاملة، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم وتعزز من الشمول المالي.

- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد استراتيجية وطنية تهدف إلى تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخصوصا الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- تعزيز الافصاح والشفافية كأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي، ويساهم في توسيع قاعدة العملاء من كافة شرائح المجتمع، وتمكينهم من إتخاذ قرارات مالية سليمة.

- ضرورة تفعيل الشراكة الاستراتيجية والتكاملية بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور البنوك لتمويل مشروعات التنمية المستدامة لخلق المزيد من فرص العمل للشباب.

- ينبغي على المصارف الإهتمام بالشمول المالي عن طريق صياغة استراتيجيات وسياسات وتوجهات تستهدف من خلال تقديم قروض مصرفية بأسعار فائدة مقبولة، فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية الأخرى التي تحاكي التطور المصرفي في الدول المجاورة والعالمية.

8. قائمة المراجع:

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. أبوظبي- الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

البنك المركزي المصري. (2017). الشمول المالي .

بنك الجزائر. (2016). الشمول المالي.

جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

طارق لفته محمد، و ستار لفته بيداء. (2019). دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق - الفرص والتحديات-. المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدارسات العليا (الصفحات 1-18). مجلة دراسات محاسبية ومالية JAFS.

محمد طرشي، رضوان انساعد، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، 1(1)، 118-137.

Alliance for Financial Inclusion. (2011). Measuring Financial Inclusion Core Set of Financial Inclusion Indicators.

CGAP and the Arab Monetary Fund. (2017). Financial Inclusion Measurement in the Arab World. Working Paper.

The World Bank. (2014). Global Financial Development: Financial.

التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي في العراق:التحديات والاستراتيجيات

Digital transformation to achieve financial inclusion in Iraq: challenges and strategies

ا.م. سامر محمد فخري[1]، م. احمد خضير احمد[2]

Samer Muhammad Fakhr [1], Dr. Ahmed Khudhair Ahmed[2]

[1] جامعة تكريت (العراق) Samer.m.f@tu.edu.iq

[2] جامعة تكريت (العراق) ahmed.k.h84@tu.edu.iq

ملخص:

تناول البحث دور التحول الرقمي في تحقيق الشمول المالي في العراق ، واستعرض اهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي ومنها عدم وجود استثمارات كبيرة لاحداث تغييرات تكنولوجية وعدم وجود انظمة معلوماتية متطورة . ويهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم التحول الرقمي فضلا عن التعرف على الاستراتيجية المناسبة لتحقيق الشمول المالي في العراق. واستخدم البحث المنهج التحليلي لبيان علاقة الترابط بين التحول الرقمي والشمول المالي . واستنتج البحث ان تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في العراق تساهم في تقديم الخدمات المالية الرقمية ومن ثم تحقق الشمول المالي للفئات الاجتماعية كافة ومنها المهمشة ماليا. وقدم البحث جملة من المقترحات اهمها ان تقديم الدعم للمؤسسات المالية وتحفيزها على توطين واستخدام التكنولوجيا الرقمية يؤدي الى اصلاح المنظومة المالية والمصرفي الرقمية مما يعني التوسع في تقديم الخدمات المالية وبجودة عالية.

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي ، الشمول المالي.

Abstract :

The research dealt with the role of digital transformation in achieving financial inclusion in Iraq, and reviewed the most important challenges facing digital transformation, including the lack of large investments to bring about technological changes and the absence of advanced information systems. The research aims to shed light on the concept of digital transformation as well as identifying the appropriate strategy to achieve financial inclusion in Iraq. The research used the analytical method to show the correlation between digital transformation and financial inclusion. The research concluded that the implementation of the digital transformation strategy in Iraq contributes to the provision of digital financial services and thus achieve financial inclusion for all social groups, including the financially marginalized. The research presented a number of proposals, the most important of which is that providing support to financial institutions and motivating them to localize and use digital technology leads to reforming the financial and banking system, which means expanding the provision of digital financial services with high quality.

Keywords: Digital Transformation, Financial Inclusion.

1-المقدمة :

شهد العالم تحولات نوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما احدث ثورة في مجال التحول الرقمي وانعكس هذا على تطور الاسواق والبنوك الكترونية وتحسن في تقديم الخدمات المالية والمصرفية وتعزيز الشمول المالي في الدول النامية .تناولت الدراسة الحالية دور التحول الرقمي في تحقيق الشمول المالي في العراق ، وحاولت الدراسة البحث في الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي والشمول المالي فضلا عن بيان الاستراتيجية المناسبة للتحول الرقمي في العراق . ونلاحظ وبجلاء ان بدايته كانت في عام 2008 عندما قام البنك المركزي العراقي بأتخاذ مجموعة من الاجراءات والخطط الاستراتيجية لتطوير الادوات والقنوات الرقمية من اجل تحقيق الشمول المالي .

2- اهمية البحث : تتجلى اهمية البحث من قدرة التحول الرقمي على تعزيز البنية التحتية للمؤسسات والمصارف التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مما يتيح تطوير البرامج والانظمة المتخصصة بالدفع الالكتروني ، وهذا قد يفسح المجال لتقديم افضل الخدمات المالية ومن ثم امكانية تحقيق الشمول المالي .

3- مشكلة البحث : تعاني العديد من الدول ومنها العراق من معوقات وتحديات التحول الرقمي مما يؤثر سلباً على تنفيذ الخطط الاستراتيجية للشمول المالي ، وعليه يمكن طرح التساؤلات التالية :

1. ماهو مفهوم التحول الرقمي والشمول المالي ؟
2. ماهي اهم التحديات التي تواجه عملية التحول الرقمي في العراق ؟
3. هل توجد استراتيجية واضحة لغرض التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي ؟

4- هدف البحث : يهدف البحث الى تسليط الضوء على تحديد مفهوم التحول الرقمي فضلا عن معرفة اهم التحديات التي تعيق عملية التحول الرقمي ، فضلا عن التعرف على القنوات والاستراتيجة الملائمة لتحقيق الشمول المالي في العراق .

5- فرضية البحث : ان للتحول الرقمي دور مهم في تطوير الخدمات المالية الرقمية كما ونوعا ، مما يعني زيادة في معدلات الشمول المالي لجميع فئات المجتمع ومنهم فئة المستبعدين ماليا .

6- اسلوب البحث : استخدم البحث المنهج التحليلي وحاول ايجاد طبيعة العلاقة بين امكانية التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي .

7- هيكلية البحث : تتضمن الاتي :

المبحث الاول : يتناول الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي تحدياته ومراحله .

المبحث الثاني : بيان مفهوم وابعاد الشمول المالي ، ومعرفة الادوات والقنوات الرقمية .

المبحث الثالث : التعرف على استراتيجية التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي في العراق .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي

اولا : مفهوم التحول الرقمي (Digital Transformation):

التحول الرقمي هو استثمار في القدرات البشرية وتحول جذري في طريقة العمل عن طريق الاستفادة من التطور التكنولوجي الحاصل في خدمات المستهلكين ومنها الخدمات المالية ، اذ يوفر التحول الرقمي امكانية كبيرة لبناء المجتمعات الابتكارية والتي تسعى لتقديم افضل الخدمات المالية الرقمية للافراد وللشركات العاملة في هذا المجال ، ويسهم ايضا في توسيع فرص العمل فضلا عن صياغة الاجراءات اللازمة لتحقيق اهداف الثورة الرقمية والمعرفية (https://muc.edu.iq/adv/workshop/workshop18.pdf). ان التحول الرقمي يعزز البيئة الافتراضية لخلق اقتصاد ابداعي يقوم على انتاج وصناعة سلع وخدمات رقمية جديدة ويحفز قطاع الخدمات المصرفية على انتاج سلع رقمية غير ملموسة (الرهيمي ، 2010 : 3) .

ويعرف التحول الرقمي من جانب الحكومة الالكترونية بانه التحول التدريجي لاستخدام التكنولوجيا او الاستخدام الفعال لتقنيات المعلومات والاتصالات بهدف تسهيل مهمة العمليات الادارية والمالية بين (الحكومة- الافراد) او بين (شركات الاعمال - الافراد)،بمعنى اخر استخدام التقنية لتحسين وصول المستخدمين الى الخدمات المالية المختلفة (Deloitte , 2014 : 8). وعليه اصبح التحول الرقمي ضروري في بيئة المال والاعمال وذلك بسبب خطورة اتساع الفجوة الرقمية (Digital Gap) بين البلدان المتقدمة والنامية ، وتشير ضمنا الى الهوة في قدرة البلدان على امتلاك التقنيات والمعلومات والمنتجات الرقمية ، والكيفية التي يمكن من خلالها توظيف هذه الادوات في المنظومة الاقتصادية (غرير ، 2010 : 202).

وفي ظل التحولات الرقمية يزداد نشاط الاقتصاد الرقمي وهو الاقتصاد الذي تقوده المصارف التجارية والاسواق المالية الالكترونية مما يجعل بيئة الاعمال افتراضية والخدمات المالية مبتكرة (غرير، 2010: 42). وعليه فان التحول الرقمي يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات المالية ومن ثم تحقيق الشمول المالي (القدير، 2004 ، 4) .

الشكل1: معادلة التحول الرقمي في ظل نظام عالمي متغير

المصدر: اعداد الباحث

ان التحول لا يمكن ان يحقق الاهداف المرسومة له الا من خلال ادارة رقمية للمؤسسات المالية والتجارية لذا ووفق هذا المنظور لابد من التركيز على دور تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الالكترونية في تسهيل عملية نشر المعلومات وتجسيدها للعمليات الرقمية والتنظيمية المختلفة والتي تبحث في تداؤبية (syergy) مزج قابلية المعلومات على معالجة البينات وقابلية الاشخاص على الابداع والابتكار ، بطريقة تحسن من فهم الافراد للاستخدام الامثل للموارد المتاحة (الكبيسي ، 2014 : 74) . وان معادلة التحول الرقمي في ظل عالم متغير تتمثل في ثلاث ثورات اساسية يصورها المخطط (1) .

ثانيا : تحديات التحول الرقمي :

ان الاقتصاد الرقمي يدور حول مفهوم التحول الرقمي او التطور التكنولوجي التدريجي في الحصول على المعرفة الرقمية والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها بهدف تحسين نوعية الحياة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، مما يتطلب اعتماد استراتيجية اكثر استجابة وانسجاماً مع التغيرات العالمية الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، ان عدم وجود مثل هذه الاستراتيجية في الدول النامية يعد تحدي كبير لتحقيق اهداف التحول الرقمي فضلا عن هجرة العقول وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والفساد المالي والاداري وعدم الاستقرار الاقتصادي ، ان هذه التحديات تقوض عملية الانتقال من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الرقمي والذي يعد المحرك الاساسي لتطور قطاع المال والاعمال وخلق الثروة وتحقيق القيمة المضافة (قاسم ، 2015 : 3).

وهنالك ثلاث تحديات رئيسية تواجه عملية التحول الرقمي في الدول النامية (Gupta, 2018 :200) :

1. عدم وجود استثمارات كبيرة لاحداث تغييرات تكنولوجية في مراحل العمل .
2. عدم وجود انظمة معلوماتية متطورة تحاكي وتواكب معايير الجودة العالمية .
3. ارتفاع في التكاليف المالية لبناء وتطوير الانظمة المعلوماتية والتكنولوجية .

ثالثا : مراحل التحول الرقمي :

ان التحول الرقمي يعني التحول التدريجي نحو الاقتصاد الرقمي ويتطلب ذلك توفير الحاضنات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لتعزيز الثقافة الابتكارية الرقمية ، لذا فأن التحول الرقمي يتطلب الاتي : (الهلالي ، 2009 : 15) .

1. تحقيق التقدم والتطور في البنية التحتية للاقتصاد الرقمي .
2. زيادة عدد البحوث العلمية التطبيقة والابتكارية .
3. بناء القدرات والمهارات التقنية لراس المال البشري .
4. عقد شراكات تعاونية بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص .
5. الاستخدام الامثل للادوات المالية المختلفة من اجل تسهيل عملية الشمول المالي .

بغية الانتقال نحو مجتمع التقنيات والمعلومات فأن استراتيجية التحول الرقمي تتخذ المحاور التالية : (تقرير معهد السياسات الاقتصادية العربية ،2016 : 23)

1. تشجيع الاستثمار في الصناعات الرقمية وتحفيز راس المال في القطاع الخاص لتمويل مشاريع البحث والتطوير لخلق آليات ائتمانية جديدة .
2. تهيئة البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وتحديث شبكات الاتصال (4G , 5G) بما يضمن تطور وتكامل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
3. توسيع قطاع ريادة المال والاعمال التكنولوجية واستحداث شركات متخصصة في هذا المجال لنقل وتوطين قواعد الجوة الرقمية العالمية .

المخطط (2) يوضح مراحل التحول الرقمي في الدول النامية ، اذ ان المرحلة الاولى تتطلب حيازة المعرفة الرقمية وتأتي من خلال مراجعة الدراسات والبحوث العلمية من اجل تحقيق المرحلة الثانية وهي استيعاب وتوطين المعرفة الرقمية ومحاولة تطبيقها بما يتلائم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان ويمكن القول ان بعض الدول النامية مازالت في مرحلة حيازة واستيعاب المعرفة الرقمية ، ولكن اجتياز هاتين المرحلتين يفسح المجال امام استخدام وتوطين المعرفة الرقيمة من اجل ابتكار وابداع معرفة رقمية جديدة تقلل من الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية .

الشكل 2: مراحل التحول الرقمي في الدول النامية

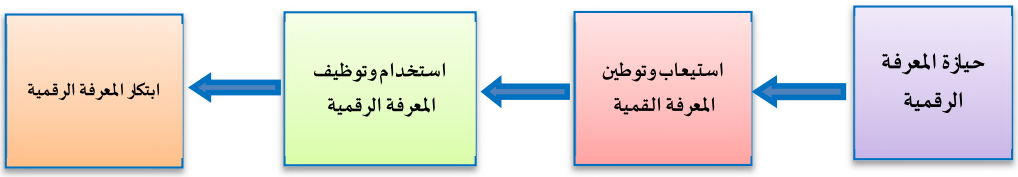

المصدر: من اعداد الباحث

بناء على ما تقدم فان التحول الرقمي مر بالعديد من المراحل اهمها الاتي (الشمري والعبدلات، 2008: 25) :

1. مرحلة دخول التكنولوجيا الرقمية الى بيئة المال والاعمال .
2. مرحلة نشر الوعي التكنولوجي من خلال تفعيل برامج التدريب المختلفة .
3. مرحلة اهتمام القيادات الادارية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير خدمة الزبائن (Online Realtime) .
4. مرحلة الضبط والسيطرة على التكاليف (cost control) بما يضمن تطور الاستثمارات في مجال التكنولوجيا الرقمية .
5. مرحلة اعتبار التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها اصلا من الاصول (asset) .
6. مرحلة تسويق التكنولوجيا واتاحة المعلومات والخدمات المالية للافراد .

المبحث الثاني : مفهوم و ابعاده الشمول المالي (Financial Inclusion):

اولا : تعريف الشمول المالي : يمكن تعرف الشمول المالي بانه توفير الخدمات المالية لجميع افراد المجتمع وباسعار منتسبة ، اي امكانية وصول الخدمات المالية والمصرفية المختلفة الى المستفيدين (Adil & Jalil ,2020 , 4) .

ويشير البنك الدولي الى ان الشمول المالي يمثل قدرة الافراد والشركات للوصول الى الخدمات المالية والتي تلبي احتياجاتهم بطريقة مستدامة، بمعنى اخر توفير مستدام للخدمات المالية منخفضة التكلف للمستفيدين في القطاعات الاقتصادية كافة، وهذا يعني ضمنا الحصول على الخدمات المالية مثل التمويل والائتمان والتأمين والتحويلات المالية والخدمات المالية المتعلقة بالدفع الالكتروني مما يوفر الاستقرار المالي (Ozil ,2020,11).

كما ان الشمول المالي يعني الحصول على الخدمات المالية والمصرفية على مدار الساعة من خلال انظمة وتطبيقات الكترونية متطورة، اذ تشتمل الخدمات المالية على التحويل الكتروني وتسديد الفراوتير المالية

الكترونيا فضلا عن الاستفادة من التحويلات الخارجية والاعتمادات المصرفية وكذلك استخدام بطاقات الائتمان والتمويل المالي الالكتروني (الشمري و العبدلات ، 2008 : 25) .

ان استراتيجية الشمول المالي تساهم في التمكين الاقتصادي وايصال الخدمات المالية والرقمية الى الفئات المستبعدة عن النظام المالي الرسمي (عماني واخرون ، 2020 : 26) ، اي ان هذه الاستراتيجية تستهدف وبشكل مباشر الفئات التي هي خارج دائرة التمويل الرسمي والعمل على دمجها ماليا وبشكل مستدام ، بمعنى اخر ان استراتيجية الشمول المالي تقوم على تعميم الخدمات المالية والمصرفية وبتكاليف معقولة نسبيا وايصالها الى شرائح واسعة من المجتمع ومنهم شريحة المستبعدين ماليا وهم كل من (اصحاب الدخل المنخفض والفقراء والنازحين والاجئين) (الحريري ، بسمة محمد 2021 : 876) ، ان التمكين الاقتصادي والرقمي للفئات المسبعدة ماليا يفسح المجال لتحقيق الشمول المالي .

ثانيا : الادوات والقنوات الرقمية : ان الادوات المالية توسع نطاق الشمول المالي للاشخاص كافة ومنهم المستبعدين واصحاب الدخل المنخفض حيث تؤدي الخدمات المالية الى تحقيق الرفاهية حسب مؤشرات التنمية الاقتصادية ، اذ ان زيادة قدرة الافراد على الوصول للخدمات المالية يساهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (David & Nwagw,2018 22) .

وبغية توفيرالخدمات المالية والمصرفية الالكترونية لابد من استخدام القنوات الرقمية المعتمدة عالميا ، والتي تشتمل على الآتي (صالح وعزيز ، 2018 : 308):

1. خدمة التوكيل الالكتروني (Electronic Facttoring)
2. خدمة الصراف الالي (Automated Teller Machine)
3. خدمات الدفع الالكترونية (Dibit card)
4. خدمات الائتمان الالكتروني (Credit card)
5. خدمة النقود الالكترونية (Eelctronic counte)

وقد ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الحاسوب والهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم ومنهم والشركات الصغيرة وبتكالف منخفضة https://www.albankaldawli.org/w

ان الادوات الرقيمة تسهل العمليات المالية وتعزز الادخار والاستقرار المالي في المستقبل ، وتتثمل الادوات الرقمية بالاتي (Siddikand& Kabiraj ,2020: 17):

1. بطاقات النقود الالكترونية.
2. بطاقات الخصم المالي .
3. الحسابات المصرفية منخفضة التكاليف .

ثالثا : تحديات الشمول المالي : يعتمد التحول الرقمي على صياغة استراتيجية رقمية انطلاقاً من تشخيص الوضع الراهن وتحديد الفجوة بين القدرات الرقمية الحالية وما يجب أن تكون عليه في المستقبل، ثم العمل على تنفيذ الاستراتيجية من خلال تخصيص الموارد والمستلزمات اللازمة سواء كانت مالية أو بشرية أو تجهيزات اخرى ، ومراقبة تنفيذها والتقييم المستمر لنتائجها. ان التحديات التي تعيق الشمول المالي تتمثل بالنقاط التالية (صالح وعزيز ، 2018 : 313):

1. تخلف البنية التحتية للخدمات المالية والمصرفية .
2. التحدي القانوني والامني .
3. عدم ثقة الزبائن بامن منظومة المعلومات والاتصالات .
4. انخفاض الوعي لدى الزبائن والعملاء فيما يتعلق بتكنولوجيا الخدمات المالية الرقمية .

المبحث الثالث : استر اتيجية التحول الرقمي لتحقيق الشمول المالي في العراق

اولا : و اقع ومتطلبات التحول الرقمي والشمول المالي في العراق عرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي بانه وصول الخدمات المالية الرقمية الى اكبر عدد من الافراد في قطاع المال والاعمال وباقل تكاليف ممكنة بما يحقق استدامة التنمية الاقتصادية ، بمعنى ان يحصل كل فرد من افراد المجتمع او كل شركة من شركات قطاع الاعمال على الخدمات المالية والمصرفية بسهولة وأمان (عيدي ،وليد ، 2018 : 2).

بدأ البنك المركزي العراقي ومنذ 2008 بدراسة متطلبات التحول الرقمي في العراق وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتطوير وسائل الدفع الالكترونية وتسهيل عملية ابراء الذمم المالية باستخدام ادوات الدفع الالكترونية الحديثة ، وفعلا تم انشاء شركة (key carid) اذ ساهم مصرف الرافدين والرشيد بنسبة 30 % من راس مالها وقد اجيزت من البنك المركزي العراقي لتقديم خدماتها المالية الرقمية لقرابة (3.500) مليون متقاعد كانوا يعانون من الحصول على رواتبهم التقاعدية ، اذ يستطيع حامل البطاقة (key carid) الحصول على راتبه بسهولة وامان دون مخاطر الابتزاز المالي والاداري ، مما وفر الوقت والجهد لشريحة المتقاعدين (عيدي ، 2018 : 3) ، وكانت خطوة مهمة نحو تحقيق الشمول المالي . والجدول (1) يوضح مؤشرات واقع الصناعة المصرفية في العراق .

الجدول 1: مؤشرات و اقع الصناعة المصرفية في العراق للمدة (2008- 2018)

السنوات	الودائع / gdp	الائتمان / gdp	الكثافة المصرفية	عددالصراف الالي
2008	21.9	2.9	18	400
2009	29.5	4.3	24.9	410
2010	29.6	7.2	27.2	450
2011	25..8	9.3	27.2	467
2012	24.4	11.1	28.4	467
2013	25.2	10.9	28	647
2014	27.8	12.8	26.3	650
2015	33.1	18.9	23.7	660
2016	31.7	18.8	23.4	680
2017	29.7	16.8	22.7	690
2018	30.6	15.3	22.8	692

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي/ دائرة الاحصاء والابحاث ، تقارير سنوية مختلفة .
- البنك المركزي العراقي/ التقرير السنوي للاستقرار المالي / قسم الاستقرار النقدي والمالي سنوات مختلفة .

بعد تحليل معطيات الجدول (1) يمكن توضيح الاتي :

1. ان مؤشر الودائع / gdp : يعد من المؤشرات المهمة التي تعبر عن تطور حجم المتداول المصرفي وبالتالي تطور الجهاز المصرفي العراقي ، بمعنى اخر ان تذبذب النسبة بين (21 - 30) وهي اقل من معدلاتها في الدول النامية والتي تمثل بين (40 - 50) ، ان هذه النسبة المنخفضة تدل على ارتفاع نسبة العملة المتداولة نقدا وهو يعني ان الافراد يحتفظون بالعملة النقدية خارج الجهاز المصرفي ، وهي نتيجة لضعف الوعي المصرفي وعدم الثقة به ، الامر الذي يدل على عدم قدرة الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات العالمية في مجال تعبئة الموارد المالية المتاحة مما يشير الى الهشاشه المالية المصرفية .
2. ان مؤشر نسبة الائتمان الممنوح/ gdp : ان ذلك المؤشر يشير على وجود سيولة مالية عالية معطلة لم تستثمر ، ونلاحظ ان المؤشر بقي منخفضا 9.3 حتى عام 2011 ثم عاود الارتفاع ليصل الى حده الاعلى 15.3 عام 2018 ، وهذا يعني ضمنا الى ضعف في الصناعة المصرفية مما يعني عدم قدرة المصارف او عدم رغبتها على منح الائتمان ويعود ذلك بالاساس الى التخوف من عدم تسديد الديون المتعثرة .

3. ان مؤشر الكثافة المصرفية : يوضح درجة انتشار المصارف وفروعها على المساحة الجغرافية في الدولة ، ويعد من اهم المؤشرات المالية لتقييم كفاءة اداء المصارف التجارية ، اذ كلما زادت هذه النسبة كلما دل على قدرة الجهاز المصرفي على تقديم افضل الخدمات المالية والتمويلية مما يساعد الافراد والشركات على تنويع انشطتهم التجارية ، الا ان مؤشر الكثافة المصرفية في العراق منخفض نسبيا اذ تراوح بين (18 - 28) خلال مدة الدراسة وهي اقل من معدلاتها في الدول النامية (40 - 50) ، ان انخفاض هذه النسبة في العراق يشير الى ان اعداد المصارف التجارية وفروعها لا ينسجم مع عدد السكان وحاجة الاقتصاد مما يدل على الهشاشة المالية والمصرفية ,
4. مؤشر عدد الصراف الالي : تعد الصرافات الالية اول آله لاتمتة العمل المصرفي ، وعلى الرغم من زيادة عدد الصراف الالي في العراق خلال مدة الدراسة الا انها بقيت في حدود متواضعة مع التطور والتحول الرقيم العالمي وبالتالي قد يشير ضمنا الى انخفاض حجم الخدمات المالية المقدمة للافراد .

قامت منظمة العمل الدولية (I LO) وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي دراسة امكانية تطوير القطاع المالي ، ووضعت نموذج مبتكر عام 2019عن الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بتقديم مبادرة ترليون دينار عراقي ممول من الحكومة العراقية . وخلصت هذه الدراسة الى ان مستوى الاندماج المالي في العراق يعتبر منخفضا حيث يبدي الجمهور تفضيلا قويا للمعاملات النقدية ، ويعود سبب ذلك الى انخفاض الثقة بالقطاع المصرفي نتيجة عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي فضلا عن سيطرة المصارف الحكومية والتي تشكل 90 % من الاصول والودائع المالية حسب بيانات عام 2017 ، واما التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص تشكل اقل من 7% من الناتج المحلي الاجمالي ، وعليه فان عدم وصول التمويل المالي الى الشرائح النشطة اجتماعيا يعد احد العقبات امام ريادة المال والاعمال في العراق (مجموعة من خبراء / منظمة العمل الدولية ، 2020 : 2) .

وقد صنف مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2020 الدول العربية الى ثلاث مجموعات رئيسية : الدول القائدة والجاذبة للاستثمار الدولي والدول الواعدة رقميا ، وقد ظهر العراق ضمن الجموعة الثالثة من الدول التي تحتاج لدعم وتنشيط العمل الرقمي وبذل مزيد من الاستثمارات في مجال البنية التحتية الرقمية (خبراء مؤشر الاقتصاد الرقمي ،2020 : 134) .

وعند دراسة واقع التحول المالي لابد من التركيز على الاجراءات التي تتخذها المصارف التجاية لتعزيز عملية التحول الرقمي والشمول المالي في العراق ، ونلاحظ هنا قيام مصرف التجارة العراقي (TBI) بأصدار بطاقات

ائتمانية مثل: الفيزا كارد وادخالها في التعاملات المالية كافة فضلا عن تطوير شبكة (ATM) في ارجاء العراق، وعليه ان اهم الاجراءات المتخذة تتمثل بالآتي (تقرير مصرف الرافدين ، 2015 : 17) :

1. اعتماد تقنية البطاقة الذكية التي تتعامل مع الارصدة التي لا تحتاج الى الاتصال المباشر وانما تعمل بتقنية (off line) والتي عن طريقها تسهل عملية التحويل الالكتروني .
2. استخدام اجهزة وآلات الكترونية حديثة في الشعب والاقسام الفنية في المصارف التجارية لتقديم افضل الخدمات المالية .
3. ادخال البرامج الالكترونية المتطورة التي تساهم في تعزيز مبدا الشفافية في العمل المصرفي .
4. اقامت الدورات المتخصصة في مجال البرامج الكترونية وتطبيقاتها الرقمية المختلفة بالتنسيق مع المصارف الاهلية .

ثانيا : استراتيجية التحول الرقمي والشمول المالي في العراق :

ان تبني استراتيجية التحول الرقمي في العراق تتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات والقرارات التي ستساهم في تطوير الاستثمار في مجال التكنولوجيا الرقمية بأعتبارها قطاع رائد لجميع القطاعات الاقتصادية ، وهذا قد ساهم في تطوير الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي من خلال استقطاب شرائح اجتماعية كانت مهمشة ماليا كمحدودي الدخل والنازحين والفقراء مما يفسح المجال امام فرص استثمارية واعدة في مجال تقديم الخدمات المالية الرقمية . بمعنى اخر ان هدف استراتيجية التحول الرقمي والشمول المالي في العراق هو الشروع بأصلاحات اقتصادية ومالية شاملة واتخاذ جملة من التدابير والاجراءات الرامية الى تعزيز المسار نحو التحول الرقمي ، وعليه فان استراتيجية التحول الرقمي والشمول المالي في العراق قائمة على اربعة مراحل اساسية :

1. مرحلة اعداد خارطة طريق لتحديد اهم التحديات التي تعيق عملية التحول الرقمي، وتحليل كامل للبنية الاقتصادية والمالية الداخلية، فضلا عن وضع اولوية للاهداف التي تتلائم مع مضمون هذه الاستراتيجية .
2. تعزيز متطلبات التحول الرقمي والتي تتمثل بالمستلزمات المادية والبشرية، والتنسيق مع شركات القطاع الخاص وعقد شراكة معها .
3. بغية تنفيذ هذ الاستراتيجية لابد من اتخاذ القرارات المبتكرة لاحداث تغييرات جوهرية في مجال التحول الرقمي،

4. تقييم عمل مؤسسات القطاع العام من خلال برامج الكترونية متخصصة لغرض وضع الخيارات والبدائل المناسبة لتطور هذه المؤسسات وفق متطلبات التحول الرقمي من اجل تعزيز الشمول المالي .

ووفقا لما تقدم قام البنك المركزي العراقي بأطلاق الخطة الاستراتيجية 2016 – 2020 من اجل تجاوز معوقات الاندماج المالي والتي تهدف الى تعزيز الشمول المالي ومن ضمن محاورها الاساسية التثقيف المالي ودعم المشاريع الصغيرة فضلا عن تطوير البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة التحول الرقمي في الخدمات المالية المختلفة (خبراء مؤشر الاقتصاد الرقمي ، 2020 : 2) . ان استراتيجية التحول الرقمي لدعم بيئة النظام الرقمي في الدول النامية ومنها العراق تقوم على ثلاث ركائز (لعباس واخرون 2019: 20) (عبد الله و محمد فخري ، 2018 :44):

1. البنية التحتية الرقمية والتي تمثل البيئة التمكينية والقدرات والمهارات والابتكارات الرقمية .
2. القطاعات الحيوية والتي تشتمل على الصناعات الرقمية والتجارة الالكترونية والخدمات المالية الرقمية فضلا عن التعليم الرقمي .
3. معززات الدفع الرقمي وتمثل المحتوى الرقمي والهوية الرقمية والابتكارات التكنولوجية فضلا عن الامن الرقيم وحماية الخصوصية الرقمية .

ويعد الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية هو المحرك الاساسي للتحول المالي في الدول النامية ، ففي عام 2018 جذبت التكنولوجيا المالية مئات ملايين الدولارات لتمكين قطاع التكنولوجيا الرقيمة ، وفي ظل جائحة كورونا 2020 نلاحظ ان التحويلات النقدية الحكومية ساهمت في تقديم الدعم المالي للمواطنين وكذلك التمويل السريع للشركات الصغيرة والمتوسطة فضلا عن التمويل الطارئ للامدادات الطبية والاغاثية ، مما يساعد في تحقيق الشمول المالي (https://www.findevgateway.org/ar/paper/2020/12/alshmwl-almaly-alrqmy) .

وبغية تحقيق عملية التحول الرقمي الشمول المالي وتحديث ادوات الدفع الالكترونية المختلفة ، اتخذ البنك المركزي مجموعة من الاجراءات يمكن اجمالها بالاتي (عيدي، 2018 : 9) :

1. تطوير نظام المدفوعات واستحداث برامج الكترونية متخصصة بالمدفوعات المالية .
2. منح اجازات لشركات اصدار البطاقات الالكترونية واخرى متخصصة بعمليات التحصيل والتسوية ومعالجة البيانات وفق احدث الانظمة الالكترونية .

3. تبنى البنك المركزي توطين رواتب موظفين الوزارات والدوائر الحكومية والشركات العامة لتقديم الخدمات المالية ومنها عملية اقراض الموظفين .
4. تفعيل رقم الحساب الدولي الموحد (IBAN) على نظام المدفوعات وفق المواصفات الدولية الخاصة برقم الحساب المصرفي ، وهو نمط خاص بارقام حسابات الزبائن والذي يتيح التحقق من العمليات المالية المختلفة .
5. تطوير العمل بانظمة المدفوعات العراقي بما يتلائم مع المعايير الدولية (PFMIS) للارتقاء بأنظمة الدفع والتسوية الالكترونية .

وعليه فأن الاهمية الاقتصادية لتبني هذه الاستراتيجية تتمثل بالنقاط التالية (شندي ، 2011 ، 18) :

1. ان تبني انظمة الكترونية متطورة يعني الانطلاق نحو مشاريع رقمية اكثر فعالية تنقل الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد رقمي ، والذي يقوم على تقنية المعلومات الرقمية مما يسهل عملية ادارتها وتوظيفها ومن ثم تسويقها باعتبارها مورد اقتصادي جديد .
2. ان اعتماد آليات التحول الرقمي تؤدي الى اقامة انظمة دفع الكترونية تسهل عملية الادخار ومن ثم الاستثمار ، مما يجعل دخول النقود الى الدائرة المال والاعمال اكثر حرية وسهولة .
3. ان تبني التحول الرقمي يسمح بمواكبة التطورات العالمية في ميدان تقديم الخدمات المالية والمصرفية المختلفة ، مما يسهل الاندماج بالاقتصاد العالمي .
4. ان التحول الرقمي يساعد على تخفيض التكاليف والنفقات التي تتحملها المصارف التجارية مما يحسن من اداء عمل هذه المصارف ، وهذا يجعل امكانية الوصول الى عدد كبير من الزبائن وتقديم افضل الخدمات المالية والمصرفية .

مما تقدم يتضح ان اتباع استرايتجية التحول الرقمي في العراق يعني الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يؤدي الى زيادة معدلات تحقيق الشمول المالي الامر الذي يعني توسيع فرص العمل وزيادة معدل النمو الاقتصادي ، وان تفيذ هذه الاستراتيجية يشير ضمناً الى قدرة البنك المركزي على قيادة عملية التحول الرقمي من خلال التنسيق مع المنظمات الدولية ورابطة المصارف الاهلية باطلاق مبادرات تمويلية واخرى اعتماد تكنولوجيا واجهزة الكترونية ذكية مما عزز من تطور الابنية التحتية الرقمية فضلا عن اجازة بعض الشركات المالية لتحقيق الشمول المالي في العراق .

الاستنتاجات :

1. ان انخفاض مؤشرات واقع الصناعة المصرفية في العراق يشير الى تحول رقمي بطيء لا يتانسب مع التطورات الرقمية العالمية مما يعني انخفاض نسبة الشمول المالي .
2. هناك مجموعة من التحديات التي تعيق عملية التحول الرقمي مما يؤثر سلبا على الشمول المالي في العراق .
3. ان تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي يساهم في تقديم الخدمات المالية لتحقيق الشمول المالي للفئات الاجتماعية كافة ومنها المهمشة ماليا .
4. ان تحقيق الشمول المالي يساهم في تحسين دخل الفرد وتطور في الانشطة الاقتصادية مما يقلل من مستوى البطالة الامر الذي قد يحقق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

المقترحات :

1. الاستثمار الكثيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية الرقمية مما يعزز من ان التحول الرقمي ويحقق الشمول المالي في العراق .
2. دعم المؤسسات المالية بالامكانيات المادية والبشرية وتحفيزها على توطين واستخدام التكنولوجيا الرقمية يؤدي الى اصلاح المظومة المالية والمصرفي مما يعني التوسع في تقديم الخدمات المالية وبجودة عالية .

المصادر:

اولا : المصادر العربية :

1. البنك المركزي العراقي / دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير سنوية مختلفة.
2. البنك المركزي العراقي / التقرير السنوي للاستقرار المالي/ قسم الاستقرار النقدي والمالي سنوات مختلفة.
3. الحريري ، بسمة (2021) تاثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي الدور المعدل للمعرفة المالية دراسة تطبيقية ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية / كلية التجارة / جامعة دمياط ، مصر .
4. تقرير مصرف الرافدين ،2008- 2015 ، اهم انجازات مصرف الرافدين .
5. تقرير معهد السياسات الاقتصادية العربية (2016) نحو سياسات تعليم لتحفيز اقتصاد معرفة تنافسي .

6. الرهيمي ، سعد خضير (2010) الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، العراق .
7. السن ، عادل (2016) دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، دراسة علمية / المنظمة العربية للتنمية الادارية / جامعة الدول العربية ، مصر .
8. الشمري ، ناظم و العبدلات ، عبد الفتاح (2008) الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع ، الاردن .
9. شندي ، اديب (2011) الصيرفة الالكترونية بين الواقع والطموح ، الاسكندرية .
10. صالح ، اسراء و عزيز ، خليل (2018) الصيرفة الالكترونية في العراق بين الواقع والمأمول ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد / 144،لعراق .
11. صليحة ، فلاق و معمر ، حمدي و صليحة ، حفيفي (2019) تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد/ 7 ، العدد / 4، الجزائر .
12. العباس ، بهناس و حميد ، رسول و عز الدين ، بسيسة (2019) اسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي – مع الاشارة الى التجربة الاردنية ، مجلة معارف ، المجلد 14 ، العدد 2 ، الجزائر .
13. عبد الله ، حاتم و محمد فخري ، سامر (2018) استراتيجية الاقتصاد المعرفي لتحقيق الاصلاح الاقتصادي الشامل ، مؤتمر / كلية الادارة والاقتصاد / المحور الاقتصادي ، المجلد 3 ، ج / 1 ، العدد خاص ، العراق .
14. عماني ، لمياء و حمدوش ، وفاء و كيحلي ، عائشة (2020) استراتيجية الشمول المالي : رؤية جديدة لمكافحة الفقر ، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ، المجلد 9 ، العدد 2، الجزائر .
15. عيدي ، وليد (2018) الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي ، تقرير البنك المركزي العراقي .
16. غدير ، باسم (2010) الاقتصاد المعرفي ، الناشر : شعاع للنشر والعلوم ، حلب – سوريا .
17. قاسم، خالد (2015) دور استراتيجية الاقتصاد الرقمي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة، كلية الادارة والتكنولوجيا، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الاسكندرية، مصر.
18. القدير ، خالد (2010) تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية .
19. الكبيسي ، صلاح (2014) ادارة المعرفة ، دار السيسبان طبع – نشر – توزيع ، بغداد.
20. مجموع من الخبراء (2020) استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق (2020 - 2023)/ مدخل الى وظائف لائقة ، بغداد .

21. مجموعة من الخبراء (2020) مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020 كوفيد -19 وضرورة التحول الى الاقتصاد الرقمي ، حقوق الطبع الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية / جامعة الدول العربية .
22. الهلالي ، هاتف (2009) الاقتصاد المعرفي والاقتصاد العراقي : اليه الانتقال ، المؤتمر العلمي الاول / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت / العراق .

ثانيا : المصادر الاجنبية :

- Adil, F., & Jalil, A. (2020). Determining the Financial Inclusion Output of Banking Sector of Pakistan—Supply-Side Analysis. Economies, 8(2), 42.
- David-West, O., & Nwagwu, I. (2018). SDGs and Digital Financial Services (DFS) Entrepreneurship: Challenges and Opportunities in Africa's Largest Economy. In Entrepreneurship and the Sustainable Development Goals. Emerald Publishing Limited, 8, 103-117. https://doi.org/10.1108/S2040-724620180000008011
- Deioitte , R (2014) At the down of E. Government . the citizens ascustomer .
- Gupta , A (2018) management information systems . 3rd ed s.chand & company LTD new dlhi india. https://doi.org/10.3390/economies8020042
- Ozili, P.K. (2020), Optimal Financial Inclusion, Jeon, B.N. and Wu, J. (Ed.) Emerging Market Finance: New Challenges and Opportunities (International Finance Review, 21, Emerald Publishing Limited. 251-260. https://doi.org/10.1108/S1569-376720200000021014
- Siddik, M. N. A., & Kabiraj, S. (2020). Digital finance for financial inclusion and inclusive growth. In Digital Transformation in Business and Society (pp. 155-168). Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-030-08277-2_10

ثالثا : مصادر الانترنيت :

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview-
- https://www.findevgateway.org/ar/paper/2020/12/alshmwl-almaly-alrqmy
- https://muc.edu.iq/adv/workshop/workshop18.pdf

تعزيز الشمول المالي الرقمي كخيار إستراتيجي لضمان تمويل مستدام في ظل تفشي الأزمات في الدول العربية – جائحة كوفيد-19 نموذجاً -

Enhancing the Digital Financial Inclusion a Strategic Option to ensure Sustainable Financing in light of the Outbreak of Crises in Arab Countries - Covid-19 Pandemic example –

فاتح ميرود [1]، د. إبراهيم دوار [2]

Fateh Miroud [1], Dr. Ibrahim Douar [2]

[1] جامعة غرداية (الجزائر)، miroud.fateh@univ-ghardaia.dz

[2] جامعة غرداية (الجزائر)، brahim.douar@univ-ghardaia.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور تعزيز الشمول المالي الرقمي كخيار استراتيجي لضمان تمويل مستدام في ظل جائحة كوفيد-19 في الدول العربية، من خلال تسليط الضوء على واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، بالإضافة إلى تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19.

وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها تزايد الاهتمام في الدول العربية بتعزيز الشمول المالي الرقمي في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي الرقمي، التمويل المستدام، جائحة كوفيد-19، الدول العربية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of enhancing digital financial inclusion a strategic option to ensure sustainable financing in light of the Covid-19 pandemic in Arab countries, by highlighting the reality of digital financial inclusion in the Arab countries, in addition to the experiences of some Arab countries in enhancing financial inclusion to ensure sustainable financing in light of the spread of the Covid-19 pandemic.

The study concluded with a set of results, the most important of which is the increasing interest in the Arab countries to enhance digital financial inclusion in light of the spread of the Covid-19 pandemic to ensure safe and sustainable access for all segments of the population to financial services.

Keywords: Digital Financial Inclusion; Sustainable Financing; Covid-19 Pandemic; Arab Countries.

1.مقدمة:

يحظى موضوع توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي الرقمي، باهتمام واسع في السنوات الماضية على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم، يأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب، للدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول للخدمات المالية الرقمية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستوى المعيشة. وتعزز هذا الاهتمام مع إقدام الأُطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G20) على تبني موضوع الشمول المالي، كواحد من المحاور الرئيسية في برامج التنمية الاقتصادية العالمية. كما عززت الدراسات والبحوث العديدة القناعة الراسخة حول العلاقة الوطيدة والطردية بين مستوى الشمول المالي الرقمي والمرتبط بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، ولا شك أن التطورات الراهنة وتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة للشمول المالي والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات الرقمية، وتوعية وتثقيف مستخدمي الخدمات المالية.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما هو دور الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرح مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ما ماهية الشمول المالي الرقمي؟
- ✓ ما هو واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية؟
- ✓ وما هي أهم تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19؟.

أهمية الدراسة: يأتي الشمول المالي الرقمي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. إضافة لما سبق يساعد الشمول المالي الرقمي على تحقيق تسعة من الأهداف السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على رأسها خفض الفقر، ومكافحة الجوع، وخلق المزيد من فرص العمل.

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة من خلال:

- ✓ تقديم مفاهيم حول للشمول المالي الرقمي؛
- ✓ التعرف على واقع الشمول المالي الرقمي في الوطن العربي؛
- ✓ إبراز تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19.

هيكل الدراسة: قسمنا دراستنا إلى محورين أساسيين، في المحور الأول تناولنا الأدبيات النظرية للشمول المالي الرقمي، أما في المحور الثاني تطرقنا إلى واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي بهدف تحقيق تمويل مستدام في ظل جائحة كوفيد-19.

2. المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي الرقمي

سنستعرض في هذا المحور الإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي حيث سنطرق إلى تعريف الشمول المالي الرقمي، أهميته وآلية عمله بالإضافة إلى مبادئه.

1.2تعريف الشمول المالي الرقمي:

تزايد في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح الشمول المالي الرقمي بدلاً من مصطلح الشمول المالي، خاصة من قبل مجموعة العشرين (G20) نظرا لأهمية الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي.

تعرف مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول العالمي (AFI) الشمول المالي بأنه"الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (حسيني، 2020، صفحة 100).

و يعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه "العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 106).

أما الشمول المالي الرقمي فيعرف على انه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم. (CGAP, 2015).

وتعرف مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي الشمول المالي الرقمي "أنه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين مالياً والمحرومين من الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لإحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات". (Alliance for Financial Inclusion, 2018).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، ويكون الشمول المالي رقمياً عندما يتحقق ذلك من خلال الخدمات المالية الرقمية.

2.2 أهمية الشمول المالي

يتيح الشمول المالي الرقمي التقليل من الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، مما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات فئات المجتمع الغير مشمولة مالياً.

من جهة أخرى، يساعد الشمول المالي الرقمي الحكومات على ضمان وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي للمستفيدين، وهو ما تظهر أهميته بشكل خاص في الظروف الاستثنائية مثل التي شهدها العالم بسبب انتشار جائحة كوفيد-19. كما أن الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي الرقمي تساعد كذلك على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لاسيما تلك المتعلقة بخفض الفقر ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتمكين المرأة. (طلحة و الفران، الشمول المالي الرقمي، 2020، صفحة 1).

3.2 آلية عمل الشمول المالي الرقمي

تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والائتمان والتأمين والمنتجات الاستثمارية.

تعمل نماذج الأعمال المالية الرقمية على تمكين المؤسسات المالية من استخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من جمع وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة اكبر إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال اكتساب عملاء جدد. (طلحة و الفران، الشمول المالي الرقمي، 2020، صفحة 2).

4.2 مبادئ الشمول المالي الرقمي

تبنت دول مجموعة العشرين (**G20**) في عام 2016، مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الإجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي، تؤكد الحاجة إلى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين مالياً، واستكمالاً لجهودها في هذا الإطار، أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية الرفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية، كالآتي: (GPFI, 2020).

1. 4.2 ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة

- **المبدأ الأول:** دعم وتطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائم للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

2. 4.2 تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

- **المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الإستراتيجيات الوطنية.

3. 4.2 تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية

- **المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

- **المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

4.2 .4 تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

3. المحور الثاني: تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل جائحة كوفيد-19

سنتطرق في هذا المحور إلى واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى استعراض بعض تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي من أجل ضمان تمويل مستدام في ظل جائحة كوفيد-19.

1.3 و اقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية:

تعول الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63% من السكان البالغين إلى الخدمات المالية، لا سيما من فئات الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة الإناث المشمولات مالياً 22%، ولا تتوفر لنحو 9% من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية البنكية. (صندوق النقد العربي، 2019).

بناءاً على ما سبق، تركز حكومات الدول العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لا سيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي. (صندوق النقد العربي، 2020).

الشكل 1: نسبة السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ إلى إجمالي السكان البالغين (2017)

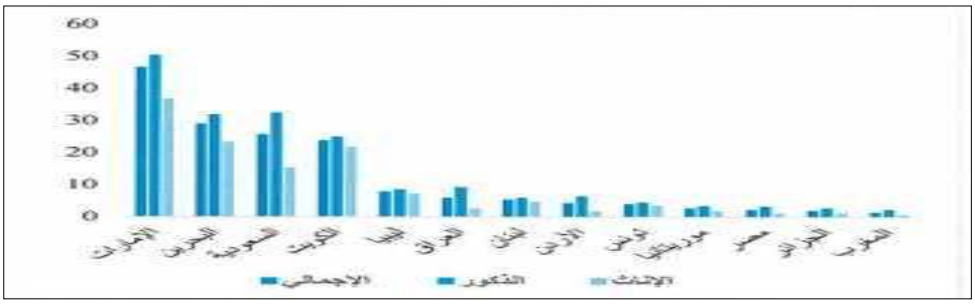

المصدر: البنك الدولي،(2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

يشير الشكل **1** إلى نسبة السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين، حيث حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة في استخدام الانترنت والهاتف المحمول في المعاملات مالية والمصرفية وهي: الإمارات (46.6%)،البحرين (29%)،الكويت (23.8%)،السعودية (25.7%)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى مابين (1.5%) في المغرب و (7.9%) في ليبيا.

كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الالكتروني في التجارة الإلكترونية، وإيجاد حلول جديدة من أجل دعم الدفع الالكتروني والشمول المالي.

الشكل 2: نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية (%)

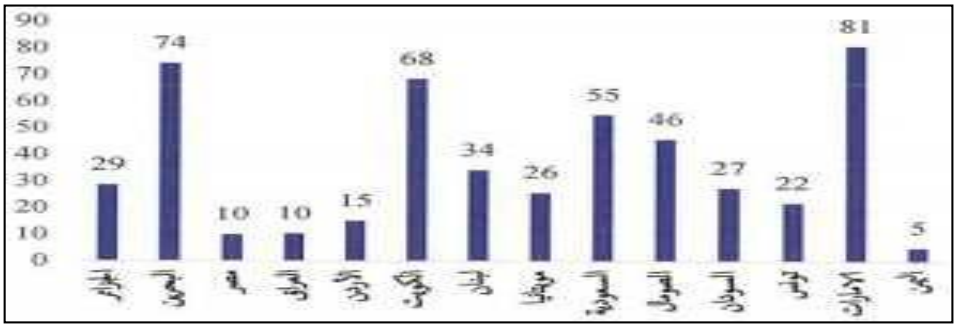

المصدر: البنك الدولي، (2017)، قاعدة بيانات الشمول المالي.

يشير الشكل **2** إلى نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية، حيث حققت أربع دول عربية نسب تفوق 50% في استخدام أدوات الدفع الالكتروني في المعاملات

اليومية وهي: الإمارات (81%)، البحرين (74%)، الكويت (68%)، السعودية (55%)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى مابين (5%) في اليمن و (46%) في الصومال.

الشكل 3: نسبة البالغين المشمولين مالياً ويستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية (%)

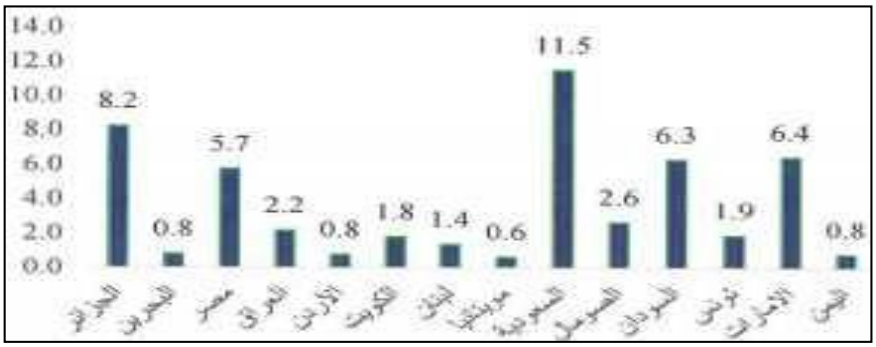

المصدر: البنك الدولي، (2017)، قاعدة بيانات الشمول المالي.

يشير الشكل 3 إلى نسبة البالغين المشمولين مالياً ويستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية، حيث تعد هذه النسبة ضعيفة في كل الدول العربية إذ لم تتجاوز نسبة 12%.

2.3 تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل جائحة كوفيد-19

تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية، تمثلت جهود الدول العربية في إطار تعزيز الشمول المالي الرقمي خلال جائحة كورونا فيما يلي: (صندوق النقد العربي، 2020).

– في **الأردن**، تعمل السلطات في الأردن على مواصلة تشغيل أنظمة الدفع والتسويات عن بعد، خلال فترة الحجر الصحي، وذلك لضمان تدفق الأموال بين حسابات الإفراد والشركات في القطاع المصرفي، وتمكين العملاء من إجراء الدفعات والحوالات المختلفة.

- في **البحرين**، شملت الإجراءات زيادة حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللاتلامسي على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني، ووضع حد أقصى بنسبة 0.8% على رسوم التحصيل على معاملات بطاقات الخصم. كما تم وضع حد أقصى للرسوم على بطاقات السحب الآلي، والطلب من المصارف تأجيل السداد لمدة ستة أشهر دون فائدة أو غرامة والامتناع عن تجميد حسابات العملاء إذا فقد العميل عمله.

- في **السعودية**، أطلق البنك المركزي سما برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص، ذلك في إطار دورها لتمكين القطاع المالي من دعم القطاع الخاص في المملكة، للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة عليه في ظل الظروف الحالية.

- في **السودان**، أصدر بنك السودان عدد من الضوابط مثل إجراء تسويات نقاط البيع بصورة يومية وفق ملف التسوية الوارد من شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتمديد صلاحية البطاقات المصرفية التي امتدت صلاحيتها إلى نهاية العام بدلاً عن 30 جوان 2020.

- في **العراق**، تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الالكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وإصدار تعليمات للبائعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات حتى نهاية العام 2020.

- في **قطر**، وتعزيزاً لمبادئ الشمول المالي الرقمي، وفي إطار جهود بورصة قطر واهتمامها بتحقيق معايير النفاذ الرقمي على موقعها الإلكتروني، أعلنت البورصة عن حصولها على شهادة اعتماد من مركز "مدى" للتكنولوجيا المساعدة، ذلك لتميز الموقع الالكتروني لبورصة قطر على شبكة الانترنت بحصوله على اعتماد "مدى" للنفاذ الرقمي الذي يتم منحه للمؤسسات التي تعمل على تطبيق معايير النفاذ الرقمي العالمية على منصاتها الرقمية. (صندوق النقد العربي، 2020).

كما تم إطلاق العديد من الحاضنات ومشاريع تسريع التكنولوجيا المالية حيث أصبحت هذه البرامج جزءاً مهماً من النظام البيئي التقني المالي في قطر. تساعد البرامج أيضاً الشركات الناشئة والشركات في المرحلة المبكرة من خلال تزويدهم أو مساعدتهم على تأمين الموارد التي يحتاجونها لتوسيع عملياتهم التجارية، كما تعمل شركات التقنيات المالية التي تتخذ من قطر مقراً لها بشكل تعاوني مع الجامعات المحلية والمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية.

- في **المغرب**، يمهد برنامج تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والرقمي الطريق أيضاً لبرنامج "إنطلاقة" لريادة الأعمال من خلال مساعدة الإصلاحات المؤدية إلى تطور الشركات الناشئة وخلق فئات جديدة من الأصول لتمويل المراحل المبكرة للمشاريع المبتكرة. كم يدعم البرنامج مشاركة الأنشطة الصغيرة في المشتريات الحكومية كعامل مساعد في الشمول المالي والتعافي. (علوي و رولينجز، 2020).

في الكويت، اتخذ بنك الكويت المركزي عدد من الإجراءات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية وتعقيم الفروع المصرفية وإتباع مزيد من الإجراءات الصحية الوقائية وبث رسائل التوعية عبر منصات البنوك.

في **مصر**، تبنى البنك المركزي المصري في شهر ماي من عام 2020، مبادرة ضخة للسداد الإلكتروني، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتعظيم مساهمة القطاع المصرفي في تنفيذ خطط الدولة لتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس. وتأتي المبادرة في إطار أهمية إتاحة الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وآمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة.

في **فلسطين**، قامت المصارف بإعفاء الخدمات المصرفية الالكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم للأشهر الست القادمة قابلة للتمديد.

في **الجزائر**، قام بنك الجزائر باتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية لتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على الاستقرار المالي، بما يشمل ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والاحتياطي الإلزامي.كما قام بتعزيز منظومة ضمان القروض دعما للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساعد القطاع المصرفي على تأجيل قروض الأفراد والشركات.إضافة إلى ذلك تبنى بنك الجزائر برامج دعم القطاعات الإنتاجية بهدف استدامتها.أما فيما يخص السياسة الاحترازية، فقد أقدم بنك الجزائر على التخفيف من الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، وفي إطار الإجراءات المتخذة لمواجهة التداعيات الناجمة عن تفشي جائحة كورونا، فإن بنك الجزائر، وإدراكاً منه بضرورة حماية الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات بصفة منتظمة، اتخذ سلسة من التدابير الاستثنائية، تندرج ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي.

في هذا الإطار، تم إصدار التعليمة رقم 05-2020 المؤرخة في 06 أفريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية من أجل رفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية. ومن أهم التدابير المتخذة في هذا المجال: (بنك الجزائر، 2020).

- تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي جائحة كورونا.
- مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها.
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة.
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.

4. خاتمة:

اهتمت هذه الورقة بدراسة أهمية تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية من أجل ضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، وفي هذا الإطار تناولت المفاهيم المختلفة للشمول المالي الرقمي أهميته مبادئه وآلية عمله، كما تناولت واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى بعض تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي بهدف ضمان تمويل مستدام في ظل جائحة كوفيد-19، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

1- الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، ويكون الشمول المالي رقمياً عندما يتحقق ذلك من خلال الخدمات المالية الرقمية.

2- يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، و يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، ويساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مالياً.

3- تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في إطلاق المؤسسات المالية لمنصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والائتمان والتأمين.....الخ.

4- تتمثل مبادئ الشمول المالي الرقمي في: ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة، وتعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة، وتعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية، وتعزيز المعرفة الرقمية و المالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر.

5- تركز الدول العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة الالكترونية والهاتف النقال، في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي.

6- تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية.

التوصيات: في إطار بذل الدول العربية للمجهودات المتواصلة للاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات المالية، هناك مجموعة من التوصيات على صعيد السياسات التي يتعين العمل عليها لضمان مستويات أكبر من الشمول المالي الرقمي المسؤول والمستدام وهي:

- دعم البنية التحتية الرقمية والمالية.

- ضرورة دمج الشمول المالي في الإستراتيجيات والرؤى الوطنية.

- ضرورة تبني إطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي الرقمي.

- الموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي.

- تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية.

- التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية.

- متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي.

5. قائمة المراجع:

التقارير:

1- ابتسام علوي، و نيت رولينجز. (2020). "الاستفادة من التحولات الرقمية من أجل الشمول الاقتصادي والاجتماعي". واشنطن: البنك الدولي.

2- الوليد طلحة، و سفيان قعلول. (2020). الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

3- الوليد طلحة، و صبري الفران. (2020). الشمول المالي الرقمي. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

4- بنك الجزائر. (2020). الأجراءات الإستنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (بيان صحفي). بنك الجزائر.

5- صندوق النقد العربي. (2019). النهوض بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

6- صندوق النقد العربي. (2020). "النشرة الأسبوعية أداء الأسواق المالية" العدد رقم 16.

7- صندوق النقد العربي. (2020). التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. أبو ظبي.

8- صندوق النقد العربي. (2020). رصد ومتابعة وتحليل التطورات والانعكاسات الاقتصادية للجائحة ورصد تدخلات الدول الاعضاء. متوفر في: https://www.amf.org.ae/ar/covid-19

المقالات:

9- جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، 15(23)، الصفحات 97-114.

المراجع باللغة الأجنبية

1. - Alliance for Financial Inclusion. (2018). Kuala Lumpur.

2. CGAP. (2015). *Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth*. Retrieved from www.cgap.org/research/puplication/digital-financial-inclusion.
3. Crochett, A. (1997). The Theory and Practice of Financial Stability. *The Theory and Practice of Financial Stability*. Princeton: Intrnational Finance Section Departement of Economics Princeton University.
4. Davis, P. (2002). *A Typology of Financial Instability.* Vienna: Osterreichishe National bibliothek.dfgf) .fgf .(*gdf* .fdg: dfg.
5. Ferguson, R. (2003). *Should Financial Stability Be an Explicit Central Bank Objective.* Washington: Federal Reserve Board.
6. Folkerts, D. (1998). Toward a Framework for Financial Stabilit (working paper). IMF.
7. GPFI. (2020). *G20 2020 Financial Inclusion Action Plan.* Global parnership and Financial Inclusion.
8. Mishakin, F. (2009). Global Financial Instability: Framework, Events, Issues. *Jornal of Economic Prespectives, Vol 13*.
9. Schioppa, P. (2002). Central Banks and Financial Stability: Expoloring a Land in Between. Frankfurt: ECB Central Banking Conference.
10. ابتسام علوي، و نيت رولينجز. (2020). *"الاستفادة من التحولات الرقمية من أجل الشمول الاقتصادي والاجتماعي"*. واشنطن: البنك الدولي.
11. أحمد شفيق الشاذلي. (2014). *الإطار العام للإستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
12. الوليد طلحة، و سفيان قعلول. (2020). *الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
13. الوليد طلحة، و صبري الفران. (2020). *الشمول المالي الرقمي*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
14. أمية طوقان. (2005). دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية. *مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية*. دمشق.
15. بنك الجزائر. (2020). إجتماع لجنة عمليات السياسة النقدية (بيان صحفي). بنك الجزائر.
16. بنك الجزائر. (2020). الأجراءات الإستنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (بيان صحفي). بنك الجزائر.

17. بنك الجزائر. (2020). تخفيض معدل الإحتياطي الإجباري والمعدل التوجيهي لبنك الجزائر (بيان صحفي). بنك الجزائر.
18. بنك الجزائر. (2020). تمديد فعالية تدابير تخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية (بيان صحفي). بنك الجزائر.
19. بنك الجزائر. (2021). إجتماع لجنة السياسة النقدية: تخفيض معدل الإحتياطي الإجباري (بيان صحفي). بنك الجزائر.
20. بنك الجزائر. (2021). بيان إلى الروساء المدراء العامون، والمدراء العامون والرؤساء التنفيذيون للبنوك والمؤسسات المالية (بيان). بنك الجزائر.
21. جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، 15* (23)، الصفحات 97-114.
22. صلاح الدين بولعراس. (2020). الإقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الإستجابة الآنية والمواكبة البعدية. *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20*، الصفحات 163-182.
23. صندوق النقد العربي. (2019). *النهوض بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
24. صندوق النقد العربي. (2020). *"النشرة الأسبوعية أداء الأسواق المالية" العدد رقم 16*.
25. صندوق النقد العربي. (2020). *التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية*. أبو ظبي.
26. صندوق النقد العربي. (2020). *تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2020*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
27. صندوق النقد العربي. (2020). *رصد ومتابعة وتحليل التطورات والانعكاسات الاقتصادية للجائحة ورصد تدخلات الدول الاعضاء*. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/covid-19
28. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3*(2)، الصفحات 104-129.
29. مليكة كركار. (2019). الشمول المالي: هدف إستراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 10* (العدد3)، الصفحات 362-377.

مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي لدولة السويد

The contribution of digital finance to enhancing the financial inclusion of the State of Sweden

ياسين قدوري

kadouri yacine

جامعة طاهري محمد - بشار -الجزائر، kadouri.yacine@univ-bechar.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية و مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، عبر تسليط الضوء على التجربة السويدية، السويد بشكل عام بلد رقمي بدرجة عالية، من خلال تقارير مؤشر الاقتصاد والمجتمع الرقمي منذ عام 2015، يظهر التقرير الذي نُشر في يونيو 2021 أن السويد تحتل المرتبة الثانية بشكل ثابت المكانة في أوروبا فيما يتعلق بالرقمنة، حيث أن المدفوعات المسددة نقدا لم تتجاوز 1% وأن معظم المدفوعات تتم عبر البطاقة والهاتف .

أستخدم المنهج الوصفي و التحليلي و قد أظهرت النتائج مساهمة العديد من العوامل الإجتماعية والثقافية و الإقتصادية في توسع التمويل الرقمي لدولة السويد .

الكلمات المفتاحية: التمويل الرقمي، الشمول المالي، منصات الإقراض، اللإقتصاد السويدي، التكنولوجيا المالية.

Summary:

This study aims to highlight the importance and contribution of digital finance to enhancing financial inclusion, by highlighting the Swedish experience. Sweden in general is a highly digital country, through the digital economy and society index reports since 2015, The report published in June 2021 shows that Sweden is consistently second in Europe in terms of digitization., Cash payments did not exceed 1% and most payments were made via card and telephone.

I used the descriptive and analytical approach, and the results showed the contribution of many social, cultural and economic factors to the expansion of digital finance for the State of Sweden.

Keywords: digital finance, financial inclusion, lending platforms, the Swedish economy, financial technology

1. مقدمة:

التمويل الرقمي يشمل جميع المنتجات، الخدمات، التكنولوجيا و/أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات، والتسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو بدون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية، كما يشير مفهوم الإدراج أو الشمول المالي لتعريف مدى قدرة السكان على الوصول والتمتع بالخدمات المالية، وعليه تعبر العلاقة بينهما عن الفرضية القائلة بأن عددًا كبيرًا من السكان المحرومين يمتلك هاتفًا محمولا واتصال بالإنترنيت ميسور التكلفة، وإن توفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن وصول التمويل للسكان المحرومين، مما يؤدي إلى مزيد من الادماج المالي في المناطق الريفية و المحرومة، وتعتبر الدول الإسكندنافية من بين البلدان الرائدة في هذا المجال من بينها دولة السويد التي قطعت أشواط كبيرة في التمويل الرقمي والشمول المالي حسب إحصائيات المواقع المختصة في هذا المجال، وعليه من أجل الإستفادة من التجربة السويدية نطرح الإشكال التالي:

ما مدى مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي لدولة السويد؟

وللإجابة على الإشكال المطروح قسمنا الدراسة إلى ثلاثة نقاط رئيسية:

- مؤشرات الشمول المالي في السويد بالمقارنة مع الجزائر
- واقع التكنولوجيا المالية في السويد (Swish، بطاقات الدفع، منصات الإقراض)
- أمان إستخدام التكنولوجية المالية في السويد
- عوامل تطور دولة السويد

كما إعتمدنا الأسلوب التحليلي في الدراسة من أجل تحليل الإحصائيات المتوفرة لدينا من مختلف المواقع، ذلك من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي من البحث والمثمثل في معرفة مدى مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي لدولة السويد

2. مؤشرات الشمول المالي في السويد بالمقارنة مع الجزائر:

سوف نتعرف على أهم مؤشرات الشمول المالي في السويد و نقارنها مع الجزائر حسب فئات المجتمع ومستوياته، ذلك وفق إحصائيات البنك العالمي لكل من المؤشرات التالية (ملكية الحساب، ملكية بطاقة الخصم، لإقتراض من المؤسسات المالية والجهات الغير رسمية، استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت

للوصول إلى حساب) ولهذا فقد اعتمدنا على منهجية البنك العالمي في دراستنا لواقع الشمول المالي في السويد خلال السنوات 2017 - 2014 - 2011 .

1.2 مؤشر ملكية حساب مصرفي حسب فئات المجتمع :

يرتبط نشاط النظام المالي الرسمي كله بالحسابات و إمتلاكها، وقد يصعب أحيانا الحصول على حساب في مؤسسة مالية ومصرفية رسمية، وهذا معوق كبير أمام الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية ، ويعتبر الحساب بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي، فالحساب الرسمي يجعل من السهل تحويل الأجور، واستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية، ويُشجع على الادخار ويُسهل الحصول على الائتمان، لكن هناك اختلافات كثيرة بين المناطق، تعود لعدة عوامل منها: الدخل، والمستوى التعليمي، والجنس، والعمر، والعاملين والبطالين ومكان الإقامة في المدن أو الريف أو عوامل أخرى و الجدول التالي يلخص ذلك . (بوزانة و حمدوش ، 2020، صفحة 12)

الجدول 01 : الفئات الذين يمتلكون حساب مصرفي في المؤسسات المالية والمصرفية

الفئات المقترضة من الجهات الرسمية		الجزائر %			السويد %		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017
يملكون حساب	المجموع 15+	33	50	43	99	100	100
الجنس	ذكور 15+	46	61	56	99	100	99
	إناث 15+	20	40	29	99	100	100
العمال أو البطالين	العاملين 15+	51	66	59	100	100	100
	البطالين 15+	18	35	29	98	99	100
حسب السن	بين (15-24)	20	38	29	96	99	99
	فوق 25+	40	57	49	99	100	100
حسب المستوى التعليمي	الإبتدائي أو أكثر 15+	30	48	39	99	100	97
	الثانوي أو أكثر 15+	40	55	49	99	100	100
حسب الغنى أو الفقر	أفقر 40%	23	37	35	98	99	100
	أغنى 60%	41	59	48	100	100	100
سكان الريف	سكان الريف 15+	24	42	44	99	100	100

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالميfindex

من خلال الجدول رقم 01 يتضح أن نسبة ملكية حساباً مصرفياً في المؤسسات المالية والمصرفية في السويد خلال السنوات (2011-2014-2017) تفوق 97% وتكاد تكون 100% لكل فئات المجتمع الذين يفوقون 15 سنة، و تعتبر فئة بين (15-24) سنة هل الأقل نسبة ب 96% لسنة 2011 و فئة الإبتدائي حسب المستوى

التعليمي 15+ سنة بنسبة 97% لسنة 2017، مما يعكس اهتمام الدولة بقضايا الشمول المالي، والمساواة بين جميع الفئات انطلاقا من توفير الحسابات المصرفية.

أما في الجزائر فنلاحظ أن أعلى النسب تتمثل في العاملين و الذكور بنسب بين 46 و66 خلال السنوات الثلاث، أما النسب الأضعف تتمثل في الفقراء و الأشخاص بين (15-24) سنة و الإناث، أما سكان الريف نلاحظ تحسن من 24% سنة 2011 إلى 44% سنة 2017 لكن النسبة تبقى قليلة، و منه يمكن القول أن الجزائر تعتبر من الدول الضعيفة في مؤشر ملكية حساب خاصتا للطبقة الهشة في المجتمع.

2.2 مؤشر ملكية بطاقات الخصم والائتمان

بالإضافة إلى المؤشر السابق المشار إليه لقياس مستويات الشمول المالي، فإن من المؤشرات المهمة أيضاً، التعرف على انتشار الخدمات المالية الرقمية، ويشمل ذلك انتشار بطاقات الخصم ، حيث يعتبر مؤشر ملكية بطاقات الخصم من الأدوات التي يعتمد عليها لتطور البنية التحتية التقنية لأي بلد، من أجل تطوير نظام مالي رقمي تنافسي مبتكر . الجدول التالي يوضح نسبة السكان حسب فئات المجتمع ممن يمتلكون بطاقة خصم أو ائتمان في السويد والجزائر.

الجدول 02 : مؤشر ملكية بطاقة الخصم حسب فئات المجتمع :

الفئات		الجزائر %			السويد %		
		2011	2014	2017	2011	2014	2017
يملكون بطاقة الخصم	المجموع 15+	14	22	20	95	98	98
الجنس	ذكور 15+	18	32	27	95	97	97
	إناث 15+	9	12	13	96	98	99
العمال أو البطالين	العاملين 15+	21	30	29	98	99	98
	البطالين 15+	7	13	12	91	95	98
حسب السن	بين (15-24)	8	15	9	94	97	98
	فوق 25+	16	26	25	96	98	98
حسب المستوى التعليمي	الإبتدائي أو أكثر 15+	11	20	17	92	93	98
	الثانوي أو أكثر 15+	20	25	25	96	98	98
حسب الغنى أو الفقر	أفقر 40%	6	17	15	94	98	99
	أغنى 60%	19	25	23	96	98	98
سكان الريف	سكان الريف 15+	8	17	20	97	97	99

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالميfindex

يتضح من خلال الجدول (02)، أن امتلاك بطاقات الخصم و التي تسمى أيضا ببطاقة السحب الآلي يختلف من فئة إلى أخرى، حيث تعكس درجة ملكية بطاقات السحب الآلي مدى اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الالكترونية، حيث كانت نسبة ملكية بطاقات الخصم في السويد مرتفعة تفوق 90% لكل الفئات خلال السنوات الثلاث، و كانت أعلى نسبة 99% في مناطق الريف و لفئة الإناث مما يعزز إهتمام الدولة السويدية بكل طبقات المجتمع.

أما في الجزائر فنلاحض ضعف مؤشر ملكية بطاقة الخصم لكل فئات المجتمع و خلال السنوات الثلاث، حيث لم تتجوز النسبة 30% .

3.2 مؤشر طرق تسديد فواتير الخدمات :

الجدول رقم 03 يوضح الطريقة المستخدمة لدفع الفواتير من طرف السويديين والجزائريين خلال سنتي 2014-2017، هذ المؤشر مهم جدا لفهم مدى إعتماد السكان على التكنولوجية في تسديد مدفوعاتهم.

الجدول 03 : نسبة فواتير الخدمات المدفوعة حسب طريقة الدفع

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالميfindex

مدفوعات الخدمات		الجزائر		السويد	
	الفئات	2014	2017	2014	2017
فواتير الخدمات المدفوعة: باستخدام حساب	فوق 15+	0	8	68	67
فواتير الخدمات المدفوعة: باستخدام حساب (المدفوعة)	فوق 15+	1	31	94	91
فواتير الخدمات المدفوعة: استخدام الهاتف المحمول	فوق 15+	1	0	9	31
فواتير الخدمات المدفوعة: استخدام الهاتف المحمول (المدفوعة)	فوق 15+	2	0	12	41
فواتير الخدمات المدفوعة: نقدًا فقط	فوق 15+	32	18	0	0
فواتير الخدمات المدفوعة: نقدًا فقط (المدفوعة)	فوق 15+	98	66	1	1

من خلال الجدول يتضح أن معظم المدفوعات لتسديد الفواتير في السويد تتم عبر الحساب بنسبة تفوق 67% ، أما نقدا بالغت النسبة 0%، كما أن نسبة إستخدام الهاتف لتسدسد الفواتير تحسن من 9% سنة 2014 ليصل إلى 31% سنة 2017 .

أما بالنسبة للجزائر فمعظم المدفوعات لتسديد الفواتير تتم نقدا، كما نلاحض تحسن في سنة 2017 بالنسبة للفواتير المدفوعة عبر الحساب بنسبة 8% بالمقارنة مع سنة 2014، كما أن نسبة إستخدام الهاتف لتسديد الفواتير هي 0% سنة 2017 .

3. و اقع التكنولوجيا المالية في السويد (Swish، بطاقات الدفع، منصات الإقراض)

2.3 إستخدام تطبيق (Swish) أكثر شيوعًا للدفع عن طريق الهاتف المحمول

تم إطلاق تطبيق الدفع **Swish** في نهاية عام 2012. وهو يمكّن الأشخاص من إجراء مدفوعات فورية في الوقت الفعلي من حساب الدفع الخاص بهم إلى حسابات الدفع الأخرى، منذ عام 2012 زاد عدد المدفوعات التي تتم عبر التطبيق بشكل حاد، في عام 2018 كان **Swish** مسؤولاً عن ستة في المائة من جميع المدفوعات الإلكترونية في السويد، يمكن حاليًا إجراء مدفوعات **Swish** على الفور على مدار 24 ساعة في اليوم 365 يومًا في السنة ، بفضل منصة التسوية **Betalningar i realtid (BiR)** المملوكة بشكل مشترك للبنوك، **BiR** هي خدمة خاصة ويتم إجراء التسوية بأموال البنوك الخاصة عبر حسابات **BiR** للبنوك، تقوم البنوك أيضًا بإيداع الأموال في حسابات في **Riksbank** (البنك المركزي السويدي) والتي تعمل كنوع من الضمان للمدفوعات التي تتم عبر**BiR** ، لذلك يمكننا القول أن التسوية في **BiR** تتم بأموال البنوك الخاصة المدعومة بأموال البنك المركزي بالشراكة مع البنوك، طور **Riksbank** هذا الحل وبذلك أرسى الأساس لحل تسوية يقلل من مخاطر الائتمان بين المشاركين في **BiR** على المدى الطويل ، هناك بديل محتمل لـ**BiR** وهو تسوية مدفوعات **Swish** بأموال البنك المركزي على منصة TIPS . (Riksbank, 2019, p. 13)

الشكل 01 : عدد المدفوعات بواسطة Swish في السويد بالملايين

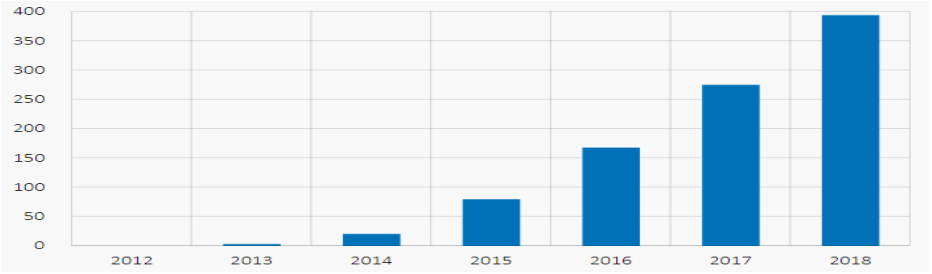

المصدر: riksbank

من خلال الشكل 01 يتضح نمو إستخدام تطبيق **Swish** بشكل كبير من سنة 2012 إلى 2018 و من المحتمل أن يستمر عدد مدفوعات **Swish** في النمو. حتى الآن ، كان النمو في المقام الأول في المدفوعات الشخصية، لكن المزيد من الشركات والجمعيات بدأت في قبول مدفوعات **Swish**، أطلقت الشركة التي تدير **Swish** (**Getswish AB**)خدمات جديدة وسعت مجال استخدام خدمة الدفع من المدفوعات الشخصية إلى التجارة الإلكترونية والمدفوعات في المحلات التجارية، بالنظر إلى المستقبل من المحتمل جدًا أن يتم أيضًا بدء المدفوعات الفورية بطرق أخرى غير تطبيق **Swish**، على سبيل المثال عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عبر الهاتف المحمول، من المقرر أن تصبح المدفوعات الفورية شائعة بشكل متزايد في السوق

السويدية وليس فقط بين الأفراد أو من المستهلك إلى الشركة ولكن أيضًا بين الشركات والسلطات. (Riksbank, 2019, p. 14)

2.3 إستخدام بطاقة الدفع لتسوية المدفوعات

يحتل السويديون المرتبة الثانية في مؤشر المجتمع والاقتصاد الرقمي (EC، 2019) ، حيث يميلون إلى تبني الوسائل التكنولوجيا بسرعة إلى حد ما، وفقًا لتقارير Riksbank (2018a) هناك ميل لتفضيل وسائل الدفع الأخرى على النقد في المشتريات ،على مدار ثماني سنوات لوحظ انخفاض في الدفع نقدًا من 40 إلى 13 في المائة علاوة على ذلك ، يتم تبني المستجدات التكنولوجية بسرعة كبيرة كما هو حال الآلاف الذين حصلوا على رقاقات دقيقة مزروعة تحت جلدهم لاستبدال معلومات بطاقة الائتمان الخاصة بهم ، والهوية ، والمفاتيح ، وتذاكر القطار ، وغيرها من العناصر اليومية، إن استخدام النقود الورقية يتضاءل بسرعة فاتحا المجال لتطبيقات الهاتف و البطاقات من أجل تسوية المدفوعات . (Ozturkcan, Kasap, Ozdinc, & Tanaltay, 2019, p. 5) الشكل التالي يوضح هيمنة إستخدام البطاقة في تسوية المدفوعات

الشكل 02 : عدد المدفوعات حسب طريقة السداد 2018 بالمليون

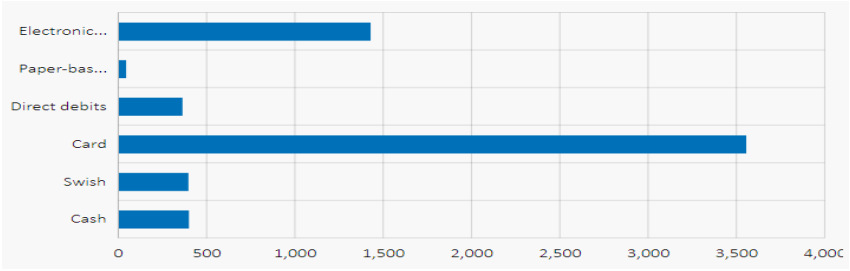

المصدر: riksbank

من حيث عدد المدفوعات ، فإن مدفوعات البطاقات هي السائدة تمامًا في السويد، في المجموع تم دفع حوالي ستة مليارات دفعة في عام 2018 وهو ما يعادل دفعتين للفرد في اليوم، في معظم الحالات كانت المدفوعات تتم بالبطاقة أي حوالي 60 في المائة من الإجمالي (تقدير) ، في حين أن سويش والتحويلات الائتمانية والخصم المباشر معًا شكلت ما يزيد قليلاً عن 35 في المائة (تقدير). تشير تقديرات Riksbank إلى أن عدد المدفوعات النقدية تشكل ما يزيد قليلاً عن 5 في المائة من إجمالي عدد المدفوعات.

الصورة مختلفة إذا نظرنا بدلاً من ذلك إلى قيمة المدفوعات الكبيرة في السويد ، حيث تم سداد إجمالي المدفوعات بقيمة تقديرية تقارب أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2018، وتشكل

التحويلات الائتمانية كل هذه القيمة تقريبًا، يتعلق الأمر بشكل أساسي بالمدفوعات بين الشركات أو بين السلطات والشركات، تبلغ مدفوعات البطاقة حوالي خمسة في المائة فقط من القيمة الإجمالية.

3.3 منصات الإقراض عبر الأنترنت في السويد : (Bertsch & Rosenvinge, 2019, p. 43)

تضمن الوساطة المالية القائمة على البنوك وظائف في أربع فئات: (1) خدمات السيولة والدفع ، (2) تحويل الأصول، (3) إدارة مخاطر الائتمان والسيولة ومعدلات الفائدة، (4) تحليل مخاطر الائتمان ومراقبة المقترضين، يتم أيضًا تنفيذ اثنتين من هذه الوظائف من خلال منصات الإقراض عبر الإنترنت التي تتبع نموذج الإقراض الجماعي الكلاسيكي P2P، أي تحويل الأصول وتحليل مخاطر الائتمان، أولاً تقوم المنصات بتحويل الأصول عن طريق تقسيم طلب القرض لمقترض فردي إلى أوراق نقدية أصغر (على سبيل المثال 25 فئة بالدولار الأمريكي)، يمكن شراء هذه الأوراق النقدية من قبل العديد من المستثمرين الذين يمكنهم التنويع بسهولة عبر المقترضين، ثانيًا تقوم المنصات بإجراء تقييم آلي لمخاطر الائتمان وتعمل كمزودي المعلومات، القروض مخدومة من قبل المنصة لتسهيل تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية للمستثمرين والمقترضين ، قد تتعاون المنصات مع بنوك المقاصة التي تقدم خدمات الدفع، على العكس من ذلك فإن نموذج الإقراض الجماعي الكلاسيكي P2P يحول جميع مخاطر الائتمان مباشرة إلى المستثمرين من خلال مطابقة المقترضين الأفراد مع عدد كبير من المستثمرين الذين يقدمون رأس مال طويل الأجل.

في السويد ، تجاوز إجمالي حجم التمويل من خلال منصات الإقراض عبر الإنترنت للفترة 2015-2018 4.4 مليار كرونة سويدية مع منصات Lendify و Tessinتم تأسيس كلاهما في 2014 باعتبارهما اللاعبين المهيمنين. على غرار المملكة المتحدة ، بدأ سوق الإقراض السويدي عبر الإنترنت في التطور في وقت أبكر من الأسواق الأوروبية الأخرى، ومع ذلك ، شهدت السوق السويدية انتكاسة كبيرة بعد إغلاق المنصة المهيمنة Trustbuddy ، والتي رفعت دعوى الإفلاس في أكتوبر 2015 بعد فضيحة، وهذا يفسر الانخفاض الحاد في حجم منشأ القروض في النصف الثاني من عام 2015، بعد ذلك ، استغرق السوق أكثر من عامين للتعافي ، حيث قامت المنصات الأحدث بسد الفجوة الكبيرة التي خلفتها شركة Trustbuddy الرائدة في السوق، نما سوق الإقراض السويدي عبر الإنترنت بمعدل سنوي يبلغ حوالي 190 في المائة في عام 2017، بعد ذلك ، تباطأ معدل النمو السنوي إلى حوالي 51 في المائة في عام 2018، حتى الآن لا يزال حجم سوق الإقراض السويدي عبر الإنترنت صغيرًا بالنسبة إلى إجمالي الإقراض المصرفي، ومع ذلك ، تشير معدلات النمو المرتفعة ، فضلاً عن تطورات السوق في الاقتصادات المتقدمة الأخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة

المتحدة، إلى أنه في غضون سنوات قليلة قد يصبح الإقراض عبر الإنترنت أيضًا مصدرًا مهمًا للائتمان في قطاعات معينة من السوق في السويد، وهي شريحة الائتمان الاستهلاكي غير المضمونة ذات المخاطر العالية أو سوق الرهن العقاري السويدي، و منه أكبر قطاعات السوق هي القروض الاستهلاكية غير المضمونة، تليها القروض العقارية المضمونة.

4. أمان إستخدام التكنولوجية المالية في السويد

السويد مجتمع منفتح مع درجة عالية جدًا من ثقة المستهلك في مقدمي الخدمات، تتمتع الخدمات المالية والبنوك القائمة على وجه الخصوص بدرجة عالية من ثقة العملاء (المستهلكين وكذلك الشركات)، لا يمانع العميل السويدي النموذجي في الكشف عن رقم هويته الشخصية للشركات أو البنوك أو السلطات السويدية، بما في ذلك في بيئة الإنترنت، أدى الجمع بين سهولة الوصول إلى آليات تحديد الهوية الفعالة عبر الإنترنت والثقة السويدية في الخدمات الرقمية بشكل عام في وقت مبكر إلى سهولة الوصول إلى مصادر البيانات الجديرة بالثقة في السويد ، مما يتيح طرقًا فعالة لتحديد الهوية عبر الإنترنت ويشكل أساسًا جيدًا للتعرف على معلوماتك بشكل فعال وفي الوقت المناسب، منها تقييمات العملاء (اعرف عميلك) وتقييمات الائتمان وطرق وخدمات منع الاحتيال.

الشكل التالي يوضح تراجع نسبة القلق بشأن الإحتيال الإئتماني في المجتمع السويدي من سنة لأخرى .

الشكل 03 : نسبة المستهلكين السويديين القلقين بشأن الاحتيال الائتماني

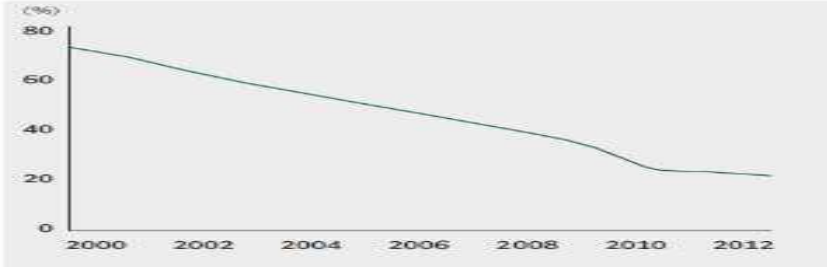

المصدر: (Alok, Stuart , Andreas, & Fredrik, 2013, p. 14)

من خلال الشكل يتضح أن نسبة القلق بشأن الإحتيال المالي تراجع بشكل كبير من سنة 2000 إلى سنة 2012، ساهمت مجموعة من الهيئات في السويد على زيادة ثقة المستهلك في إستخدام التكنولوجيا المالية في تسوية المدفوعات، حيث تشرف على رقابة و تنظيم و حماية مستخدمي التتكنولوجيا المالية من أجل ضمان إستخدامها بشكل آمن، نذكر أهمها : (Frydlinger & Carlström, 2021)

- **هيئة الرقابة المالية:** التي تفوض وتشرف وتراقب جميع الشركات العاملة في الأسواق المالية السويدية، بما في ذلك البنوك ومؤسسات الائتمان الأخرى وشركات إدارة الأوراق المالية والبورصات وشركات التأمين.
- **الهيئة السويدية لحماية الخصوصية:** التي تشرف على الامتثال للائحة العامة لحماية البيانات وتراقبها.
- **وكالة المستهلك:** التي تحمي مصالح المستهلك، على الأقل من خلال مراقبة الامتثال لتشريعات المستهلك.

نتيجة لذالك ، يتمتع العملاء السويديون بوصول واسع لكل من البنوك التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية إلى الحلول الرقمية ، مثل خدمات معلومات الحساب ، وخدمات بدء الدفع (حيث ، على سبيل المثال، يمكن استخدام التطبيقات لبدء المدفوعات من بنك العملاء الحسابات) ومنصات التداول ومنصات الإقراض وما إلى ذلك.

أصبح غالبية السويديين الآن على دراية كبيرة بالتسوق عبر الإنترنت، حيث اشترى 72 بالمائة شيئًا ما عبر الإنترنت خلال عام 2012، كما أنفق السويديون 4 مليارات كرونة سويدية على أجهزة الإنترنت ، و أنفقوا 4 مليارات كرونة سويدية إضافية على الوصول إلى الإنترنت و 8 مليارات كرونة سويدية على السلع والخدمات عبر الإنترنت، و كانت الأرقام في سنة 2012 كما يلي : (Alok, Stuart , Andreas, & Fredrik, 2013, p. 12)

- قام 72 بالمائة من السويديين بالتسوق عبر الإنترنت في عام 2012 ، وأجرى 20 بالمائة عملية شراء واحدة على الأقل عبر الهاتف المحمول
- يتزايد الجزء الأكبر من فئات الاستهلاك في حصة الإنفاق على الإنترنت
- سُجّلت أكبر الزيادات في الحصة في السفر والملابس والإكسسوارات والسلع المنزلية
- تضاعفت قيمة بيع المواد الغذائية بالتجزئة عبر الإنترنت ، وأصبح مجال النمو السريع المستمر هائلاً
- الجوّال هو الأسرع نموًا بنسبة تزيد عن 30 بالمائة سنويًا
- لا يزال قطاع السفر يحظى بأعلى معدل انتشار للإنترنت، حيث يمر ما يقرب من 90 في المائة من جميع المبيعات عبر القناة الرقمية لسنة 2012 مقارنة ب 15 في المئة سنة 2002.

- شهد قطاع الإعلام والترفيه أيضًا تحولًا جذريًا من خلال تحول المستهلك إلى الإنترنت، يتم الآن معظم الإنفاق في هذه الفئة عبر الإنترنت بالمقارنة في عام 2002 تم استهلاك 10 بالمائة فقط من الوسائط عبر الإنترنت .
- حقق قطاع التجزئة للملابس والإكسسوارات أكبر زيادة في الإنفاق عبر الإنترنت من عام 2009، وتضاعفت حصة الاستهلاك عبر الإنترنت في هذه الفئة.
- شهد قطاع بيع المواد الغذائية بالتجزئة أيضًا تحولًا أساسيًا هامًا في السلوك، حيث تم شراء ما يقرب من 3 مليارات كرونة سويدية من محلات البقالة عبر الإنترنت، أي ثلاثة أضعاف القيمة في عام 2009 وهو أسرع معدل نمو من بين جميع الفئات.

5. عوامل تطوردولة السويد

تقع السويد في شمال أوروبا في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة الاسكندنافية، المنطقة التي تضمّ السويد والدانمارك والنرويج وأيسلندا وفنلندا تُسمى الشمال Norden، السويد بلد كبير وطويل، فا لمسافة هي 1,600 كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب و 500 كيلومتراً من الغرب إلى الشرق، تبلغ مساحتها الكلية 450,000 كيلومتراً مربعاً وتنقسم السويد إلى ثلاثة أجزاء : يوتلاند في الجنوب، سفيالاند في الوسط، نورلاند في الجزء الشمالي من البلاد، وتنقسم السويد أيضاً إلى 25 مقاطعة/منطقة جعرافية و 21 محافظة و 290 بلدية . (هولمستروم و أشجاري، 2018، صفحة 42)

تتمتع السويد بإقتصاد متطور يعتمد بشكل كبير على التصنيع المنتجات الخشبية، حيث أن السويد هي مصدر عالمي رئيسي لمنتجات الغابات و خام الحديد، ينتج المصنعون السويديون مجموعة متنوعة من المنتجات الخشبية ، بما في ذلك الورق والألواح والمنازل والأثاث الجاهز، تمثل الصادرات حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للسويد، تحول التركيز من تصدير المواد الخام والمنتجات شبه المصنعة (اللب ، والصلب ، والأخشاب المنشورة) إلى السلع النهائية ، التي تهيمن عليها المنتجات الهندسية (السيارات ، ومعدات الاتصالات ، ومعدات محطات الطاقة الكهرومائية) ، وبشكل متزايد التكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الكيميائية والبيوتكنولوجية، تشكل ألمانيا والمملكة المتحدة والنرويج وفنلندا والدنمارك معًا حوالي خمسي سوق الصادرات السويدية، الواردات أكثر تنوعا من الصادرات، قبل ثمانينيات القرن الماضي كان البترول هو أهم استيراد منفرد ، حيث كان يمثل أكثر من ربع القيمة الإجمالية، كما إرتفع استيراد المنتجات الهندسية (بما في ذلك السيارات وآلات الأعمال ومعدات الكمبيوتر)، ومن المواد الغذائية المستوردة القهوة

والشاي والفواكه والأسماك، الكيماويات والمنسوجات هي مجموعات أخرى من السلع المستوردة، ألمانيا هي المورد الرئيسي للسويد، تليها هولندا والنرويج والدنمارك والمملكة المتحدة وفنلندا. (Larson, 2021)

من بين العوامل التي ساعدت على تطور دولة السويد نذكر ما يلي : (الزاهد، 2020)

- البدء في الأنشطة التجارية سهلة للغاية في السويد، حيث تحتل المرتبة الأولى، بالأخذ بعين الاعتبار 11 عاملاً رئيسياً من قبل قوة الابتكار والإبداع والنظام الضريبي والتطور التقني ومستوى البيروقراطية ونشاط سوق البورصة.
- قدرته على المنافسة عالمياً في المرتبة السادسة لبلد يبلغ عدد سكانه 10 ملايين نسمة فقط، بنمو اقتصادي ثابت بنسبة 3.7% في عام 2016 ونجاح الحكومة في خفض نسبة العجز في الميزانية لعام 2015 وعلى هذا الصعيد انتقلت السويد من المرتبة 30 إلى 22، كما أن سوق العمل ينشط بشكل جيد حيث نسبة البطالة منخفضة جداً.
- احتلت السويد المرتبة الرابعة على مستوى العالم على صعيد المساواة بين المرأة والرجل في سوق العمل، وبهذا تمكنت من ردم هوة بين الجنسين في عام 2016 بنسبة 81%
- نسبة الفساد في السويد منخفضة للغاية، وهذا البلد يحتل المرتبة الرابعة دولياً في قائمة البلدان الأكثر شفافية والتي تضم 186 دولة في العالم.
- وضع الاتحاد الأوروبي السويد إلى جانب الدنمارك وفنلندا وألمانيا وهولندا على رأس الدول "المبدعة" التي تتجاوز الحد المتوسط للإبداع والابتكار في دول الاتحاد الأخرى.
- لديها ثاني أقوى جواز سفر في العالم حيث يحق لمواطني ألمانيا السفر إلى 177 بلدا ومواطني السويد إلى 176 بلداً من 218 من دون الحاجة إلى تأشيرة.
- تحتل السويد المرتبة الثالثة على سلم مؤشر جودة الحياة لكبار السن في العالم
- السويديون يتحدثون اللغة الإنجليزية كثاني لغة بطلاقة ويحتلون المرتبة الثالثة في العالم

6. الخاتمة :

لقد حاولت الورقة البحثية الاطلاع على التجربة السويدية في مجال مساهمة التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي، من خلال الطرق و الوسائل التكنولوجية التي تبنتها دولة السويد في مجال الدفع و التمويل الرقمي التي جعلتها من أوائل الدول في هذ المجال، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ساهمت العوامل الإجتماعية (رفاهية الأفراد سواء في المدينة أو الريف، قلة الفقر، المساوات بين الرجل و المرأة، قلة عدد السكان، الإهتمام بكبار السن) في تعميم التمويل الرقمي لكل فئات المجتمع بنسب وصلت إلى 100% .
- إمتلاك الأفراد السويديون مستوى ثقافي كبير، حيث أنهم يتكلمون اللغة الإنجليزية بطلاقة و تعتبر لغتهم الثانية، كما أن إكتسابهم مهارة رقمية كبيرة بنسبة 72% مكنتهم من التحكم في الوسائل التكنولوجية بسهولة
- يعتبر شعور المواطن السويدي بالأمان إتجاه إستخدام الخدمات التكنولوجية المالية أهم عامل في توسع إستخدامها، حيث ساهمت مجموعة من الهيئات في السويد على زيادة ثقة المستهلك فيها، أهمها (البنك المركزي السويدي ، هيئة الرقابة المالية، الهيئة السويدية لحماية الخصوصية، وكالة المستهلك)، تعمل كلها على ضمان إستخدام التكنولوجيا المالية.
- تلعب منصات الإقراض عبر الأنترنت في السويد دورا مهما في التمويل حيث تجاوز إجمالي حجم التمويل من خلال منصات الإقراض عبر الإنترنت للفترة 2015-2018 4.4 مليار كرونة سويدية، كما تعتبر هذه المنصات أقل تكلفة و أسهل طريقة للإقتراض من البنوك .
- يعتمد السويديون على بطاقات الدفع بشكل أساسي في تسوية مدفوعاتهم، أما المدفوعات الكبيرة التي تكون بين الشركات و الحكومة تتم معظمها عن طريق التحويلات الإئتمانية، كما أن إستخدام الهاتف المحمول لتسوية المدفوعات يعتبر شائع في السويد و ذاك بالإستخدام المتزايد لتطبيق Swish في تسوية المدفوعات.
- يعتبر قطاع السفر الأعلى معدل في إستخدام التكنولوجية المالية في السويد يليه القطاعات الأخرى بشكل متزايد .
- بالمقارنة بين الجزائر و السويد في مؤشرات الشمول المالي إتضح أن الجزائر بعيدة بشكل كبير في هذ المجال، وذلك بإعتمادها على النقد في تسوية المدفوعات كما أن الإقتراض يتم بشكل كبير من الجهات الغير رسمية، كما أنه لايوجد إهتمام بالطبقة الهشة في المجتمع .

7. قائمة المراجع :

1. Bertsch, C., & Rosenvinge, C.-J. (2019). FinTech credit: Online lending platforms in Sweden and beyond. *SVERIGES RIKSBANK ECONOMIC*, 50.
2. Larson, S. (2021, 09 19). *Sweden*. Retrieved 09 22, 2021, from britannica: https://www.britannica.com/place/Sweden/Climate
3. Alok, A., Stuart , G., Andreas, H., & Fredrik, L. (2013). Digital Sweden. *The Boston Consulting Group*, 14.
4. Frydlinger, D., & Carlström, C. (2021, 08 25). *Fintech Laws and Regulations 2021 Sweden*. Retrieved 09 25, 2021, from Global Legal Insights: https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/sweden#chaptercontent2
5. Ozturkcan, S., Kasap, N., Ozdinc, M., & Tanaltay, A. (2019). Digital National Currency: Example of Sweden and e-Krona. *International Conference on Digital Innovation, Entrepreneurship and Financing* (p. 5). Valencia: Editorial Universitat Politècnica.
6. Riksbank. (2019). *Payments in Sweden 2019*. Stockholm.
7. أيمن بوزانة ، و وفاء حمدوش . (2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي تجربة كينيا نموذجا. *مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية* ، صفحة 11.
8. مسعود الزاهد. (20 5, 2020). *9 أسباب تجعل السويد متقدمة بكل المجالات*. تاريخ الاسترداد 22 9, 2021، من العربية: https://www.alarabiya.net
9. هيلينه هولمستروم، و تالية أشجاري. (2018). *عن السويد*. مدينة يوتيبوري: مجلس إدارة محافظة غرب يوتالاند.

دور شركات تكنولوجيا المعلومات في تعزيز التمويل الرقمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The role of IT companies in promoting digital finance in SME

د. ريم عمام [1]، أ.د. أحمد بوشنافة [2]

Dr.Rim Ammam [1], Pr.Ahmed Bouchenafa [2]

[1] جامعة الأغواط(الجزائر)، rimammam@gmail.com

[2]جامعة بشار(الجزائر)، ahmedbouchenafa0@gmail.com

ملخص:

الغرض من هذه الدراسة هو النظر في أحدث التطورات في صناعة الخدمات المالية ومناقشة كيف يمكن أن تؤثر على قدرة الشركات - وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) – والأفراد للوصول إلى التمويل الرقمي. وعليه نستنتج أن التطورات التحويلية في صناعة الخدمات المالية سيحسن على الأرجح دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فضلاً عن وجود فجوة قائمة بين توافر التمويل الرقمي وإمكانية الوصول إليه واستخدامه، فأحد المجالات التي يتفشى فيها التباين بشكل كبير ويحظى باهتمام متزايد خاصة بين مزودي التكنولوجيا المالية هو الشمول المالي الرقمي وإدراج البيانات المالية والتمويل الرقمي.

الكلمات المفتاحية: شركات تكنولوجيا المعلومات ، التمويل الرقمي، نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

The purpose of this study is to look at the latest developments in the financial services industry and to discuss how they may affect the ability of institutions – especially small and medium-sized enterprises (SMEs) – and individuals to access digital finance. Accordingly, we conclude that transformational developments in the financial services industry will likely improve the role of digital finance in promoting financial inclusion and the growth of small and medium enterprises in Algeria, as well as the existence of a gap between the availability, accessibility, and use of digital finance, as one of the areas in which disparity is widespread and attracts attention Especially growing among fintech providers, is digital financial inclusion, financial data inclusion, and digital finance.

Keywords: IT companies, digital finance, SME growth

1.مقدمة:

تم وصف الرقمنة لسنوات عديدة على أنها قوة دافعة تؤثر على كل من الأعمال والحياة الخاصة وغالبًا ما تتم مقارنتها بالثورات التكنولوجية الأخرى مثل المحرك البخاري والكهرباء، بالإضافة فهي ظاهرة لا يمكن تحديدها بسهولة وقد تمت دراسة آثارها من عدة وجهات نظر، غالبًا ما انتهت بنتائج مختلفة.

تشير الأبحاث إلى أن الرقمنة توجد فرصًا لنماذج الأعمال المبتكرة، وهي قوة تغيير قوية تعمل على تحويل العمليات التجارية وقدرات الشركات بالإضافة إلى المنتجات والخدمات وعلاقات الشركات الرئيسية. بحيث تمثل الرقمنة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تحديًا كونها تميل إلى أن تكون أكثر مرونة ويمكنها اتخاذ قرارات أسرع من الشركات الكبيرة عندما يتعلق الأمر بتبني تقنيات جديدة، إلا أنها غالبًا ما تكون أقل توجهاً نحو تطوير قدراتها التكنولوجية بسبب نقص الموارد أو الاستراتيجيات.

يتعلق التمويل الرقمي الناجح بتغيير الأعمال التجارية من أجل الاستفادة من التقنيات الرقمية وتحقيق ميزة تنافسية في نهاية المطاف.يؤكد الباحثين على الحاجة إلى استراتيجيات رقمية لا تُعتبر فيها استراتيجية تكنولوجيا المعلومات للشركة مجرد استراتيجية على المستوى الوظيفي بل تتكامل مع إستراتيجية العمل (Vial,2019)، وبالتالي تحتاج الاستراتيجيات المتعلقة بالتحول الرقمي أيضًا إلى التركيز على تحويل المنتجات والمعرفة والعمليات بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية الأخرى التي تتأثر بالتقنيات الرقمية. على هذا النحو، ستكون استراتيجيات التمويل الرقمي مفهومًا مركزيًا داخل الأعمال وستعمل على التنسيق وتحديد الأولويات وتنفيذ التمويل الرقمي بالنسبة لأي صناعة أو شركة .

مشكلة الدراسة: تشير الدراسات إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يعتمد على الصناعة التي تعمل فيها (SMEs) ، لذلك، فإن المشكلة التي يمكن طرحها بسبب عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة بشكل فعال أو تطوير أو السعي وراء ميزة تنافسية داخل أسواقها على الرغم من الاعتراف بإمكانياتها على نطاق واسع هو عدم امتلاك ميزات محددة وفقًا لتنظيم وهيكل الشركات الصغيرة والمتوسطة المعنية.

أهداف الدراسة هي:

التطورات التكنولوجية هي الدوافع المحتملة للابتكارات في نماذج الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي إلى تصميم طرق جديدة لإيجاد القيمة وتوزيعها.

تحديد ووصف تلك المنصات الرقمية التي توفر للشركات الصغيرة والمتوسطة فرصًا تجارية وعملاءًا يتمتعون بتجارب تسوق محسّنة في المتاجر الفعلية.

2. الرقمنة الإقتصادية:

يقصد بها تضمين جميع المعاملات التي تتم بوساطة التكنولوجيا الرقمية، هذا يعني في الغالب المعاملات التي تتم على الأنترنت، بحيث تتضمن المعاملات التجارية تبادل القيمة (على سبيل المثال، المال) مقابل المنتجات والخدمات عبر الحدود التنظيمية أو الفردية. ومع ذلك، فإن الرقمنة الإقتصادية تشمل المعاملات المالية التي تتم بوساطة إلكترونية بين الشركات والعملاء. والجدول التالي يبين نطاق الأنترنت و شبكة الألياف البصرية.

الجدول 1: شبكة الأنترنت

المؤشر	2015	2016	2017	2018	س.أ 2019	س.أ 2020
طول الألياف البصرية (كم)	70 700	76 514	127 372	145 120	172 000	181 202
عرض النطاق الدولي (ميغابايت/ثانية)	485 155	630 150	1 015 220	3 374 277	3 564 556	16 343 120

المصدر: سلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية

نلاحظ من الجدول 01.في إطار عصرنة البنية التحتية وتحسين الخدمات، تتواصل الجهود المبذولة لتمديد شبكات الإتصال بالألياف البصرية. ففي السداسي الأول لعام 2019، بلغ طول الألياف البصرية 172000كلم، أما بالنسبة للسداسي الأول 2020 فقد بلغ طول الألياف المنجزة ب 181202كلم بزيادة 4.79%.

كما أنه في السداسي الأول لسنة 2020، بلغ عرض نطاق الأنترنت الدولية بقدرة 16343 جيغابايت/ثانية، أي بزيادة قدرها 78% بالنسبة لسنة 2020، وهذا التحسين الكبير نتيجة الجهود المبذولة من ناحية تحسين جودة وخدمات الأنترنت مع زيادة في التدفق بزيادة نشر الكابلات الدولية الجديدة وزيادة استغلالها.

وعليه يجب أن يُنظر إلى التجارة الإلكترونية على أنها جميع المعاملات بين الشركة التي تتم بها المعاملات الكترونيا وأي طرف ثالث، وبالتالي يعتبر هذا التعريف جزءًا من التجارة الإلكترونية باعتبارها معاملات غير مالية كطلبات العملاء للحصول على مزيد من المعلومات(Guerra ,2018).

علاوة على ذلك، مع توسّع انتشارها العالمي، يزداد اهتمام الجزائريين بتداول العملات الرقمية، مثل بيتكوين وأثريوم و10 عملات أخرى، ما دفع الحكومة إلى تحديد موقفها النهائي من هكذا تداولات على سلعة افتراضية أو "مشفرة" ليس لها تغطية نقدية (عمام ورزق الله،2018).

3.خدمات التمويل المالي الرقمي ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة:

لا يمكن إجراء مناقشة مع المستهلكين لأغراض التجارة الإلكترونية الأخرى ذات الصلة بنجاح الدفع والقبول وزيادة استخدام الأجهزة الرقمية المحمولة، ولا سيما الهواتف الذكية (&al,2021 Forradellas). ولذلك أصبحت وسيلة الدفع المفضلة لجميع أنواع الخدمات هي الدفع عبر الهاتف المحمول ، مثل التذاكر (من الحافلة إلى تذاكر الطيران)، وشراء المنتجات، والمدفوعات في المتاجر الفعلية باستخدام "محافظ" الهواتف الذكية أو طرق الدفع الأخرى. والجدول التالي يبين توزيع اشتراكات الهاتف المحمول حسب التكنولوجيا.

الجدول 2: عدد الإشتراكات حسب تكنولوجيا الهاتف النقال

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	س.أ 2020
عدد الاشتراكات في الجيل الثاني للهاتف المحمول (GSM)	26 706 268	20 125 227	14 385 131	10 811 663	8 514 105	7 151 778
عدد الاشتراكات في الجيل الثالث للهاتف المحمول (3G)	16 684 697	25 692 619	31 460 534	36 342 601	36 911 428	36 967 783
عدد الاشتراكات في الجيل الرابع للهاتف المحمول (4G)	/					
المجموع	43 390 965	45 817 846	45 845 665	47 154 264	*45 425 533	*44 411 730

*باستثناء اجهزة المودم، مفاتيح الإنترنت وM2M

المصدر: سلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية

نلاحظ من الجدول 02. خلال السداسي الأول لسنة 2020، أكثر من 83 %من مجموع الاشتراكات في شبكة الهاتف النقال هم اشتراكات الجيل الثالث والرابع بزيادة قدرها 1.98 % مقترنة بعام 2019، عدد الاشتراكات في الجيل الثاني في انخفاض مستمر منذ انطلاق الجيل الرابع في نهاية عام 2016، وهذا راجع لهجرة المشتركين إلى عروض الأنترنت ذات النطاق الواسع.

في السنوات القليلة المقبلة، سيزداد عدد كبير من المنتجات والخدمات والتطبيقات للأجهزة الرقمية المحمولة بشكل كبير ومن المتوقع أن تزداد تكنولوجيا الدفع عبر الهاتف المحمول بشكل مماثل

(Mohamed & al,2020)، وبالتالي أصبحت الأنظمة المختلفة المتاحة مألوفة للمستهلكين.والجدول التالي يبين عدد المتعاملين ومقدمي الخدمات الناشطين في سوق الاتصالات.

الجدول 3:عدد المتعاملين ومقدمي الخدمات في مجال الإتصالات

المؤشر	2018	2019	السداسي1 2020
الهاتف الثابت	01	01	01
الهاتف النقال	03	03	03
الهاتف النقال الجيل الثالث	03	03	03
الهاتف النقال الجيل الرابع	03	03	03
الأرضيات ذات الفتحة الصغيرة VSAT	03	02	02
الاتصالات الخاصة الشاملة للنقال عبر الأقمار الاصطناعية (GMPCS)	01	01	01
متعاملي نقل الصوت عبر بروتوكول الأنترنت (VOIP)	02	01	01
موفر الدخول للأنترنت FAI	30	22	15
الاستعلام الصوتي Audiotex	08	08	7
مراكز النداء centre d'appel	89	81	84
الإيواء و الحوسبة السحابية	غ.م	غ.م	10

المصدر: سلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية

وعليه يجب أن تكون الشركات وخاصة تجار التجزئة، على دراية بهذه الأرقام المذهلة والتكنولوجيا التي تقف وراءها؛ وتظل الرسائل القصيرة والبروتوكول اللاسلكي (WAP) من تقنيات الوصول الرائدة في العالم، فيما يتعلق بالرسائل النصية القصيرة ، تمتلك البلدان النامية والناشئة قاعدة مستخدمين أكبر لأنها أقل تكلفة لشراء هواتف أكثر تقدمًا، وكذلك بسبب شبكات الاتصالات المتخلفة.

4.قسمان رئيسيان من المؤسسات الرقمية الصغيرة والمتوسطة الحجم:

تفرض هذه الدراسة بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقع عادة في واحدة من الفئتين. يمكن أن يكونوا المتبنيين الرقميين أوالرقميين الأصليين،يتألف الملف الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة من كل ما يلي: موقفها اتجاه الرقمنة ؛ محركاتها للمشاريع الرقمية ؛ رحلتها الرقمية (وفقًا لخمس مراحل نموذجية لرحلة الرقمنة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

يسلط الملخص التالي الضوء على الخصائص الرئيسية للرقميين الأصليين مقارنة بالمتبنيين في مناهجهم الخاصة بالرقمنة.

الشكل1. نظرة عامة على المتبنيين الرقميين مقابل والرقميين الأصليين

3. رحلة رقمية: مراحل مبكرة (طموح-التصميم).	**2.استراتيجية التمويل:** الاعتماد على ديون البنوك	**1.الموقف من الرقمنة:** لا توجد مشاريع أو مشاريع منفصلة فقط ذات تقنية أو تقنيتين.
المتبنون الرقميون **الرقميون الأصليين**		
3.رحلة رقمية: مراحل متقدمة (تسليم / مقياس)	**2. استراتيجية التمويل:** قاعدة تمويل متنوعة.	**1. الموقف من الرقمنة:** مشاريع على مستوى الشركة بتقنيات متعددة.

Source:(The European Commission,2019)

قد يكون الرقميين الأصليين بالفعل في مراحل "التسليم" أو "التوسع" في رحلاتهم الرقمية. بمعنى آخر، تميل مشاريعهم إلى أن تكون أكثر تقدمًا من تلك الخاصة بنظرائهم المتبنين. حيث يسعى الرقميين الأصليين عادةً إلى الحصول على تمويل لتوسيع نطاق العمليات (التحول الرقمي) بدلاً من تمويل مشروع رقمي معين.

وعليه الرقميين الأصليين هم عمومًا شركات "أصغر سنًا"؛ على عكس المتبنين، قد لا يكون لديهم سجلات متابعة أو علاقات طويلة الأمد مع البنوك. وبالتالي، فإنهم يميلون إلى امتلاك قاعدة رأسمالية أكثر تنوعًا واستخدام أدوات تمويل أكثر ابتكارًا وبديلة، مثل التمويل المختلط والتمويل الجماعي.

5. بيئة تمكينية لرقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة:

يجب أن تتجاوز استراتيجيات الحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية رقمنة الخدمات الحكومية لتشمل الاستراتيجيات الوطنية. يمكن أن يساعد رقمنة الخدمات الحكومية أيضًا في جمع البيانات من أجل صياغة سياسة فعالة. يمكن للمشتريات الإلكترونية أن تحفز تحديث الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفر حوافز لاستخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.والشكل التالي يبين تطور مؤشر الحكومة الالكترونية في الجزائر.

الشكل02:تطور مؤشر الحكومة الالكترونيةIDEG-NU

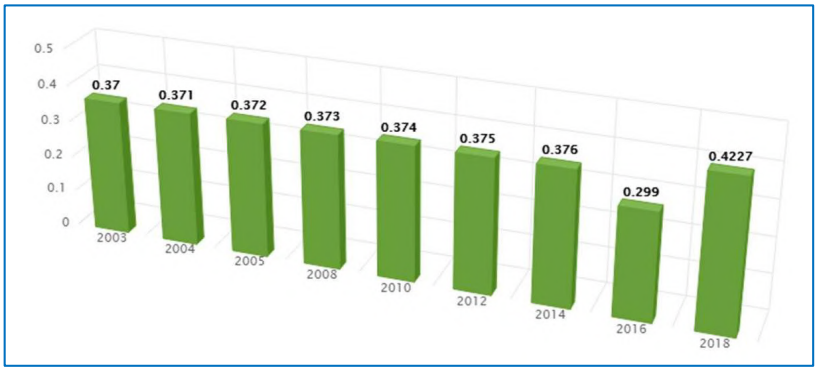

المصدر: سلطة ضبط البريد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية

من الشكل02. نجد أن الحواجز المتعلقة بالقدرة تتطلب تحمل تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سياسات تشجع المنافسة ومراجعة كيفية تأثير ضرائب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على القدرة على تحمل تكاليف الأجهزة.

6. انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر المنصات الرقمية:

6.1.متاجر التطبيقات:

أدى نمو الوصول إلى الإنترنت من خلال الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية إلى زيادة وتيرة استخدام الخدمات عبر الإنترنت وتطوير متاجر التطبيقات ، وهو نوع من منصات التوزيع الرقمية للبرامج ، وغالبًا ما يتم توفيره كعنصر من مكونات نظام التشغيل. عادةً ما تتخذ متاجر التطبيقات شكل منصات البيع بالتجزئة المركزية ، والتي يمكن الوصول إليها من خلال جهاز المستهلك ، والتي يمكن للمستهلك من خلالها تصفح وعرض المعلومات والمراجعات والشراء وتنزيل التطبيق وتثبيته تلقائيًا على هاتفه. على سبيل المثال، من خلال إنشاء نظام دفع ذاتي رقمي بالكامل ، تتيح متاجر Amazon الفعلية للعملاء تخطي نقطة البيع التقليدية تمامًا(Kim& al,2013).

6.2. اعلانات الانترنت:

يستخدم الإعلان عبر الإنترنت كوسيلة لاستهداف الرسائل التسويقية وتسليمها للعملاء. يقدم الإعلان عبر الإنترنت عددًا من المزايا مقارنة بالإعلان التقليدي. على سبيل المثال، طور العديد من المعلنين عبر الإنترنت طرقًا معقدة لتقسيم المستهلكين من أجل السماح باستهداف أكثر دقة للإعلانات(Lee ,2019 & Cho).

6.3. الحوسبة السحابية:

الحوسبة هي توفير خدمات كمبيوتر عبر الإنترنت موحدة وقابلة للتكوين وعند الطلب ، والتي يمكن أن تشمل الحوسبة والتخزين والبرمجيات وإدارة البيانات، باستخدام الموارد المادية والظاهرية المشتركة (بما في ذلك الشبكات والخوادم والتطبيقات). لأن الخدمة يتم توفيرها عبر الإنترنت باستخدام أجهزة الموفر، ويمكن للمستخدمين عادةً الوصول إلى الخدمة باستخدام أنواع مختلفة من الأجهزة أينما كانوا، بشرط أن يكون لديهم اتصال إنترنت مناسب(Catteddu,2010).

6.4. تداول عالي التردد:

يستخدم التداول المتكرر تقنية متطورة، بما في ذلك خوارزميات الكمبيوتر المعقدة، لتداول الأوراق المالية بسرعة عالية، حيث يتم إرسال عدد كبير من الطلبات التي تكون عادةً صغيرة الحجم إلى الأسواق بسرعة عالية ، مع أوقات تنفيذ ذهابًا وإيابًا تقاس بالميكروثانية. يتم تعيين معلمات الصفقات باستخدام خوارزميات تعمل على أجهزة كمبيوتر قوية تحلل كميات هائلة من بيانات السوق وتستغل تحركات الأسعار الصغيرة أو فرص موازنة السوق التي قد تحدث لأجزاء من الثانية فقط.(McGroarty & al,2019)

6.5. خدمات الدفع:

توفر أنظمة الدفع الإلكترونية عددًا من الفوائد للمستخدمين ، مثل (1) الحماية من الاحتيال ، حيث لا يتبادل البائع والمشتري المعلومات الحساسة ؛ (2) تسليم المدفوعات بشكل أسرع مقارنة بطرق الدفع التقليدية ؛ و (3) في كثير من الحالات القدرة على التعامل بعملات متعددة(Arango&al,2016).

هناك عدد من خيارات الدفع الأخرى عبر الإنترنت قيد الاستخدام أيضًا ، بما في ذلك:

6.6.حلول الدفع النقدي :

حيث يشتري العميل عبر الإنترنت ، ويدفع نقدًا باستخدام الرمز الشريطي أو رمز الدفع في المتاجر المشاركة أو وكالات التسوية ، مما يوفر طريقة للعملاء غير الراغبين في استخدام طرق الدفع الأخرى عبر الإنترنت لإجراء عمليات شراء عبر الإنترنت بطريقة آمنة(Arango&al,2016).

6.7.المحافظ الإلكترونية:

التي كانت مشحونة مسبقًا بالأرصدة ويمكن إنفاقها عبر الإنترنت كبديل لاستخدام بطاقة الائتمان. غالبًا ما تستخدم هذه المدفوعات الصغيرة لأن استخدام بطاقة الائتمان للمدفوعات الصغيرة المتكررة ليس اقتصاديًا.(Daragmeh&al,2021)

6.8. حلول الدفع عبر الهاتف المحمول :

والتي تشمل جميع أنواع التقنيات التي تتيح الدفع باستخدام الهاتف المحمول أو الهاتف الذكي ، بما في ذلك ، من بين أمور أخرى ، معالجة بطاقات الهاتف المحمول باستخدام قارئات البطاقات المتصلة بالهواتف الذكية، والمدفوعات داخل التطبيق للمنتجات الافتراضية ، وحلول الاتصالات الميدانية القريبة التي تستخدم تقنية لاسلكية قصيرة المدى لتبادل المعلومات.(Cabanillas &al,2020)

7. صعوبات تطبيق شركات التكنولوجيا المالية في سد فجوة الائتمان وحقوق الملكية في الشركات الصغيرة والمتوسطة (Nemoto& Koreen,2019):

- على الرغم من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لشركات تكنولوجيا المالية في زيادة الوصول إلى الخدمات المالية والشمول المالي والسماح بمدفوعات وتحويلات أسهل وأرخص (مثل التحويلات) ، فإن استخدام هذه الخيارات المبتكرة لا يزال محدودًا مقارنة بالخيارات التقليدية تمويل الديون لعدة أسباب:

أ. من المحتمل أن تكون هذه الأدوات متاحة فقط للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها محو الأمية المالية والرقمية والوصول إلى المعلومات والبنية التحتية الموثوقة.

ب. ينطوي التمويل البديل (مثل التمويل الجماعي للأسهم والإقراض) على مخاطر كامنة. يخاطر المستثمرون بفقدان الأموال المستثمرة، مخاطر الاحتيال وتسريبات المعلومات والهجمات الإلكترونية هي مخاوف .

تمتد معظم هذه التحديات إلى التمويل المستند إلى blockchain (على سبيل المثال ، عروض العملات الأولية والإقراض الجماعي). يعد تصميم الأنظمة التنظيمية أمرًا بالغ الأهمية ، لكنه غير مكتمل وغير متسق.

7.الخلاصة:

إن دورشركات تكنولوجيا المعلومات يلعب دورا في تعزيز التمويل المالي ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، كون توفير التمويل الرقمي يمكن أن يؤدي إلى الشمول المالي، وبالتالي فإن الوصول

إلى التمويل يكون أكثر سهولة خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. استنادًا إلى الشمول المالي القائم على التمويل الرقمي، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحصول على رأس المال والتمويل لفرصة التشغيل والاستثمار والنمو.

حيث يعمل الجيل الجديد من التقنيات - البيانات الضخمة ، وإنترنت الأشياء ، والذكاء الاصطناعي ، والتعلم الآلي ، والحوسبة السحابية ، و blockchain - على تغيير كيفية إنشاء القيمة ، وكيفية اتصال الشركات، وكيفية تسليم السلع والخدمات، والسرعة التي تصل بها الخدمات إلى المستخدمين النهائيين وعبر الحدود.

8.التوصيات:

يمكن تعزيز آفاق نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير من خلال:

- تحسين الوصول إلى الإنترنت والتقنيات الرقمية بنطاق واسع بأسعار معقولة.
- تعمل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة على تحسين الكفاءات وتقليل النفقات الرأسمالية والتكاليف التشغيلية وتسريع المعاملات عبر الحدود.
- توفير الإنترنت عالي السرعة بأسعار معقولة، والقوى العاملة التي لديها مهارات رقمية، والمنصات الرقمية لربط الأعمال التجارية بالمستهلكين، والخدمات المالية الرقمية.
- توفيرإطار تنظيمي قوي يعزز الابتكار مع تخفيف المخاطر، مثل المخاطر السيبرانية وحماية البيانات والخصوصية وحماية المستهلك والاحتيال وغسيل الأموال.
- هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات في القطاع المالي وبيئة الأعمال،هناك خمسة مجالات للإصلاح: تستحق الاهتمام ، بما في ذلك تعميق القطاعات المالية ، وضمان الاتساق في مزيج السياسات، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز إطار الدعم المؤسسي ، وتطوير إحصاءات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

9.قائمة المراجع:

- Arango, C; Bouhdaoui, Y; Bounie, D; Eschelbach, M; Hernández, L (2016). *Cash management and payment choices: a simulation model with international comparisons, ECB Working Paper*, 1874,1-30.

- Catteddu, D. (2010). *Cloud Computing: Benefits, Risks and Recommendations for Information Security. Communications in Computer and Information Science, 17–17.*
- Daragmeh, A.; Sági, J.; Zéman, Z.*(2021). Continuous Intention to Use E-Wallet in the Context of the COVID-19 Pandemic: Integrating the Health Belief Model (HBM) and Technology Continuous Theory (TCT). J. Open Innov. Technol. Mark. Complex.*, 7(132),1-23.
- Guerra G, (Ed.) *Organizational Transformation and Managing Innovation In The Fourth Industrial Revolution* (pp. 125-142). Hershey, PA : Business Science Reference.
- *https://www.mpt.gov.dz.*
- Jieun K, Yongtae P ,Chulhyun K, Hakyeon L (2014). *Mobile application service networks: Apple's App Store, Service Business*, 8(1). 1-27.
- Lee, H., & Cho, C.-H. (2019). *Digital advertising: present and future prospects. International Journal of Advertising, 1–10.*
- Liébana-Cabanillas, F., García-Maroto, I., Muñoz-Leiva, F. & Ramos de Luna, I. (2020). *Mobile Payment Adoption in the Age of Digital Transformation: The Case of Apple Pay. Sustainability*, 12(13), 1-15.
- McGroarty F& Booth A & Gerding E & Raju Chinthalapati VL.(2019).*High frequency trading strategies, market fragility and price spikes: an agent based model perspective, Annals of Operations Research*, Springer, 282(1), 217-244.
- Michael R. King, Richard W. Nesbitt(2020). *The Technological Revolution in Financial Services: How Banks, FinTechs, and Customers Win Together.*University of Toronto Press.
- Mohamed B, Noorashid N A & Abd Razak FZ (2020). *The determine factors of student satisfaction with e-learning in Malaysia Higher Education Institutions: a scoping*

review,The 1st International Recent Trends in Engineering, Advanced Computing and Technology Conference (RETREAT) 1-3 December 2020, Paris, France.

- Nemoto, N, Miriam K (2019*). SME Policy Faced with Development of Financial Technology. Digital Innovation Can Improve Financial Access for SMEs*, Japan. wwwg20- insights.org.
- Reier F, Ricardo F., and Luis M. Garay G (2021).*Digital Transformation and Artificial Intelligence Applied to Business: Legal Regulations, Economic Impact and Perspective*, *Laws,*10(70),1-22.
- The European Commission. (2019*). Financing the digitalisation of small and mediumsized enterprises The enabling role of digital innovation hub.s*. European Investment Bank Publishing
- Vial, G. (2019). *Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems, 28(2), 118–144.*

- عمام ريم ورزق الله عبد الرحمان(2018).*العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*،7(3)،108-122.

تعزيز مفهوم الشمول المالي وآليات تحقيقه

Promoting the concept of financial inclusion and the mechanisms for achieving it

د. أسماء حاكم [1]، أ.د. لخضر دولي [2]

Dr. asma Hakem [1], Pr. lakhder douli [2]

[1] جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر)،asmahakem@yahoo.fr

[2] جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر)،ldouli @yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقديم مفاهيم عامة حول الشمول المالي،أهميته وأهدافه ودوره في التنمية الاقتصادية،حيث مع التطور الهائل للتكنولوجيا،وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية،وتسهيل الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها.

وهذا ما أدى الى تسريع عجلة الشمول وتحقيق استراتيجيته والتي عملت الكثير من الدول على تطبيقها وترسيخ مفهوم الشمول المالي وتحقيق استراتيجيتها التنموية.

ومن هذا المنطلق تم طرح إشكالية هذه الورقة البحثية وهي:**كيف يتم تعزيز مفهوم الشمول المالي؟**

وقد توصلت هذه الدراسة الى تحقيق الشمول المالي والارتقاء به سوف يتضمن تحسين القدرة المالية المصرفية المناسبة لقدرات فئات المجتمع واحتياجاتهم ،كما يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وباسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتامين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي،ابعاد الشمول المالي ،عوائق الشمول المالي،سبل تحقيق الشمول المالي.

Abstract:

This study aims to provide general concepts about financial inclusion, its importance, objectives and role in economic development, with the tremendous development of technology, and the emergence of many innovative services that contributed to the organization and management of financial sector operations, and to facilitate access to and use of financial services.

This is what led to accelerating the wheel of inclusion and achieving its strategy, which many countries have worked to implement and to consolidate the concept of financial inclusion and achieve its development strategy.

From this standpoint, the problem of this research paper was raised: How is the concept of financial inclusion promoted?

This study has concluded that achieving and upgrading financial inclusion will include improving the banking financial capacity appropriate to the capabilities and needs of the segments of society, as well as providing advanced financial services and products at reasonable prices such as transactions, savings, payments, insurance, credit and other various financial services in a sustainable and responsible manner.

Keywords: financial inclusion, dimensions of financial inclusion, obstacles to financial inclusion, ways to achieve financial inclusion.

1 .مقدمة:

الشمول المالي هو تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهّمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وإبتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف وقد أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم .كذلك تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأعادت تأكيد التزامها بتنفيذ الشمول المالي الرقمي.

ويهدف الشمول المالى الى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد والأسر أو المؤسسات بصرف النظر عن مستوى الدخل- على الخدمات المالية، التي تحتاجها لتحسين حياتها .فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون حالًيا في نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكون حساب ادخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال .ولذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع، لأنه يسمح للناس بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولا سيما الرقمي منها. ويساعد إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي على تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها، حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المربح وبناء رأس المال العامل .كما يساعد على التخطيط ودفع النفقات المتكررة مثل الرسوم، كذلك يسهم الشمول المالي في إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفاة أو السرقة أو الكوارث الطبيعية .بالإضافة إلى تمويل الشركات والمشروعات الصغيرة، ومساعدة أصحاب الشركات على الاستثمار في الأصول وتنمية أعمالهم.

وهكذا يمكن القول إن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثّل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الإقتصادي، ودمج الإقتصاد الموازي في الإقتصاد الرسمي. ويتطلب تحقيق الشمول المالى ضرورة التثقيف المالى، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدرا كاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته .كذلك يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين، والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث انطلاقاً من تصاعد الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي في ضوء ما اثبتته التجارب الدولية من أن الشمول المالى يعزز من الاستقرار المالى، كما يساهم فى النمو الاقتصادى، ويعمل على رفع الكفاءة المالية، فضلاً عن تحسين الحالة المعيشية لأفراد المجتمع.

الهدف من البحث: إلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي ومدى تطبيقه ، وعرض مؤشرات وابعاد الشمول المالي ، والقاء الضوء على آليات تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجية واضحة في ضوء معايير وضوابط الشمول المالي .

إشكالية البحث: استناداً إلى ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **وهي كيف يتم تعزيز مفهوم الشمول المالي؟**

منهجية البحث: للإجابة عن هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي الملائم لغرض البحث.

2. ماهية الشمول المالي

الشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

1.2 مفهوم الشمول المالي

لقد انبثق الشمول المالي بوصفه انموذجاً جديداً للنمو الاقتصادي حتى بات يمارس دوراً رئيساً ، فهو يشير الى إيصال الخدمات المصرفية الى الغالبية العظمى من السكان سواء بسواء من أصحاب الامتيازات والافراد المحرومين ووفق اماد وشروط مقبولة ، وعلى هذا الأساس يمثل لشمول المالي أولوية مهمة لأي بلد فيما يرتبط بالنمو الاقتصادي وتقدم المجتمع ذاك انه يمنح التمكين على تقليص الفجوة بين السكان الغني والفقير ، وفي ظل ذلك تعد المؤسسات المالية الركائز المتينة للتقدم والنمو والتنمية الاقتصادية ، ويمكن للوصول المالي وبكل تأكيد تحسين الظروف المالية ومستويات المعيشة .

تتضح أهمية الشمول المالي في كونه سبيلا لكسر الحلقة المفرغة فالشمول المالي يعطي القطاعات الضعيفة والافراد المهمشين دفعة كبيرة كون أدوات الشمول المالي ممكنة الاستخدام بصورة صحيحة من قبل القطاع المصرفي، وتزداد أهمية الشمول المالي نظراءلكونه شرطاءضروريا لاستدامة النمو.

تعريف الشمول المالي:

- يعرف للشمول المالي على انه "عملية ضمان الوصول الى الخدمات المالية مضافاً الى الائتمان الكافي والمناسب التوقيت عند الحاجة اليه وبكلفة مقبولة ، وفي الوقت الذي تركز فيه العديد من تعريفات الشمول المالي المطروحة على مدى مشاركة الافراد في الأنشطة المصرفية ، فان من الضروري في بعض الأحيان الإشارة الى ان الشمول المالي يشمل ما هو اكبر من مجرد العلاقة بين المصرفي والزبون .(james, 2017 , p. 1)
- اذ عرفChakraborty الشمول المالي على انه عملية ضمان الوصول الى السلع والخدمات المالية المناسبة المطلوبة من قبل المجاميع المكشوفة كالقطاعات الاجتماعية الضعيفة ومجاميع الدخل المنخفض بكلفة مقبولة ووفق طريقة عادلة وشفافة ، وبالتالي الوصول الى تدابير التمويل الشمولي الذي يوفر الجوانب الحاسمة في سياق النمو والتنمية الاقتصادية لأي اقتصاد.(Onaolapo, 2015, pp. 13-15)
- أما تعريف مجموعة العشرين(G20) والتحالف العالمي للشمول المالي(AFI) ينص على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة." (قلواز، 2015، الصفحات 25-29)
- وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)الشمول المالي بأنه:"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي .(علاء الدين عبد الصادق جعفر، 2020، صفحة 245)

- أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) فتعرف الشمول المالي بأنه:"وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا. (عبد الله واخرون، 2016، صفحة 17)

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الاساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الاموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- جودة الخدمات والمنتجات المالية حيث انها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛
- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

2.2 أهمية الشمول المالي

ان الشمول المالي إستراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي: (جامع، 2014، الصفحات 6-9)

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية؛

-تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل.

-يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة.

-تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.

-بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى التكلفة.

3.2.أهداف الشمول المالي: سوف نلخص اهم اهدفه فيمايلي: (عيدي عبد النبي، 2018، الصفحات 2-3)

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية: (ماجد، 2016، صفحة 19)

- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين ؛

- ✓ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- ✓ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

4.2. أبعاد الشمول المالي: لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذى تبنته كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء فى كافة البنوك على إختلاف أنواعها (غناوي و لورنس، 2018، صفحة 4)

هنالك على الأقل ثلاثة ابعاد للشمول المالي هي :

♣ **الوصول Access** :عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا ، اذ ان تفحص الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات او التي يواجهها العملاء عند استخدامها، مضافاً الى ذلك فان مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية او عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول الى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات.

♣**الاستعمال Usage** :عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات المالية عبر الزمن مثل متوسط ميزانيات الادخار وعدد الصفقات لكل حساب وعدد المدفوعات الالكترونية لكل حساب ، وفي سبيل استعمال المنتوجات المالية ينبغي على كل من المؤسسات والقطاع العائلي القدرة على الوصول اليها ، وبالرغم من ذلك فان مجرد امتلاك القدرة على الوصول لا يعني بالضرورة استعمال كل شخص المنتوجات المالية ، ومن هذا يتضح انه ليس كل مؤسسة او فرد لا يستعملون الخدمات المالية ينبغي ان يتم تصنيفهم على انهم مستبعدين او غير متعاملين مع المصارف ، ومن ناحية أخرى فانه لا يتم اعتبار كل مؤسسة او فرد لديه وصول نظري الى الخدمات المالية مشمول مالياً بشكل تلقائي.

♣**الجودة Quality** :ويقصد من الجودة قدرة السلعة او الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك ، اذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتوجات المالية في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي :(عبد الله واخرون، 2016، الصفحات 10-16) وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي: (التقرير السنوي للبنك الدولي،، 2013)

-**القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

-**الشفافية** :يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

-**الراحة والسهولة** :يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

-**حماية المستهلك** :ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

-**التثقيف المالي** :ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

-**المديونية أو السلوك المالي** :وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

-**العوائق الائتمانية** :الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

5.2. سياسات الشمول المالي:

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10دول. ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات واصلاح البنوك الحكومية. في حين الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي. ونشيرإلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي: (Haning A, 2010, p. 5)

أ.الوكيل البنكي :أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد و المجمعات التجارية إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي. إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وق مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

ب.الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول :انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية ، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية2004عام.

ج.تنويع مقدمي الخدمات :اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وايداعيه، تدعى بإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

د.إصلاح البنوك الحكومية :في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية. حيث من 73إلى 102دولة يمتلكون ما يعادل15 %من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية. في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط. من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم واحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير .(اسلي و جوتش، 2017)

هـ.حماية المستهلك :تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

و. معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

3. الشمول المالي وآليات تحقيقه

ان تحقيق الشمول المالي والارتقاء به سوف يتضمن تحسين القدرة المالية والمصرفية المناسبة لقدرات فئات المجتمع واحتياجاتهم،كمايوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة،ولن يكون هذا الا تم وضع استراتيجية عملية لذلك تدرس جميع النواحي وتحدد الخيارات لذلك.

1.3 دور الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي و التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تؤكد تلك الدراسات أيضا على صعوبة تحقيق الشمول المالى دون وجود استقرار في النظام المالى وبالتالي يؤدى إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي ، كذلك يصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لأي نظام يتضمن شرائح من المجتمع مستبعدة مالياً واجتماعياً واقتصادياً.

أ. دور الشمول المالي في دعم الاستقرار المالي:

توجد علاقة وثيقة جديدة بين الاستقرار المالي والشمول المالي حيث إن انضباط أحدهما يوفر الاستقرار للآخر فنجد الآتي:

- يهدف الشمول المالى الى حصول جميع الشرائح على الخدمات المالية بتكاليف قليلة مما يزيد من الحسابات المصرفية والودائع والذى بدوره يحقق استقراره في القطاعات المالية.
- يعمل الشمول المالي على تحسين الظروف المعيشية للأفراد بالإضافة إلى خلق قطاع مالي أكثر قوة من خلال التنمية المالية والاقتصادية، مما يعزز الاستقرار المجتمعى والسياسى والذى يقوم بدوره بتحقيق الاستقرار المالي.
- يحسن الشمول المالي من كفاءة العمليات بين الاستثمارات والودائع، بالإضافة إلى زيادة التعاملات المصرفية الرسمية على حساب غير الرسمية، مما ينوع من محافظ الأصول ويحفز توزيع المخاطر فيجعل القطاعات المالية مقاومة الأزمات والصدمات فيتحقق الاستقرار المالي.
- في حالة تحقيق الشمول المالي وتمكين عدد كبير من الأفراد من فتح حسابات وودائع صغيرة، فإن هذا يضمن للقطاعات المالية في حالة حدوث أزمات للمدخرين الكبار، وسحب ودائعك أن يكون هناك حسابات وودائع مختلفة تحد من التأثير السلبي على وضع السيولة فى القطاع المصرفي، مما يحافظ على الاستقرار المالي.

يمكننا الآن القول ان العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي هى علاقة واحدة الى واحد و ان الخلل في أحدهما ينتج عنه خلل في الآخر ولا يمكن الوصول إلى الاستقرار المالي دون تحقيق شمول مالي والعكس صحيح، فلا بد على القطاعات المالية تنمية وتطوير القطاعين بشكل متوازي لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة. (السن، 2015، الصفحات 25-27)

ب. دور الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد. فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الأغلبية من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وترفع الانتاجية والدخول، والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية. وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وادارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال. لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وانما تشمل الجمعيات التعاونية، وشركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية التجمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، وغيرها. ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا

متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي. (www.cgap.org/topics/financial-inclusion.). ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات اللوحية الذكية. وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وادارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقر. ولذا من المهم أن يبدأ التثقيف المالي في المراحل الأولى من التعليم كي يرسخ المفاهيم المالية لدى الأفراد ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OEDC)والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حال احتاجوا للمساعدة واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم. لذا أصبح من المعترف به عالميا أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازيا ومكملا أساسيا لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي. (عبد الله واخرون، 2016، صفحة 20).

2.3 .أهمية تعزيز الشمول المالي

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس ايجابيا على البيئةالاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تحقيق مستويات مخاطر المؤسسات الماليةوالنظام المالي بشكل عام، ويمكن سرد أثار زيادة مستويات الشمول المالي في المحاور التالية :(شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 14-18)

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية** :توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- **تعزيز استقرار النظام المالي** :إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، حيث أن مزيدا من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.
- كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.
- **تعزيز قدرة الأفراد الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم** :أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

- **أتمتة النظام المالي** :توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها للمزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال مطلع القرن الواحد والعشرون. ان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقةبغسيل الأموال، كما ان أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

3.3. ضرورة إستراتيجية وطنية للشمول المالي:

نظرا لتزايد حاجة مستهلكي الخدمات المالية في توعيتهم وتثقيفهم ماليا وتمكينهم من الإدماج والوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بشكل يسير، وفي ضوء قيام بعض الجهات ذات العلاقة بالقطاع المالي في عدة مبادرات فردية لتنفيذ خطط وبرامج لتحقيق الشمول المالي، فقد برزت الحاجة إلى توحيد المبادرات والجهود تحت مظلة واحدة وذلك بهدف تجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي في هذه تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، والتي تشمل الهيئات الرقابية في القطاع المالي والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المستقلة والقطاع الخاص. وفي هذا السياق تعمل سلطات النقد والهيئات المالية حاليا على قيادة الجهود لبناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي معظم الدول وذلك ضمن خطة واضحة المعالم ومحكمة وفقا للمبادئ الرئيسية لتحقيق الشمول المالي والمعتمدة من قبل مجموعة العشرين G20والبنك الدولي والتحالف العالمي للشمول الماليAFI .

ويكمن الهدف الأساسي من بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي لأي في توحيد وقيادة الجهود العديدة المبذولة في سبيل زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة، وضمان عدم ازدواجية الجهود والموارد المبذولة من قبل الأطراف ذات العلاقة، لذا تنشأ الحاجة إلى توحيد الأهداف والرؤى ضمن استراتيجية وطنية للشمول المالي تشمل كافة الأطراف المعنية لضمان تحقيق الشمول المالي .

ومن الأهداف الرئيسة للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة :

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص.
- تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

4.3. عوائق وتحديات الشمول المالي

يواجه الشمول المالى العديد من التحديات التى تواجه تطبيقه سواء على المستوى الدولى أو على مستوى المحلي، لما له من نظرة مستقبلية فعالة لتحسين مستوى معيشة المواطنين، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وتتمثل أهم التحديات التى تواجه الشمول المالى فيما يلى : (أحمد محمود و أحمد محمد، 2019، صفحة 8)

- ارتفاع مستويات الأمية المالية والتى يترتب عليها جهل بعض المواطنين بالخدمات المصرفية المقدمة.
- انخفاض مستوى الوعى المصرفى لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- نقص الشفافية وتدفق المعلومات .
- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك واجهزة الصرف الآلى، وخاصة فى القرى والمناطق النائية.
- ارتفاع سعر الفائدة الذى يتراوح مما يؤدى إلى عزوف البعض عن الاقتراض.
- ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية سواء فى فتح حساب مصرفى أو التعامل مع الصراف الآلى.
- تدنى مستوى دخل بعض المواطنين بشكل لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمى .
- ارتفاع نسبة البطالة وهو مايمثل عبء على الدولة فى توظيف هؤلاء الشباب.
- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالى من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة فى حالة تطبيقه.
- انخفاض مستوى ثقة العميل أو المواطن فى الخدمات المصرفية، وهنا يأتى دور الشمول المالى فى تحسينها وتعزيزها.

إضافة الى ذلك ان اجتذاب الخدمات المالية للعملاء الريفيين يمثل التحدي الأكبر في السعي واسع النطاق بالنسبة للشمول المالي فهنالك عوائق امام وصول الخدمات المالية من كلا عنصري جانب الطلب وجانب العرض، فبالنسبة لجانب الطلب تتمثل العوائق الكبيرة بنقص الوعي المتعلق بالسلع والخدمات المالية والثقافة المحدودة والاستبعاد الاجتماعي ؛ فالعديد من المنتوجات المالية لا تتناسب مع الفقراء وليس هنالك من جهدٍ كاف لتصميم منتوجات تفي باحتياجاتهم ، كما وتمارس المواقف غير الودية وغير المتعاطفة للمصارف تجاه الزبائن دوراً مهماً في اضعاف الطلب على الخدمات المالية ، فالرسوم الباهظة وغير الشفافة جنباً الى جنب مع الاحكام والشروط المرهقة المتعلقة بالمنتوجات المالية تحد من الطلب ايضاً. اما بالنسبة لجانب العرض فان العائق الرئيس هو تكاليف المعاملات التي يدركها المصرفيونء ، ونظرا لانخفاض حجومها اكتشف المصرفيون ان التوسع في تقديم الخدمات المالية غير فعال كلفوياً ، هذا مضافاً الى ان نقص الاتصالات ونقص البنى التحتية وعوائق اللغة ومستويات التعلم المنخفضة أسهمت بأجمعها في زيادة الكلفة ومنع المصرفيين من اخذ زمام المبادرة انطلاقاً من جانب العرض.

5.3.المحاور الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي(سبل تحقيقه)

هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي،وهي كالآتي: (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 20)

أ. **دعم البنية التحتية** :يثمثل تطوير بنية مالية تحتية كفوءة وسليمة،احدى اهم الركائز تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين الى الخدمات المالية،التي يمكن ان تتضمن مايلي :الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي،يتعين في هذا الصدد:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال اصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال انشاء فروع او مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة .اضافة الى انشاء نقاط وصول خدمات مالية مثل وكلاء البنوك وخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع والصرافات الالية وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات كل دولة .
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة،لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة،مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية بما يضمن استمرار تقديم خدمات مالية.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر المحمول بما يخدم تعزيز فرص الوصول الى الخدمات المالية بتكلفة اقل وفعالية اعلى من كافة فئات المجتمع .
- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني،وانشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للافراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ،اافة الى قاعدة بيانات تسجل الأصول المنقولة واتخاد ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء علىالمعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

ب. **حماية مستهلكي الخدمات المالية:**حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية،بإهتملم كبير بالنظر لنمو القطاع المالي ونطوره وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية والتوسع في تلك الخدمات ،يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية ،الى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي من خلال الاتي: (http://www.amf.org.ae، 2021)

- التأكيد على الحصول العميل على معاملة عادلة شفافة إضافة الى حصوله على الخدمات والنتجات المالية بسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية،من خلال الإفصاح للعملاء على البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لابقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم .
- حماية بينات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توفير آليات للتعامل مع شكاوي العملاء،على ان تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لافضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب .
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بإلتزماتهم.

- تطوير خدمات ومنجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:يعتبر ذلك احد اهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تسيير الحصول على المنتجات المالية والوصول اليها وتقديمها للافراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية،مهمة تطوير الخدمات والمنجات المالية ،اخد بعين الاعتبار مايلي:
- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها،إضافة الى ابتكار منتجات مالية تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل .
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات الماليةبما يمكن العملاء من الوصول الى المنتجات وخدمات متنوعة عالية الجودةبسهولة وبتكاليف معقولة .
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات او المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم .
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات لتمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.
- اتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال .

ت. **التثقيف المالي** :يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال اعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي.يتم تطوير الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية الى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة،ذدلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج الى ذلك مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- يهدف التثقيف المالي الى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول الى مجتمع مثقف ماليا،ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاد قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.
- ينبغي تحقيق التوازن بين التوازن المعلومات المتاحة لدى المساهليكين ومقدمي الخدمات المالية،المستهليكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على ادرك حقوقهم ومسؤولياتهم .في اغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة،التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاد قرارات مالية تلائم احتياجاتهم. (2017، الصفحات 9-11)

وكخلاصة من اجل تحقيق الشمول المالي، يجب أولا عمل دراسة نعرف الخدمات المالية الموجودة مناسبة وكذلك احتياجات المستهلك من الخدمات المالية المختلفة. وهذا من اجل تخطيط اهداف ترفع بها. مستوي الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة. وحماية المستهلك مهمة جدا في هذه الحالة لنزود ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي وهذا بيتم عن طريق: حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة. تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية. توفير خدمات استشارية اذا احتاج العميل. الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معه بكل حيادية .

4. خاتمة:

نمى دور القطاع المالي تصاعديا ولعب دورا هاما في نمو اقتصاديات الدول، وقد حظي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة فاقت الخيال وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين وانتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات، فقد تم طرح العديد والعديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة.

وقد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كمحور رئيسي في جدول أعمال التنمية العالمية، واعتبر البنك العالمي تعميم الشمول المالي ونشره بين جميع الفئات يعتبر وسيلة مباشرة للقضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، والتي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة .

النتائج : من خلال هذه الورقة البحثية استنتجنا مايلي:

1. ان انخفاض نسبة الشمول المالي متمثلة باستعباد عدد كبير من افراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بشكل عام.

2. ان تحقيق الشمول المالي والارتقاء به سوف يتضمن تحسين القدرة المالية والمصرفية المناسبة لقدرات فئات المجتمع واحتياجاتها،ومن امثلتهم محدودي الدخل وأصحاب المشروعات ...الخ.

3.يضمن الشمول المالي ان كافة الفئات المذكورة ستحصل على منتجات مالية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتها وظروفها الاقتصادية وان هذه العملية ستؤذي الى زيادة دخولهم وخفض مستوى البطالة المفتشية بينهم وانعكاس ذلك على خفض مستوى الجرائم مما يساعد في تحقيق السلم الاجتماعي.

التوصيات: لتحقيق مستوى اعلى من الشمول المالي يبغي القيام بالآتي:

- ✓ اعداد دراسة موسعة تشمل جميع افراد المجتمع للتعرف على هل ان الخدمات المصرفية والمالية المتوفرة كافية لأفراد المجتمع ام لا،ويمكن تحيق ذلك بطريقتين هما:

أ- قيام التخطيط باعداد مسح شامل لهذه الخدمات وللفئات الاتصادية والاجتماعية المتواجدة وهل ان الخدمات كافية او تحتاج الى المزيد منها بعد توفر الأموال اللازمة لاجراء ذلك.

ب-قيام البنك المركزي والبريد،المصارف، البورصة ...باجراء مسح ووضع الحلول المناسبة على نطاق زمني مناسب.

- ✓ بذل جهود اكبر لحماية المستهلك لضمان حصوله على الخدمات المصرفية بسهولة وباسعار مناسبة .
- ✓ التأكيد على حصول زبائن المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية على خدمات ومعاملة عادلة وشفافة بكل مناسبة.
- ✓ تزويد الزبائن بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعاملهم مع مقدمي الخدمات المالية والمصرفية.
- ✓ توفير المزيد من الخدمات الاستشارية التي يحتاجها جمهور المتعاملين مع هذه المؤسسات.
- ✓ الاهتمام بشكاوي الزبائن والتعامل معها بحيادية تامة بغرض حلها.
- ✓ الابقاء على حق الموظف في اختيار المصرف الذي يرغب في توطين رواتبه لديه دون أي ضغوط يمكن ان يتعرض لها من المسؤولين المرتبط بهم إداريا.

- ✓ حث المصارف على تقديم الحوافز المناسبة لتطوير هذا المشروع من خلال تخفيض العمولة التي يتقاضها عن خدمة التوطين ،ومنح قروض ميسرة تعادل ضعفي المتبقي من راتب الموظف الموطن لديه،وتلبية حاجات المواطنين الراغبين في العملة الأجنبية لأغراض السفر ،العلاج،أداء فريضة الحج والعمرة واعتبار هذه الطلبات ضمن طلبات الزبائن المقدمة للمصارف.
- ✓ العمل على توسيع رقعة القاعدة المادية والمؤسسية للشمول المالي من حيث التشريعات والأجهزة وادخال التقنيات الحديثة والاستعانة بالتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال والسعي الحثيث الى الانضمام الى منظمات الشمول المالي العالمية مثل اتحاد الشمول المالي والمؤسسات الأخرى وبما يصب في رفع مقومات الشمول المالي لما له من اثر كبير على تخفيض معدلات الفقر.
- ✓ سن التشريعات المناسبة وتفعيل الاحكام القضائية والسعي الى النأي بعمل السلطات الرقابية عن المناكفات السياسية والحيلولة دون توقف عجلة التناسق الحكومي والحوكمة وبما سيؤول في نهاية المطاف الى تهيئة الأرضية الصالحة لسريان مفعول الشمول المالي دونما عوائق او معوقات تنعكس على بذل جهود لا طائل منها تتعلق بموضوعة الشمول المالي.

5. قائمة المراجع:

- (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.amf.org.ae .
- Haning A, J. S. (2010). *Financial report and Financial Stability: current policy issues;.* Washington: The World Bank.2010.
- Onaolapo, A. R. (2015). EFFECTS OF FINANCIAL INCLUSION ON THE ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA (1982-2012) " ,. *International Journal of Business and Management , Review Vol.3* ., pp 13-15.
- Princy james .(2017) " Role of Co-operative Banks in Financial Inclusion: A Study in thePost Reform Period." *IOSR Journal Of Humanities And Social Science* ، *Volume22* (Issue 6)، p1.
- *www.cgap.org/topics/financial-inclusion.* (s.d.). Consulté le 11 25, 2021, sur www.cgap.org/topics/financial-inclusion.
- إبراهيم قلواز. (2015). العولمة والتوسع العالمي. *المجلة الأفريقية للعلوم السياسية* ، *4* (1).
- أبو دية ماجد. (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. تأليف *مذكرة ماجستير* (صفحة 19). غزة فلسطين: جامعة الازهر.
- احمد عدنان غناوي، و يحيى صالح لورنس. (2018). تحليل فاعل ة الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة الى التجر ة النيجير ة. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* ، 4.
- *التقرير السنوي للبنك الدولي*،. (2013). تم الاسترداد من www.world.bank.org.
- حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر. (2020). آليه لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات. *الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى* .

- ديمير اسلي، و كونت وآخرون جوتش. (2017). *قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية عام عرض*. قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي. مجموعة البنك الدولي.
- سمير عبد الله واخرون. (2016). ، *(الشمول المالي في فلسطين)*،. القدس.
- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد: 3* (العدد:2)، ص:14-18.
- عادل عبد العزيز السن. (2015). *دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادى*. جامعة الدول العربية.
- محمد النقيرة أحمد محمود، و عبد الحى نور الدين أحمد محمد. (2019). دور الشمـول المالى فى تعزيـز مستوى ثقة العمـلاء. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، 4.
- (2017). *مفاهيم الشمول المالي*. امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.
- وليد عيدي عبد النبي. (2 جويلية, 2018). الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي. 2-3.
- ياسر جامع. (2014). المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الاسلامية الاردنية. *مجلة البلقاءللبحوث والدراسات* (العدد 2).

الشمول المالي في الجزائر: واقع، تحديات ومتطلبات

Financial Inclusion in Algeria : Reality, Challenges and Requirements

شميسة يونس [1]، صفاء نيد [2]

Chemissa Younes [1], Safa Nid [2]

[1]جامعة محمد خيضر- بسكرة (الجزائر)، Chemissa.younes@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر – بسكرة (الجزائر)، safa.nid@univ-biskra.dz

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق بالدراسة والتحليل لواقع وتطور الشمول المالي في الجزائر من خلال بعض المؤشرات المختارة،مع استعراض لأهم التحديات والعراقيل التي تواجهه وتحديد لأبرز المتطلبات اللازمة لتحقيقه؛ وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة عالميا وعربيا في مجال الشمول المالي بمستوى شمول 9.62%؛ كما يعتبر ضعف البيئة التشريعية التي تنظم النشاط البنكي في الجزائر، التعقيدات المتعلقة بإجراءات طلب الحصول على القرض، ضعف الثقافة المالية...وغيرها، من أهم العقبات التي يواجهها الشمول المالي في الجزائر؛ هذا ويعتمد تحقيق الشمول المالي في الجزائر على مجموعة من المتطلبات الأساسية؛ كتعزيز البنية المالية التحتية، توفير الحماية المالية للزبائن، رفع مستوى التثقيف المالي ....وغيرها. والتي يجب على الجزائر أخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت المضي قدما لتعزيز ونشر الشمول المالي.
كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، الثقافة المالية، الجزائر.

Abstract:
This researchpaperaims to examine and analyse the reality and development of financial inclusion in Algeria, throughsomeselectedindicators, with a review of the most important challenges and obstacles it faces, and identifying the most important requirements for achievingit; using the descriptive-analyticalapproach. WeconcludethatAlgeriaranksbehind the global and Arablevels of financial inclusion, with a coveragelevel of 9.62%. The weaklegislativeenvironmentgoverningbankingactivity in Algeria, the complexities of the procedures for applying for a loan, the weakfinancial culture, and others are the main obstacles to financial inclusion in Algeria. ThereforeAchievingfinancial inclusion depends on a set of basic requirements; such as strengtheningfinancial infrastructure, providingfinancial protection to customers, raising the level of financialeducation... etc. Hence, Algeria must takeThoserequirementsintoaccount to move forward to promote and spreadfinancial inclusion.
Keywords: Financial inclusion, financial services, financial culture, Algeria

1.مقدمة:

اكتسب موضوع الشمول المالي اهتماما واسعا في السنوات الأخيرة نظرا لأهميته المتصورة كمحرك للنمو الاقتصادي، محقق للتنمية المستدامة والاستقرار المالي. حيث يسعى الشمول المالي للوصول إلى مئات الملايين من النساء والرجال (حول العالم) والمستبعدين حاليا من الخدمات المالية، وإدماج عملياتهم المالية ضمن القطاع المالي الرسمي، وذلك بغية إنشاء مستودع للمدخرات والأموال القابلة للاستثمار وبالتالي توليد الثروة العالمية. وعلى غرار بقية دول العالم تحاول السلطات العمومية في الجزائر ممثلة في بنك الجزائر تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي؛ فبعد أكثر من عشرين سنة على التوجه إلى اقتصاد السوق وخوصصة القطاع البنكي –الذي توقف سنة 2007- لا يزال عدد الأفراد المستفيدين من الخدمات المالية في الجزائر منخفضا نسبيا.

1.1. إشكالية الدراسة: استنادا لما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي: **ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر في ظل التحديات التي تواجهه؟ وما هي المتطلبات اللازمة لتحقيقه؟**

2.1. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث يولي صانعوا القرار والبنوك المركزية حول العالم اهتماما كبيرا بمؤشرات الشمول المالي؛ وتعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية التي تطمح إلى تطوير قطاعها المالي، وتجاوز الصعوبات التي تحول دون ذلك.

3.1. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ توضيح المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي؛
- ✓ التحقيق في واقع الشمول المالي في الجزائر؛
- ✓ إبراز التحديات التي تواجه تنمية الشمول المالي في الجزائر؛
- ✓ تحديد المتطلبات اللازمة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر.

4.1. منهج الدراسة: للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر. وقد اعتمدنا في عملية جمع المعطيات وتحليلها على الإحصائيات الرسمية للبنك الدولي.

5.1. محاور الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم دراستنا هذه إلى؛ المحاور التالية:

- ✓ **ماهية الشمول المالي؛**
- ✓ **واقع الشمول المالي في الجزائر؛**

- ✓ **التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر وأهم متطلبات تحقيقه.**

2. ماهية الشمول المالي:

الشمول المالي أو الاشتمال المالي من المصطلحات الحديثة التي تحظى باهتمام واسع من قبل البنوك المركزية وصانعي القرار ووكالات التنمية حول العالم، خاصة بعد أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك من خلال التزام الحكومات بوضع سياسات من شأنها تسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية.

2.1. تعريف الشمول المالي: ظهرت العديد من المفاهيم والتعاريف للشمول المالي نتناول بعضها؛ في ما يلي:

تم تعريف الشمول المالي من قبل لجنة الشمول المالي برئاسة الدكتور C. Rangarajan على أنه: "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي في الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل؛ الأقسام الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض وبالتكلفة المعقولة من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية"(Dr. Ramananda & Mr. sankharaj, 2015, p. 13)

وتعرفه مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة " (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 2).

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء" (أيمن و وفاء ، 2021، صفحة 74).

مما سبق نستنتج أن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما فيها المهمشة والمحرومة إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبتكلفة ميسورة تلبي احتياجاتهم من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية.

2.2. أهمية الشمول المالي: تتمثل أهمية الشمول المالي في النقاط التالية: (اسماء و سعيدة ، 2020، صفحة 75)

- ✓ تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛

- ✓ يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب؛
- ✓ التركيز على وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها؛
- ✓ المساهمة في خلق فرص عمل جديدة الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة؛
- ✓ يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية.

3.2. أبعاد الشمول المالي: لقد تطور مفهوم الشمول المالي منذ ظهوره أول مرة في دراسة Leyshon&Thrift سنة 1993 – كتعبير معاكس للإقصاء المالي- ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية:

أ- **الوصول للخدمات المالية**: يشير هذا البعد إلى قدرة استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية؛

ب- **استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي (صليحة و معمر، 2019، صفحة 4)؛

ت- **جودة المنتجات والخدمات المالية وجودة تقديمها:** يعتبر بعد جودة الخدمات المالية وجودة تقديمها بعدا غير واضح، وذلك لوجود العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك وفعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وعوامل أخرى غير ملموسة مثل ثقة المستهلك بالخدمة المالية.(صورية و السعيد، 2018، صفحة 110).

3. واقع الشمول المالي في الجزائر:

وفقا لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي حيث أن 18% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014؛ وحسب تقسيم صندوق النقد الدولي تقع الجزائر ضمن المجموعة الثانية –من أصل ثلاث مجموعات- التي تضم دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24% و62% (اتحاد المصارف

العربية). ويوضح بيان لبنك الجزائر ارتفاع نسبة الإقصاء المالي والتي قدرت بـ 33% من الكتلة النقدية (M2) وهو ما يعادل 4675 مليار دينار (نهاية عام 2017) (Banque D'Algerie, 2018, p. 1)، وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر.

1.3. هيكل النظام المالي في الجزائر: يتميز النظام المالي في الجزائر بالتنوع (الشكل 1) ففي سنة 2018 بلغ عدد المؤسسات الناشطة في القطاع المصرفي ثمانية وثلاثون مؤسسة، منها عشرون بنك تجاري (52% من المجموع) وثماني مؤسسات مالية (21% من المجموع) وتسع وكالات تأمين وصندوق تقاعد عمومي. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: هيكل النظام المالي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2018)

- ✓ يهيمن القطاع البنكي في الجزائر على النظام المالي حيث تضم البنوك التجارية 6 بنوك عمومية و 14 بنك تجاري خاص. ووفقا لتقرير بنك الجزائر لسنة 2018، بلغت حصة البنوك التجارية العمومية 86.59% من إجمالي القروض في حين تبلغ حصة البنوك التجارية الخاصة 13.41%؛
- ✓ وتتبع البنوك في الجزائر نموذج أعمال بسيط، يتمثل أساسا في دور الوساطة المالية، حيث يشير نفس التقرير إلى أن البنوك التجارية العمومية تقوم بتجميع 86.24%من إجمالي الودائع، بينما تجمع البنوك التجارية الخاصة 13.76%.

2.3. ترتيب الجزائر حسب مؤشر الشمول المالي: تشير الإحصائيات المتعلقة بترتيب الدول حسب مؤشر الشمول المالي، إلى أن الجزائر تحتل مراتب متواضعة جدا في الترتيب العالمي والعربي لمستوى الشمول المالي.

أ- **الترتيب العالمي للجزائر حسب مؤشر الشمول المالي:** تشير الإحصائيات المتعلقة بالشمول المالي لسنة 2014 إلى أن الجزائر تحتل مرتبة متواضعة جدا في الترتيب العالمي لمستوى الشمول المالي بمعدل 9.62% وفي المرتبة 141 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: الشمول المالي وترتيب الدول العربية حسب بيانات البنك الدولي 2014

الدولة	مؤشر الشمول المالي %	ترتيب الدولة	الدولة	مؤشر الشمول المالي%	ترتيب الدولة
لبنان	50.83	36	السعودية	24.34	103
عمان	46.42	42	ليبيا	22.59	109
الكويت	42.01	55	الضفة الغربية وقطاع غزة	19.5	121
قطر	40.6	57	مصر	18.77	122
الأردن	37.11	68	سوريا	11.08	138
الإمارات	32.6	77	الجزائر	9.62	141
المغرب	30.86	82	السودان	5.74	157
تونس	29.29	88	اليمن	3.93	170

المصدر: (العباس، حميد، و عز الدين، 2019، صفحة 220)

ب- **الترتيب العربي للجزائر حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي:** وضح (جلال الدين، 2018، صفحة 05) في دراسة أجراها لصندوق النقد العربي ترتيب مجموعة من الدول العربية من بينها الجزائر، وذلك حسب مؤشرات الشمول المالي الجزئية وكان ترتيب الدول؛ كالتالي:

الجدول 2: ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

الدولة	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	ترتيب الدول حسب النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية	ترتيب الدول حسب نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية
الامارات العربية	3	2	1
البحرين	1	1	2
الكويت	4	3	3
السعودية	6	5	4
الجزائر	13	6	5
لبنان	2	4	6
تونس	7	8	7
الأردن	5	12	8
دولة فلسطين	10	10	9
موريتانيا	8	7	10
السودان	11	9	11

مصر	9	11	12
العراق	12	13	13
اليمن	14	14	14

المصدر: (جلال الدين، 2018، صفحة 05)

- ✓ حسب مؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية، والذي يدل على كفاءة البنوك التجارية من خلال حجم الائتمان الذي تقدمه للجمهور؛ احتلت الجزائر المرتبة 13 من أصل 14 دولة خضعت لتقييم نفس المؤشر. وهي مرتبة متأخرة يمكن إرجاع سببها إلى ضعف البنوك التجارية في تقديم القروض للأفراد بسبب الضمانات المطلوبة التي لا يستطيع الأفراد في معظم الأحيان توفيرها.
- ✓ حسب مؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، والذي يعبر على مستوى الوساطة البنكية في الاقتصاد؛ احتلت الجزائر خلاله المرتبة 6. وهو ما يدل على أن ميل أصحاب الفوائض المالية في الجزائر لإيداع أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية يفوق ميل أصحاب الفوائض المالية في الدول الأخرى؛ كالأردن، فلسطين، العراق واليمن.
- ✓ حسب مؤشر نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية، الذي يعكس مستوى ثقة الأفراد في المؤسسات المصرفية والوعي المالي لديهم؛ احتلت الجزائر المرتبة الخامسة وهي مرتبة متقدمة مقارنة بالمؤشرات السابقة.

3.3. حسب بعض مؤشرات الوصول: تعتبر الكثافة المصرفية أحد أهم المؤشرات التي تعكس مدى قرب المؤسسات المالية من العملاء، وحسب المعيار الدولي للكثافة المصرفية ينبغي وجود فرع واحد لكل 10000 فرد؛ وتجدر الإشارة إلى أن معدل الكثافة المصرفية في الجزائر هو فرع واحد لكل 26000 فرد وهو معدل بعيد جدا عن المعدل العالمي. وفيما يلي أهم مؤشرات الوصول للخدمة المالية في الجزائر:

الجدول 3: تطور بعض أهم مؤشرات الوصول في الجزائر خلال سنوات (2011، 2014، 2017)

السنة	2011	2014	2017
عدد موزعات الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	6.1	7.61	9.1
عدد الفروع البنكية لكل 100.000 بالغ	5.18	5.21	5.22
عدد المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ	39.08	42.54	40.67

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على؛ (البنك الدولي،المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2010)، (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور مستمر في عدد الصرافات الآلية من 6.1 صراف آلي سنة 2011 إلى 9.1 صراف آلي سنة 2017، وبالنسبة لعدد الفروع البنكية فرغم التحسن الطفيف من سنة لأخرى نلاحظ أنها متواضعة الانتشار؛ أما بالنسبة لعدد المقترضين من البنوك التجارية فنلاحظ تذبذبا في هذا المؤشر –بين ارتفاع وانخفاض- من عام لآخر، ما يدل على لجوء غالبية الأفراد إلى الاقتراض من جهات خارج القطاع البنكي؛ كالأسرة والأصدقاء.

4.3. حسب بعض مؤشرات الاستخدام: إن امتلاك الحسابات البنكية مؤشر مهم من مؤشرات الشمول المالي، يعكس مدى استفادة الأفراد من الخدمات المالية المقدمة، ونوضح فيما يلي بعض أهم مؤشرات الاستخدام في الجزائر:

الجدول 4: ملكية الحسابات في مؤسسات مالية من الأسر (كنسبة من البالغين فوق 15 عاما) في الجزائر

	أغنى 60% من الأسر			أفقر 40% من الأسر		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة	40.502%	59.464%	47.967%	23.095%	36.971%	34.971%

المصدر: (البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، 2018)

يظهر الجدول أعلاه ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات في المؤسسات المالية لأغنى 60% من الأسر بمتوسط قدره 49.311%، بينما تنخفض هذه النسبة بـ 17.63% لدى أفقر 40% من الأسر. مما يعكس ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي لدى هذه الأسر (الفقيرة) وذلك لارتفاع مستويات البطالة فيها.

الجدول 5: ملكية الحساب في مؤسسة مالية أو مع توفير خدمة الأجهزة المحمولة

السنة	2011	2014	2017
الأفراد البالغين من 15 سنة- 24 سنة	%20.30	%38.45	%28.58
الأفراد من سن 25 فما فوق	39.88%	%57.48	%48.75

المصدر: (البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، 2018)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية أو مع توفير خدمة الأجهزة المحمولة، ويعود ذلك إلى عدم سماح القانون للأفراد دون سن 18 بفتح حسابات بنكية خاصة بهم وإدارتها، إضافة إلى عدم تمتع الشباب في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة بالاستقلالية المالية قبل عمر 25 سنة. وعليه نستنتج ضعف الخدمات المالية في الوصول إلى الشريحة الأوسع في الجزائر(الشباب) وهو ما يدل على ضعف استراتيجيات الشمول المالي الموجهة لامتصاص أكبر قدر ممكن من السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي.

4. التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر وأهم متطلبات تحقيقه: وبعد التطرق لواقع الشمول المالي في الجزائر. نتناول في هذه الجزئية أبرز التحديات التي تواجهه وأهم متطلبات تحقيقه.

1.4. التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر: تتمثل أهم التحديات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر في النقاط التالية: (اوسياف و شاوي، 2020، الصفحات 125-128)

أ-ضعف البيئة التشريعية التي تنظم النشاط البنكي في الجزائر، وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة في الساحة البنكية، والتأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية، لإنجاح التجارة الالكترونية والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي؛ أضف إلى ذلك القوانين التي تصدر دون تعليمات تشرح كيفية تطبيقها، مما يؤدي إلى تضارب على مستوى مختلف البنوك بسبب كثرة التأويلات؛

ب- ضعف استخدام وسائل الدفع وأنظمة التسوية، حيث توفر البنوك في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لزبائنها، والبطاقات البين بنكية (CIB)، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن (رجال الأعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة. إلا أن الواقع البنكي في الجزائر يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات البنكية؛

ت- ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في البنوك، مما يؤدي إلى تفشي عمليات الاختلاس التي تستمر في بعض الحالات عدة سنوات قبل اكتشافها، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي أضعف الثقة في العلاقة بنك-زبون، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة وفعالة للتكوين؛

ث- ثقل إجراءات طلب القرض، والشروط التعجيزية فيما يخص القروض الاستثمارية كارتفاع المساهمة الشخصية إلى حدود 70% من قيمة المشروع، أضف إلى ذلك المبالغة في قيمة الضمانات التي قد تصل إلى ضعف المبلغ المقترض؛

ج- هيمنة القطاع البنكي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع البنوك منتجات متشابهة، وتطبق نفس معدلات الفائدة ما عدا بعض الحالات الاستثنائية التي تنفرد فيها البنوك عن غيرها بخدمات نجدها مرتفعة التكلفة، وهو ما يعد استغلالا ماليا؛

ح- نقص الثقافة المالية التي تؤدي إلى تنامي الاكتناز، وهي الظاهرة المتجذرة في الاقتصاد الجزائري.

2.4. متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر: حسب (Banque D'Algerie) يتطلب تحقيق الشمول المالي مراعاة النقاط التالية:

أ- **تعزيز البنية المالية التحتية:** إن توفير بنية مالية تحتية قوية هو أحد أهم الركائز الأساسية المساعدة على تحقيق الشمول المالي وكذا تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال مراعاة الأولويات التالية:

- ✓ وضع إطار تشريعي مناسب لدعم نهج الشمول المالي من خلال تطوير وتعديل التعليمات والقرارات في هذا المجال؛
- ✓ العمل على توسيع شبكة وكالات مقدمي الخدمة المالية، ودعم إنشاء وكالات أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمة المالية خاصة الموجهة للتمويل الصغر، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل أجهزة الصراف الآلي، منافذ البيع والوكلاء المصرفيين؛
- ✓ تسهيل تنفيذ المعاملات المالية وتسويتها بين مقدمي الخدمات خلال فترة قصيرة وفي الوقت المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمة المالية؛
- ✓ الاستفادة من التقدم التكنولوجي من خلال توسيع نطاق الخدمات الرقمية المقدمة، وكذا الدفع بالوسائل التكنولوجية من أجل تسهيل الوصول للخدمات المالية بأقل تكلفة وأكبر كفاءة؛
- ✓ توفير قاعدة بيانات شاملة.

ب- **توفير الحماية المالية للزبائن:** وذلك من خلال أهم النقاط التالية:

- ✓ ضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة للمنتجات والخدمات المالية، بسهولة وبجودة وبتكلفة معقولة.
- ✓ تقديم المعلومات اللازمة والدقيقة خلال جميع مراحل حصول العميل على الخدمة المالية من خلال إبلاغهم بالفوائد والمخاطر المرتبطة بالمنتج؛
- ✓ إمكانية تقديم المشورة وفقا لاحتياجات العملاء ودرجة تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

ت- **تطوير الخدمات والمنتجات المالية:** مع ما يتناسب واحتياجات جميع الفئات الاجتماعية، وهي مسؤولية مقدمي الخدمة المالية.

ث- **رفع مستوى التثقيف المالي:** وذلك من خلال وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز التعليم والثقافة المالية لا سيما لدى فئة الشباب، النساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فالعمل على محو الأمية المالية سيساعد الأفراد على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة في معاملاتهم المالية بأقل من المخاطر.

5. خاتمة:

نظرا للاهتمام الواسع الذي يحظى به الشمول المالي من قبل الباحثين وصناع القرار والبنوك المركزية على المستويين العالمي والوطني -خاصة-، قمنا من خلال بحثنا هذا بتوضيح المفاهيم الأساسية للشمول المالي، عرض واقعه في الجزائر وكذا مناقشة أهم التحديات التي تواجهه والمتطلبات اللازمة لتحقيقه. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما فيها المهمشة والمحرومة إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المناسبة وبتكلفة ميسورة تلبي احتياجاتهم من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في المؤسسات المالية؛
- ✓ على الرغم من إصلاحات الجزائر في القطاع البنكي، لا يزال عدد المستفيدين من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك منخفض. حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة عالميا وعربيا في مجال الشمول المالي، بمستوى شمول 9.62% وهي نسبة بعيدة عن المتوسط الذي يتراوح بين 24 % و62%؛
- ✓ يعتبر ضعف البيئة التشريعية التي تنظم النشاط البنكي في الجزائر، ضعف استخدام وسائل الدفع وأنظمة التسوية،التعقيدات المتعلقة بإجراءات طلب الحصول على القرض، ضعف الثقافة المالية لدى المتعامل الجزائري...وغيرها. من أهم العقبات التي يواجهها الشمول المالي في الجزائر؛
- ✓ يعتمد تحقيق الشمول المالي في الجزائر على مجموعة من المتطلبات الأساسية؛ كتعزيز البنية المالية التحتية، توفير الحماية المالية للزبائن، رفع مستوى التثقيف المالي ....وغيرها. والتي يجب على الجزائر أخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت المضي قدما لتعزيز ونشر الشمول المالي.

وبناءا على النتائج المتوصل إليها وجب علينا تقديم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة اهتمام بنك الجزائر بتبني إستراتيجية وطنية –فعالة وواضحة- تتماشى مع متطلبات تحقيق الشمول المالي في الجزائر يستهدف من خلالها فئة الشباب، والالتزام بها، والعمل على تنفيذها؛

- ✓ العمل على تحيين التشريعات القانونية المنظمة للعمل البنكي وجعلها تتماشى مع التطورات الحاصلة في الساحة البنكية العالمية، خاصة ما تعلق بالصيرفة الالكترونية؛
- ✓ العمل على وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز التعليم والثقافة المالية لا سيما لدى فئة الشباب، النساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق إعلامهم بالخدمات المالية التي يمكنهم الاستفادة منها؛
- ✓ دعم الانتشار البنكي في مختلف أنحاء الوطن، والعمل على تطوير وابتكار منتجات وخدمات مالية بما يتناسب واحتياجات جميع الفئات الاجتماعية، مع السعي لتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في نسب إستخدامها.

6. قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- بن رجب جلال الدين، (2018)، دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- بنك الجزائر، (2018)، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقرير سنوي.
- بهناس العباس ورسول حميد و بسيسة بلعباس عز الدين، (2019)، اسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الاشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14(العدد 2)، 210-237.
- بوزانة أيمن وحمدوش وفاء، (2021)، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12 (العدد 1)، 71-87.
- دردور اسماء وحركات سعيدة، (2020)، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، باستعمال نموذج ARDL، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 (العدد04)، 71-90.
- شنبي صورية وبن لخضر السعيد، (2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03 (العدد02)، 104-129.
- صندوق النقد العربي، (2015)، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ابو ظبي.

- عمار ياسين اوسياف وشافية شاوي، (يونيو, 2020)، الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعيقات والحلول. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، (العدد 97)، 120-138.
- فلاق صليحة وحمدي معمر، (2019)، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07 (العدد 04)، 1-14.

باللغة الاجنبية:

- Banque D'Algerie, (2018), Note aux Banques et Etablissements financiers N° 01/2018 du 14/02/2018.
- Banque D'Algerie, (s.d.), Brochure sur L'inclusion financiere, Algerie.
- Dr. Ramananda , S., & Mr. sankharaj, r. (2015, january). financial inclusion : a critical assessment of its concepts and measurement, asian journal of research in business economics and management, vol 5(No 1), 12-18.

المو اقع الالكترونية:

- اتحاد المصارف العربية، (بلا تاريخ)، تم الاسترداد من الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميا:-https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%AF/ consultéle (27/09/2021 14:30)
- (بلا تاريخ)، تم الاسترداد من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRCH.P5?locations=DZhttps://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRWR.P3?locations=DZ
- (2010)، تم الاسترداد من البنك الدولي،المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء:
https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5
- (2018)، تم الاسترداد من البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية.
https://data.albankaldawli.org/indicator/FX.OWN.TOTL.OL.ZS?locations=DZhttps://data.albankaldawli.org/indicator/FX.OWN.TOTL.YG.ZS?locations=DZ /consultéle (27/09/2021 15:30

أهمية التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي - تجارب دولية بالإشارة إلى حالة الجزائر-

Islamic microfinance in the investment opportunity in the region of Algeria

د. أحمد بن السيلت[1]، د. أسامة بوشريط [2]
AHMED BEN ALSILT[1], OUSSAMA BOUCHERIT[2]
[1] جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس (الجزائر)، ahmedbensilette@yahoo.fr
[2]جامعة يحي فارس المدية (الجزائر)، oussamaboucherite@gmail.com

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية التمويل الإسلامي المصغر في تعزيز الشمول المالي وعرض بعض التجارب الدولية والتي ساهم فيها التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق الشمول المالي مع الإشارة إلى حالة الجزائر باعتماد القرض الحسن كأداة تمويل إسلامي للوصول الوصول إلى الطبقات الفقيرة كمقاربة لما حققته الصيرفة الإسلامية في دول جنوب شرق آسيا ودورها في معالجة مشاكل الفقر وتعزيز الشمول المالي ، لذا تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي للوصول إلى نتائج كان أهمها وجود دور كبير للتمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي والكثير من العقبات التي تواجه النظام المالي في الجزائر للوصول الى الشمول المالي بالمعنى الذي وصلت له الكثير من الدول.
كلمات مفتاحية: شمول مالي؛ تمويل إسلامي مصغر؛ الطبقات الفقيرة؛ الجزائر. قرض حسن.

Abstract:
The purpose of the study is to shed light on the importance of Islamic microfinance in enhancing financial inclusion and alluding to some international experiences where Islamic microfinance has played significant role in achieving financial inclusion, with reference to the case of Algeria through the Islamic finance tool Qard Hassan as an Islamic financing tool that proved to be effective in reaching the poor category of the sociaty as an approach to What Islamic banking has achieved in Southeast Asian countries and its role in tackling poverty issues and promoting financial inclusion, to this end a descriptive and analytical approach was adopted, the results indicated that Islamic finance plays a major in promoting financial inclusion, so the results also indicated that many obstacles stymie the financial system in Algeria to reach inclusion comparing to what several countries have reached so far
Keywords: financial inclusion; Islamic microfinance; the poor classes; Algeria, Qard Hassan.

1.مقدمة:

قامت مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الناس بتكاليف أقل – بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية. ولذلك فإن الشمول المالي يمكن أن تحدث فرقاً حاسماً في حياة الناس وفي فرصهم ونجاحاتهم، وهي حجر الأساس للرفاهية، وريادة الأعمال، والحراك الاجتماعي، والنمو الشامل.

فمن المعروف أن للتمويل الإسلامي تجارب نجح بعضها في إدخال جانب مهم من الخدمات المالية إلى البيئات الريفية والبسيطة على النحو الذي يدعو إليه الشمول المالي حديثاً وذلك قبل أن تتسع الدعوة للشمول المالي عالمياً وكانت تلك الخدمات تتمثل بشكل خاص في التمويل المبسط «الأصغر» المرتبط بالتنمية الاجتماعية لتلك البيئات وفي الجزائر يعيش الملايين تحت خط الفقر، وهذا الأمر يثير الكثير من حفيظة المتابعين.

اشكالية الدراسة: على ضوء ذلك فإنَّ جوهر **إشكالية** بحثنا تتبلور في الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمةالتمويل الإسلامي متناهي الصغر في دعم الشمول المالي للأنظمة المالية؟

واعتمادا على الإشكالية الرئيسية نطرح **الأسئلة الفرعية** على النحو التالي:

- كيف تنظر الديانات السماوية والمفكرين الاقتصاديين إلى الربا الذي يتناقض مع التمويل الإسلامي؟
- هل ساهمت التجارب التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي؟
- كيف يمكن للجزائر أن تحقق الشمول المالي من فكرة التمويل الإسلامي متناهي الصغر؟

فرضيات الدراسة: لدراسة إشكالية الموضوع طرحت جملة من الفرضيات على النحو التالي :

- ساهم التمويل الاسلامي وبالأخص التمويل المصغر في تعزيز الشمول المالي؛
- أدى اعتماد القرض الحسن في الجزائر كأداة تمويل اسلامي في تحقيق الشمول المالي.

أهداف الدراسة: تهدف إلى الوصول الى معرفة أهمية التمويل المصغر في تعزيز الشمول المالي والوصول الى الفئات المحرومة وتكافؤ الفرص في المساهمة في التنمية المستدامة بالوقوف على الجوانب التالية:

- عرض تجارب دولية رائدة في التمويل المصغر ودوره في تعزيز الشمول المالي؛
- إبراز العلاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية وتطور القطاع المالي؛

- معرفة الاسباب والعقبات التي تواجه القطاع المالي في تحقيق فكرة الشمول المالي؛
- محاولة الاستفادة من التجارب الدولية في محاكاة لتطبيقها في النظام المالي الجزائري.

حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة كانت بالشكل التالي:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى بعض الأنظمة المالية بما فيها الجزائر؛
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد من 2011-2017حسب تقارير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex.

منهج الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع نستخدم المنهج الوصفي لتحليل واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول بالإضافة الى تتبع سلوك مؤشرات الشمول المالي وعلاقتها بباقي القطاعات خاصة القطاع المالي والاقتصادي. عليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول: نظرة الديانات السماوية والمفكرين في القرض والربا، أما المحور الثاني: ماهية الشمول المالي ومؤشراته، أما المحور الاخير فخصص لدراسة واقع الشمول المالي العالمي والعربي وبعض التجارب في اعتماد التمويل الاسلامي المصغر لتحقيق الشمول المالي.

2. المحور الأول: نظرة الديانات السماوية والمفكرين في القرض والربا

نعرج فيه لنظرة الديانات السماوية والمفكرين الاقتصاديين والفلاسفة للربا ومفهوم القرض الحسن والدور التنموي للتمويل الإسلامي.

1.2نظرة الديانة السماوية والمفكرين للربا: حرمت عديد الديانات الربا وكذلك المفكرين

1.1.2الربا في الإسلام: لم يكن تحريم الربا في الاسلام من بدايته وانما تم على مراحل بالتدرج كمايلي:

- ✓ البداية كانت في قوله تعالى: (وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ) [الروم :39].أي يضاعف الأجر والثواب، وهذا لا يدل على التحريم القطعي، وإنما التمهيد؛ لأن الربا أمر يكرهه الله.
- ✓ ثم قوله عزوجل: (فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللّهِ كَثِيرًا * وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ)[النساء: 160- 161]. في ذلك دلالة في التحريم على اليهود، وليست الدلالة قطعية وصريحة بالنسبة للمسلمين، ولكن يؤخذ منها التحريم أيضا.
- ✓ ثم قوله جل وعل: جاء التحريم جزئيا في الربا الفاحش: (لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً)[آل عمران:130].

✓ ثم أخيرا: القاطع العام الشامل، وهو قول الله -تبارك وتعالى-: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ)[البقرة: 278-279].

وهذا نسخ لتحريم الربا الفاحش فقط، على أن تحريم الربا الفاحش كان بيانا لواقع كانوا عليه في الجاهلية، يقول المستقرض للمقرض: "زدني في الزمن والأجل أزيدك في المال حتى يصبح أضعافا مضاعفة".(سلقيني، 2021)

2.1.2الربا عند اليهود: تحريم الربا في الديانة اليهودية جاء في الإصحاح الثاني والعشرين من صفر الخروج عدد (25) ما نصه: «إن اقرضت لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكن له مرابي» وقد ورد في سفر التثنية ما يلي: "لا تقرض أخاك بربا، ربا فضة، أو ربا طعام، أو ربا شيء ما مما يقرض بربا. للأجنبي تقرض بربا ولكن لأخيك لا تقرض بربا، لكي يباركك الرب إلهك.(ابراهيم، 2021)

جاء في كتاب المقارنات والمقابلات بين أحكام المرافعات والمعاملات والحدود في شرح اليهود ونظائره من الشريعة الإسلامية أن «الربا محرم تحريما مطلقا بين اليهود وبعضهم فيما يقترضه بعضهم من بعض. ومن تعامل به مقرضا كان أو مقترضا فجزاؤه الخروج من ملة اليهود».

وهكذا تحرم الديانة اليهودية الربا أيضا في كتابها المحرف. ولكنها تحرمه على طريقتهم الخاصة – بين اليهودي واليهودي – وتبيحه بين اليهودي وغير اليهودي.

2.2 القرض الحسن في الإسلام: هنا نبين مفهوموأهمية القرض الحسن من وجهة نظر الإسلام وأهم آثاره على التنمية الاقتصادية ودوره في إشراك مختلف الطبقات الاجتماعية في المساهمة لبناء الاقتصاد.

1.2.2 القرض الإسلامي: هو القرض الحسن الذي تقوم فيه المؤسسة أو البنك بإعطاء القرض للمقترض دون أي فائدة أو ضريبة، وهو القرض المشرع به في الدين الإسلامي، حيث يعطى هذا القرض لفك الكرب وتلبية احتياجات الناس ومساعدة الشباب في تمويل مشاريعهم دون انتظار أي ربح مادي.

يقصد بالقرض الحسن مطلق الاعمال الصالحة التي يقوم بها العبد لوجه الله وقربة اليه وقد نسب القرض الحسن الى الله عز وجل، فالله هو المقترض من عباده وهو الموفي لهم أجرهم أضعاف مضاعفة. ومن أهم مصاديق الاعمال الصالحة القرض المالي الذي يعطى للمقترض دون تحمله أي اعباء اضافية كالفوائد والربا المحرم في الشريعة الاسلامية حيث ورد عن رسول الله (ص) استحباب القرض: "من أقرض مؤمناً ينتظر به ميسرة، كان ماله زكاة، وكان هو في صلاة الملائكة، حتى يؤدى اليه" ذلك لأن في إقراض

الناس قروضاً حسنة مساعدة لهم على قضاء حوائجهم وتيسير أمورهم. وفي المفاضلة بين القرض والصدقة، ورد عن رسول الله (ص): "مكتوب على باب الجنة الصدقة بعشرة، والقرض بثمانية عشر" ذلك لان درهم القرض يعود الى صاحبه فيقترضه ثانية لينتفع به الناس، اما درهم الصدقة فلا يعود وينقطع النفع.(http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2417، 2021)

القرض الحسن من فضائل الأعمال وما يتقرب به إلى الله الكبير المتعال، وقد ندبنا إليه الشارع الحكيم، فقال ذو الجلال: مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ {البقرة:245}، وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقة مرة. رواه ابن ماجه وابن حبان في صحيحه.

قال ابن قدامة في المغني: والقرض مندوب إليه في حق المقرض مباح للمقترض لما روينا من الأحاديث، ولما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كشف عن مسلم كربة من كرب الدنيا كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه. (اسلام ويب، 2021).

3.المحور الثاني: ماهية الشمول المالي ومؤشراته

1.3 تعريف الشمول المالي: أو الاشتمال المالي، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمّشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية باستخدام المحمول، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية. ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلةوالبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول(https://ar.wikipedia.org/wiki ، 2021)

2.3 مؤشرات الشمول المالي:في قمة كان عام 2011 وافق قادة مجموعة العشرين على توصية الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمية والوطنية. بعد ذلك، صادق قادة مجموعة العشرين على مجموعة من المؤشرات الأساسية لقياس الشمول المالي في قمة لوس كابوس في عام 2012، والتي ولدت من عملالشراكة العالمية من أجل الشمول المالي GPFI. ويتم قياس الشمول المالي في ثلاثة أبعاد: (Global Partnership for Financial Inclusion, 2021).

- الوصول إلى الخدمات المالية؛
- استخدام الخدمات المالية؛
- جودة المنتجات وتقديم الخدمات؛

تشمل مصادر البيانات لمؤشرات الشمول المالي كل من قاعدة بيانات مؤشر البنك الدولي العالمية، وصندوق النقد الدولي، واستطلاع جالوب العالمي، واستطلاعات مؤسسة البنك الدولي، ودراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الوطنية لمحو الأمية المالية والشمول المالي، ولوحة نتائج تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي، والمسح العالمي للبنك الدولي. حول حماية المستهلك ومحو الأمية المالية، واستقصاءات القدرة المالية للبنك الدولي، ومسح أنظمة المدفوعات العالمية للبنك الدولي.

4.المحور الثالث: واقع الشمول المالي وبعض التجارب الرائدة في اعتماد التمويل الاسلامي المصغر لتحقيقه بالإشارة الى الجزائر

1.4 واقع الشمول المالي عالميا وعربيا:

1.1.4 الشمول المالي عالميا: اكدت البحوث أن السياسات التي تعالج المعوقات المالية قد أثبتت فعاليتها، خاصة لنحو 2.5 مليار شخص محروم من "الخدمات البنكية"، من بينهم 75 %من فقراء العالم ومن يعيشون في المناطق الريفية. وأن 1.7 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، هذا يعني أنهم ليس لديهم مكان آمن لتوفير المال، ولا يمكنك الوصول إلى قروض صغيرة أو خطوط ائتمان، فهؤلاء الأشخاص فعليا مستبعدون ماليا، وأكثر من نصفهم من النساء (finca organisation, 2021).

الشكل 1: نسبة الشمول المالي عالميا – البالغين الذين يملكون حسابا في مؤسسة مالية.

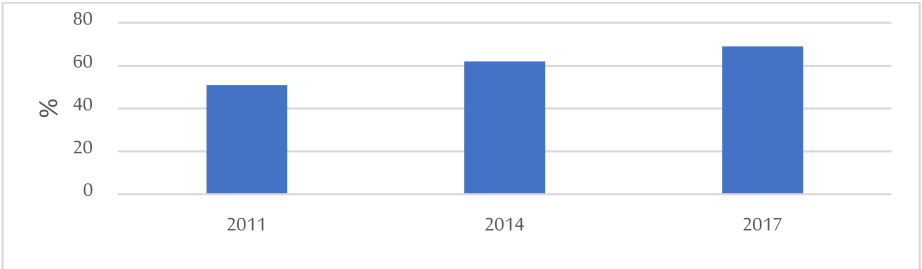

المصدر: بالاعتماد على بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي ومخرجات برنامج EXCEL2016.

من خلال الشكل فإن الشمول المالي آخذ في الارتفاع على الصعيد العالمي وتظهر قاعدة بيانات Global Findex لعام 2017 أن 1.2 مليار بالغ قد حصلوا على حساب منذ عام 2011، بما في ذلك 515 مليونا منذ عام 2014. وبين عامي 2014 و2017، ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية أو من خلال خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول على مستوى العالم من 62 %الى 69 %. وفي الاقتصادات النامية، ارتفعت الحصة من 54 %إلى 63 في المائة. ومع ذلكتظل احتمالية امتلاك النساء في الاقتصادات النامية لحسابات مالية تمثل 9 %أقل من احتمال حصول الرجال على حساب مصرفي.(worl dbank.org, 2021)

الشكل 2: الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات المصرفية في البلدان النامية

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

عالميا وحسب تقرير البنك الدولي عن الشمول المالي هناك 52 % من البالغين أو 76 % من مالكي الحسابات استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال العام 2016، وفي البلدان مرتفعة الدخل، بلغت النسبة 91 % من البالغين(97 % من مالكي الحسابات)مقابل 44 % من البالغين(70%من مالكي الحسابات) في البلدان النامية.

الشكل3: الأفراد البالغون الذين لديهم حسابات مصرفية يستخدمونها في المدفوعات الرقمية%

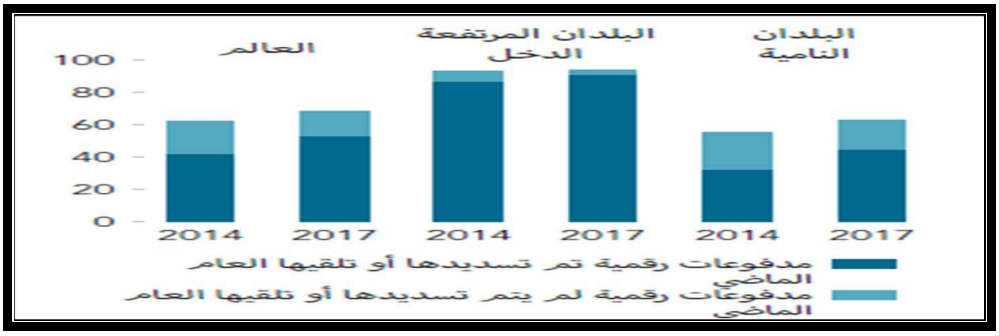

المصدر: تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

2.1.4 الشمول المالي عربيا(صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 6، 28): بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهودا كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية منذ 2012 بمايلي:

- إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له. يكمن دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيزالشمول المالي في الدول العربية،كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من أفريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي؛
- والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي AFI وبمشاركة من البنك الدولي؛

الشكل 4: نظرية التغيير في سياق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

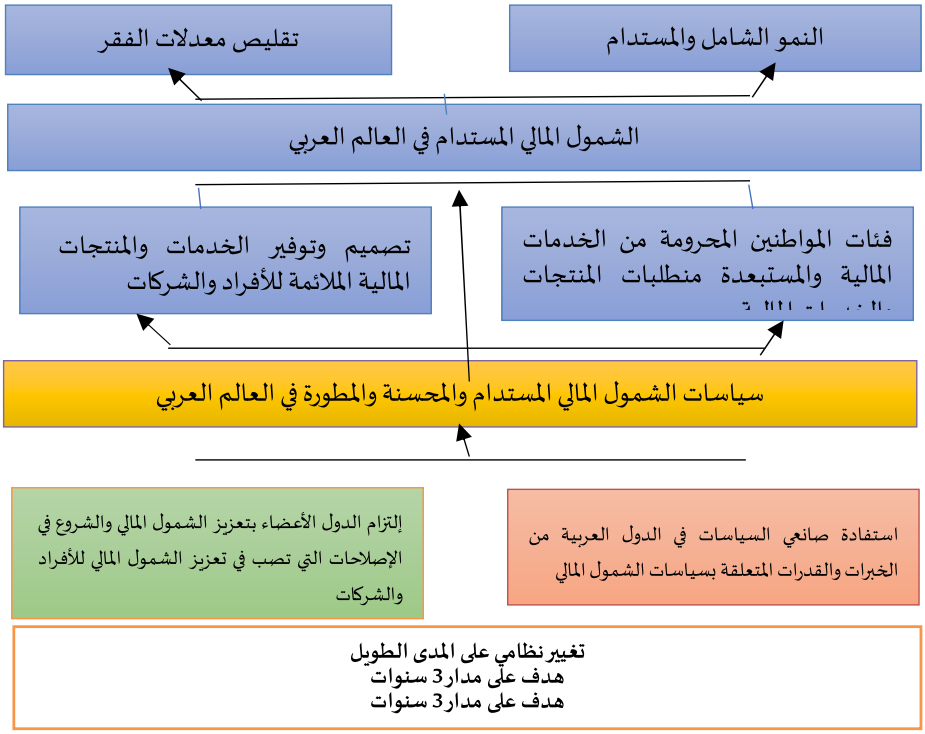

المصدر: صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI، التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص: 8.

أما فيما يخص التمويل المصغر فتعول العديد من البلدان العربية على النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصاديةنظرا لدورها المحوري في توفير فرص

العمل، وخفض معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب والإناث التي ترتفع فيالدول العربية إلى ما يفوق ضعف المعدل العالمي. كذلك من شأن النهوض بهذا القطاع زيادة مستويات التنويع الاقتصادي،وتكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصادات الوطنية. حيث تمثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما بين 90 و99 %من إجماليالمشروعات في القطاع الرسمي في الدول العربية، وتسهم بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و80%. كما تسهم بنحو 10 إلى 49 %من فرص التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية، وهي نسبة تقلعن متوسط البلدان النامية البالغ 60 %، مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع وعلى رأسها صعوبة النفاذ إلى التمويل لا سيما فيما يتعلق بالتمويل المصرفي حيث لا تتجاوز نسبة التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاع 9 %من إجماليالتسهيلات المصرفية مقارنة بنحو 16%للمتوسط المماثل المُسجل في البلدان متوسطة الدخل.

2.4بعض تجارب اعتماد التمويل الاسلامي المصغرلتحقيق الشمول المالي بالإشارة إلى الجز ائر

1.2.4تجربة مصر: تميزت بيئة أعمال التمويل الأصغر مع بداية 2013 بوجود سلطتان مركزيتان مكلفتان بتنظيم التمويل الأصغر هما: البنك المركزي المصري ووزارة التضامن الاجتماعي، وكلاهما يفتقر إلى القدرة على توفير التنظيم المناسب للصناعة ولا يوجد إطار تنظيمي محدد للتمويل الأصغر، ووجود أربعة بنوك وأكثر من 400 منظمة غير حكومية - مؤسسات التمويل الأصغر-non-governmental organisation microfinance institutions (NGO-MFIs)تقدم خدمات التمويل الأصغر في جميع أنحاء البلاد، تشكل المنظمات غير الحكومية - مؤسسات التمويل الأصغر الغالبية العظمى من صناعة الإقراض الأصغر، ولا تلبي توقعات وتطلعات الفقراء.(Center for Financial Inclusionat Accion, 2013, p. 60)مع تعيين حكومة جديدة في فيفري 2014 واهتمامهابتعزيز الاستثمار، أصبحتوسيع الشمول المالي أولوية، حيث أقرت الحكومة قانونا بشأن الائتمان الأصغر وجعل الهيئة المصرية للرقابة المالية(EFSA)مسؤولة عن الإشراف على المنظمات غير الحكومية (NGO) مؤسسات التمويل الأصغر والسماح للشركات التجارية بالمشاركة في التمويل الأصغر.(Center for Financial Inclusionat Accion, 2014, p. 60)، ومن أبرز نقاط تعزيز الشمول المالي صدور قانون التمويل الأصغر في نوفمبر 2014، والذي يتطلب من مؤسسات التمويل الأصغر الحصول على ترخيص للعمل، ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر المعترف بها في مصر من 400 إلى 640، في ماي 2015، أشارت الهيئة العامة للرقابة المالية إلى أنه تم إصدار 253 ترخيصًا وأن إصدار

التراخيص مستمر.(Center for Financial Inclusionat Accion, 2015, p. 102).

في فيفري 2016، قام البنك المركزي المصري بإعفاء إقراض البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على الصادرات من متطلبات الاحتياطي وخفض تكلفة التمويل إلى 5-7%(مقارنة بمتوسط سعر إقراض يبلغ 12%) لتشجيع البنوك، علاوة على ذلك، يعمل البنك المركزي المصري على تطوير استراتيجية للشمول المالي مع المعهد المصرفي المصري، بهدف زيادة قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يقرب من 20% من إجمالي القروض بحلول عام 2020، كما تم إنشاء "منصة التأمين الأصغر". واللوائح المتعلقة بالتأمين الأصغر التي من شأنها أن تمكن من إنشاء شركات التأمين الأصغر، (Center for Financial Inclusionat Accion, 2016, p. 38)،في عام 2017 أطلقت الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة، (رؤية مصر 2030)، حيث يمثل الشمول المالي الأولوية الرئيسيةللبنك المركزي، حيث أنشأت مصر وحدة للشمول المالي كما تم إنشاء إدارة مركزية مستقلة (المجلس الوطني للمدفوعات) بمرسوم في عام 2017 لحماية مستهلكي الخدمات المالية والبدء في التحرك نحو اقتصاد غير نقدي. أبرز الملامح: بعد موافقة البرلمان المصري، دخل قانون المدفوعات الإلكترونية حيز التنفيذ في يونيو 2019. ويوفر هذا القانون، الذي صاغه البنك المركزي المصري، اعترافا قانونيا بالنقود الإلكترونية. كما يتطلب من كيانات الحكومة والقطاع الخاص إجراء جميع المدفوعات للشركات التابعة والموردين والمقاولين إلكترونيا.(Center for Financial Inclusionat Accion, 2019, p. 44)، ومن بين المبادرات المهمة التي تبناها البنك المركزي، وكانت ذات أثر الإيجابي بعيد المدى مثل مبادرة التمويل العقاري، ومبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وقيام القطاع المصرفي بضخ 200 مليار جنيه في هذا القطاع بعائد لا يزيد عن 5%، ومبادرة دعم نشاط السياحة، ومبادرة إسقاط فوائد القروض عن المتعثرين، ومبادرة لتعزيز الشمول المالي بهدف زيادة المتعاملين مع القطاع المصرفي من خلال فتح حسابات مصرفية بدون مصروفات، وتشمل المنتجات المصرفية، حسابات توفير وحسابات جارية ومحافظ إلكترونية، وبطاقات ائتمانية للخصم المباشر أو المدفوعة مقدما، استجابة لتعليمات البنك المركزي، كما تم إصدار أول بطاقة دفع وطنية تحت اسم "ميزة"، في إطار استراتيجية التحول إلى مجتمع غير نقدي، وتعزيز الشمول المالي، مما يدعم تنمية قطاع المدفوعات الإلكترونية، بالتعاون مع وزارة الاتصالات، والبنك المركزي المصري، وعدد من البنوك العاملة في السوق المحلية، وعلى رأسها بنوك الأهلي، ومصر، والقاهرة، والتعمير والإسكان، والمصرف المتحد، والبنك التجاري الدولي-مصر.(شيماء، 2020).

الشكل5: مؤشرات الشمول المالي المصري مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال 2020

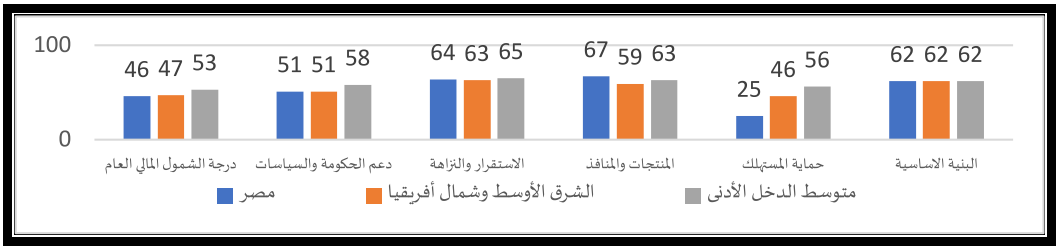

Source: The Economist Intelligence Unit, 2020

3.4الشمول المالي في الجزائر وأبعاد تطبيق التمويل المصغر لتعزيزه:

تعد بيئة الأعمال في الجزائر مواتية للوصول مستوى يقترب من الحدود العالمية في نشر ثقافة الوعي المالي وتعميم التكنولوجيا المالية الرقمية لتمس أكثر فئات المجتمع الجزائري خاصة في مناطق الظل بمراعاه طبيعة المناطق والتمويل المناسب لكل طبقة، فبمقارنة مؤشرات الشمول المالي مع بعض تجارب الدول التي تمتلك وتتشابه في نفس البنى التحتية نجد الجزائر ذات امكانيات تؤهلها لتحقيق ذلك كما يبسنه الشكل التالي:

الشكل8: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر مقارنة لبعض التجارب(مصر، بنغلادش، باكستان)

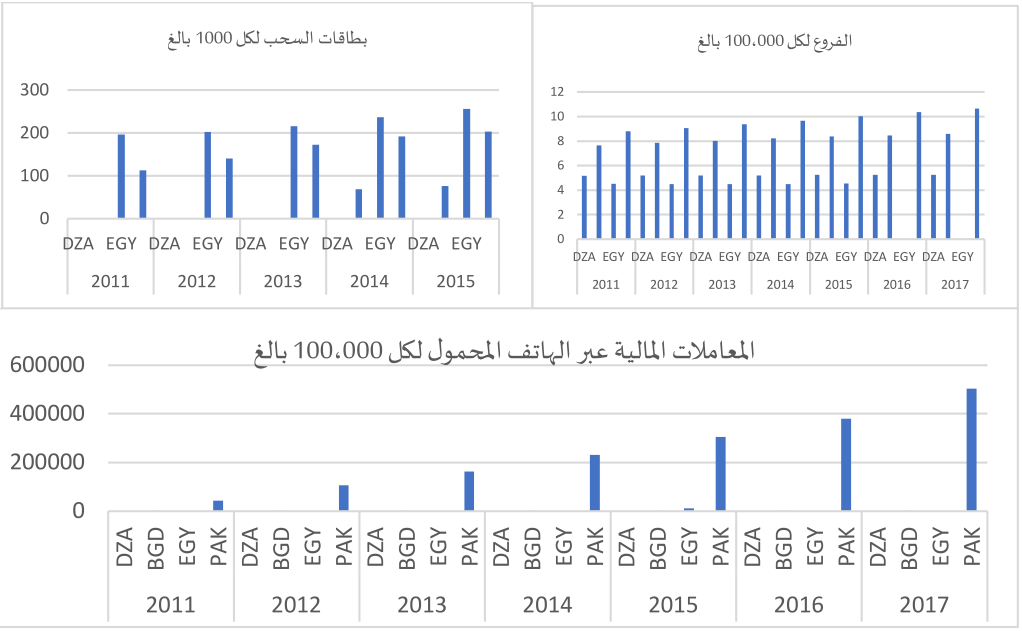

Source: Global Findex Database, World Bank data

لإنشاء وتجسيد فكرة بنك للقرض الحسن لا بد أن تكون هناك ارادة حقيقة تظهر فيتمويل من الدولة والقطاع الخاص والمواطنين كما يمكن لكل واحد أن يشتري سهما خيريا في شكل صدقة جارية تجعل من البنك يوفر تمويلات خيالية بعيداعن الربا، فكرة القرض المصغر الحسن أفضل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وحتى من الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة، بل أفضل من الوكالة الوطنية للقرض المصغر، فهي تلجأ في تمويلاتها الثلاثية إلى البنوك الربوية، ما يجعل شبابنا يعزفون عن اللجوء إليها، فلم لانفتح الباب لهم للتمويل الحلال الخالي من الربا، شريطة أن يكون هناك مرافقة ومتابعة ومراقبة دائمة، بما يضمن إسترداد القروض ونجاح المشاريع.(فارس، 2017، صفحة 58)

5. خاتمة:

مع اتساع الدعوة للشمول المالي تطلعت الأنظار إلى التمويل الإسلامي كأداة مهمة من أدوات توفير الخدمات المالية للشريحة التي ما زالت بعيدة عن متناول تلك الخدمات في معظم المجتمعات النامية ذات الكثافة السكانية في المدن وفي الأرياف بشكل خاص، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وصمود التمويل الإسلامي في تلافي حدة آثرها فكان التمويل الإسلامي أكبر داعم للنظم المالية التي اعتمدت عليه في تمويل احتياجاتها ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

ساهم التمويل الإسلامي في تعزيز مشاريع المصغرة من خلال مايلي:

- ان توظيف الأموال عن طريق صيغة المشاركة والمضاربة يؤدي لزيادة الناتج الوطني من خلال الإنتاج وامتصاص البطالة عن طريق إيجاد مناصب شغل مما يساعد الطبقات المحرومة على العيش الكريم؛
- زيادة النقود في الاقتصاد الذي يمكن ان يتسبب في حدوث التضخم المرتبط بنسبة الفائدة بمعنى أدق انه مقترن بالإنتاج الحقيقي وليس تولد النقود عن طريق سعر الفائدة؛
- إلغاء الفوائد الربوية يؤدي إلى إقدام الأفراد على تأسيس مشروعات استثمارية تعود بالنفع على المستهلكين والمستثمرين كما أنه يشجع على العمل ويقضي على الخمول بسبب انتظار سعر الفائدة المضمون، إضافة إلى انخفاض الأسعار وذلك لأن تكلفة الاقتراض تساوي الصفر.
  - ✓ يمكن للجزائر ان تستفيد من تجربة بنك الغارمين في بنغلادش في مجال القرض المصغر ومحاولة تطبيقها مع تعديلات تخص طبيعة المجتمع الجزائري؛
  - ✓ للتمويل الإسلامي تجارب نجح بعضها في إدخال جانب مهم من الخدمات المالية إلى البيئات الريفية والبسيطة على النحو الذي يدعو إليه الشمول المالي حديثاً وذلك قبل أن تتسع الدعوة

للشمول المالي عالمياً وكانت تلك الخدمات تتمثل بشكل خاص في التمويل المبسط «الأصغر» المرتبط بالتنمية الاجتماعية لتلك البيئات؛

التوصيات: من بين أهم التوصيات التي قد تساهم في تفعيل وتعزيز الشمول المالي ما يلي:

- غالبا ما تقترض الحكومة من البنوك لتمويل عجز الميزانية المستمر. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إضعاف نمو الائتمان للقطاع الخاص بشكل عام، وبالتالي الشمول المالي، حيث يفضل معظم المقرضين تقديم قروض منخفضة المخاطر للحكومة بدلا من الانخراط في التمويل الأصغر؛
- لا يزال مستوى القدرة المالية بين السكان منخفضا، مما سيساهم على الأرجح في الافتقار إلى ابتكار المنتجات وتحسين حماية المستهلك لذا لا بد من نشر الثقافة المالية والحث على الادخار والاستثمار؛
- من أهم المعوقات التي تحد من الشمول المالي والتي يجب تداركها الوضع الأمني السيئ ونقص الكهرباء ونقص البنى التحتية الأساسية لإحداث التكنولوجيا المالية والوصول الى أكبر قدر ممكن المتعاملين ماليا؛
- تقل نسبة النمو في الشمول المالي لنقص في الخبرة في الهيئات التنظيمية الحكومية بشأن حماية المستهلك، مما يؤدي إلى ضعف تطبيق هذه القواعد، والذي من المحتمل أيضا أن يردع الناس عن استخدام المنتجات المالية لذا لا بد من تكيف القوانين والطفرة التكنولوجية والاهتمام بالتكوين المالي التكنولوجي للخبرات والفاعلين في الصناعة والابتكار المالي.

6. قائمة المراجع:

باللغات الأجنبية

1. financial inclusionCenter for Financial Inclusionat Accion .(2015) .*Global microscope on the 2015 Theenabling environment for financial inclusion and the expansion of digital financial serv ices.*The Economist Intelligence Unit Limited.
2. Center for Financial Inclusionat Accion .(2013) .The Economist Intelligence Unit Limited.Center for Financial Inclusionat Accion .(2013) .*Global microscope on the microfinance business environment 2013.*The Economist Intelligence Unit Limited.
3. Center for Financial Inclusionat Accion .(2014) .*Global Microscope 2014 The enabling environment for financial inclusion.*The Economist Intelligence Unit Limited.
4. Center for Financial Inclusionat Accion .(2020) .*Global Microscope 2020 The role of financial inclusion in the Covid-19 response.*The Economist Intelligence Unit Limited.

5. financial inclusionCenter for Financial Inclusionat Accion .(2019) .*Global microscope on 2019 The enabling environment for financial inclusion and the expansion of digital financial serv ices.*The Economist Intelligence Unit Limited.
6. financial inclusionCenter for Financial Inclusionat Accion .(بلا تاريخ) .*Global microscope on the2016 The enabling environment for financial inclusion and the expansion of digital financial serv ices.* The Economist Intelligence Unit Limited.

باللغة العربية

7. رشيد درغال. (2017). *اقتصاديات المصارف الإسلامية*. الجزائر: دار الوراق.
8. شيماء مصطفى. (14 6, 2020). *أخبار اليوم*. تم الاسترداد من جريدة أخبار اليوم.
9. صالح, محمود عبيد. (2015). *النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي*. الأردن: دار غيداء.
10. صندوق النقد العربي. (2020). *مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI* . التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، أبو ظبي.
11. مسدور فارس. (2017). *مقالات في التطبيقات المعاصرة للتمويل الإسلامي*. الجزائر: دار تديكلت.

مو اقع إلكترونية

12. finca organisation .(2021 ,10 01) . *finca organisation* تم الاسترداد من finca organisation :https://finca.org/our-impact/improved-lives/financial-inclusion /
13. *http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2417*.تم الاسترداد من مجلة دعوة الحق . (2021 ,10 04).
14. https://ar.wikipedia.org/wiki . (2021 ,10 04) تم الاسترداد من https://ar.wikipedia.org/wiki
15. worl dbank.org .(2021 ,10 10) .*globalfindex* تم الاسترداد من world bank.org: https://globalfindex.worldbank.org/
16. إبراهيم سلقيني. (15 ,10 ,2021). *https://khutabaa.com/ar/article/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7-4*. تم الاسترداد من الخطباء: https://khutabaa.com/ar/article/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7-4
17. اسلام ويب. (5 10, 2021). *اسلام ويب*. تم الاسترداد من موقع اسلام ويب: https://www.islamweb.net/ar/library/
18. علاء الدين خروفه. (4 10, 2021). *http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/2417*. تم الاسترداد من مجلة دعوة الحق.
19. قاسم ابراهيم. (14 10, 2021). *https://ar.arabicbible.com/islam/faq/christian-rites-duties/2143-q7.html*. تم الاسترداد من الخدمة العربية للكرازة بالإنجيل.
20. Global Partnership for Financial Inclusion .(2021) .*G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS*.https://datatopics.worldbank.org/g20fidata تم الاسترداد من https://datatopics.worldbank.org/g20fidata/./
21. مصطفى شيماء. (14 6, 2020). *أخبار اليوم*. تم الاسترداد من جريدة أخبار اليوم: https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3063209/1/6-%D8%B3%D9%86%D9

أهمية الشمول المالي وواقعه في الوطن العربي

The importance of financial inclusion and its reality in the Arab world

رشيد قنون
Rachid GUENNOUNE
المركز الجامعي أفلو (الجزائر)، r.guennoune@cu-aflou.edu.dz

ملخص:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهمية الشمول المالي وواقعه في الوطن العربي، وعرض مختلف مؤشرات قياس الشمول المالي ومحدداته، وتبيان واقع الشمول المالي في الوطن العربي.

وقد انتهى البحث إلى تبيان أهمية الشمول المالي وسبل تحقيقه وذلك من خلال تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتلاءم مع ذوي الدخل المنخفض، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، فضلاً عن إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وكذا التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل و أكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي، الاستقرار المالي، الاستقرار الاقتصادي، التنمية المستدامة.

Abstract :

The aim of the research is to highlight the importance and reality of financial inclusion in the Arab world, to present various indicators measuring financial inclusion and its determinants, and to illustrate the reality of financial inclusion in the Arab world

The research found the importance of financial inclusion and the ways to achieve it through the diversification and development of financial products and services with a view to providing innovative and low-cost services tailored to low-income people, as well as the development of the financial system infrastructure especially in rural areas, as well as the creation of comprehensive databases containing historical credit records of individuals and small, medium and micro-enterprises, the expansion of digital financial services and mobile payment , and access facilities

Keywords: financial inclusion, financial stability, economic stability, sustainable development.

1.مقدمة:

إن تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهشمة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف، ومن خلال هذا أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم؛

كذلك تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأعادت تأكيد التزاماتها بتنفيذ الشمول المالي الرقمي، بهدف ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد أو الأسر أو المؤسسات بصرف النظر عن مستوى الدخل على الخدمات المالية، التي تحتاجها لتحسين حياتها، فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون حاليًا في نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكون حساب ادخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال، لذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع، لأنه يسمح للناس بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولاسيما الرقمية منها، ويساعد إدماج الأشخاص في النظام المالي الرسمي على تسهيل القيام بالمعاملات اليومية بما في ذلك تحويل الأموال واستقبالها، حماية المدخرات التي تساعد الأشخاص على إدارة التدفقات المالية، والاستهلاك المريح وبناء رأس المال العامل.

1.1. مشكلة البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما ماهية الشمول المالي وماهي أهميته؟
- ما هي أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الوطن العربي؟

2.1. أهمية البحث: تأتي أهمية البحث انطلاقاً من تصاعد الاهتمام العالمي بموضوع الشمول المالي في ضوء ما أثبتته التجارب الدولية من أن الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي، كما يساهم في النمو الاقتصادي، ويعمل على رفع الكفاءة المالية، فضلاً عن تحسين الحالة المعيشية لأفراد المجتمع وخاصة الفقراء منهم.

3.1. أهداف البحث: إلقاء الضوء على أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وعرض مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي، وإلقاء الضوء على محددات الشمول المالي من خلال معايير وضوابط دولية، ومعرفة العائد الاقتصادي والاجتماعي من تطبيق الشمول المالي وتسليط الضوء على أثاره.

1 .4. منهجية البحث: اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع الدراسة.

1 .5. المحاور الأساسية للدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بتقسيم البحث إلى المحاور الأساسية التالية:

I. ماهية الشمول المالي وأهميته؛

II. محددات الشمول المالي ومؤشرات قياسه؛

III. واقع الشمول المالي في الوطن العربي؛

2. المحور الأول: ماهية الشمول المالي وأهميته

1.2. ماهية الشمول المالي:

سبق وان صدرت عدة تعريفات للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة، حيث كان أبرزها التعريف الصادر عن مجموعة العشرين(G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial inclusion «AFI»)الشمول المالي بانه " نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة الى الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ". كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (The Organisation for Economic Coopération and Développement OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي International Network on Financial Education INFE المنبثقة عنها ، الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة ، تظم التوعية والتثقيف المالي ، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي " (عبدالمنعم،هـ،زايدي،ك، 2017، صفحة 74).

منة جانبه، عرف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي بأنه إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية ، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار تنافسية كما يتضمن مفهوم الشمول المالي، حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة (عبدالمنعم،هـ،زايدي،ك، 2017، صفحة 76).

من جانبها، عرفت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assiste the Poor CGAP) التي عرفت الشمول المالي بأنه " الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول الى خدمات الاقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية (عبدالمنعم،هـ،زايدي،ك، 2017، صفحة 78).

من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على اتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم "، حيث أن الخيارات غير الرسمية التي يلجأ إليها الأشخاص غير القادرين قد تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة تحديات وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية الرسمية (عبدالمنعم،هـ،زايدي،ك، 2017، صفحة 80).

2.2. أهمية الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي:

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، بدا الاهتمام يتركز في البحث عن العلاقة بين الاستقرار المالي، حيث أن هناك آثار هامة للشمول المالي على الاستقرار المالي، فعلى سبيل المثال، يعمل الشمول المالي على تعزيز قدرة الأفراد على الحصول على الوصول إلى الخدمات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف واحتواء مؤسسات وبنوك الظل، مما ينعكس بصورة إيجابية على الاستقرار المالي. إضافة لذلك، فإن عدم قدرة الأفراد المحرومين من الوصول إلى النظام المالي الرسمي يجعلهم يلجؤون إلى النظام المالي غير الرسمي، الذي بالعادة يكون غير منظم ويمارس إجراءات تعسفية ضد عملائه مما قد يؤدي إلى حدوث عدم استقرار مالي. كذلك، فان الشمول المالي يعمل على توفير السيولة التي يحتاجها

قطاع الشركات لإنشاء المشاريع الاقتصادية أو تطويرها وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن وصف العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي بأنها تكاملية، وفي كثير من الأحيان تعتبر علاقة طردية، فكلما عززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي، حيث إن اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المستهدفة يساهم في تعزيز الاستقرار المالي. علاوة على ذلك فإن توسيع قاعدة الودائع الادخارية والاستثمارية ليشمل صغار المودعين كفيل بالحد من مخاطر السيولة كون أن هذا النوع من الودائع يعتبر أكثر استقرارا (عبدالمنعم،ه،زايدي،ك، 2017، صفحة 81).

من جانب آخر، يعزز الشمول المالي من فعالية الوساطة المالية (Financial Intermédiation)، وذلك من خلال تجميع مدخرات الأفراد المحرومين من التعامل مع النظام المالي الرسمي، مما يمكن من زيادة المدخرات وتحسين أداء البنوك. كما أن توسيع الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له يدعم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي. كذلك الشمول المالي يحسن من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر (عبدالمنعم،ه،زايدي،ك، 2017، صفحة 82).

يعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصرين رئيسيين في عملية التنمية المستدامة. حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goals SDGs) التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030. على سبيل المثال يساهم الشمول المالي، من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية (التمويل والادخار والتأمين)، إلى الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة، لاسيما بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول على العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الرفاه الاجتماعي (عبدالمنعم،ه،زايدي،ك، 2017، صفحة 84).

تبنت مجموعة العشرين ((G20محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية المالية. كما حدد البنك الدولي هدفا طموحا يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم (عبدالمنعم،ه،زايدي،ك، 2017، صفحة 95).

كذلك، يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية. كذلك يؤثر الشمول المالي يعزز من الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل امرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها. يضاف إلى ما تقدم، الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي المالي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة (عبدالمنعم،ه،زايدي،ك، 2017، صفحة 97).

تبعا لذلك، يمكن القول بأن نطاق تطبيق الشمول المالي يعكس درجة النضج المؤسسي والمالي والاقتصادي للدول.

فلا عجب أن تبلغ نسبة الشمول المالي وخاصة من حيث نسبة الأفراد البالغين الذين يملون حسابات لدى المؤسسات المالية في بعض الدول 100 في المائة كما هو الحال في بعض الدول كأستراليا وكندا وبعض الدول الأوروبية (عبدالمنعم،ه،زايدي،ك، 2017، صفحة 98).

3. المحور الثاني: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة وصول جميع الأسر والشركات إلى التمويل، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة للشركات والمؤسسات، بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتقديم أفضل البدائل لعملاء.

في البدايات وتوازيا مع أبسط مفاهيم الشمول المالي اعتمدت نسبة المستفيدون من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض من مجموع الأسر منخفضة الدخل والمشاريع الصغرة كمقياس للشمول المالي. (بوزانة، 2021، صفحة 72)

ومن الواضح أن هذا المؤشر محدود لأنه لا يأخذ في الحسبان من استبعدوا أنفسهم طوعاً من الخدمات المالية، رغم توفرها وإمكانية الحصول عليها، وتواصلت جهود المنظمات الدولية، المهتمة بالشمول المالي، في البحث والتطوير بهدف التوافق على مؤشرات مقبولة، في هذا السياق اقترحت مجموعة العمل المعنية

ببيانات الشمول المالي، التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي، الشروط الأساسية التالية عند بناء مؤشرات الشمول المالي: (بوزانة، 2021، صفحة 72)

* **الفائدة والملاءمة:** لوضع السياسات الوطنية للشمول المالي؛

* **التوازن:** في تناول جانبي العرض (الوصول للخدمات المالية)، والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات)؛

* **البراغماتية:** الاعتماد على المتاح من البيانات تقليصاً للتكلفة والجهد؛

* **المرونة:** احترام خصوصيات وظروف كل بلد عند اختيار المؤشرات؛

* **الطموح:** اعتماد مؤشرات بديلة (على أن تطور لاحقاً) إذا تعذر استخدام المؤشرات الأساسية.

عمل هذه المجموعة ركز على بعدين رئيسيين هما إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وفي قمة لوس كابوس Cabos Los المنعقدة عام 2012، تبنت مجموعة العشرينG20 توصية منظمة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات موثوقة حول الشمول المالي دوليا ومحليا، وأقرت مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي تنصب على قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي: **سهولة الحصول على الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية.** (بوزانة، 2021، صفحة 73)

1.3. الوصول إلى الخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويكمن قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المؤشرات التالية: عدد نقاط البالغين لكل 10.000 من البالغين على مستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2، حساب النقود الإلكترونية، مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، والنسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون فب الوحدات الإدارية بنطة وصول واحدة على الأقل.

2.3. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويكمن قياس بعد استخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات من بينها: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على

الأقل كحساب وديعة منتظم، نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف...إلخ.

3.3. **جودة الخدمات المالية:** إن ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا، حيث يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، كما أن بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك... إلخ.

تجدر الإشارة هنا إلى تداخل مؤشرات الشمول المالي، وصعوبة إعدادها، لأن هذه العملية تحتاج إلى بيانات تمتد إلى أدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي، والكثير من هذه البيانات يصعب تقديرها كميا. وعلى العموم فإن ما يقدمه البنك العالمي في هذا المجال يعتبر رائداً، في تقدرنا، لأنه يعتمد على أسس منهجية عملية قائمة على مسح إحصائي غاية في الدقة والتفصيل، يغطي أكبر عدد من الأشخاص ينتمون إلى أكبر عدد من الدول.

يصدر البنك العالمي المؤشر العالمي للشمول المالي كل ثلاثة سنوات مند سنة 2011 كأول نسخة إذ اعتمد البنك العالمي لجمع البيانات في نسخة عام 2014 من قاعدة بيانات Global Findex على عينة غطت 97% من المعنيين بالمسح وهم البالغون الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة فما فوق في 148 بلد باعتماد 141 لغة.

ولقد بلغ العدد الإجمالي للمؤشرات الرئيسية في قاعدة بيانات 2014، ما مقداره 96 متغيراً رئيسياً، بالإضافة إلى مؤشرات فرعية مرتبطة بها، كحساب المؤشر وفقاً للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن، وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية الأخرى، بحيث قارب عدد المتغيرات الإجمالي 432 متغيرا سنة 2014 ليصبح سنة 2017 في حدود 775 متغيرا. (بوزانة، 2021، صفحة 73)

4. المحور الثالث: واقع الشمول المالي في الوطن العربي

بالرغم من التحسن الذي شهدته مؤشرات الشمول المالي لدى الدول العربية بفضل جهودها واستراتيجياتها الرامية لتعزيز الشمول المالي، إلا ان تلك المؤشرات لا زالت أقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية (ممن أعمارهم تزيد عن 15 سنة) 37 في المائة مقابل 59 في المائة للمتوسط العالمي وذلك لعام 2017. علما

أن هذه النسبة بلغت لدى الدول العربية 30 في المائة في عام 2014 مقابل 62 في المائة للمتوسط العالمي وعلى صعيد الدول العربية، فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى فيما يخص نسبة المواطنين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية، إذ بلغت النسبة لديها 84 في المائة في عام 2017، فيما جاءت البحرين والكويت والسعودية بالمراتب التي تليها بنسب بلغت 83 و80 و72 في المائة على التوالي، في حين كانت أقل نسبة لدى موريتانيا (21 في المائة) خلال نفس الفترة (شكل1) (العراقي، 2017، صفحة 30).

الشكل 1: نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية لدى الدول العربية

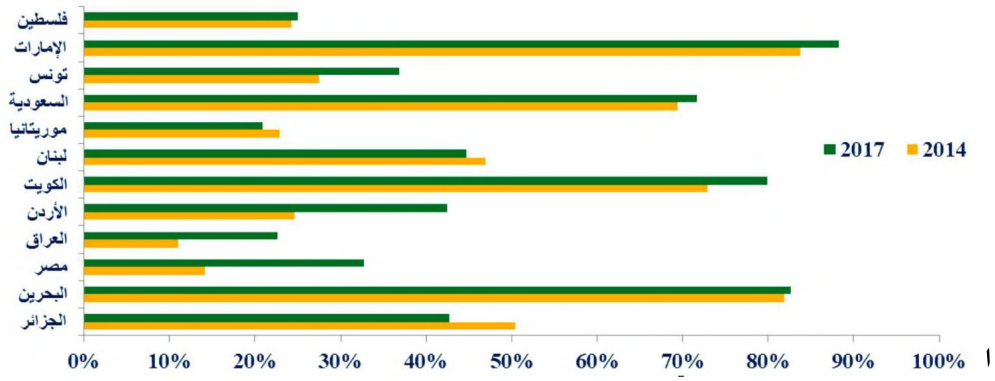

أما فيما يخص فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين، فقد بلغت لدى الدول العربية حوالي 22 في المائة في عام2017، في حين بلغت حوالي 7 في المائة فقط لدى دول العالم. بالرغم من أن الفجوة تقلصت لدى الدول العربية مقارنة بما كانت عليه عام 2011، إذ بلغت آنذاك حوالي 26 في المائة، إلا أن الفجوة اتسعت مقارنة بما كانت عليه عام 2014، حيث سجلت 16 في المائة في هذا العام. يعود السبب في اتساع الفجوة في عام 2017 إلى ارتفاع نسبة الذكور البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية بشكل أكبر من الإناث، حيث بلغت النسبة لكل من الذكور والإناث في عام 2017 حوالي 48 في المائة و26 في المائة على التوالي. في حين بلغت في عام 2014 حوالي 38 في المائة و22 في المائة على التوالي. على صعيد الدول العربية سجلت الأردن أكبر فجوة، إذ بلغت حوالي 29 في المائة في حين كانت أقل فجوة كانت من نصيب كل من البحرين وموريتانيا حيث بلغت 11 في المائة، إلا أنه وعلى الرغم من أن الفجوة متساوية لدى الدولتين، إلا أن نسب من يمتلكون حسابات من الذكور والإناث في مؤسسات مالية رسمية لدى البحرين أكبر بشكل واضح منها لدى موريتانيا (شكل2) (العراقي، 2017، صفحة 32)

الشكل 2: الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم في عام 2017

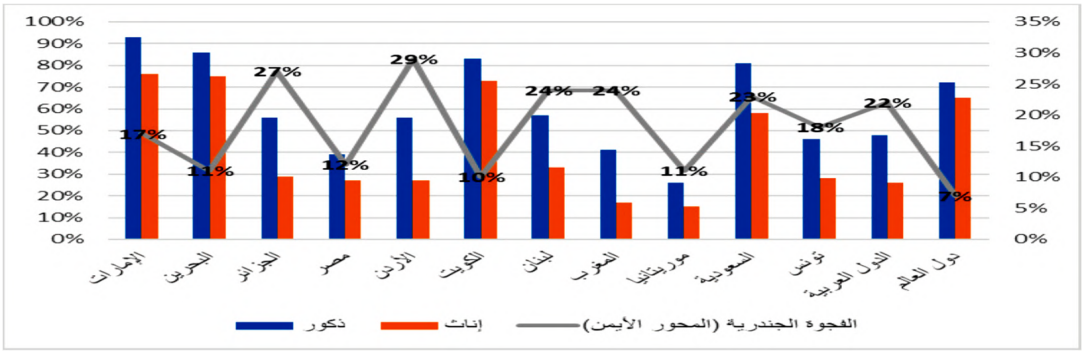

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي(FINDEX)

فيما يتعلق بتطور امتلاك الإناث لحسابات بنكية بشكل مقارن لدى الدول العربية، فقد تفاوتت النسب، حيث جاءت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة امتلاك الإناث لحسابات بنكية، إذ بلغت لديها 76 في المائة في عام 2017، في حين احتلت البحرين المرتبة الثانية بنسبة بلغت 75 في المائة، أما أقل نسبة فقد كانت لدى موريتانيا حيث بلغت 15 في المائة.

فيما يخص مؤشرات الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لدر الدول العربية، ففي جانب الادخار لا زالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، ذلك بالرغم من أنها تضاعفت تقريبا من 8 في المائة في عام 2014 لتصبح 15 في المائة في عام 2017، الأمر الذي يتطلب من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الاستمرار ببذل الجهود في التوعية بهدف تغيير سلوك الادخار لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية شكل (3)، علما أن المتوسط العالمي لسنة 2017 بلغ 29 في المائة (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 17).

الشكل 3: نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية خلال عامي 2014 و2017

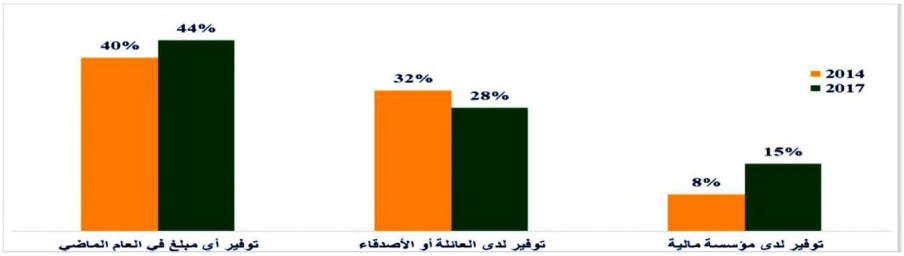

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

فيما يخص مؤشرات الخدمات المالية الرقمية، فقد تحسنت بشكل طفيف خلال عامي 2014 و2017، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية (من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما) من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف الجوال، من 43 في المائة و5 في المائة على التوالي في عام 2014 لتصل إلى 47 في المائة و8 في المائة في عام 2017، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة المواطنين البالغين ممن قاموا بإجراء مدفوعات نقدية من 52 في المائة في عام 2014 إلى 45 في المائة في عام 2017 شكل (4) (العراقي، 2017، صفحة 19).

الشكل 4: القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتيرلدى الدول العربية خلال عامي 2014

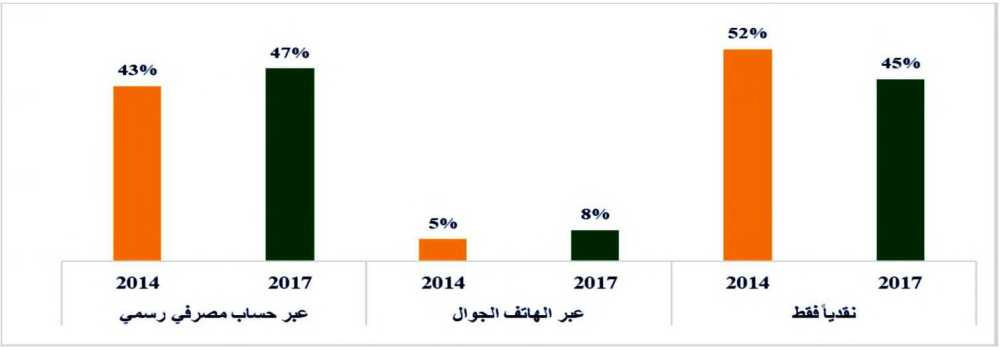

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

فيما يتعلق بكيفية إجراء التحويلات المتعلقة باستلام الأجور، واستلام التحويلات الحكومية، ودفع الفواتير، وإرسال واستلام الحوالات المحلية، يلاحظ حدوث تغييرات إيجابية في هذا المجال، حيث تحسنت نسبة من يقومون باستخدام قنوات الدفع عبر الهاتف النقال لجميع التحويلات المذكورة في عام 2017 مقارنة بما كانت عليه في عام 2014، وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام الحسابات المصرفية الرسمية. في المقابل تراجعت عمليات التحويلات التي تتم نقدا بشكل واضح، يبين الشكل 5 أن تراجع التحويلات النقدية يعزى خاصة إلى تنامي دور القنوات الأخرى في المدفوعات (الحسابات المصرفية والهاتف الجوال)، مما يعكس جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تعزيز الشمول المالي بما في ذلك تعزيز الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية ورفع مستوى التثقيف المالي للمواطنين (العراقي، 2017، صفحة 37).

الشكل 5: القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتيرلدى الدولة العربية خلال عامي 2014 و2017

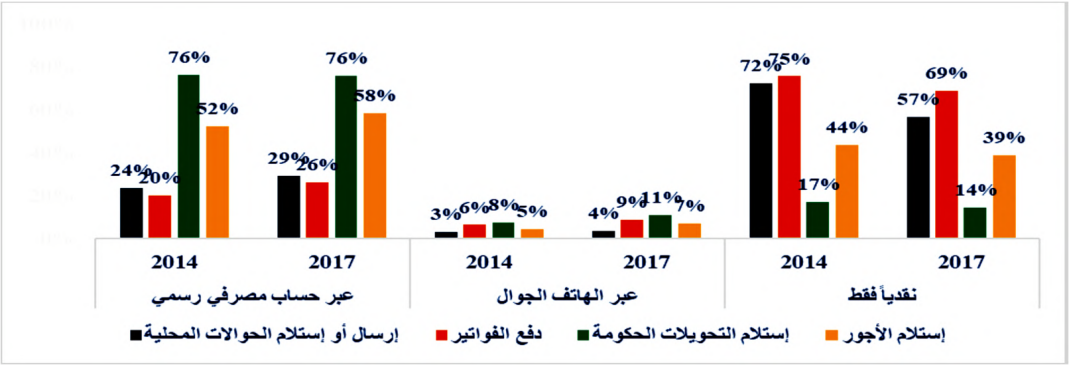

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (FINDEX)

5.خاتمة:

بعد أن استعرضنا ماهية الشمول المالي واهميته في تعزيز النمو الاقتصادي وواقع الشمول المالي في الوطن العربي، توصلنا للنتائج التالية:

- يحتاج صناع القرار إلى العمل على السياسات المالية التي ترتكز على احتياجات الإنسان وأن نأخذ بعين الاعتبار احتياجات مختلف قطاعات غير المتعاملين مع البنوك حينها فقط سوف يتحقق الشمول المالي للجميع.

- تعتبر التقاليد والأعراف الاجتماعية من أكبر التحديات التي تعوق المرأة من الوصول إلى مصادر التمويل والبدء في مشاريعه.

- ضعف مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي رغم كل الجهود المبذولة من طرف هذه البلدان.

بعد أن استعرضنا أهمية الشمول المالي وواقعه في الوطن العربي، نود أن نعرض عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت بوضع خطط وبرامج وكذلك استراتيجيات لتنفيذ هذه التوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، تتلاءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، خصوصاً النساء وذوي الدخل المنخفض، فمن

الضروري مراعاة متطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ووضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية وخلق بيئة تنظيمية واضحة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

6.قائمة المراجع:

1. -صندوق النقد العربي. (2017). قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
2. - العراقي. (2017). استبيان المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية.
3. - العراقي،ب،والنعمة،س. (2019). *المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية*. المجلة العراقية للعلوم الادارية.
4. - أيمن بوزانة. (2021). واقع تاثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 72-73.
5. - جلال.الدين.بن.رجب. (2018). *احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية*. صندوق النقد العربي.
6. - عبدالمنعم،ه،زايدي،ك. (2017). *المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية*. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
7. - هبةعبدالمنعم رامي عبيد. (2019). *منصات التمويل الجماعي في الدول العربية:الواقع والآفاق*. صندوق النقد العربي.

آليــات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات والمعوقات

Mechanisms for enhancing financial inclusion in light of the challenges and obstacles

ط.د. عبير حاجي [1]، أ.د. محمد جبوري [2]

Abir Hadji [1], pr. Mohammed Djebouri [2]

[1] جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة- (الجزائر)، abir.hadji@univ-saida.dz

[2] جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة- (الجزائر)، mohammed.djebouri@univ-saida.dz

ملخص:

تحظى قضايا الشمول المالي باهتمام واسع في السنوات الأخيرة على مستوى صانعي السياسات المالية في مختلف دول العالم نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آليات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات والمعوقات. من حيث استعراض مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأهميته وأبعاده، والتعرف على أهم مؤشراته، والقاء الضوء على آليات ومتطلبات تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجية واضحة في ضوء معايير وضوابط الشمول المالي، ومن ثم التطرق لأهم التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيقه.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: يُعتبر الشمول المالي وسيلة هامة في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الشمول المالي يحتاج إلى العديد من العوامل التي تدفعه للنجاح، وأنه ينبغي أن يبنى على استراتيجية واضحة ودقيقة وشاملة. وأن هناك مجموعة من المعوقات تواجه تجسيد الشمول المالي، لذا لابد من معرفة هذه المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما لتحقيق الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الأزمة المالية العالمية، استراتيجية، الاستقرار الاقتصادي، الاستقرار المالي.

Abstract:

Financial inclusion issues have received wide attention in recent years at the level of financial policy makers in various countries of the world due to the repercussions of the global financial crisis. Accordingly, this study aims to identify the mechanisms for enhancing financial inclusion in light of the challenges and obstacles. In terms of reviewing the concept of financial inclusion, its objectives, importance, as well as identify the most important indicators, and shedding light on the mechanisms and requirements for achieving financial inclusion through a clear strategy in light of financial inclusion standards and controls, and then addressing the most important challenges and obstacles which face up to realise it . The study reached a set of conclusions, the most important of which are: Financial inclusion is an important

means of supporting the achievement of comprehensive and sustainable economic growth, and enhancing economic and financial stability.

The study also concluded that financial inclusion needs many factors that drive it to succeed, and that it should be based on a clear, accurate and comprehensive strategy. And that there are a set of obstacles facing the embodiment of financial inclusion, so it is necessary to know these obstacles accurately and overcome them in order to move forward to achieve financial inclusion.

Keywords: Financial inclusion; The global financial crisis; Strategy; Economic Stability; Financial stability.

1. مقدمة:

حظي موضوع توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي **(Financial Inclusion)** باهتمام واسع على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم ويأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب، للدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول للخدمات المالية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة. وقد تعزز هذا الاهتمام، مع إقدام الأطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين **(G-20)** على تبني موضوع تعزيز الشمول المالي، كواحدٍ من المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية العالمية. وقد تجسد ذلك في إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية وإنشاء برامج وهيئات عالمية، تعني بمتابعة هذه القضايا.

والجدير بالذكر أن الشمول المالي أصبح منذ فترة مركزاً للاهتمام للعديد من الحكومات والدول حيث استهدفت **67** من الاقتصادات من إجمالي **143** الشمول المالي واعتبرته من الأهداف الرئيسية في خططها واستراتيجياتها، كما اتخذت 50 دولة خطوات فعالة لتحقيقه. (Demirguç- kunt, Klapper, Singer, Ansar, & Hess, 2018, p. 3)

مشكلة الدراسة: يحظى الشمول المالي بأهمية متزايدة على الساحة الدولية والعالمية، لما له من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمالية وصولاً إلى التنمية المستدامة، ومن أجل ذلك فقد قام البنك الدولي بالعديد من الدراسات في دول مختلفة الاطار العام للشمول المالي من أجل الوقوف على الأبعاد الأساسية للشمول المالي، ومن ثم تبنت العديد من الدول استراتيجيات فعّالة من أجل تطبيق الشمول المالي بأبعاده المختلفة لجني ثماره التي امتدت لتشمل تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة. ومن ثم يعتبر الشمول المالي أحد الأهداف الهامة التي تسعى

الدولة إلى تحقيقه في القرن الحادي والعشرين. فا في هذا السياق نطرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي: **ماهي آليات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات والمعوقات؟**

أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة بالشمول المالي وأهدافه؛
- التعرف على أبعاد الشمول المالي. وتحديد الأهمية النسبية لأبعاد الشمول المالي ودورها في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية؛
- إبراز مختلف المتطلبات التي تسهم في دفع وتيرة انتشار الشمول المالي؛
- إبراز أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق سياسة الشمول المالي.

منهج الدراسة:اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الجوانب المختلفة للشمول المالي، وأبعاده ومتطلبات تحقيقه وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، والعمل على التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة المدروسة. وسنعالج الموضوع من خلال:

أولاً: ماهية الشمول المالي

ثانياً: مقومات الشمول المالي

ثالثاً: تحديات ومعوقات انتشار الشمول المالي

2. ماهية الشمول المالي

1.2 المقصود بالشمول المالي وأهدافه:

لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية. ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبيتها بكثرة: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، خاصة مع تكاتف الجهود الدولية لمحاربة ظواهر الفساد المالي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Bose, Bhattacharyya, & Islam, 2016, p. 52) وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة للشمول المالي، سنقتصر على التعاريف التالية:

فقد عرّفته **مجموعة العشرين** G20 **ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي** (AFI) الشمول المالي بأنه " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ".

كما عرفت كل من **منظمة** (OECD) **والشبكة الدولية للتثقيف المالي** (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي ". (صندوق النقد العربي، 2015، الصفحات 2-3)

ويعرفه **صندوق النقد الدولي** (IMF) وبالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **(Consultative Group to Assist the Poor) (CGAP)** اللذان يرون بأن الشمول المالي هو الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى والاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة وفي ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. (Attia & Benson, 2018)

يعرفه **البنك العالمي** بأنه: " يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين - التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة" (Abbes & Sadi, 2018, p. 9) .

ويدرج مركز الشمول المالي **(Center for Financial Inclusion) (CFI)** رؤيته للشمول المالي بمايلي :

- الوصول إلى تركيبة متكاملة من الخدمات المالية (الائتمان، المدخرات، التامين والمدفوعات).
- سهولة الحصول على الخدمات المالية وتمتعها بالجودة والأسعار المعقولة والمناسبة، مع توفير الحماية اللازمة للمتعاملين وعدم المساس بكرامتهم.

- وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد القادرين على استخدامها دون استبعاد أو حرمان لأحد، مع ايلاء اهتمام خاص إلى سكان الريف والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء وغيرهم من المجموعات المهمشة.
- توسيع قدرات الأفراد المالية وقابلياتهم، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة بإدارة أموالهم.
- توفير سوق تنافسية تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة، مع بنية مالية تحتية قوية وإطار قانوني وتنظيمي واضح. (CFI, 2018)

2.2 أهمية الشمول المالي :

يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، من خلال :

هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية. للشمول المالي أهمية في تعزيز الاستقرار المالي من خلال خطة **GPFI** ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية.

من ناحية أخرى، يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، و بالتالي رفع مستوى المعيشة. (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 6)

فإن تحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالي يشجع ويدعم ريادة الأعمال والاستثمار، يزيد من التحكم في السيولة النقدية في الأسواق المحلية، ويساهم في الحد من معدلات الفقر والاقتصاد غير الرسمي (Chibba, 2009, p. 214). كما أكدت العديد من الأبحاث العلمية على التأثير الإيجابي للشمول

المالي على التنمية الاقتصادية، فالتوسع في فروع البنوك في المناطق الريفية بجانب المناطق الحضرية يعزز من استراتيجيات الحد من معدلات الفقر من خلال زيادة فرص الحصول على التمويل والاقتراض (Burgress & Pande, 2005, p. 780).

3. مقومات الشمول المالي

معرفة مقومات الشمول المالي تعرض العناصر التالية:

1.3مبادئ الشمول المالي:

ازداد الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية بالشمول المالي وايجاد معايير دولية يمكن اتباعها من قبل الدول لتعزيز الشمول المالي، حيث قامت مجموعة العشرين (G20) سنة **2010** بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، وتتمثل هذه المبادئ في: (برنية، عبيد ، و أعطية ، 2019، الصفحات 7-8)

القيادة: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر؛

التنوع: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة؛

الابتكار: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية؛

الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛

التمكين: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء؛

التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛

المعرفة: إجراء الدراسات الكافية لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية؛

النسبية: التوازن بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر؛

الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود إرشادات وتعليمات للعمل المالي الإلكتروني.

2.3 أبعاد الشمول المالي:

إدراكا لأهمية الشمول المالي سواء في مكافحة الفقر أو في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة، فقد ازداد الاهتمام الدولي بالتركيز على السياسات والمبادرات الخاصة به. ونظرا لعدم توفر

البيانات ذات الموثوقية العالية التي تغطي المكونات الرئيسة لتنمية الشمول المالي أمرا ضروريا لتنفيذ هذه السياسات ورصد تأثير تلك المبادرات، فضلا عن كونها الأساس الذي تستند اليه أهداف الشمول المالي الطموحة، فقد وافق قادة مجموعة العشرين (G20) في قمة (Cannes Summit Cannes) على توصية الشراكة العالمية للشمول المالي (Global Partnership for Financial Inclusion) (GPFI) لدعم الجهود الخاصة في مجال البيانات الدولية والوطنية للشمول المالي، وفي قمة Los Cabos عام 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسة هي: (زاوية و بلعور، 2019، صفحة 5)

1- **الوصول للخدمات المالي:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية .

2- **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فتَّة زمنية معينة.

3- **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية.

عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

3.3 آليات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي:

قبل اتخاذ الشمول المالي عنوانا لسياسة أو إجراء لابد من أخذ العديد من العوامل الدافعة له بعين الاعتبار، ذلك أن مثل هذه العوامل قد تسهم في نجاح أو فشل تجربة الشمول المالي، وفي ضوء الجهود المبذولة لترسيخ مبدأ الشمول المالي والذي أصبح يمثل أولوية خاصة لواضعي السياسات والهيئات

التنظيمية ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وآليات لتطبيقه . وتتمثل آليات تعزيز الشمول المالي في الآتي: (بهوري، 2019، الصفحات 173-175)

1- **دعم البنية التحتية المالية:** يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، التي يمكن أن تتضمن ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر.
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.
- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

2- **حماية مستهلكي الخدمات المالية:** حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية، باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي، وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء، والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الالكترونية، والتوسع في تلك الخدمات.

وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة

بالمنتج ووضع ألية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفق التوقيت المناسب.

3- **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي، من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذاً في الاعتبار ما يأتي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية، وبما يمكّن العملاء من الاختيار بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة.
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4- **التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة، إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

4. معوقات انتشار الشمول المالي:

على الرغم من دعم المؤسسات الدولية (مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات) لانتشار الشمول المالي، كما وضعت أغلب دول العالم استراتيجيات وطنية لنشر الشمول المالي، إلا إن هناك تحديات تحول دون انتشار الشمول المالي على

المستوى المطلوب، وبالطبع تختلف تلك التحديات تبعاً لخصائص كل دولة، وعموماً تنقسم تلك التحديات إلى تحديات على جانب العرض وتحديات على جانب الطلب.

1.4 تحديات على جانب العرض:

أ- عدد مقدمي الخدمات المالية: حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق التي تبعد عن المدن والمناطق الريفية.

ب - تو افر البنية التحتية والتكنولوجية: حيث يسهم توافر البنية التحتية والتكنولوجية في توفير الخدمة بالإضافة لتوفير بدائل مناسبة للمناطق الريفية والصحراوية.

ج - مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية: حيث يكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص بشرط وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية.

د -مدى فهم وادراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي: يعد هذا العامل أحد أهم التحديات لانتشار الشمول المالي، بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها وقدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء وخصوصاً في المناطق الريفية.

2.4 تحديات على جانب الطلب:

أ- **محو الأمية المالية:** يعد هذا العامل أحد التحديات الرئيسية خصوصاً بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

ب - معدل الفقر في المجتمع: يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي، ففي المجتمعات الأكثر احتياجا يكافح الأفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان.

ج -وجود نظام أجور غير تنافسي: تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة مالياً.

د - لأسباب عقائدية: يمتنع المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظراً لتحريمها بالنسبة لهم (أبو العز، 2021، الصفحات 348-350). أن هناك فئة من العملاء تنظر إلى التعاملات المصرفية على أنها تحمل في طياتها مجموعة من الشبهات التي تخالف الأصول الدينية، ومن ثم يصبح ذلك أحد أسباب العزوف عن القطاع المصرفي وضعف الثقة فيما تقدمه البنوك بدافع أنه يخالف العقيدة.

5. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة آليات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات والمعوقات. ومن خلال ما سبق تبين أن الشمول المالي هو مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشي مع قدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وافادتهم في نفس الوقت؛

يساعد الشمول المالي على القضاء على الفقر والبطالة من خلال توفير التمويل اللازم والخدمات المالية المطلوبة لفئات مجتمعية مهمشة لأسباب مادية أو أسباب ديموغرافية حيث تقوم البنوك والمؤسسات المالية بتوفير الائتمان اللازم لهم بالإضافة إلى الدعم المالي والقروض الميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات العديد من الدول؛

يقوم الشمول المالي على الأبعاد الرئيسية التالية: القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ومدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي إضافة إلى جودة الخدمات المالية؛

يتطلب تحقيق وتعزيز الشمول المالي توفر مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تطبقها الدول، والتي من أهمها: تحويل كل العمليات النقدية من خلال حسابات رسمية، بالإضافة إلى ضرورة أتمتة الخدمات المالية لزيادة وصول واستخدام الأفراد لحساباتهم المالية، وحتى يتحقق ذلك يجب تكثيف برامج التوعية والتثقيف المالي؛

هناك مجموعة من المعوقات تواجه تجسيد الشمول المالي، لذا لابد من معرفة هذه المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما لتحقيق الشمول المالي.

ومن هنا يمكننا صياغة عدة توصيات هامة تتمثل في:

فرض قواعد تنظيمية على المؤسسات المالية تقضي بتعميم الخدمات المالية بالإضافة إلى شروط أخرى تتمثل: إقراض القطاعات ذات الأولوية، والإلزام بتمويل مؤسسات الإقراض المتخصصة، لتقديم قروض للفقراء بأسعار فائدة متدنية وأقساط سداد ميسرة وبدون هامش ربح، وتقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمناطق الريفية والمستبعدة لإتاحة الفرصة لهم للحصول على الخدمات المالية والمصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي.

الاهتمام بالتثقيف المصرفي وتوعية الجمهور من أجل تحسين مستوى إلمام المستهلك بالشأن المالي، الذي يزيد من الطلب على الخدمات المالية والمصرفية، وادارة شؤونهم المالية برشد.

تعزيز الانتشار الجغرافي للقطاع المصرفي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المشروعات الصغيرة ، بالإضافة الى انشاء نقاط وصول للخدمات المالية الرسمية مثل (وكلاء المصارف وخدمات الهاتف المحمول ، نقاط البيع والصرافات الالي، خدمات التامين والأوراق المالية وغيرها.)

6. *قائمة المراجع:*

- رشيدة زاوية ، و سعيدة بلعور. (2019). التكنولوجيا المالية ودورها في تسريع الشمول المالي من أجل تنمية مستدامة. *ملتقى وطني بعنوان : صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية يوم 26 سبتمبر*. جامعة مضي فارس بالمدية.
- صندوق النقد العربي. (2015). *متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربي*. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- صندوق النقد العربي. (2017). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- نبيل بهوري. (2019). لشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه. *مجلة الاقتصاد الجديد، 10* (3)، الصفحات 160-180.
- نهلة أبو العز. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 11* (10)، الصفحات 341-371.
- يسر برنية، رامي عبيد ، و حبيب أعطية . (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب*. صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
- Attia, H., & Benson, C. (2018). Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region. *Working paper, Arab Monetary Fund*.

- Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an emerging economy. *Journal of Banking and finance Law and Practice, 27*(1), pp. 47-68.
- Burgress, R., & Pande, R. (2005). Do Rural Banks Matter? Evidence from the Indian Social Banking Experiment. *American Economic Review, 95*(3), pp. 780-795.
- CFI. (2018). Our Definition of Financial Inclusion. *USA: Washington D.C*.
- Chibba, M. (2009). Financial inclusion, poverty reduction and the millennium development goals. *European Journal of Development Research, 21*(2), pp. 213-230.
- Demirguç- kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution. *Washington DC: World Bank Group*.

واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية تجربة الإمارات العربية المتحدة

The Reality of Financial Technology in The Arab Countries
-The Experience of The United Arab Emirates-

صارة لعمامرة [1]، فاطمة محبوب [2]

sarra Lamamra [1], fatma mahboub [2]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة -(الجزائر)، s.lamamra@centre-univ-mila.dz

[2] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة (الجزائر)، fatmahboub@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز أهمية التكنولوجيا المالية في الدول العربية باعتبارها في بداية التوجه نحو هذا المجال، وواقعها بالإضافة إلى مختلف العقبات التي تواجهها وتقف حاجزا أمام نموها وتطورها مع التركيز على تجربة دولة الامارات العربية المتحدة كنموذج رائد في ضوء التقدم الذي حققته في السنوات الأخيرة من تقدم في هذا المجال.

وخلصت الورقة البحثية إلى أن التكنولوجيا المالية أصبحت ضرورة حتمية نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه في عملية التنويع الاقتصادي، كما أن هناك تباين في الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في مجال تكنولوجيا المالية الشيء الذي يستدعي تكاثف الجهود.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية، الدول العربية، الامارات العربية المتحدة.

Abstract:

This research paper aims to highlight the importance of financial technology in the Arab countries as it is at the beginning of the trend towards this field, and its reality in addition to the various obstacles it faces and stands as an obstacle to its growth and development, with a focus on the experience of the United Arab Emirates as a pioneering model in light of the progress it has achieved in recent years of progress in this field.

The research paper concluded that financial technology has become an inevitable necessity due to the importance of the role it plays in the progress of economic diversification, and there is a discrepancy in the effort made by Arab countries in the field of financial technology, which calls for intensified efforts.

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of
Keywords: financial technology, Arab countries, United Arab Emirates.

1. مقدمة:

فرضت العولمة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي قضت على أسس النظام العالمي القديم وبدأت في ترسيخ كيان جديد قائم على التغيير ؛ التجديد والابتكار الشيء الذي غير في ملامح وآليات هذا العصر، وأصبح كل من يتعامل مع هذا العصر ضرورة مواكبة هذه التغيرات، ومن بينها التكنولوجيا المالية التي أصبحت موطنا للتعاملات المختلفة، فهي تسعى لتقديم وتسهيل الخدمات مثل: تحويل الأموال، والاقراض، هذا ما ساعد على الاستقرار المالي والاقتصادي من جهة واشتداد المنافسة بين مؤسسات التكنولوجيا المالية من جهة أخرى باعتبارها منافسا شرسا للمؤسسات التقليدية.

إن تعزيز التكنولوجيا المالية والعمل على تطويرها يفتح آفاقا متعددة للاستثمار مما يسمح بالوصول إلى كافة شرائح المجتمع خاصة في ظل الانتشار الواسع للتكنولوجيا وتغطيتها لكافة الدول الأمر الذي ساهل في تذليل العراقيل والصعوبات، وتعد الدول العربية أرضا خصبة للاستثمار في مثل هذه التكنولوجيا لما لها من كفاءات وموارد بشرية مؤهلة قادرة على تطبيقها رغم الصعوبات.

من هنا سنحاول الاجابة على **الاشكالية التالية:**

- فيما تتمثل آفاق ومعوقات تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية عامة، والامارات العربية خاصة؟

وتبثق عن الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التكنولوجيا المالية؟
- ما هي الاستخدامات المختلفة لتكنولوجيا المالية؟
- ما واقع دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية؟

2.1. فرضيات البحث:

- التكنولوجيا المالية هي: تقنيات وعمليات إلكترونية تسمح باستخدام التكنولوجيا من خلال تطبيقات أو منتجات جديدة، تعمل على توفير متطلبات العملاء بطريقة سهلة وبكفاءة مع تخفيض التكاليف؛
- تتمثل استخدامات التكنولوجيا المالية في الإقراض، التمويل الشخصي...إلخ؛

- تعد الإمارات العربية المتحدة من بين الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية، وذلك بما توفره من بنى تحتية قوية ساهمت في تقدم الدولة الإماراتية.

3.1. أهداف البحث وتتمثل في:

- التعرف على ماهية التكنولوجيا المالية؛
- التعرف على تطلعات الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية؛
- إبراز أهم الصعوبات التي تواجه الدول العربية في تطبيق الدول العربية؛
- تقديم دولة الامارات العربية كنموذج رائد في تطبيق التكنولوجيا المالية.

4.1. منهجية الدراسة:

من أجل الاجابة عن التساؤل الرئيسي تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعريف بمصطلحات الورقة البحثية التكنولوجيا المالية، واقع الدول العربية في هذا المجال، الجهود المبذولة من جانب، تحليل وتفسير بعض المعطيات من جانب آخر.

5.1. تقسيمات البحث: تم تقسيم الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

- التكنولوجيا المالية-مفاهيم أساسية-.
- التكنولوجيا المالية في الدول العربية.
- الامارات العربية المتحدة نموذجا رائدا في مجال التكنولوجيا المالية

2. التكنولوجيا المالية- مفاهيم عامة-

1.2. تعريف التكنولوجيا المالية:

تستخدم تكنولوجيا المالية لوصف التكنولوجيا الجديدة التي تسعى إلى تحسين وأتمتة تقديم الخدمات المالية واستخدامها في جوهرها لمساعدة الشركات وأصحاب الأعمال والمستهلكين على ادارة عملاتهم المالية وحياتهم المالية بشكل أفضل من خلال استخدام البرامج والخوارزميات المتخصصة التي تستخدم على أجهزة الكمبيوتر وعلى الهواتف الذكية بشكل متزايد. (kagan, 2020)

يعرفها مجلس الاستقرار المالي بأنها " ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية" (علاش ، 2019، صفحة 332)

وتشير فينشك Fintech إلى التقنيات الرقمية التي لديها القدرة على تحويل توفير الخدمات المالية التي تحفز، تطوير أو تعديل نماذج الأعمال والتطبيقات والعمليات والمنتجات الجديدة أما من الناحية العملية يستخدم fintech أيضا على نطاق واسع للإشارة إلى الموجة المستمرة DFS الجديدة. تتضمن أمثلة هذه التقنيات الويب والجوال والخدمات السحابية والتعليم الآلي والمعرف الرقمي وواجهات برمجة التطبيقات (APIS). (Irik Feyen, 2021, p. 10)

كتعريف شامل للتكنولوجيا المالية: هي عبارة عن تقنية تعتمد الابتكار والتكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية بطريقة سريعة وسهلة وبجودة عالية وتكاليف منخفضة، والعمل على تغطية مختلف الشرائح المجتمعية بمعنى تحقيق الشمول المالي.

2.2 أهمية التكنولوجيا المالية تتلخص أهمية التكنولوجيا المالية في: (بوقموم، 2019، صفحة 4)

- تسهيل جمع رأس المال من خلال طرح منتجات مالية جديدة في الأسواق المالية بهدف التمويل؛
- تساهم في تحقيق الميزة النسبية للشركات نظرا لتطبيقها تقنيات حديثة في القطاع المالي؛
- تتميز بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد للوصول إليها؛
- تساهم في تغيير القطاع المالي على نطاق عالمي؛
- تساعد على تغطية الخدمات المالية للأسر منخفضة الدخل وتحسين مستوى المعيشة في الدول النامية؛
- تقدم حلولا آمنة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- تمويل البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة بدون اللجوء للديون التقليدية.

3.1. خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن إجمال خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي: (شارفي، 2020، صفحة 302)

- الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛

- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات؛
- تصميم محور العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة؛
- السرعة: تسمح التحليلات القوية للشركات المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات؛
- سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

4.1. قطاعات التكنولوجيا المالية:

تشمل التكنولوجيا المالية عدة قطاعات فرعية تتمثل أهمها في: (حراق، 2020، صفحة 95)

- عمليات الدفع والتحويلات: تحل محل أنظمة الدفع التقليدية أو تحويل الأموال
- الإقراض: ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل (منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي)
- التمويل الشخصي/المؤسسي: يجمع بين الحالتين السابقتين من خلال توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية
- الخدمات المصرفية للمستثمرين/أسواق رأس المال: خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية
- تكنولوجيا التأمين: تقدم منتجات التأمين للعملاء أو حلولا أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب لشركات التأمين؛
- إدارة الثروات: تقدم حلولا لإدارة الثروات لعملائها بدعم من التعلم الآلي؛
- تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية. تساعد الشركات على الامتثال للأنظمة؛
- سلسلة الكتل: وهي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفرة، وتعد تقنية تخزين لا مركزية جديدة لتشفير أنظمة المعاملات الرقمية.

3. التكنولوجيا المالية في الدول العربية

1.3. تطور التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

تحاول الدول العربية مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا في العالم، وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في الدول العربية بنسبة43% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، وتحتل الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بعدد الشركات التقنية المالية. فبعض الدول العربية لا سيما السعودية والامارات والبحرين تعمل حاليا على قوانين تنظيمية متعلقة بالتقنية المالية، كما تشهد المنطقة العربية مشاريع في مجال التكنولوجيا المالية، حيث أطلق مصرف البحرين(CBB) في العام 2020منصة FINHUB، وهي أول منصة افتراضية من نوعها للتكنولوجيا المالية في المنطقة، بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية، ومجموعة من البنوك، كما قدمت حكومة دبي إلى هذه الشركات الناشئة الإقليمية والعالمية مسرعات غنية وبيئة حاضنة حيوية، مثل " مسرعة دبي للمدن الذكية" ومسرعات" دبي المستقبل" وتعد هذه المسرعات بمثابة منصة تجمع بين مختلف أصحاب المصالح ، بما في ذلك المؤسسات المالية والهيئات الحكومية وشركاء التكنولوجيا ورواد الأعمال. ويصف رئيس جمعية التكنولوجيا المالية" خان نمير" في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بما يمكن تسميته بـ" منجم ذهب" ويقول ان المنطقة العربية تمثل حاليا1% فقط من سوق الاستثمارات في التكنولوجيا المالية العالمية وهذا الرقم من المرجح أن يرتفع في المستقبل القريب؛ وهو الأمر الذي بدأ بالفعل مع جولات رائدة في مجال التكنولوجيا المالية.

ويشير خان أن الجائحة أدت إلى تسريع نمو هذا القطاع بسرعة في المنطقة، لا سيما مع البدء باعتماد طرق جديدة للدفع إذ يركز ما يقرب من85% من شركات التكنولوجيا المالية في المنطقة اليوم على تبسيط المدفوعات حيث يتحول الكثير من الناس حاليا من النقد إلى المعاملات الرقمية ولاستخدام الهواتف المحمولة ورموزQR والمحافظ الرقمية ومنصات التجارة الإلكترونية للحفاظ على التباعد الاجتماعي. (كرنيب، 2021)

وحققت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الدول العربية استثمارات كبيرة من النصف الأول من عام2019، 238استثمارا تصل قيمتها إلى471مليون دولار في تمويل الشركات الناشئة وهو ما يمثل مؤشرا ممتازا، ومن المتوقع أن يصل عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى نحو96شركة خلال عام2019 و465 شركة بحلول عام2020. كما أنه من المتوقع أن تقفز الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية من 287مليون دولار عام 2019إلى 2.28مليار دولار بحلول عام2022 (اتحاد المصارف العربية، 2019)

ولكي يتواجد نظام أساسي مشترك يؤدي إلى الابتكار المالي في المنطقة العربية، هناك الحاجة إلى إجراءات في **المجالات الثلاثة** التالية: (مدونة البوابة، 2019)

- التعاون التنظيمي: يوجد مجال لتهيئة بيئة أمنة للسلطات التنظيمية من أجل تبال الخبرات المتعلقة بحلول التكنولوجيا وتبادل المعلومات الاشرافية والتعاون في حل مشاكل التكنولوجيا المالية الناشئة وعمل لوائح تنظيمية ذكية؛
- التعلم التنظيمي: يمكن للسلطات المالية بناء قدرات مؤسسية عن طريق إلحاق الخبراء التقنيين وصناع القرار بدورات تدريبية وجلسات تعلم بين الأقران والاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة عن أساليب البلدان في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة؛
- التجربة التنظيمية: إن السلطات على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف يمكن لها اعتماد تطبيق اختبارات مشتركة للوصول إلى التكنولوجيا التنظيمية"RegTech" المناسبة؛ وكذلك لموائمة أساليب منح التراخيص.

2.3. دو افع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية تتلخص الدوافع لاستخدام تكنولوجيا المالية في: (قربوع، 2018، صفحة 50)

- انتشار الاقصاء المالي بشكل واسع يعود بكلفة مرتفعة على كل من الأفراد والحكومات على حد سواء في حين يسعى الناس بشكل متزايد إلى استخدام بعض أشكال الخدمات المالية، فان المفتاح الأساسي للتغلب على ذلك هو التكنولوجيا؛
- يمثل اقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة8% من القروض الانتمائية التي تقدمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مقارنة بنسبة18%في الدول متوسطة الدخل على مستوى العالم وهذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة-حيث تشكل بين80 %و90% من جميع المؤسسات المسجلة، وتوفر 20% إلى40% من جميع وظائف القطاع الخاص، كما أن منصات الاقراض المباشر والتمويل الجماعي للمشاريع الاجتماعية والابداعية أثبتت شعبيتها في دول المنطقة.
- تواجه التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا صعوبة في الانطلاق، وذلك بسبب القوانين القديمة، وعدم توافر الكفاءات المتخصصة المستعدة لترك وظائفها والدخول

في رحلة ريادية غير واضحة المعالم، بالإضافة إلى صعوبة التوسع في الأسواق الصغيرة والمجزأة في المنطقة، ولكن بدأت الدفعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالتوسع

3.3. تحديات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

توجد عدة عراقيل وصعوبات تواجه الدول العربية وتقف حاجزا أمام تطور ونمو التكنولوجيا المالية بها ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي: (حرفوش، 2019، صفحة 740)

- ضعف بيئة الأعمال بوجه الأعمال، ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دحول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة (المغامرة)، التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الالكترونية؛
- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات ومعجلات (مصر؛ لبنان، والامارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو انشاء مختبرات تنظيمية (أبو ظبي، البحرين، والمملكة العربية السعودية) والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية باختيار الابتكارات في البيئة الفعلية؛
- من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن" فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- مشكلة الخطر الالكتروني، فالهجمات الالكترونية قد تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية والاضرار بالسمعة، والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي.

4. الامارات العربية المتحدة نموذجا رائدا في مجال التكنولوجيا المالية

تعد الامارات العربية من بين الدول الرائدة على الصعيد المعلوماتي بالرغم من بعض العراقيل التي تقف أمامها، وتحاول في كل مرة من تطوير قطاعتها المتعلقة بالتكنولوجيا المالية للحفاظ على الريادة عربيا والطموح للوصول إلى العالمية.

1.4. و اقع التكنولوجيا المالية في الامارات العربية المتحدة

تخطو الامارات العربية المتحدة خطوات ملموسة لتصبح قوة عالمية في مجال التكنولوجيا المالية، فيما أثبتت الدولة يوما بعد يوم قدرتها على أن تصبح حلقة الوصل بين التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط، خاصة مع الجهود الحثيثة التي تبدلها الهيئات الحكومية والهيئات التنظيمية في خلق بيئة مواتية للابتكار واحتضان الأفكار الجديدة. وتستحوذ الامارات على69% من اجمالي تمويلات شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مرجعة ازدهار قطاع التكنولوجيا المالية في الدولة إلى السياسات الحكومية الداعمة والمبادرات المهمة التي أطلقتها المناطق الحرة المالية، وفي مقدمتها سوق أبو ضبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي، اللذين استطاعا توفير البيئة الجاذبة للاستثمار والمحفزة على الابتكار في مجالات التكنولوجيا المالية من اطلاق المبادرات المبتكرة، والتركيز على تكنولوجيا "بلوك تشين" و" الذكاء الاصطناعي" (عبد النبي، 2021)

واحتلت الامارات العربية المتحدة المركز الثالث من حيث اعتماد التكنولوجيا المالية العالمية، إذ بلغ اجمالي عدد الشركات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية 93شركة في عام2018، ركز70%منها على الحلول المتكاملة من أجل تسيير عمليات تمويل العملاء من الأفراد والشركات، في حين مثلت الحلول المستندة إلى البنوط تشين14%من هذه المجموعة، فقد ساهم هذا بشكل كبير في ظهور العملات الرقمية المشفرة مقابل العقود الذكية. (اقتصاد، 2019)

ويقدر حجم الانفاق على تكنولوجيا المعلومات بالإمارات سنويا بنحو ملياري درهم تشكل نحول30% من الانفاق السنوي على هذه التكنولوجيا بدول مجلس التعاون (العوام، 2011).

الجدول 1: عدد الشركات المبتدئة في مجال تكنولوجيا المالية لعدد من الدول العربية

الدول	الامارات	مصر	لبنان	الأردن	المغرب	الكويت	السعودية	الجزائر
عدد الشركات	30	17	15	15	8	6	6	2

المصدر: من اعداد الباحثتين

يتبين من الجدول أعلاه استحواذ الامارات العربية المتحدة على عدد الشركات بـ30شركة نشطة في تكنولوجيا المالية، وهذا راجع للاهتمام الذي توليه الامارات من خلال توفير البيئة المناسبة لهذه الشركات، والانفاق الكبير من أجل الاستثمار في هذا المجال، تليها مصر بعدد شركات17شركة، فلبنان والأردن بـ 15شركة، تليها المغرب بـ8شركات، ثم الكويت والسعودية بـ6شركات، واخيرا الجزائر بشركتين.

الجدول 2: نسبة ابتكارات التكنولوجيا المالية لبعض دول الوطن العربي

الدول	الامارات	مصر	لبنان	الأردن	المغرب	الكويت	السعودية	البحرين
النسب	%22	11%	8%	10%	4%	11%	%13	8%

المصدر: من اعداد الباحثتين

يتضح من خلال الجدول أن أكثر من 75% من حلول الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية يتمركز في منطقة الخليج العربي، وتتصدر الامارات العربية بنسبة 22%وهذا التصدر راجع إلى الدعم والتشجيع المستمر من قبل الامارات والتشريعات والاطر القانونية المتبناة لتنظيم هذا المجال والعمل على الرقي به، ثم تأتي السعودية، الكويت، الأردن، البحرين، لبنان، على التوالي بنسب: 13%،11%، 10%، 8%، 8%، على التوالي فيما تعتلي مصر دول شمال افريقيا بنسبة 11%، ثم المغرب بـ 4%، ويعود تدني النسبة بصفة عامة في الدول العربية إلى نقص الوعي لدى الحكومات العربية من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى بالإضافة إلى الوضع السياسي، الاقتصادي الذي تعيشه بعض المجتمعات العربية مثل: سوريا، اليمن، ليبيا.

1.4. جهود الامارات العربية في مجال التكنولوجيا المالية

عملت الامارات على تقديم كل أنواع الدعم من أجل النهوض بالتكنولوجيا المالية الشيء الذي ساهم في تعزيز مركز الامارات مع الدول المتطورة ومنحها المراتب الأولى من بين الدول العربية وتتمثل هذه المبادرات والجهود في: (عبد الرحيم، أوقاسم ، 2019، صفحة 362)

- أطلق سوق أبو ظبي العالم (المركز المالي الدولي في أبو ظبي) برنامج التسريع الخاص به في نوفمبر 2016، والذي أطلق عليه اسم **المختبر التنظيمي** Reglab الذي يسمح للمشاركين تطوير واختبار وانتاج منتجاتهم وخدماتهم المتصلة بالتكنولوجيا المالية ضمن بيئة آمنة ومحكمة بضوابط وتشريعات محددة دون التعرض لأي أعباء تنظيمية أخرى، حيث يمنح المشاركون فترة عامين لتطوير واختبار منتجات التكنولوجيا المالية؛

- من المؤكد أن أهمية التكنولوجيا المالية لم تمر دون أن يلاحظها المنظمون في الامارات العربية المتحدة، أطلق مركز دبي المالي العالمي برنامج Fintech Hive عام2017، وهو برنامج تسريع يوفر منصة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، مع مبادرات مماثلة في البحرين وأبو ظبي، كما أن هيئة الخدمات المالية في دبي هي أيضا في طور تطوير بيئة إشرافية للمساعدة في تطوير التكنولوجيا المالية؛
- مبادرات Blockchain: سلسلة الكتل أصبحت بالغة الأهمية في عالم التكنولوجيا المالية ومن المتوقع أن يؤدي نظام دفتر الأستاذ المفتوح إلى احداث ثورة في العديد من الصناعات، بما في ذلك قطاع التمويل، وتعتبر الامارات واحدة من الشركات الرائدة في البلاد التي تستخدم تكنولوجياBlockchain من خلال استراتيجية BLOCKCHAIN الوطنية، تخطط حكومة الامارات لتكون بلا ورق بحلول عام 2020وهذا سيجعل التقنية أكثر انتشارا، مع العديد من المنظمات التي تحاول ايجاد أفضل الطرق للاستفادة منها؛
- المبادرات التشريعية: أكدت هيئة دبي للخدمات المالية وهي هيئة التنظيم المالي الرئيسية في دبي، أن شركات التكنولوجيا المالية قد تم إعدادها لتحقيق النجاح من خلال رخصة اختبار الابتكار، أو معدة تسريع Fintech حيث تدرك السلطات أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتبحث عن أفضل طريقة لتشجيع شركاتfintech على القيام بأعمال في دبي وكذلك في المنطقة ككل؛
- عمليات الدمج والاستحواذ: اندمج بنك أبو ظبي وبنك الخليج الأول ليصبحا بنك أبو ظبي الأول، ثاني أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع حدوث المزيد من عمليات الاندماج على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، فان الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا المالية ستزيد؛
- كما نظمت الامارات ورشة عمل أكاديمي لريادة الأعمال والابتكار، وفي مسعى تكميلي يقوم مركز One-Stop في أكاديمية الامارات العربية المتحدة بحملات توعية على مستوى القاعدة لتشيع والهام المخترعين ورجال الأعمال والشباب؛
- بتاريخ28أوت2017أبرمت هيئة خدمات دبي للخدمات المالية (DFSA) ولجنة الأوراق المالية والعقود الآجلة (SFC) في هونغ كونغ اتفاقية لإنشاء إطار للتعاون في مجال تكنولوجيا المالية، وفي 24مايو أطلقت سلطنة دبي للخدمات المالية رخصة اختبار الابتكار(ITL) وهي فئة خاصة من ترخيص الخدمات المالية التي تسمح للشركات التكنولوجيا المالية بتطوير واختبار مفاهيم

التكنولوجيا المالية المبتكرة من مركز دبي المالي العالمي؛ كما أنشأت SFC نقطة اتصال (FTCP) Fintech في مارس 2016لتعزيز التواصل مع الشركات العاملة في تطوير وتطبيق التكنولوجيا المالية والتقنية التنظيمية في هونغ كونغ.

5.خاتمة

من خلال ما تم عرضه يتبن أن الانتشار الواسع لتكنولوجيا المالية ساهم بدرجة كبيرة في تطور الخدمات المالية الرقمية، بعدما كانت خدمات تقليدية بامتياز، فهي تقنية جيدة لتقليل التكاليف والجهد. وعليه فإن التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال اليوم تفرض على الدول العربة ككل مسايرة التطورات التكنولوجية في عصر يتميز بالتغيير المستمر والمنافسة القوية، لذا وجب عليها التوجه لتبني هذه التكنولوجيا في مصارفها وبنوكها لما لها من مزايا، وللاستثمار في هكذا مجال ما عليها إلا الاسراع في تذليل الصعاب وتحفيز الأفراد والشركات مما يذر عليها مستقبلا أموالا طائلا وانتعاشا اقتصاديا وبالتالي استقرارا سياسيا واجتماعيا.

1.5. النتائج المستخلصة:

- تعتبر التكنولوجيا المالية ضرورة حتمية في العصر الحالي؛
- تلعب التكنولوجيا المالية دور المحرك في عملية التنويع الاقتصادي؛
- تباين الجهود المبذولة من قبل الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية؛
- تتميز دولة الامارات العربية ببنى تحتية تنظيمية محكمة، وبيئة استثمارية منظمة ما جعلها تتربع على عرش ترتيب الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية.

2.5. الاقتراحات:

-وجب توفير بيئة اقتصادية وسياسية مستقرة تساعد على النهوض بالتكنولوجيا المالية؛

-إعطاء الأولية للكفاءات البشرية التي من شأنها العامل على ابتكار والابداع؛

- اصدار أطر وأحكام تشريعية التي تنظم هذا المجال من أجل الثقة المتبادلة بين الأطراف المتفاعلة.

6. قائمة المراجع

1.6.المراجع باللغة العربية:

1. أحمد علاش . (2019). دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار تجربة البحرين. مجلة الإبداع، 09(01)، الصفحات 330-347.

2. وهيبة، الزهراء عبد الرحيم، أوقاسم . (8, 2019). التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستعاب. مجلة دراسات اقتصادية(38)، الصفحات 352-368.
3. حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع. (2018). تكنولوجيا المعلومات ...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07(03)، الصفحات 36-60.
4. ذهبية لطرش، سمية حراق. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 05(02)، الصفحات 93-113.
5. سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. مجلة آفاق علمية، 11(03)، الصفحات 724-744.
6. صليحة فلاق، سامية شارفي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي -تجربة البحرين-. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، 21(01)، الصفحات 297-320.
7. عبد الرحيم وهيبة .(2018) . الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية-تحديات المنافسة والنمو .مجلة معهد العلوم الاقتصادية(مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة) ,(01)21 ,الصفحات 141-156.
8. محمد وآخرون بوقموم. (2019). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط وشمال افريقيا بين دوافع الانشاء وعوائق الاستدامة. مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك(23)، الصفحات 1-19.
9. اتحاد المصارف العربية. (أكتوبر, 2019). تاريخ الاسترداد 11 10, 2021، من التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي-العدد467: https://uaboline.org
10. الرؤية، اقتصاد الامارات. (23 10, 2019)، الامارات الثالثة عالميا والأولى خليجيا في اعتماد التكنولوجيا المالية تاريخ الاسترداد 12 10, 2021،: http://www.alroeya.com
11. بهاء العوام. (1 06, 2011). الامارات تستأثر بـ30% الإنفاق الخليجي على التكنولوجيا المالية. تاريخ الاسترداد 10 10, 2021، من https://www.alkhaleej.ae

12. حسام عبد النبي. (21 3, 2021). الامارات قوة عالمية في"التكنولوجيا المالية". تاريخ الاسترداد 11 10, 2021، من الاتحاد: https://www.alittihad.ae

13. مدونة البوابة. (18 4, 2019). ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي(التطورات العالمية والآفاق العربية). (Giz-MFMR,Arabic findev gateway) تاريخ الاسترداد 11 10, 2021، من https://www.findevgateway.org

14. هديل كرنيب. (02 04, 2021). تاريخ الاسترداد 11 10, 2021، من التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية منجم ذهب المستقبل القادم، من https://ae.linkedin.com

2.6.المراجع باللغة الأجنبية:

1. Irik Feyen, e. (2021). Fintech and the digital transformation of finacial services: implications for market structure and public policy. bis papers(117), p 1-64
2. kagan, j. (2020, 27). financial technology-Fintech. Consulté le 10 05, 2021, sur https://www.investopedia.com

واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية ومدى تطبيقها للشمول المالي

The reality of financial inclusion in Algeria and some Arab countries and the externe of their application to the financial inclusion

ط/د. فايزة دقيش [1]، د. يحي حولية [2]

Faiza Dekiche [1], Yehya Haoulia [2]

[1]جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت (الجزائر)، faiza.dekiche@univ-temouchent.edu.dz

[2]جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت(الجزائر)، yehya.haoulia@univ-temouchent.edu.dz

ملخص:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة خاصة بعد ظهور الأزمة العالمية 2008 عندها أصبح الاهتمام به من قبل المؤسسات المالية والبنوك المركزية وهذا بهدف وصول العميل للخدمات المالية الرقمية وبأسعار معقولة تلبي احتياجاته بمستويات مخاطرة أقل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لذا قمنا بطرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر و بعض الدول العربية باعتباره آلية من آليات التنمية الإقتصادية؟ ومدى تطبيقها للشمول المالي؟** ومن خلال هذه الورقة البحثية هدفنا هو تسليط الضوء على أهم المفاهيم الشمول المالي وأهميته وأهدافه وأهمية الحلول الرقمية في تعزيزه وكذلك تزايد الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية وتحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية بحيث توصلنا إلى أن للشمول المالي مجموعة من المزايا النظام المالي والاقتصاد والمجتمع ككل لذا وجب إعداد إستراتجية لتحقيقه، وله مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي لذلك وجب معرفتها لتذليلها وتحقيق الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي؛ الخدمات المالية؛ المؤسسات المالية.

Abstract:

Financial inclusion is one of the important modern topics ,after the emergency of the global crisis in 2008 ,when fianancial institutions and central banks and strive to enhance it with the aim of the customer's access to digital financial servises at reasonable prices that meet his needs at risk levels less ,and the achievement of sustainble developement goals goals , from here we posed the following problem :**What is the reality of finnancial inclusion in Algeria and some arab countries as one of the mechanisms of economic developement? And the extent of its application to financial inclusion?** Throught this research paper, our goal is to shed light on the most important concepts of financial inclusion, its importance and objectives, and the

importance of digitale solutions in promoting it, as well as the increase in financial inclusion through digital technology, and analyzing the reality of financial inclusion in Arab countries, so that we concluded that financial inclusion has a set of advantages in the financial system, economy and society as a whole, so a strategy must be prepared to achieve it, and it has a set of obstacles facing the Arab region an its ambodiment of financial inclusion, so it must be known precisely to overcome them and achieve financial inclusion.
Keywords: Financial inclusion; Financial services; keywords; Financial institution.

1.مقدمة:

في ظل الصعوبة في التوفيق بين تطوير الاقتصادي الوطني و الاهتمام بدور المؤسسات المصرفية يواجه المستهلكون للخدمات المالية والمصرفية مخاطر وتحديات كبيرة، من هنا تكمن أهمية الشمول المالي في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع واقتصاد الدولة وذلك عبر إتاحة فرصة الاستفادة من الخدمات المالية، ولقد التزمت العديد من المنظمات الدولية بتعزيز الشمول المالي على المستوى العالمي، فالبنك الدولي وضع هدفين وضرورة تحقيقهما ألا وهما الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، وكذا تعميم الخدمات المالية المبتكرة والمتنوعة بالجودة المطلوبة وبأسعار تنافسية منخفضة مع حماية حقوقهم و مساعدتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفعالية، وتزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي، تعتبر الجزائر والدول العربية السباقة التي بادرت إلى وضع إستراتجية للشمول المالي واضحة المعالم والأهداف ومحددة الأسس ومعالم، لتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق التنمية المستديمة بكل إبعادها.

أهداف البحث:

- تحديد مفاهيم وأهمية و أهداف الشمول المالي بعدما أصبح محل اهتمام المؤسسات الدولية المالية ؛
- محاولة الوصول إلى دور التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الشمول المالي؛
- معرفة واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية بما فيهم الجزائر .

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونها تعالج موضوعا جوهريا وهو الشمول المالي مصطلح فرض نفسه في الساحة الاقتصادية عامة و المصرفية خاصة من خلال توفير الخدمات المالية للعملاء و المتطورة وبأسعار معقولة.

فرضيات البحث:

- الشمول المالي هو توفير كافة الخدمات المالية واستخدامها في مختلف فئات المجتمع لأفراده ومؤسساته وذلك عن طريق قنوات رسمية؛
- الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضرورية الحياة؛
- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو من بين العوائق المهمة للإقصاء المالي.

منهج البحث: اعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج الوصفي للتعرف على مفاهيم الشمول المالي، وتعريف شامل لها و للتعرف أيضا على الأهداف وأهمية الشمول المالي، والتحليلي من خلال دراسة لبعض الدول العربية ومدى تطبيقها للشمول المالي. واعتمدنا على أربعة محاور في هذا البحث:

أولا: الإطار المفاهيمي للشمول المالي.

ثانيا: أهمية وأهداف الشمول المالي.

ثالثا: أهمية الحلول الرقمية في تعزيزه، وتزايد الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية، وأسباب معوقات تطوره في بعض البلدان العربية.

رابعا: مقارنة الشمول المالي بين بعض الدو ل العربية.

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

1.2 التعريف الإسلامي:

تعريف الشافعية بأن يعقدا الشركة على أن يشاركه كل واحد منهما صاحبه في ربح ما يشتريه بوجهه، حيث أن توفير أسباب العيش الكريم و تلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى الخدمات مع العمل على تحسين ظروف معيشية وخلق فرص العمل بحيث لا نجد جائع في الدولة، هو من أهداف الزكاة حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم صراحة " أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم " رواه الدارقطني. لذلك حققت دولة الخلافة الإسلامية ذلك في كل عهودها وخاصة في عهد عمر بن عبد العزيز حيث لم يجد من يأخذ الزكاة بينما لم نجد هذا لم يتحقق على طول تاريخ الرأسمالية الحديثة. (خميس عبد الخالق قفيشة، 2020، صفحة 17)

2.2 من وجهة نظر صندوق النقد العربي: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل،

خدمات التامين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى الوسائل والقنوات غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الإشراف والرقابة ومرتفعة الأسعار نسبيا وهذا يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المصرفية والمالية. (غربي، 2020، صفحة 14)

3.2 حسب منظمة OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE :يعرف الشمول المالي بأنه العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات المالية الرسمية والخدمات الخاضعة للرقابة بالشكل الكافي والسعر المعقول وتوسيع نطاق استعمال هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وهذا من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التثقيف المالي والتوعية وكل ذلك بهدف تعزيز الرفاهية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (بوطلاعة، بوقرة، و ساعد بخوش، 2020، صفحة 246)

4.2 مفهوم آخر للشمول المالي: ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء) المالي في عام 1993م لأول مرة في دراسة لي شون و ثرفت (Leyshon &Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تناول فيها إثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال التسعينيات للقرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي عام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي بشكل أوسع ولأول مرة لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ومنه ما تظهر الضرورة لتفريق بين التخلي الإختياري عن السعي وراء استخدام الخدمات و المنتجات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم القدرة على امتلاكها أو عدم توفرها، وينحصر اهتمام المعنيين بشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على عوامل وأسباب إقصاء . (بهناس، رسول، و بلعباس، 2019، صفحة 213)

صدر العديد من التعريفات للشمول المالي إلا أنها تصب في مفهوم واحد، ومضمون واحد، وهدف واحد حيث أن الهدف الرئيسي للشمول المالي هو توفير كافة الخدمات المالية واستخدامها في مختلف فئات المجتمع لأفراده ومؤسساته وذلك عن طريق قنوات رسمية، وتعزيز الشمول المالي ينعكس ايجابيا في تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية أدواره في خدمة أجندت النمو الاقتصادي الشامل.

3. أهمية وأهداف الشمول المالي:

1.3أهمية الشمول المالي: تتجلى أهمية من خلال ما يلي:

- يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من اجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير متوقعة، وكذلك تغطية النفقات المتكررة من الإيجار فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضرورية الحياة مثل الرعاية الصحية الطعام، التعلم وتنمية أعمالهم؛
- يلعب النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية دورا مهما في تقليل من حدة التقلبات التي تنتاب مستويات الإنفاق بشقيه الاستثمار والاستهلاك ومن ثم التخفيف من حدة التقلبات في دورات الأعمال والناتج المحلي والإجمالي، فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري، وبالتالي تقليل التقلبات والاستهلاك والاستثمار؛
- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية اكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي؛
- يمكن أن يساعد الشمول المالي وملكية الحسابات على تقليل الفساد، و تثبيط التهرب الضريبي والسماح بدفعات إعادات أكثر فاعلية. (طرشي، أنساعد، و عبو، 2019، صفحة 122)

2.3 الأهداف: نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية التنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء و محدودي الدخل ،وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية :

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء.
- تعزيز مشاريع العمل الحر و النمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة و المتوسطة جدا من الاستثمار و التوسع ؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاء الاقتصادي. (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 108)

4. أهمية الحلول الرقمية في تعزيزه، وتز ايد الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية:

1.4 أهمية الحلول الرقمية في تعزيز الشمول المالي: إن التطور التكنولوجي الهائل، وتسارع نقل المعلومات و ظهور العديد من الخدمات المبتكرة، ساهم في تنظيم و إدارة عمليات القطاعات المالية، و تسهيل الوصل إلى الخدمات المالية و استخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول تكنولوجيا رقمية ستلعب دوراً مهما في تسريع عجلة الشمول المالي، وتشير التقديرات إلى أن الشمول المالي القائم على الحلول الرقمية عمل على تضمين حوالي 57% من الأفراد غير المشمولين ماليا في النظام المصرفي، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يعمل الكثير منهما في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية كذلك يقدر 2.5 تريليون شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفي. من هنا أصبحت الحاجة الملحة لتبني نظام قوي للهوية الرقمية من قبل المجتمع الدولي لإستفادة رواد الأعمال وأصحاب المشاريع من الخدمات المالية إلكترونيا .

كما يمكن أن يساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز جوانب عديدة خاصة الحماية الاجتماعية كوصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، ومساعدة رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي وسهولة الوصول إلى خطوط الائتمان. علما أن القضاء على الفقر لا يقتصر على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية بل يتطلب المعرفة بطريقة إستخدام التقنية الرقمية من قبل غير المشمولين ماليا، مما يضع على عاتق البنوك عبء التكثيف من برامج التثقيف المالي وبناء القدرات. (بوزانة و حمدوش، 2020، الصفحات 7-8)

2.4 تز ايد الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية: قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام 2011، رؤى وأفكار حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، حيث يتميز إصدار عام 2017 لأول مرة يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية و مساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة كبيرة وبالطبع لا تكتفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان إستفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة من التطور، وبيئة تحتية مادية و لوائح تنظيمية ملائمة و إجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية سواء أكانت رقمية أم تناظرية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء و مستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحسابات لهم متدنية.

في عام 2017 بلغ عدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ولديهم هواتف محمولة عالميا حوالي 1.1 مليار شخص أي ثلثي مجموع البالغين، ففي الهند والمكسيك هناك أكثر من 50% ممن لا يملكون حسابات مصرفية لديهم هواتف محمولة و في الصين تصل هذه النسبة إلى 82% حيث أن عدد أقل من البالغين الدين ليست لديهم حسابات مصرفية يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالانترنت بطريقة ما سواء من خلال الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المنزلية أو مقاهي الانترنت أو أي طريقة أخرى. و عالميا تبلغ النسبة نحو الربع كما هو الحال بالنسبة للحسابات تكون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية سواء الهواتف المحمولة بمفردها أو هي و الانترنت معا، أقل بين النساء و البالغين الأشد فقرا، و الأشخاص الأقل تعليما و الفئات الأخرى المحرومة عادة. (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 102)

3.4 أسباب ومعوقات تطور الشمول المالي في بعض البلدان العربية : يمكن حصر هذه الأسباب في النقاط التالية:

- عامل عدم الاستقرار الأمني في بعض البلدان العربية مثل: اليمن، سوريا والعراق وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات لهذه البلدان؛
- عامل أخر يتعلق بالفقر في المنطقة العربية، إذ ازداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد 2010، القدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية؛
- البنية التحتية المالية في عدد من البلدان العربية ضعيفة، يرجع هذا إلى القدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما يؤثر سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، جودتها، عددها وتكلفتها ما يجعلها غير متاحة للفئات المهشمة؛
- ضعف استخدام أنظمة وسائل الدفع الالكترونية وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة في البلدان العربية ومسايرة التطورات الراهنة؛
- أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج ابتكار وتسويق منتجات جديدة تلبي حاجيات المجتمع الإسلامي؛
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية وهذا ما يعيق التعامل معها من قبل الأفراد؛

- ضعف مستوى التثقيف المالي في البلدان العربية وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي؛
- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو من بين العوائق المهمة للإقصاء المالي إضافة للبطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية، وهذا ما يحفز على المعاملات غير الرسمية؛
- تمركز البنوك والمؤسسات المالية في مدن الكبرى وهذا يجعلها في غير متناول سكان المدن الصغيرة والأرياف خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية؛
- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام يحد من توسع القطاع الخاص، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات. (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 118)

5. مقارنة الشمول المالي بين بعض الدول العربية :

من خلال الجدول رقم (**01**) يتبن أن هناك زيادة محسوسة في الشمول المالي للدول العربية من ناحية ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 سنة فالملفت للنظر هو كل من دولة الإمارات العربية والتي بلغت نسبته 60% سنة 2011 إلى 88% سنة 2017 وكذلك دولة البحرين65% في سنة 2011 إلى 83 % سنة 2017، نفس الشيء بالنسبة لدولة الكويت كانت نسبته 87% في سنة 2011 و وصلت إلى 80% في سنة 2017 تليهم السعودية و التي بلغت نسبة الشمول المالي 46% في سنة 2011 ليصل إلى 72% سنة 2017 في حين نجد أن الجزائر احتلت المرتبة حسنة بالمقارنة مع الدول العربية بحيث بلغت نسبته 33% سنة 2011 إلى 43% سنة 2017 وهذا بحكم الظروف التي تمر بها الجزائر الظروف الاقتصادية.

أما بالنسبة لكل من دولتي مصر و العراق و التي بلغت فيها نسبة الشمول المالي في سنة 2011 حوالي 10% ، 11% على التوالي وارتفع سنة 2017 إلى 33%، 23% على التوالي بسبب العمل على توسيع الشبكات المصرفية وتسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية، ونجد في الأخير دولتي موريطانيا والعراق بنسبة لاتزيد عن 25%.

الجدول 1 : الشمول المالي في الدول العربية – ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

	2011	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	60	84	88
البحرين	65	82	83
الكويت	87	73	80

السعودية	46	69	72
لبنان	37	47	45
الجزائر	33	50	43
الأردن	25	25	42
تونس	/	27	37
مصر	10	14	33
فلسطين	19	24	25
العراق	11	11	23
موريطانيا	**17**	**23**	**21**

المصدر: البنك الدولي 2017

يظهر من خلال الجدول رقم (**02**) أن الدول العربية سجلت تحسنا في نسب الشمول المالي خاصة في دولة السعودية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من 15 سنة 2011 إلى 58 سنة 2017، وكذلك بالنسبة لدولة الإمارات من 47 سنة 2011 إلى 76 في سنة 2017، ودولة البحرين 46 خلال سنة 2011 إلى 75 في سنة 2017، و في مصر من 7 سنة 2011 إلى نسبة 27 في سنة 2017 و تعود أسباب التحسن إلى إجراءات المصارف المالية المتمثلة في تطوير خدماتها من خلال توطين رواتب الموظفين ومنح المزيد من القروض، فضلا عن ارتفاع عدد شركات الدفع الإلكتروني، أما بالنسبة لدولة الجزائر فحققت إرتفاع من 20 في سنة 2011 إلى 40 في سنة 2014 و لكن انخفضت هده النسبة إلى 29 في سنة 2017 هذا راجع لأن الجزائر ككثير من الدول العربية تفضل الاقتراض من العائلة والأصدقاء أي جهات غير رسمية، متأخرة عن لبنا ن، والكويت والتي تحتل مراتب لا بأس بها، ويمكن الإشارة لضعف ما تملكه النساء للحسابات تقريبا في معظم الدول العربية وإقصاء مالي كموريطانيا، فلسطين، والعراق لأن المرأة العربية ما تزال تعاني من صعوبة في الوصول إلى القنوات المالية الرسمية مقارنة بالرجال بما في ذلك القيود القانونية.

الجدول 2 :الشمول المالي في بعض الدول العربية –ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن ال 15 سنة :ذكورو إناث

	إناث			ذكور		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017
الإمارات العربية	47	68	76	69	90	93
البحرين	46	67	75	79	90	86
الكويت	80	64	73	93	79	83

السعودية	15	61	58	73	75	81
لبنان	26	33	33	49	62	57
الجزائر	20	40	29	46	61	56
الأردن	17	16	27	34	33	56
تونس	/	21	28	/	34	46
مصر	7	9	27	13	19	39
فلسطين	10	21	16	29	27	34
العراق	8	7	20	13	15	26
موريطانيا	**12**	**21**	**15**	**23**	**25**	**26**

المصدر: البنك الدولي 2017

أما من جانب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية و المستخدمين للبطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن15 سنة من خلال الجدول (**03**)، فلا زالت النسب لدى الدول العربية دون الطموحات وتستدعي بذلك المزيد من المجهودات لرفعها، بحيث ارتفعت بشكل ضعيف في سنة 2017 مقارنة بما كانت عليه سنة 2014 أما على مستوى الأفراد للدول العربية، فقد حققت دولة الإمارات المتحدة العربية نسبة مرتفعة بهذا الشأن إذ بلغت حوالي 50 سنة 2017 والبحرين 43 ثم الكويت 30 في حين كانت أقل نسبة الجزائر بنسبة 7، يعود السبب إلى عدم انتشار هذه الخدمة بشكل ملائم عدم تمديدها لجميع الفئات العمرية، وتردد العديد في استخدامها ذلك نتيجة التكلفة التي يتحملها العميل عند استعمالها، وعند انتهاء تاريخ الصلاحية فلا يقوم بتجديدها و استعمالها.

الجدول 3 : نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية من تزيد أعمارهم عن 15سنة خلال سنتي 2014، 2017

	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	45	50
البحرين	45	43
الكويت	33	30
السعودية	17	21
لبنان	28	25
الجزائر	7	7
الأردن	15	18
تونس	12	12
مصر	10	11
فلسطين	5	7
العراق	7	3
موريطانيا	9	9

6.خاتمة:

للشمول المالي علاقة وثيقة بينه وبين الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي لأنه يؤثر ايجابيا على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الكبير بمحدودي الدخل والفقراء من خلال إيجاد طرق تكفل وجود قنوات متعددة تساعد على رفع جودة مستوى الخدمات المالية المقدمة لأكبر عدد ممكن من الفقراء والمهمشين وكذلك تقليل التكلفة للمستفدين منها.

من خلال هذا البحث استخلصنا أن الجزائر كمثيلاتها من الدول العربية تسعى لتطوير البنية التحتية لتعزيز الشمول المالي و توفير الحلول التكنولوجية كما أشارت الإحصائيات ،وهذا بغرض إتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص للحصول على الخدمات المالية بسهولة من خلال تطوير نظم الدفع والتسوية و الوساطة المالية، إلا أن الجزائر و ككثيراً من الدول العربية لا تزال بعيدة كل البعد نوعاً ما رغم الجهود المبذولة لتحقيق أعلى المستويات في الشمول المالي نتيجة جملة من المعوقات بين الأفراد والجهات الرسمية.

التوصيات:

- تحسيس البنوك و المصارف المالية بدورها في تعزيز الشمول المالي باعتبارهم هم المسؤولون؛
- العمل على تطوير و تحديث قنوات حديثة عوض القنوات المالية التقليدية من خلال إستخدام تكنولوجيا حديثة؛
- تبني إستراتجية وطنية واضحة لتعزيز الشمول المالي خاصة في الجزائر ؛
- ضرورة الرقمنة في الخدمات المالية و المصرفية بانتهاج مبدأ العمليات المصرفية المفتوحة ذات البعد الاجتماعي للتمكين الاقتصادي للفئات المستبعدة ماليا في بيئاتها المحلية .

7. قائمة المراجع:

1. العباس بهناس، حميد رسول، و بسيسة بلعباس. (2019). أسس و متطلبات إستراتجية نعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة المعارف ، 14 (2)، الصفحات 210-237.
2. أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجا. مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الإفتراضي حول التحول الرقمي في عصرنة المعرفة (الواقع ،التحديات ، الإنعكاسات) (الصفحات 1-25). ليبيا: جامعة الزاوية.

3. سيف الإسلام خميس عبد الخالق قفيشة. (2020). واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين (رسالة ماجستير). كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة الخليل.
4. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، 4 (1)، الصفحات 104-129.
5. عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو الإطار المفاهيمي للشمول المالي و المصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لأبعاده و مؤشراته). المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية ، 6 (1)، الصفحات 07-41.
6. محمد بوطلاعة، كريمة بوقرة، و حسينة ساعد بخوش. (2020). واقع الشمول المالي و تحدياته الأردن و الجزائر نموذجا. مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، 4 (3)، الصفحات 143-158.
7. محمد طرشي، رضوان أنساعد، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال ، 1 (1)، الصفحات 118-137.
8. مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية ، 9 (1)، الصفحات 90-105.
9. البنك الدولي 2017 .

الشمول المالي كهدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية -دراسة تحليلية لبعض المؤشرات-

Financial inclusion as a strategic goal to achieve financial stability in arab countries –analytical study of some indicators-

د. فايزة يوب [1]، د. سعدية حمو [2]

faiza Youb [1], saadiya hamou [2]

[1] المركز الجامعي صالحي احمد_(النعامة)، youb.faiza@cuniv-naama.dz

[2]جامعة طاهري محمد (بشار)، haninremas@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية الشمول المالي كونه إحدى أهم الاستراتيجيات التي تسعى الى جذب واستقطاب الأشخاص غير المسجلين ضمن النظام المالي الرسمي وإتاحة الفرصة لهم للوصول الى الخدمات المالية بأنواعها المختلفة وبتكاليف معقولة، حيث تم تسليط الضوء على رصد واقع الشمول المالي في الدول العربية ومستوياته من خلال إجراء دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الشمول المالي وبالاعتماد على البيانات المتاحة خلال السنوات 2011، 2014 و2017، وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول العربية تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية حسب مستوى ودرجة الشمول المالي لديها، كما أنها تحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات الشمول المالي لديها مقارنة بمختلف مناطق العالم.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الدول العربية.

Abstract:

This study aims to define the importance of financial inclusion as one of the most important strategies that seek to attract and attract people who are not registered within the official financial system and provide them with the opportunity to access financial services of various types at reasonable costs. During an analytical study of some indicators of financial inclusion and based on the available data during the years 2011, 2014 and 2017, the study concluded that the Arab countries are divided into three main groups according to the level and degree of financial inclusion they have, and they occupy the last ranks in their indicators of financial inclusion compared to various regions of the world.

Key woords: financial inclusion , indicators, Arab countries.

1.مقدمة:

من المسلم به الآن انه من اجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون هناك أنظمة مالية شاملة تضمن إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وتوافرها واستخدامها من قبل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التامين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية. لهذا يعتبر الشمول المالي إحدى استراتيجيات كل دولة لمضاعفة الفرص ومحاربة الفقر،

وقد التزم قادة دول مجموعة العشرين **G20** في قمة بينسبرغ **Pittsburgh** 2009 بتحسين وصول الخدمات المالية للفقراء من خلال إنشاء مجموعة خبراء الشمول المالي **(FIEG)** التي كانت مهمتها تسهيل الاستراتيجيات لتمويل الأسر فضلا عن المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر.كما طورت المجموعة تسعة مبادئ للشمول المالي المبتكر تعكس الخبرات والدروس المستفادة من صانعي السياسات في جميع أنحاء العالم وهي: القيادة، التنوع، الابتكار، الحماية، التمكين، التعاون، المعرفة، التناسب، وإطار العمل . خلال قمة **TORONTO** لمجموعة **G20** في جوان 2010، وقد تشكلت خطة عمل الشمول المالي التي أقرتها القمة اللاحقة في كوريا في نوفمبر 2010، حيث انشات القمة الكورية لمجموعة العشرين الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي كأداة لتنفيذ التزاماتها. **(Ashenafi Beyene Fanta and Daniel Makina, 2019, p. 232)**

إضافة إلى ما تقدم فقد قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف إستراتيجيتها القومية، وسعت كل الدول لتعزيز مفهوم الشمول المالي من خلال جذب الأفراد غير المسجلين ضمن النظام المالي الرسمي وإتاحة الفرصة لهم للوصول إلى الخدمات المالية بأنواعها المختلفة وإزالة الحواجز التي تحول دون وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد دون استثناء.

كما ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول اليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة. وعليه فبالرغم من الاهتمام المتزايد بالشمول المالي الا انه واجه ولازال يواجه تحديات كثيرة، تحول دون التوسع في تطبيقه خاصة في اغلب الدول العربية.

اشكالية الدراسة : بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف بمكن ان نعتبر ان الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي للدول العربية وما هي درجة تحققه في الدول العربية؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما هي أهمية وأهداف الشمول المالي؟
- ما هي متطلبات تحقيق الشمول المالي؟
-ما هو واقع ومستوى الشمول المالي في الدول العربية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تبنى فرضية أساسية :

تتعلق درجة تحقيق الشمول المالي في الدول العربية بمدى تطور النظام المصرفي والمالي لديها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية الشمول المالي كونه إحدى أهم الاستراتيجيات التي تسعى إلى جذب واستقطاب الأشخاص غير المسجلين ضمن النظام المالي الرسمي وإتاحة الفرصة لهم للوصول إلى الخدمات المالية بأنواعها المختلفة وبتكاليف معقولة ، كما جاءت هذه الدراسة لإبراز مستوى الشمول المالي لدى الدول العربية من خلال دراسة بعض المؤشرات المتعلقة به.

منهج الدراسة: لغرض انجاز هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي فيما تعلق بأدبيات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لدراسة وتحليل مؤشرات الشمول المالي لرصد واقعه في الدول العربية ومحاولة إعطاء صورة شاملة عن مستوياته.

منهجية الدراسة: تتمثل منهجية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على ماهية الشمول المالي ودوره في تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف، والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. كما ركزت الدراسة على تحليل لأهم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية ورصد واقع الشمول المالي في الدول العربية.

الدراسات السابقة:

- دراسة كل من فلاق صليحة وحمدي معمر سنة 2019 حول "تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي" وكان الهدف من الدراسة هو توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي من خلال عرض أهم مؤشراته وكذا أهم

التحديات التي تواجهه، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي إلا انه يبقى اقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، حيث يواجه عدة تحديات الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني إستراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي.

- دراسة كل من بن موسى محمد و قمان عمر سنة 2019 حول "واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(GLOBAL FINDEX) خلال الفترة 2011-2017" وكان الهدف من الدراسة هو التعرف على واقع الشمول المالي في الدول العالم العربي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لازالت تسجل احد ادني المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رغم تحسنه عام 2017
- دراسة كل من غريب الطاوس ودريد حنان سنة 2021 حول "استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية "وكان الهدف من الدراسة هو تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال المؤشرات الدالة على تحققه، وقد توصلت الدراسة الى ان للشمول المالي دور مهم في جذب المدخرات الضائعة من الفئات المهمشة ماليا ودمجها في النظام المالي الرسمي .

2. الإطار النظري للشمول المالي:

1.2 : نظريات حول الشمول المالي (Ashenafi Beyene Fanta and Daniel Makina, 2019, p. 235)

وفقا لنظرية دورة حياة الاستهلاك: **The life cycle Theory of consuption** التي تم نشرها بواسطة **Modigliani and Brumberg (1954)** وفرضيات الدخل الدائم لفريدمان **(Friedman** 1957) ان الوصول الى الائتمان يمكن الاسر من تسهيل استهلاكها على مدى حياتها،حيث تنص نظرية دورة حياة المستهلك على ان الناس يتخذون خيارات عقلانية حول المبلغ الذي يرغبون في إنفاقه في كل مرحلة من مراحل حياتهم، وهذا القرار يقتصر على الموارد المتاحة على مدى حياتهم، فعندما يكسبون الدخل، يصمم الناس أنماط استهلاكهم وفقا لاحتياجاتهم في مختلف الأعمار. وبالمثل تنص فرضية الدخل الدائم على آن قرارات الأفراد في استهلاكهم وادخارهم الخاصة بهم لا تعتمد على دخلهم الحالي ولكن على إجمالي التدفق المتوقع للدخل المستقبلي من مصادر مختلفة(العمالة، الأعمال التجارية، الاستثمار، الميراث.....الخ) . وفي جوهرها نظرية دورة الحياة والدخل الدائم تعالج الاستهلاك الحالي والمستقبلي كدالة للدخل المستقبلي المتوقع والدخل الحالي.

تستند هذه النظريات على فكرة أن استهلاك الناس في الفترة الحالية سوف يكون اعلي إذا كانوا يتوقعون الحصول على دخل اعلي في المستقبل، على العكس من ذلك فان استهلاكهم في الفترة الحالية انخفض والادخار ارتفع، إذا كان من المتوقع أن ينخفض دخلهم المستقبلي بالإضافة إلى تركيز النظريات على الاتجاهات الديموغرافية وتسهيل الاستهلاك، فان الميزة الأساسية هي انه يمكن للفرد الاقتراض والإقراض من اجل الحصول على استهلاك مستقر نسبيا حيث يتغير او يتقلب الدخل على مدى الحياة. فعندما يكون الدخل منخفض في وقت مبكر من الحياة يمكن للفرد الاقتراض بسبب احتمالات زيادة الدخل في المستقبل، وبالتالي قد لا يفيد الدخل المنخفض الاستهلاك لان الوساطة المالية تضمن عدم وجود نقص في الأموال .وتفترض النظريات أن قيود السيولة غير موجودة (العالم الافتراضي) بحيث يمكن للجميع الاقتراض أو الإقراض بسعر الفائدة الذي يحدده التوازن في السوق النقدي.وعلى العكس ففي العالم الحقيقي هناك قيود السيولة التي تقيد الاقتراض، قد لا يتمكن الأفراد من الاقتراض عندما يكون دخلهم الحالي منخفض مقارنة بمستقبلهم المتوقع.وعلى الرغم من انه قد يكون هناك العديد من المؤسسات المالية في الاقتصاد، فمن المرجح أن يتنافسوا على إقراض نفس العملاء ذوي الجدارة الائتمانية بسبب المعلومات غير المتماثلة ومصاريف التحويلات.ونتيجة لذلك لن يتمكن الأشخاص ذو الدخل المنخفض والعاطلون عن العمل من الحصول على القرض في القطاع الرسمي.لذلك بسبب وجود قيود على قدرات الأفراد للاقتراض، تناثر سلوكياتهم اتجاه الاستهلاك والادخار .بمعنى آخر، في الاقتصاد، بعض شرائح السكان تواجه حواجز في الحصول على القرض، هذه الشرائح من السكان متواجدة بكثرة في إفريقيا، حيث تبلغ نسبة الائتمان الخاص إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي حوالي 24% وهو الأدنى في العالم .أما في المجتمع الحديث، يلعب الائتمان دورا مهما في تسهيل الاستهلاك وفي الحفاظ على نمط الحياة المرغوب فيه حتى عندما تكون الأرباح اقل من النفقات.وبشكل عام أن التوسع في الائتمان يغذي استهلاك الأسر وبالتالي يقود النمو الاقتصادي.

2.2: تعريف الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ليشوف وثرفت **(Leyshon, Thrift)** عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تناولا فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة

بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية. (بن موسى محمد و قمان عمر، 2019، صفحة 03)

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر سنة 2014 :"على انه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية.**(woorld bank, 2014, p. 21)**

يعرف اتحاد المصارف العربية الشمول المالي على انه:"مفهوم يهدف الى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات الى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف، والتي لا تخضع للرقابة والاشراف".)ياسمينة ابراهيم سالم، هاجر يحي**(2021, p. 126 ,**

ومما سبق يتضح ان مفهوم الشمول المالي يعتمد على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على ادراة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التامين ضد الحوادث غير المتوقعة، ويشمل العوامل او السمات التالية:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتامين.
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع ايلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة. (فريق العمل الاقليمي، 2015، صفحة 31)

3.2: الهيئات العالمية المعنية بوضع الشمول المالي:

تمثل الشراكة العالمية للاشتمال المالي (**GPFI**) المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (**G20**) بشان الاشتمال المالي، وتقوم المجموعة بإدماج شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين و البلدان الأخرى، وتترأسها دول (الترويكا) الثلاث في مجموعة العشرين، وهي كوريا، فرنسا والمكسيك، ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذيين: التحالف العالمي من اجل الاشتمال المالي (**AFI**)، وسيجاب(**CGAP**) ، ومؤسسة التمويل الدولية (**IFC**) .عدد من الهيئات

العالمية تهتم بشكل متزايد بتحقيق الاشتمال المالي، وذلك بدعم وتشجيع من حكومات الأعضاء ومجموعة الخبراء المعنية بالاشتمال المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية للاشتمال المالي التي خلفتها، والمستشارة الخاصة للامين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل الأميرة (ماكسيما) أميرة هولندا، ومجموعة البنك الدولي وهذه الهيئات هي:

- لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS
- لجنة نظم المدفوعات والتسويات CPSS
- مجموعة العمل المالي فاتف FATF
- الجمعية الدولية لضامني الودائع IADI
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التامينIAIS
- المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO

والتي لها دور في سلامة ومتانة النظام المالي وتعتبر من المؤسسات المسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الشمول المالي. (فلاق صليحة و اخرون، 2019، صفحة 03)

4.2: أهمية وأهداف الشمول المالي:

1- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لاتزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك ان النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فان الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي. (فريق العمل الاقليمي، 2015، صفحة 3)

2- الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: بحيث يركز على تحقيق النمو الاقتصادي و تعزيز قدرة المؤسسات المحلية على تشجيع وتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية والتامين والخدمات المالية للمجتمع كما انه يوفر مؤشرين للشمول المالي:1- عدد فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي (ATMS) لكل 100.000بالغ ،2- نسبة البالغين (15 وما فوق) الذين لديهم

حساب في بنك او مؤسسة مالية اخرى او مع خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول . . **(Ashenafi Beyene Fanta and Daniel Makina, p. 233)**

3- الشمول المالي هو إستراتيجية طويلة الأجل: تهدف الى تطوير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع، ومنهم شريحة الفقراء، حيث يجب ان يكون المنتج المالي ميسور التكلفة ويتميز بالجود **(Akhil Damodaran, 2013, p. 55)**

5.2: متطلبات تحقيق الشمول المالي:

لكي تحقق أي دولة الشمول المالي لابد من : (ياسمينة ابراهيم سالم، هاجر يحي، 2021، صفحة 128) وضع اطر تنظيمية ومؤسسية ورقابية سليمة من قبل الحكومة، والعمل على تطويرها، ودعم توفير المعلومات واعتماد تدابير مباشرة، كتقديم الإعانات وفرض شروط إلزامية تضمن تحقيق الشمول المالي،

- بناء استراتيجيات وطنية تعمل على تحديد الفجوة بين الطلب والعرض، وتوفير بنية مالية تحتية،
- تحسين وتطوير الاتصالات وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات الرقمية،
- العمل على ربط المناطق الريفية بشبكة الانترنيت وتعزيز التثقيف المالي،
- إجراء دراسة عن الخدمات المالية الموجودة، وإذا ما كانت مناسبة للمستهلك، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها لترفع بها مستوى الشمول المالي، وهو ما يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة،
- حماية المستهلك من اجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي .

6.2:مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية:

اتفق قادة مجموعة العشرين **(G20)** مع توصية الرابطة العالمية **(GPFI) Global Partnership for Financial Inclusion** » من اجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تناول قياس ثلاث أبعاد رئيسية وهي (ماجد محمود و محمد ابودية، 2016، صفحة 3)

- ✓ الحصول على الخدمات المالية
- ✓ استخدام الخدمات المالية
- ✓ جودة الخدمات المالية

منذ عام 2010 تعهد تكثر من 55 بلد بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلد بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن ، وتشير أبحاث البنك الدولي على انه عندما تضع البلدان إستراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها. **(The World Bank, 2018)**

3. قراءة في مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

1.3. الشمول المالي في الدول العربية: يتمثل مؤشر الشمول المالي الرئيسي في الدول العربية في الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، وقياس مدى كفاءة وفعالية مؤسسات الوساطة المالية في التشجيع على ذلك (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 80)، ومن خلال ما يلي نوضح مستويات الشمول المالي في العديد من الدول العربية.

أ/ مستوى شمول مالي مرتفع: تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي دول ذات مستوى شمول مالي عالي حيث يوضح الشكل (1) تطور مؤشر الشمول المالي لديها خلال السنوات 2011، 2014 و2017، وقد احتلت دولة الامارات الصدارة بمعدل 87.4 % خلال سنة 2017، فيما كانت البحرين في المرتبة الثانية بمعدل 82.9 لتليها كل من الكويت والسعودية بمعدل 79.8 %و 71.7 %على التوالي وذلك راجع لتطور القطاع المالي والمصرفي لديها وتركز البنوك والدفع الالكتروني، بالإضافة إلى توفر عامل التكنولوجيا والرقمنة المصرفية.

الشكل 1: تطور مؤشر الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي (2011-2014-2017)

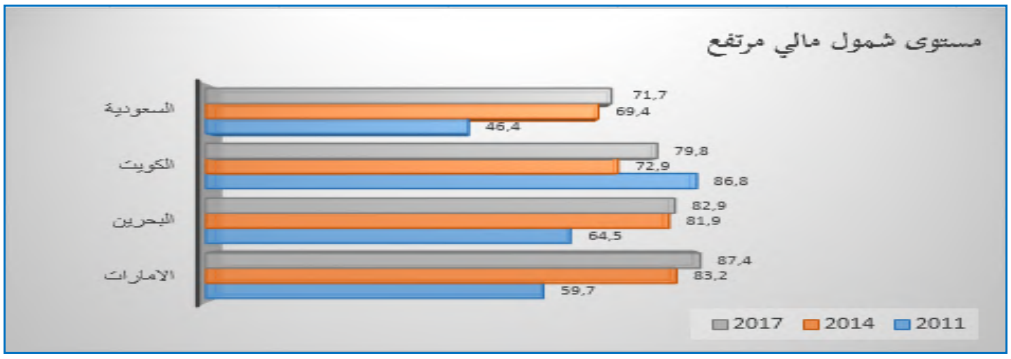

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش، (2021)، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات ،المجلد 12، العدد (01)، ص81.

ب/ مستوى شمول مالي متوسط: تعرف دول شمال افريقيا (تونس، الجزائر، المغرب، وليبيا)، بالإضافة إلى لبنان والأردن مستوى شمول مالي متوسط مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتراوح معدل

الشمول المالي لديها بين 28.4 % كأدنى معدل و 65.7 % كأعلى معدل خلال سنة 2017، والشكل (2) الموالي يوضح تطور معدلات الشمول المالي في هذه الدول خلال 2011، 2014 و2017، حيث احتلت ليبيا الترتيب الأول خلال سنة 2017، تليها لبنان بمعدل 44.8 %، ثم الجزائر والأردن بمعدلات متقاربة 42.8% و42.1%، فيما بقيت كل من تونس والمغرب في المراتب الأخيرة.

الشكل (2): تطور معدلات الشمول المالي في الدول العربية ذات مسوى شمول مالي متوسط خلال السنوات (2011-2014-2017) الوحدة : %

	2011	2014	2017
الجزائر	33,3	50,5	42,8
لبنان	37	46,9	44,8
المغرب	39,1	غ م	28,4
تونس	32,2	27,3	36,8
ليبيا	غ م	غ م	65,7
الأردن	25,5	24,6	42,1

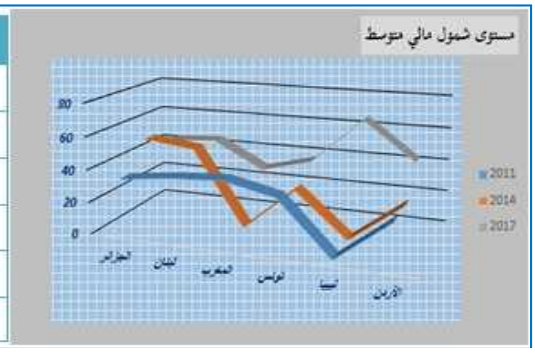

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش، (2021)، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات ،المجلد 12، العدد (01)، ص81.

ج/ مستوى شمول مالي منخفض: تتميز كل من موريطانيا، مصر والعراق بمستوى شمول مالي ضعيف حيث حققت معدلات منخفضة للشمول المالي خلال السنوات 2011، 2014 و 2017 إذ تراوحت هذه المعدلات بين 19 % و حوالي 32% خلال سنة 2017، وهذا ما يوضحه الشكل (3) الموالي.

الشكل (3): تطور معدلات الشمول المالي خلال السنوات (2011-2014-2017)

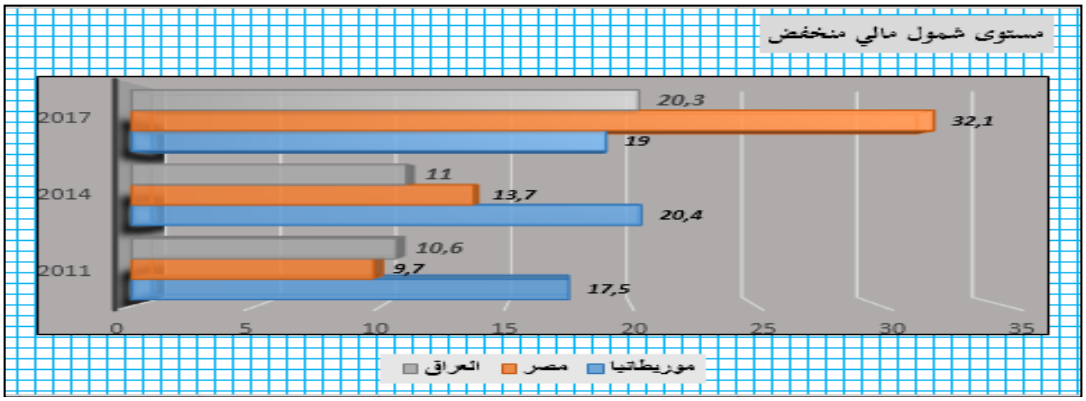

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش، (2021)، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات ،المجلد 12، العدد (01)، ص81.

زيادة على الدول الثلاث الموضحة في الشكل أعلاه، نجد أن كل من اليمن، السودان، جيبوتي، والصومال ضمن قائمة الدول ذات مستوى شمول مالي أقل من 24 % وهو متوسط دول افريقيا جنوب الصحراء (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2020، الصفحات 68-69).

2.3. تطور مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية:

نعتمد في هذه الدراسة على بعض المؤشرات لرصد واقع تطور الشمول المالي في الدول العربية.

1.2.3- مؤشر استخدام الحسابات في مؤسسات مالية رسمية

يمثل هذا المؤشر مؤشر الشمول المالي العام، إذ يتم الاعتماد عليه في مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد والبالغين (15+) سنة فما فوق لحسابات مصرفية رسمية (غريب و دريد، 2021، صفحة 183).

الشكل (4): معدلات ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية خلال السنوات (2011-2014-2017) في العالم العربي مقارنة بالعالم (%)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: زهرة سيد اعمر، و دحمان بن عبد الفتاح، (2020)، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التكتمل الاقتصادي ، المجلد 08، العدد(01)، ص 67.

سجل العالم العربي أدنى مستويات الشمول المالي في العالم، حيث يمتلك نحو 160 مليون شخص عربي حسابات مصرفية حسب احصائيات سنة 2017، وهو ما يعادل 37 % فقط من البالغين في الدول العربية، فيما تبقى نسبة 63 % مستبعدة من الخدمات المالية والتمويلية الرسمية (غريب و دريد، 2021، صفحة 183)، فيما تم تسجيل أعلى المعدلات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث بلغت نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات رسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة ما يعادل 94.7 % في سنة 2017، كما سجلت أوروبا وأسيا الوسطى معدل 81.5 %، تلتها شرق أسيا والمحيط الهادي بنسبة

73.7%، أما أمريكا اللاتينية والكاريبي فبلغت هذه النسبة 55.1%، وقد احتلت افريقيا وجنوب الصحراء الترتيب ما قبل الأخير بنسبة 42.6 %، وعلى الرغم من التحسن في معدلات هذا المؤشر لدى معظم الدول العربية مقارنة بالسنوات الماضية إلا أنها لا زالت في المراتب الأخيرة مقارنة بمختلف مناطق العالم، الامر الذي يحتم على الحكومات العربية بذل المزيد من الجهود بغية تعزيز الشمول المالي لديها.

2.2.3- مؤشر الادخار في مؤسسات مالية رسمية:

يعبر هذا المؤشر عن مدى قيام الأفراد البالغين (15+) بالادخار في مؤسسات مالية رسمية، وفيما يلي ومن خلال الشكل (5) أدناه يتضح أن نسبة المواطنين المدخرين لدى المؤسسات المالية الرسمية لا تزال دون المستوى المطلوب على الرغم من ارتفاع هذه النسبة بحوالي 7% من سنة 2014 على سنة 2017، ما يوجب على الحكومات والمؤسسات المعنية زيادة الاهتمام بالجانب الادخاري للمواطنين وحثهم على الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية وتنمية هذه الثقافة لديهم.

الشكل (5): نسبة المدخرين لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية خلال سنتي 2014-2017

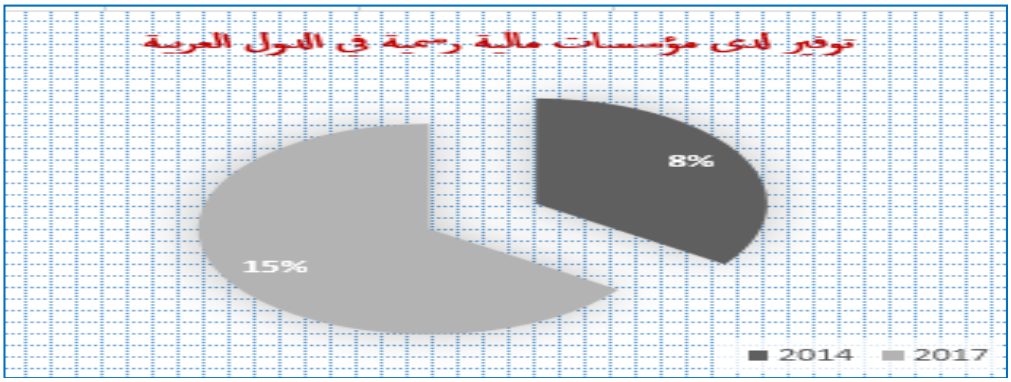

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على يسر برنيه، و رامي عبيد حبيب أعطيه، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص 17.

على مستوى الدول العربية أظهرت الدراسات وجود تفاوت بين هذه الدول في نسبة المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق المدخرين لدى مؤسسات مالية رسمية، إذ أحرزت الامارات العربية المتحدة النسبة الأكبر خلال سنة 2017 والتي بلغت 29%، فيما سجلت أدنى نسبة في كل من مصر والمغرب والتي بلغت 6 % (برنيه و عبيد حبيب أعطيه، 2019، صفحة 17) .

3.2.3 - مؤشر الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان كنسبة من البالغين فوق 15 سنة.

لم يختلف ترتيب هذا المؤشر عن المؤشرات السابقة حيث حظيت الدول العربية بالمراتب الأخيرة في هذا المؤشر أيضا والشكل (6) الموالي يوضح ذلك.

الشكل (6): تطور مؤشر الاقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان كنسبة من البالغين فوق 15 سنة خلال سنتي (2014-2017)

المصدر: فلاق صليحة، شارفي سامية، (2020)، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي – تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، المجلد 21، العدد 1، جامعة باتنة، ص 311.

بلغت نسبة 39 % من البالغين في الدول العربية الحاصلين على قروض، غير أن حوالي 8 % منهم فقط من قاموا بالاقتراض من مؤسسة مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان، مقابل معدل عالمي عادل نسبة 22.5 % خلال سنة 2017، إذ عمدت نسبة 23% من المواطنين في الدول العربية إلى الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء بدلا من الاقتراض من مؤسسة مالية أو استخدام بطاقة ائتمان حيث بلغت نسبة المواطنين الذين سلكوا هذا السلوك 14% ، فيما بلغت نسبة المواطنين المقترضين من متجر عن طريق الشراء بالتقسيط 10% ، (غريب و دريد، 2021، صفحة 186)، وقد حققت الامارات العربية المتحدة نسبة مرتفعة في هذا المؤشر بلغت حوالي 46% في سنة 2017، تلتها البحرين بنسبة 36% ، فيما سجلت أقل نسبة في الجزائر حيث بلغت 5% (برنيه و عبيد حبيب أعطيه، 2019، الصفحات 18-19).

4:خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الشمول المالي ورصد واقعه في الدول العربية اتضح أن هذه الأخيرة قد احتلت المراتب الأخيرة في مؤشرات الشمول المالي إذ سجلت أدنى المستويات مقارنة بمختلف مناطق العالم فيما يخص مؤشر استخدام الحسابات في مؤسسات مالية رسمية وكذا مؤشر الادخار والاقتراض من مؤسسات مالية رسمية أو بواسطة بطاقة ائتمان كنسبة من البالغين فوق 15 سنة، رغم وجود تطور في قيمة هذه المؤشرات خلال السنوات 2014،2011، و2017 وهو ما يؤكد نسبيا صحة الفرضية المطروحة

التي تقضي بأن درجة الشمول المالي في الدول العربية تتعلق بمدى تطور النظام المصرفي والمالي لديها، حيث أنه كلما ارتفعت اهتمامات الحكومات بتطوير أنظمتها المالية والمصرفية كلما ارتفعت معدلات الشمول المالي لديها بغية وصول خدماتها المالية والمصرفية لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع، الأمر الذي يحتم على الحكومات العربية انتهاج استراتيجيات وسياسات أكثر فاعلية لتعزيز الشمول المالي لديها من خلال رقمنة الخدمات المالية والمصرفية والاهتمام بالجانب التكنولوجي في هذا المجال، لضمان تحقيق الشمول المالي على أوسع نطاق والاستفادة من مزاياه وخاصة الاستقرار المالي الذي تطمح إليه كل الدول والحكومات على مستوى العالم.

5: قائمة المراجع

1. Akhil Damodaran. (2013). Financial Inclusion:Issues and Challenges. AKGEC International Journal of Technology , 4 (2), 55.
2. Ashenafi Beyene Fanta and Daniel Makina. UNINTENDED CONSEQUENCES OF FINANCIAL INCLUSION. Dans D. Makina.
3. Ashenafi Beyene Fanta and Daniel Makina. (2019). UNINTENDED CONSEQUENCES OF FINANCIAL INCLUSION. Dans D. Makina, & D. Makina (Éd.), Extending Financial Inclusion in Africa. South Africa.
4. bank, w. (2018).
5. The World Bank. (2018).
6. woorld bank. (2014).
7. الطاوس غريب، و حنان دريد. (2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية – دراسة بعض التجارب العربية-. **Revue Algérienne d'Economie et gestion** ، 15 (01).
8. أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستق ا رر المالي للنظم المصرفية العربية. مجلة دراسات ، 12 (01)، 71-87.
9. بن موسى محمد و قمان عمر .**(2019).** واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي **GLOBAL FINDEX**للشمول المالي خلال الفترة **2011-2017. Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale , 03.**

10. زهرة سيد اعمر، و دحمان بن عبد الفتاح. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. مجلة التكتمل الاقتصادي ، 08 (01)، 63-79.
11. صليحة فلاق، و سامية شارفي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي - تجربة مملكة البحرين -. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، 21 (01)، 297-320.
12. فريق العمل الاقليمي .**(2015)** .العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي) .ص .ا . العربي.**03 .p .(Éd ,**
13. فريق العمل الاقليمي .**(2015)** .العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي .صندوق النقد العربي.
14. فلاق صليحة و اخرون. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي ، 04 (07)، 03.
15. ماجد محمود و محمد ابودية .**(2016)** .دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني .غزة فلسطين :جامعة الازهر.
16. ياسمينة ابراهيم سالم، هاجر يحي .**(2021)** .متطلبات تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة بعض الدول العربية .مجلة دراسات اقتصادية .**128 ,(01) 21 ,**
17. يسر برنيه، و رامي عبيد حبيب أعطيه. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي.

التوجهات الحديثة للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية دراسة تجارب مؤسسات رائدة

Recent trends for emerging institutions in the field of financial technology Study the experiences of leading institutions

ط.د هاجر مزغيش [1]، أ. د عبد الوحيد صرارمة [2]

Hadjer Mezghiche[1], Abd Elouahid Serarma[2]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، hadjer.mezghiche@univ-oeb.dz

[2] جامعة ام البواقي (الجزائر)، serarma.abdelouahid@univ-oeb.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المؤسسات الناشئة ومختلف قطاعات التكنولوجيا المالية التي تنشط فيها، خاصة مع التوجه الحديث نحو الاقتصاد الرقمي والذي غير من طريقة ممارسة الأعمال، ومحاولة تحليل وتشخيص واقع هذه المؤسسات في مختلف دول العالم والوطن العربي، مع إبراز نماذج لأهم المؤسسات الرائدة بهما، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي. ومن أهم النتائج المتوصل إليها جدارة المؤسسات الناشئة واثبات نجاحها وقدرتها التنافسية في قطاع الخدمات المالية، بتوفير مصادر تمويل مستحدثة، بسيطة ومتنوعة وأقل تكلفة، كما تأكد أن انتشار مؤسسات التكنولوجيا المالية بالجزائر ضعيف جدا، وهذا ما يستدعي ضرورة الإسراع في تجسيد بيئة أعمال مواتية لهذه المؤسسات.

كلمات مفتاحية: مؤسسات ناشئة، تكنولوجيا مالية، بيئة أعمال رقمية، مؤسسات رائدة.

Abstract:

The study aims to identify FinTech start-ups, an abbreviation of financial technology star-ups.The recent trend towards the digital economy and technology enhancement make financial sector facing radical transformation. This paperattempts to analyze and investigate the role of these starups' in various financial markets in the world, also Presenting a models of the most important leading FinTech star-ups via following aresearch methodology.There sultsindicate that, the FinTech start-ups provides a great success in the financial services sector, buy Providing new sources of financing, simple method and low costs. But in Algeria the FinTech is a very primitive sector, this needs to create and consolidate factors that influencing the success of this start-ups.

Keywords: startups, financial technology, digital business environment, leading institutions.

1. مقدمة:

يعد مجال التكنولوجيا المالية من المجالات المستقطبة للمؤسسات الناشئة الراغبة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومكانة مرموقة ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية التقليدية ذات الخبرة والحنكة في المجال، من خلال تقديم تشكيلة حديثة ومتميزة من الخدمات المالية، شملت قطاع المدفوعات وتحويل الأموال، منصات الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروات والتأمين وحتى العملات المشفرة.وعلى الرغم من حداثة هذه المؤسسات والقطاع الذي تنشط فيه، فهي أصبحت تشكل خطرا يهدد عمل البنوك، خاصة في ظل حجم الاستثمارات الضخمة وانتشارها الواسع عبر جميع دول العالم والوطن العربي، ونظرا لحداثة القطاع جعل هذه المؤسسات تمر بمرحلة انخفاض وتراجع في الأسواق ذات التنافسية الشرسة.

إشكالية الدراسة: ضمن ما تم ذكره سابقا يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

فيما تتمثل أهم التوجهات الحديثة للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية؟

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

1- تساهم المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تطوير جميع قطاعات الخدمات المالية؛

2- نجاح المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية في فرض نفسها ضمن الأسواق الدولية والعربية؛

3- ضعف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة والتكنولوجيا المالية بالجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كون التكنولوجيا المالية مجالا هاما لتطوير الخدمات المالية من خلال استحداث بدائل تمويلية جديدة ومواكبة الاقتصاد الرقمي، والاهتمام بتجارب المؤسسات الناشئة الرائدة في هذا المجال على الصعيد الدولي والعربي.

أهداف الدراسة:

1- التعرف على الإطار العام للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ومختلف القطاعات التي تنشط بها؛

2- التطرق إلى واقع المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية في الأسواق الدولية والعربية وإلى أبرز المؤسسات الرائدة في هذا المجال؛

3- تحديد عوائق وتحديات بيئة أعمال المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية بالجزائر.

المنهج المستخدم في الدراسة: تم إتباع المنهج الاستقرائي بدراسة جوانب عمل المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال تجارب بعض المؤسسات الرائدة وتعميمها على جميع دول العالم والوطن العربي.

محاور الدراسة: للإجابة على الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

1- التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية؛
2- المؤسسات الناشئة في مجال التكنولولجيا المالية؛
3- واقع المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية في دول العالم والوطن العربي؛
4- دراسة تجارب رائدة لمؤسسات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية؛
5- بيئة أعمال **المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالجزائر.**

2- التأصيل النظري للتكنولوجيا المالية

2-1-مفهوم التكنولوجيا الماليةFinTech:

حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر "ومضة" وشركة "بيفورت": "توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة".(مختبر ومضة وبيفورت، 2017، صفحة 07)

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن:"فإن التكنولوجيا المالية عبارة عن الاختراعات وابتكارات التكنولوجيا الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الابتكارات مجموعة برامج رقمية تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية".(أحمدي و أوقاسم، 2019، صفحة 402)

ويعرفها مجلس الاستقرار المالي: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو برامج لها أثر على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية".(Schindler, 2017, p. 02)

ويمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها مجال يهتم بالمعاملات المالية باعتماد على التكنولوجيا الرقمية، تهدف لتحسين نوعية المنتجات والخدمات المالية التقليدية، وتقدم من طرف مؤسسات ناشئة استغلت التكنولوجيا في قطاع الخدمات لتمكين أكبر شريحة من الأفراد للوصول إليها.

2-2- أهمية التكنولوجيا المالية: تأخذ أهمية التكنولوجيا المالية بالنسبة للأطراف المستخدمة جانبا مهما، لأنها تنعكس على القطاع المالي واقتصاد الدول، ومن بين أهم الآثار التي يمكن أن تتحقق من استخدام التكنولوجيا المالية مايلي:(براهيمي و وآخرون، 2019، صفحة 04)

- تساهم في تحقيق الميزة النسبية للمؤسسات نظرا لتطبيقها تقنيات حديثة في القطاع المالي؛
- تتميز بأنها أسرع وأسهل وأقل تكلفة ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها؛
- تمويل البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة دون اللجوء للديون التقليدية.

3- المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

3-1- مفهوم المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية: يتم تطوير الخدمات والمنتجات المالية بواسطة مؤسسات ناشئة، والتي يمكن تعريفها على أنها:"مؤسسات صغيرة حديثة النشأة تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض إبداعية ذات قيمة، وبالتالي فإن المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي مؤسسات صغيرة وحديثة تقدم الخدمات البنكية بنمط ابتكاري للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين".(مختبر ومضة وبيفورت، 2017، صفحة 07)

3-2- مز ايا مؤسسات التكنولوجيا المالية: تتميز مؤسسات التكنولوجيا المالية أنها:(Villeroy, 2016, pp. 8-9)

- تقدم منتجات تتقاطع بالدرجة الأولى مع الصناعة البنكية، خدمات الدفع، التمويل، الادخار والاستثمار، تطرحها عبر شبكة الإنترنت ؛
- عدم خضوع هذا النوع من المؤسسات للتنظيم البنكي التقليدي والذي يعتبر ميزة تنافسية لهذه الشركات.

3-3- القطاعات الرئيسية للمؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية: بناء على تقارير التكنولوجيا المالية (**مختبر ومضة وبيفورت**، **Findexable**، **KPMG**) سنتطرق للقطاعات الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

3-4-1- قطاع المدفوعات: بين تطور التكنولوجيات والحياة الاجتماعية، يشهد هذا النظام تحولا كبيرا في كيفية معالجة المدفوعات، خاصة مع انتشار الهواتف الذكية وظهور الدفع عبر الهاتف المحمول وتكنولوجيا البلوكتشين (**blockchain**) والعملات المشفرة (**cryptocurrency**)، وفي ثلاثة مجالات أهمها:

المدفوعات من شخص إلى شخص، مدفوعات التجزئة في المتاجر، ومعالجة بطاقات الائتمان وبطاقة الخصم والتسوية،(وهيبة، 2018، صفحة 147) .

3-4-2- قطاع الإقراض: تعتبر صيغة الإقراض "الند للند" **(Peer to Peer)(P2P)**نوعا جديدا من اقتصاد المشاركة، حيث تساعد منصات الإقراض **P2P** على ربط المستثمرين بالمقرضين دون الحاجة إلى البنك كوسيط والذي يعتبر محتكرا لجانب الإقراض، والفجوة التي بادرت المؤسسات الناشئة على حلها هي جذب الأفراد الذين لا يملكون حسابات بنكية ، وأهم الأنشطة التي تمارس في هذا القطاع: تدويل الأموال، التمويل الجماعي، منصات مقارنة القروض.(أحمدي و أوقاسم، 2019، صفحة 407)

3-4-3- قطاع تحويل الأموال:حسب تقرير **مختبرومضة وبيفورت** وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية سنة 2015 لـ 431 مليار دولار، حيث حلت المملكة العربية السعودية ثانيا والإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا حيث بلغت على التوالي 36 مليار دولار و19 مليار دولار على التوالي.

3-4-4- إدارة الثروات:خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية مقدمة للأفراد الأثرياء وأصحاب المشاريع الصغيرة الذين يطلبون استشارات مالية، حيث تحتل المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية محل الأنشطة البنكية وتنافس عليها باستحواذ على شريحة كبيرة من الأفراد الذين لا يملكون حسابات بنكية وكذا المغتربين باستثمار مدخراته.(أحمدي و أوقاسم، 2019، صفحة 409)

3-4-5- التأمين: أو ما يعرف بتكنولوجيا التأمين **(Insurtech)**، تعرف حسب تقرير المنظمة الدولية لمشرفي التأمين **IAIS** على أنها حزمة متنوعة من التقنيات الناشئة والنماذج التجارية المبتكرة التي لديها قدرة وكفاءة على تحويل أعمال التأمين،(IAIS, 2017, p. 13) والشكل الموالي يبين حجم الاستثمارات في مجال تكنولوجيا التأمين:

الشكل 1: إجمالي الاستثمارات في مجال التأمين للتكنولوجيا المالية بين الفترة (2017-2020)

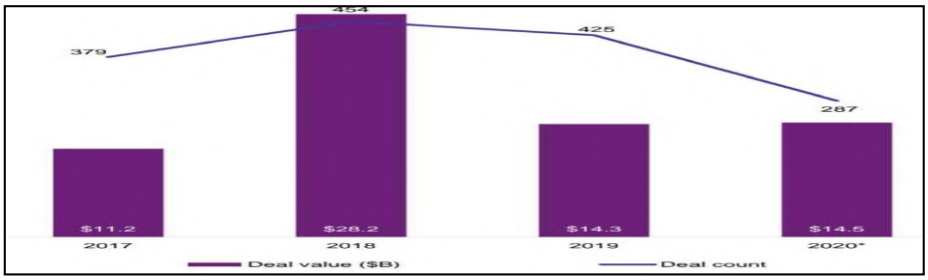

Source: (KPMG, 2021, p. 16)

يتضح من خلال الشكل الارتفاع الهائل في قيمة الاستثمارات سنة 2018 إلى 28.2 مليار دولار من خلال 454 صفقة، وهذا راجع إلى تدارك الحاجة وتسريع الجهود نحو التحول الرقمي وتعزيز الاستثمار في تكنولوجيا التأمين، وكذا المستثمرين المغامرين المستهدفين للربحية خلف هذه الصناعة الجديدة، أما السبب الرئيسي فهي عمليات الدمج التي تمت في هذه السنة وبشكل كبير بين المؤسسات التأمينية والمؤسسات الناشئة في هذا المجال، أما سنة 2019 فشهدت انخفاض في الاستثمارات إلى 14.3 مليار دولار متأثرة بأزمة **covid-19**، لترتفع بعدها قيمة الاستثمارات بوتيرة منخفضة سنة 2020 نتيجة استجابة مؤسسات **Insurtech** للأزمة وتطلع إلى اقتناص الفرص والاستمرار في النمو.

3-4-6- البلوكتشين والعملات المشفرة blockchain&cryptocurrency

تعتبر تكنولوجيا البلوكتشين ثورة حديثة في بدايتها، ومن ضمن تطبيقاتها التي يمكن استخدامها هي العملات الرقمية المشفرة ومن أشهرها العملات البيتكوين**Bitcoin**، حيث تتيح هذه التكنولوجيا الثقة بين الأطراف المجهولين دون الحاجة لجهات رسمية كوسيط، من خلال سجل حسابات مفتوح وموزع وذو تشفير قوي،(مختبر ومضة وبيفورت، 2017، صفحة 49)والشكل الموالي يبين حجم الاستثمارات في مجال البلوكتشين والعملات المشفرة:

الشكل 2: إجمالي الاستثمارات في مجال البلوك تشين والعملات المشفرة بين الفترة (2017-2020)

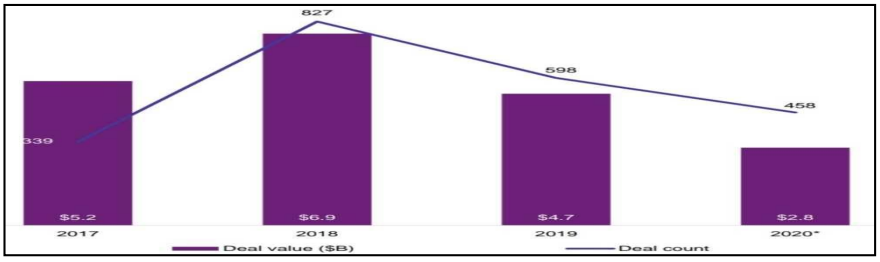

Source: (KPMG, 2021, p. 21)

من خلال الشكل السابق نلاحظ تطور حجم الاستثمارات العالمية بسلسلة الكتل أو البلوكتشين بشكل سريع وضخم وهذا راجع إلى التقنية المتطورة الجذابة والواعدة في نظر الآخرين نظرا للتطبيقات التي لا حصر لها، وكذا مؤسسات رأس المال المخاطر التي تسعى لكسب الربحية في مجال حديث للعملات المشفرة، والذي بلغ 6.9 مليار دولار سنة 2018 ليتراجع سنتي 2019، 2020 متأثرا بأزمة **covid-19** وهذا أمر منطقي نظرا لحداثة المؤسسات.

4- و اقع المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية في دول العالم والوطن العربي

4-1- انتشاروتز ايد الاستثمارات العالمية في مؤسسات التكنولوجيا المالية:

حسب تقرير أعدته مؤسسة **KPMG** السويسرية سنة 2021 فإن حجم نشاط المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تزايد خلال الأربع سنوات الأخيرة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 3: التمويل العالمي لشركات التكنولوجيا المالية خلال الفترة (2017-2020)

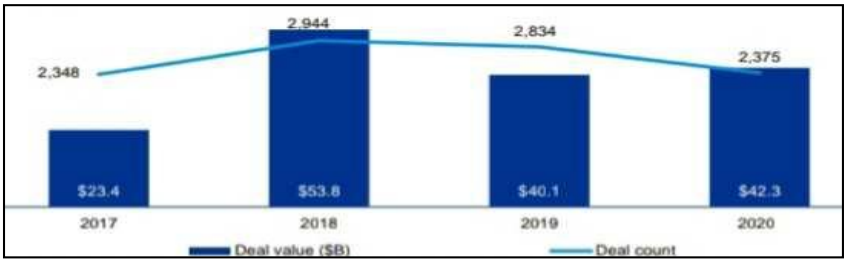

Source: (KPMG, 2021, p. 16)

من خلال الشكل يلاحظ ارتفاع كبير بين سنتي 2017 و2018 من 23.4مليار دولار إلى 53.8. مليار دولار وهي أعلى قيمة خلال السنوات أربع الأخير، كذلك هو الأمر بالنسبة لعدد الصفقات التي عرفت تزايد (من 2348 صفقة إلى 2944صفقة)، وهذا يدل على أن القطاع يتضمن محفزات وامتيازات تجعله قادرا على جذب هذا النوع من التمويل، أما سنة 2019 تراجعت قيمة الصفقات إلى 40.1 مليار دولار عبر 2834 صفقة متأثرة بأزمة **covid-19**، لتنتعش من جديد سنة 2020 بمقدار 42.3 مليار دولار وهذا يدل على تزايد الاهتمام بهذا المجال الذي يرتكز على الخدمات المالية بطريقة تقنية ومتطورة.

4-2- انتشار التكنولوجيا المالية عالميا: حسب مؤشر اعتماد التكنولوجيا المالية جوان 2021 الصادر عن شركة **Findexable**، يتضح أن التكنولوجيا المالية عرفت انتشارا واسعا في مختلف دول العالم،والجدول التالي يوضح تصنيف الدول حسب مؤشر التكنولوجيا المالية جوان 2021:

الجدول رقم (01): تصنيف20 دولة حسب مؤشر التكنولوجيا المالية العالمية جوان 2021

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	سنغافورة	سويسرا	استراليا	السويد	هولندا	ألمانيا	ليتوانيا	استونيا
01	02	03	04	05	06	07	08	09	10
كندا	فنلندا	البرازيل	الصين	اسبانيا	أوروغواي	ايرلندا	روسيا	الدنمارك	اليابان
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20

Source:(Finexable, 2021, p. 21).

3-4- و اقع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالدول العربية:

أصبح قطاع التكنولوجيا المالية ضرورة حتمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة في ظل التسارع نحو التحول الرقمي، والانفتاح نحو رقمنة الخدمات المالية بوتيرة هائلة على قطاعات التمويل والإقراض والتأمين بصورة غير مسبوقة، سجلت الدول العربية نموا معتبرا في استثماراتها مس بعض الدول خلال فترة وجيزة،

الشكل 4: إجمالي الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015-2019 (مليون دولار)

Source :(CGAP, 2020, p. 52).

بلغ حجم الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2015 قيمة 18 مليون دولار من خلال 18 صفقة، لتشهد ارتفاعا هائلا سنة 2017 بقيمة 121 مليون دولار وهذا عبر 38 صفقة وذلك راجع إلى دولة الإمارات المتحدة التي عرفت تطورا سريعا في فترة قصيرة أين أصبحت تعرف بالرائد الرقمي في المنطقة، أما سنوات 2018 و2019 فسجلت 44 و33 مليون دولار على التوالي وهذا طبيعي بسب حداثة القطاع.

4-4- المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للدول العالم العربي: حسب توزيع المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بـ30 مؤسسة، وهذا بفضل النظام البيئي المتكامل من بنية تحتية رقمية متقدمة، وتركيز السلطات القائمة على التكنولوجيا والابتكار،أيضا ترقية الإطار القانوني والتنظيمي، فهي تلقب بدولة المؤسسات الناشئة، تليها مصر في المرتبة الثانية بـ17 مؤسسة، وهذا في ظل الإستراتيجية المتكاملة والمتبعة من قبل الحكومة للنهوض بقطاع التكنولوجيا المالية والابتكار، أما باقي الدول فتعرف أرقام متفاوتة، فعلى الرغم من أن صناعة التكنولوجيا المالية في مراحلها الأولى نسبيا، وأن العالم العربي يواجه تحديات كبيرة في هذا المجال، إلا أنها اكتسبت زخما من قبل رواد الأعمال العرب، والشكل التالي يوضح توزيع المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بدول العالم العربي:

الشكل رقم (05): توزيع المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية بدول العالم العربي

Source :(Yasmine Osama & Donia Mostafa, 2020, p. 15)

5- دراسة تجارب رائدة لمؤسسات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

في هذا الجزء نسلط الضوء على تجارب مؤسسات ناجحة تجسد مفهوم التكنولوجيا المالية:(البسيوني، 2021)

5-1- مؤسسةSoFi:

- ✓ **شعارها:** SoFi
- ✓ **تاريخ ومكان التأسيس:** تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2011 ويقع مقرها الرئيسي في سانفرانسيسكوا.
- ✓ **تمويلها:** 2.5 مليار دولار
- ✓ **مجال عملها:** القروض الشخصية والاستثمار، حيث تعتبر إحدى مؤسسات التمويل التي تقدم مجموعة من خدمات القروض وإدارة الثروات، وتستهدف بالتحديد المهنيين الشباب بهدف مساعدتهم على الادخار والإنفاق والاقتراض والاستثمار.

5-2- مؤسسةRobinhood:

- ✓ **شعارها:** Robinhood
- ✓ **تاريخ ومكان التأسيس:** تأسست في الولايات المتحدة عام 2013 ويقع مقرها الرئيسي في كاليفورنيا.
- ✓ **تمويلها:** 2.2 مليار دولار.
- ✓ **مجال عملها:** التمويل حيث تعتبر إحدى مؤسسات الوساطة في الأوراق المالية حيث تقدم استثمارا دون أي عمولة، كما تعمل من خلال موقع ويب وتطبيق جوال، وتتيح للأفراد شراء وبيع الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة والعملات المشفرة دون أي رسوم.

5-3- مؤسسةStripe:

- ✓ **شعارها:**
- ✓ **تاريخ ومكان التأسيس:** تأسست في الولايات المتحدة سنة 2010،يقع مقرها الرئيسي في سان فرانسيسكو كاليفورنيا.
- ✓ **تمويلها:** 1.6 مليار دولار.
- ✓ **مجال عملها:** التمويل ومعالجة المدفوعات، فهي تمثل نظام معالجة الدفع عبر الإنترنت، كما توفر نظاما أساسيا لقبول الدفعات عبر الإنترنت مثل التمويل الجماعي.

4-5- مؤسسةAntFinancial:

- ✓ **شعارها:**
- ✓ **تاريخ ومكان التأسيس:** تأسست في أكتوبر سنة 2014 بالصين.
- ✓ **تمويلها:** 4.5 مليار دولار.
- ✓ **مجال عملها:** تقديم خدمات مالية تكنولوجية شاملة تتمثل في: المدفوعات، التأمين، خدمة إدارة الثروات، الائتمان والإقراض، أما إمكانياتها التكنولوجية فهي: تكنولوجيا الحوسبة السحابية، تكنولوجيا مراقبة المخاطر، تكنولوجيا الذكاء الصناعي.

كما نشير إلى بعض من المؤسسات الناشئة والمتفوقة في المجال المتواجدة في العالم العربي::

الجدول 3: نماذج ناجحة لمؤسسات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالعالم العربي

اسم المؤسسة	شعارها	تاريخ ومكان التأسيس	مجال العمل
PayTabs		سنة 2014، البحرين	المدفوعات المالية
MadfooatCom		سنة 2011، الأردن	المدفوعات المالية
AqeedTechnology		سنة 2017، الإمارات	التأمين
LIWWA		سنة 2013، الأردن	التمويل الجماعي
NowMoney		سنة 2016، الامارات	تحويل الأموال
FINERD		سنة 2015، الإمارات	إدارة الثروات
BitOasis		سنة 2014، الإمارات	سلسلة البلوك تشين والعملات المشفرة

المصدر:(بارون و وآخرون، 2015، صفحة 37)

6- بيئة أعمال المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالجزائر:

تشهد بيئة أعمال المؤسسات الناشئة عدة عراقيل تحد من توسعها في مجال التكنولوجيا المالية، وتتمثل في صعوبة اكتساب ثقة العملاء نتيجة التخوف من الاحتيال والقرصنة خاصة في ظل ضعف البنية التحتية الرقمية، وكذا عدم وجود الأطر والتشريعات القانونية الكافية في هذا المجال، أما فيما يخص التمويل فعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أن هذه المؤسسات تستغرق حوالي 7 أشهر للانتهاء من مرحلتها التمويلية وهذا ما أكدته نتائج التقرير المشترك بين شركة **Magnitt** و**Startups500** لسنة 2019،

6-1- مخاطر وتحديات مؤسسات FinTech بالجزائر: إن العائق الأساسي أمام مؤسسات التكنولوجيا المالية غالبا ما يتمحور حول عامل الثقة والخوف من الاحتيال، على الرغم من أن الجزائر تعد من الدول القليلة السباقة إلى سن التشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي، (Telecommunication, Uinon International, 2017):

- ✓ التكلفة المرتفعة للخدمات المالية البنكية الكلاسيكية؛
- ✓ حتمية الولوج إلى التحول الرقمي ومواكبة التطورات السريعة؛
- ✓ ضعف نسب الإقراض التقليدي الموجه إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضرورة التوجه نحو منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي كبديل جديد لتمويل هذه المشاريع في الجزائر؛
- ✓ الدور الأساسي للتكنولوجيا المالية في نمو وتطوير التجارة الإلكترونية.

7- الخاتمة:

إن عدم مواكبة القطاع البنكي للتطور التكنولوجي في مجال الخدمات المالية، يجعل هذا السوق فرصة أمام المؤسسات الناشئة خاصة في ظل توفر بيئة أعمال رقمية مواتية، وما هي إلا فترة وجيزة أين سنرى انتشارا واسع أكثر فأكثر لهذه المؤسسات عبر أنحاء دول العالم للرغبة في الولوج إلى قطاع مستحدث ينجر عنه من عوائد ضخمة، وكذلك دعما واستكمالا لقطاعات الاقتصاد الرقمي.

وتعد تجربة الجزائر في تبني المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية والاعتماد عليها للمساهمة في النمو والتنويع الاقتصادي، أمرا بعيد نسبيا لهشاشة النظام البيئي لريادة الأعمال وكذا الفجوة التكنولوجية للبيئة الرقمية.

نتائج الدراسة: ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- مساهمة المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية في تطوير جميع قطاعات الخدمات المالية من خلال الابتكار المالي والتكنولوجي الذي تفتقر إليه البنوك؛
- أخذت مؤسسات التكنولوجيا المالية موقعا هاما ضمن اقتصاديات دول العالم والوطن العربي على الرغم من حداثة القطاع؛
- انتشار المؤسسات الناشئة للتكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جدا ، وذلك لعدم امتلاك الجزائر لبيئة حاضنة ومواتية لإنشاء مثل هذه المؤسسات.

التوصيات:

- ✓ تطوير البنية التحتية الرقمية خاصة خدمة الإنترنت ذات الجودة العالية؛
- ✓ إعادة النظر في المنظومة التشريعية الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد الرقمي؛
- ✓ التسريع من وتيرة المرحلة التمويلية لدى المؤسسات الناشئة؛
- ✓ سد الثغرات الأمنية لتفادي مخاطر الأمن السيبراني من أجل كسب عامل الثقة لدى العملاء؛
- ✓ تدريب وتكوين اليد العاملة المتخصصة في المجال لتعزيز الخبرات لدى هيئات مرافقة المؤسسات الناشئة؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية خاصة في ظل الفرص التي خلقتها الأزمة الراهنة **covid-19**؛
- ✓ الرفع من الميزانية الموجهة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
- ✓ تشجيع الشراكة الوثيقة بين الحكومة والجامعة والمؤسسة باعتبارهم الجهات الفاعلة في عملية الابتكار؛

8-قائمة المراجع:

1. CGAP. (2020). *Fintech Landscaping in the Arabic World, Regional report.*
2. Finexable. (2021). *Global Fintech Rankings Report BRIDGING THE GAP.*
3. IAIS. (2017). *FinTech Developments in the Insurance Industry.*
4. KPMG. (2021). *the pluse of fintech, report global analysis of investment in fintech.*
5. Richard, M. L. (2016, jul). L'invation FinTech: Zone de tuebulence en vue. *International Journal Of Innovation and Scientific Reseach* .

6. Schindler, j. (2017). FinTech and Financial Innovation: Drivers and Depth, Finance and Economics. *Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System* (81), 01-16.
7. Svetlana, S., & Irina, K.-M. (2017). Fintech as Financial Innovation – The Possibilities and Problems of Implementation. *Eurpean Resarch Studies, XX* (3A).
8. Telecommunication, Uinon International. (2017). *Global Cybersecurity Index.*
9. Villeroy, D. G. (2016, avril). Construire le triangle de compatibilité de la finance numérique : innovations, stabilité, régulation, in la stabilité financière à l'ère numérique. *revue de la stabilité financière* .
10. Yasmine Osama, A., & Donia Mostafa, S. (2020). *Fintech: From Evolution to Revolution Mena Region.*Central Bank Of Egypt.
11. أحمدي ,ز& .,أوقاسم ,ا .(2019) .مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية .*مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*.415-400 ,(01) 08 ,
12. البسيوني ,ع .(2021) ,فيفر .*تجارتنا* Consulté le .جويلية sur ,2021 ,10أفضل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجياالمالية'.
13. بارون ,ج .,ووآخرون .(2015) .*تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي*vol (صX) .سانتا مونيكا كاليفورنيا :معهد ابحاث RANDللدفاع الوطني.
14. بن حارث حياة براهيمي، و وآخرون. (2019). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط وشمال افريقيا بين دوافع الانشاء وعوائق الاستدامة. *المجلة الأكاديمية بالدنمارك* (23).
15. حسان عادل. (2019). التكنولوجيا المالية ومستقبل الشمول المالي. *مجلة المرساة المصرفية* (23).
16. راشدة عزيرو. (2021). تأثير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على البنوك العمومية بالجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية، 21* (01).
17. ساسية مساهل. (2007). تأثير تكنولوجيا المعلومات على وظيفة المراجعة الداخلية للمؤسسة (رسالة ماجستير). بسكرة، جامعة محمد خيضر.
18. عبد الرحيم وهيبة. (2018). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية-تحديات المنافسة والنمو. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 21* (01).

19. عبد الكريم أحمد قندوز. (2019). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. *صندوق النقد العربي*.

20. عزيرو راشدة. (2021). تأثير المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية غلى البنوك العمومية بالجزائر. *مجلة دراسات إقتصادية، 21* (01)، 225-239.

21. مختبر ومضة وبيفورت. (2017). *التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالية*.

22. وهيبة عبد الرحيم، و أشواق بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07* (03).

التمويل الرقمي كمثال عن الابتكار في صناعة الخدمات المالية

Digital finance as an example of innovation in the financial services industry

د. ثورية بلقايد، د. مسعودة شريفي[2]

Dr. Touria Belcaid [1], Dr. Messaouda Cherifi[2]

[1] جامعة طاهري محمد –بشار (الجزائر)، touriabelcaid@yahoo.fr

[2] جامعة طاهري محمد –بشار (الجزائر)، cherifi.messaouda@univ-bechar.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التمويل الرقمي كمثال عن الابتكار في مجال الصناعة المصرفية. هذا الشكل الحديث من التمويل الذي يضمن تقديم الخدمات المالية بصيغة جديدة تتميز بالمرونة والسرعة والتكلفة المنخفضة. وما زاد من أهمية هذا النوع من التمويل هو جائحة كوفيد 19 التي أجبرت الأفراد والشركات على البحث عن بدائل رقمية مرنة للعمليات المالية. ويساهم التمويل الرقمي في الشمول المالي. ويؤدي إلى خلق فرص عمل كبيرة، والحصول على منتجات مصرفية إلكترونية آمنة تمامًا. وهذا ما يساهم في بناء اقتصادات رقمية أكثر استدامة وقوة.

كلمات مفتاحية: ابتكار مالي، تمويل رقمي، خدمات مالية، شمول مالي.

Abstract:

This research paper aims to highlight digital finance as an example of innovation in the banking industry. This modern form of financing that ensures the provision of financial services in a new format characterized by flexibility, speed and low cost. What has increased the importance of this type of financing is the Covid-19 pandemic, which has forced individuals and companies to search for flexible digital alternatives for financial operations. Digital finance contributes to financial inclusion. It leads to the creation of great job opportunities, and access to completely secure electronic banking products. This contributes to building more sustainable and robust digital economies.

Key Words: Digital finance; Financial inclusion; Financial innovation; Financial services.

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم أزمات متتالية وكثيرة، هذه الأزمات غيرت ملامح الحياة سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الكلي. ولعل التغيير الأبرز والذي يشهده العالم بشكل واحد هو التأثير الإستثنائي للتكنولوجيا حيث أصبحت جزءًا مهمًا في الحياة والمحرك الأول لها.

ألقت التكنولوجيا بظلالها على كل القطاعات، ومن بينها القطاع المصرفي فتغير هو الآخر ليصبح أكثر توافقًا مع التحديات وأكثر إستجابة لاحتياجات زبائنه. ويشير (Ketterer,2017) إلى أنه منذ نهاية الأزمة الكبرى في 2007-2010، بدأت صناعة الخدمات المالية في عملية تغيير متسارع. لتتحدى نماذج الأعمال الجديدة القائمة على التطورات التكنولوجية المتقاربة الوضع الراهن لصناعة تقليدية قديمة العهد. (Shofawati, 2019, p. 390)

وزاد هذا التغيير أكثر بسب جائحة كورونا. حيث يشير (بن عيشوبة، صدقاوي، و بزارية، 2021، صفحة 171) أنه من المنطقي أن تلعب التكنولوجيا دورًا أكبر عندما ينفصل العالم المادي عنا، وأن تؤدي الجائحة إلى تسريع ما يسمى "ثورة التكنولوجيا المالية" بشكل كبير، وفي كثير من الحالات، فإن ما شهدناه في عام 2020 سيحث شركات الخدمات المالية على تنفيذ تقنيات أكثر تطورًا، والأهم من ذلك الانتقال من أنظمة تكنولوجيا المعلومات القديمة إلى الأنظمة الأساسية القائمة على السحابة. وفي الوقت نفسه، ومن الواضح أن الوباء قد شجع العديد من المستهلكين والشركات على استخدام الحلول الرقمية بدلًا من العمليات التقليدية غير المتصلة بالإنترنت.

ومن أهم النماذج الجديدة ابتكار ما يسمى "التمويل الرقمي". فقد أدى الانتشار السريع في وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان إلى تغيير في أساليب تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، إلى ظهور التمويل الرقمي. والذي يعني جميع المنتجات والخدمات المالية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات والتسهيلات الائتمانية عبر الانترنت دون الحاجة إلى زيارة فرع البنك أو دون التعامل مباشرة مع مقدمي الخدمات المالية. (الحريري، 2021، صفحة 877)

ويشير (Michelle, 2016) إلى أن الخدمات المالية الرقمية تعد أمرًا حيويًا للجمهور لأنها تعزز أمان نقودهم وهي أكثر ملاءمة مقارنة بالحفاظ على الأموال في المنزل بالسفر بالمال. وينطوي توفير التمويل الرقمي على مشاركة لاعبين مختلفين مثل البنوك / المؤسسات المالية ومشغلي شبكات الهاتف المحمول

ومقدمي التكنولوجيا المالية والمنظمين والوكلاء وسلاسل تجار التجزئة والزبائن. (Shofawati, 2019, p. 390)

تأتي هذه الورقة البحثية لتلقي الضوء على "التمويل الرقمي" كأحد أشكال الابتكار المالي. وسنحاول من خلالها الإجابة على سؤال رئيسي مفاده:

ما هو التمويل الرقمي، وفيما يتمثل تأثيره على الشمول المالي؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة النظر إلى أحد أحدث التطورات في صناعة الخدمات المالية. والمتمثل في التمويل الرقمية وتقديم بطاقة تعريفية له تشمل كل ما يتعلق به وشرح الكيفية التي يساهم بها في تحقيق الشمول المالي.

هذا، وتظهر أهمية هذه الورقة البحثية في كونه يعالج موضوع التمويل، هذا النشاط الاقتصادي الذي تتنامى أهميته يومًا بعد يوم سواء بالنسبة للشركات أو الأفراد وضرورة تسهيل إجراءاته لصالح المتعاملين.

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وستتناول الورقة البحثية المحاور التالية:

- نظرة للتمويل الرقمي؛
- ماهية الشمول المالي؛
- التمويل الرقمي وعلاقته بالشمول المالي.

2. نظرة للتمويل الرقمي

فيما يلي محاولة لاستعراض مفهوم التمويل الرقمي وأهم التطورات التي شهدها. وكذلك عرض للفوائد التي يحققها هذا النوع من التمويل:

1.2 مفهوم التمويل الرقمي: يعد التمويل النشاط الرئيسي الذي يرتكز عليه الاستثمار. ويتمثل في كيفية الحصول على الأموال من مصادر مختلفة داخلية وخارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة. (المغربي، 2019، صفحة 7) وبسبب الأهمية الحيوية لهذا النشاط شهد العديد من التطورات على مر السنين وذلك توافقًا مع متطلبات العصر وضروراته. ومن أهم التطورات التي شهدها هذا النشاط ابتكار نوع حديث من التمويل وهو التمويل الرقمي الذي يعد من مخرجات الابتكار المالي.

ولأن التمويل الرقمي ما هو إلا واحدًا من نواتج الابتكار المالي والتكنولوجيا المالي، قبل الخوض في التعرف عليه، يجب الإشارة أولًا إلى مفهوم الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية.

حيث يقصد بالابتكار المالي قدرة المؤسسات المالية على تحقيق رغبات زبائنها بشكل سريع وفعّال مع الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تطرأ على السوق ومواكبتها بشكل دائم. ويشمل مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية حاجات المجتمع المالية سواء بتأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقق. (بدروني و غربي، 2019، صفحة 140)

أما التكنولوجيا المالية FinTech، فهي مركب مكون من كلمتين، مالية Financial وتكنولوجيا Technology. ويعرفها (Kim & All, 2015) بأنها صناعة عمادها تكنولوجيا المعلومات وتركز على الهاتف المحمول كوسيلة لتعزيز كفاءة النظام المالي. أما (Puschmann & All, 2012) فأشاروا إلى أنها مصطلح يشير إلى حلول جديدة تدل على وجود عملية تطوير أو ابتكار تطبيقات إضافية أو جذرية. (عبد الرضا، جواد، و الكريم، 2020، صفحة 153)

أما التمويل الرقمي فيشير (غراية، 2020، صفحة 75) إلى أنه الخدمات المقدمة من خلال الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، الانترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق، وبالمثل حدد تقرير ماكنزي McKinsey التمويل الرقمي بأنه خدمات مالية يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو الانترنت أو البطاقات. أما (محمود، 2019، صفحة 215) فيعرفه على أنه اتمام عمليات التمويل التقليدية من خلال شبكات اتصال إلكترونية تتيح إمكانية وصول البنوك إلى قاعدة عريضة من الزبائن وخفض تكاليف التشغيل بالبنوك. ويضيف أنه يشمل في مضمونه فتح قنوات اتصالية جديدة بين المستتمر والأجهزة الحكومية والبنوك وأداء الخدمات المالية إلكترونيًا بما يضمن أعلى درجات الدقة وإتاحة الفورية في تنفيذ التعاملات.

يشمل التمويل الرقمي جميع المنتجات، الخدمات، التكنولوجيا والبنية التحتية التي تمكن الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات، والتسهيلات الائتمانية عبر الانترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو بدون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية. (غراية، 2020، صفحة 76)

2.2 تطور التمويل الرقمي في العالم: يشير (أحمد، 2019، صفحة 51) إلى أنه يمكن تلخيص أهم التطورات التي شهدتها تقنيات التمويل الرقمي في أنحاء العالم في ثلاثة فترات، تأتي هذه الفترات كما يلي:

أ. التحول إلى الأنترنت: أول فترة شهدتها تقنيات التمويل هي الفترة (1990-2005) وتمثلت في التحول إلى الأنترنت. حيث انتقلت الصناعة المالية التقليدية الأنترنت المالي. وحدث ذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والصين. وخلال هذه الفترة، تم تحسين الدعم التكنولوجي والهياكل الأساسية وإعادة هندسة العمليات، جنبًا إلى جنب مع الصناعة المالية، وتحسين التكنولوجيات. وتم تصميم شبكات المعلومات المالية المتصلة ببعضها البعض. وفي هذه الفترة، كانت تكنولوجيا الأنترنت تمثل المساعدة الأساسية.

ب. الازدهار: امتدت هذه الفترة بين (2005-2011) وشهدت تطور مدفوعات الطرف الثالث. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي شهدت في المقام الأول الانترنت المالي للخدمات المالية التقليدية، مع ظهور الخدمات المالية الرقمية للبنوك، التأمين وشبكات إدارة الثروات. ويرتبط نظام الدفع مع طرف ثالث في الصين مع التطور السريع للتجارة الإلكترونية، ونظام الدفع والتسوية المتأخر نسبيًا. وخلال هذه الفترة، بدأ التمويل الرقمي في اختراق نظام الدفع والتسوية، ليصبح بديلًا تنافسيًا لنظام الدفع والتسوية التقليدي.

ت. تطوير الخدمات المالية الدائمة على أساس الأنترنت: بدأت هذه الفترة عام 2011، وتمتد حتى الوقت الراهن. ويعادل التطور الذي حدث للمالية الرقمية في الصين خلال هذه الفترة التطور بالفترتين الثانية والثالثة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم فقد دخل التمويل الرقمي إلى الخدمات المالية الدائمة، وتحديدًا القروض الشبكية والتمويل الجماعي من خلال الأنترنت وصناديق تمويل الأنترنت.

وفي الوقت الراهن فقد تجاوز حجم التمويل الرقمي في الصين نظيره بالولايات المتحدة الأمريكية لتصبح الصين السوق المالية الرقمية الأكثر ازدهارًا في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لديها أكثر الأسواق المالية تطورًا في العالم، إلا أن التمويل الرقمي قد تطور إلى حد معتدل، على غرار الدول المتقدمة الأخرى مثل المملكة المتحدة وأوروبا واليابان. وبالتالي فإن ازدهار التمويل الرقمي في الصين متأصل في الأنظمة والميكانيزم الذاتي للسوق الصينية.

3.2.فوائد التمويل الرقمي: يشير (Ozili, 2018) إلى أن التمويل الرقمي يحقق الكثير من الفوائد. منها على سبيل المثال: (الحريري، 2021، صفحة 877)

- القدرة على توفير خدمات مصرفية آمنة وميسورة التكلفة لجميع الأفراد؛

- المساعدة على زيادة الادماج المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية؛
- المساعدة في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية في جميع أنحاء العالم؛
- المساهمة في الحد من الفقر.

3. ماهية الشمول المالي

بعد التعرف على التمويل الرقمي، يأتي الدور إلى التعرف على الشمول المالي. فيما يلي محاولة لعرض ماهية الشمول المالي:

1.3 تعريف الشمول المالي: ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة (Leyshon & Thrift , 1993) ليشون وثرفت 20 عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليًا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. (عبد الله و آخرون، 2016، صفحة 15)

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) عملية الشمول المالي على أنها: عملية يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 106-107)

ويعرف الشمول المالي أيضًا بأنه توفير الخدمات والمنتجات المالية لجميع أفراد المجتمع بأسعار مقبولة. وهو وصول الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من المستبعدين والمحرومين من الخدمات المصرفية. (الحريري، 2021، صفحة 878)

يشمل الشمول المالي زيادة عدد الأفراد (معظمهم من الفقراء) الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل أساسي من خلال وجود حسابات مصرفية رسمية، مما يساهم في الحد من الفقر

وتحقيق النمو الاقتصادي. مع زيادة الشمول المالي، سيتمكن الأفراد الذين تم استبعادهم ماليًا في السابق من الاستثمار في التعليم والادخار وبدء الأعمال التجارية، وهذا يساهم في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي. (Shofawati, 2019, p. 396)

مما سبق يمكن القول أن الشمول المالي هو العملية التي تضمن وصول الخدمات والمنتجات المالية المختلفة لفئات واسعة من أفراد المجتمع بما فيها الفئات المحرومة وعدم احتكار وصولها عى فئات معينة من المجتمع فقط. كما تجدر الإشارة إلى أن لعملية الشمول المالي دور كبير في التنمية الاقتصادية للدول لأنها تتيح فرص متساوية لأفراد المجتمع وتساعدهم على تنفيذ مشاريعهم.

2.3 أبعاد الشمول المالي: يشير (حسيني، 2020، صفحة 102) إلى أن مفهوم الشمول المالي تطور إلى ثلاثة أبعاد رئيسية. تأتي هذه الأبعاد كما يلي:

أ. الوصول للخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد العوائق المحتملة لاستخدام حساب مصرفي.

ب. استخدام الخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

ت. جودة الخدمات المالية: يتميز هذا البعد بعدم الوضوح حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى.

3.3 مكاسب الشمول المالي: تحقق عملية الشمول المالي العديد من المكاسب. وفيما يلي جدول يلخص أهم هذه المكاسب:

الجدول 1: مكاسب الشمول المالي

المستويات	المكاسب	
العائلات / الأفراد	- الادخار: تطوير الأصول والأموال المتداولة، التصرف في الحالات الطارئة، والمرونة في الإنفاق. - الإقراض: تأثير غير واضح (نتائج تتميز بالتباين الشديد) - التأمين: إجراء معاملات مالية آمنة، التقليص من المخاطر والتصرف في الأزمات.	إدارة أفضل للمخاطر + تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

	- الاستثمار في التعليم والصحة.	
الشركات	- الإقراض: الزيادة في الاستثمار، الإنتاج والتوظيف. - الاستثمار في رأس المال البشري والمادي. - خفض تكاليف المعاملات. - الحد من المخاطر والصدمات وإجراء معاملات آمنة.	تعبئة رأس المال لدعم الاستثمار والنمو وزيادة الأرباح + إدارة المخاطر والحد من آثار الصدمات.
الدولة	- الدفع بالوسائل الإلكترونية: التقليل من تكلفة دفع الإعانات والمساعدات. - تخصيص الموارد وتنويع أنشطة المشاركة الاقتصادية. - تحسين الكفاءة والتنافسية والدفع بالابتكار. - جذب الادخار الوطني وخلق الوظائف.	

المصدر: (عماني، حمدوش، و مسغوني، 2019)

4. التمويل الرقمي وعلاقته بالشمول المالي

قدمت التكنولوجيا المالية بشكل عام حلولًا جديدة أدت إلى زيادة الكفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة الأمن. وبمقارنة بسيطة نجد أن العمليات المالية التي تتم بشكل تقليدي تتميز غالبًا بعدم الأمان، كما أنها مرتفعة التكلفة وبطيئة. ولكن بفضل التكنولوجيا المالية المبنية على السحابية، المنصات الرقمية وغيرها من التقنيات، أصبحت العمليات أكثر أمانًا كما أنها أصبحت أسرع وأقل تكلفة.

يعد التمويل الرقمي وسيلة مهمة من وسائل تحقيق الشمول المالي. وذلك من خلال مساهمته في إيصال مختلف الخدمات والمنتجات المالية لجميع المتعاملين بالاعتماد على الوسائط التكنولوجية.

ووفقًا لقول **جين يونغ كاي**، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول بمؤسسة التمويل الدولية تتجاوز منافع التمويل الرقمي الخدمات المالية التقليدية فهي يمكن أن تصبح أداة قوية ومحركًا لتوفير فرص العمل في البلدان النامية.

ويمكن أن يتيح تقدم الخدمات المالية عبر الابتكارات التكنولوجية، كما هو الحال عبر الهاتف المحمول، عنصرا تحفيزيا لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الأخرى واستخدامها، بما في ذلك الائتمان والتأمين والادخار والتثقيف المالي. ويمكن لمن يتعرضون للإقصاء الآن أن يتمتعوا بالتوسع في خدمات تحويل الأموال والقروض الصغرى والتأمين.

1.4 أمثلة على نجاح التمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي: يلاحظ الباحث في موضوع التمويل الرقمي أن هذا الأخير يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي. وهناك مجموعة من نماذج العمل التي تمثل دليلًا على نجاحه في اختراق فئات الفقراء ومحدودي الدخول وبالتالي تحقيق الشمول المالي.

وفيما يلي مجموعة من هذه النماذج كما وضحها (أحمد، 2019، الصفحات 50-51):

أ. نموذج بيكاش: يسهم الفقراء مباشرة من خلال تحويلاتهم المالية في توليد آثار مضاعفة كثيرة للقيمة التي يمكن استخدامها في أنشطة انتاجية مثل تمويل المؤسسات. كانت هذه أموالًا رقمية تسمح للناس العاديين بالمساهمة في جهود بناء الأمة وفي الاقتصاد الكلي للدولة.

ب. نموذج موبيسول: كلمة التمويل الرقمي دخلت بالفعل في قاموس الحياة اليومية لعملائها في تنزانيا وكينيا ورواندا الذين يستخدمون أنظمة موبيسول المنزلية للطاقة الشمسية، فعملية دفع قيمة الطاقة الشمسية بأقساط صغيرة عبر الهاتف المحمول ليس خيارًا خياليًا فهو الشائع الآن بالفعل في المعاملات التجارية لمن يحتلون قاع الهرم الاقتصادي.

ت. شبكة أوميديار: للتمويل الرقمي دور هام أيضًا للمؤسسات الصغيرة، فهو لا يتيح لها الحصول على التمويل فحسب بل أيضًا الدخول إلى أنظمة الدفع الإلكترونية وتأمين المنتجات المالية وفرصة لبناء سجل مالي. مما يسمح ببناء تاريخ ائتماني وتوفير بيانات معاملات الأفراد والمؤسسات للمقرضين.

ث. هيئة البريد في ولاية أندرا براديش الهندية: تشيد بالإمكانات الضخمة للتمويل الرقمي على التنمية الريفية. ومع وجود أكثر من 155 ألف مكتب بريد، معظمها في مناطق ريفية، أصبحوا في موضع يتيح لهم القيام بدور حيوي في تعزيز الاحتواء المالي، حيث أنهم قادرون على أن يقدموا بكفاءة مجموعة متنوعة من الخدمات المالية بما في ذلك الأعمال المصرفية والتأمين والتحويلات حتى في أكثر المناطق النائية من البلاد.

ج. مركز ماستركارد للنمو الشامل: إن الابتكارات في تكنولوجيا الدفع الإلكتروني مثل الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا أتاحت للمواطنين أن يعيشوا حياة أكثر أمنًا وتمكينهم، وإن النقود الرقمية ستكون الوسيلة الوحيدة لتحقيق هدف تعميم الخدمات المالية.

2.4 الآثار الإيجابية للتمويل الرقمي على الشمول المالي: من خلال التسهيلات التي يقدمها التمويل الرقمي يساعد أكبر قدر من المتعاملين وخاصة ذوو الدخول المنخفضة على الحصول على الخدمات الأساسية. الأمر الذي يؤدي تلقائيًا لزيادة معدلات الشمول المالي.

ويشير (غراية، 2020، صفحة 87) إلى أنه يمكن توجيه المزيد من الخدمات المالية الرقمية إلى المجتمعات المحلية الفقيرة والمستبعدة. ويمكن أن تحسن فرص الحصول على التمويل لزبائن البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب شبكات النقل الضعيفة وساعات الانتظار الطويلة في القاعات المصرفية. وسوف تقلل عدد الزبائن من التواجد في فروع البنوك وخفض التكلفة لأن البنك سيحافظ على عدد أقل من الفروع بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وسيكون للتكاليف الأقل آثار إيجابية على ربحية البنك. ويضيف أن التمويل الرقمي سهل الاستخدام، ويمكن أن يوفر منصة أكثر ملاءمة للأفراد لتنفيذ المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك المدفوعات للكهرباء، وامدادات المياه، وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي وبالتالي المزيد من الشمول المالي.

5. الخاتمة

زادت الأزمات التي يعيشها العالم هذه الأيام من وتيرة التغيير في الحياة بمختلف جوانبها بما فيها الجانب الاقتصادي. فبدأنا نشاهد أنشطة اقتصادية تغيرت طريقة تنفيذها واتخذت أشكالًا أكثر تطورًا مما سبق. فأصبحث أكثر سرعة وكفاءة وأعلى جودة. وكل ذلك يعود الفضل فيه للتكنولوجيا –إلى جانب عوامل أخرى أيضًا- التي أصبحت عمادًا قويًا في هذه الأنشطة ودافعًا قويًا لتطويرها.

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول أن التمويل الرقمي هو واحد من افرازات الطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم. وما زاد من استخدامه الأزمات الحالية، وخاصة الأزمة التي سببتها جائحة كورونا والتي فرضت نمطًا جديدًا من التعاملات والتي ترتكز على التباعد. وكأن هذه الأزمة مهدت الطريق لاستخدام التمويل الرقمي وغيره من النشاطات الاقتصادية التي تتم عن بعد. وكسرت الخمول وعدم الرغبة في تجريب الجديد، بل أكثر جعلت القيام الأنشطة ضرورة ملحة.

توصلت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي باعتباره شكل من أشكال الابتكار المالي. ما هو إلا تلك العمليات تضمن الحصول على الأموال بشكل يختلف عن الطريقة التقليدية. حيث يرتكز التمويل الرقمي على التكنولوجيا بشكل أساسي. ويشمل هذا الشكل من التمويل مختلف الخدمات والمنتجات ومختلف المتطلبات التي تضمن حصول المتعاملين على الأموال للقيام بأنشطتهم. وتتميز عملياته بالسهول والسرعة والموثوقية والأمان.

كما توصلت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي من خلال ما يقدمه من مزايا وفوائد يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي. وذلك لأن هذا الشكل الجديد من التمويل يعمل على تعويض النقائص التي طالما شابت التمويل التقليدي. هذه النقائص التي طالما حرمت فئات واسعة من المتعاملين من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية المختلفة. وذلك لأن التمويل الرقمي وبمساندة التكنولوجيا يقدم حلولًا مبتكرة ترفع من معدلات كفاءة العمليات وتسهل بشكل كبير عمليات الوصول، كما أنه يقلص زمن العمليات ويزيد من سرعتها كما أنه يمتاز بمعدل عالي من الأمان غالبًا. وهذا كله زاد عدد المتعاملين الذين يحصلون على مختلف المنتجات والخدمات وخصوصًا الفئات التي كانت مستبعدة ومحرومة في ظل التمويل التقليدي. وبهذا نستطيع القول أن التمويل الرقمي قد نجح في تحقيق الشمول المالي.

وفي الأخير، يمكن تقديم مجموعة التوصيات التالية:

- بالنسبة للمتعاملين، ضرورة تعريف الأفراد بالتمويل الرقمي ومزاياه كخطوة أولى. وتمكينهم من استخدامه في تعاملاتهم المالية فيما بعد؛

- بالنسبة للمؤسسات المالية، ضرورة إرساء البنية التحتية اللازمة لتطبيق التمويل الرقمي ويأتي في مقدمها الجانب التقني والموارد البشرية المؤهلة لاستخدامه؛

- تعميم تجربة التعاملات المالية الرقمية على نطاق واسع، حتى يتمكن أكبر قدر من الأفراد من الحصول على الخدمات والمنتجات المالية.

قائمة المراجع

1. Michelle, A. M. (2016). *The Effect Of Digital Finance On Financial Inclusion In The Banking Industry In Kenya. A Research Project Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Award Of The Degree Of Master Of Science In Finance.* School Of Business, University Of Nairobi.
2. Shofawati, A. (2019). The Role of Digital Finance to Strengthen Financial Inclusion and the Growth of SME in Indonesia. *The 2nd International Conference on Islamic Economics, Business, and Philanthropy (ICIEBP) Theme: "Sustainability and Socio Economic Growth.*

3. بسمة محمد إدريس الحريري. (2021). تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالي ة- دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 2*(2)، 873-906.
4. جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 16* (23)، 97-114.
5. حسين عبد الجواد أحمد. (2019). دور تقنيات التمويل الرقمي في تيسير وصول التمويل للمشروعات متناهية الصغر. *مجلة المدينة العربية* (182).
6. خالد أحمد علي محمود. (2019). *الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية*. الإسكندرية-مصر: دار الفكر الجامعي.
7. رفيقة بن عيشوبة، صورية صدقاوي، و أمحمد بزارية. (2021). التكنولوجيا المالية وتعزي ز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا. *مجلة الاقتصاد والبيئة، 4*(1)، 163-182.
8. زهير غراية. (2020). تأثير التمويل الرقمي على الادماج المالي والاستقرار المالي. *مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، 19* (1)، 73-97.
9. سمير عبد الله، و آخرون. (2016). *الشمول المالي في فلسطين*. القدس-فلسطين: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية، الفلسطيني "ماس".
10. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 4*(1)، 104-129.
11. عيسى بدروني، و حمزة غربي. (2019). أثر الابتكار المالي على تنافسية الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، 4*(7)، 136-151.
12. لمياء عماني، وفاء حمدوش، و منى مسغوني. (2019). الشمول المالي والحلول الرقمية لإدارة الأزمات الاقتصادية: حالة بعض الدول العربية. *المؤتمر الدولي العلمي: إدارة الأزمات الاقتصادية في عالم متغير*. الطارف-الجزائر: جامعة الطارف.
13. محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2019). *إدارة التمويل المصرفي*. القاهرة-مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
14. مصطفى سلام عبد الرضا، محمد مجيد جواد، و حيدر محمد الكريم. (2020). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي: بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري. *Warith Journal of Scientific Research، 2*(1)، 151-160.

قراءة في الأدبيات النظرية للشمول المالي وشروط تحقيقه

A reading of the theoretical literature of financial inclusion and the conditions for achieving it

ميلود جوهري [1]، د. بوبكر شماخي [2]

Miloud DJOUHRI [1], Dr. Boubaker CHEMAKHI [2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، djouhri.miloud@univ-ouargla.dz

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، chemakhi@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الشمول المالي وشرح أهميته، أهدافه وأبعاده النظرية اضافة إلى شروط تحقيقه، في الوقت الذي يحظي فيه هذا الموضوع في السنوات الأخيرة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 باهتمام متزايد، حيث أصبح من أهم الأهداف والسياسات الاقتصادية التي تتبناها الدول والمنظمات الدولية من خلال مبادرات واستراتيجيات تجعل منه ضمن أولى اهتماماتها، كإدراجه ضمن جدول أعمال التنمية العالمية لمجموعة العشرين، وتأسيس الرابطة الدولية للشمول المالي، كما تعهدت أكثر من 55 دولة على تعزيز الشمول المالي منذ عام 2010 وأطلقت استراتيجياتها الوطنية لذلك.

الكلمات المفتاحية: تمويل، شمول مالي، استبعاد مالي، خدمات ومنتجات مالية.

Abstract

This paper aims to shed light on the concept of financial inclusion and explain its importance, goals, theoretical dimensions and the conditions to achieve it while this subject has received increasing attention in recent years, especially after the global financial crisis in 2008, where it has become one of the most important goals and economic policies adopted by countries and international organizations through initiatives and strategies that make financial inclusion among their major concerns, such as its inclusion in the global development agenda of the Group of Twenty and the establishment of the International Association for Financial Inclusion Since 2010, more than 55 countries have engaged to promote financial inclusion and launched their national strategies for financial inclusion.

Keywords: financing, financial inclusion, financial exclusion, financial services, and products.

1.مقدمة:

احتل الشمول المالي مكانة عالية على جدول أعمال بعض الحكومات، وكذلك المنظمات الدولية كالبنك الدولي **(Brekke, 2018)** ، لما له من أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي فمن غير المعقول تصور الحفاظ على ديمومة الاستقرار المالي في حين لا يزال هناك نسبة كبيرة من فئات المجتمع مقصاة ماليا من النظام المالي، (عبيد، 2019)، من جهة أخرى فان الشمول المالي يساعد على خلق فرص كبيرة للتنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها وزيادة الاهتمام بجودتها من اجل جذب اكبر عدد من العملاء عن طريق إدماج كافة فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي .(فلاق، سوداني، و حمدي، 2021)

كما تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابا إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة مابين 2014 و2017، أي أن 69% من البالغين يمتلكون حسابات مالية، وفي البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك 94% من البالغين حسابات مالية، مقابل 63% في البلدان النامية، مع تفاوت في ملكية الحسابات من بلد لأخر. (ديميرجوتش-كونت و آخرون، 2018) للإحاطة اكبر بجميع جوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مفهوم الشمول المالي وما هي متطلبات تحقيقه؟

الإجابة على هذا التساؤل سوف تكون في نقطتين أساسيتين:

- الخلفية النظرية للشمول المالي؛
- آليات وشروط تحقيق الشمول المالي.

2. الخلفية النظرية للشمول المالي:

1.2 تعريف الشمول المالي: تعددت التعاريف الخاصة بالشمول المالي، ولعل أبرزها تعريف مجموعة العشرين(**G20**) ومؤسسة تحالف الشمول المالي(**AFI**)، البنك الدولي(**BM**) ومنظمة التعاون والتنمية والاقتصادية(**OECD**).

عرفت مجموعة العشرين (**G20**) ومؤسسة تحالف الشمول المالي (**AFI**) الشمول المالي بأنه: " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما فيها الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ". (غربي، 2020، صفحة 11)

أما البنك الدولي (**BM**) فعرفه كما يلي: " الشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم - المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين - يتم تسليمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. " **(hung tram & al, 2021, p. 02)**

ويعرف وفقا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OECD** : "بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك دفعا لتعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي ". (دردور و حركات، 2020، صفحة 74)

من خلال هذه التعاريف يمكن تعريف الشمول المالي بأنه: قدرة وصول أكبر قدر من فئات المجتمع إلى الخدمات المالية خاصة الفئات الفقيرة والمهشمة، وذلك من خلال القنوات الرسمية، بما فيذلك الحسابات المصرفية، خدمات الدفع، التحويل، الادخار، الائتمان والتأمين في الوقت وبالسعر المناسبين.

2.2 ظهور مصطلح الشمول المالي: ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة ليشون " **Leyshon**" وثرفت " **Thrift** " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، ومن الجدير بالذكر أن من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم هي المملكة المتحدة وماليزيا في سنة 2003 وتسعى حاليا العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث ازداد الاهتمام الدولي به بعد الأزمة المالية العالمية سنة **2008** (بن عيشوبة، 2018، صفحة 47)، حيث تم تأسيس تحالف الشمول المالي (**Alliance for Financial Inclusion**) وتمويله من مؤسسة **Bill &Melinda Gates** لتطوير سياسات الشمول المالي في الدول النامية والناشئة وفي عام 2011 تم إطلاق مبادرة إعلان مايا **(Maya Declaration)** ، في منتدى السياسات العامة المنعقد في مدينة ريفييرا مايا (**Riviera Maya**) المكسيكية والتي يمكن اعتبارها المنصة الرائدة في العالم والتي تمكن الأعضاء في مؤسسة تحالف الشمول المالي من تحقيق أهداف ملموسة في مجال الشمول المالي، وتضم هذه المبادرة أكثر من 100 مؤسسة مالية وسياسية من أكثر من 90 دولة نامية وناشئة. (الشرمان، 2018، صفحة 10)

3. أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام الدولي المتزايد بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية الدولية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء محدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية: (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 108)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول إليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

وعليه فالشمول المالي يعتبر إحدى ركائز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات لمالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسن مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء، ومحدودي الدخل، المرأة والشباب، والأطفال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. (لزهاري، 2021، صفحة 11)

4.أهمية الشمول المالي:

تتمثل أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور هي : (حمدي، حفيفي، و فلاق، 2019، صفحة 04)

المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.

- **المحور الاقتصادي:** إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية.
- **المحور الاستراتيجي:** عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة التالية:

1.4 الاستقرار المالي: ويعرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه: النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق القادر على تحمل الصدمات و الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة.

2.4 النزاهة المالية: تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية، من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة وإذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير وفي إطار نزاهة مالية فإن ذلك سيشمل فئة كبيرة من ذوي الدخول المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية. والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجئون إلى اتباع الخدمات المالية غير الرسمية.مما سيشكل عائقاً على التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

3.4 الحماية المالية للمستهلك: تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين. وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

5. أبعاد الشمول المالي: يعد البنك الدولي وتحالف الشمول المالي من أهم المنظمات التي تعنى بالشمول المالي، لذلك فقد وضع كل منهما أبعادا لقياسه.

1.5 أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي: (بن رجب، 2018، صفحة 05)

1.1.5 استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الأصغر؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

2.1.5 الادخار:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

3.1.5 الاقتراض:

• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛

• النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية(بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

4.1.5 المدفوعات:

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛

5.1.5 التأمين:

• النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

6. أبعاد الشمول المالي حسب مؤسسة تحالف للشمول المالي:

قام تحالف الشمول المالي باعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي والتي قامت باجراء مبادرة وضع مجموعة من الأبعاد لقياسه. من جهة أخرى اتفق أعضاء الرابطة الدولية من اجل الشمول المالي (GPFI)في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام **2012** على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي : (محمد بدر عجور، 2017، الصفحات 11-12)

1.6 الوصول للخدمات المالية : يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، التي تتطلب الانتقال من تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع واجهزة الصراف الآلي.. الخ) حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بامكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

2.6 استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي و تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة .

3.6 جودة الخدمات المالية : تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، حيث لا يزال عدم الوصول للخدمات المالية يعتبر مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية ومع ذلك، فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا، اذ يتطلب من المهتمين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

7. الاستبعاد المالي: هناك عدة أسباب للاستبعاد المالي يمكن ايجازها فيما يلي: (علي القره داغي، 2017، الصفحات 32-33)

1.7 النظام الاقتصادي الحالي: حيث يعمل هذا النظام على أن تنتهي القوة الاقتصادية في أيدي أقلية تعيش حياة فوق الرفاهية، بينما يعاني بقية البشر من أجل البقاء على قيد الحياة، والنظام الاقتصادي الحالي أساسه الفائدة الذي يعمل على كنز النقود لدى أقلية بينما تعاني الأكثرية.

2.7 الحروب والصراعات: يعاني العالم اليوم من الصراعات العديدة وفي أغلب مناطق العالم، حيث نرى أن الشرق الأوسط قد تعددت الحروب والصراعات فيه، فمن الحرب في سوريا واليمن، إلى الصراعات في العراق إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة في مصر وتونس وليبيا. والصراعات في بورما وكشمير والمآسي التي تحدث هنا وهناك ، فحسب آخر الاحصائيات هناك أكثر من 172 مليون شخص قد تضرروا من الحروب وهو ما يشكل ما نسبته **21%** من الذين يعانون من مرض نقص التغذية في العالم والبالغ عددهم **705** مليون شخص.

3.7 التعامل النقدي: من أهم أسباب الإبعاد المالي هو أن معظم الأسر الفقيرة تتعامل بشكل كامل بالاقتصاد النقدي، أي أنهم يستخدمون النقد والأصول المادية كالمجوهرات أو الأسهم أو تقديم القروض النقدية بشكل غير رسمي أو اخذ القروض النقدية بشكل غير رسمي من مقرضي الأموال وإعادة الدفع لتلبية احتياجاتهم المالية من دفع الرواتب إلى ادخار الأموال، ولكن هذه الطريقة غير آمنة ومكلفة ومعقدة الاستخدام وتوفر موارد محدودة في حالة حدوث اي مشكلة مثل الإصابة بمرض خطير أو ضعف المحصول مثلاء

4.7 الأزمة المالية العالمية: ساهمت بشكل كبير في تراجع المعونات والمساعدات المقدمة إلى البلدان الفقيرة ومن بينها المساعدة في الوصول إلى التمويل وأدت إلى حذر المؤسسات المالية والمستثمرين في ما يخص قدرة العملاء على رد القروض مما زاد من صعوبة حصول الفقراء على السيولة

5.7 الأغنياء والمستثمرين: غياب مفهوم العائد الاجتماعي لدى أغلب المستثمرين والمؤسسات المالية جعلتها تغيب عن ساحة مساعدة الفقراء، وأغلب حججهم في هذا الموضوع هو ضعف العائد المادي في المشروعات الصغيرة، وهذا يجانب الحقيقة لأن هناك مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات عائد مادي كبير.

8. شروط تحقيق الشمول المالي: إن تحقيق الشمول المالي يتطلب توافر مجموعة من الركائز والشروط يمكن ايجازها فيما يلي:

1.8دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له وتتضمن ما يلي: (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 748)

1.1.8 البيئة التنظيمية: توفير الأطر القانونية والتشريعات الملائمة بما يعزز الشمول المالي.

2.1.8 انتشار الجغرافي: من خلال الاهتمام بانشاء فروع لمقدمي الخدمات وخاصة التمويل الأصغر، وانشاء نقاط للوصول إلى الخدمات المالية.

3.1.8 تطوير نظم الدفع والتسوية: لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، ما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.

د. الاستفادة من التطورات التكنولوجية: وذلك لتخفيض تكلفة المعاملات المالية من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول.

4.1.8 توفير قاعدة بيانات شاملة: العمل على إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، اضافة إلى التأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2.8 حماية المستهلك: بالتقليل من المخاطر الناجمة عن التعامل مع البنوك من خلال العدل والمساواة في التعامل مع العملاء وزيادة الإفصاح والشفافية، مع التحلي بالسلوك المهني اتجاه العملاء، ووضع أنظمة رقابية فعالة تضمن سرية معلومات العملاء وخصوصيتها، وايلاء عناية خاصة بالشكاوى المقدمة ضمانا لحقوق العملاء. (سفاري و بن داية، 2021، صفحة 74)

3.8 تنويع مقدمي الخدمات: من خلال اعتماد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص عدد كبير من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية، وتكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع الأنظمة المصرفية الخاصة بأنظمة التمويل الأصغر. (صلال الحسناوي و صلاح مهدي، 2020، صفحة 38)

4.8 مستوى الثقافة المالية للمجتمع: يعتبر التثقيف المالي من أهم العناصر المعززة للشمول المالي، إذا يساهم وبشكل كبير في زيادة النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة. (إبراهيم سالم و يحي، 2021)

كما يهدف التثقيف المالي إلى ايجاد نظام تعليم مالي متكامل، للوصول إلى مجتمع ذو ثقافة مالية، ويعمل على تعزيز مستويات الوعي لدى كافة فئات المجتمع، ويساعد المواطنين على سهولة اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة وبأدنى درجات مخاطر. (صندوق النقد العربي، ، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، صفحة 10)

الخاتمة:

حظي موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، فهو يعبر عن قدرة مختلف فئات المجتمع على الوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة، المبتكرة وبالجودة المطلوبة بسهولة وبتكاليف تنافسية مدروسة، مع توفير الحماية لحقوقهم وإدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة عالية، كما لقيت ابعاده ومؤشراته وشروط تحقيقه اهتماما واسعا من قبل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، واضطلع المجتمع الدولي من خلال مجموعة العشرين، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وتحالف الشمول المالي بدور كبير وفعال في تطوير قاعدة البيانات الخاصة به، ومحاولة ابتكار أفضل الطرق لتحسين مستوياته، منطلقين من أهميته الكبيرة في تغذية قنوات الاستخدام وتحقيق الاستقرار المالي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

التوصيات:

- على الحكومات بذل المزيد من الجهد وتوفير إمكانيات اكبر لتعزيز الشمول المالي على غرار ماتقوم به المنظمات والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي وتحالف الشمول المالي.

- على الدول النامية السعي إلى تكثيف الجهود بهدف تحقيق شروط ومتطلبات الشمول المالي كالبنى التحتية والاستفادة من التطور التكنولوجي، اضافة إلى التثقيف المالي.

– تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كونها الحل للمستبعدين ماليا لأسباب دينية سواءا في المجتمعات الاسلامية أو في الدول التي تتواجد بها الجاليات المسلمة.

قائمة المراجع باللغة العربية

1. آسلي ديميرجوتش-كونت، و آخرون. (2018). *قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية. كتيب العرض العام*. واشنطن: البنك الدولي.
2. أسماء دردور، و سعيدة حركات. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017باستعمال نموذج .ARDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية ، 10* (04)، الصفحات 71-90.
3. اسماء سفاري، و آسيا بن داية. (2021). تأثير تطبيق سياية الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي ، 11* (01)، الصفحات 66-95.
4. آسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (2018). واقع الشمول المالي في المغري العربي- دراسة مقارنة: الجزائر، تونسوالمغرب. *دراسات وابحاث ، 10* (03)، الصفحات 745-757.
5. بهناز علي القره داغي. (فيفري, 2017). الشمول المالي: دولة قطر أنموذجا. *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية ، 02* (01)، الصفحات 26-45.
6. جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي، أبو ظبي* (45).
7. حنين محمد بدر عجور. (مارس, 2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة) رسالة ماجستير في ادارة الاعمال. غزة، كلية التجارة الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.
8. خالد محمد الشرمان. (2018). الشمول المالي والآداء الاقتصادي في الاردن (رسالة ماجستير في الاقتصاد). 10. عمان، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية: جامعة اليرموك.
9. رامي يوسف عبيد. (2019). اثر الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابوظبي* ، 1-74.
10. رفيقة بن عيشوبة. (2018). صناعة التمويل الاسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة الدول العربية). *مجلة الاقتصاد ولتنمية البشرية ، 09* (02)، 46-59.

11.زواويد لزهاري. (02 جانفي, 2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا. *مجلة ريحان للنشر العلمي* (06)، الصفحات 1-23.

12.سالم صلال الحسناوي، و لينا صلاح مهدي. (2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مركز دراسات الكوفة ، 20* (58)، الصفحات 27-49.

13.صليحة فلاق، نادية سوداني، و معمر حمدي. (2021). تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي. *مجلة المعيار ، 12* (01)، الصفحات 278-291.

14.صندوق النقد العربي، ، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ابو ظبي. 1-17.

15.صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، 03* (02)، الصفحات 104-129.

16.عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي (دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته). *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، 06* (01)، 07-41.

17.معمر حمدي، صليحة حفيفي، و صليحة فلاق. (ديسمبر, 2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 07* (04)، الصفحات 1-14.

18.ياسمينة إبراهيم سالم، و هاجر يحي. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة بعض الدول العربية-. *مجلة دراسات ، 21* (01)، الصفحات 123-147.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

19. Brekke, T. (2018). Halal Money: Financial inclusion and demand for Islamic banking in Norway. *Research and Politics* , pp. 1-7.

20. hung tram, t. x., & al. (2021). Constructing a composite financial inclusion index for developing economies. *The Quarterly Review of Economics and Finance , 82*, pp. 1-9.

التكنولوجيا المالية في العالم العربي: الواقع والتحديات.

Financial technology in the Arab world: reality and challenges

أ.د منير خروف [1]، ط.د رمزي طبايبية [2]

Pr. Mounir Kharouf [1], Ramzi Tebaibia [2]

[1] جامعة 8ماي1945 قالمة (الجزائر)، kharouf.mounir@univ-guelma.dz

[2] جامعة 8ماي1945 قالمة (الجزائر)، tebaibia.ramzi@univ-guelma.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التقصي حول واقع الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتحليل اتجاهات التطور في هذا المجال، من خلال البحث في مفاهيم المتعلقة بهذه الصناعة، وتحديد التحديات التي تواجهها خاصة في الدول العربية، مع عرض أهم الإحصائيات وتوقعات بالأرقام عن حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي والعربي، وهذا بالاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي

وقد توصلت الدراسة إلى وجود توجه عالمي وعربي نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية من خلال حجم وقيم الاستثمارات التي تتزايد باستمرار وتتفاوت من دولة لأخرى، وهذا راجع للأهمية والمكانة التي اكتسبتها هذه الصناعة في اقتصاديات الدول.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية، رأس المال المخاطر، الاندماج، الاستثمار، المنصات الرقمية.

Abstract:

The purpose of this study is to examine the realities of investment in financial technology and to analyze trends in development in this area by examining the concepts of this industry and identifying the challenges it faces, particularly in the Arab States. This study presents the most important statistics and figures on the scale of investments in financial technology at the global and Arab levels. The study found a global and Arab trend towards investment in financial technology through the ever-increasing volume and values of investments that vary from State to State, owing to the importance and place of the industry in the economies of States.

Keywords: financial technology, risk capital, merger, investment, digital platforms.

1. مقدمة :

إن التحولات التي يشهدها العالم والتي مست جميع الميادين خاصة التكنولوجية، وتحول الاقتصاد إلى الرقمنة. حيث أن التطور في تكنولوجيا المعلومات وزيادة استخدامها في شتى المجالات، ساعد على التطوير وزيادة كفاءة المنظمات على حد سواء. ففي ظل إفرازات العولمة والتطور التكنولوجي سعت العديد من المؤسسات إلى الاستثمار في التكنولوجيا المالية والتي صارت موضوع الساعة لما لها من فوائد من شأنها أن تطور الأجهزة المالية والمصرفية، وتحسين الخدمات المالية المقدمة للأفراد والمؤسسات. الأمر الذي جعل العديد من الدول تسعى لتهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمارات في التكنولوجيا المالية وتمويل الشركات الناشئة في هذا المجال لتحقيق النمو وتعزيز الشمول المالي في العالم.

والدول العربية هي الأخرى كغيرها من دول العالم سعت لاستقطاب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية وخلق بيئة استثمارية بامتياز وتوفير كل سبل التمويل للنهوض بهذا القطاع، لمحاولة دعم التنمية الاقتصادية وتحسين القطاع المالي في العالم العربي.

إشكالية الدراسة: وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الاستمارات في التكنولوجيا المالية في العالم العربي؟ وما هي التحديات التي تعيق التقدم في هذا المجال؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالخدمات المالية؛
- التعرف على واقع الاستثمار في العالم في التكنولوجيا المالية؛
- تسليط الضوء على الاستثمارات القائمة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري المتعلق بالتكنولوجيا المالية بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول واقع التكنولوجيا المالية في الألم العربي.

محاور الدراسة: وللإجابة على إشكالية الدراسة تناولنا في هذه الورقة البحثية محورين أساسيين:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية.

المحور الثاني: الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية.

2. مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية.

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تقدم في شكل جديد ومبتكر بالاعتماد على التكنولوجيا من أجل رفع وتحسين جودة الخدمات المالية والمصرفية التي أضحت تقليدية في ظل التطورات الحاصلة في العالم.

1.2مفهوم التكنولوجيا المالية(fintech): إن تعريف التكنولوجيا المالية عبر العديد من الأدبيات ارتبط بشكل كبير بتكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث وجهت العديد من التعاريف للتكنولوجيا الخدمات المالية أهمها:

التعريف الذي قدم من طرف معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات، حسابات نسب الفائدة والأرباح، معرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية (نفيسة، 2018، صفحة 64). حيث أن التطورات التي شهدتها التكنولوجيات المالية الرقمية في العقد الأخير ساهم في بروز أنماط جديدة للخدمات المالية وهي (شكرين، 2021، صفحة 223):

- **المدفوعات الإلكترونية:** أدى تطور الإنترنت والهواتف الذكية إلى التوسع في استخدام التحويلات المالية الإلكترونية من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والدفع عبر الهاتف المحمول لمختلف التسديدات. أدى هذا إلى الانتقال من النقود التقليدية (الورقية والمعدنية) إلى النقود الرقمية(البيانات)؛
- **سلسلة الكتل (blockchain) والعملة المشفرة:** يتمثل التطور التكنولوجي الثاني في ظهور الشركات التي تقدم المنتجات والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا سلسلة الكتل والعملات المشفرة. سلسلة الكتل هي قاعدة بيانات مشتركة، أما العملة المشفرة فهي نوع من الأصول الرقمية التي تستخدم التشفير للقيام بمعاملات الآمنة والتحقق من نقل الأصول، Bitcoin هي العملة المشفرة الأولى والأكثر شهرة؛
- **الذكاء الاصطناعي:** يعبر مفهوم الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي على الأجهزة التي يمكنها تفسير وفهم المهام واتخاذ الإجراءات الإتمام المعاملات المالية. كقيام الأجهزة بتقديم استشارات آلية، أو وسطاء رقميين أو أجهزة متنوعة تستخدم في التجارة وإدارة الثروات واتخاذ القرارات التجارية والاستثمارية وإدارة المحافظ.

كما يمكن القول كذلك أن التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعددٍ أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة. (منصة الأبحاث بيرفوت، 2017، صفحة 07)

ومنه فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن عملية دمج بين الثورة التكنولوجية وما أسفرت عنه من اختراعات وابتكارات في شتى الميادين وتوظيفها في القطاع المالي والمصرفي للاستفادة منها في تحسين الخدمات المقدمة وتعزيز تواجد المصارف وتقريبها من المواطن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشمول المالي.

حيث أن كل مؤسسة ناشطة في مجال التكنولوجيا المالية تمر بثلاث مراحل أساسية هي:

شكل 1: مراحل دورة حياة مؤسسات التكنولوجيا المالية:

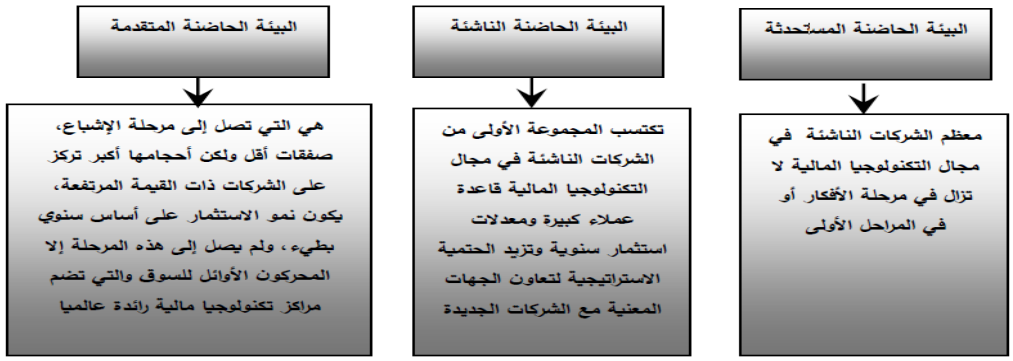

المصدر: (منصة الأبحاث بيرفوت، 2017، صفحة 09)

2.2 أهمية التكنولوجيا المالية: ترجع الأهمية التي حضت بها التكنولوجيا المالية إلى العديد من الأسباب أهمها: ((vapulus, 2019

- تقديمه لحلول بسيطة، حيث تقوم (**fintech**)بتقديم حلول تناسب المستهلكين، كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك، مثل عمليات التحويل المالي، وبطاقات الائتمان التجارية وغيرها من الأدوات، وذلك من أجل توفير بدائل مفيدة للمستهلك وسهلة في الاستخدام؛
- تميزها بالعالمية حيث تتميز التكنولوجيا المالية بتوفير خدماتها المالية عالميا، حيث تتم جميع الخدمات عبر الانترنت وعبر الهواتف المحمولة، لذا في استطاعة أي شخص القيام بالخدمة التي يريدها في أي مكان فقط من خلال اتصاله بالإنترنت؛

- وسيلة منخفضة التكلفة حيث تعتبر الحلول التي تقدمها التكنولوجيا المالية حلولا منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية للبنوك والخدمات المالية التقليدية، كما أن ازدهار مجال التكنولوجيا المالية يساعد على الضغط على الطرق التقليدية بخفض الرسوم الخاصة بالتحويلات المالية وغيرها؛
- تعد وسيلة آمنة تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالأمان أكثر من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكنك استخدام العملات المشفرة في التكنولوجيا المالية، مثل عملة البيتكوين، والتي تتم من خلال تقنية البلوكتشين، وتوفر لك أمان وحماية وثقة أثناء تحويل الأموال؛
- جودة خدماتها والتحسين المستمر فيها حيث تقدم شركات الفينتك خدمات مالية متطورة باستمرار، كما تحرص على توفير كافة التحسينات اللازمة والتي تلبي احتياجات العملاء، وهذا يسبب خطرًا على البنوك. حيث أشارت شركة الاستشارات ماكينزي إلى توقعها بخسارة البنوك في العالم مبالغ تقدر بتريليون دولار من أرباحها، إذا لم توجد طرق لمنافسة الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، أو عمل شراكات معها، حيث تقدر الآن عدد الشركات الناشئة في مجال **Fintech** أكثر من 12 ألف شركة، لذا سيتجه العملاء إلى الشركات التي تقدم خدمات أقل تكلفة وأكثر جودة.

3.2 مجالات التكنولوجيا المالية: تتمثل أهم المجالات التي ساهمت التكنولوجيا المالية في تحسينها في الآتي (In Lee, 2017, pp. 38-40) :

- **أنظم الدفع:** هي الأبسط مقارنة بالمنتجات والخدمات المالية الأخرى، فالشركات القادرة على تطوير أنظمة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تستطيع أن تجذب أكبر عدد ممكن من العملاء بسرعة وبأقل التكاليف، فالأنظمة المستحدثة في المؤسسات المالية من شأنها تسهيل الحياة على العملاء سواء أفراد أو مؤسسات، من خلال الابتكارات التكنولوجية من تطبيقات الهاتف النقال، بطاقات الائتمان وكذا تقنية NFC إلخ...؛
- **أنظمة إدارة الثروة:** من بين أكثر نماذج الأنظمة لإدارة الثروة هو المستشارون الآليون، الذين يقدمون استشارات مالية بالاعتماد على خوارزميات، من خلالها يتم توفير الأدوات وتقديم النصائح للزبائن لإدارة حساباتهم، إضافة إلى اقتراح مزيج من الأصول للاستثمار بناءا على خصائص وتفضيلات الاستثمار لدى الزبائن؛
- **التمويل الجماعي:** بالاعتماد على التكنولوجيا المالية يتم جمع أموال في شكل تبرعات أو استثمارات، بالاعتماد على منصات رقمية لجمع الأموال من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية، للتمويل الجماعي

ثلاث أنواع: التمويل الجماعي القائم على الأسهم، التمويل الجماعي القائم على التبرعات، والتمويل الجماعي القائم على المكافأة؛

- **الإقراض:** حصل تطور كبير في العمليات والكيفيات التي حصل من خلالها الأفراد والمؤسسات على القروض، فبظهور منصات رقمية متخصصة في الإقراض سهل من عملية الاتصال بين المقرض والزبون، وهذا بشكل مباشر دون تدخل وسطاء ماليون في العملية؛
- **سوق رأس المال:** توسع نطاق التكنولوجيا المالية ليصل إلى سوق رؤوس الأموال مثل الاستثمارات، التجارة، العملات الأجنبية...، حيث أن هذه المنصات تتيح إمكانية اتصال التجار فيما بينهم، إصدار أوامر الشراء والبيع للسلع والأسهم، رصد المخاطر في الوقت الحقيقي؛
- **خدمات التأمين:** تعمل التكنولوجيا المالية على تمكين العلاقة بين شركة التأمين والمؤمن، مع إمكانية تحليل وتبادل المعلومات إضافة إلى عرض تشكيلة متنوعة للزبائن وتحليل المخاطر بناءا على بيانات آنية وحقيقية.

شكل رقم02: مجالات تكنولوجيا الخدمات المالية.

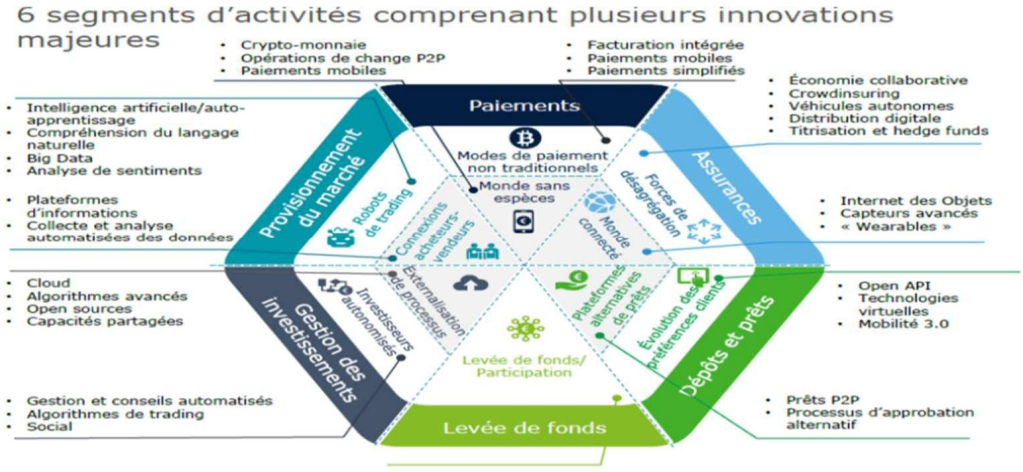

المصدر: (Delloite, 2016, p. 05)

3. الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية.

إن تبني مفهوم الابتكار في المجال المالي كان نوعا ما متأخر على غرار باقي القطاعات الأخرى، ولكن على الرغم من ذلك فإن العالم يشهد تنامي كبير في حجم الاستثمارات المتعلقة بالجانب المالي وخاصة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

1.3 نماذج الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية لسنة 2021: تسعى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى إحداث ثورة في مجال التمويل وكيفية استخدام الأفراد والشركات لأموالهم

وإدارتها. وذلك بمعالجة المشكلات والاحتياجات المالية باستخدام حلول مبتكرة. حيث تعتمد هذه الشركات على التكنولوجيا بهدف تبسيط العمليات التجارية وتحقيق انتشار على نطاق واسع أو التركيز على عملاء محددين، وغالباً ما يصطدمون بشكل مباشر مع الجهات المالية التقليدية والتي تستخدم أساليب أقل كفاءة في إدارة الأعمال. وبما أن هذه الشركات تطور صناعات يعتبر المال فيها سلعة، فهي تقوم غالباً بتنفيذ نماذج لأعمال جديدة ناجحة تجني من خلالها على فوائد كبيرة وبسرعة عالية. أما بالنسبة للأسواق الفعلية والقطاعات المالية التي تتعامل معها فإننا نلاحظ أن عدداً من الشركات الناشئة في هذا المجال هي بنوك رقمية، يأتي الابتكار فيها بإنشاء عملات مشفرة كال **Bitcoin** باستخدام تقنية **Blockchain**والتي تسمح باللامركزية وتوفر أمان عالي. وباعتبار السوق الأمريكية أكبر الأسواق العالمية فمن الطبيعي أن نجد الشركات الأمريكية الناشئة تتصدر قائمة أفضل الشركات الناشئة حول العالم ضمن هذا المجال، أهم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية: (البسيوني، 2021)

- **شركة**SoFi : تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2011 ويقع مقرها الرئيسي في سان فرانسيسكو، يبلغ إجمالي تمويلها 2.5 مليار دولار ومجال عملها: القروض الشخصية والاستثمار. تعتبر شركة **SoFi** إحدى شركات التمويل التي تقدم مجموعة من خدمات القروض وإدارة الثروات. وتتوجه على وجه التحديد في تقديم خدماتها للمهنيين الشباب بهدف مساعدتهم على الادخار والإنفاق والاقتراض والاستثمار سواء كانوا يتطلعون إلى شراء منزل أو توفير المال أو الاستثمار.
- **شركة**Robinhood : تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2013 ويقع مقرها الرئيسي في كاليفورنيا، يبلغ إجمالي تمويلها 2.2 مليار دولار ومجال عملها: التمويل. تعتبر شركة **Robinhood**إحدى شركات الوساطة في الأوراق المالية حيث تقدم استثمارا بدون أي عمولة. كما تعمل من خلال موقع ويب وتطبيق جوال، وتتيح للأفراد شراء وبيع الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة والعملات المشفرة دون أي رسوم.
- **شركة**Klarna : تأسست هذه الشركة في السويد عام 2005 ويقع مقرها الرئيسي في ستوكهولم، يبلغ إجمالي تمويلها 2.1 مليار دولار ومجال عملها: التمويل ومعالجة المدفوعات. تعتبر شركة **Klarna** منصة توفر حلول الدفع للتجارة الإلكترونية. بصفتها بنكا للتجار والمتسوقين، كما تقدم مجموعة من حلول الدفع، بما في ذلك خيارات الدفع المباشر أو بعد التسليم وبالإضافة إلى خطط التقسيط

التي توفر خيارات تمويل بدون فوائد للمتسوقين. علما أن هذه الشركة قد تأسست في السويد، ثم توسعت إلى عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

- **شركة**Stripe : تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010 ويقع مقرها الرئيسي في سان فرانسيسكو كاليفورنيا، يبلغ إجمالي تمويلها 1.6 مليار دولار ومجال عملها: التمويل ومعالجة المدفوعات. تعتبر شركة **Stripe** شركة تمثل نظام معالجة الدفع عبر الإنترنت. كما توفر نظامًا أساسيًا للمطورين من قبل الشركات لقبول الدفعات عبر الإنترنت مثل التمويل الجماعي.
- **شركة**Avant : تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012 ويقع مقرها الرئيسي في شيكاغو، يبلغ إجمالي تمويلها 1.6 مليار دولار ومجال عملها: التمويل والقروض الشخصية. تعتبر شركة **Avant** إحدى الشركات المتخصصة في تقديم القروض الشخصية. بالاعتماد على البيانات الضخمة وخوارزميات التعلم الآلي، حيث توفر سوق للخدمات المالية قائم على نهج مخصص ومبسط للائتمان، مما يسمح لمستخدميه بإيجاد حلول لتوحيد ديونهم ودفع نفقاتهم. ولا يسعنا أن نقول في النهاية إلا أنّ المستقبل في عالم المصارف والتمويل هو لمن يستثمر في التكنولوجيا المالية التي ستلبي حاجات العملاء بالشكل الأمثل مقارنة مع الطرق التقليدية.

2.3 حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية في العالم: حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في الخمس سنوات الماضية، وتشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة. فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة بين 2012و 2015. ورغم أن دمج المؤسسات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات العالمية في 2016، فقد استمر النمو في مناطق أخرى، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسجلت الاستثمارات ارتدادا إيجابيا قويا في النصف الأول من عام2017.

شكل 3: الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية.

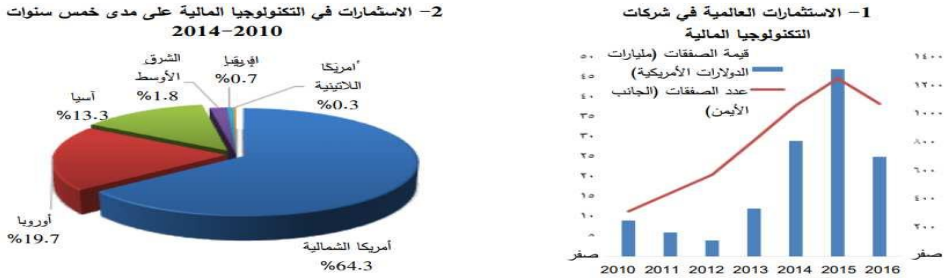

المصدر: (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2017، صفحة 02).

3.3 الاستثمار في التكنولوجيا المالي في ظل الأزمة: وصل الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية إلى ما يقارب 98 مليار دولار في منتصف عام 2021 وهي تعتبر بداية جيدة لهذا العام لسوق التكنولوجيا المالية على مستوى العالم. كما أشار تقرير kpmg، فإن الانتعاش الذي رأيناه في في النصف الثاني من سنة 2020 استمر في النصف الأول من سنة 2021، مع استثمار قوي للغاية عبر رأس المال الاستثماري ورأس المال الاستثماري .لقد رأينا أحجاما متزايدة للصفقات في مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية للتكنولوجيا المالية - بدءا من richtech و regtechإلى التشفير والأمن السيبراني. حيث أن الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية واصلت انتعاشها في النصف الأول من عام 2011، حيث ارتفعت من 87 مليار دولار في النصف الثاني من عام 2020 إلى 98 مليار دولار في النصف الأول من عام 2021. كما نلاحظ وصول حجم الصفقات في التكنولوجيا المالية إلى رقم قياسي جديد بلغ 2456 خلال النصف الأول من عام 2121، وهذا يرجع إلى مساهمة كل من الثروة الناتجة من البودرة الجافة، ومجموعة متنوعة بشكل متزايد من مراكز التكنولوجيا المالية والقطاعات الفرعية للتكنولوجيا المالية، والنشاط القوي في جميع مناطق العالم تقريبا في البداية القوية للاستثمارات في سوق التكنولوجيا المالية لعام 2021.(kPMG, 2021) .

شكل 4: إجمال نشاط الاستثمار العالمي (رأس المال المخاطر، رأس المال الخاص، عمليات الاندماج والشراء) في مجال التكنولوجيا المالية (2018-2021).

المصدر: (kPMG, 2021, p. 10)

4.3 واقع التكنولوجيا المالية في العالم العربي: (ومضة، 2021) كانت حصيلة الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قرابة 338 مليون دولار في 37 صفقة في سبتمبر2021 بزيادة قدرها 111 في المائة مقارنة بالشهر الماضي، وبزيادة هائلة تقدر بـ 3000 في المائة مقارنة بشهر سبتمبر 2020.

واحتلت مصر المرتبة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات التي بلغت 162 مليون دولار في 9 صفقات، منها 120 مليون دولار حصدها التطبيق المميز MNT-Halan، وقد تفوقت منصة Unifonic السعودية للتفاعل مع العملاء على التطبيق المتميز من حيث مبلغ التمويل الذي حصلت عليه والبالغ125مليون دولار في جولة تمويل من السلسلة ب بقيادة Softbank. وهذه الصفقة وضعت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بإجمالي 132 مليون دولار قيمة التمويل في 9 صفقات. أما فيما يخص الإمارات العربية المتحدة، فقد حصلت 11 شركة ناشئة على تمويل بقيمة 40 مليون دولار تقريبا واحتلت شركة Nomad Homes المرتبة الأولى بحصولها على تمويل بقيمة 20 مليون دولار.

شكل 5: قيمة الاستثمارات من شهر سبتمبر 2021.

المصدر: (ومضة، 2021)

من بين الصفقات التي تم الإعلان عنها حصلت 12 شركة ناشئة على تمويل من قبل مستثمرين أجانب، حيث أن شركات رأس المال المخاطر الأمريكية كانت الأكثر استحواذا على الاستثمارات بـ 8 صفقات. أما المستثمرون في المملكة العربية السعودية فهم الأكثر نشاطا بصفة عامة وشاركوا في 13 صفقة. حصلت الشركات الناشئة السعودية على 9 صفقات، وكان نصيب الشركات المصرية صفقتين والشركات الإماراتية صفقتين أيضا.

وفي ظل وجود عوامل ومؤشرات تدل على وجود بيئة محفزة، نلاحظ ظهور شركات ناشئة في قطاع التعاملات فيما بين المؤسسات B2B تحصل على استثمارات في المنطقة. حيث أن من بين 37 شركة ناشئة حاصلة على استثمارات، كانت هناك 20 شركة في قطاع التعاملات فيما بين المؤسسات B2B بإجمالي استثمارات 179 مليون دولار مقارنة بـ 158 مليون دولار استثمارات حصدتها 15 شركة في قطاع التعاملات بين المؤسسات والمستهلكين B2C، وشركتان في قطاع التعاملات فيما بين المستهلكين.

شكل6: عدد الشركات الناشئة الحاصلة على التمويل.

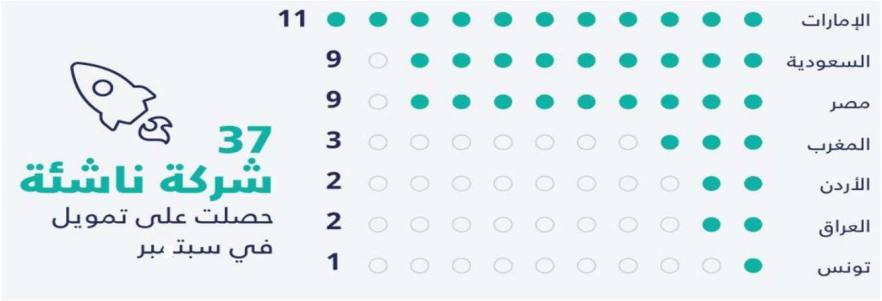

المصدر: (ومضة، 2021).

الجولة التمويلية الضخمة التي خاضتها منصة Unifonic دفعت قطاع البرمجيات كخدمة SaaS إلى الصدارة من حيث قيمة التمويل والذي بلغ 126 مليون دولار، إلا أن قطاع التجارة الإلكترونية جذب أكبر عدد من الصفقات. في حالة دمج القطاعات المختلفة في سوق التجارة الإلكترونية (أسواق التجارة فيما بين المؤسسات B2B والتجارة الاجتماعية) سوف نجد أن إجمالي الاستثمارات بلغ 51.8 مليون دولار في 11 صفقة.

شكل 7: قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية حسب كل قطاع.

المصدر: (ومضة، 2021).

من بين التوجهات المثيرة للقلق، نلاحظ شهريا تضاؤل الاستثمارات المخصصة للشركات الناشئة التي ترأسها السيدات. في واقع الأمر، حصلت شركة ترأسها سيدة الشهر الماضي على تمويل يُقدر ب 100 ألف دولار، وأما الفرق التي يرأسها الرجال فقد حصلت على 313 مليون دولار، وحصلت الشركات الناشئة التي يرأسها الرجال والسيدات على 24.5 مليون دولار فقط.

شكل 8: قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية حسب الجنس سبتمبر2021.

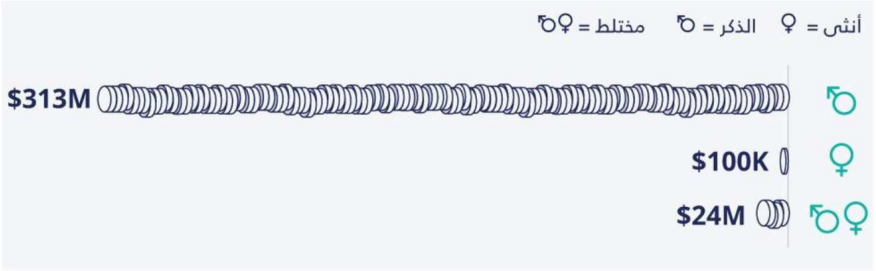

المصدر: (ومضة، 2021).

من إجمالي 37 شركة والتي تحصلت على الاستثمارات لم تفصح 7 منها على قيمة الاستثمارات المحولة لها، هذه الشركات هي Pravica و Lacaisse.ma و Logexaو Yegertekو Shiphalyو Coffinadoو KESK. ووفقا لتقرير "ومضة"، والذي يتوقع حصول كل شركة من هذه الشركات على استثمار بقيمة 100 ألف دولار في جولة التمويل التأسيسية "البذرة". حيث نلاحظ أن 17 شركة ناشئة تحصلت على تمويل أولي، في حين تحصلت6 شركات على تمويل من الفئة "أ".

شكل 9: عدد الشركات الناشئة حسب مرحلة التمويل.

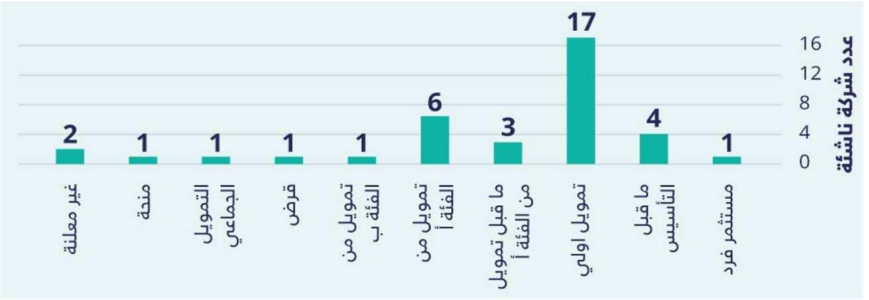

المصدر: (ومضة، 2021).

5.3 تحديات التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية: في ظل التطور الكبير وتوفر العديد الابتكارات والحلول إلا أنه هناك العديد من المعوقات التي تقف وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي: (حرفوش، 2019، الصفحات 740-741)

- ضعف بيئة الأعمال ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة والناشطة بالفعل في الأسواق؛
- ندرة حصص الملكية ورؤوس الأموال المخاطرة، التي ترتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛

- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية التي تعيق نمو التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية؛
- تدني جودة خدمة الأنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛
- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات ومسرعات (مصر، لبنان والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية (أبو ظبي، البحرين، المملكة العربية السعودية) والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية؛
- ومن جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توفر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي للعميل في الدول العربية؛
- مشكلة الخطر الإلكتروني، فالهجمات الإلكترونية قد تؤدي إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد خسائر مالية، وإضرار بالسمعة، والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود التي تعيق النمو في هذا المجال ما لم يتم تقوية أطر الأمن المعلوماتي.

4. خاتمة:

تعتبر التكنولوجيا المالية من ضمن التوجهات الحديثة في العالم، حيث أن هذه الأخيرة توفر العديد من الفرص لتطوير الخدمات المالية وتحسين القطاع المالي، فالعديد من دول العالم تسعى إلى النمو وتوسيع الاستثمار في مجال صناعة التكنولوجيا المالية من خلال توفير البيئة الملائمة لاحتضان هذه الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

- أضحت صناعة التكنولوجيا المالية من ضمن أهم توجهات الاستثمار في العالم الجولة التمويلية الضخمة التي خاضتها منصة Unifonic؛
- تمويل الاستثمارات وخلق بيئة مناسبة للاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في دول العالم العربي من أبرز الخطط المسطرة في طريق التحول الرقمي للمنطقة العربية.

- -وجود بعض العوائق التي ترتبط بالجانب التمويلي وكذا الجانب القانوني الذي يحكم سير المعاملات في ظل ابتكارات التكنولوجيا المالية والتي من شأنها أن تعرقل التقدم في حجم الاستثمارات في هذه الصناعة؛
- زيادة عدد الصفقات في سنة 2021 مقارنة بالسنة الفارطة حيث حصلت الدول العربية على 37 صفقة وتحصلت على ما يقارب 338مليون دولار حجم الاستثمارات، وكانت مصر هي صاحبة المرتبة الأولى بقيمة 162 مليون دولار وظفرها بـ 9 صفقات؛
- تصدر قطاع البرمجيات الصدارة من حيث قيمة التمويل بما يقارب 126مليون دولار؛
- تعتبر التحديات القانونية فيما يخص حماية العملاء والتعاملات من ضمن المشاكل المطروحة في هذا المجال، بالإضافة إلى ضعف في ضخ التمويلات الموجهة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

5. قائمة المراجع:

1. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. (10, 2017). التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى. *آفاق الاقتصاد الإقليمي*.
2. سعيدة حرفوش. (02 06, 2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. *مجلة آفاق علمية، المجلد 11* (العدد 03)، الصفحات 724-744.
3. عمار البسيوني (المحرر). (06 02, 2021). *تجارتنا*. تاريخ الاسترداد 12 10, 2021، من https://tijaratuna.com
4. لزهاري زواويد، حجاج نفيسة. (2018). التكنولوجيا المالية ثروة الدفع المالي...الواقع والآفاق. *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، الصفحات 61-85.
5. محمد شكرين. (جانفي, 2021). أزمة كوفيد19، حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر. *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، مجلد 12* (العدد 01)، الصفحات 217-241.
6. منصة الأبحاث بيرفوت. (2017). *التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*.
7. ومضة. (07 10, 2021). تاريخ الاسترداد 12 10, 2021، من Wamda: https://www.wamda.com
8. Delloite. (2016). *Les fintech des l'émergence d'une facette différentes.*
9. In Lee, Y. J. (2017). Fintech: Ecosystem, business models, investment decisions, and challenges. *Business Horizons* , *61* (01), pp. 35-46.
10. kPMG. (2021). *Pulse of Fintech H1 2021 - Global.*
11. *Vapulus*. (2019, 06 20). Consulté le 10 03, 2021, sur https://www.vapulus.com/ar
12. wamda. (2016). *state of fintech in MNEA: Unbundling the Financial Services Industry.*

ابتكارات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في العالم العربي - الإمارات العربية المتحدة نموذجا خلال الفترة (2015_2021) -

Innovations in financial technology and financial inclusion in the Arab world UAE model during the period(2021_2015)

خيرة بوخاري [1]، د. علي طهراوي دومة [2]

kheira Boukhari [1], Ali Tahraoui Douma [2]

[1] جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، boukhari.kheira@univ-relizane.dz

[2] جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)، Ali.tahraouidouma@univ-relizane.dz

ملخص:

في ظل التطور السريع وظهور جيل شركات التكنولوجيا الناشئة ،هدفت الدراسة إلى ابراز دور التقنيات الحديثة للتكنولوجيا المالية و تحديد دورها الداعم للمؤسسات المالية باعتبارها مقدما للحلول الرقمية وهذا ما يساهم في تحقيق الشمول المالي ، لقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي تطرق لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز وتعميم الشمول المالي في العالم العربي ، وتم الاعتماد على منهج دراسة حالة لعرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة (2015- 2021)،خلصت الدراسة إلى أنه حققت الامارات العربية المتحدة تطورا في مستويات الشمول المالي و يرجع ذلك رفع مستوى الابتكار في النظام المالي الإماراتي مع تقديم الدعم الحكومي و مستوى الوعي المالي للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي. خدمات مصرفية، شركات ناشئة

Abstract:

In light of the rapid development and emergence of a generation of emerging technology companies, the study aimed to highlight the role of modern technologies for financial technology and determine its supportive role for financial institutions as a provider of digital solutions, and this contributes to achieving financial inclusion. Promoting and popularizing financial inclusion in the Arab world, and reliance on a case study approach to present the experience of the United Arab Emirates during the period (2015-2021). With the provision of government support and the level of financial awareness of the community.

Keywords: financial technology, financial inclusion, banking services, start-ups.

1. **مقدمة:**

تعد التكنولوجيا المالية كأحد الابتكارات المالية التي شكلت التي أحدثت ثروة في الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث أبدعت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وقدمت مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات، بالإضافة إلى خدمات التأمين، فتتميز بكفاءة وسهولة التقديم وانخفاض التكلفة، ونظراً للدور الرئيسي للتكنولوجيا المالية التي لا تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية فقط، بل تساهم في تعزيز الشمول المالي ودعم البنية التحتية المالية. فانطلقت البنوك المركزية العربية نحو تبني استراتيجيات تهدف إلى تفعيل التكنولوجيا المالية، الأمر الذي نتج عنه ظهور الشركات الناشئة في العالم العربي تهدف إلى تقديم الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، والتي ستساهم حتما في تقليل فجوات الاستبعاد المالي ويجعل الكثير من شرائح المجتمع ومحدودي الدخل يندمجون في القطاع الرسمي. أد تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى بين الدول العربية بنسبة 43 % من الشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية. أما عن دولة الامارات العربية المتحدة تعتبر من بين الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بالتكنولوجيا المالية، إذ تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي والتميز في تقديم الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التوعية والتثقيف الماليين، وتوفير التمويل لدعم الابتكار، والتعاون والشراكات، وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل الاتي:

كيف تساهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي؟ وماهي آليات تفعيله في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة (2015- 2021)؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية:

- إن وجود الخدمات المالية الرقمية يساهم إيجابيا في تعزيز الشمول المالي، كأنظمة الدفع والتحويل المالي يعد عنصر أساسيا لشرائح المجتمع.

- إن الخدمات التي تقدمها الشركات الناشئة، من سرعة الوصول وانخفاض التكلفة لمختلف الخدمات المالية في دولة الامارات العربية المتحدة ساعد في تحقيق شمول مالي وأصبحت دولة رائدة في هذا المجال.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها انطلاقا من تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي في الآونة الأخيرة، وهذا في ضوء ما أثبتته بعض التجارب العربية أن ابتكارات التكنولوجيا المالية تساهم في تسهيل عملية

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى محاولة الوصول إلى أن الشركات الناشئة التي تقدم الحلول المالية المبتكرة والتي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وكونها تقوم بتبسيط الوصول للخدمات المالية والمصرفية. إضافة إلى عرض تجربة الدولة العربية الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي، العمليات المصرفية لها تأثير فعال ومباشر على تحقيق الشمول المالي.

منهج الدراسة: وللإجابة على الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لكونه ملائما لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكيلا المتغيرين، والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وتم اعتماد منهج دراسة الحالة عند إسقاط الدراسة النظرية على حالة الإمارات العربية المتحدة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (د. زواويد لزهاري 2021)،بعنوان : **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا"** ،حاول الباحث إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز وتعميم الشمول المالي في ظل جائحة كورونا والتحديات التي تواجهها، وتوصلت الدراسة أن التكنولوجيا المالية ساهمت في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا والتي أدت إلى زيادة الطلب بشكل غير مسبوق على الخدمات المالية الرقمية في العالم نتيجة التباعد الاجتماعي والإجراءات الاحترازية التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية.

- دراسة (صليحة فلاق، سامية شارفي2020)، بعنوان: **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي . تجربة مملكة البحرين ."** حاول الباحثان من خلال دراستهما توضيح واقع الصناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوصلت الدراسة أن مملكة البحرين قد حققت تقدما ملحوظا في مؤشرات الشمول المالي، ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي، في إنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار.

محاور الدراسة:

المحور الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

المحور الثاني: أهمية تحقيق الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه

المحور الثالث: تجربة الامارات العربية المتحدة في تفعيل التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي

2. الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

1.2 تعريف التكنولوجيا المالية: تعرف التكنولوجيا المالية*FinTech* على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. حيث تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة. (حراق، 2020) إذن هي مصطلح يضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية.....الخ، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير الخدمات المالية فأصبحت تقدم من طرف شركات استغلت التكنولوجيا في قطاع الخدمات، وهي خطوة متأخرة مقارنة بالمجالات الأخرى كالإعلام(تكنولوجيا الإعلام) والتجارة(التجارة الإلكترونية)، النقود(النقود الإلكترونية)(kPMG, 2017) . لقد عرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن على أنها الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية تشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية. (محمود، 2016)

كما قدم مجلس الاستقرار المالي تعريفا لتكنولوجيا المالية بأنها: «ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية». وأدت عوامل عدة إلى دفع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية أبرزها التطورات في التكنولوجيا، البيانات الضخمة /ودفتر الحسابات الرقمية الموزع والتشفير بالإضافة إلى انتشار الهواتف المحمولة الذكية واستخدام الإنترنت، والتغيّرات في متطلبات وأولويات المستهلك نحو السرعة وسهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف، فضلاً عن تعقيد المتطلبات التنظيمية والرقابية في عمل المصارف، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبازلIII ، ومتطلبات اعرف عميلك، واعرف عميل عميلك، والعناية الواجبة (العربية ا.، 2020). كما يشير مصطلح التكنولوجيا المالية إلى توفير حلول جديدة في مجال التمويل من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات. بحيث يتم إنشاء نماذج أعمال جديدة واحدة تلو الأخرى، لا سيما في مجال استخدام الإنترنت. والفرق الرئيسي بين هذه الشركات الجديدة وشركات التمويل التقليدية هو تفكيرها فيما يتعلق باستثمار تكنولوجيا المعلومات. (IWASHITA, 2015)

2.2 خصائص التكنولوجيا المالية: تتميز التكنولوجيا المالية بما يلي:

- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛ وإن الخدمة المالية والمصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا (القادر، 2013)
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية. (نفيسة، 2018)

3.2 أنواع التكنولوجيا المالية: تنقسم شركات التكنولوجيا المالية إلى أربعة أقسام أساسية، وذلك تبعا لنماذج أعمالها التي تميزها، إذ نجد شركات قائمة على أساس مشاركتها في التمويل وأخرى قائمة إدارة الأصول أو تسوية المدفوعات بالإضافة للشركات الي تؤدي وظائف أخرى كالتأمينات.

الشكل 1: أنواع تطبيقات التكنولوجيا المالية

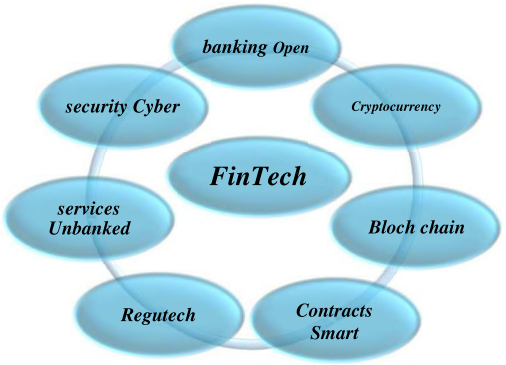

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (لزهاوي، 2021)

كما توفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة كانخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات وتيسير الخدمات. ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل لأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق مستوى أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الايرادات والدفع وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد، وللتكنولوجيا المالية كذلك انعكاسات على الاستقرار المالي، وينطبق ذلك أيضا على الائتمان والسيولة ومخاطر التركز والتشغيل فضلا على المخاطر المالية الكلية والمخاطر الأخرى على الاستقرار المالي . (الوسطى، اكتوبر 2017)

4.2 الاستثمارات العالمية والعربية في قطاع التكنولوجيا المالية: لقد حققت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استثمارات كبيرة حيث شهد النصف الأول من عام 2019، 238 استثماراً تصل قيمتها إلى 471 مليون دولار في تمويل الشركات الناشئة، وهو ما يمثل مؤشراً ممتازاً، حيث يعبر عن زيادة مقدارها 66 % في قيمة الاستثمار خلال هذه الفترة، مقارنةً بالنصف الأول من عام 2018 الذي بلغت قيمة الاستثمارات فيه 283 مليون دولار. كما حقق عدد الصفقات مستوى قياسياً بدوره، مسجلاً زيادة قدرها 28 % مقارنةً بالنصف الأول من عام 2018، مما يشير إلى استمرار الإقبال على الشركات الناشئة في المنطقة خلال جميع مراحل الاستثمار. (أمحمد، 2021) وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: نسب اعتماد التكنولوجيا المالية FinTechبحسب نوع الخدمة المالية للفترة 2015-2019

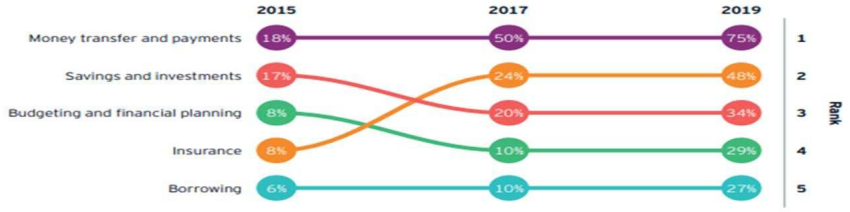

المصدر: (index, 2019)

إن نسبة اعتماد التكنولوجيا المالية على مستوى العالم قد نمت بشكل كبير في غضون الخمس سنوات الأخيرة، من 16 %في عام 2015، إلى 33 %في عام 2017 إلى 64 %خلال عام 2019، حيث نسبة اعتماد التكنولوجيا المالية في خدمة تحويل المدفوعات هي 18 % سنة 2015، أما سنة 2017 فقدت بلغت 50 % و75 %سنة 2019. أما الادخار والاستثمار فقد تراوحت النسب ما بين 17 % و34% خلال سنوات 2015 - 2019 وعن التأمين والاقتراض فقد بلغت نسبة التأمين 48 %في عام 2019، أما نسبة الاقتراض فكانت 27 %خلال 2019.

الشكل 3 : سوق FinTech العالمي الإيرادات بمليارات الدولارات خلال 2017- 2024

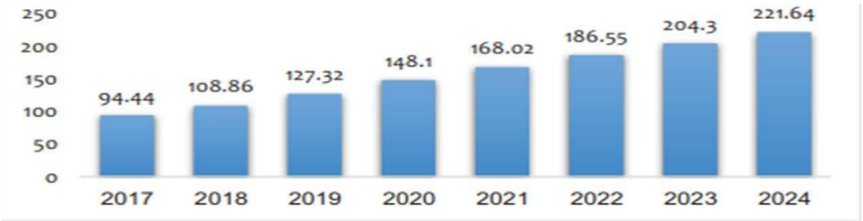

المصدر: (بودخيل و زيرمي، 2019)

مما سبق يظهر أنه بلغت قيمة السوق العالمية للتكنولوجيا المالية 94.44 مليار دولار أمريكي في عام 2017. ثم ارتفعت خلال عام 2021 إلى ما يقدر ب 186.55 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل السوق إلى 221.64 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024. بلغت قيمة سوق المدفوعات الرقمية العالمية 27.90 مليار دولار أمريكي في عام 2018، ومن المتوقع أن تصل إلى 33.153 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 28.8.% ويعز نمو القطاع في المقام الأول إلى زيادة استخدام التطبيقات الرقمية من خلال محافظ المحمول التي تشجع المزيد من المعاملات غير النقدية.يعود السبب في ذلك إلى الحكمة التقنية للسكان الآسيويين عن طريق إجراء المعاملات المالية اليومية بالإضافة إلى إدارة مدخراتهم بسهولة باستخدام الحلول الرقمية .تعد تكنولوجيا التأمين والتكنولوجيا التنظيمية من أحدث القطاعات الرئيسية الناشئة التي شهدت تكاملا فعالا للتكنولوجيا في قطاع التأمين وكذلك في إدارة ixالعمليات التنظيمية المشاركة في قطاع الخدمات المالية. (بودخيل و زيرمي، 2019)

الاستثمارات العربية في مجال التكنولوجيا المالية: على صعيد الدول العربية، برزت الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية على الساحة المالية، حيث بدأ التنافس بين المصارف التقليدية والمؤسسات المالية التقليدية مع هذه الشركات الصاعدة والتي استطاعت أن تجذب الكثير من الأفراد والشركات، الأمر الذي اضطر العديد من المصارف والشركات المالية للبدء بعمليات شراء أو اندماج مع هذه الشركات. كما بدأ بعض المصارف بالاعتماد على هذه التكنولوجيا كركيزة في عملياتها الجديدة بخاصة بعد تفشي جائحة كورونا. وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة 43 % من الشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في عدد شركات التكنولوجيا المالية. وتعمل كل من السعودية والإمارات والبحرين حالياً على قوانين تنظيمية متعلقة بالتكنولوجيا المالية، حيث على سبيل المثال أطلق البنك المركزي السعودي في العام 2018 مبادرة أطلق عليها اسم التكنولوجيا المالية «*Fintech* السعودية» بهدف دعم وتعزيز التكنولوجيا المالية تماشياً مع «رؤية 2030»، حيث أطلق مصرف البحرين المركزي في نهاية العام 2020 منصة «*Fin Hub 973*»، وهي أول منصة افتراضية من نوعها للتكنولوجيا المالية في المنطقة. كما قدّمت حكومة دبي إلى الشركات الناشئة الإقليمية والعالمية مسرِّعات غنية وبيئة حاضنة حيوية مثل «مسرِّعة دبي للمدن الذكية». وفي مصر، أطلق البنك المركزي المصري في العام 2019 إستراتيجيته المتكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا المالية والابتكار، والتي تهدف إلى تحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة التكنولوجيا المالية. من جهة أخرى، تواجه التكنولوجيا

المالية في المنطقة العربية صعوبات وتحديات، فرغم العمل المستمر لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين لها، لا تزال توجد فجوات تنظيمية تُعوّق نمو قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية بشكل عام. كما لا يزال الدعم المؤسسي والحكومي محدوداً، ويقتصر على عدد قليل من الدول العربية التي قامت بإنشاء حاضنات ومسرّعات أعمال للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة أو إنشاء مختبرات للتكنولوجيا المالية. وحافظت الإمارات العربية المتحدة على صدارتها باستحواذها على نسبة 26 % من مجموع صفقات الشركات الناشئة التي تتخذ من الإمارات مقراً لها، والتي تمّت في النصف الأول من عام 2019، بينما حازت نسبة 66 % من إجمالي التمويل المقدم للشركات الناشئة، وسجلت تونس امتلاكها بيئة الشركات الناشئة الأسرع نمواً في النصف الأول من عام 2019. (bank، 2019)

الشكل 4: عدد الشركات الناشئة في العالم العربية عام 2015

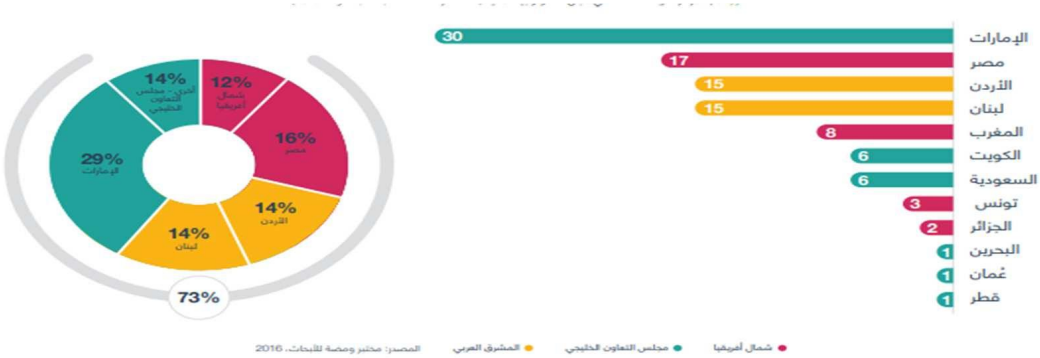

المصدر: (بيفورت، 2017)

تخطو الإمارات خطوات ملموسة لتصبح قوة عالمية في مجال التكنولوجيا المالية، فيما أثبتت الدولة يوماً بعد يومٍ قدرتها على أن تصبح حلقة الوصل بين التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط خاصة مع الجهود الحثيثة التي تبذلها الهيئات الحكومية والهيئات التنظيمية في خلق بيئة مواتية للابتكار واحتضان الأفكار الجديدة ، حيث استحوذت على 29 % من اجمالي عدد الشركات الناشئة وأكدت الدراسة أن سوق أبوظبي العالمي، ومركز دبي المالي العالمي، استطاعا توفير البيئة الجاذبة للاستثمار والمحفزة على الابتكار في مجالات التكنولوجيا المالية من إطلاق المبادرات المبتكرة، والتركيز على تكنولوجيا البلوك تشين» و«الذكاء الاصطناعي»، والحرص على انخراط القطاع الخاص مع شركات التكنولوجيا المالية، لافتة إلى أن الإمارات تستضيف أكثر من 46% من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وإلى ذلك، شهدت فعاليات مهرجان «فينتك أبوظبي 2020» والتي عقدت افتراضياً مشاركة 7500 مشارك ومؤثر من قطاع التكنولوجيا المالية، أنه من ناحية أخرى، كان الوباء بمثابة حافز لزيادة عروض الخدمات المصرفية الرقمية وتسريع الشمول المالي للسكان الذين لا يتعاملون مع البنوك في الإمارات والذين يشكّلون 60% من إجمالي السكان، فإن هناك رغبة متزايدة في تبني حلول التكنولوجيا المالية في القطاع المالي في دولة الإمارات خلال الفترة من 2021 إلى 2023 . (النبي، 2021) .

3. أهمية تحقيق الشمول المالي ومساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه

1.3 مفهوم الشمول المالي: لقد تلقى الشمول المالي اهتماما كبيرا حيث قامت المنظمات التنموية العالمية والمنظمات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم عدة مفاهيم حوله، باعتباره مصطلحا جديدا ظهر مع بداية التسعينات وازداد الاهتمام به إثر ظهور الأزمة المالية، مواكبا التغيرات والاصلاحات التي ظهرت. وقد تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع، المركزة في الدول النامية بتكلفة معقولة.

فقد عرفه "البنك الدولي" في تقرير صادر 2014 على أنه:" نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية". (bank، 2014)

كما يعرفه صندوق النقد العربي على أنه: «إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى قنوات غير رسمية والتي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية ". (العربي، 2015) مما تقدم يمكن تعريف الشمول المالي على أنه تمكين ذوي الدخول المحدودة من الاستفادة من الخدمات المالية المصرفية مثل الحسابات البنكية بأنواعها والتأمين والتمويل والائتمان بتكلفة معقولة وبعيدا عن التعقيدات الإجرائية وهذه المنتجات والخدمات ال تقدمها البنوك فقطو لكن العديد من الهيئات والمؤسسات منها: وزارة الاتصالات التأمينات، البريد، شركات الاستثمارات المالية كما ان الخدمات تشمل الجميع الدولة، المواطن والمؤسسات. (رابح، 23_ 24 جوان 2021)

2.3 ركائز الشمول المالي: هناك أربعة محاور أساسية وهي:

- **دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها، من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التامين وغيرها.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية .
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة،و توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة .الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية. تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: لتيسير الوصول الى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام املالي .وهنا نشير الى دور الجهات الاشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة التثقيف المالي ويكون من خلال إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي العمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي. (رشيد، 2018)

ـثانيا: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: تعمل التكنولوجيا المالية على تحفيز الشمول المالي بحيث أن الأفراد في البلدان النامية سيحصلون على الخدمات المالية بطرق جديدة من خلال التكنولوجيا المالية، وهذا الأمر من شأنه أن يجعل أعمال التجارة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني في انتشار واسع، ضف إلى ذلك أن التكنولوجيا المالية لها القدرة على "عولمة" الخدمات الأساسية من خلال تعزيز "الإدماج المالي" ليس فقط في الاقتصاديات المتقدمة، ولكن أيضا في الاقتصاديات النامية حيث الخدمات المالية لم تنتشر بعد، والهاتف المحمولة والذكية تنتشر الآن بسرعة. (لزهاوي، 2021) ، إلى الحصول على الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي، وتوضح الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول أن صناعة خدمات النقود عبر الهاتف المحمول تدير مليار دولار يوميا عبر 276 عملية توزيع للنقود عبر الهاتف المحمول في 90 بندا، وقد حليت الهواتف المحمولة ومراكز الخدمات الأخرى الخدمات المالية إلى الناس بدلا من اضطرارهم إلى

الانتقال المسافات طويلة للذهاب إلى البنوك، بالإضافة إلى ذلك، تحدث شركات التكنولوجيا المالية تعبيرات سريعة في القطاع المالي، مما يجعل توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية أيسر من ذي قبل، وبعد هذا الابتكار و"الحركة" في الخدمات المالية أمران أساسيان.(الدولي، 2018) إمكانية حصول الفئات المحرومة على (Digital finance)الخدمات المالية، والبنوك حول العالم تدرك أن صناعة التكنولوجيا المالية سوف تساعدها في تعزيز الشمول المالي فقد عزز التمويل الرقمي وذلك بسبب إمكانية وصول التكنولوجيا إلى المناطق النائية في كل بلد، كما تسهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات وكذلك في تخفيض تكاليفها، وعلى سبيل المثال، ففي خدمات تحويل الأموال عبر الحدود، يمكن لشركات التكنولوجيا المالية توفير خدمات مصرفية أسرع وبكلفة أقل، كذلك فإن دخول لاعبين جدد ينافسون المصارف القائمة قد يؤدي إلى تقسيم لسوق الخدمات المصرفية، وتقليل المخاطر النظامية المرتبطة بالمصارف الكبيرة، كما يمكن لاستخدام التكنولوجيا المالية تحسين عمليات الامتثال في المصارف والمؤسسات المالية، ومن الملاحظ أن الرقابة والتنظيم يزدادان تعقيدا على الصعيد العالمي، لكن التطوير الفعال لتطبيقات تقنيات الرقابة المالية يمكن أن يخلق فرصا غير ما يسمى الذكاء الاصطناعي. (يوسف، 2019)

أ – **المدفوعات الرقمية:** تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى في عمليات المدفوعات الرقمية، حيث قام 84% من البالغين في الإمارات بعمليات دفع أو استلام أموال عبر الإنترنت عام 2017، تلها البحرين (77.3 %)، فالكويت (74.8 %)، فالسعودية (61.2 %). في المقابل، سجل كل من المغرب (16.7%)، وموريتانيا (15.7%). وفلسطين (14.2%) أدنى نسب عربياً وعالمياً من حيث إجراء عمليات المدفوعات الرقمية (دفع أو استلام) وتجدر الإشارة إلى الارتفاع الملحوظ في عمليات المدفوعات الرقمية بين عامي 2014 و2017 في كل من العراق ومصر والأردن، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات مدفوعات رقمية (دفع أو استلام) منذ العام 2014 بنحو أربعة أضعاف في العراق. وحوالي ثلاثة أضعاف في مصر والأردن. (العربية ا.، 2019)

الشكل 5: نسبة استخدام المدفوعات الرقمية في الدول العربي لسنة 2019

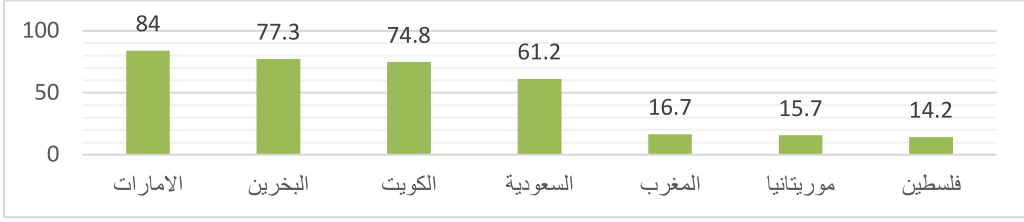

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات اتحاد المصارف العربية 2019.

ب. استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية واستخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو التسوق: إن دولة الإمارات في صدارة البلدان المتقدمة في مجال الشمول المالي، حيث كانت السباقة في تفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية، مثل الدرهم الإلكتروني، ودفع المعاملات الحكومية إلكترونياً، وفي هذا السياق، أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) خلال شهر آب/أغسطس 2018 إطلاق المدفوعات الرقمية لتسهيل الدفع والشراء، من خلال تفعيل خدمة المحافظ الرقمية عبر الجوال.

الشكل 6: نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للولوج إلى الحسابات المصرفية واستخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو التسوق لسنة 2019

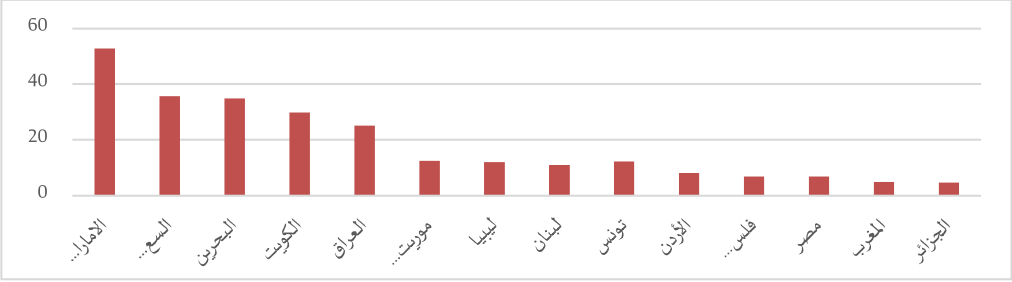

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معطيات، اتحاد المصارف 2019

وتظهر الأرقام أعلاه الفرص المتاحة أمام الدول العربية لتعزيز الشمول المالي عبر استعمال الخدمات المالية الرقمية وضرورة الاستثمار في مشاريع تطوير البنى التحتية، من تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الاتصالات والإنترنت. وتبرز أهمية تطوير الخدمات المالية الرقمية لما تتيحه من فرص تساعد في التغلب على تحديات الانتشار المادي للمؤسسات المالية والمصرفية، والطرق التقليدية في تقديمها للخدمات. كما أن تكلفة العملية التجارية الإلكترونية أقل بعشرين مرة من تلك التي نقوم بها عبر الهاتف، وأقل بستين مرة من الخدمات التي نقوم بها وجها لوجه. من هنا تكمن أهمية هذا التطور الرقمي والتكنولوجيا المالية بالنسبة للشمول المالي والذي يهدف إلى إدخال أو دمج الفئات المهمشة مالية، والتي لا يسمح لها دخلها المالي المنخفض من الانخراط في عمليات القطاع المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية أو بمعنى آخر إتمام التعاملات المالية بطريقة إلكترونية. (العربية ا.، 2019)

كما تمثل التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المختلفة فرصاً وتحديات في الوقت عينه للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى. فقد تتغير طبيعة ونطاق المخاطر المصرفية كما هي مفهومة تقليدياً نتيجة لتزايد الإعتماد

على التكنولوجيا المالية. وفي حين أن هذا التغيير قد يؤدي إلى مخاطر جديدة، فإنه يمكن أيضاً أن يفتح فرصا جديدة للمصارف، وللعملاء، وللقطاع المصرفي بشكل عام، وللجهات الرقابية أيضاً، وخاصة تلك التي تستهدف الشمول المالي. (السن)

المحور الثالث: تجربة الامارات العربية المتحدة في تفعيل التكنولوجيا المالية لدعم الشمول المالي

حظيت صناعة التكنولوجيا المالية باهتمام كبير من قبل حكومات الدول، حيث تسمح بتعميم الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، وابتكار منتجات مالية ملائمة وبتكاليف مناسبة، مما يسهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر دولة الامارات العربية المتحدة من بين الدول التي أولت اهتماماً كبيراً بالتكنولوجيا المالية، إذ تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي، (صليحة، 2021) ومن خلال هذا المحور سنوضح أهم الإجراءات التي قامت بها لتفعيل التكنولوجيا المالية من أجل دعم الشمول المالي والإنجازات التي حققها:

- ففي عام 2017 ظهرت التكنولوجيا المالية *"Fintech"* في منطقة الخليج. منذ ذلك الحين، يعد الخليج متربعا للتكنولوجيا المالية مع احتلال الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في احتضان هذا المجال دولياً. تستضيف الإمارات اليوم حوالي ثلث من مجموع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الخليج. تلقت الإمارات ايضاً عددًا كبيرًا من الاستثمارات في غضون فترة زمنية قصيرة ولا تزال مقراً جاذباً للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

كجزء من رؤية الإمارات لعام 2021، تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحويل الدولة إلى مقراً رائداً في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة وأن تصبح واحدة من بين الأفضل في العالم في للابتكار. وقد أثبتت أبو ظبي ودبي أنهما موقعان بارزان لمثل هذه الابتكارات بسبب بنيتهم التحتية التكنولوجية المتميزة. حيث تلقت الشركات الناشئة التي تركز على قطاعات مثل الدفع والقروض الرقمية والتأمين والتمويل الجماعي أكبر قدر من استثمارات التكنولوجيا المالية في المنطقة. (الامارات، 2020)

- المناطق الحرة المالية والدعم الحكومي: قدمت حكومة الإمارات العديد من المبادرات التي تدفع على تعزيز نمو النظام البيئي للتكنولوجيا المالية. مثلاً في أبو ظبي، أطلق سوق أبو ظبي العالمي RegLab ليسمح للمؤسسات المالية بالتطور *"RegLab"* عبارة عن إطار تنظيمي مصمم خصيصًا ليوفر بيئة خاضعة تمنح المشاركين التطور في مجال التكنولوجيا المالية واختبار الحلول والخدمات المبتكرة. وهو أيضًا أول *RegLab* في الخليج وثاني أكثر مختبر نشاطًا في العالم للتكنولوجيا المالية.

أما في دبي، أطلق مركز دبي المالي العالمي "*Fintech Hive*" كمسرّع يركز على الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية و"*RegTechs* "وشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية. كما قدم مركز دبي المالي العالمي برنامج تسريع خاص بالنساء فقط "*AccelerateHer* " الذي يركز على المواهب النسائية في مجال التكنولوجيا المالية ويشجع الإناث على التواجد بشكل أقوى في مجال تطوير التكنولوجيا المالية في الخليج. (الامارات، 2020)كما عملت المؤسسات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم منظومة التكنولوجيا المالية جنبًا إلى جنب مع سوق أبو ظبي العالمي ومركز دبي العالمي. كان ايضاً البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأوراق المالية والسلع من الداعمين الرئيسيين لنمو صناعة التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة. ايضاً في عام 2019، خصص البنك المركزي مكتبًا للتكنولوجيا المالية لدعم تطوير اللوائح الوطنية لشركات التكنولوجيا المالية.

بالإضافة إلى الدعم الحكومي، أبدى القطاع الخاص أيضًا اهتمامًا كبيرًا بالتكنولوجيا المالية. ركزت البنوك الإماراتية، مثل بنك أبوظبي التجاري، وبنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني على خدمات الدفع الرقمية والخدمات المصرفية الذي سيتيح الكثير من الفرص لشركات التكنولوجيا المالية أن تزدهر في المستقبل. (الامارات، 2020)

- دعم القطاع الخاص للتكنولوجيا المالية: مع دعم البنوك الإماراتية البارزة التي احتضنت قطاع التكنولوجيا المالية في الإمارات، انضمت أيضًا شركات الخدمات المالية الأمريكية إلى هذا الدعم. ومن أبرزهم:

Amex الذي أطلقت مسرعًا للشركات الناشئة ودعمهم على تقديم حلول رقمية مبتكرة للعملاء وشركاء الأعمال في الشرق الأوسط. كما أعلنت *Citi* عن تحدي *MENA Fintech* في عام 2019 الذي منح شركات التكنولوجيا المالية فرصة للكشف عن حلول مبتكرة لقضايا مثل التحويل الرقمي للنقد والدفع الرقمي المضمون وتمكين سهولة عمليات التجارة الرقمية.

Mastercard أطلقت "*Start Path Summit* " في دبي حيث جمعت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لعرض حلولها المبتكرة في الخدمات المالية والتجارة. اختارت *Village Capital* و*MetLife Foundation* مشروعاً في مرحلة الانشاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للانضمام لبرنامج *MENA: Finance Forward 2019* وهو جزء من مبادرة عالمية يقودها الشركاء المؤسسون *MetLife Foundation, PayPal* و*Village Capital* في شراكة بين Visa واثنين من مسرعي التكنولوجيا المالية في الإمارات Fintech Hive وStartupbootcamp وفرة Visa وشركائها خدمات التوجيه والاستشارة. أطلقت *Visa* أيضًا "برنامج

Fintech Fast Track" العالمي الذي يوفر للشركات الناشئة القائمة والجديدة حلول مالية مبتكرة وسريعة. إن مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية *(FinxAr)* الذي يلقى الضوء على تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية في الدول العربية خلال الفترة.(2018-2020) بما يخدم تعزيز الشمول والاستقرار المالي وفرص تحقيق التنمية المستدامة. ويهدف المؤشر السنوي إلى الوقوف على جهود الدول العربيّة في دعم تطور صناعة التقنيات الماليّة الحديثة. كما يساهم في وضع رؤية لصناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية وكيفية دعم البيئة الحاضنة لها، من خلال إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، بما يُساعد في رسم السياسات الوطنية لتعزيز الصناعة في الدول العربية مُستقبلاً، والاستفادة من الفرص والمُكنات المتاحة للدول العربية. ويتكون المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة العربية(FinxAr) ، من 6 مؤشرات رئيسة تُمثل أبعاد البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة، تشمل: السياسات والتشريعات، وجانب الطلب، وتوفر التمويل، والبنية التحتيّة الماليّة، وتنميّة المواهب لدعم الابتكارات، وأخيراً التعاون والشراكات. يعتبر المؤشر الأول من نوعه على مستوى الأبعاد التي يتناولها ومجالات تدخلات الدول وقياس جهودها في تعزيز البيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة. وتعكس النتائج التي يظهرها المؤشر الاهتمام والجهود التي قامت به السلطات في الدول العربية في الأعوام الثلاث الماضية، نحو الارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها، حيث يظهر تحسن بيئة الخدمات المالية الرقمية وتنفيذ برامج وأنشطة وطنية للتحول الرقمي خلال عام 2020 بالمقارنة بعامي 2018 و2019. (Gate، 2021)

الجدول 1 : مؤشرات التقنيات المالية لعام الحديثة 2020

المؤشرات الرئيسية	الأوزان %
محور السياسات والتشريعات	25
محور جانب الطلب	14
محور توفير التمويل	14
محور تنمية المواهب	14
محور البنية التحتية المالية	20
محور التعاون والشراكات	13
المؤشر العام	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على صندوق النقد العربي 2021

أن المؤشر العام سجل نسبة 43%، حيث جاء مؤشري تنمية المواهب والتعاون والشراكات في المقدمة بنسبة 50% و49% على التوالي، ثم مؤشري السياسات والتشريعات وجانب الطلب بنسبة 44% لكل منهما، في حين أبرزت النتائج الحاجة للاهتمام بمحوري البنية التحتية المالية والتمويل، حيث سجل المؤشران نسبة 39% و18% على التوالي.

الشكل 7 : مؤشرات التقنيات المالية لعام الحديثة 2020

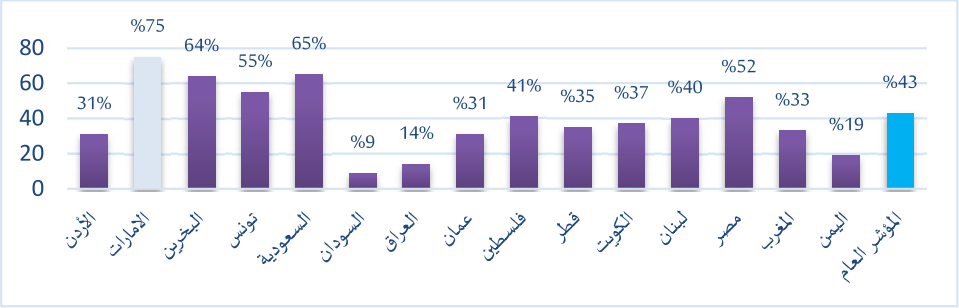

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي ، 2020.

وأظهرت النتائج أن دولة الإمارات العربية المتحدة، حصلت على المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في المؤشر العام بنسبة بلغت 75%، بفضل الجهود المتعددة في تعزيز مجالات أنشطة التقنيات المالية الحديثة، والمبادرات المختلفة، في تفعيل أحدث التقنيات المالية وتوفير المتطلبات التي من شأنها تحسين درجة التحول المالي الرقمي. (المالية، 2020) و أخيرا، وصلت دولة الامارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ إلى قائمة أفضل 10 صفقات في مجال التكنولوجيا المالية في أوروبا و الشرق الأوسط و افريقيا، و ذلك بفضل استثمار الملكية الخاصة بقسمة 800 مليون دولار في مجموعة 42 التي تتخذ من أبوظبي مقرأ لها (وهي شركات حوسبة سحابية مدفوعة بالكامل تركز على رقمنة الأعمال) (consultancy , 2021)

الشكل رقم (10): اجمالي نشاط الاستثمار العالمي (راس المال الاستثماري، و الأسهم الخاصة وعملبات الدمج و الاستحواذ في التكنولوجيا المالية 2018–2021

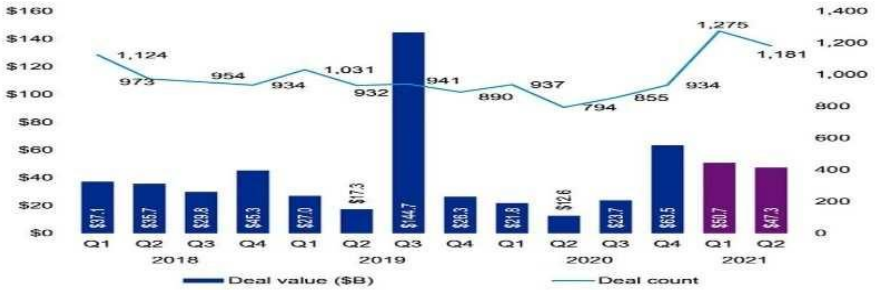

المصدر: اعتمادا على موقع https://www.consultancy-me.com

إضافة إلى التميز في تقديم الخدمات المالية الرقمية وتعزيز التوعية والتثقيف الماليين، وتوفير التمويل لدعم الابتكار، والتعاون والشراكات، سواء على مستوى الدولة أو الأطراف ذات العلاقة. أخذت البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة زمام المبادرة في تبني التكنولوجيا المالية، على سبيل المثال، وضع بنك الإمارات دبي الوطني نفسه كشركة رائدة في مجال التكنولوجيا، حيث أطلق هذا البنك *Ncb Hwtwte* ،وأعلن التزامه باستثمار مليار درهم في هذا المجال، وأطلق فرعه مصرف الإمارات الإسلامي، رؤية الرقمة، وخطى بنك المشرق بدبي خطوة أخرى إلى الأمام بتطوير محفظة "المشرق للدفع"، وهي محفظة متنقلة تم تطويرها بشكل طبيعي يمكن استخدامها لإجراء عمليات الشراء، كما أطلق البنك أول بنك رقمي في 52المنطقة ،وبدأ في استخدام الروبوتات لإدارة الحسابات. (أوقاسم، 2019)

4. خاتمة: لا شك أن لتقنيات التكنولوجيا المالية تأثير ايجابي وداعم للشمول المالي فقد عزز التمويل الرقمي ذلك بواسطة إمكانية وصول التكنولوجيا إلى المناطق النائية في كل بلد، كما تسهم ابتكارات التكنولوجيا المالية في سهولة وصول الخدمات والمنتجات الماليةو تسريع عمليات التحويلات والمدفوعات ما يقابله انخفاض تكاليفها، وهذا ما يثبت صحة الفرضيتين الأولى والثانية.

كما تعتبر الدول العربية من بين الدول التي تولي اهتماما كبيراً لدعم الشمول المالي، من خلال المبادرات التي تبنتها العديد من الدول، حيث حققت دولة الامارات العربية المتحدة تقدما واسعا في مؤشرات الشمول المالي الرقمي، وهذا بفضل القرارات الداعمة من الحكومة والقطاع الخاص، فقطاع التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة يتجه نحو النمو الشامل. مع استمرار الإمارات قائدا للريادة العالمية في احتضانها لعدد شركات التكنولوجيا المالية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

ومن خلال دراستنا توصلنا لمجموعة نتائج تتمثل فيما يلي:

- إن الفرص المتاحة أمام الدول العربية لتعزيز الشمول المالي عبر استعمال الخدمات المالية الرقمية وضرورة الاستثمار في مشاريع تطوير البنية التحتية، من تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الاتصالات والإنترنت؛
- تظهر أهمية التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية بالنسبة للشمول المالي في إدخال أو دمج الفئات المهمشة مالية أي المستبعدين ماليا، والانضمام إلى عمليات القطاع المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة التعاملات المالية الرقمية.

- إن رفع مستوى الابتكار في النظام المالي الإماراتي؛ وحرص المصرف المركزي على تحقيق الشفافية المطلقة والمعلومات الصحيحة عن المنتجات والخدمات المالية بحق المستهلكين وتقوية مهارات الثقافة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة ساهم في تحقيق مستوى أفضل من الشمول المالي.

التوصيات:

- من أجل تحقيق المزيد من النمو الشامل في العالم العربي بالخصوص، يتطلب إطلاق مبادرات التثقيف المالي أو ما يعرف بمحو الأمية الرقمية وتدابير لحماية المستهلكين لبناء الثقة في الأنظمة الرقمية، وإطلاق العديد من المبادرات لتقليص فجوة المعرفة الرقمية هذا ما شهدناه في دول مجلس الخليج العربي؛
- على صانعي القرار والحكومات توفير الدعم الحكومي اللازم لتحفيز نمو قطاع التكنولوجيا المالية ووضع أطر قانونية وتشريعية مرنة تخص الشمول المالي تمتاز بالوضوح والشفافية؛
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول من بعضها البعض في مجال الحلول الرقمية الذي يساهم في تعزيز الشمول المالي، خاصة في ظل الفرصة التي خلقتها الأزمة الراهنة – فيروس كورونا- لوضع البرامج والسياسات لتعميم خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية.

5. قائمة المراجع:

1. bank, T. w. (2014). 15.
2. bank, U. o. (2019). *التحول الرقمي في المنطقة العربية* .
3. *consultancy* . (2021, septembre 6). Récupéré sur investments in Bahraini, Saudi and UAE fintech scene piching up.
4. dfgf. (fgf). *gdf.* fdg: dfg.
5. Gate, f. (2021). *مؤشرات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية finxAr.* الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
6. index, g. f. (2019). *building adetter working world*, 10.
7. IWASHITA. (2015). fintech Arevolution in the world of finance expertopinons japan center for Advanced finanial technology. *bank of japan*, 11.
8. kPMG. (2017, ougest 1). *the pulse of fintech Q2* . Récupéré sur global analysis of investement in fintech :

https://www.agefi.fr/sites/agefi.fr/files/fichiers/2017/08/pulse_of_fintech-q2_2017_0.pdf

9. اتخاد المصارف العربية. (2020). التكنولوجيا المالية و الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي و المصرفي. *ادارة الدراسات و البحوث*.

10. الامارات, 2020) .ديسمبر 1 Récupéré sur .(الامارات مركزا عالميا للتكنولوجيا المالية.

11. الدولي, ا .(18 5 ,2018) .*مكاسب الشمول المالي ، مكاسب من اجل عالم مستدام* .

12. السن, ع. ع .(s.d.) .دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي .*جامعة الدول العربية* .94 _93 ,

13. العربي, ص. ا .(2015) .*نشرة تعريفية للشمول المالي* . الامارات.

14. العربية, ا. ا .(2019) .واقع الشمول المالي في العالم .*الدراسات و الابحاث و التقارير ، العدد 458*.

15. العربية, ف .(20 11 ,2017) .C .*التكنولوجيا المالية و اعادة تعريف الاسواق المالية* Récupéré sur . CNBC : https://www.cnbcarabia.com/news/view/35157

16. القادر, م. ع .(2013) .متطلبات ارساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك التجارية .*الاكادمية الدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد 10* .85 _ 61 ,

17. المالية, ب. ا .(2020) .*مؤشرات التقنية المالية الحديثة* .الامارات: صندوق النقد العربي.

18. النبي, ح. ع .(21 3 ,2021) .*الاتحاد* Récupéré sur .الامارات قوة عالمية في التكنولوجية المالية : https://www.alittihad.ae/news/

19. الوسطى, إ. ر) .اكتوبر 2017 .(التكنولةجيا المالية افاق الاقتصاد الاقليمي.10 .

20. أمحمد, ب. ع .(2021) .التكنولوجيا المالية و تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا . *مجلة الاقتصاد و البيئة* .182 _163 ,

21. أوقاسم, و. ع .(2019) .التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين الحداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب . *مجلة الدراسات الاقتصادية ، العدد35*.368 _352 ,

22. بودخيل, م & ., زيرمي, ن .(2019) .اعتماد التكنولوجيا المالية لتطوير الاسواق المالية الاسلامية العربية .*تطور الاسواق المالية وثورة fintch الرقمية في خدمة القطاع المالي*.(p. 43) ,

23. بيفورت, م. و .(3 ,2017) .*التكنولوجيتا المالية في الشرق الاوسط و شمال افريقيا* Récupéré sur . https://www.findevgateway.org/ar/paper/2017/03

24. حراق, ذ. ل .(2020) .واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية و أهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، المجلد 5، العدد 2*.113 _ 94 ,

25.رابح, أ. ف 24 _23) .جوان 2021 .(دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي حالة أندونيسيا . *الهندسة الادراية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة* .جامعة أحمد درياية ، بشار.

26.رشيد, ب. ق .(2018) .واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية .، *جملة الاقتصاد والتنمية البشرية، اجمللد9 ،العدد1 ،جامعة البليدة 2* ،.94 ,

27.صليحة, ف .(2021) .دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في العالم العربي ، مملكة البحرين نموذجا . *مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، المجلد 21، العدد 01*.320 _297 ,

28.لزهاوي, ز .(2021) .دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول في ظل جائحة كورونا . *مجلة ريحان للنشر العلمي تصدر عن مركز فكر للدراسات و التطوير ، العدد 6* .23_ 1 ,

29.محمود, ا. م .(2016, 10) .*دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الاسلامية* Récupéré sur . موقع اسلان اونلاينhttps://islamonline.net :

30.نفيسة, ل. ز .(2018) .التكنولوجيا المالية ثروة الدف المالي .. الواقع و الافاق . *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية* .85 _61 ,

31.يوسف, ع .(2019) .*التكنولوجيا المالية و ابعادها المصرفية و الاقتصادية* .

أثر تعزيز الشمول المالي على أداء البنوك الإسلامية بالجزائر (دراسة حالة بنك السلام الجزائر)

The impact of enhanced financial inclusion on the performance of Islamic banks in Algeria (Al Salam Bank Algeria Case Study)

د. إشراق بن الزاوي [1]، د. حنان بقاط [2]

Dr. Ichraq Benzaoui [1] Dr. hanane Baggat [2]

[1] جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، ichrakbenzoui@gmail.com

[2] جامعة حمة لخضر (الوادي)، beggat-hanane@univ-eloued.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تعزيز الشمول المالي على أداء البنوك الإسلامية بالجزائر من خلال دراسة حالة بنك السلام الجزائر، حيث اختبرنا العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي كمتغير مستقل ، ومؤشرات أداء البنك والمتمثلة في كفاية رأس المال ،جودة الأصول وكفاءة الإدارة، وإدارة الربحية ،درجة السيولة وتحميل الحساسية لمخاطر السوق كمتغيرات تابعة ،ومن اجل ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتم التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية بالاعتماد على برنامج Eviews 9، وذلك خلال الفترة الزمنية: 2011-2020، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي ومؤشرات اداء بنك السلام الجزائر.

كلمات مفتاحية: شمول مالي؛ بنوك إسلامية؛ كفاية رأس المال؛ تقييم الأداء؛ معيار CAMELS .

Abstract:

This study aims to find out the impact of enhancing financial inclusion on the performance of Islamic banks in Algeria through the case study of Al salam Bank of Algeria, where we tested the relationship between indicators of financial inclusion as an independent variable, and the bank's performance indicators of capital adequacy, asset quality and management efficiency, profitability management, liquidity degree and sensitivity to market risk as dependent variables, and for this the use of the model of multiple linear regression and estimated in the manner of normal micro-squares by the extension of Eviews 9, through the Time period: 2011-2020, the study found a statistically significant relationship between financial inclusion and peace bank performance indicators.

Keywords: : Financial coverage; Islamic banks; capital adequacy ; performance assessment ; CAMELS standard.

1- مقدمة:

تزايد الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، حيث يعد من احدث المواضيع التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة العالمية المالية عام 2008، حيث يمثل الشمول المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية التقاء إثنين من القطاعات وهما التمويل الاصغر والتمويل الإسلامي بشكل رئيسي ، وايجاد نماذج إسلامية مستدامة يمكن ان يكون الحل الامثل لتوفير الوصول إلى الخدمات المالية لملايين الفقراء الذين يسعون جاهدون لتجنب المنتجات المالية الربوية، والغير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتنبع أهمية الشمول المالي في تثقيف الزبائن وخاصة الطبقات المهمشة و الفقيرة في أهمية الحصول والوصول إلى الخدمات المالية المصرفية، وكيف يكون لهم خيارات مالية واقتصادية أفضل التي لها دور في أداء الاسواق والاقتصاد ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، كما يساهم بشكل كبير في جميع قطاعات الدولة منها القطاع الصناعي والتجاري والفلاحي، واستقرار النظام المالي من خلال تعبئة المدخرات والتنويع في محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية وتقليل المخاطر .لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر الشمول المالي على أداء البنوك الإسلامية ومنه تنبثق الإشكالية حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الشمول المالي على أداء بنك السلام بالجزائر خلال الفترة 2011-2020؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على الشمول المالي وأبعاده ودراسة كيفية تأثيره على أداء البنوك الإسلامية الجزائرية وبنك السلام الجزائر على وجه الخصوص من خلال مساهمة في الوصول إلى الفئات المهمشة ماليا في المجتمع ودعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين آداء البنوك الإسلامية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الشمول المالية واهمية ومؤشراته.
- إبراز دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول.
- توضيح العلاقة بين الشمول المالي وآداء البنوك الإسلامية بالجزائر من خلال دراسة حالة بنك السلام الجزائر.
- توضيح متطلبات تعزير الشمول المالي بالبنوك الإسلامية في الجزائر.

حدود الدراسة: اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة في معرفة تأثير مؤشرات الشمول المالي على آداء البنوك الإسلامية بالجزائر.

أما الحدود المكانية فقد تمثلت دراسة حالة بنك السلام الجزائر، أما الحدود الزمانية فقد شملت الفترة من 2011-2020، حيث سنعتمد في هذه الدراسة على البيانات المالية المأخوذة من التقارير المالية السنوية لبنك السلام الجزائري والبنك الدولي.

منهج البحث والأدوات المستخدمة: سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الشمول المالي والأداء المالي بالبنوك الإسلامية ومؤشرات قياس كل منهما، والمنهج التطبيقي في دراسة حالة بنك السلام وذلك لملائمته لطبيعة موضوع البحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي**Eviews 9** .

الدراسات السابقة:

- دراسة **Mahmoud Mohieldin, Zamir Iqbal, Ahmed Rostom, Xiaochen Fu** بعنوان **The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic " Cooperation (OIC) Countries:**وتحدد الورقة الثغرات الموجودة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أي التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحالة أدوات إعادة التوزيع التقليدية. توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها الآتي: يقدم الإسلام مجموعة غنية من الأدوات والمناهج غير التقليدية ، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة في البلدان الإسلامية المنكوبة؛ على صانعي السياسات في البلدان الإسلامية الجادين في تعزيز الشمول المالي استغلال إمكانات الأدوات الإسلامية لتحقيق هذا الهدف والتركيز على تحسين البنية التحتية التنظيمية والمالية لتعزيز بيئة مواتية .
- دراسة **فلاق صليحة وأخرون** والتي بعنوان **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تفعيل الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر باعتبارها ركيزة أساسية لتعزيز الشمول المالي، حيث تتوافق مع قيم وثقافة المجتمع الجزائري، وتوصلت إلى أن الجزائر تعتبر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الاقصاء المالي، لذا تبذل الحكومة مجهودات معتبرة من أجل تعزيز الشمول المالي.

2- دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي:

2-1-مفهوم الشمول المالي: الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، ومن بين أهم التعاريف نذكر: الشمول المالي **حسب منظمة (OECD) والشبكة الدولية لتثقيف المالي INFE** يعرف بأنه: "العملية التي يتم من خلاليا تعزيز

الوصول إلي مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".(بوطلاعةوآخرون،2020، ص146)

يعرّف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (The World Bank, 2014, P 21)

2-2-أهمية الشمول المالي: يعتبر الشمول المالي أداة الدول والحكومات لرفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، من خلال: (صندوق النقد العربي، 2015 ، ص02)

- هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فإن الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛
- من ناحية أخرى، يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، وبالتالي رفع مستوى المعيشة.

2-3-أهداف الشمول المالي: ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/ البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي كما وضعها أبودية عام 2016 وهي كالتالي: (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، ص ص 19،20)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات؛
- المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

- تسهيل الوصول لمصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء و الرفاه الاقتصادي.

2-4-أبعاد الشمول المالي: حسب منهجية البنك الدولي للشمول المالي مكونات أهمها: (جلال الدين بن رجب، 2018 ،ص ص 04،03)

الجدول 1: أبعاد الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
استخدام الحسابات المصرفية	-نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛ -الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) ؛ -عدد المعاملات (الإيداع والسحب) ؛ - طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).
الادخار	-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 22 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) ؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 22 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل خلال 22 شهر الماضية).
الاقتراض	-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 22 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛ - النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 22 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء) .
المدفوعات	-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 22 شهر الماضية؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 22 شهر الماضية؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 22 شهر الماضية.
التأمين	-النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛ -النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على : جلال الدين بن رجب، 2018 ،ص ص 04،03.

2-5-أليات تعزيز الشمول المالي: في ضوء الجهود المبذولة لترسيخ مبدأ الشمول المالي والذي أصبح يمثل أولوية خاصة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي

يتطلب وضع سياسات وآليات لتطبيقه. وتتمثل آليات تعزيز الشمول المالي في الآتي: (سعدان ومحاجبية، 2018)

- حماية مستهلكي الخدمات المالية من أجل زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي.
- دعم البنية التحتية المالية من خلال الآتي:
  - توفير بيئة تشريعية ملائمة يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
  - تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
  - الاستفادة من التطور التكنولوجي بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات.
  - تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.
  - التثقيف المالي لتعزيز الوعي والمعرفة المالية خاصة لدى الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي فئة الشباب والنساء.
  - تعزيز تنوع المؤسسات المالية لدى القطاعات المالية الشاملة بهدف تطوير القطاع المالي وتعزيزه، للوصول إلى توفير خدمات مالية لكافة شرائح المجتمع ومؤسساته. (بوقرة، 2018)
  - تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة، وذلك من أجل خفض تكاليف المعاملات وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء.
  - التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بهدف زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.
  - الاستثمار في التكنولوجيا واستخدامها لتسهيل عملية الرقابة والإشراف.
  - تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة منخفضة التكلفة، مثل الحسابات المصرفية والتأمين متناهي الصغر والتي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض.

2-6-أهمية البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: تساهم البنوك الإسلامية على نحو متزايد في تحسين الشمول المالي والمصرفي، حيث تسمح بتطبيق آليات فعالة لتعزيز الشمول المالي للأفراد والاسر التي تعاني من: (فلاق، سوداني، حمدي ،2021، ص286)

- الفقر المدفع (تحت خط الفقر): عن طريق الزكاة، الصدقات، والوقف وتقاسم المخاطر الجماعية؛
- الفقر(فوق خط الفقر):عن طريق القرض الحسن ، الزكاة، الوقف والتمويل الأصغر والتكافل الأصغر؛

- الدخل المنخفض: عن طريق الحلول القائمة على السوق وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- لقد برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، كونه يقدم حلا للفئات التي احجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فتصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الافراد والشركات يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات. إضافة إلى ذلك فإن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الدين التقليدية. يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، فالتأمين التكافلي والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يعزز من فرص الحصول على التمويل. كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات كالزكاة والصدقة، الوقف والقرض الحسن ومن شأن هذه الأدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع.

2-7-تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية وفق معيارSCAMELS

- **مفهوم تقييم الأداء :** هو عبارة عن قياس مدى نجاح الوحدات في تحقيق أهدافها المحددة مسبقا من خلال الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموا رد المتاحة بطريقة رشيد تحقق عائدا أكبر و بتكاليف أقل و بنوعية جيد.(الكرخي،2007،ص32)
- **مفهوم معيارSCAMELS :** هو عبارة عن نموذج مالي يستخدم لتقييم الأداء في البنوك الإسلامي، مكون من سبعة عناصر، حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي للبنوك بشكل منفرد ، و أداة إشراف لتقويم سلامة البنك و تحديد البنوك التي تتطلب إشرافا و اهتماما خاصا ، و بذلك يكون احد وسائل الرقابة المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية ويهتم بأخذ أكثر من مقياس ليعكس الواقع الحقيقي لموقف البنك للاعتماد عليه في القرارت الرقابية ، يحتوي على مجموعة مؤشرات تجميعية تتمثل في(بورقبة،2011، ص906):كفاية رأس المال(C) CAPITAL ADEQUACY،نوعية الموجودات(A) ASSET QUALITY، كفاءة الإدارة(M) MANAGEMENT ،جودة الأرباح (E)EARNINGS، السيولة (L) LIQUIDITY تحميل الحساسية لمخاطر السوق(S) SENSITIVITY،و نظرا للطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية قام الباحثون بإضافة معيار سابع يتلاءم وهذه الطبيعة تمثل في : السلامة الشرعية (S)Shariaa Compliant بالتالي يمكن ان تصبح الطريقة يرمز لها بالرمز SCAMELS.

3- الدراسة التطبيقية:

3-1- الطريقة والإجراءات

3-1-1- مصادر جمع البيانات: من أجل الاجابة على الاشكاليات والفرضيات الخاصة بالدراسة ثم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة؛

- جمع البيانات المالية من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج لبنك السلام الجزائر محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين

2011-2019 بناء على معطيات وبيانات التقارير السنوية للبنك وقاعدة المعطيات وإحصائيات البنك الدولي وبنك الجزائر، والتي تم اختيارها بالاستناد على بعض نماذج الدراسات السابقة؛

- حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال البيانات المالية السنوية للبنك لحساب مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات أداء البنك محل الدراسة؛
- تفريغ النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج Exelعلى برنامج Eviews 9 وتقدير المتغيرات على مؤشرات الشمول المالي.

3-1-2- تحديد متغيرات و أدوات الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير بعض مؤشرات الشمول المالي على آداء البنوك الإسلامية ولذلك تم أخذ بنك السلام كدراسة حالة.

3-1-2-1-المتغيرات المستقلة: تتمثل المتغيرات المفسرة أو المستقلة في بعض مؤشرات الشمول المالي وهي:

Inf: التضخم

Gdp: الناتج المحلي الاجمالي

cr_1: ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية

cr_2 : الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء

3-1-2-2-**المتغيرات التابعة:** اما المتغيرات المفسرة أو التابعة تتمثل في مؤشرات الاداء في بنك السلام وهي:

ca : كفاية رأس المال

aq : جودة الاصول

me : كفاءة الادارة

em : ادارة الربحية

lb : درجة السيولة

S : تحميل الحساسية لمخاطر السوق

3-1-2-3- عينة الدراسة: لدراسة أثر الشمول المالي على بداء البنوك الاسلامية تم إختيارمن البنوك الاسلامية في الجزائر وتمثلت في بنك السلام الجزائر ويعتبر بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ، و

وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، أسس بتاريخ 08 /2006/06 ، و قد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 كبنك تجاري برأس مال قدره 7.2 مليار دينار جزائري و قد تم إنشاؤه بتعاون جزائري إماراتي ، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات بنكية مبتكرة بتاريخ 20 أكتوبر 2008 و قد تم رفع رأس ماله سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري ، يضم 06 فروع عبر انحاء الجزائر : فرع دالي إبراهيم ، فرع باب الزوار ، فرع القبة ، فرع البليدة ، فرع وهران ، فرع قسنطينة ، فرع بسكرة، فرع العاصمة، فرع ورقلة.

3-3- **النتائج ومناقشتها:** تأتي هذه المرحلة كخطوة لعرض نتائج البحث، ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة. تمكنا من بناء نموذج لتأثير بعض مؤشرات الشمول المالي على آداء البنوك الإسلامية ومن اجل ذلك استخدمنا نموذج الانحدار الخطي المتعدد وقمنا بالتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية، على النحو التالي:

النموذج الاول: $$ca = c + Inf + Gdp + cr_1 + cr_2$$

النموذج الثاني: $$aq = c + Inf + Gdp + cr_1 + cr_2$$

النموذج الثالث: $$me = c + Inf + Gdp + cr_1 + cr_2$$

النموذج الرابع: $$em = c + Inf + Gdp + cr_1 + cr_2$$

النموذج الخامس: $$lb = c + Inf + Gdp + cr_1 + cr_2$$

النموذج السادس: $$S = c + Inf + Gdp + cr_1 + cr_2$$

حيث تمثلت نتائج التقدير فيما يلي:

- ✓ **تقدير النموذج الاول:** يقدم الجدول الموالي النموذج الاول والذي يمثل تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على كفاية رأس المال:

الشكل 1:تقدير أثر مؤشرات الشمول المالي على كفاية رأس المال

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	165.0768	213.1790	1.994357	0.0995
GDP	0.114251	0.211101	2.541214	0.0615
INF	-0.106051	1.963464	-0.054012	0.6590
CR1	-2.205596	2.650129	-2.832260	0.0583
CR2	-3.290952	3.209276	-3.025450	0.0277
R-squared	0.664667	Mean dependent var		27.16400
Adjusted R-squared	0.396400	S.D. dependent var		10.89529
S.E. of regression	8.464733	Akaike info criterion		7.416547
Sum squared resid	358.2585	Schwarz criterion		7.567839
Log likelihood	-32.08273	Hannan-Quinn criter.		7.250579
F-statistic	2.477637	Durbin-Watson stat		1.887837
Prob(F-statistic)	0.073318			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

- **التفسير الإحصائي:**

- يعتبر النموذج مقبول إحصائيا لأن $F_c > F_T$ أي أنه يوجد على الأقل معامل يختلف معنويا عن الصفر.
- يدل معامل التحديد على أن للنموذج قدرة تفسيرية متوسطة حيث بلغ معامل التحديد 0.3964 أي أن كفاية رأس المال مفسر بنسبة 39.64% بقيمة مؤشرات الشمول المالي.
- معنوية الحد الثابت ومعنوية أغلب المعاملات لأن قيم إحصائية ستيودنت المحسوبة أقل بالقيمة المطلقة من الإحصائية المجدولة $t_c < t_T$ عند مستوى معنوية 5% وما يعزز هذه النتيجة قيمة prob.

- **التفسير الاقتصادي**: من خلال نتائج التقدير الواردة في الجدول أعلاه يتضح أنه هناك علاقة عكسية بين مؤشرات الشمول المالي وكفاية رأس المال لأن كل زيادة في الشمول المالي تؤدي إلى تقليل المخاطر المعبر عنها بكفاية رأس المال، وبالتالي يمكن تفسير العلاقة بين الشمول المالي وكفاية رأس المال بالعلاقة العكسية ،أي أن الشمول المالي يقلل من مخاطر البنك الإسلامي.

✓ **تقدير النموذج الثاني**: يقدم الجدول الموالي النموذج الثاني والذي يمثل تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على جودة الاصول:

الشكل2:تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على جودة الاصول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18.36508	71.25362	0.257742	0.8069
GDP	0.139275	0.070559	2.273889	0.0953
INF	-0.872682	0.656274	-1.329751	0.2410
CR1	0.411801	0.885787	2.364897	0.0615
CR2	0.174652	1.072679	2.462818	0.0770

R-squared	0.827680	Mean dependent var	9.822000
Adjusted R-squared	0.689824	S.D. dependent var	5.080096
S.E. of regression	2.829279	Akaike info criterion	5.224774
Sum squared resid	40.02410	Schwarz criterion	5.376066
Log likelihood	-21.12387	Hannan-Quinn criter.	5.058806
F-statistic	6.003952	Durbin-Watson stat	1.948295
Prob(F-statistic)	0.037832		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

- **التفسير الاحصائي:**

- تشير إحصائية فيشر إلى أن النموذج ككل مقبول أي وجود معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر.
- تعتبر القدرة التفسيرية للنموذج عالية وهذا ما يبنيه معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0{,}6898$ أي أن جودة الاصول تفسر بنسبة 68.98 % بواسطة مؤشرات الشمول المالي. كما أن $DW = 1{,}94 > R^2$ ويثبت هذا أن الانحدار المقدر ليس زائفا .

- تعتبر المعالم المقدرة لكل من لناتج المحلي الاجمالي، ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية والاقتراض من العائلة أو الأصدقاء لهم معنوية احصائية عند مستوى 10%.

- **التفسير الاقتصادي:** من خلال نتائج التقدير الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن مؤشرات الشمول المالي ترتبط طرديا مع جودة الاصول عدا التضخم والذي يرتبط عكسيا مع جودة الاصول ،كما أن الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى الائتمان والقروض وفي مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها.كما يساهم في تقوية معايير إدارة الائتمان والإجراءات الرقابية الخاصة به ،أي أن كل زيادة في أحد مؤشرات الشمول المالي تؤدي إلى زيادة في جودة أصول البنك الإسلامي الأمر الذي يقوي إدارته الائتمانية ويعكس رشادة سياسة منح الائتمان المتعبة من قبل البنك .

✓ **تقدير النموذج الثالث:** ويقدم الجدول الموالي النموذج الثالث والذي يمثل تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على كفاءة الادارة:

الشكل 3:تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على كفاءة الادارة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.158273	110.1007	0.055933	0.9576
GDP	0.148427	0.109028	2.981373	0.0395
INF	-2.381315	1.014072	-2.348271	0.0657
CR1	1.372400	1.368714	1.002693	0.3620
CR2	0.246940	1.657497	2.898399	0.0463

R-squared	0.896803	Mean dependent var	42.44200
Adjusted R-squared	0.814246	S.D. dependent var	10.14354
S.E. of regression	4.371787	Akaike info criterion	6.095074
Sum squared resid	95.56263	Schwarz criterion	6.246366
Log likelihood	-25.47537	Hannan-Quinn criter.	5.929106
F-statistic	10.86277	Durbin-Watson stat	2.613433
Prob(F-statistic)	0.011091		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

- **التفسير الإحصائي:**

- تشير إحصائية فيشر إلى أن النموذج ككل مقبول أي وجود معلمة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر.

- تعتبر القدرة التفسيرية للنموذج عالية وهذا ما يبنيه معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0{,}8142$ أي أن كفاءة الادارة يفسر بنسبة 81.42% بواسطة قيمة مؤشرات الشمول المالي. كما أن $DW = 2{,}61 > R^2$ ويثبت هذا أن الانحدار المقدر ليس زائفا .

- اغلب المعالم المقدرة لها معنوية احصائية عند مستوى 5% او 10%، باستثناء معلمتي الحد الثابت ومعلمة ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية.

- **التفسير الاقتصادي**: من خلال نتائج التقدير الواردة في الجدول أعلاه يتضح أن مؤشرات الشمول ترتبط طرديا مع كفاءة الإدارة عدا التضخم، أي أن كل زيادة في أحد مؤشرات الشمول المالي تؤدي إلى زيادة في كفاءة إدارة البنك الإسلامي الامر الذي يجعله يتميز بالكفاءة في إدارة عملياته والسرعة والدقة في الإنجاز وبجودة الخدمات المقدمة و مما يساعده على التوظيف الأمثل لموارده المتاحة في استثمارات مجدية و ذات تكاليف منخفضة، و يجعله قادر على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد ويعزز من مكانته .

✓ **تقدير النموذج الرابع:** يقدم الجدول الموالي النموذج الرابع والذي يمثل تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على ادارة الربحية:

الشكل 4: تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على ادارة الربحية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-160.8356	81.92321	-2.963044	0.0428
GDP	0.157751	0.081125	1.984544	0.0943
INF	-0.096446	0.754546	-0.127819	0.9033
CR1	1.960338	1.018426	1.924870	0.1122
CR2	3.050520	1.233303	2.473456	0.0563
R-squared	0.791315	Mean dependent var		10.59600
Adjusted R-squared	0.624367	S.D. dependent var		5.307551
S.E. of regression	3.252939	Akaike info criterion		5.503847
Sum squared resid	52.90805	Schwarz criterion		5.655140
Log likelihood	-22.51924	Hannan-Quinn criter.		5.337880
F-statistic	4.739893	Durbin-Watson stat		2.190417
Prob(F-statistic)	0.059251			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

- **التفسير الإحصائي** :

- يدل معامل التحديد $\overline{R^2} = 0{,}6243$ على أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة ويعني هذا أن ادارة الربحية مفسرة بـ 62.43% بواسطة قيم مؤشرات الشمول المالي.
- كما يشير اختبار F إلى أن النموذج ككل له معنوية إحصائية لأن $F_C > F_t$ عند مستوى معنوية 5 %.
- هناك بعض المعالم المقدرة في معادلة ادارة الربحية غير معنوية كون القيم المحسوبة لستودنت بالقيمة المطلقة هي أقل من القيم المجدولة وما يعزز ذلك قيم prob.

- **التفسير الإقتصادي** : تشير نتائج التقدير الواردة في الجدول أعلاه ان مؤشرات الشمول المالي ترتبط طرديا مع الربحية عدا التضخم وكل زيادة في إحدى هذه مؤشرات تؤدي الى زيادة في الربحية، ويمكن تفسير هذه النتيجة على ان البنوك الإسلامية تقوم بتقديم صيغ جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وخالية من الفوائد مما يسهم في جذب عملاء جدد وهذا أمر من شأنه ان يزيد من ربحية هذه البنوك، كما أن التضخم يقلل من ربحية البنوك باعتباره مخطر من بين المخاطر وما ينجم عنها من زيادة التكاليف للمستثمر.

✓ **تقدير النموذج الخامس**: يقدم الجدول الموالي النموذج الخامس والذي يمثل تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على درجة السيولة:

الشكل 5: تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على درجة السيولة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-131.4250	173.5701	-1.757186	0.0729
GDP	0.254960	0.171878	1.483376	0.1981
INF	-0.629207	1.598650	-3.393589	0.0101
CR1	2.119987	2.157732	1.982507	0.0709
CR2	3.017175	2.612990	1.154683	0.3004
R-squared	0.503144	Mean dependent var		61.32300
Adjusted R-squared	0.492341	S.D. dependent var		7.287731
S.E. of regression	6.891977	Akaike info criterion		7.005446
Sum squared resid	237.4968	Schwarz criterion		7.156739
Log likelihood	-30.02723	Hannan-Quinn criter.		6.839478
F-statistic	4.819568	Durbin-Watson stat		2.045714
Prob(F-statistic)	0.065193			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

- **التفسير الإحصائي** :

- يدل معامل التحديد $\overline{R^2} = 0{,}3798$ على أن للنموذج قدرة تفسيرية جيدة ويعني هذا أن درجة السيولة مفسرة ب 37.98% بواسطة قيم مؤشرات الشمول المالي، كما يشير اختبار F إلى أن النموذج ككل له معنوية إحصائية لأن $F_C > F_t$ عند مستوى معنوية 10%.
- كما أن أغلب المعالم المقدرة في المعادلة لها معنوية احصائية باستثناء معلمة الحد الثابت ومعلمة ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية.

- **التفسير الإقتصادي** : من خلال الجدول أعلاه يتضح ان مؤشرات الشمول المالي ترتبط طرديا مع السيولة وكل زيادة في الشمول المالي تودي الى ارتفاع نسبة السيولة أي أن الشمول المالي يحسن من سيولة الينك الإسلامي في الجزائر ويعزز من مكانته.

✓ **تقدير النموذج السادس**: يقدم الجدول الموالي النموذج السادس والذي يمثل تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي تحميل الحساسية لمخاطر السوق:

الشكل 6 :تقدير اثر مؤشرات الشمول المالي على تحميل الحساسية لمخاطر السوق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-215.6897	208.3743	-1.035107	0.3481
GDP	0.289067	0.206343	2.490268	0.0647
INF	-0.018927	1.919211	-1.844620	0.0923
CR1	3.337765	2.590400	1.288514	0.2540
CR2	4.204261	3.136945	2.971604	0.0378
R-squared	0.423343	Mean dependent var		60.95700
Adjusted R-squared	0.379834	S.D. dependent var		8.121156
S.E. of regression	8.273954	Akaike info criterion		7.370955
Sum squared resid	342.2915	Schwarz criterion		7.522247
Log likelihood	-31.85477	Hannan-Quinn criter.		7.204987
F-statistic	4.917664	Durbin-Watson stat		1.873346
Prob(F-statistic)	0.097749			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9.

- **التفسير الاحصائي:**

- يدل معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0{,}3798$ على أن للنموذج قدرة تفسيرية ضعيفة نوعا ما أي أن تحميل الحساسية لمخاطر السوق مفسرة بـ 37.98 % بقيم بمؤشرات الشمول المالي.
- تدل إحصائية F على قبول النموذج إحصائيا أن $F_c > F_t$ عند مستوى معنوية 10 %.
- تشير احصائية ستيودنت إلى معنوية التضخم، الناتج المحلي الاجمالي و الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء أما باقي المعالم المكونة لمعادلة أن تحميل الحساسية لمخاطر السوق هي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وحتى 10%.

- **التفسير الاقتصادي:** من خلال الجدول أعلاه يتضح ان مؤشرات الشمول المالي ترتبط طرديا مع حساسية مخاطر السوق حيث أن البنك يكون لديه القدرة على التحكم في مخاطر السوق بدرجة مقبولة كما أن صافي أرباحه قادرة إلى حدما على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة .

وفي الأخير توصلت نتائج اختبار المتغيرات الخارجية والمتمثلة في الناتج الإجمالي المحلي والذي يمثل حجم (GDP) النشاط الاقتصادي، له تأثير إيجابي على أداء بنك السلام ،اما نتائج الاختبار لمتغير التضخم فقد أظهرت أنه له تأثير سلبي على أداء بنك السلام .

✓ **السلامة الشرعية في بنك السلام وعلاقتها بالشمول المالي:** يمتلك بنك السلام الجزائر هيئة فتوى و الرقابة شرعية متخصصة حيث لدراسة العلاقة بين الشمول المالي والسلامة الشرعية باعتبارها أحد مؤشرات اداء البنوك الإسلامية لابد من تقييم درجة السلامة الشرعية في بنك السلام، وقد تمثلت عملية التقييم في الجدول الموالي:

الجدول 2: معايير السلامة الشرعية لبنك السلام الجزائر

معايير السلامة الشرعية لبنك السلام	السنوات									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معيار الشروعية الحقيقية	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2
معيار الكفاءة	3	3	3	3	3	3	3	2	2	2
معيار القبول لدى المجهور	3	3	3	3	3	2	2	2	2	2
معيار الأجر على الفتوى والإستقلالية	3	3	3	3	3	3	2	2	2	2
المصداقية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك السلام.

تعتبر المؤشرات المبينة في الجدول اعلاه من اهم المؤشرات الموضوعية لقياس السلامة الشرعية في البنوك الإسلامية، حيث تتدرج هذه الدرجات تنازليا من 1 إلى3 و يتم استخلاص التقييم النهائي للبنك استنادا إلى متوسط هذه المؤشرات من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم بحيث يتم ترتيب البنك وفقا للنتيجة المحصل عليها و التي ستكون محصورة بين أعلى تقدير و الذي سيأخذ القيمة 1الى ادنى تقدير و الذي سيأخذ القيمة 3 عبر ثلاث مستويات، و من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه فيما يخص معيار الشروعية الحقيقية ومعيار الكفاء فإن حصول البنك على درجة 3 خلال الفترة من 2011 إلى 2017 يعني أن البنك قد حصل على أدنى تقدير فيما يتعلق بالشروعية الحقيقية والكفاء وأنه يواجه مشكلات متعلقة بتطبيق هذين المعيارين ، في حين نلاحظ أنه قد تحصل على تقدير متوسط خلال سنتي 2018 و2020 مما يدل على وجود تحسن في تطبيق هذين المعيارين.

وبالنسبة لمعيار القبول لدى الجمهور فقد تحصل البنك على تقدير ضعيف خلال الفترة من 2011 إلى 2016 و تقدير متوسط خلال سنة 2020،2017،2018،2019 وهذا بسبب ضعف ثقافة البنوك الإسلامية لدى الجمهور.

أما بالنسبة لمعيار المصداقية فقد تحصل البنك على اعلى تقدير خلال جميع سنوات الدراسة وهذا يعني أنه لهيئة الرقابة الشرعية بالبنك مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن بنك السلام لديه هيئة فتوى شرعية تقوم بما يلي:

- فحص العمليات التي يقوم بها البنك و التدقيق عليها و تقييم مدى التزام البنك بالفتاوى و القرارات الصادرة عن هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية و تقيد بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية .
- تقديم تقارير كتابية الى هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية تتضمن نتيجة فحص عمليات البنك و التدقيق عليها و المقترحات بشأن ما يجب إجراؤه من تصحيحات و تحسينات.
- متابعة تنفيذ الفروع و الإدارات المعنية للتوصيات المتعلقة بالأمور الشرعية .
- تدريب الموظفين في مجال التمويل الإسلامي و توسيع معارفهم لتمكن من تقديم أحسن خدمة لعملاء البنك .

وتتكون الهيئة الفتوى و الرقابة الشرعية من أربعة أعضاء يرأسهم رئيس للهيئة تشرف على عمل المدقق الشرعي الذي يعتبر احد أعضاء الإدارة التنفيذية و بذلك يكون بنك السلام مستوفي معايير الشكلية : وجود هيئة مشرفة على مدقق شرعي و يتجاوز عدد أعضائها الثلاثة ما يضفي على صبغة الشرعية ، غير انه ما يؤخذ عليها :

- تعيين أعضاء الهيئة يتم من طرف مجلس الإدارة الأمر الذي يحد من استقلاليتها في اتخاذ القرارت و من المفترض أن يكون تعينها من طرف الجمعية العامة .
- لا يوجد مرجعية لفتاوي الهيئة مما يجعل فتواها تعتمد على الاجتهاد الشخصي .

و للأسباب التي تم ذكرها آنفا يجعل سلامة الشرعية للأعمال التي يقوم بها البنك تتأثر بعدم وجود استقلالية الهيئة الشرعية كما تجدر الإشارة في هذا الباب ان عدم وجود بيئة مصرفية مؤهلة لنشاط البنوك الإسلامية يؤثر نوعا ما على سلامة الشرعية له وهذا يؤثر على آدائها غير أنه في حالة توفر بيئة مصرفية ملائمة لنشاط البنوك الإسلامية يساهم في تعزيز الشمول المالي ويؤدي إلى التأثير الإيجابي على أداء البنوك الإسلامية.

4- الخاتمة:

لقد سعينا من خلال القيام بهذه الدراسة ، وانطلاقا من إشكاليتها التي تبحث عن"**مدى تأثير الشمول المالي على آداء البنوك الإسلامية بالجز ائر**"،إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤشرات الشمول المالي في التأثير على كفاية راس المال وربحية وسيولة وجودة الأصول وإدارة البنك وبالتالي تحسين آداء بنك السلام عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2011إلى 2020، وقد توصلت الدراسة على النتائج التالية:

- أثبتت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وكفاية رأس المال بالبنك ممثلا بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ، ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي على انه كلما ارتفع

الشمول المالي كلما انخفضت كفاية رأس المال والمعبر عنه بالمخاطرة التي يتعرض لها وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين مؤشرات الشمول المالي وكفاية راس المالي.

- أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي وجودة الأصول الممثلة في القروض إلى إجمالي القروض حيث ترتبط مؤشرات الشمول المالي طرديا مع جودة الاصول ،كما أن الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى الائتمان والقروض وفي مستوى مخصصات الخسائر المكونة لمواجهتها. كما يساهم في تقوية معايير إدارة الائتمان والإجراءات الرقابية الخاصة به، ويعكس رشادة سياسة منح الائتمان المتعبة من قبل البنك .
- أثبتت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وكفاءة الإدارة الممثلة بنسبة المصاريف تشغيلية إلى الإيرادات تشغيلية أن مؤشرات الشمول ترتبط طرديا مع كفاءة الإدارة، أي أن كل زيادة في أحد مؤشرات الشمول المالي تؤدي إلى زيادة في كفاءة إدارة البنك الإسلامي الامر الذي يجعله يتميز بالكفاءة في إدارة عملياته والسرعة والدقة في الإنجاز وبجودة الخدمات المقدمة.
- بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وإدراة الربحية الممثلة في نسبة صافي الدخل إلى إجمالي حقوق الملكية ، أي أن مؤشرات الشمول المالي ترتبط طرديا مع الربحية وكل زيادة في إحدى هذه مؤشرات تؤدي الى زيادة في الربحية، ويمكن تفسير هذه النتيجة على ان البنوك الإسلامية تقوم بتقديم صيغ جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وخالية من الفوائد مما يسهم في جذب عملاء جدد وهذا أمر من شأنه ان يزيد من ربحية هذه البنوك، كما أن التضخم يقلل من ربحية البنوك باعتباره مخطر من بين المخاطر وما ينجم عنها من زيادة التكاليف للمستثمر.
- أثبتت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي ودرجة السيولة والممثلة بنسبة صافي القروض إلى إجمالي الاصول ، حيث أن مؤشرات الشمول المالي ترتبط طرديا مع السيولة وكل زيادة في الشمول المالي تودي الى ارتفاع نسبة السيولة أي أن الشمول المالي يحسن من سيولة الينك الإسلامي في الجزائر ويعزز من مكانته.
- أثبتت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي وحساسية مخاطر السوق والممثلة بنسبة إجمالي الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى إجمالي الأصول ، حيث أن مؤشرات الشمول المالي ترتبط طرديا مع حساسية مخاطر السوق حيث أن البنك يكون لديه القدرة على التحكم في مخاطر السوق بدرجة مقبولة كما أن صافي أرباحه قادرة إلى حدما على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة .

- توصلت نتائج اختبار المتغيرات الخارجية والمتمثلة في الناتج الإجمالي المحلي والذي يمثل حجم (GDP) النشاط الاقتصادي، له تأثير إيجابي على أداء بنك السلام ،اما نتائج الاختبار لمتغير التضخم فقد أظهرت أنه له تأثير سلبي على أداء بنك السلام .
- إن الشمول المالي يحسن من أداء البنوك الإسلامية كونها تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث ان لجوء الافراد إليها لأجل امتلاكها خدمات تؤدي إلى جذب فئة من المجتمع ترغب في الحصول على هذه الخدمات، كما أن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر وجميع الادوات الفريدة التي يوفرها البنك الإسلامي لإعادة توزيع الثروات كالزكاة والوقف والقرض الحسن تساهم في استهداف الدخل المنخفض في المجتمع ويعزز الشمول المالي مما يساهم في تحسين آداء البنوك الإسلامية .

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، فإننا نقدم المقترحات التالية:

- التواصل مع الوسائل الإعلامية المختلفة لتوضيح مدى أهمية الشمول المالي للمواطنين.
- تخفيض تكلفة المعاملات البنكية على العملاء لزيادة تطبيق الشمول المالي.
- نشر التوعوية لزيادة الثقافة المالية الإسلامية لدى الافراد وخاصة لدى المناطق المهمشة.
- زيادة انتشار الشمول المالي من خلال الإبتكار وتنويع في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية ملائمتها إلى جميع فئات المجتمع.
- البحث عن أفكار جديدة للخدمات البنكية للوصول لأكبر عدد من المتعاملين مع القطاع المصرفي.
- العمل على تأهيل الإطار البشري وترقية أدائه ومحاولة الاستفادة من خبرات المصارف العالمية والأجنبية الرائدة في هذا المجال من اجل تحسين كفاءة وأداء المصرف.
- تخصيص الجهد الكافي لدارسة ملفات منح القروض ومعالجتها بطريقة سليمة، ومراقبة القروض وتقييم الضمانات.
- التسهيل والتيسير على متوسطي ومحدودي الدخل للدخول تحت مظلة القطاع المصرفي.
- الوصول إلى كل شرائح المجتمع وتشجيعها على التعامل مع القطاع المصرفي.

5- قائمة المراجع:

المؤلفات:

- الكرخي ،مجيد،(2007)، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى .

المقالات:

- بوطلاعة، محمد ، بوقرة ،كريمة، ساعد بخوش ،حسينة، (2020)، واقع الشمول المالي وتحدياته- الاردن والجزائر نموذجا- ، مجال إقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 02، الجزائر.
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، فريق العمل الاقليمي لتعزيزالشمول المالي في الدول العربية(2015)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، صندوق النقد العربي.
- سعدان، آسيا ،محاجبية ،نصيرة ، (2018)، واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة: الجزائر، تونس –والمغرب، المجلة العربية في الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 10 ،العدد 03.
- فلاق ،صليحة، سوداني ،نادية، حمدي، معمر،(2021)، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي ، تيسمسيلت.
- بورقبة ،شوقي، (2011)، طريقة - *CAMELS* لتقييم اداء البنوك الإسلامية ، مجلة الدارسات المالية و البنكية ، جامعة سطيف .
- بوقرة، إيمان، (2018)، واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن. مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2.

النشريات:

- صندوق النقد العربي، البنك المركزي الأردني،(2015)، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي.

مو اقع الانترنيت:

- *The World Bank . (2014) . "Global Financial Development: Financial Inclusion", Washington, DC: World Bank.*
- *The World bank, "Massive Drop in Number of Unbanked", (aout 15, 202021) on line http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/08/15/massive-drop-in-number-of-unbanked-says-new-report (15-08-2021 ; 22:43)*
- بن رجب ،جلال الدين ،(2018)، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، على الموقع www.amf.org.ae

دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

The role of digital finance in enhancing financial inclusion in algeria

عائدة حواسي[1] ، سليمة بن زكة[2]

aida Haoussi [1], salima Benzekka [2]

1جامعة 20 أوت 1955، مخبر اقتصاد مالية وإدارة أعمال- سكيكدة (الجزائر) ، a.haouassi@univ-skikda.dz

2 جامعة 20 أوت 1955، مخبر اقتصاد مالية وإدارة أعمال- سكيكدة (الجزائر) ، s.benzekka@univ-skikda.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التمويل الرقمي في تعزيز فعالية الشمول المالي في الجزائر، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتطرق للجانب النظرية للدراسة وكذا عرض وتحليل واقع التمويل الرقمي والشمول المالي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي يساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وذلك من خلال ما يوفره من خدمات مالية ومصرفية مبتكرة ومتنوعة، تساعد في وصول تلك الخدمات لكافة أفراد المجتمع بسهولة وبسرعة وبتكاليف منخفضة.

كلمات مفتاحية: التمويل الرقمي؛ الشمول المالي؛ الخدمات المالية؛ الأنترنت.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of digital finance in enhancing the effectiveness of financial inclusion in Algeria, where the descriptive analytical approach was relied upon by addressing the theoretical aspect of the study, as well as presenting and analyzing the reality of digital finance and financial inclusion in Algeria. The study concluded that digital finance contributes to enhancing financial inclusion in Algeria, through the innovative and diversified financial and banking services it provides, which help in bringing those services to all members of society easily, quickly and at low costs.

Keywords: digital finance; financial inclusion; financial services;the internet.

1.مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة وأحد أهم استراتيجيات التنمية المستدامة خاصة بعد إدراك المؤسسات المالية الدولية وكذا متخذي القرار بأهميته التنموية والاقتصادية والمالية، وقد اتجهت أغلب دول العالم نحو تبني سياسات تستهدف تعزيز الشمول المالي والوصول به لأعلى المستويات من خلال

التوجه نحو تبني التمويل الرقمي في مؤسساتها المالية خاصة في ظل التطور الكبير في تكنولوجيا الإعلام والاتصال و ذلك باستخدام وسائل وتقنيات حديثة تمكن من إيصال الخدمات لأوسع شريحة من العملاء وتلبية احتياجاتهم بما يتماشى وقدراتهم وظروفهم.

وعلى غرار العديد من دول العالم سعت الجزائر إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدامها في تطوير عمل المؤسسات المالية وتعزيز الشمول المالي من خلال وضع السياسات والبرامج والتوجه نحو تقديم خدمات مالية بتقنيات حديثة تمكن كافة أفراد المجتمع من الوصول إليها. وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟**

و للإجابة على الإشكالية نضع الفرضية الرئيسية التالية: **يساهم التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.**

كما تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التمويل الرقمي والشمول المالي في الجزائر، وكذا إبراز مدى مساهمة التمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي. وللإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بالتمويل الرقمي والشمول المالي وكذا تحليل وعرض المعطيات والنتائج المتعلقة بموضوع الدراسة. ومن أجل تحقيق ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية: الإطار المفاهيمي للتمويل الرقمي؛ الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛ واقع التمويل الرقمي والشمول المالي في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للتمويل الرقمي

ظهر مفهوم التمويل الرقمي كمصطلح جديد في السنوات الأخيرة خاصة بعد التطور السريع في التكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية، وسنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم التمويل الرقمي وفوائده.

1.2 مفهوم التمويل الرقمي(DigitalFinance): يعرف التمويل الرقمي على أنه "خدمات مالية يتم تقديمها عبر البينة التحتية الرقمية، بما في ذلك الهاتف المحمول والانترنت مع استخدام قليل للنقد وفروع البنوك التقليدية، والتي تعمل من خلال الهواتف أو أجهزة الكمبيوتر أو البطاقات المستخدمة عبر أجهزة نقاط البيع(pos) على توصيل الأفراد والأعمال إلى بنية تحتية رقمية للمدفوعات، ما يتيح معاملات سلسة لجميع الأطراف"(مباركي و مقعاش، 2021، صفحة 159).

كما يعرف أيضا على أنه" خدمات مالية يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة كالأجهزة الكمبيوتر أو الأنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثق"(ozili, 2018, p. 4).

مما سبق يمكن القول أن التمويل الرقمي هو مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية التي يمكن للأفراد والشركات الوصول إليها عن طريق الأجهزة الذكية كالهاتف وجهاز الكمبيوتر دون التعامل المباشر مع مقدم هذه الخدمات.

2.2 فوائد التمويل الرقمي: تتمثل أهم فوائد التمويل الرقمي فيما يلي:(ozili, 2018, pp. 5-6)

- التمويل الرقمي يؤدي إلى زيادة الشمول المالي من خلال التوسع في الخدمات المالية على قطاعات غير مالية والتوسع في الخدمات الأساسية إلى الأفراد؛

- التمويل الرقمي له القدرة على تقديم خدمات مصرفية بتكاليف منخفضة ومريحة وآمنة للأفراد الفقراء في الدول النامية؛

- يعمل التمويل الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الرقمية من خلال توفير وصول مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية (الائتمان والتسهيلات) للأفراد وكذا الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وهذا من شأنه أن يرفع من مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الوساطة المالية؛

- يمكن أن يكون للابتكار في التمويل الرقمي آثار ايجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفين فالابتكار يؤدي إلى زيادة الربحية للبنوك على المدى الطويل؛

- التمويل الرقمي يفيد الحكومات أيضا من خلال توفير منصة لتسهيل الزيادة في إجمالي النفقات التي ينتج عنها إيرادات ضريبية الناتجة عن الزيادة في حجم المعاملات المالية؛

- التمويل الرقمي يوفر فوائد مالية لمنظمي النظام النقدي لأن اعتماده على نطاق واسع يمكن أن يقلل بشكل كبير في تداول الأموال المزيفة، كما يوفر التمويل الرقمي أيضا للعملاء السرعة في اتخاذ القرارات المالية وإجراء واستلام المدفوعات في غضون ثوان.

- تساعد التكنولوجيا المالية الرقمية، ولا سيما الانتشار العالمي للهواتف المحمولة في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لمن يصعب الوصول إليهم من السكان والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة عن طريق الهويات الرقمية، رقمنة المدفوعات النقدية، والخدمات المالية القائمة على الهاتف المحمول، وتتيح بيانات العملاء لمقدمي الخدمات تصميم منتجات مالية رقمية تناسب احتياجات الأفراد الذين ليس لديهم حسابات بنكية.(Katie, 2020, p. 25)

3.الإطار المفاهيمي للشمول المالي

يعد الشمول المالي أهم أولويات المؤسسات المالية الدولية والسياسات المالية والنقدية لأغلب دول العالم لما لها من أبعاد مالية واقتصادية وتنموية.

1.3 تعريف الشمول المالي: تعددت تعاريف الشمول المالي بتعدد الهيئات الدولية والدول والباحثين المهتمين بموضوع الشمول المالي، فقد عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)على أنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". كما عبرت عنه كل من منظمة(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي(صندوق النقد العربي و فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول، 2015، الصفحات 2-3)".

3.3 أهمية الشمول المالي: تكمن أهمية الشمول المالي في النقاط التالية:

-تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لا سيما من استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية؛

-بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد بشكل كبير من التسريبات وعمليات الاختلاس ويحسن مستوى الكلفة؛(شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 107-108)

- يوفر الشمول المالي للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية الادخار ما يعزز استقرارهم المالي، وارتفاع مستوى التوظيف الأمثل لودائع المصرفية ما يُسهم في تأمين قاعدة ودائع مصرفية أكثر استقرارا لمجابهة الأزمات؛

- يمكن الأسر الفقيرة من مجابهة صدمات الدخل في الأزمات غير المتوقعة كفقدان الوظيفة أو المرض..إلخ من خلال إتاحة فرص لجمع المدخرات والقيام باستثمارها وكذا الحصول على القروض؛

- للشمول المالي آثار إيجابية على الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي من خلال تقليل مخاطر التقلبات الدوريات الاقتصادية، إضافة إلى زيادة حجم واستقرار قاعدة ودائع البنوك ما يؤدي إلى تحسين

الاستقرار المالي وبالأخص المصرفي والناتج عن الزيادة في عدد صغار المدخرين أصحاب الدخول المنخفضة؛

- المؤسسات المالية التي تلبي احتياجات الأفراد ذوي الدخل الضعيف هي الأقدر على الصمود خلال الأزمات وتساعد على استدامة النشاط الاقتصادي المحلي ورفع معدلات العمالة من خلال تمويل وتوفير الخدمات المالية المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المشاريع المصغرة؛
- الشمول المالي يسهل زيادة مشاركة قطاعات مختلفة من الاقتصاد في النظام المالي الرسمي، كما يعزز استخدام سعر الفائدة كأداة سياسية رئيسية لاستقرار الاقتصاد الكلي.(ozili, 2018, p. 331)

4. واقع التمويل الرقمي الشمول المالي في الجزائر

إن التطور الكبير والمتسارع في مجال التكنولوجيا وانعكاس جائحة كوفيد19 على المؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر فرضت على الدولة مواكبة التغيرات الحاصلة في هذا المجال، وبذل جهود كبيرة لتلبية احتياجات العملاء بكفاءة وفعالية وتحقيق التحول الرقمي لتعزيز الشمول المالي.

1.4 واقع البيئة الرقمية في الجزائر:

تعتبر البيئة الرقمية في الجزائر من أهم المتطلبات التي تساعد على تعزيز الخدمات المالية الرقمية في المؤسسات المالية، ولمعرفة واقع البيئة الرقمية في الجزائر نأخذ مجموعة من البيانات التي تتعلق بموضوع الدراسة، ثم نحاول تحليلها لمعرفة مدى استعداد الدولة لاستخدام التقنيات الرقمية في المؤسسات المالية.

الجدول 1 :مؤشرات استعمال تكنولوجيا الاتصال في الجزائر خلال الفترة 2015-2018

المؤشرات/ السنوات		2015	2016	2017	2018
عدد المشتركين في الهاتف النقال		3267592	3404709	4100982	4158518
نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة		45.61	45.61	53.45	51.41
تطور كثافة الهاتف النقال(%)		107.40	112.20	109.95	122.01
عدد مشتركي الأنترنت	**الأنترنت الثابت**	2262259	2859551	3202505	3063835
	الأنترنت النقال	16684697	25692619	31460534	39860900

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:(وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2021)

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن عدد المشتركين في الهاتف النقال في ارتفاع مستمر طول فترة الدراسة، حيث تجاوز في سنة 2018 أربعة ملايين، أما فيما يخص نسبة ولوج شبكة الهاتف الثابت

للأسرة فنلاحظ أنها بلغت 53.45% سنة 2017، لتنخفض نسبيا في سنة 2018، في حين نجد أن تطور كثافة الهاتف النقال اتخذ منحى تصاعدي طول فترة الدراسة، كما ارتفع عدد مشتركي الأنترنت الهاتف الثابت في الفترة الممتدة مابين 2015 إلى 2017، لينخفض في سنة 2018 ب238171 مشترك، أما عدد مشتركي الأنترنت للهاتف النقال فنلاحظ أنها اتخذ منحى تصاعدي في عدد المشتركين من 16684697 في سنة 2016 إلى 39860900 في سنة 2018، وهذا ما يفسر انخفاض في عدد مشتركي الأنترنت للهاتف الثابت في نفس الفترة، إذ أن المواطنين أصبحوا يفضلون الاشتراك على الهاتف النقال، وذلك بفضل التحسن في تدفق شبكة الأنترنت خاصة بعد دخول الجيل الرابع إلى الجزائر.

الجدول 2: تصنيف بعض الدول العربية حسب الابتكار العالمي

الدول	التصنيف العالمي	النتيجة	الدول	التصنيف العالمي	النتيجة
الإمارات العربية المتحدة	33	43.0	**البحرين**	78	28.8
م.ع.السعودية	66	31.8	**الأردن**	81	28.3
قطر	68	31.5	**لبنان**	92	25.1
تونس	71	30.7	**مصر**	94	25.1
الكويت	72	29.9	**الجزائر**	120	19.9
عمان	76	29.4	**اليمن**	131	15.4
المغرب	77	29.3			

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (Global InnovationIndex, 2021)

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن هناك تفاوت بين الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي، حيث احتلت الجزائر المرتبة 120 عالميا، والمرتبة 12 عربيا بدرجة 19.9، كما احتلت كل من الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، تونس، الكويت المراتب الخمس الأولى عربيا، والمراتب 33، 66، 68، 71، 72 عالميا على التوالي، بينما جاءت اليمن في المرتبة الأخيرة عربيا من أصل 12 دولة عربية شملها التصنيف، والمرتبة 131 عالميا.

2.4 و اقع التمويل الرقمي في الجزائر: يعتبر الاتجاه نحو التمويل الرقمي في الجزائر ضرورة حتمية في المؤسسات المالية في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي تحتل فيها التكنولوجيا المالية مكانة بارزة.

- تطور عمليات السحب الإلكتروني في الجزائر: شرعت العديد من المؤسسات المالية في الجزائر في استخدام أجهزة السحب الآلية، والجدول الموالي يوضح تطور أجهزة السحب والمبالغ الإجمالية المسحوبة.

الجدول 3: تطور أجهزة السحب الآلي والعمليات المسحوبة عليه في الجزائر في الفترة (2016 - 2020)

السنوات	عدد أجهزة السحب الآلي	عمليات السحب الالكترونية
2016	1370	686031
2017	1443	8310170
2018	1441	8833913
2019	1621	9929652
2020	3030	58428933

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (تجمع النقد الآلي، 2021)

من الجدول رقم(3) نلاحظ أنه هناك تطور بطيء في أجهزة السحب الآلي خلال الفترة مابين 2016 إلى 2019، حيث لم يتعدى العدد الإجمالي لأجهزة السحب 1621 جهاز في سنة 2019 ب 9929652 عملية سحب وهو رقم ضعيف جدا، في سنة 2020 أي خلال جائحة كورونا عرفت هذه الأجهزة ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفعت بحوالي 88% مقارنة بالسنة الفارطة، وب 58428933 عملية سحب ، وهو ما يوضح إرادة الدولة في التوجه نحو الخدمات المالية الرقمية خاصة بعد حالات الإغلاق الذي اتخذته السلطات العليا في البلاد بهدف احتواء الفيروس، ولكن رغم ذلك يبقى عددها قليل جدا، حيث وحسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2019 يوجد في الجزائر 9.64 جهاز سحب فقط لكل 100 ألف نسمة.

- **تطور خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر:** لتتبع تطور خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر نشكل الجدول الموالي.

الجدول 4: يوضح أجهزة وعمليات عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر في الفترة (2016 إلى 2020)

السنوات	العدد الإجمالي لأجهزة الدفع	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	5049	65501
2017	11985	122694
2018	15397	190898
2019	23762	274624
2020	33945	711777

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (تجمع النقد الآلي، 2021).

من الجدول رقم(4) نلاحظ انه وخلال الفترة ما بين 2016 إلى 2019 وبالرغم من تطور أجهزة الدفع إلا أن مستخدميها قليل جدا مقارنة بالنسيج السكاني للجزائر، إذ لم تتعدى 274624 عملية دفع في سنة 2019،

أما في سنة 2020 أي بعد انتشار فيروس كورونا عرفت أجهزة الدفع قفزة نوعية، حيث ارتفعت بنسبة 43 % مقارنة بسنة 2019، كما ارتفعت عدد المعاملات إلى 711777 عملية دفع إلكتروني، حيث ومع حالات الإغلاق الذي اتخذته السلطات العليا في البلاد بهدف احتواء الفيروس غير الجزائريون سلوكهم وتوجهوا نحو استخدام هذا النوع من الخدمات المالية الرقمية، بالإضافة إلى توجه العديد من المؤسسات المالية إلى طرح العديد من الخدمات الإلكترونية وهذا لضمان استمرار نشاطها، وهذا من شأنه أن يمنع من انتشار الفيروس من جهة ويوفر سيولة إضافية للمؤسسات المالية من جهة أخرى، لكن رغم ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة مع النسيج السكاني في الجزائر والذي يقدر حاليا ب 45 مليون نسمة.

-تطور نشاط الدفع على الأنترنت: انطلق نشاط الدفع عبر الانترنت فعليا في الجزائر في سنة 2016 وشمل أربع قطاعات(الهاتف/اتصالات، نقل، تأمين، كهرباء/ ماء)، ليتوسع بعد ذلك تدريجا بعد دخول قطاع خدمات إدارية، خدمات، بيع البضائع حيز الخدمة في السنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي، وفيما يلي تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت مند بداية نشاطه لسنة 2020:

الجدول رقم(5): يوضح تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت في الفترة الممتدة ما بين 2016 إلى 2020

القطاعات / السنوات	هاتف/اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ ماء	خدمة ادارية	خدمات	بيع البضائع
2016	6536	388	51	391	0	0	0
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235

المصدر:من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (تجمع النقد الآلي، 2021)

من الجدول رقم(5) نلاحظ أنه خلال الفترة مابين 2016 إلى 2019 كان نشاط الدفع عبر الأنترنت ضعيفا جدا، كما أن بعض القطاعات لم تدخل حيز الخدمة إلا مؤخرا، حيث نجد أن قطاع الخدمات الإدارية قد أطلق أول خدمة دفع عبر الأنترنت في سنة 2018ب 1455 معاملة، أما قطاع الخدمات فتأخر إلى غاية سنة 2019 ب5056 معاملة، بينما قطاع بيع البضائع فلم تكن أولى معاملاته عبر الأنترنت إلا في عام 2020 ب235 معاملة، ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها ما يلي: ضعف البنية التحتية التقنية في الجزائر، ضعف الخدمات المالية الرقمية في الجزائر، نقص الوعي المالي الرقمي لدى أغلب الشعب الجزائري.

كما نلاحظ أيضا أنه في سنة 2020 أي خلال جائحة كورونا عرف نشاط الدفع عبر الأنترنت في الجزائر تطورا ملحوظا، وقد تم تسجيل هذه الزيادة أساسا في قطاع الخدمات حيث ارتفعت عدد عملياته من 5056 عملية في سنة 2019 إلى 213175 عملية في سنة 2020، أي بزيادة قدرها 4116%، ثم يليه قطاع الخدمات الإدارية والذي ارتفعت عدد عملياته من 2432 في سنة 2019 إلى 68395 عملية في سنة 2020، أي بزيادة قدرت ب2712%، ثم قطاع النقل والذي ارتفعت عدد عملياته من6292 في سنة 2019 إلى 11350 في سنة 2020، أي بزيادة قدرت ب80%، وأخيرا قطاع الهاتف حيث ارتفعت عدد عملياته من 141552 في سنة 2019 إلى 4210284 في سنة 2020، أي بزيادة قدرت ب29%، ويرجع هذا أساسا إلى انتشار فيروس كورونا وما ترتب عنه من حالات الإغلاق الكبير الذي اتخذته السلطات العليا في البلاد بهدف احتواء الفيروس، هذا الإجراء حتم على الجزائريون إلى التوجه نحو الخدمات المالية الرقمية، بالإضافة إلى إطلاق العديد من الخدمات المالية الرقمية في العديد من المؤسسات المالية.

3.4 واقع الشمول المالي في الجزائر

- تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر: يمكن توضيح تطورات أهم مؤشرات الشمول المالي للجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات الجزئية

الجدول 6: يوضح أهم النسب المئوية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر

مؤشر القياس	2011	2014	2017
ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية (+15 سنة)	%33	50%	43%
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية (+15 سنة)	1%	2%	3%
استخدام حساب مؤسسة مالية رسمي لتلقي الأجور (+15 سنة)	-	16%	8%
دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية (+15 سنة)	-	-	8%
ملكية بطاقة ائتمان مصرفي (+15 سنة)	1%	6%	3%
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء (+15 سنة)	25%	13%	19%
ادخار الأموال خلال السنة الماضية (+15 سنة)	-	45%	39%
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية (+15 سنة)	-	89%	66%

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: (قمان و بن موسى، 2019، صفحة 13).

من خلال الجدول أعلاه والذي يظهر النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر للبالغين (>15 سنة) خلال السنوات2011، 2014 ،2017، يتبين أن مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر في مستوى جيد، حيث سجلت نسبة 33 %سنة 2011 ،وارتفعت إلى

50 %سنة 2014، و 43%سنة2017؛ بينما لا تزال نسبة الاقتراض في مؤسسة المالية رسمية في الجزائر منخفضة جدا حيث انحصرت بين 1% و3% خلال الفترة بين 2011 و2017؛ أما فيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية رسمي لتلقي الأجور من القطاعين الخاص والعام فقد سجل نسبة عالية سنة 2014 قدرت بـ 16 % لتتراجع إلي 8% سنة 2017؛كما أن هناك تأخر في مجال دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمي حيث سجلت نسبة 8% في هذا الخصوص سنة 2017؛ في حين لم تتعد نسبة امتلاك بطاقة ائتمان سنة 2017 معدل 3% في حين كانت شبه منعدمة سنة 2011 بنسبة 1%؛ كما تشير المعطيات إلي أن المصدر الرئيسي للاقتراض عند الجزائريين العائلة والأصدقاء حيث تراوحت نسبتها بين 25% سنة 2011 ، 13% سنة 2014، و19% ستة 2017، كبديل لإقراض المؤسسات المالية الرسمية المتدني جدا.

بينما سجلت معدلات متوسطة لادخار البالغين الأموال خلال السنة الماضية بمعدل 45% سنة 2014 لتنخفض إلى 39% سنة 2017؛ في حين كان استقبال المدفوعات الحكومية في حساب المؤسسات المالية مرتفعة لتسجل سنة 2014 نسبة 89%.

-موقع الجزائر في مجال الشمول المالي: أكدت دراسة لجن-يونغ بارك (2015) صادرة عن بنك التنمية الآسيوي والمستخدمة لبيانات البنك الدولي المتوفرة لـ176 دولة، أن الشمول المالي في الدول العربية لازال متأخرا جدا وبالأخص الجزائر إذ احتلت المرتبة 141 عالميا و14 عربيا في مستوى مؤشر الشمول المالي لسنة 2014 بمعدل 9.62%، وقد تم ترتيب دول العالم وفقا لمستوى الشمول المالي الذي يشمل 5 مؤشرات جزئية وهي عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ؛ عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ؛ عدد المقترضين من كل 1000 بالغ؛ عدد المودعين لدى البنوك من كل 1000 بالغ؛ نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي(سمير وآخرون، 2016، صفحة 22).

الجدول 7: مؤشر الشمول المالي وترتيب الدول العربية حسب بيانات البنك الدولي 2014

الدولة	مؤشر الشمول المالي	الترتيب العالمي	الدولة	مؤشر الشمول المالي	الترتيب العالمي
لبنان	50.83	36	**م.ع. السعودية**	24.34	103
عمان	46.42	42	**ليبيا**	22.59	109
الكويت	42.01	55	**الضفة الغربية وغزة**	19.5	121
قطر	40.6	57	**مصر**	18.77	122
الأردن	37.11	68	**سوريا**	11.08	138
الإمارات	32.6	77	**الجزائر**	9.62	141

المغرب	30.86	82	السودان	5.74	157
تونس	29.29	88	اليمن	3.93	170

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:(سمير وآخرون، 2016، صفحة 22).

4.4 دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: يعتبر التمويل الرقمي وسيلة واعدة لتحقيق الشمول المالي وتعزيزه، وذلك من خلال النقاط التالية:

-يساعد التمويل الرقمي على إخراج الناس من الفقر، وذلك من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية وتعزيز وصولها لأغلب شرائح المجتمع خاصة المجتمعات الفقيرة، وبالتالي زيادة الشمول المالي؛

-التمويل الرقمي المتمثل في تقديم خدمات ومنتجات مالية عبر الأنترنت والأجهزة الذكية له تأثير ايجابي على الشمول المالي، حيث تعتبر العمليات الرقمية من أكثر التقنيات المالية التي تساهم في إتاحة والوصول إلى الخدمات المالية بسرعة وسهولة وبتكاليف منخفضة؛

-يوفر التمويل الرقمي عدة قنوات مبتكرة تعمل على تحسين وصول الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، وبالتالي تعزيز الشمول المالي، حيث بفضل هذه القنوات المبتكرة زالت العديد من العوائق التي تعيق إمكانية الحصول على الخدمات المالية؛

- استخدام الخدمات الرقمية للاستفادة من الفرص المالية جزء مهم من الشمول المالي؛

- تنوع الخدمات المالية الرقمية وكفاءتها تسمح بتقليل تكلفة المعاملات والوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الرفاه العام للأفراد. وقد أسهم الاستخدام الواسع للتقنية المالية والهواتف المحمولة والأنترانت في إجراء المعاملات المالية وكذا تبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي مصرفيا، في ارتفاع نسبة مالكي الحسابات واعتمادهم على المعاملات المالية الرقمية حيث ارتفعت خلال الفترة بين 2014 و2017 من 67% إلى 76% عالميا.(قمان و بن موسى، 2019، صفحة 7)

بالرغم من الدور المهم الذي يلعبه التمويل الرقمي لتعزيز الشمول المالي إلا أن التكنولوجيا الرقمية لا تكف بمفردها لزيادة الشمول ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية سواء أكانت رقمية أم تناظرية

بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحسابات لديهم متدنية(شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 119).

5.الخاتمة: مما سبق يمكن القول أن التمويل الرقمي يلعب دورا حاسما في زيادة الشمول المالي من خلال تنوع خدماته المالية والمصرفية المبتكرة، التي يمكن إجراؤها عبر الأجهزة الذكية والأنترنت، حيث تسعى الجزائر على غرار مختلف دول العالم إلى تبني التمويل الرقمي في مؤسساتها المالية، نظرا لدوره الكبير في تعميم وإيصال الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وبالتالي تعزيز الشمول المالي، إلا أن هذا التوجه يبقى ضعيفا نظرا لعدة عوامل أهمها ضعف البيئة الرقمية في الجزائر وغياب التثقيف المالي وغيرها من المعيقات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- ضعف البيئة الرقمية في الجزائر، وهذا ما يعيق عملية التحول الرقمي في الجزائر؛
- تدل مؤشرات الإعلام والاتصال في الجزائر على تحسن واضح في مستوياتها، إلا أنها تبقى أقل من المطلوب، مقارنة مع الدول العربية والدول المتقدمة؛
- ضعف مستوى التمويل الرقمي في الجزائر، ومحدودية الاهتمام بالخدمات المالية الرقمية في الجزائر، وهو ما ينعكس على مستوى الشمول المالي في الجزائر؛
- لا زالت الجزائر تحتل مرتبة متدنية على المستوى العربي والعالمي في مجال الشمول المالي بسبب الجهود المحتشمة المبذولة في هذا الشأن وغياب العمل وفق إستراتيجية وطنية شاملة وفعالة؛
- نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر منخفضة جدا واعتماد البالغين في الجزائر على الاقتراض من العائلة والأصدقاء بشكل واسع لسد ثغرة التمويل الرسمي، كما يشهد النشاط المصرفي ضعفا على مستوى الدفع والسحب الالكتروني وهو ما يعكس ضعف مستوى الشمول المالي؛
- هناك تفاوت كبير بين الدول العربية في مؤشر الشمول المالي يرجع للاختلاف بينها في مدى الاهتمام والسعي لتعزيز الشمول المالي، حيث سجلت دول الخليج نسبا مرتفعة بينما احتلت الجزائر المرتبة 141 عالميا و14 عربيا سنة 2014 بمعدل 9.62% رغم الإجراءات المتخذة في هذا المجال من طرف بنك الجزائر؛
- التمويل الرقمي يعمل على تحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، تسمح لأغلب شرائح المجتمع من الوصول إليها بسهولة وسرعة وبتكاليف منخفضة؛

-التمويل الرقمي يزيد من جودة الخدمات المالية من خلال زيادة ملائمة المنتجات المقدمة للعملاء وأمانها.

وبناء على النتائج السابقة توصى الدراسة بـ:

-إطلاق خدمات مالية رقمية عن بعد في الجزائر أصبح أمرا ضروريا، وهذا لمواجهة أي ظرف طارئ كما حدث مع تفشي فيروس كورونا ما حتم على الكثير من العملاء على قضاء حوائجهم عن بعد؛

-العمل على تحسين البيئة الرقمية في الجزائر والاستفادة مما توفره تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا لتدعيم الشمول المالي؛

-تنفيذ إصلاحات واسعة تستهدف الارتقاء بمستوى البنية التحتية المالية وتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة بشكليه الرقمي والتقليدي مع التركيز على المناطق المهمشة والنائية؛

-تحديث النظام المالي والمحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة؛

- نشر الثقافة المالية في الجزائر بشتى الطرق الممكنة؛

- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الشمول المالي.

6. قائمة المراجع:

المقالات:

- سامي مباركي، و سامية مقعاش. (2021). التمويل الإسلامي في مواجهة تحديات التمويل الرقمي وتداعيات جائحة كورونا. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 5*(1)، 159.
- سمير وآخرون. (2016). الشمول المالي في فلسطين. *معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس*. القدس ورام الله، فلسطين.
- صندوق النقد العربي، و فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول. (2015). متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية. *03(02)*. (مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة،، المحرر).

- عمر قمان، و محمد بن موسى. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX)) خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر. *revue des Reformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، 2019(3)*. الجزائر.

- Katie, Z. H. (2020). The Role of Commercial Banks in Promoting Financial Inclusion / Applied Study in The Middle East Bank for Investment and Baghdad Bank. *Zainab Hamid Katie, The Role of Commercial Banks in Promoting Financial InclusionJournal of Administration and Economics / Al-Mustansiriya University(123)*.

- ozili, p. (2018). Impact of Digital Finance on Financial Inclusion and Stability. 4. Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/84771/

التقارير:

- Global Innovation Index. (2021). Global Innovation Index report.

مو اقع الانترنيت:

- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية .(2021). تاريخ الاسترداد 13 10, 2021، من: www.mpt.gov.dz/ar/content/indicateurs/

- تجمع النقد الآلي.(2021). تاريخ الاسترداد 14 10, 2021، من: https://giemonetique.dz/ar/activites/homologation/processus-homologation/certification-modele-atm

الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتاثير جائحة واقع كورونا عليه.

The reality of financial inclusion in sub-Saharan Africa and the impact of the Corona crisis on it.

د. نادية سوداني[1]،
Dr. nadia soudani [1],
[1] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، soudani.nadia@cuniv-tissemsilt.dz

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز اهمية الشمول المالي في عصرنة وتنمية القطاع المالي والمصرفي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تم التركيز على أهم المؤشرات الأساسية الخاصة به.
ولقد توصلنا إلى أن تطبيق هذه الأنشطة المالية من طرف المؤسسات المالية في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى أصبح ضرورة ملحة وليس خيارا، ولهذا حاولنا إبراز المزايا والمنافع التي تجنيها دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال تبنيها لهذه الأنشطة التي تساهم في تطويرها وتنميتها، وكذلك قمنا بتقديم بعض التوصيات التي تهدف إلى العمل على تطبيق الأنشطة المذكورة سالفا.
كلمات مفتاحية: الشمول المالي ، مؤشرات الشمول المالي ، ازمة كورونا ، مؤشرات الشمول المالي في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

Abstract:
This research paper aims to highlight the Importance of the Financial Inclusion concept in modernizing and developing the financial and banking sector in Sub-Saharan Africa countries, where the focus was on the most important basic indicators of its own.
where we have come to implement these Finance by financial establishments in Sub-Saharan Africacountries has become an urgent necessity and not an option, and for this we have tried to highlight the benefits and benefits that the Sub-Saharan Africa. by adopting these activities that contribute to its development and development, and we have also made some recommendations that aim to Work on the implementation of these activities.
Keywords: Financial Inclusion; Financial Inclusion Indicators; Corona crisis; indicators of financial inclusion in sub-Saharan Africa.

1. مقدمة:

يعتبر اقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الاقاليم التي بدأت بالاهتمام بموضوع الشمول المالي وخاصة بعد النقائص التي شهدتها المعاملات المالية بها في ظل تفشي فيروس كورونا وفرض اجراءات الحجر الصحي في كامل ارجاع المنطقة والعالم، فاتجه الكثيرون لاعتماد المعاملات المالية عن طريق تكنولوجيا المعلومات، وما زاد من انتشار هذه المعاملات هو الانتشار الواسع للهواتف النقالة في المنطقة بنسبة كبيرة جدا.

وتعتبر البنية التحتية ونقص التكنولوجيا من بين المعيقات التي تؤدي الى ضعف انتشار الشمول المالي حيث ان عدد كبير من المواطنين في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يستفيدون من الخدمات المالية اضافة الى انتشار الامية.

تعتبر جائحة كورونا نقطة تحول بالنسبة لدول فريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث بدا اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الجانب المالي كما يتوقع في القريب العاجل اتعاش في هذا الجانب.

من خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الاشكالية التالية: كيف اثرت ازمة كورونا على مؤشرات الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ؟

المنهج المعتمد: تم اعتماد المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف و التحليل .

اهمية الدراسة: تتجلى اهمية الدراسة في محاولة البحث عن اهمية الشمول المالي واهم الاثار الايجابية والسلبية له على الدول، بالإضافة الى تبيين واقع الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وذلك من خلال عرض مؤشرات الشمول المالي، ومن ثم عرض التوقعات المستقبلية .

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الاول :مدخل حول الشمول المالي.

المحور الثاني: و اقع الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

المحور الثالث: تأثير جائحة كورونا على الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتوقعات المستقبلية.

2. مدخل حول الشمول المالي

ان الشمول المالي يعني توفير الخدمات المالية لجميع الافراد في المجتمع من اجل الاستفادة منها، وتقليل التكاليف، وان له اثارا ايجابية يجب العمل على استغلالها واثارا سلبية يجب تفاديها والعمل على تحسينها.

1.2 **مفهوم الشمول المالي:** ان هناك اختلاف كبير في تحديد مفهوم الشمول المالي فكل واحد يتناوله من وجهة نظر معينة، وسنحاول اعطاء مفهوم شامل له.

تعريف الشمول المالي: يعرف الشمول المالي على انه:

*-توفير الخدمات المالية الرشيدة والمستدامة للأفراد. (الدولي، 2015، صفحة 3)

*-توفير الخدمات والمنتجات المالية لجميع فئات المجتمع بأسعار مقبولة. (الحريري، 2021، صفحة 878)

*-عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبأسعار معقولة وبطريقة مناسبة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُممت خصيصاً لذلك، ومُدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي. (العربية)

*-امكانية وصول الافراد، بما فيهم اصحاب الدخل المنخفض، والشركات الى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية(مدفوعات، تحويلات، ادخار، اقتراض، تامين. الخ)، ويتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبتكلفة معقولة. (العربي، 2020، صفحة 191)

*-تمكين مختلف فئات المجتمع بمن فيهم الافراد وقطاعات الاعمال من الوصول الى الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتامين وغيرها من خلال القنوات الرسمية بشكل مناسب وبتكلفة معقولة مع ايلاء اهمية خاصة للفئات المحرومة والمهمشة وبحيث تتقلص الحاجة الى الاشكال غير الرسمية من صيغ التمويل التي لا تخضع عادة للرقابة. (حمور، 2021)

من خلال ما سبق يمكننا تعريف الشمول المالي على انه اتاحة الخدمات المالية المتنوعة لجميع افراد المجتمع ولجميع الشركات بدون استثناء من اجل تسريع العمليات المالية وباقل تكلفة.

ركائز الشمول المالي: هناك عدة محاور اساسية يرتكز عليها الشمول المالي، وهي: (عرزي، 2020)

*-**الحصول على المنتجات والخدمات المالية:** توفر خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف.

*-**القدرة المالية:** ادارة الاموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية.

*-**استخدام المنتجات والخدمات المالية:** الانتظام، التكرار، ومدة الاستخدام،

*-**جودة الخدمات والمنتجات المالية:** الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة.

*-التنظيم والرقابة الفعالتين بهدف ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية.

اسباب التوجه الى الشمول المالي :اهتمام الدول والافراد بالشمول المالي يعود لمجموعة من الاسباب:

-اهمية الشمول المالي.

-التوافق مع توجهات الدولة حيث يكون هماك اهتمام كبيلا بالفقراء والمهمشين والمشروعات المتنامية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

-الاستفادة من الموارد الداخلية غير المستخدمة للدولة لتحسين الاوضاع الاقتصادية. (بدوى، صفحة 5)

-الشمول المالي يهتم بشرائح كثيرة في المجتمع، وخصوصا الشرائح المهمشة او التي تحتاج منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة المرأة واصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والاطفال والشباب وغيرهم. الشمول المالي يضمن ان كل الفئات تجد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وهذا يؤدى الى ارتفاع مستوى المعيشة وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للافراد وللدولة. (المصرفي، صفحة 1)

-الشمول المالي أو التمويل الشامل مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة للعدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات، والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. (العربية)

2.2 اهمية واهداف الشمول المالي: ان اهمية الشمول المالي تكمن في كثرة الطلب عليه وتوجه الدول الى تبنيه، وذلك من اجل تحسين الخدمات المالية وتوفيرها لجميع شرائح المجتمع دون استثناء، والهدف منه هو تعزيز عمليات الوصول، وسنفصل في ذلك اكثر من خلال هذا العنصر.

1اهمية الشمول المالي: ان اهمية الشمول المالي تتمثل في:

-كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة اموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن.

-انه عامل مساعد ويعمل على تحقيق الاستقرار المالي.

- يضمن الشمول المالي، قيام المؤسسات المالية بتطوير منتجات تناسب وتلائم طبيعة وأنشطة المجتمع لتقديم منتجات مالية منخفضة التكلفة وسهل الحصول عليها من قبل المستهدفين. (ابراهيم، 2021)

-تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتأمين الرفاهية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. (العربية)

-يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء.

-يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات.

-يزيد من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك.

-يعزز النزاهة المالية والثقة في المؤسسات المالية والنظام ككل.

-يزيد من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك. (عرزي، 2020، الصفحات 516-517)

اهداف الشمول المالي: ان الشمول المالي يهدف الى:

-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية.

-تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

-تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

-تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.

-خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي. (لخضر، 2019، صفحة 109)

2.3 . الآثار الإيجابية للشمول المالي ومعوقاته:

الآثار الإيجابية للشمول المالي. ان الاثار الايجابية للشمول المالي تتمثل في:

-تعزيز الاستقرار المالي.

-المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-تعزيز سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

-جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.

وهناك آثار إيجابية للقطاع المصرفي تتمثل في تنويع الأصول المصرفية وجذب البنوك لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك Huge Data بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل. (العربية)

2معوقات الشمول المالي. تتمثل معوقات الشمول المالي في:

-عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي.

-عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.

-المخاطر المتغيرة للشمول المالي.

هناك مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص «العملاء المُستبعدين» من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين، وكذلك إمكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية. (العربية)

3. و اقع الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

1.3 مؤشرات الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

هناك عدة مؤشرات للشمول المالي سنحاول عرض بعضها من اجل اعطاء نظرة عامة حول واقع الشمول المالي في منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من بينها:

- تبلغ قيمة المعاملات التي تتم عبر المحمول 10 %، نسبة إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

-كما إنه لا يزال نحو 57 % من سكان دول جنوب الصحراء الأفريقية محرومين من الوصول إلى الأدوات المالية الرسمية، ويكلف التحويل بين العملات الدول الأفريقية نحو خمسة مليارات دولار سنوياً، وهو ما يعوق الآفاق التجارية للقارة.

- تقوم بعض الشركات في الدول الأفريقية بإطلاق خدمات الإقراض والسداد عن طريق الهواتف المحمولة، وبالطبع لا تزال التعاملات النقدية هي السائدة في أفريقيا، وتشكل 99 % من المعاملات المالية في نيجيريا، وتحتفظ بالصدارة أيضاً في جنوب أفريقيا، التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين لديهم حسابات بنكية نسبياً.

وأطلقت الشركة بنكها الإلكتروني الجديد في أبيدجان بساحل العاج، وتعتزم إطلاقه في مالي وبوركينا فاسو والسنغال.

وتعتزم "إم تي إن" و"تلكوم" إطلاق برامج للقروض المصغرة في جنوب أفريقيا، بينما تقوم "فوداكوم" بتوسيع خدماتها في مجال الإقراض والتأمين وحلول السداد. (المنشاوي، 2020)

كما ان هناك تطور كبير في مؤشرات الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث وصلت الكثافة المصرفية في سنة 2019 الى 5.7 بعدما كانت3 في سنة 2010 ، وهذا قد اثر على عدد البالغين المستخدمين لماكنات الصرف الالي والذين لديهم حسابات بنكية .

الجدول 1: تطور مؤشر الكثافة السكانية عدد مستخدمي ماكنات الصرف الالي و عدد البالغين الذين لديهم حسابات بنكية في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال السنتين 2010 و2019.

السنة	2010	2019
الكثافة المصرفية	3	5.7
عدد مستخدمي ماكنات الصرف الالي لكل الف من السكان	2.2	5.6
عدد البالغين الذين لديهم حسابات بنكية لكل الف من السكان.	78	172

المصدر: جيهان عبد السلام عباس، اثر التكنولوجيا المالية على اداء الخدمات المالية والمصرفية في افريقيا جنوب الصحراء (دراسة)، 2021/7/23، على الموقع الالكتروني:https://pharostudies.com/?p=7311 تاريخ الاطلاع:2021/10/20.

وتختلف نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين لديهم حسابات رسمية بالبنوك في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وذلك راجع للتطور في المجال المالي الذي تشهده كل دولة فنجد دولا متطورة كجنوب افريقيا، وبوتسوانا ونجيريا، ودول ضعيفة جدا كالنيجر، والشكل الموالي يبين ذلك اكثر.

الشكل 1:نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين لديهم حسابات رسمية بالبنوك في بعض الدول الافريقية سنة 2018.

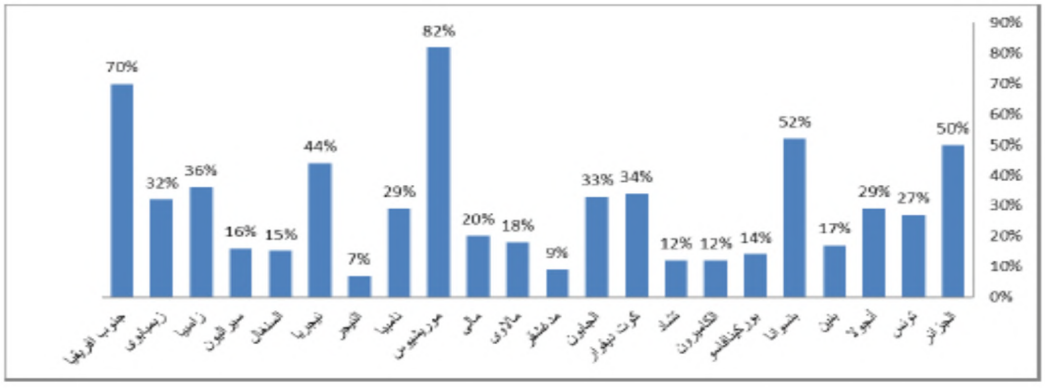

المصدر:نهلة ابو العز، اثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد العاشر، افريل 2021، ص358.

لقد شهدت دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تطور كبيرا في المعاملات المالية وخاصة بعد الانتشار الكبير للهواتف النقالة وبداية الاعتماد عليها في اجراء المعاملات المالية، وهذا ما قد اثر على تطور ماكنات الصراف الالي وفتح فروع للبنوك التجارية اضافة الى عمليات الايداع بهذه البنوك والجدول الموالي يبين تطور اكثر.

الجدول 2:تطور ماكنات الصراف الالي وفتح فروع للبنوك التجارية اضافة الى عمليات الايداع بهذه البنوك خلال الفترة 2010-2019.

السنة	ماكنات الصراف الالي لكل 100الف بالغ	فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ	ايداع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ
2010	3.25	3.38	133.07
2011	3.88	3.62	135.45
2012	4.38	3.77	145.70
2013	4.90	3.88	150.89
2014	5.52	4.12	154.13
2015	5.64	4.29	144.59
2016	5.92	3.36	185.37
2017	5.70	4.44	199.03
2018	6.42	4.30	226.69
2019	6.09	4.45	231.99

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3?view=chart&locations=ZG تاريخ الاطلاع:2021/10/19.

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك تزايد في ماكنات الصراف الالي لكل 100 الف بالغ حيث تضاعف للضعف فقد كان 3.25 في سنة 2010واصبح 6.09 في سنة 2019 ، في حين ان زيادة فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ فقد تزايد بنسبة ضئيلة حيث كانت في سنة 2010 حوالي 3.38 واصبحت 4.45 في سنة 2019، اما بالنسبة لإيداع البنوك التجارية لكل 1000 بالغ فقد كانت الايداعات 133.07 ايداع واصبح في سنة 2019 حوالي 240.00 ايداع.

ان نسبة امتلاك الافراد للهواتف النقالة في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يفوق 50 % في حين ان النسبة على المستوى العالمي حوالي 40 % ، وهذا ما اسهم في تبني المعاملات المالية الالكترونية التي تتم عبر الهواتف النقالة حيث ان نسبة من يمتلكون حسابات مالية على الهاتف اكثر من 20 % وهو اعلى من

معدل العالمي الذي لا يتجاوز 5 %، في حين ان نسبة من يمتلكون بطاقات ائتمانية لا يتجاوز 20 % ، والشكل الموالي يبين ذلك اكثر.

الشكل 2: مؤشرات الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في سنة 2019.

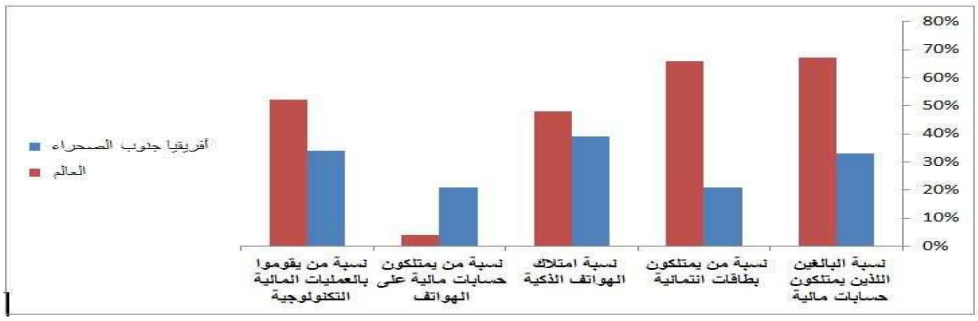

Source : FinTech in Africa Leapfrogging Legacy Straight to Mobile , FT Partners FinTech Industry Research | November 2019 , P.40 , Available at : https://www.ftpartners.com/fintech-research/fintech-in-africa

2.3 تحديات الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

ان تطبيق الشمول المالي في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد لقي مجموعة من التحديات منها:

1-ضعف البنية التنظيمية والمؤسسية.

2- البنية التحتية المحدودة.

3- مشكلات الامن السيبيرالي.

4-ارتفاع نسبة الفقر والامية في افريقيا. (عباس، 2021)

4. تأثير جائحة كورونا على الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتوقعات المستقبلية.

1.4. تأثير جائحة كورونا على الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى: لقدتم إجراء دراسة في أوائل عام 2021 بواسطة مختبر إريكسون للمستهلك والصناعة. وشملت الدراسة استطلاع رأي 3,200 مستهلك في ستة بلدان من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي: السنغال وأنغولا ونيجيريا وساحل العاج وغانا وإثيوبيا، بهدف تقييم نمو الخدمات المالية المتنقلة في ضوء التطورات التي شهدتها المنطقة في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية، فضلاً عن تأثير الجائحة على السلوك المالي.

وفق تقرير شركة إريكسون فان هناك مجموعة من الحقائق حول واقع الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتي تتمثل في:

*-يعتقد 70 % من المستهلكين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تنفيذ المعاملات بشكل أسرع ستشجعهم على استخدام خدمات الخدمات المالية المتنقلة بشكل أكبر في المستقبل.

*-تجعل الحلول المالية المتنقلة من إريكسون إدارة الشؤون المالية بسهولة إرسال رسالة نصية بحيث يمكن جلب الخدمات المصرفية إلى المليارات حول العالم بسلاسة.

*-جائحة Covid-19 سرعت استخدام الخدمات المالية المتنقلة. يستخدم حوالي نصف المستهلكين في المنطقة حاليًا خدمات مالية متنقلة.

*-أن نحو نصف المستهلكين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستخدمون الخدمات المالية المتنقلة في عام 2021، إلا أن معظم المستهلكين الذين لا يستخدمون الخدمات المالية المتنقلة الآن، هم على معرفة بها. وعلاوة على ذلك، فإن ما يصل إلى 8 من كل 10 مستهلكين يعتزمون البدء في استخدامها. (المنشاوي، 2020)

- يعد مزودو خدمات الاتصالات أهم موردي الخدمات المالية المتنقلة، حيث أن حوالي 90 %من مستخدمي الخدمات المالية المتنقلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستخدمون هذه التكنولوجيا من خلال شركات الاتصالات.

-ويعتمد العديد من مزودي خدمات الاتصالات في مختلف أنحاء العالم لتوفير حلول الخدمات المالية المتنقلة لنحو 300 مليون مستخدم، إذ أنها توفر منصات آمنة وموثوقة ومرنة تساعد في بناء منظومة مالية مترابطة وشفافة، ودعم مزودو خدمات الاتصالات ودول المنطقة لتحقيق النمو الاقتصادي. (العتيبي، 2021)

-تزدهر التجارة الإلكترونية في أفريقيا، مدفوعة بارتفاع الطلب على التسوق عبر الإنترنت بسبب جائحة كورونا. وفقًا لدراسة جديدة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية، فإن سد الفجوة بين الجنسين في أداء المبيعات على منصات التجارة الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى إضافة ما يقرب من 15 مليار دولار إلى السوق الأفريقية بحلول عام 2030.

-جمعت الشركات الناشئة في غرب أفريقيا 232 مليون دولار في الربع الأول من عام 2021، وهذا ارتفاع من 62 مليون دولار في نهاية عام 2020، وفقًا لتقرير صادر عن باوباب إنسايت. ذهب 170 مليون دولار من الإجمالي إلى شركة واحدة، وهي شركة التكنولوجيا المالية النيجيريةFlutterwave . (FinDev، 2021)

*-وفي "إفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى"، يساهم القطاع غير الرسمي بنسبة 66 بالمئة من إجمالي العمالة، المصنف كمجموعة من الأنشطة الاقتصادية والمشاريع والوظائف غير الخاضعة للتنظيم، أو غير محمية من قبل الدولة.وفي ظل كورونا، يكافح الناس صعوبات الحياة بمساعدات قليلة أو معدومة من الحكومات، إذ أغلقت معظم الشركات أبوابها؛ ما أثر على الوظائف وسبل العيش. (تيه، 2020)

*-وقد كان لتفشي فيروس كورونا اثار سلبية على المنطقة حيث كان حجم التدفقات في سنة 2019 حوالي 48 مليار دولار، وانخفض في سنة 2020 الى 37 مليار دولار ويتوقع ان يصل في 2021 حوالي 38 مليار دولار، والجدول الموالي يبين ذلك اكثر.

الجدول 3: تدفق التحويلات الى افريقيا جنوب الصحراء مليار دولار

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة التدفق	42	48	48	37	38

المصدر: بول بليك، ديفيانشي وادوا، مدونات البنك الدولي، استعراض حصاد عام 2020، تأثير فيروس كورونا المستجد في 12 شكلا بيانيا،2020/12/14 ،على الموقع الالكتروني:https://blogs.worldbank.org/ar تاريخ الاطلاع: 2021/10/22.

2.4. التوقعات المستقبلية للشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى: ان التعافي من فيروس كورونا يفتح افاق مستقبلية تفائلية بالنسبة للشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتي يمكننا ايجازها في النقاط التالية:

استقطاب الخدمات المالية الرقمية: قال موقع "ذا بانكر" العالمي إن مصر وإثيوبيا ونيجيريا تقود ثورة التكنولوجيا المالية في أفريقيا، بفضل كونها الأكثر كثافة سكانية بالقارة، فضلاً عن تنفيذ إصلاحات تنظيمية تدعم استراتيجيات الشمول المالي بالدول الثلاثن كما توقعت مؤسسة GSMA لتطوير المنصات الرقمية والمالية أن الإصلاحات التنظيمية وتسخير إمكانات الهاتف المحمول، قد تؤدي لجذب أكثر من 110 ملايين عميل في الدول الثلاث لاستخدام الخدمات المالية الرقمية خلال السنوات الخمس المقبلة.

- أشارت GSMA إلى أن أفريقيا شهدت خلال عام 2018 عمليات نقل أموال عبر الهاتف بقيمة 26.8 مليار دولار عبر تنفيذ حوالي 1.7 مليون معاملة، بزيادة سنوية قدرها 15.3%، وأوضحت أن هذه العمليات جاءت مدفوعة بتعدد عروض الخدمات المصرفية المحمولة، التي وصل عددها إلى 132 عرضاً في دول جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى فقط.

-كما أن شركات الاتصالات تعكف على تقديم المزيد من الخدمات المالية الابتكارية، لا سيما في مجال المدفوعات وإدارة المحافظ الرقمية. (علي، 2019)

انتشار التمويل الرقمي على نطاق واسع: من الممكن أيضا استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت للحد من الحاجة إلى النقد وتجاوز القنوات المادية التقليدية. ويعمل هذا على تقليل التكاليف التي يتحملها مقدمو الخدمات المالية بشكل كبير، ويجعل خدماتهم أكثر ملاءمة وسهولة في الحصول عليها من قِبَل المستخدمين . وخاصة من ذوي الدخل المنخفض في المناطق النائية. وتشير تقديرات مؤسسة ماكينزي العالمية إلى أن انتشار التمويل الرقمي على نطاق واسع من شأنه أن يضيف 3.7 تريليون دولار أميركي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة بحلول عام 2025. ويعادل هذا زيادة بنحو 6% فوق المعتاد. وفي الدول المنخفضة الدخل حيث معدلات الشمول المالي منخفضة للغاية، مثل نيجيريا وأثيوبيا والهند، قد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قد تصل إلى 12%. (علي ل.، 2016)

إضافة 40 مليار دولار إلى الناتج المحلي لأفريقيا: ويرى تقرير لمنظمة "فايننشل سكتور ديبنينغ"، أنه ومنذ زمن بعيد وضعت الشركات الناشئة بمجال التكنولوجيا المالية في أفريقيا عينها على الحلول المصرفية عبر المحمول لشرائح كبيرة من السكان الذين لا تصلهم الخدمات المصرفية. وتوقعت المنظمة أن تضيف التكنولوجيا المالية 40 مليار دولار إلى الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء بحلول ،2022 ومن الواضح أن الخدمات المصرفية عبر المحمول ستقود ذلك.

وذكر التقرير أن أي نقاش حول تاريخ التكنولوجيا المالية في أفريقيا لن يكون كاملاً من دون ذكر خدمة "إم بيزا" التي ربما تكون الأشهر والأكثر نجاحاً بين الحلول المصرفية عبر الموبايل في القارة السمراء. وتتيح هذه الخدمة للمستخدمين إيداع المال وسحبه وتحويله ودفع ثمن السلع والخدمات عبر الهاتف المحمول. (المنشاوي، 2020)

4تطبيق الشمول المالي ورقمنة الخدمات المصرفية: أشار تقرير حديث إلى أنه وفي ظل التوجه العالمي إلى تطبيق الشمول المالي ورقمنة الخدمات المصرفية، تستعد شركات المحمول العاملة في القارة السمراء لخوض غمار المنافسة مع البنوك التجارية على سوق الخدمات المصرفية، التي تعد من الأسواق الواعدة على مستوى العالم.

ويسعى مشغلو شبكات الهاتف المحمول في أفريقيا إلى استغلال الجائحة لمصلحة تقديم الخدمات البنكية، مستفيدين في ذلك من إمكانات النمو الكبيرة بالقارة الأفريقية. وبالرغم من تضرر إيرادات شركات الهاتف المحمول من تبعات جائحة "كوفيد-19"، لكنها تتطلع إلى سوق الخدمات البنكية كمصدر جديد للدخل، في ظل تنامي المدفوعات عبر الهاتف المحمول، كما يبدو أن مشغلي المحمول بالقارة في وضع

مثالي لتقديم الخدمات البنكية لارتفاع نسبة استخدام الهاتف المحمول، مقارنة بإمكان الوصول إلى البنوك التقليدية، كما أن لديها ثورة ممثلة في قاعدة معلومات كبيرة، وإمكان التواصل مع العملاء بكلفة بسيطة. (المنشاوي، 2020)

5. خاتمة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها اتضح لنا ان دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتبر دولا متوسطة فيما يخص تطبيق الشمول المالي، والمؤشرات الخاصة بها بينت ذلك اكثر، كما ان لتفشي فيروس كورونا اثر ايجابي من حيث الاتجاه الى استعمال المعاملات الالكترونية عن طريق الهاتف المحمول وما شجع ذلك هو امتلاك نسبة كبيرة من المواطنين لهواتف نقالة.

النتائج: تم التوصل الى النتائج التالية:

*-ان الشمول المالي يتمثل في توفير الخدمات المالية للجميع بدون استثناء.

*-ان الشمول المالي في دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليس بالقدر الذي كان متوقع ، بل هو متوسط بالمقارنة مع المؤشرات على المستوى العالمي.

*- ان لتفشي كورونا اثر كبير على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مجال المعاملات المالية الالكترونيةن وما ساعد على ذلك هو انتشار الهاتف النقال في المنطقة بنسبة كبيرة جدا.

*-ان هناك تطلعات متفائلة في ما يخص الشمول المالي في المنطقة بعد التعافي من فيروس كرونا.

التوصيات: يمكننا تقديم التوصيات التالية:

*-العمل على الاهتمام اكثر بجانب الشمول المالي وتشجيع المواطنين على التعليم بالنسبة للصغار وتطبيق برامج محو الامية بالنسبة للكبار.

*- العمل على تشجيع دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى للتعامل في مجال التكنولوجيا المالية وتطبيق الشمول المالي.

*-تشجيع دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على جذب التكنولوجيا المالية.

*-تعميم الخدمات المالية الالكترونية على المعاملات المالية بعد القضاء على فيروس كورونا والعمل قدما على تطوير ذلك اكثر.

6. قائمة المراجع:

1-اتحاد المصارف العربية(2021)، اليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية، الدراسات والابحاث والتقارير العدد 422، على الموقع:/https://uabonline.org / تاريخ الاطلاع: 2021/9/29.

2-البنك المركزي المصرفي، الشمول المالي النشرة التعريفية.

3-بسمة محمد ادريس الحريري(2021) ، تاثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية- دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرفية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارؤية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2 (2) ج 3، جويلية .

4-بوابة FinDev (2021)، موجز البوابة عن فيروس كورونا (كوفيد-19) والشمول المالي | 20 مايو/أيار – 2 يونيو/حزيران 2021، آخر المستجدات عن فيروس كورونا وأكثرها صلة بالشمول المالي والتمويل الأصغر، 3 /2021/7، على الموقع الالكتروني:

https://www.findevgateway.org/ar/guide/2021/06/mwjz-albwabt-n-fyrws-kwrwna-kwfyd-19-walshmwl-almaly-20-maywayar-2-ywnywhzyran-2021 تاريخ الاطلاع: 2021/10/22.

5-جيهان عبد السلام عباس(2021)، اثر التكنولوجيا المالية على اداء الخدمات المالية والمصرفية في افريقيا جنوب الصحراء (دراسة)، 2021/7/23، على الموقع الالكتروني:

https://pharostudies.com/?p=7311 تاريخ الاطلاع:2021/10/20.

6-خالد المنشاوي(2020)، فرص استثمارية ضخمة تدفع شركات المحمول إلى منافسة البنوك في أفريقيا 57في المئة من سكان جنوب الصحراء لا تصلهم الأدوات المالية الرسمية، 2020/10/10، على الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/157441 تاريخ الاطلاع:2021/9/29.

7-رفيقة صباغ، سليمة عرزي(2020)، الشمول المالي في الدول العربية ..واقع وافاق. مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد (10) العدد (02).

8-رنا بدوى، الشمول المالي دور البنك المركزي المصري.

9-فيليكس تيه(2020)، الشبح الاقتصادي لكورونا يهدد القطاع غير الرسمي في افريقيا، 2020/4/13، على الموقع الالكتروني:https://www.aa.com.tr/ar تاريخ الاطلاع: 2021/10/22.

10-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والافاق، 2020، ص191.

11-صورية شنيني، السعيد بن لخضر(2019)، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4/ العدد: 01 .

12-طاهر سيد ابراهيم(2021)، أهمية وفوائد الشمول المالي، 2021/8/26، على الموقع الالكتروني: https://sudanile.com/archives/144735 تاريخ الاطلاع: 2021/9/29.

13-لورا تايزن، سوسن لوند، ترجمة: إبراهيم محمد علي(2016)، وعد التمويل الرقمي، 2016/12/14، على الموقع الالكتروني:
https://www.project-syndicate.org/commentary/mobile-phones-digital-finance-by-laura-tyson-and-susan-lund-2016-12/arabic تاريخ الاطلاع: 2021/10/18.
14-نور العتيبي(2021)، ازدياد استخدام الخدمات المالية المتنقلة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال ست سنوات2021/9/26. على الموقع الالكتروني:
https://saudiict.com/?p=45246 تاريخ الاطلاع: 2021/9/29.
15-محمد ابو حمور(2021)، الشمول المالي... الفرص والتحديات، 2021/04/28، على الموقع الالكتروني:
https://www.addustour.com/articles تاريخ الاطلاع:2021/9/29.
16-محمد علي (2019)، 110ملايين عميل.. قفزة بالخدمات الرقمية في مصر وإثيوبيا ونيجيريا، 14/10/2019، على الموقع الالكتروني: https://al-ain.com/article/egypt-and-ethiopia-leadingfintech-in-africa 2021/10/18
17-وحدة البحوث الاقتصادية والترجمة بنك الكويت الدولي(2015)، الشمول المالي في دولة الكويت الاهمية والواقعن ومقارنة لمؤشرات الشمول المالي لدولة الكويت بدول الاقليم والعالم، ماي .

التمويل الرقمي كآلية لتحقيق الشمول المالي والحد من تداعيات جائحة Covid-19: تجارب عربية ودولية

Digital finance as a mechanism to achieve financial inclusion and reduce the repercussions of the Covid-19 pandemic - Arab and international experiences -

ط د . وردة قريني [1]، أ د. سعيدة بورديمة [2]

Warda grini [1], Pr. Saida Bourdima [2]

[1] جامعة 8 ماي 1945- قالمة (الجزائر)، warda.grini.24@gmail.com

[2] جامعة 8 ماي 1945- قالمة (الجزائر)، bourdima.saida@univ-guelma.dz

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل الرقمي كآلية لتحقيق الشمول المالي والحد من التداعيات المترتبة عن جائحة ***Covid-19***، كما عرضت أهم التجارب العربية والدولية في هذا المجال. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الاستخدام المتزايد للخدمات المالية الرقمية أثناء الجائحة مكن الأشخاص والشركات الصغيرة الذين لم يتعاملوا مع البنوك في السابق من الانضمام إلى النظام المالي، حيث أظهرت الجائحة الفوائد المباشرة للتمويل الرقمي، وما يمكن أن تُحدثه الرقمنة من تغييرات جذرية في تحويل التمويل.

كلمات مفتاحية: التمويل الرقمي.، الشمول المالي.، جائحة Covid-19 .

Abstract:

The study aimed to know the role of digital finance as a mechanism to achieve financial inclusion, and reduce the repercussions of the Covid-19 pandemic, as well as to present the most important Arab and international experiences in this field. and reached a set of results, the most important of which is that the increasing use of digital financial se (Agufa, 2016)rvices during the pandemic enabled people and small companies who did not dealt with banks in the past from joining the financial system, where the pandemic showed the direct benefits of digital finance, and the radical changes that digitization can bring about in the transfer of financing.

Keywords: Digital finance; financial inclusion; Covid-19 pandemic.

1. مقدمة:

بداية من الألفية الثالثة ظهرت بوادر الثورة الصناعية الرابعة في مجال العمل المصرفي بظهور شركات التكنولوجيا المالية **Fintech**، التي وسعت من الخدمات المالية والمصرفية وتحولت نحو التمويل الرقمي والابتكار المفتوح في التعاملات المالية بإدخال تقنيات مالية عابرة للحدود، مثل خدمة الهاتف المحمول، منصات التمويل الجماعي، المدعومة عن طريق تقنية البلوكشين، الحوسبة السحابية، تكنولوجيا البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، والتي تدعم تطوير العملات والأصول المشفّرة، والإقراض بين الأقران، وعلى الرغم من أهمية التمويل الرقمي وفوائده المتعددة إلا أنه لم يتغلغل بشكل كاف بين شرائح واسعة من السكان، مما يشير إلى وجود فجوة بين توافر التمويل وإمكانية الوصول إليه واستخدامه، وهذا ما يتطلب تعزيز الشمول المالي الرقمي، عن طريق زيادة التثقيف المالي والتوعية بأهمية الخدمات المالية الرقمية، وضرورة التحول الرقمي، مما يؤدي إلى ضمان تدفق المعلومات المالية وخفض التكاليف وزيادة الشفافية، وخلق الفرص للتمكين المالي والاقتصادي للأفراد والشركات وتعزيز درجة الشمول المالي.

1.1إشكالية الدراسة: تشير أهداف التنمية المستدامة إلى تسخير التمويل الرقمي بطرق تمكّن المواطنين من تصور تحول رقمي واسع النطاق يجعل أموالهم موائمة لاحتياجاتهم، وقد سلطت الأزمة التي سببتها جائحة كوفيد-19 الضوء على الدور الذي يلعبه التمويل الرقمي في توفير الإغاثة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، ودعم الأعمال التجارية وحماية فرص العمل وسبل العيش، فالتمويل الرقمي أصبح في هذه الأزمة شريان الحياة بالنسبة للملايين في جميع أنحاء العالم. وعليه نقوم بطرح التساؤل الرئيسي التالي: **ما دور التمويل الرقمي كآلية لتحقيق الشمول المالي والحد من تداعيات جائحة Covid-19 ؟**

2.1 فرضية الدراسة: للإجابة على تساؤلات الدراسة نضع الفرضية التالية:

للتمويل الرقمي دور إيجابي في تحقيق الشمول المالي والحد من تداعيات جائحة Covid-19.

3.1 أهمية الدراسة: تتمثل في أهمية الشمول المالي باعتباره من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ونالت الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، والبنوك المركزية، ودور التمويل الرقمي في تحقيقه، خاصة مع المستجدات التي سببتها جائحة **Covid-19.**

4.1 منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها، واختبار صحة الفرضية.

2. أساسيات التمويل الرقمي والشمول المالي:

1.2 التمويل الرقمي: يتمثل التمويل الرقمي في الخدمات المالية المقدمة باستخدام التقنيات المالية الحديثة**(Fintech)** المتمثلة في المدفوعات الرقمية، واستلام التحويلات وإرسالها عبر الهاتف المحمول، والتمويل الجماعي من خلال الجمعيات، وإبرام العقود الرقمية (الخير، 2020، صفحة 5).

1.1.2مفهوم التمويل الرقمي: عرف التمويل الرقمي على أنه عبارة عن خدمات مالية يتم تقديمها من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الأنترنيت او البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق **(Shofawati, 2019, p. 392)**. كما عرف بأنه يشمل جميع المنتجات والخدمات والتكنولوجيا و/أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات، والتسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو بدون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية **(Ozili, 2018, p. 330)**.

2.1.2 أهمية التمويل الرقمي: تتمثل أهمية التمويل الرقمي أو الخدمات المالية الرقمية فيما يلي:

- التمويل الرقمي وسيلة قوية لتوسيع نطاق الخدمات المالية إلى القطاعات الأخرى بما في ذلك الزراعة والنقل والمياه والصحة والتعليم والطاقة النظيفة؛

- للتمويل الرقمي دور هام للشركات الصغيرة فهو يتيح لها الدخول إلى أنظمة الدفع الإلكترونية وتأمين المنتجات المالية وفرصة لبناء سجل مالي (البنك الدولي، 2014)؛

- يوفر منصة للحكومات لتسهيل الزيادة في اجمالي النفقات مما يؤدي لاحقا إلى زيادة الإيرادات الضريبية الناتجة عن الزيادة في حجم المعاملات المالية؛

- اعتماده على نطاق واسع يمكن أن يقلل من تداول الأموال المزيفة بشكل كبير، كما يؤدي إلى السرعة في اتخاذ القرارات المالية، والقدرة على إجراء المدفوعات واستلامها في غضون ثوان (Ozili, 2018, p. 230).

3.1.2 مميزات التمويل الرقمي: يمتاز التمويل الرقمي بعدة مميزات منها: (قادة ومشرفي المعلوماتية العرب، 2021)

- السرعة في تقديم الخدمة؛
- الاعتماد على المنصات الرقمية وتطبيقات المحمول؛

- الاعتماد على أنظمة تقييم الأداء من جانب المستهلك للتأكد من الجودة، لضمان أعلى مستوى من الثقة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات؛
- انخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء؛
- الوصول لشريحة أكبر من الأفراد والمؤسسات؛
- إزالة عائق المكان والزمان.

2.2 الشمول المالي: الاشتمال المالي، الإدراج المالي، الإدماج المالي، أو التضمين المالي، كلها مصطلحات مترادفة مع مصطلح الشمول المالي، وهو عكس الاستبعاد أو التهميش المالي، وقد لاقى اهتماما كبيرا من قبل الخبراء الماليين والمنظمات الدولية خاصة البنك الدولي، مجموعة العشرين، التحالف الدولي للشمول المالي، مؤسسة التمويل الدولية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.

1.2.2 مفهوم الشمول المالي: هناك عدة تعاريف للشمول المالي فقد عرفه **صندوق النقد الدولي** بالاشتراك مع **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** بأنه: " الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول والاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 4). أما **مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)** فعرفته بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (بوتبينة، 2018، صفحة 7). في حين يراه (Rajiv & Sachdev, 2015, p. 3) تطويرا لأساليب جديدة لتمكين الأفراد في قاعدة الهرم من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وأن يصبحوا جزءًا من النظام المالي الرسمي، وهو شرطًا مسبقا وأساسيا لانتشال هؤلاء السكان من الفقر ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن الشمول المالي هو وصول الفئات المستبعدة والمهمشة ماليا سواء كانت أفرادا أو مؤسسات إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها في الوقت المناسب وبالجودة

المطلوبة وبأقل تكلفة ممكنة، مما يساعد على تحسين أوضاعهم وخروجهم من دائرة الفقر، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

2.2.2 أهمية الشمول المالي: للشمول المالي فوائد عديدة منها:

- يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي (السن، 2019، صفحة 2)؛

- يمكن الأسر الفقيرة من التعامل مع صدمات الدخل الناجمة عن حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل المرض أو فقدان الوظيفة (Shofawati, 2019, p. 397)؛

- يسهل مشاركة قطاعات الاقتصاد المختلفة في النظام المالي الرسمي (Ozili, 2018, p. 331)؛

- يساعد في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب (الشمري و الفتلاوي، 2020، صفحة 85)؛

- الحفاظ على الصحة العامة للأفراد، بالتقليل من تداول العملات الورقية والمعدنية التي تحمل الكثير من الميكروبات (علاء الدين، 2020، صفحة 491).

3.2 الشمول المالي الرقمي: تبدأ عملية الشمول المالي الرقمي بافتراض أن السكان المستبعدين أو المحرومين لديهم نوع من الحسابات المصرفية الرسمية ويحتاجون إلى وصول رقمي لتمكينهم من تنفيذ المعاملات المالية عن بعد.

1.3.2 مفهوم الشمول المالي الرقمي: عرف بأنه "القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار قانوني وتشريعي ملائم" (طلحة و الفران، 2020، صفحة 1)، ويجب أن تمتثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها، بما يشمل مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب وحماية المستهلك، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية.

2.3.2 أهمية الشمول المالي الرقمي: تتمثل فيما يلي:

- يقلل من الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، ويساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وبكفاءة أكثر وبتكلفة أقل، وبالتالي زيادة فرص النفاذ إلى التمويل وتغطية احتياجات الفئات غير المشمولة ماليا (طلحة و الفران، 2020، صفحة 1)؛

- يساعد في تقليل مقدار النقد الفعلي المتداول، وخفض مستويات التضخم في البلدان النامية والفقيرة؛

- يمكن عدد كبير من المودعين من التحويل بسهولة بين البنوك في غضون دقائق، وإجبار البنوك على تقديم خدمات عالية الجودة أو المخاطرة بخسارة المودعين (غراية، 2020، صفحة 81)؛

- يساعد البنوك على خفض التكاليف عن طريق تقليل صفوف الانتظار في قاعات البنوك، وتقليل الأعمال الورقية والوثائق اليدوية، والحفاظ على عدد أقل من الفروع المصرفية؛

- يحسن من رفاهية الأفراد والشركات التي لديها منصة رقمية موثوقة يمكن من خلالها الوصول إلى حساباتهم المصرفية لإجراء المعاملات المالية **(Ozili, 2018, p. 331)**.

3. دور التمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي والحد من تداعيات جائحة Covid-19

أدى التطور التكنولوجي الهائل إلى انتشار الحلول الرقمية وظهور العديد من الخدمات المبتكرة، ما ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية ، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ما يؤدي إلى تسريع عجلة الشمول المالي (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 7).

1.3 العوامل الأساسية لإدارة الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات الرقمية: بدأت العديد من البلدان في معالجة العوامل الأساسية التي تمكن من إدارة الخدمات المالية والمدفوعات الرقمية، والمتمثلة في الأطر القانونية والتنظيمية المواتية، والبنية التحتية المالية والرقمية الملائمة، ونظم الدعم الحكومية المساعدة. وتتطلب معالجة هذه المجالات الثلاثة من واضعي السياسات النظر في مجموعة واسعة من القضايا الحاسمة، من الاتصال الرقمي الأساسي وانتشار الهاتف المحمول، إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية والأموال الإلكترونية والخدمات غير المصرفية أو نشر النظم الرقمية ونظم الهوية الحيوية، مما يتيح الوصول إلى منصات البيانات الحكومية وضمان المنافسة للحصول على الخدمات المالية الرقمية واستخدامها، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل 1: أسس ومحركات الوصول إلى / استخدام الخدمات المالية الرقمية

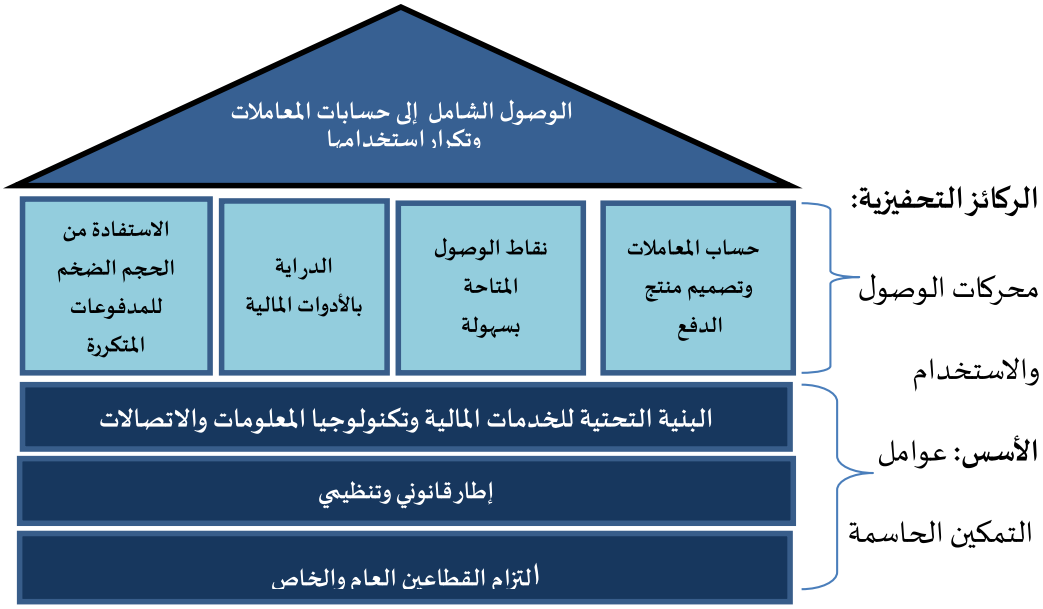

المصدر: (ديلور و بوبار، 2021) https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices

2.3 أثر التمويل الرقمي على الشمول: للتمويل الرقمي آثارا إيجابية على الشمول المالي تتمثل فيما يلي:

- يمكن التمويل الرقمي الفقراء وذوي الدخل المنخفض من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي، كما يمكن سكان المناطق الريفية الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك من الوصول إلى التمويل، مما يقلل من فروع البنوك ويخفض من التكلفة (Ozili, 2018, p. 333)؛

- التمويل الرقمي وسيلة مناسبة لتوفير الفرص لتعزيز الشمول المالي من خلال خفض تكاليف تقديم الخدمات المالية (Shofawati, 2019, p. 391) ؛

- أتاح التوسع في منصات الدفع الرقمية الفرصة لربط الفقراء بموفري منتجات الادخار والائتمان والتأمين (Agufa, 2016, p. 2).

- يؤدي التمويل الرقمي إلى المزيد من الشمول المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات المختلفة والأفراد، لأن ما يقرب 50% من الناس في العالم النامي لديهم بالفعل هاتف محمول (غراية، 2020، صفحة 76)؛

- تعمل المدفوعات الرقمية على تحسين تقديم البرامج الحكومية لمكافحة الفقر من خلال تقليل فرص الفساد وضمان وصول الأموال إلى المستفيدين المقصودين (Agufa, 2016, p. 4).

ولقياس أثر التمويل الرقمي على الشمول المالي قامت إحدى الدراسات بتقديم مؤشر للشمول المالي يقيس التقدم الناتج عن المدفوعات الرقمية في 52 دولة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خلال الفترة 2014- 2017، وكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل 2: مؤشر الشمول المالي الرقمي في مختلف مناطق العالم من 2014 - 2017

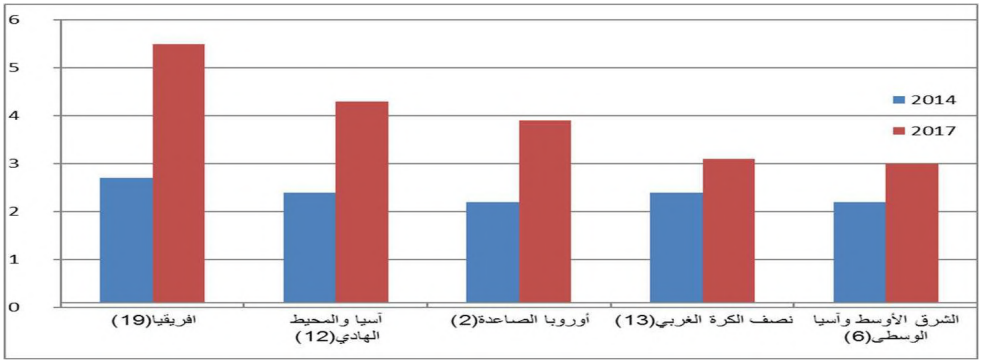

المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2020)https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog

نلاحظ من الشكل أعلاه زيادة الشمول المالي الناتج عن زيادة المدفوعات الرقمية في جميع أنحاء العالم خاصة في قارتي إفريقيا وآسيا. وقد خلصت الدراسة إلى أن الرقمنة زادت من الشمول المالي ، حيث قادت قارتا إفريقيا وآسيا مسيرة الشمول المالي الرقمي، ولكن مع تفاوت كبير بين البلدان، ففي قارة إفريقيا احتلت الصدارة غانا وكينيا وأوغندا، أما استخدام الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية للخدمات المالية الرقمية كان أكثر محدودية، وذلك راجع إلى الارتفاع النسبي في مستوى تغلغل البنوك في بعض البلدان مثل شيلي وبنما (صندوق النقد الدولي، 2020). كما قامت بقياس نسبة التطور في الإقراض الرقمي العالمي (قروض مؤسسات الأعمال والقروض الاستهلاكية) من سنة 2015 إلى سنة 2017، وكانت النتائج موضحة في الشكل رقم (03).

الشكل 3: تطور الاقراض الرقمي العالمي خلال الفترة (2015 - 2017) الوحدة: مليار دولار أمريكي

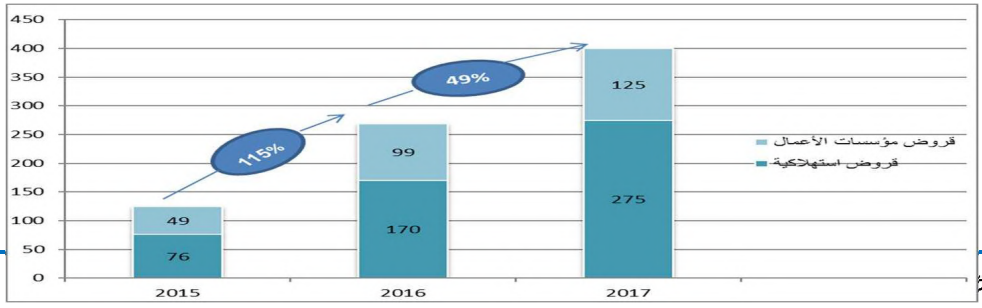

المصدر: (صندوق النقد الدولي، 2020) https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog

من الشكل أعلاه نلاحظ زيادة القروض الممنوحة عن طريق التمويل الرقمي من 125 مليار دولار سنة 2015، إلى 269 مليار دولار سنة 2016 بنسبة 115%، وبلغ إجمالي القروض الممنوحة سنة 2017، 400 مليار دولار، حيث قدرت نسبة الزيادة بـ 49%، وترجع هذه الزيادة إلى توسع بيانات المستخدمين المستمدة من المدفوعات الرقمية.

3.3 دور التمويل الرقمي في الحد من تداعيات جائحة (Covid-19): يساعد التمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي وزيادة شفافية وأمن المعاملات، وتخفيض تكاليفها، خاصة في ظل إجراءات الغلق والعزل خلال جائحة كورونا، فهو يعتبر أفضل خيار للأفراد والشركات من أجل مواصلة النشاط والتغلب على الندرة مع احترام جميع إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي والحد من التنقل، كما تأكد أن المنتجات والخدمات المالية الرقمية التي طورت عقب الأزمة المالية لسنة 2008 يمكن أن تلعب دورا بارزا في مواجهة الرهانات الناتجة عن جائحة كورونا (بشاري، 2020، صفحة 586). كما قال " Mahesh Uttamchandani" مدير الممارسات العالمية للتمويل والقدرة التنافسية والابتكار في مجموعة البنك الدولي: "بينما كان الشمول المالي الرقمي يمثل أولوية إنمائية قبل جائحةCOVID-19 فقد أصبح حقًا أمرًا لا غنى عنه الآن - سواء للإغاثة قصيرة المدى من حيث وضع الأموال في أيدي أولئك الذين يحتاجون إليها، وأيضًا كعنصر أساسي في جهود التعافي المستدام واسعة النطاق " (ITU, 2021)، فخلال جائحة كوفيد-19 كانت الخدمات الرقمية بما في ذلك التطبيب عن بعد والعمل عن بعد والتعلم عبر الإنترنت- شُريان حياة لملايين الأشخاص الذين شملتهم إجراءات الإغلاق، وتلقوا أوامر البقاء في منازلهم. وكانت المعاملات المالية الرقمية ضرورية لتسهيل العديد من هذه العمليات، حيث مكَّنت الناس من دفع ثمن السلع والخدمات، وتلقي تعويضات عن عملهم، والحصول على منح المساعدة الاجتماعية، وتأمين الدعم المالي، مثل القروض المصرفية، لإنقاذ أنشطتهم التجارية المتعثرة" (نجورج، 2021)، وقدم الوباء دفعة كبيرة لهذه التطورات إذ مكنت تحويلات الأموال الرقمية الحكومات من تقديم دعم مالي فوري للمواطنين، وعبأت منصات التمويل الجماعي الموارد للإمدادات الطبية والإغاثة في حالات الطوارئ، ويعمل الإقراض الخوارزمي على تسريع التمويل المنقذ للحياة للشركات الصغيرة، كذلك مكنت منصات التجارة الإلكترونية

الناس من الشراء الآن والاستهلاك لاحقاً، من أجل دعم الشركات المحلية وحماية التوظيف (راموس و شتاينر، 2021).

وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يتلقون مدفوعات من الحكومات أربع مرات في النصف الأول من عام 2020 مع انتشار الوباء، ويعمل البنك الدولي على حوالي 170 مشروعًا مرتبطًا بـ COVID في 110 دولة ، بما في ذلك مشاريع التحويلات النقدية الجديدة أو الموسعة لـ COVID-19 في أكثر من 55 دولة، وتشمل الأهداف الرئيسية رقمنة التحويلات النقدية والمدفوعات ، وإنشاء أنظمة دفع أسرع ، وتمكين التعريف الرقمي وتقنيات "اعرف عميلك (KYC) "الإلكترونية ، وحماية المستهلكين من المخاطر المتزايدة (ITU, 2021).

يمكن أن تحدث جائحة كوفيد - 19 تغييرا كاملا في وضع الخدمات المالية الرقمية، فالأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة يمكن أن تحقق منافع كبيرة من الانجازات المحققة في مجال التمويل الرقمي، ويمكن أن يؤدي الشمول المالي الناتج عن التمويل الرقمي إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي ، كما ينتظر أن يزداد الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية بسبب الجائحة، وتدعم كثير من البلدان مثل (ليبريا، غانا، كينيا، الكويت، ميانمار، بارغواي والبرتغال) هذا التحول بإجراءات مثل تخفيض الرسوم وزيادة الحدود القصوى للمعاملات النقدية عبر الأجهزة المحمولة (صندوق النقد الدولي، 2020).

وفي الأسواق المتقدمة، أدى تسريع الرقمنة أثناء الوباء إلى ظهور منتجات جديدة للدفع والقروض والتأمين، حيث شهدت الأسواق الأوروبية طفرة في المعاملات غير التلامسية .كما جعلت الأدوات التي يوفرها الوسطاء تسجيل الائتمان أكثر سهولة، وهذا ما يسمح للشركات الصغيرة التي ليس لها تاريخ ائتماني بالدخول إلى السوق للحصول على قروض، كما أن الأدوات الرقمية تساعد الأفراد أيضًا على دخول النظام المالي لأول مرة. وفي بعض البلدان تم إدخال حسابات توفير رقمية جديدة بدون رسوم أو برسوم منخفضة للغاية (ITU, 2021).

4. تجارب عربية ودولية:

1.4 تجربة كينيا: أحدثت الشركة الكينية الرائدة للهواتف المحمولة " سفاري كوم" انقلابا في مجال الخدمات المالية الرقمية وذلك بتشغيل منصة M-PESA وكان تحويل الأموال عن طريق الرسائل النصية هو أولى الخدمات المتاحة .فبإمكان المستخدمين إرسال واستقبال الأموال إلكترونيًّا عن طريق هاتف محمول عادي. ويجري تبادل الأموال، أي الإيداع والسحب بواسطة شبكة من وكلاء يحلون بالأساس محل

ماكينات الصراف الآلي. ومن بين وكلاءM-PESA ، المتاجر الصغيرة، ومحطات الغاز، ومكاتب البريد، وحتى أفرع المصارف التقليدية .وقد بلغ عدد وكلائها 110 ألف وكيل، أي ما يفوق عدد ماكينات الصراف الآلي 40 مرة في كينيا. واصلت منظومة M-PESA توسيع نطاق خدماتها منذ عام 2007، وفي عام 2012 أطلقت خدمة تمكِّن المستخدمين من فتح حسابات التوفير ذات الفائدة والحصول على قروض قصيرة الأجل. وأطلقت سفاري كوم في عام 2017 منظومة تمكن صغار المزارعين من استخدام الهواتف المحمولة للتواصل مع الموردين. وبلغ عدد عملائها 30 مليون عميل في 10 بلدان، وحاليا 96% من الأسر المقيمة خارج العاصمة الكينية تمتلك على الأقل حسابا واحدا في هذه المنظومة. (دي سويرز و وآخرون، 2018). وجراء جائحة كورونا عملت شركة سفاري كوم على تسهيل عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول في مارس 2020، وذلك بإلغاء الرسوم على كامل التعاملات التي تتم بأقل من 1000 شلن كيني، بينما زادت المعاملات المالية اليومية للشركات الصغيرة والمتوسطة من 70.000 شلن كيني، إلى 150.000 شلن كيني، وقد عززت هذه التجربة الناجحة الشمول المالي الرقمي في كينيا، خاصة في ظل التداعيات المالية لجائحة كورونا والتباعد الاجتماعي، وساهمت في دفع شرائح المجتمع الكيني إلى زيادة إقبالهم على فتح الحسابات المصرفية لتوسيع الاعمال التجارية (بوزانة و حمدوش، 2020، صفحة 22). ومن أهم العوامل وراء نجاحها سهولة فتح الحساب، بساطة الاستخدام، يسر التكلفة، وارتفاع معدل معرفة القراءة والكتابة بين السكان، والانتشار الهائل للهواتف المحمولة، ويجب الإشارة أيضا إلى الموقف التنظيمي الذي اعتمده البنك المركزي الكيني، فقد قرر عدم معارضة دخول شركات الاتصالات القطاع المالي طالما قدمت ضمانات كافية، حيث اعتمد وضع فوقي كمنظم وسمح بخوض التجربة بغية تعزيز الابتكار.

2.4 التجربة الهندية: أحرزت الهند خلال الفترة (2011-2018) تقدما اتجاه تعزيز فرص نفاذ غالبية المواطنين إلى الخدمات المالية والمصرفية، حيث تمكنت بناء على الانتشار الكبير لاستخدام أجهزة الهاتف المحمول، وتطور التقنيات المالية، وأنظمة الدفع الالكتروني، من الاقتراب من تحقيق الشمول المالي الكامل، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي من 35% فقط من البالغين سنة 2018 إلى ما يفوق 80% سنة 2019، وهذا راجع إلى تبني مشروع الهوية البيومترية الوطني سنة 2009، المعروف باسم (AADHAAR) ، وهو اكبر مشروع للهوية الوطنية على مستوى العالم، من خلال البصمة البيومترية التي توفر إثباتا آمنا وفريدا للهوية، وبلغ عدد المسجلين في النظام 1.2 مليار مواطن(99%) من سكان الهند، أي ما يعادل 15% من سكان العالم. تم تبني هذا النظام بهدف دعم مستويات الشمول المالي، وزيادة عدد الحسابات

المصرفية التي ارتفعت بنحو 240 مليون حسابا مصرفيا في أشهر قليلة من تدشين النظام " (طلحة و الفران، 2020، صفحة 4)

3.4 تجربة تنزانيا: أطلق البنك التجاري الإفريقي CBA ومؤسسة فوداكوم تنزانيا سنة 2014 خدمة M-Pawa للادخار والاقتراض عبر الهاتف المحمول، وارتكز تدشين خدمة M-Pawa على ربطها بخدمة M-Pesa للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وتم ذلك بهدف طرح منتجات بنكية إضافية عبر الهاتف لأصحاب حسابات M-Pesa في تنزانيا. وتشمل خدمة M-Pawa حسابات توفير بفائدة وخدمة القرض الفوري (وهو ما يطابق بعض الحلول الأخرى التي قدمتها M-Pesa في كينيا تحت منتج M-Shwari)، حيث قدمت هذه الخدمة الجديدة فرصة متميزة لسكان المناطق الريفية في تنزانيا، خاصة أن 93% منهم لم يستخدموا منتجات بنكية من قبل، فالمزارعون الريفيون يعانون من نقص في القدرة على الحصول على القروض من الجهات الرسمية، إلا أن خدمة M-Pawa تمنحهم وسيلة سهلة لتلقي القروض، وفتح فرص جديدة لتمويل مصروفاتهم واستثماراتهم. (مدونة البوابة، 2018)

4.4 تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة: تعتبر دولة الإمارات العربية في مصاف الدول الرائدة في مجال التقنيات المالية الحديثة، فهي تمثل 46% من مجمل الشركات الناشئة على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تم إطلاق استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية البلوكشين، بهدف استكشاف وتقييم أحدث الابتكارات التقنية التي تساعد على توفير خدمات آمنة وأكثر كفاءة وفعالية. توفر تقنية البلوكشين الفرص الاقتصادية لجميع القطاعات في الإمارات وتعزز سمعة دبي كمدينة رائدة عالميا في مجال التقنية والاقتصاد الذكي، الذي يدعم ريادة الأعمال والقدرات التنافسية العالمية، ويحسن كفاءة الخدمات الحكومية، ودعم القطاعات الاقتصادية. وبنجاح هذه المبادرة ستصبح دبي أول مدينة تدير خدماتها الحكومية بتقنية البلوكشين، ما يساهم في توفير 5.5 مليار دولار سنويا من معالجة الوثائق، وهو ما يعادل القيمة التي تنفق في برج الخليقة سنويا (الخير ،2020، ص12). وخلال الجائحة شجع المصرف المركزي استخدام التقنيات المالية الحديثة والأمن السيبراني مع نمو أعلى في الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات والتحويلات، وإطلاق مبادرات ونظام جديد من قبل البنوك ومقدمي الخدمات الآخرين، كما قام بتعزيز المعاملات الإلكترونية بزيادة الحد الأقصى لمدفوعات البطاقات اللاتلامسية كجزء من خطة الدعم، كما تنازل عن رسوم المعالجة في نظام الدفع الذي يعمل به حتى نهاية عام 2020 (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 166)

5.4 مشروع عابر للعملة الرقمية: يقوم مشروع "عابر "على استخدام تقنية سلسلة الكتل (البلوكتشين) لإطلاق عملة رقمية موحدة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ويعتبر من أبرز المشروعات الإقليمية في هذا الصدد، وتعتمد التقنية المنوه عنها على استخدام قاعدة بيانات موزعة بين مصرف الإمارات المركزي، والبنك المركزي السعودي، والبنوك المشاركة، بحيث تحتوي كل كتلة على طابع زمني وروابط إلى الكتلة السابقة بحيث من المستحيل تعديلها، ويتم استخدام هذه التقنية في عمليات المطابقة والتسوية بين البنوك، ويهدف المشروع إلى: (الخير، 2020، صفحة 13).

- إصدار العملات الرقمية وتنظيم آليات تداولها؛
- تنفيذ عمليات المطابقة والتسويات بين البنوك باستخدام تقنية سلسلة الكتل؛
- دراسة وتحليل خصائص التقنيات المستخدمة والتأثيرات الفنية والتشغيلية على البنية التحتية المالية؛
- تحديد تأثير إصدار عملة مركزية رقمية على السياسات النقدية.

6.4 تجربة الجزائر: ساعدت التطورات التكنولوجية على تطوير الخدمات المالية الرقمية حيث مكّنت " الهوية الرقمية"– التي بدأت في الجزائر عام 2016 – المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك". كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم مختلفة (عامة وخاصة) لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام، كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماماً تخدم الفقراء. إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة، مع دخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل OuedKniss و Batolis و IdealForme. وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض (ديلور و بوبار، 2021). رغم هذا ورغم الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر إلا أن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضاً للغاية. ومع بداية جائحة كورونا حازت الخدمات المالية الرقمية اهتماما منقطع النظير في أوساط المجتمع المالي، سواء من البنوك أو العملاء، أو الزبائن، حيث بدأت البنوك بتبني خططها الاستراتيجية الرقمية على ركائز قوية، حيث أكد الخبراء والمختصين والمهنيين في مجال القطاع المصرفي أن جائحة كورونا حفّزت على

تحوُّل نحو الأسواق الرقمية والتمويل الرقمي وفتْح أسواق جديدة، وتهيئة فرص لكسب الرزق، ومن ثم تساعد الدولة على إعادة البناء على نحو مستقبل مالي أفضل بعد زوال جائحة كورونا (ركاب، 2021).

5. خاتمة:

يعد التمويل الرقمي من أبرز الملفات التي تعمل عليها الحكومات في الفترة الحالية لتعزيز الشمول المالي، وقد سجل نموا متسارعا، نتيجة الاعتماد عليه في ظل الظروف التي يشهدها العالم في أعقاب جائحة كورونا، حيث أدى الاستخدام المتزايد للخدمات المالية الرقمية إلى تحويل الأزمة إلى فرصة، مما مكن الأشخاص الذين لم يتعاملوا مع البنوك في السابق والشركات الصغيرة من الانضمام إلى النظام المالي، ففي حين تبين الجائحة الفوائد المباشرة للتمويل الرقمي هناك احتمال كبير بأن تُحدث الرقمنة تغييرا جذريا في تحويل التمويل.

ورغم الفوائد المتعددة للخدمات المالية الرقمية، إلا أنها تنطوي على عدة مخاطر بالنسبة للمستخدمين والنظام المالي على اتساعه منها: الأمور المتعلقة بخصوصية البيانات، عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا "الفجوة الرقمية"، مخاطر الأمن السيبراني، مخاطر العمليات والسلامة المالية والتحديات التي تواجه السلطات المعنية بالمنافسة. وكل ذلك يتطلب من السلطات المختصة مستوى عاليا من التنظيم والمراقبة والإشراف.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا لجملة من النتائج نوردها في:

- يعود الشمول المالي بالنفع على الاقتصادات والمجتمعات ككل، وتقديم الخدمات المالية الرقمية للأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة تصاحبه زيادة في النمو الاقتصادي مع انخفاض عدم المساواة في توزيع الدخل؛
- غالبا ما تكون الراحة التي يوفرها التمويل الرقمي للأفراد ذوي الدخل المنخفض أكثر قيمة لهم من التكلفة التي يدفعونها للحصول على مثل هذه الخدمات من البنوك التقليدية؛
- يساهم التمويل الرقمي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الرقمية من خلال توفير وصول سهل إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، وهو ما تفتقر إليه أغلب الدول العربية والنامية
- إن البلدان والأسواق التي كانت تستثمر بالفعل في الخدمات المالية الرقمية كانت في وضع أفضل للاستجابة لأزمة COVID-19 ؛

-اثناء الإغلاقات العامة المترتبة على جائحة COVID-19 يتيح التمويل الرقمي للحكومات تقديم دعم مالي سريع وآمن لمن يصعب الوصول إليهم من الأفراد ومؤسسات الأعمال، مما يساعد على تخفيف التداعيات الاقتصادية ويعزز التعافي الاقتصادي؛

- أدى الاستيعاب الرقمي إلى زيادة تعرض الأشخاص للاحتيال في الهوية وعمليات الاحتيال عبر الإنترنت وغيرها من تهديدات الأمن السيبراني، كما أن تطبيقات الائتمان الأصغر الرقمية لها نفس التأثير

بناء على ما سبق يمكن أن نورد التوصيات الآتية:

-يجب أن تشمل الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي الرقمي تدابير لحماية المستهلكين مع توفير أوسع وصول ممكن للخدمات المالية الرقمية؛

-يجب تطوير البنية التشريعية لتفعيل الحلول والمنتجات التي تخدم الابتكارات المالية، وإن التعليم المالي الرقمي مهم بنفس القدر لجعل النظام في متناول الأفراد والمجموعات الضعيفة والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة؛

-يمكن أن يؤدي النمو السريع في استخدام الخدمات المالية الرقمية، عندما يقترن بالوعي المالي المنخفض، إلى مشاكل مثل الإفراط في المديونية، ولتفادي مثل هذه المشاكل يجب أن تكون عروض الخدمات مصممة لكل سوق محلي؛

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول بعضها من بعض في مجال التمويل الرقمي لتعميق درجة الشمول المالي، خاصة في ظل الأزمة الراهنة (أزمة جائحة كورونا)، ووضع البرامج والسياسات لتعميم الخدمات المالية الرقمية.

6. قائمة المراجع:

1. Agufa, M. M. (2016), The effect of digital finance on financial inclusion in the banking industry in kenya, *A research project submitted in partial fulfilment of the requirements for the award of the degree of master of science in finance*, University of Nairobi.
2. ITU, (2021), *Has digital finance softened the impact of Covid-19*, Retrieved 9 15, 2021, from https://www.itu.int/en/myitu/News/2021/07/21/14/14/COVID-19-digital-financial-inclusion-FIGI
3. Ozili, P. K, (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability, *Borsa Istanbul review, 18*(4), pp. 329-340;

4. Rajiv, L., & Sachdev, I, (2015), Mobile money services-design and development for financial inclusion,Working Paper15-083, Harvard businss school.
5. Shofawati, A. (2019), The role of digital finance to strengthen financial inclusion and the growth of SME in Indonesia, *2nd ICIEBP Théme " Sustainability and socio economic growth",* Surabaya: KNE Social sciences;
6. البنك الدولي، (2014). *التمويل الرقمي: تمكين الفقراء عبر التكنولوجيا الجديدة*،تاريخ الاسترداد 23 سبتمبر, 2021، من https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/
7. الوليد طلحة ، و صبري الفران، (2020)،الشمول المالي الرقمي، موجز سياسات: العدد السابع عشر، صندوق النقد العربي.
8. أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش،(2020)، مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي - تجربة كينيا نموذجا -، *المؤتمر الدولي الأول الافتراضي بعنوان التحول الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات)*، جامعة الزاوية؛
9. باتريك نجورج،(2021)، *التمويل الرقمي للنهوض بالتنمية في مرحلة ما بعد الجائحة*، تاريخ الاسترداد 23 سبتمبر, 2021، من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة: https://mbrf.ae/ar/knowledge/
10. حدة بوتبينة،(2018)، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية، *عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول*، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد؛
11. حنان علاء الدين، (2020)، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، الصفحات 487-520؛
12. دروثي ديلور ، و إيزابيل بوبار،(2021)، *كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر*، تاريخ الاسترداد 10 أكتوبر, 2021، من البنك الدولي: . https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices
13. زهير غراية، (2020)، أثر التمويل الرقمي على الادماج المالي والاستقرار المالي، *مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، 19* (1)، الصفحات 73-97؛
14. سلمى بشاري،(2020)، تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد 19)، *Cahiers du Cread، 136* (3)، الصفحات 577-612؛

15. صندوق النقد العربي،(2021)، *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي.
16. صندوق النقدد الدولي، (2020)، *الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19* ، تاريخ الاسترداد 12 أكتوبر, 2021، من https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog
17. عادل عبد العزيز السن، (2019)، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي،*مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، *5*(2).
18. فرنسوا دي سويرز، و وآخرون، (2018)، *ما الذي يعنيه نجاح كينيا في تقديم الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة للعالم العربي*. تاريخ الاسترداد 17 أكتوبر , 2021، من مجموعة البنك الدولي: https://www.findevgateway.org/ar/blog/2018/10
19. قادة ومشرفي المعلوماتية العرب،(2021)، *الشمول المالي الرقمي*. تاريخ الاسترداد 15 10, 2021، من https://www.arab-cio.org/author/author/
20. كمال كاظم جواد الشمري، و ريام فاضل شاكر الفتلاوي، (2020)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار البنكي، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، *16* (63)، الصفحات 80-104؛
21. ماريا راموس، و أخيم شتاينر، (2021)، *التمويل الرقمي من أجل عالم أكثر عدلا بعد الوباء*، تاريخ الاسترداد 23 مارس, 2021، من https://mbrf.ae/ar/trusted-news/digital
22. مدونة البوابة،(2018)، *التعلم من تجارب الآخرين: الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في تنزانيا*، تاريخ الاسترداد 8 أكتوبر, 2021، من https://www.findevgateway.org/ar/blog/2018/08
23. منير ركاب،(2021)، *التحول الرقمي للمؤسسات المالية بالجزائر*، تاريخ الاسترداد 15 اكتوبر, 2021، من جريدة الشروق: https://www.echoroukonline.com
24. نفيسة الخير، (2020)، التقنيات المالية الحديثة، سلسلة كتيبات تعريفية ، *(العدد 4)*، صندوق النقد العربي.

ماذا يمكن أن تستفيد الجزائر من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مجالي تقنية البلوك تشين والشمول المالي؟

What can Algeria benefit from the experience of the United Arab Emirates In the areas of blockchain technology and financial inclusion?

د. دليلة حضري[1]، د. عائشة بوثلجة [2]

Dr. Dalila HADRI [1],Dr. Aicha BOUTHELJA [2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف (الجزائر)، d.hadri@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف (الجزائر)، Ai.bout@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدروس المستفادة من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مجالي تقنية البلوك تشين والشمول المالي.

فقد تبين من خلال نتائج الدراسة؛ أن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بتطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وقامت بتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور الخدمات المالية غير المصرفية، إضافة إلى أنها قامت بدراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي، وهذا ما يمكن أن تستفيد منه الجزائر، كما خلصت الدراسة نفسها إلى أن تكنولوجيا البلوك تشين تعد السبيل الأمثل لتحقيق الشمول المالي، وهذا ما أثبتته تجربة الإمارات العربية المتحدة، بعدما عملت على تقوية بنيتها التقنية.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، التكنولوجيا المالية، البلوك تشين.

Abstract:

This research paper aims to highlight the lessons learned from the experience of the United Arab Emirates in the areas of blockchain technology and financial inclusion.

It was found through the results of the study; The United Arab Emirates has developed legislation, regulations and supervisory frameworks that help improve the spread of financial and banking services, encourage innovation in this field, follow up efforts to upgrade infrastructure systems for the financial and banking system, and encourage the development of non-banking financial services. In addition, it has studied Ways to improve indicators of financial inclusion, and this is what Algeria can benefit from, and the same study concluded that blockchain technology is the best way to achieve financial inclusion, and this is proven by the experience of the United Arab Emirates, after it worked to strengthen its technical structure.

Keywords: Financial inclusion, financial services, financial technology, blockchain.

1. مقدمة:

رغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، نتيجة لإستخدام تكنولوجيا الإتصال والرقمنة، إلاّ أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، خاصة في البلدان الفقيرة من العالم. في سياق هذا الكلام تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفا، في مدى إستفادة المجتمعات العربية من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي بالمنطقة، بإستثناء بعض البلدان العربية كدولة الإمارات العربية المتحدة التي حققت مستويات جِدُّ مقبولة في تعميم الخدمات المالية لمجتمعاتها، عبر تقنيات التكنولوجيا المالية، وفي مقدمتها تقنية البلوك تشين .

فقد تبنى سوق أبوظبي العالمي استراتيجية للتقنيات المالية الحديثة لتشجيع تطبيقات البلوك شين في تقديم الخدمات المالية من خلال إنشاء مختبر تنظيمي يدعم تطوير مثل هذه التطبيقات ويعتبر الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في إطار هذا المختبر أعلن سوق أبوظبي العالمي في أوائل عام 2018، عن بدء تطوير منصة إلكترونية داعمة لنظام أعرف عميلك **Electronic Know (e-KYC) Your Customer**بالتعاون الوثيق مع أكبر المؤسسات المالية في الإمارات باستخدام تقنية البلوك شين وهو ما سوف يدعم كفاءة القطاع المصرفي ويساعد على زيادة الشمول المالي. في حين لا تزال الجزائر منعزلة عن التطور الهائل الحاصل في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بالدول العربية وكذا الإفريقية، ومن هذا المنطلق سيحاول البحث الاجابة على التساؤل التالي:

ماذا يمكن أن تستفيد الجزائر من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مجال الشمول المالي والبلوك تشين؟

فرضيات الدراسة: تدور فرضيات الدراسة حول فرضية واحدة وهي: تتمتع دولة الامارات ببنية تحتية تكنولوجية متطورة ساعدتها في إرساء أسس البلوك شين وتعزيز الشمول المالي .

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة من أهمية تبني التكنولوجيا المالية وفي مقدمتها تقنيات البلوك تشين في القطاع المالي، لما لها من أثر بالغٍ في تعزيز الشمول المالي، حيث تعتبر تكنولوجيا البلوك تشين السبيل الأمثل لتحقيق الشمول المالي؛ لأنها تفعِّل قدرة الدولة على مراقبة التعاملات المالية بكافةِ أحجامها لدرجة وقف التعاملات المشبوهة، كما أن مميزاتها العديدة مثل السرعة والسرية وقلة التكلفة تسهل الإجراءات

كثيرًا وتقدم الخدمة لأكبر فئة ممكنة من الشعب عن طريق شتى الطرق والوسائل المريحة التي تعمل على تحقيق عوامل نجاح الشمول المالي.

ولأن تجربة دولة الامارات العربية المتحدة رائدة في كل من تقنيات البلوك تشين ومجال الشمول المالي، فسوف نحاول إسقاط الضوء على هذين التجربتين لإستخلاص دروس قد تستفيد الجزائر منها .

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- تحليل مستويات الشمول المالي في كل من الامارات العربية المتحدة والجزائر، والتطرق لأهم الجهود المبذولة من دولة الامارات، وإستخلاص ما يمكن الإستفادة منه في هذا المجال بالنسبة للجزائر؛
- تقرير واقع تطبيق تقنية البلوك تشين في دولة الامارات العربية لتعزيز الشمول المالي، وواقع تطبيقها في الجزائر، وكذا الدروس الممكن استخلاصها من تجربة الامارات العربية في هذا المجال .

منهج الدراسة: تم الاستعانة بالمنهج الاستباطي من خلال أداتي الوصف والتحليل، لوصف ظاهرتي الشمول المالي والبلوك تشين؛ والتحليل لتحليل مستويات الشمول المالي في كل من دولة الامارات العربية المتحدة والجزائر.

هيكل البحث:تم تقسيم البحث الى محورين: "

المحور الأول: واقع الشمول المالي في دولة الامارات العربية المتحدة والدروس المستفادة للجزائر.

المحور الثاني: واقع تطبيق تقنية البلوك تشين في دولة الامارات العربية المتحدة والدروس المستفادة للجزائر.

2. و اقع الشمول المالي في دولة الامارات العربية المتحدة والدروس المستفادة للجز ائر

تعكس التطورات الضخمة التي يشهدها القطاع المالي الاماراتي في مجالات الشمول والتوعية المالية والتقنيات الرقمية وأمن المعلومات وغيرها من الجوانب؛ التي تعتبر جزءأ جوهريا من الآلية المتبعة لتحقيق الإستقرار المالي، وتدعيم ثقة المستهلك بالسوق بشكل عام، والقطاع المالي بشكل خاص، تعكس جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الشمول المالي، وقبل إستعراض جهود الدولة المبذولة في هذا المجال، وما يمكن للجزائر الاستفادة منه، سنحاول أولا الالمام بظاهرة الشمول المالي من خلال التطرق للأهمية والأهداف وكذا الركائز والمؤشرات.

1.2 الإطار النظري للشمول المالي:

1.1.2 <u>تعريف الشمول المالي</u> : ذاع موخراً مصطلح (الشمول المالي) أو (الاشتمال المالي) وباللغة الانجليزية

(Financial Inclusion)، وهو حركة عالمية، تهدف إلى إدخال أكبر عدد ممكن من سكان العالم في النظام المصرفي الحديث. الهدف الأولي المبسط للشمول المالي أن يكون لكل شخص في العالم حساب بنكي شخصي، يقوم بإستخدامه في الإيداع والسحب والإدخار، وقد يبدو هذا الموضوع مستغرباً للبعض، خصوصاً سكان المدن الذين تعودوا على نمط الحياة المدنية، والذين قد يملك بعضهم أكثر من حساب مالي أو بنكي وأكثر من بطاقة ائتمانية. إلا أن الموضوع ليس بهذه الغرابة، ففي عام 2011 كان نصف سكان العالم لا يمتلكون حسابات بنكية، وإنخفضت هذه النسبة في عام 2014 لتصبح 38%، وفي عام 2017 وصلت هذه النسبة إلى 31%. أي أنه في الوقت الحالي، ما يقارب ثلث سكان العالم الراشدين لا يمتلكون حسابات بنكية، وجميع تعاملاتهم المالية عن طريق النقد (الردادي، 2018). ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الإقصاد المالي) لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت (Leyshon & Thrift)عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية. (سيمر، 2016، صفحة 15).بدأ الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائل عام 2000، حيث كان هدفاً مشتركاً للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية. وقد عقِد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا، ثم عقِد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، ومصر في عام 2017. (بوعافية رشيد، 2018، صفحة 95)

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014؛ على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية(The World Bank) .، 2014، صفحة 21(وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، يعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها الأفراد - بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض، ومنظمات الأعمال بما فيها الصغيرة أو محدودة النشاط - الذين يتمتعون بحرية الولوج واستعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات التحويلات، الادخار، القروض والتأمينات)، والمقدمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة، من خلال مجموعة مزودين يعملون في بيئة ملائمة، شرعية ومنظمة(Monetary) .، 2017، صفحة 01 (

2.1.2 **أهمية الشمول المالي**: إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي، والوصول للخدمات المالية؛ سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسية التالية: (البنك المركزي الأردني، 2019) (معهد الدراسات المصرفية، 2016، صفحة 02)

1.2.1.2 **المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** ستساهم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الإقتصادية والإجتماعية في الدولة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي، بحيث ستنعكس الأثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمن هذه الإستراتيجية؛ ضمن العديد من المحاور منها:

- حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل وتوفير مجموعة من الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتي تعاني تقييدا ماليا، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل، خاصة لذوي الدخل المحدود، ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين: وذلك بتقليص الهوة بين تمويلهما بما يساهم إيجابا بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع؛
- وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في الدولة، بما فيها المناطق النائية؛ بشكل يساهم إيجابا في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الدولة.

2.2.1.2 **تعزيز إستقرار النظام المالي:** إن زيادة إستخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز إستقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية، مع تخفيف مستويات التركيز فيها، وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنويع من إستقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

3.2.1.2 **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم**: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على إستخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية، وإمتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

3.1.2 أهداف الشمول المالي : مع تزايد الإهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية جرّاء الشمول المالي، ومن خلال الإطلاع على الدراسات، التقارير والمنشورات؛ يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي: (إلياس، 2015،، صفحة 11)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية؛ وكيفية الحصول عليها والإستفادة منها، بغرض تحسين ظروفهم المعيشية، الإجتماعية والإقتصادية لتحقيق الإستقرار المالي والإجتماعى؛
- تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات، بالخصوص تلك التي تتعلق بتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية بحقوقهم وواجباتهم؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

4.1.2 الركائز الأساسية للشمول المالي: فيا يلي أهم الركائز الأساسية للشمول المالي: (بوعافية رشيد، 2018، صفحة 95)

1.4.1.2 دعم البنية التحتية المالية: إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها. من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الإتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

2.4.1.2 الحماية المالية للمستهلك : وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، تزويده بالمعلومات الكافية

والضرورية، وخدمات الإستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

3.4.1.2 **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات كافة المجتمع** : لتيسير الوصول الى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي. وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل، وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

4.4.1.2 **التثقيف المالي :** ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

5.1.2 **مؤشرات الشمول المالي**: إتفق قادة مجموعة العشرين **(G20)** مع توصية التحالف العالمي من أجل لشمول المالي | **(GPFI)** الدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، (بوعافية رشيد، 2018، صفحة 95)وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية: (عجور، 2019، صفحة 05)

- الوصول إلى الخدمات المالية "القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية"؛
- الاستخدام الفعّال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين "مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية"؛
- تعزيز جودة الخدمات المالية.

2.2 مستوى الشمول المالي في دولة الامارات العربية المتحدة: يتميز الشمول المالي في الدول العربية بالضعف، فوفقا لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي؛ تسجل أحد ادنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18% فقط من السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014 ، مقارنة مع(43%) في البلدان النامية، و(24%) في دول افريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة إلى (13%)عند النساء. كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي 2014 الى أن المنطقة العربية، بإستثناء دول الخليج الست، تسجل ادنى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث أن (80 %) من السكان أو ما يعادل نحو (200 مليون) نسمة ليس لديهم حساب مصرفي.

وبحسب صندوق النقد العربي، فإن الدول العربية بإستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرماناً من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط (21 %-29 %)عام 2016**Fund)** ، 2017(،وإمتلك نحو (30%) فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي (34 %). وفي حين تصل الفجوة في نسبة الوعي المالي بين الرجال والنساء(5%) في العالم، ترتفع إلى (8%)على مستوى البلدان العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن (93%) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما في المنطقة العربية؛ لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدني معدل في العالم (العربية ا.، 2017).

تجدر الإشارة إلى أن هناك فروقات واسعة بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، لذلك يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يبينها الشكل التالي:

الشكل1:ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما لسنة 2014

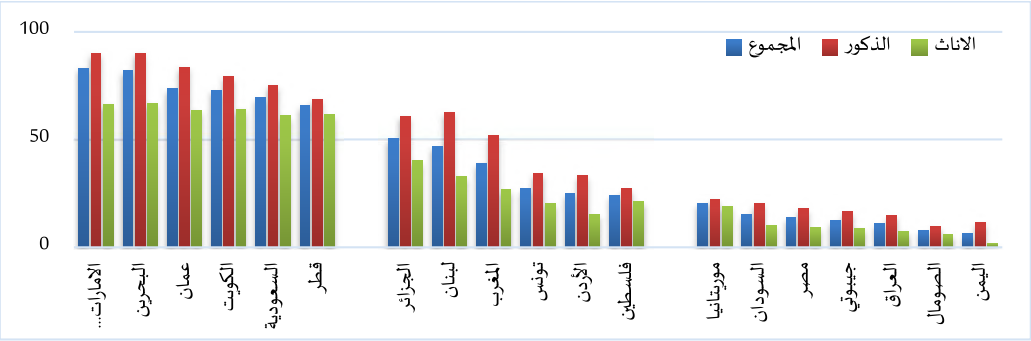

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتماداً على إتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص13.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن المجموعات الثلاث تشمل كل من:

- **المجموعة الأولى** "دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة": تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ (62 %). فأعلى هذه النسب كانت بالإمارات العربية والبحرين، والكويت83.2%، 81.9%، 72.9%على التوالي.
- **المجموعة الثانية** "دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة": وتشمل كل من الأردن ولبنان وفلسطين، ودول المغرب (الجزائر وتونس والمغرب)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين(24%-62%)، وهذا بنسب (50.5 %) بالجزائر، (46.9 %) بلبنان، (27.3 %) بتونس، (25%) بالأردن، و(24.2 %) بفلسطين.

- **المجموعة الثالثة** "دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة": وهي دول ذات معدلات شمول أدنى24%، موريتانيا 20.4% ، السودان15.3%، مصر13.7%، العراق11%، واليمن6.4%.

كما نلاحظ أن فئة الشباب تشكل نسبة عالية من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون إستفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. إعتمادا على مؤشر الشمول المالي الذي يعتمد على ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما. إضافة الى ان الشباب العربي لا يتمتعون باستقلالية مالية دون سن 25 عاما، كما لا يمكنهم فتح حسابات بنكية وإدارتها دون سن 18 عشر. هو ما يفسر تدني معدلات الشمول المالي، باستثناء دول الخليج العربي.

3.2 جهود دولة الامارات العربية في تحقيق الشمول المالي: فيما يتعلق بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الشمول المالي، فإن مصرف الإمارات المركزي يحرص على وضع حماية مستهلكي الخدمات المالية على رأس أولويات عمله، خاصة في ضوء التسارع غير المسبوق والتطورات الضخمة التي يشهدها القطاع المالي في مجالات الشمول والتوعية المالية والتقنيات الرقمية وأمن المعلومات و غيرها من الجوانب؛ التي تعتبر جزءاً جوهريا من الآلية المتبعة لتحقيق الإستقرار المالي، وتدعيم ثقة المستهلك بالسوق بشكل عام، والقطاع المالي بشكل خاص.

على ضوء ما سبق، قام المصرف المركزي في عام 2017 بالعمل على تعزيز شبكة حماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية؛ من خلال إتخاذ إجراءات على عدة أصعدة (العربية أ.، 2019):

1.3.2 <u>على الصعيد الاداري:</u> تم إنشاء دائرة حماية المستهلك كدائرة مستقلة تعنى بشؤون حماية المستهلك، وتشمل هذه الدائرة إدارة الشكاوي وإدارة الشمول والتوعية المالية. في هذا النطاق، يعمل المصرف المركزي على الإنتهاء من إعداد البنية التحتية فيما يتعلق بنظام حماية المستهلك؛ من خلال الإنتهاء من تجهيز قائمة لواجب مهام وإختصاصات دائرة حماية المستهلك. وفي سبيل تحسين جودة الخدمات المصرفية التي يتلقاها العملاء، قامت البنوك وشركات التمويل العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بتأسيس وحدة لشكاوى العملاء المالية تتبع مباشرة الرؤساء التنفيذيين في البنوك والمؤسسات المالية؛

2.3.2 <u>على صعيد الإرتقاء بموضوع التثقيف والتوعية المالية</u>: فقد قامت دائرة حماية المستهلك بمضاعفة الجهود المبذولة للإرتقاء بالوعي المالي من خلال:

- نشر الثقافة المالية من خلال الترحيب بالزيارات التي تقوم بها المدارس والجامعات والمؤسسات للمصرف المركزي؛

- اصدار عدة نشرات توعية حول مفاهيم الخدمات المالية بهدف تعريف مستهلكي الخدمات المالية بأهمية التوعية المالية، من خلال معرفة الحقوق والواجبات لضمان الاستفادة من الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي؛
- القيام بزيارات ميدانية للمدارس والجامعات والجهات الحكومية والخاصة لزيادة التوعية المالية؛
- المشاركة في المعارض التوعوية داخل وخارج الدولة؛
- نشر مقاطع فيديو تستعرض قصص حقيقية مثل مخاطر بطاقات الائتمان والقواعد الخاصة بالقروض الشخصية.

4.2 مستوى الشمول المالي في الجزائر والدروس المستفادة من تجربة الامارات العربية: تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي تتمتع بمعدلات شمول مالي متوسطة تتراوح ما بين 24 % و62% حسب دراسات البنك الدولي، وكون البنك الدولي يعتمد في قياس الشمول المالي في الدول على عدة مؤشرات، سوف نقوم خلال هذه الدراسة بتحليل المؤشرات الجزئية والتي تتمثل في:

1.4.2 المؤشر الأول"استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية": والذي يرتكز على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسات الرسمية، والجدول الموالي يرصد تطور نسبة هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات في الجزائر.

الشكل 2: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية في الجزائر كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

المصدر: من إعداد الباحثتين إعتماداً على: **- The Global Findex Database, World Bank Group:**
https://globalfindex.worldbank.org/,**The little Data Book On Financial Inclusion, World Bank Group, 2012, 2015, 2018.**

من الشكل أعلاه؛ نلاحظ تذبذبمعدلالشمولالماليخلالالسنوات الثلاث، حيث سجل إرتفاعا محسوساً في الجزائر من 33.3% سنة 2011، إلى 50.5%سنة 2014، وسرعان ما تراجع إلى 42.8%سنة 2017. ويعود هذا التذبذب أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلى تعزيز

الشمول المالي، وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، وإمتصاص أكبر قدر ممكن من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي .

كما نلاحظ إرتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب الإناث، على غرار الدول العربية كما سبق وبيّنا، وهو ما يعكس إتساع الفجوة في نسب الوعي المالي بين الذكور والاناث، إلاّ أن الجزائر تعتبر أكثر تحقيقاً لمعدلات الشمول المالي سواء عند الذكور أو الاناث مقارنة بدول الجوار(تونس والمغرب) ، وتتفوق في نفس الوقت على متوسط معدل الشمول المالي للدول العربية.

أما حسب مؤشر ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 25 عاما ، **Group)**، 2012-2015-2018(فتبقى الجزائر في الصدارة مقارنة بدول الجوار، حيث قفز من 39.7% سنة 2011، ليصل 57% سنة 2014، ليعود ويتراجع إلى مستوى 49% عام 2017 للأسباب المذكورة سابقا.

2.4.2 المؤشر الثاني: "الإدخار في المؤسسات المالية الرسمية": ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق، الذين قامو بالإدخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، وبالنسبة للجزائر فقد عرف هذا المؤشر إرتفاعا ملموساً عام 2014 مقارنة بعام 2011، خيث قفز من 4.3% إلى 13.8%، ليتراجع عام 2017 إلى مستوى 11.4 % ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي من دخولهم للإستهلاك بعد إرتفاع الأسعار والضرائب، نظرا لإنخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات في الجزائر.

3.4.2 المؤشر الثالث" الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية": ويقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق، الذين قاموا بالإقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية، وبالنسبة للجزائر فقد عرف هذا المؤشر إرتفاعا ملموساً خلال السنوات الثلاث، حيث إرتفع من 1.5% سنة 2011 إلى 2.2 %عام 2014، إلى 5 %عام 2017**Group)** .، 2012-2015-2018 (إلاّ أن هذه النسب تبقى جد منخفضة مقارنة بالدول العربية، مما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الإفتراض من المؤسسات المالية الرسمية، والذي يعود سببه أساساً إلى تعقيد الإجراءات المتبعة، ناهيك عن السبب الديني، والمتمثل في تحريم التعامل بالربا أخذا وعطاءاً، وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع .

5.2 الدروس المستفادة للجز ائر من تجربة الامارات العربية المتحدة في مجال الشمول المالي :مما سبق، يتضح لنا أن دولة الامارات من أوائل الدول التي سعت لتجسيد الشمول المالي، كما سبق ورأينا، وعليه يمكن

أن تستفيد الجزائر من هذه التجربة من خلال تنفيذ الاجراءات التي قامت بها دولة الامارات؛ على سبيل المثال لا الحصر:

- تطبيق نظام حماية الأجور مثل النظام الذي أقره البنك المركزي الاماراتي؛
- إقامة شركات للصرافة، والسماح لها بتقديم خدمات للفئات التي لا تتعامل مع البنوك؛
- تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية لشمول فئات أكبر وتقليل التكاليف؛
- إصدار بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور، خاصة وأنه طبّق نفس النظام في السعودية.

3. واقع تطبيق تقنية البلوك تشين في دولة الامارات العربية المتحدة والدروس المستفادة للجزائر

لا يزال استخدام البلوك تشين مقتصرا على بعض الدول في العالم، فالولوج إلى التكنولوجيا يستلزم استعدادا خاصا في مجال الحوسبة والبرمجيات وانتشار الأنترنيت، ناهيك عن مدى استخدام التكنولوجية المالية وغيرها من الأعمال الإلكترونية القائمة. بخصوص الدول العربية نجد أن هناك العديد من المحاولات لإستثمار مزايا تقنية البلوك تشين، خاصة الدول التي تحظى بمستويات متقدمة في مجال الاقتصاد الرقمي، وفي هذا السياق، هناك العديد من المبادرات للاستفادة من تطور استخدام البلوك شين في تقديم الخدمات المالية في الدول العربية، وفي مقدمتها دولة الامارات، التي تعتبر الرائدة في هذا المجال، ولكن قبل التطرق لهذه التجربة، سنحاول تحديد ماهية تقنية البلوك شين:

1.3 ماهية تقنية البلوك تشين :إن ما أسفرت عنه الثورة الصناعية الرابعة جملة من التقنيات التي كان من أكثرها أهمية وفاعلية تقنية البلوكتشين **Blockchain** التي ظهرت فاعليتها الكبيرة في التوثيق وإنجاز المعاملات، متجاوزة عوامل الوقت والتكلفة وكافة الوسائط ورغم ايجاد تقنية البلوكتشين من أجل تداول العملات الافتراضية إلا أنها باتت تقنية لها دورها الفاعل في توثيق المعلومات، حيث تكون المعلومة منتشرة بين ملايين المتعاملين في هذا النظام مع تمكينهم الاطلاع على كافة المعاملات، بنشر تلك التوثيقات وجعلها في متناول الجميع عبر هذه التقنية في مأمن عن اختراقها أو تخريبها. (الجميلي، 2019، صفحة 173)

1.1.3 تعريف البلوك تشين: أو سلسلة الكتل (سلسلة الثقة) تمثل سجل إلكتروني يسجل فيه المعاملات والصفقات المالية بما يسمى سلسلة الكتل، وتمثل كل معاملة مالية كتلة أو بلوك، وكل بلوك يحتوي على بعض المعلومات التي تشترك فيها الكتلة السابقة أي المعاملة أو العملية السابقة، ولا يمكن السيطرة عليها من طرف أي سلطة نقدية أو حكومية ، دون تدخل أي طرف ثالث أو وسيط عند

تسجيل المعاملة المالية بين طرفيها، كما تتيح تكنولوجيا البلوكتةشين إنشاء بيئة لا مركزية، بالاضافة إلى توفير الشفافية والأمان والابتعاد عن التلاعب أو تغيير البيانات، كما تضمن خدمة تحويل الأموال دون مقابل بكل أمان لأن البيانات محفوظة على آلاف الحواسيب مما يوفر لها عنصر الأمان والخصوصية, (إبراهيم ر.، 2019)

ولكن استخدام البلوكت شين لم يعد يقتصر على العملات الافتراضية، بل أصبح في مختلف مجالات الحياة، لما لها من خصائص ومزايا تسمح بحفظ البيانات وحمايتها، وأصبح استخدام تكنولوجيا البلوك شين كتسمية عامة لجميع التطبيقات والأنظمة المعتمدة على سجل المعاملات الموحد؛ الذي يتيح إنشاء المعاملات بطريقة آمنة ومباشرة دون الحاجة إلى طرف وسيط كجهة معينة متحكمة في هذا النظام، وانطلاقا من مختلف الاستخدامات الحالية للبلوكت شين يمكن أن نعرفها بأنها: نظام معلومات مشفر معتمد على قاعدة معلوماتية لا مركزية، أي موزعة على جميع الأجهزة المنتمية إلى الشبكة من أجل تسجيل كل بيانات المعاملات وتعديلها بطريقة تضمن موافقة جميع الأطراف ذات الصلة على صحة البيانات. (السبيعي، 2019) فهى قاعدة بيانات، أو سجل مفتوح، إذ تتيح لكل مستخدميها، سواء كانت عامة أو خاصة، إمكانية تسجيل وإدارة البيانات والمعلومات الخاصة بهم. كما أنها سجل موزع، أى شبكة لامركزية ، حيث تتوزع على كل أجهزة المستخدمين المرتبطة بالشبكة، والتى تعرف باسم العقد **Nodes**)) نسخة من البيانات والمعلومات المخزنة على الشبكة، ما يجعلها - مقارنة بقواعد البيانات التقليدية التى تخضع لتحكم وسيط مركزى - أكثر أمانا حيث لا يمكن تعديل البيانات أوالمعلومات المخزنة على كتلة منها إلا بإحداث ذات التعديل على كافة الكتل المرتبطة بها بهاش متسلسل، وهو أمر يبدو مستبعدا.هذا السجل الموزع يعمل فى إطار ما يطلق عليه المنظمات اللامركزية المستقلة أو ذاتية الحكم.

2.1.3 **بنية نظام البلوك تشين**: تشبه البلوك تشين مكانا لتخزين أي بيانات ومعلومات داخل صندوق يحمل التوقيعات بشكل علني ويمكن لأي شخص التحقق من أصحاب التوقيعات وأنهم وضعوا البيانات، ويمكن لهذه البيانات أن تكون رمزا ذا قيمة، أو رصيدا نقديا مشفرا يعتبر بمثابة نقل القيمة البديلة التي لا يمكن التلاعب بها من قبل سلطة ما أو طرف ثالث، ورؤية المعاملات التي تتم تكون مرئية للعامة أما الحصول عليها وفك التشفير يكون خاصا. (قاسم، 2019، صفحة 46)

يعمل نظام البلوكتشين بالاعتماد على مجموعة من العناصر الاساسية، وهي على النحو التالي: (سيد، 2020، صفحة 24)

- العقدة: تتمثل في المستخدم أ الحاسوب داخل بنية اليلوكتشين، حيث يكون لكل منهم نسخة مستقلة من دفتر حساب البلوكتشين بأكمله.
- المعاملة: وهي قوام الكتلة ويقصد بها العملية الفردية أو (الأمر الفردي) التي تتم داخل الكتلة الواحدة، وتمثل مع غيرها من المعلومات الكتلة نفسها. (جابر، 2020، صفحة 38)
- الكتلة: تمثل وحدة بناء السلسلة وهي عبارة عن مجموعة من العمليات أو المهام المراد القيام بها أو تنفيذها داخل السلسلة، ومن أمثلة الكتل تحويل أموال أو تسجيل بيانات أو متابعة حالة أو خلاف ذلك، تستوعب كل كتلة مقدارا محددا من العمليات والمعلومات لا تقبل أكثر منه حتى يتم انجاز العمليات بداخلها بصورة نهائية ثم يتم إنشاء كتلة جديدة مرتبطة بها، والغاية من ذلك منع القيام بعمليات وهمية داخل الكتلة تتسبب في تجميد السلسلة أو منع إجراء المعاملات. (خليفة، 2018، صفحة 02)
- السلسلة: هي عبارة عن مجموعة أو سلسلة من الكتل بترتيب معين.
- المنقبون: عبارة عن عقد محددة تقوم بإجراء عملية التحقق من الكتلة قل إضافة أي شيء لهيكل البلوكتشين.
- عملية الادخال: يقصد بها العملية الفرعي التي تتم داخل الكتلة الواحدة، أو هي الأمر الفردي الذي يتم داخل الكتلة، ويمثل مع غيره من الأوامر والمعلومات هي الكتلة نفسها. (سيد، 2020، صفحة 24)
- الهاش: هو عبارة عن الحمض النووي المميز لسلسلة الكتلة، ويرمز له بالتوقيع الرقمي، هو عبارة عن كود يتم إنتاجه من خلال خوارزمية داخل برنامج سلسلة الكتلة يطلق عليها آلية الهاش، ويقوم بأربعة وظائف أساسية: (خليفة، 2018، صفحة 02) تمييز السلسل عن غيرها من السلاسل حيث تحصل كل سلسلة على هاش خاص بها مميز عن البقية، تحديد ومعرفة كل كتلة وتمييزها عن غيرها داخل السلسلة، وتأخذ كل كتلة هاشا خاصا بها، وسم كل معلومة داخل الكتلة نفسها بهاش مميز، ربط الكت بعضها البعض داخل السلسلة، حيث ترتبط كل كتلة بالهاش السابق لها والهاش اللحق

علیها لجعل الهاش يسير في توجه واحد فقط انطلاقا من الكتلة الأصلية اللاحقة عليه ...الخ، ويلاحظ هنا أن الهاش لا يسمح بالتعديل على الكت التي تم إنشاؤها.

- بصمة الوقت: هو التوقيت الذي تم فيه إجراء أي عملية داخل السلسلة.

3.1.3 مز ايا البلوك تشين : إن البنية المعقدة التي تتمتع بها تقنية البلوكتشين أكسبتها مجموعة من المزايا التي جعلتها تنتشر بشكل واسع، ومن اهم المزايا التي يمكن ان تتوفر في مثل هذا النظام: (جلال، 2021) :

- الشفافية الكاملة : حيث ان كل معاملة سيتم تنفيذها يمكن ان يسجل بها أطرافها وقيمتها ووقت تنفيذها بشكل لا يمكن التلاعب فيه.
- المصداقية :حيث ان كل بيان تم اضافته واضح لدى جميع الأطراف الأسلوب الذي تم اتباعه لإضافته وهناك تأكد شبه كامل من صحته.
- درجة عالية من الامان: لان النظام الذي يعمل بهذا الأسلوب لم يكتشف حتى الان أسلوب لاختراقه.
- الثقة : لأن تلف أحد الأجهزة المشاركة في الشبكة او اختراقه لن يؤثر على عمل النظام ككل بل ويمكن استكمال العمل بدون أي تأثير على البيانات حتى عند خروج أي نسبة من الأجهزة من الخدمة بشرط بقاء 3 أجهزة على الأقل.
- ويضاف الى ذلك ميزة كبرى وهي امكانيه انشاء نظام لا يمكن لأي طرف من الأطراف إيقاف تنفيذه وذلك باستخدام ال**smart contracts** حيث يتم استبدال البيانات التي يتم كتابتها في بلوك البيانات بأوامر موجهة الى النظام تكتب بلغة خاصة مثل **solidity** وهذه الميزة تفتح الافاق لتنفيذ العديد من التطبيقات التي لم يكن من الممكن الوصول اليها دون وجود هذا النوع من التكنولوجيا.

4.1.3 وظائف تقنية البلوك تشين : تقوم تقنية البلوك تشين بثلاث وظائف متزامنة هي الارسال، الحفظ والاتممة،

1.4.1.3 الإرسال :Transmissionمنذ ظهورها، تهدف البلوك تشين، إلى ضمان إجراء عمليتين رئيستين، هما تحويل العملات المشفرة، **la crypto-monnaie** ، وتحويل الأصول : **Transfert d'actifs**

- فهى تتيح إنشاء نقود غير «حسية « **la monnaie « dématérialisée »** » ، عبارة عن عملة مشفرة - « **crypto**، تتمثل فى رموز رقمية، يتم تداولها، بلا وسيط، وبأمان تام. ومن أبرز هذه العملات المشفرة البيتكوين، والإيثريوم... (**Mekki**، 2021، صفحة 6)

- كذلك تتيح البلوك تشين تحويل الأصول، وقد حظيت، فى نطاق هذا الدور، باعتراف تشريعى.

2.4.1.3 الحفظ :**Conservation**يقوم البلوك تشين باعتباره سجلا مفتوحا بوظيفة أخرى هامة، وهى حفظ البيانات المسجلة ، حيث يساعد فى الوصول إلى البيانات وتبادلها وإدارتها فى أى وقت وعلى قاعدة المساواة بين المستخدمين، ما يعزز من الثقة فى عملية تبادل هذه البيانات. وتظهر أهمية هذه الوظيفة فى نطاق العديد من المجالات، ففى نطاق المعاملات المصرفية، حيث تساعد تقنية البلوك تشين البنوك عن طريق(بروتوكول اعرف عميلك)، على تبادل بيانات اعملاء فيما بينها لتحديد المركز المالى لهم وتحديد مدى ملاءتهم للتحقق من عدم إدراج أى منهم فى قائمة الحظر من التعامل. وفى نطاق قانون التأمين تساعد على تبادل البيانات بين المؤمنين خاصة فى نطاق عمليات إعادة التأمين. وفى المجال الطبى تتيح هذه الوظيفة تبادل بيانات ومعلومات المرضى من خلال «ملفاتهم الطبية الرقمية »، لتفادى الوقوع فى أية أخطاء طبية، وبما يحفظ لهذه البيانات سريتها. وبالإضافة إلى ما تقدم، تبرز كذلك أهمية وظيفة الحفظ فى مجالات أخرى عديدة كالتسجيل العقارى وتطوير نظم التوثيق الرقمى، والدراسات الفنية الاستشارية، والضرائب، وإدارة بناء المعلومات **BIM** بما يضمن سلامة البيانات ويعزز من الثقة فى أحد أهم استخدامات البلوك تشين وهو العقود الذكية ولهذه الوظيفة أهمية خاصة فى سهولة التتبع **la traçabilité** على المنصة، وهو ما يساعد فى الوقوف بدقة على الحالة الراهنة للعديد من المعاملات التى تتم عليها، كتحديد المرحلة التى وصلت إليها المفاوضات العقدية، وتتبع البيانات المتعلقة باستخدام المصنفات الرقمية)كالأعمال الموسيقية على سبيل المثال(.

3.4.1.3 الأتمتة ومنظومة العقود الذكية:تعد تقنية البلوك تشين بمثابة الركيزة التى يقوم عليها الذكاء الاصطناعى ، فهى لا تتيح تخزين واسترجاع المحتوى الرقمى المثبت عليها بأمن وشفافية لكل المتعاملين فحسب، بل تعزز أيضا تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعى من خلال إتاحة تكامل هذه الأنظمة مع المحتوى الرقمى المخزن عليها، وهو ما يظهر جلياً من خلال اعتمادها منظومة العقود الذكية، والتى تعد أحد أهم استخدامات هذه التقنية.. وتعد تقنية البلوك تشين المنصة الداعمة لأتمتة المسار العقدى، بدءاً من المراحل التمهيدية للعقد، إلى إبرامه، انتهاء بتنفيذه وتطبيق بعض جزاءات الإخلال بهذا التنفيذ، وبالجملة إدارة العقد إدارة ذكية ذاتية.

5.1.3 **مبادئ عمل تكنولوجيا البلوك شين**: يعمل نظام البلوك تشين وفق مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيمايلي: (قاسم، 2019، صفحة 54)

- سجل البيانات الموزعة: كل شخص على نظام البلوكتشين له القدرة الكاملة للوصول إلى البيانات والتاريخ من خلالها، وفي نفس الوقت لا يستطيع المستخدم التحكم بتلك البيانات أو التعديل عليها، وإنما يتم التأكد من البيانات المراد إرسالها.
- التحويل بنظام الند للند: حيث يتم التواصل بين البائع والمشتري دون وجود طرف ثالث وسيط، ويتم نسخ العملية وتوزيعها على جميع العقد.
- الخصوصية والشفافية: بحيث تكون جميع الحوالات مرئية للجميع، وكل عقد أو مستخدم لديه 30 أو أكثر من الاحرف أو الارقام التي يعرف بها المستخدم كإسم أو لقب ما، ويستطيع الشخص الاختيار بين أن يكون معروفا أو مجهول الهوية.
- لا رجعة في عمليات التسجيل: عند قبول الحوالة على الشبكة فإن ذلك معناه أنه لا يمكن الرجوع عنها أو إلغائها أو تعديلها وحذفها، لأن كل حوالة موصولة بما قبلها ويتم نسخ البيانات السابقة مع ما يتم تسجيله حديثا.
- السجل المفتوح: حيث تكون كافة المعلومات الموجودة داخل السلسلة متاحة لكافة المتواجدين في النظام، ويرى جميع الموجودين داخل السلسلة ممتلكات بعضهم البعض، مع الاحتفاظ بعدم القدرة على معرفة هويتهم الحقيقية، وذلك لأن السلسلة تتيح للأفراد إمكانية استخدام ألقاب غير الاسماء الحقيقية لهم، وعليه من الصعب التعرف على الهوية الحقيقية للشخص رغم سهولة معرفة حجم الأموال التي يمتلكها (خليفة، 2018، صفحة 02).
- المنطق الحسابي: الطبيعة الرقمية لمعنى التسجيل في الدفتر العام عن نظام البلوكتشين، حيث أن الحوالات داخل سلسلة الكتل متصلة بمنطق حسابي مبرمج في هذا النظام، وعليه عند رفع الحوالة على الشبكة يتم التحقق منها عن طريق البروتوكول المتبع في البلوكتشين تلقائيا.

2.3 استراتيجية تطبيق تكنولوجيا البلوك تشين في دولة الامارات العربية

تحتل الإمارات العربية المراكز الأولى في استخدام التكنولوجيا الرقمية في الدول العربية، حيث يعتبر مركز الثورة الصناعية الرابعة في دولة الإمارات الخامس من نوعه على مستوى العالم، وقد أ نشأ في إطار التعاون الإستراتيجي بين حكومة دولة الإمارات والمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو تحت إشراف مؤسسةدبي

للمستقبل، وتنص بإهتماماته على دراسة التغييرات الجذرية التي تشهدها الاقتصادات والمجتمعات والسياسات العالمية، من أجل تنسيق الجهود، وتوحيد الرؤى، للاستفادة من وسائل التكنولوجيا الجديدةوالتعاملات الرقمية في تطوير الخدمات واكتشاف المبادرات الخلاقة في جل القطاعات المستقبلية.

حيث تبنت حكومة دولة الإمارات تقنية التعاملات الرقمية (بلوك تشين) في تنفيذ المعاملات الحكومية. ولتحقيق النتائج المرجوة، أطلقت الدولة استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية 2021 واستراتيجية دبي للتعاملات الرقمية. تهدف استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية 2021 إلى تطويع التقنيات المتقدمة وتوظيفها لتحويل 50% من التعاملات الحكومية على المستوى الاتحادي إلى منصّة بلوك تشين بحلول عام 2021. كما ستساهم استراتيجية دبي للتعاملات الرقمية «بلوك تشين» في تحويل دبي إلى أول مدينة تدار بالكامل بواسطة منصة البلوك تشين بحلول عام 2020 وتصبح أسعد مدينة على وجه الأرض. وتقوم استراتيجية البلوك تشين على 3 ركائز هي كفاءة الحكومة، وتأسيس الصناعات، والقيادة العالمية. وفي إطار الجهود التي تبذلها مؤسسة دبي للمستقبل من أجل تطبيق أحدث التقنيات والممارسات الابتكارية على مستوى العالم، أعلنت المؤسسة عن تأسيس المجلس العالمي للتعاملات الرقمية بهدف استكشاف وبحث التطبيقات الحالية والمستقبلية لها والعمل على تنظيم التعاملات الرقمية عبر منصات تكنولوجيا البلوك تشين. وسيعمل المجلس على تسهيل التعاملات ضمن القطاعات المختلفة المالية وغير المالية وزيادة كفاءتها واعتماديتها. يتكون المجلس من 46 عضوًا من اللاعبين الرئيسيين المحتملين في قطاع التعاملات الرقمية، بما في ذلك مجموعة من الجهات الحكومية، والمصارف الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمناطق الحرة، وشركات التكنولوجيا العاملة في مجال التعاملات الرقمي. (تقنية التعاملات الرقمية (بلوك تشين) في حكومة الإمارات،، 2021).

3.3 عمليات البلوك تشين في الإمارات العربية المتحدة

تتجه دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ، ولكن بشكل أكثر تحديدًا الإمارات العربية المتحدة ، نحو اقتصاد قائم على التكنولوجيا بشكل أكبر. بدأت الحكومات الإقليمية بالفعل في تجربة تقنية البلوك تشين واستخدامها المحتمل في كل من القطاعين العام والخاص: (**Barbary**، 2018)

1.3.3 مجلس بلوك تشين: في محاولة للبقاء في الطليعة ، تم إنشاء مجلس البلوك تشين العالمي في دبي لتبني أحدث التقنيات وممارسات الابتكار على نطاق عالمي. يتكون المجلس من 46 عضوًا ، جميعهم لديهم القدرة على أن يصبحوا لاعبين رئيسيين في صناعة البلوك تشين. يضم أعضاء المجلس مجموعة من

الكيانات الحكومية والشركات الدولية والبنوك الإماراتية الرائدة والمناطق الحرة وشركات تكنولوجيا البلوك تشين الدولية الأخرى ، بما في ذلك **Microsoft** و **Du** و **SAP** و **IBM** و **Cisco** و **TECOM** و **Dubai Holding** و **Dubai Multi Commodities Centre** و **EmiratesNBD** و **Smart** مكتب دبي وحكومة دبي الذكية.

2.3.3 استراتيجية دبي لتقنية البلوك تشين: كانت استراتيجية دبي لتقنية البلوك تشين ، نتيجة للتعاون بين مكتب دبي الذكية ومؤسسة دبي للمستقبل بهدف استكشاف وتقييم أحدث الابتكارات التكنولوجية باستمرار في محاولة لتحسين أسلوب حياة سكان المدينة. حيث تهدف الإستراتيجية إلى إعطاء ميزة اقتصادية لجميع القطاعات ووضع دبي كشركة رائدة في مجال التكنولوجيا العالمية. في الواقع ، تهدف مدينة دبي ، بشكل طموح إلى حد ما ، إلى أن تصبح أول اقتصاد في العالم يمتلك ويعمل بعملاته المشفرة بحلول عام 2020.

كما سبق وذكرنا، ترتكز استراتيجية دبي لتقنية البلوك تشين على ثلاث ركائز:

- كفاءة الحكومة: ستساهم الاستراتيجية الجديدة في زيادة كفاءة الحكومة من خلال تشجيع التحول الرقمي على نطاق واسع. سيتم التعامل مع المستندات الرسمية مثل طلبات التأشيرة ودفع الفواتير وتجديد التراخيص رقميًا بموجب الاستراتيجية الجديدة وبالتالي تقليل انبعاثات الكربون وأوقات المعالجة والتكاليف.
- إنشاء الصناعة: ستقدم إستراتيجية دبي **Blockchain** نظامًا لتمكين المواطنين والشركاء من إنشاء أعمال تجارية جديدة باستخدام تقنية دفتر الأستاذ المشترك. ومن المتوقع أن تستفيد الصناعات: العقارات، والتكنولوجيا المالية، والخدمات المصرفية، والرعاية الصحية، والنقل، والتخطيط الحضري، والطاقة الذكية، والتجارة الرقمية، والسياحة.
- القيادة الدولية: ستفتح دبي منصة **blockchain** الخاصة بها للنظراء العالميين لتعزيز السلامة والأمن والراحة على المستوى العالمي. تقوم العديد من الهيئات الحكومية في دبي بالفعل باختبار المياه وطرح تقنية **blockchain** بما في ذلك دائرة الأراضي والأملاك في دبي ، ودائرة التنمية الاقتصادية في دبي ، ودائرة الجنسية والإقامة ، وبلدية دبي.

3.3.3 إمكاش emCash: ستعمل **Emcredit** ، وهي شركة تابعة لاقتصاد دبي ، ومجموعة **Object Tech Group Ltd** ومقرها المملكة المتحدة معًا لتطوير وتنفيذ **emCash** ، وهي عملة رقمية مشفرة تعمل

بتقنية **blockchain** ، والتي يمكن للأشخاص استخدامها للدفع مقابل مختلف الخدمات الحكومية وغير الحكومية في دبي.

4.3.3 DLD: أصبحت دائرة الأراضي والأملاك في دبي (DLD) أول كيان حكومي في العالم يعتمد تقنية **blockchain**. تم إطلاق المبادرة الأولى من نوعها في قطاع العقارات العالمي تحت شعار "بسيط ، آمن، سريع". تسجل قاعدة بيانات **blockchain** جميع عقود العقارات بما في ذلك تسجيلات الإيجار ، وتربطها بهيئة كهرباء ومياه دبي (DEWA) ، ونظام الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والفواتير الأخرى المتعلقة بالممتلكات.

5.3.3 إدارة الجنسية والإجارة الإلكترونية: تهدف إدارة الجنسية والإقامة في دبي (DNRD) إلى تسهيل إجراءات الإقامة باستخدام أنظمة القياسات الحيوية وتكنولوجيا **blockchain**.

6.3.3 DED: وفي الوقت نفسه، وقعت دائرة التنمية الاقتصادية في دبي مذكرات تفاهم مع كل من **Otonomos** و **MarketIQ** لإنتاج إجراء ترخيص مبتكر باستخدام تقنية **blockchain** والبيانات الضخمة ، في محاولة لتقليل وقت معالجة الطلبات بنسبة 80٪.

7.3.3 جي سمارت دبي: كما تم توقيع اتفاقيات بين **Smart Dubai** و **Avanza Solutions** و **Consensys** لتوحيد بوابات دفع الخدمات الحكومية باستخدام **blockchain** ، وإنشاء عملة مشفرة لدبي.

8.3.3 بلدية دبي: وقعت بلدية دبي مذكرات تفاهم مع **Renca** و **Winnow** لإضفاء الشرعية على الطباعة ثلاثية الأبعاد لمواد البناء من أجل تعزيز الطباعة ثلاثية الأبعاد في صناعة البناء والتشييد ، وتشجيع نشر إنترنت الأشياء (**IoT**) للحد من هدر الطعام عبر الضيافة قطاع.

4.3 عمليات العملات المشفرة وعمليات البيتكوين في الإمارات العربية المتحدة.

يمكن شراء **Bitcoins** وتبادلها من خلال **BitOasis** ومقرها دبي ، وهي منصة آمنة تقدم خدمات تداول العملات المشفرة والتخزين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.فغالبًا ما يتم شراء **Bitcoin** كاستثمار طويل الأجل ، يتم شراؤه والاحتفاظ به على أمل أن تزيد قيمته بشكل كبير بمرور الوقت. لقد حصل المتبنون الأوائل على مكافأة جيدة ، ولكن لا يزال هناك الكثير من التقلبات. فالميزة الجذابة لمنصات التبادل عبر الإنترنت مثل **BitOasis** هي خيار شراء الكسور أو "البتات" بدلاً من **Bitcoin** بالكامل، بإستثمار يبدأ من 10 دولارات في بعض المواقع. تتراوح رسوم المعاملات عادة من 0.2 إلى 1 في المائة من العملة المشتراة ، بالإضافة إلى رسوم المعاملات المصرفية. يتم تخزين عملات البيتكوين في "محفظة رقمية"، إمّا في السحابة

أو على أجهزة الكمبيوتر، والتي يمكن ربطها مباشرة بالحساب المصرفي للمشتري لتسهيل الدفع عن طريق التحويل المصرفي أو مدفوعات الهاتف المحمول أو باستخدام بطاقة فيزا أو ماستر كارد ، أو في أجهزة الصراف الآلي بيتكوين مثل واحد مقرها مدينة دبي للإعلام. (**Barbary**، 2018)

يدعي مؤيدو البيتكوين أنه نظرًا لعدم خضوعها لسيطرة أي بنك مركزي ، فإن العملة لا تخضع لأي ضغوط تضخمية. ومع ذلك ، لا يمكن اعتبار **Bitcoin** استثمارًا مضمونًا ، فقد عانت مؤخرًا من انخفاض بنسبة 12 ٪ في القيمة، حيث أعلنت وزارة المالية لكوريا الجنوبية عن خطط حكومية للنظر في فرض حظر على العملات المشفرة. تتطلع العديد من شركات الصرافة إلى عملات البيتكوين للمساعدة في عكس الانخفاض في التحويلات العالمية ، على سبيل المثال ، استثمرت **UAE Exchange** في شركتين مقيمتين على **blockchain**، **Loyyal** و **Bankchain** ، في النصف الأول من عام 2017 وتجري محادثات مع شركة ثالثة. (**Barbary**، 2018)

كما توجد في دولة الإمارات العربية المتحدة بعض منصات التداول والعملات المشفرة ذات الأهمية التي لها تأثير على السوق ، وتشمل هذه: (**Barbary**، 2018)

- ارابيان تشين: تأسست **ArabianChain** ، وهي عملة مشفرة محلية لتمكين المدفوعات وتحويل الأموال بشكل آمن، في فبراير 2016 وبدأت التداول في السوق في أبريل 2017. **ArabianChain** هي أول شركة في المنطقة تطور منصة عامة وغير مركزية للعقود الذكية على **blockchain**. تعتبر المنصة مبتكرة بشكل خاص لأنها تقدم أيضًا ورش عمل وجلسات تعليمية في محاولة لزيادة كفاءة **blockchain** داخل المنظمات ومساعدة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على دمج تقنية **blockchain** بنجاح.
- **Onegramcoin**: أطلقت **OneGram** ومقرها دبي بالاشتراك مع **GoldGuard** ، منصة تداول الذهب ، عملة مشفرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومدعومة بالكامل بالذهب. أطلقت الشركة بالفعل عرضًا أوليًا للعملة (**ICO**) ، والذي يهدف إلى جمع رأس مال يزيد عن 500 مليون دولار أمريكي. حيث يستخدم هذا النوع الجديد من العملات المشفرة تقنية **blockchain** لإنشاء عملة رقمية مرتبطة ارتباطًا جوهريًا بجرام واحد من الذهب. الفكرة هي أن العملة ، المدعومة بالذهب المادي ، تضمن الأمان والشفافية للمشتري. سيتم إدراج العملة في عدد قليل من منصات العملات الرقمية ، وقد قال بعض المحللين إن **OneGram** هي أقرب عملة من أي وقت مضى لطرد عملة البيتكوين

من قاعدتها لأنه على عكس **Bitcoin** ، يكون للعملة دائمًا سعر أساسي يجلب على الأقل السعر الحالي من الذهب.

- عملة تجارة المال: وقد اتخذت **Money Trade Coin** خطوات لوضع نفسها كشركة رائدة في مجال المعرفة بالعملات المشفرة ، وإطلاق عملتها ، ومنصة تداول العملات المعدنية وصرفها ، بما في ذلك **Cryptocurrency EAcademy** ، بهدف تثقيف الأجيال الشابة حول فوائد استخدام العملات الرقمية وتداولها. إلى جانب البوابة الإلكترونية للخدمة عبر الإنترنت. تهدف الإدارة إلى إنشاء أعمال أخرى مثل التجارة الإلكترونية ومكتب السفر الإلكتروني ، وكل ذلك يعتمد على عملة **Money Trade Coin**. تدعي **Money Trade Coin** ، إلى جانب محفظة فائقة الأمان ، أنها أول عملة مشفرة مؤمنة بالكامل ، والتي تطبق أعلى معايير الامتثال فيما يتعلق بـ **KYC** و **AML**.

وفي الأخير، تجدر الاشارة إلى أن التبني الأوسع لهذه التقنيات تواجهه جملة من التحديات: الأمن السيبراني ؛ عدم اليقين التنظيمي، نقص التمثيل المادي للعملة ؛ عدم الثقة في التكنولوجيا المتعلقة بالبيتكوين بسبب دلالات الويب المظلمة والإجرامية ؛ ارتفاع استهلاك الطاقة اللازمة لإتمام الصفقة ؛ قدرة مشكوك فيها للعقود الذكية على تنفيذ التعليمات المعقدة بدقة ؛ الخوف من القدرة التخريبية التي يمكن أن تؤدي في كثير من الأحيان إلى تبني المقاومة ؛ الخصوصية وأمن البيانات في البلوكشين العامة وقضايا توافق البرامج. فهذه التقنيات المبتكرة هي أداة استثمارية جذابة، ولكنها عالية المخاطر لأنها في الوقت الحالي سوق غير منظم لا يوفر أي حماية.

5.3 و اقع تطبيق تقنية البلوك تشين في الجز ائر: إن الحديث عن واقع تطبيق تقنية البلوك تشين في الجزائر يندرج ضمن الحديث عن واقع التكنولوجيا المالية بصفة عامة في هذه الدولة؛ حيث تعتبر الدول الإفريقية أرضا خصبة للتكنولوجيا المالية أين "تضاعف حجم استثمارات الشركات الناشئة في هذا المجال بأربع مرات تقريبا في 2018 لتصل إلى 357 مليون دولار (**GSM Association**، 2019,). ورغم أن متوسط معدل الاقبال على الخدمات المصرفية (**Taux de bancarisation**) في القارة الافريقية منخفض والذي يمثل حوالي 15 %، لكن نلاحظ ظهور شركات ناشئة في التكنولوجيا المالية حيث بدأ ظهورها في الدول الأكثر نضجا كنيجيريا وغانا وإفريقية الجنوبية وكينيا ومصر والمغرب. ((**KPMG, 2019**)

ورغم تضاعفها في 2018 إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالقارة الأمريكية والأوروبية والآسيوية. وعليه، يمكن القول أن الجزائر لا زالت منعزلة عن التطور الهائل الحاصل في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة

بالدول العربية وكذا الإفريقية، وبمكن القول أن الجزائر متأخرة كثيرا مقارنة بدول المغرب العربي كمصر والمغرب، حيث تمتلك هذه الأخيرة 07 مجمعات للعلوم "**Technopoles**" بينما الجزائر لديها مجمع علوم واحد فقط والذي لم يخترع منتوج واحد منذ انشائه. أيضا يتكون 90 % من الجهاز المصرفي الجزائري من بنوك عمومية، الأمر الذي أدى إلى ضعف الحرية الاقتصادية وعدم الانفتاح على المنافسة من أجل ضمان التحسين المستمر العلاقة جودة /سعر للخدمات المالية. بالإضافة إلى كون الإطار القانوني يعتبر إطار بيروقراطي ومركزي والذي يمثل العقبة الرئيسية، فمثلا حدد المشرع الجزائري موقفه من تداول العملات الافتراضية حيث نصت المادة 117 من القانون رقم17/11 على أنه: "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها. العملة الافتراضية هي تلك التي يستعمله مستخدمو الإنترنت عبر شبكة الإنترنت، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية، يعاقب على كل مخالفة لهذا الحكم، طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها" (حكيم، 2020، الصفحات 111-130).

6.3 ماذا يمكن أن تستفيد الجزائر من تجربة الامارات العربية في مجال البلوك تشين؟: إن تعزيز استخدام التكنولوجيا في الجزائر سيرفع من معدل الإقبال على الخدمات المصرفية عن المعدل الحالي والذي هو حوالي 30%، وذلك بفضل المزايا التي تقدمها التكنولوجيا المالية للأفراد والمؤسسات. فإستخدام التكنولوجيا المالية لن يعزز النمو الاقتصادي فقط بل وسيوفر للجزائر عدة سنوات من التقدم التقني والتشريعي. وأسوة بدولة الامارات العربية المتحدة في مجال التكنولوجيا المالية والبلوك تشين، على الجزائر القيام بجملة من الاصلاحات :

- إعادة هيكلة القطاع المصرفي بهدف الحد من احتكار البنوك العمومية لهذا القطاع؛
- ضرورة تكييف الإطار القانوني مع متطلبات تحديث الخدمات المالية وكذا متطلبات اقتصاد السوق؛
- ضمان وصول الانترنت لأكبر قدر ممكن من السكان؛
- رفع معدل تغلغل الانترنت؛
- رفع معدل تغلغل خدمات الدفع عبر الانترنت؛
- خلق بيئة الاختبار التنظيمية، والتي تُعرف على أنها " إطار تضعه جهة تنظيمية مالية تهدف إلى تمكن المطورين من إجراء اختبارات مباشرة على الابتكارات في نطاق صغير" (العالمي، 2019، صفحة 14) ،فقد أسست 08 بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بيئات اختبار تنظيمية لمساعدة

شركات التكنولوجيا المالية الناشئة (الإمارات العربية المتحدة وقطر والأردن والكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان ومصر)، حيث تم إنشاء 09بيئات اختبار تنظيمية من قبل حكومات المنطقة؛

- العمل على توفير بنى تحتية تكنولوجية تحفز وتسمح بجذب رؤوس الأموال للإستثمار في التكنولوجيا المالية في الجزائر.

4. خاتمة:

ختاما يمكن القول أن الشمول المالي يعكسمدى إمكانية الأفراد والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى وقدراتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي والاستفادة من مواردهم المالية وإفادتهم في نفس الوقت، ولن يتعزّز ذلك إلاّ بتبني التكنولوجيا المالية القائمة على تقنية البلوك تشين.

حيث تلخصت برامج وجهود حكومات كدولة الامارات العربية المتحدة وعلى رأسها مصرفها المركزي ، في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور الخدمات المالية غير المصرفية، إضافة إلى دراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي، وكذا العمل بتقنية البلوك تشين في شتى مناحي الحياة، هذه التقنية التي تمثل سجل مفتوح لامركزي يتضمن كل التعاملات الرقمية التيتتم بين الأطراف المشاركة، دون الحاجة إلى وسيط لتعزيز الثقة، فالتقنية تضمن الشفافية، الدقة، السرعةوالأمان، إذ من الصعب اختراقها أو التعديل عليها . ففي البداية كان تكنولوجيا البلوك تشين مقتصرة فقطعلى العملات الرقمية، إلا أن نطاق استخدامها اتسع ليشمل جميع المعاملات المالية وغير المالية، الحكوميةوغير الحكومية، نظرا للخصائص التي تتميز بها.وتسعى جل الحكومات إلى تبني البلوك تشين في جميع قطاعاتها، وتم الوقوف على تجربة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال، لإستخلاص بعض الدروس لتستفيد منها الجزائر، لكون تجربة الإمارات العربية المتحدة من ابرز النماذج الواعدة في تعميم تقنية البلوك تشين في المعاملاتالعامة، ضمن المساعي الرامية إلى إقامة مدينة دبي الذكية بمواصفات عالمية، وتعزيز الشمول المالي في كامل ربوع الدولة .

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1. حققت دولة الامارات العربية المتحدة معدلات مقبولة في الشمول المالي؛
2. تعتبر معدلات الشمول المالي المسجلة في الجزائر مقبولة الى حد ما، ولكنها دون المستوى المطلوب؛ إذا ما قورنت بنظيرتها لدول مجلس التعاون الخليجي، والدول المتقدمة؛
3. إتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر في إمتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر؛
4. يمكن أن تستفيد الجزائر من تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الشمول المالي من خلال تبني استراتيجيات وبرامج وخطط وطنية للشمول المالي، ترتكز على عدة محاور أهمها: الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية، والاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية، والاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
5. تعد تقنية البلوك تشين الأكثر أمانا لإتمام التعاملات اليومية بين الأفراد دون الحاجة إلى وسيط ثقة.
6. هناك العديد من المنصات التي تتعامل بتقنية البلوك تشين مما يتيح العديد من الخيارات أمام الأفرادوالشركات لاختيار المنصة التي تناسبهم.
7. تتمتع الإمارات العربية المتحدة ببنية تقنية قوية، إذ يعتبر مركز الثورة الصناعية الرابعة في دولة الإماراتالخامس من نوعه على مستوى العالم.
8. إقامة البلوك تشين في الإمارات سيعمل على تأهيل مشروع مدينة "دبي الذكية" وتحقيق وفورات تفوق11مليار درهم، ناهيك عن توفير الوقت والجهد والتقليص من انبعاثات الكربون.
9. لا زالت الجزائر منعزلة عن التطور الهائل الحاصل في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بالدول العربية وكذا الإفريقية.
10. وبمكن القول أن الجزائر متأخرة كثيرا مقارنة بدول المغرب العربي كمصر والمغرب، حيث تمتلك الجزائر مجمع علوم واحد فقط والذي لم يخترع منتوج واحد منذ انشائه، في حين يمتلك المغرب مثلا 07 مجمعات للعلوم.Technopoles"
11. يتكون 90 % من الجهاز المصرفي الجزائري من بنوك عمومية، الأمر الذي أدى إلى ضعف الحرية الاقتصادية وعدم الانفتاح على المنافسة من أجل ضمان التحسين المستمر العلاقة جودة /سعر للخدمات المالية .

12. يعتبر الإطار القانوني الجزائري إطار بيروقراطي ومركزي، والذي يمثل العقبة الرئيسية في تطور التكنولوجيا المالية وكذا تقنية البلوك تشين.
13. إن تعزيز استخدام التكنولوجيا في الجزائر سيرفع من معدل الإقبال على الخدمات المصرفية عن المعدل الحالي والذي هو حوالي 30%، وذلك بفضل المزايا التي تقدمها التكنولوجيا المالية للأفراد والمؤسسات. فإستخدام التكنولوجيا المالية لن يعزز النمو الاقتصادي فقط بل وسيوفر للجزائر عدة سنوات من التقدم التقني والتشريعي.

التوصيات: على الجزائر وضع إستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي تنفذ عبر مراحل، تراعي خصوصيتها وقدراتها المالية، وحاجاتها والفجوات المالية القائمة بها، وفي مقدمة هذه الاستراتيجيات النهوض بقطاع التكنولوجيا المالية وتقنية البلوك تشين،وفي هذا الإطار لابد من:

1. تطوير بنية تحتية مالية قوية ومرنة للرقمنة في الجزائر، تدعم الإنشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية؛
2. تطوير بيئة قانونية ملائمة وداعمة للتحول للشمول المالي في الجزائر، وتهتم بالفئات المهمشة ماليا أفرادا أو شركات مصغرة؛
3. إبتكار خدمات مالية قائمة على تقنية البلوك تشين تناسب كل الشرائح المجتمعية بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم، حتى تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية؛ وتكون قادرة على محاكاة الإحتياجات الفعلية للعملاء الحاليين والمستهدفين والخروج من نطاق التقليد، وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في استخدام الخدمات والمنتجات المالية.
4. دعم التثقيف المالي ونشر الوعي المالي من خلال دمج الثقافة المالية في مناهج التدريس، وتكوين أفراد قادرين وراغبين في التعامل مع المؤسسات المالية، وتوفير منظومة كاملة قادرة على التكامل والسير نحو الأمام؛
5. الاهتمام بالعنصر البشري في البنوك وتكوينه بطريقة تجعله قادر على تبسيط المعاملات وإيصالها بطريقة سلسة للعملاء الذين يصعب على الكثير منهم فهم المصطلحات المالية، إلى جانب تبسيط المعاملات الورقية في حد ذاتها وتخفيضها؛
6. العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية، وهو أمر ضروري لحماية المستهلك ماليا، ويعزز من الثقة في النظام المالي والمصرفي، ويزيد من شمولية الشرائح المجتمعية مع الوقت.

5. قائمة المراجع:

1. اتحاد المصارف العربية. (2017). الشمول المالي حاجة عربية للحد من الفقر،. مجلة إتحاد المصارف العربية ، صفحة 13.
2. أشرف جابر. (2020). البلوكتشين والاثبات الرقمي في مجال حق المؤلف . المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع ، 38.
3. البنك المركزي الأردني. (25 10, 2019). ملخص الاستراتيجية الوطنية للإشتمال المالي. تم الاسترداد من البنك المركزي الأردني, : http://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf
4. الشمول المالي2018جريدة الشرق الأوسط ع14419.
5. الشمول المالي في فلسطين2016فلسطين معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.
6. النجار احمد هشام قاسم. (2019). العمات الافتراضية - دراسة اقتصادية شرعية محاسبية . الاردن: دار النفائس .
7. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب. صندوق النقد العربي .
8. ايهاب خليفة. (2018). البلوكتشين - الثورة التكنولوجية القادمة في عالم المال والادارة . المستقبل للابحاث والدراسات ، 02.
9. بن فضة ويسام وبن حسان حكيم. (2020). واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي. مجلة العلوم الادارية والمالية ، المجلد4 (العدد3)، الصفحات 111-130.
10. بن قيدة مروان، بوعافية رشيد. (2018). "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية" ، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، مج 9 (ع1)، صفحة 95.
11. تقنية التعاملات الرقمية (بلوك تشين) في حكومة الإمارات،. (2021). دولة الامارات العربية المتحدة. تم الاسترداد من https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/blockchain-in-the-uae-government.
12. رحاب فايز احمد سيد. (2020). تقنية البلوك تشين وتوثيق الانتاج الفكري . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، 24.
13. رشا أحمد على إبراهيم إبراهيم. (2019). اثر تبني تقنية سلسبة الكتل على خفض تكلفة الخدمات المصرفية والارتقاء بالبنوك المصرية. الاسكندرية- مصر : المعهد المصري- أكاديمية الاسكندرية.
14. عمر عباس الجميلي. (2019). العملات الافنراضية واقعها وتكيفها الفقهي وحكمها الشرعي . العملات الافتراضية في الميزان الشرعي (صفحة 173). الامارات : جامعة الشارقة .

15. عمرو جلال. (2021). ،" تكنولوجيا البلوك تشين هل هي الحل الأمثل لجميع التطبيقات ". تم الاسترداد من https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/
16. فاطمة السبيعي. (19 جويلية, 2019). ددراسات - مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ، صفحة 04.
17. كمال الدين إلياس. (2015،). مفهوم الاشتمال المالي وأهدافه. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ، مج23،, (ع3،)، صفحة ص 11.
18. معهد الدراسات المصرفية. (فيفري, 2016)، الشمول المالي، إضاءات مالية ومصرفية، (العدد 7).
19. منصة ماجنيت وسوق أبو ظبي العالمي. (2019). ابو ظبي.
20. ياسر عبد طه الشرفا ، حنين محمد بدر عجور. (2019). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة :. Global Journal of Economics and Business, (No. 1) ،Vol. 6,,, pp. 05.
21. The World Bank , 2014, p21.
22. Arab Monetary Fund. (January, 2017). Financial Inclusion Measurement in the Arab. ;World,WORKING PAPER, CGAP .02 ،
23. CGAP & Arab Monetary. (2017). CGAP & Arab Monetary.
24. GSM Association. (2019,). L'Economie Mobile "Afrique Subsahariane ."
25. Jimmy Haoula and Lara Barbary. (26 February, 2018). United Arab Emirates: The Impact Of Blockchain And Cryptocurrencies In UAE تم الاسترداد من . https://www.mondaq.com/fin-tech/677158/the-impact-of-blockchain-and-cryptocurrencies-in-uae: https://www.mondaq.com/fin-tech/677158/the-impact-of-blockchain-and-cryptocurrencies-in-uae
26. KPMG. (2019). PULSE OF FINTEC. FRANCE.
27. Mustapha Mekki. (2021). , Le juge et la blockchain, précité, n° 8, P.6 تم الاسترداد من . https://mustaphamekki.openum.ca/publications/le-juge-et-les-blockchains/: https://mustaphamekki.openum.ca/publications/le-juge-et-les-blockchains/
28. The World Bank. (2014). The World Bank.,
29. World Bank Group. (2012-2015-2018). The Global Findex Database تم الاسترداد من . Group, World Bank: , : https://globalfindex.worldbank.org/

الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة(مفاهيم،وأبعاد)

Digital Financial Inclusion and Sustainable Development (Concepts, Dimensions

د. سماح بلعيد[1]

Dr. samah belaid [1]

[1] المدرسة العليا للأساتذة بشار (الجزائر)، belaidsamah23@gmail.com

ملخص: إن التفكير في اتخاذ مسار التحوّل الرقمي أصبح أمرا حتميا، يفرض تبسيط فهم الأمور الرقمية، والتحوّل الرقمي لمجموعات الادخار، وضمان مستقبل رقمي شامل. والأهم من كل ذلك أن الشمول المالي الرقمي رديفا للتنمية المستدامة، حيث يحمي من انتشار الفقر بشكل كبير في الظروف العادية والطارئة منها. إن البحث في مصفوفة النضج الرقمي ومقاربة أفضل الممارسات المستجدّة في التعاملات المالية ووضعها داخل إطار عمل ستمكن من تحديد أهداف ومدى نضج نسق الشمول المالي الرقمي واتخاذ الخطوات الأولى نحو التنفيذ الايجابي له.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، النضج الرقمي، الخدمة المالية، التنمية المستدامة، الممارسات.

Abstract:

Thinking about taking the path of digital transformation has become an imperative, which requires simplifying the understanding of digital matters, digital transformation of savings groups, and ensuring a comprehensive digital future Most importantly, digital financial inclusion is a synonym for sustainable development, as it protects against the widespread spread of poverty in normal and emergency circumstances. Researching the digital maturity matrix and approaching emerging best practices in financial transactions and placing them within a framework will enable the identification of goals and the maturity of the inclusion system Digital finance and taking the first steps towards its positive implementation.

Keywords: Financial inclusion, digital maturity, financial service, sustainable development, practice.

1.مقدمة:

يستهدف موضوع الشمول المالي الرقمي، تسليط الضوء على أفضل التصوّرات والممارسات الجيدة، التي تقوم بتوضيح كيفية استخدام المؤسسات المالية لتقديم مزيد من الخيارات للعملاء ولتوسيع نطاق الوصول إلى الأشخاص ذوي الدخل المنخفض. كما أن الشراكات من شأنها أيضا الدفع بالمستوى المؤسسي للابتكار وتساعد المؤسسات الحالية على أن تظل قادرة على المنافسة ومن ثم إن الشمول المالي الرقمي،موضوع متشعب بين عدة ابعاد (البعد المالي،البعد الاقتصادي،البعد الاجتماعي) وهو ما سنحاول التفصيل فيه من خلال عرض بعض النماذج.

2 . تعريف الشمول المالي:

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020"(https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#، 2021) .

3. أهمية الشمول المالي:

- يسهّل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية.
- يساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة.
- بوصف الافراد أصحاب حسابات، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين، لبدء الأعمال التجارية وتوسيعها، والاستثمار في التعليم أو الصحة، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.
- أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.

- تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.
- التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.
- منذ عام 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد استراتيجية وطنية بهذا الشأن. وتشير أبحاثنا إلى أنه عندما تضع البلدان استراتيجية وطنية للشمول المالي، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات وتأثيرها.
- ووفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بيئة تنظيمية وسياسية مواتية، وشجعت المنافسة التي تسمح للبنوك والمؤسسات غير المصرفية بالابتكار وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، يجب أن يكون خلق هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات ولوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية"

(https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#، 2021)

4 .التكنولوجيا الرقمية المالية:

ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة:

- الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى.
- رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات.
- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية"

(https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#، 2021)

5.أهمية التحوّل الرقمي للخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي :

إن التحوّل الرقمي يقوم بتسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية مما يساعد على إخراج الناس من الفقر المدقع. ويقوم الشمول المالي بإتاحة الفرص للمزيد من الأشخاص لكي يقوموا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة وكسب دخل ثابت.والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال لا تقوم فقط بتوفير الفرص المالية بل تقوم أيضا بتثقيف الناس حول كيفية إدارة الائتمان وتطوير أعمالهم الخاصة.

ووفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex، فإنه يوجد على مستوى العالم 1.7 مليار شخص بالغ يفتقرون لحساب بنكي، كما يوجد 3 مليار شخص لا يتم خدمتهم بشكل كامل. هؤلاء الأشخاص لديهم إمكانية محدودة للحصول على الخدمات المالية إلا أنها بعيدة كل البعد عما هو مطلوب، ولا يوجد لدى معظمهم حرية اختيار الخدمات أو مقدمي الخدمة.

ويتطلب الوصول إلى الفئات المحرومة وجود قنوات مبتكرة ومنتجات رقمية من شأنها أن تتغلب على التحدّي الأبدي المتمثل في تحقيق الكفاءة والاستدامة. وهنا تقوم شركة سوفتوير جروب (Software Group) بدعم القطاع المالي من أجل تحقيق التحوّل الرقمي من خلال توفير حلول التكنولوجيا المتطورة بهدف تعزيز الشمول المالي. وتشير الإحصائيات إلى أنه بالإضافة إلى الفئات المستبعدة من النظام المصرفي؛ يوجد ما يزيد عن 200 مليون من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي لا توجد لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات البنكية. ولذلك، فإن التحوّل الرقمي يساعد المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية لمحدودي الدخل بأن يكون لديها البيانات الصحيحة وميزة تنافسية من خلال ضمان وقت أسرع للوصول إلى السوق وتوفير منتجات مصممة خصيصا لعملائها.

5 العوائق الرئيسية أمام التحوّل الرقمي لتوفير الخدمات المالية لمحدودي الدخل وكيفية التغلب عليها ؟ : لا يستطيع أحد أن يجزم كيف سيبدو قطاع الخدمات المالية في السنوات القادمة؛ إلا أنه من المؤكد أن المؤسسات التي استثمرت وأنشأت منصات مرنة وسريعة و قابلة للتكيّف؛ سوف تحافظ على مكانها في السوق.

إن بعض العوائق الرئيسية التي عادة ما نواجهها عند العمل مع المؤسسات تكون متعلقة بمستوى المهارات التقنية الداخلية وعدم وجود إستراتيجية رقمية واضحة. كما توجد أيضا بعض التحديات من وجهة نظر العميل مثلما هو الحال حاليا من عدم توافر الثقة في الحلول الرقمية. وعلى المستوى الكلّي، فإن الأهم هو تواجد نظام بيئي أساسي يسمح ويدعم التوافق التشغيلي فيما بين الأنظمة.

6. أهم الأولويات عندما يتم القيام بالتحوّل الرقمي لقنوات تقديم الخدمة ؟

إن اتجاه القطاع المالي على المستوى العالمي هو تقديم المزيد من المرافق وفرص أكبر. وبالتالي، سوف تكون الخدمات أسهل وأسرع، وسوف تكون المنتجات أكثر مرونة. وسوف تصبح الأنظمة ممكنة بشكل أكبر وسوف تكون راحة العميل هي المحرّك الأساسي.

ومن أجل نجاح التحوّل الرقمي لقنوات تقديم الخدمة ، يجب على مقدمي الخدمة من العمل بالقرب من الأسواق المحتملة. ويجب على المؤسسات المالية أن تقوم بنقلة نوعية لزيادة قبول وثقة فريقها الداخلي. وكما ذكرت من قبل، فإن بناء البنية الأساسية القابلة للتطوير هو أمر في غاية الأهمية من أجل المستقبل. وفي الوقت نفسه، يجب على المؤسسات الحفاظ على سهولة حركتها ومميزاته")https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/11/afaq(

7.جهود دولية لتكريس الشمول المالي ومكافحة الفقر:

مع تسريع البلدان للجهود المبذولة تجاه الشمول المالي، أصبح من الواضح أنها تواجه عقبات مشابهة تعوق تقدمها. ويشمل هذا:

- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و فقراء الريف
- زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة.
- ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك
- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكييف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف

على الصعيد العالمي، يُصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان" (https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#، 2021).

8.الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19 المتجدد:

من الممكن أن تُحْدِث جائحة كوفيد-19 تغييرا كاملا في وضع الخدمات المالية الرقمية. فالأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة يمكن أن تحقق منافع كبيرة من الإنجازات المحققة في مجال النقود الإلكترونية المحمولة، وخدمات التكنولوجيا المالية، والصيرفة عبر شبكة الإنترنت. ويمكن أيضا أن يؤدي الشمول المالي الناتج عن الخدمات المالية الرقمية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي. وبينما يُنتظر أن يزداد الاعتماد على هذه الخدمات بسبب الجائحة، نجد أنها خلقت تحديات أيضا أمام نمو الكيانات الأصغر نسبيا في هذه الصناعة وسلطت الضوء على عدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية. وفي الفترة المقبلة، ينبغي اتخاذ عدة إجراءات لضمان تحقيق أقصى درجات الشمول.

وقد كان التحول نحو الخدمات المالية الرقمية يساعد المجتمعات بالفعل على تعزيز الشمول المالي قبل بداية الجائحة، مما أفاد الكثير من الأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة التي تمتلك فرصا محدودة في العادة للاستفادة من خدمات المؤسسات المالية التقليدية. ومع الإغلاقات العامة والتباعد الاجتماعي، يتسارع استعمال الخدمات المالية الرقمية، على غرار ما حدث مع وباء "سارس" (متلازمة الضائقة التنفسية الحادة الوخيمة) الذي أدى في عام 2003 إلى تعجيل الصين بإطلاق وسائل الدفع الرقمية والتجارة الإلكترونية" (https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19، 2021).

ويدعم كثير من البلدان (مثل ليبريا وغانا وكينيا والكويت وميانمار وباراغواي والبرتغال) هذا التحول بإجراءات مثل تخفيض الرسوم وزيادة الحدود القصوى للمعاملات النقدية عبر الأجهزة المحمولة.

إفريقيا وآسيا تقودان الطريق في إحدى دراساتنا الجديدة، نقدم مؤشرا للشمول المالي الرقمي يقيس التقدم في 52 من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ونخلص إلى أن الرقمنة زادت من الشمول المالي بين عامي 2014 و 2017، حتى في الحالات التي كانت تشهد تراجعا في الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية التقليدية. ومن المرجح أن مزيدا من التقدم حدث منذ ذلك الحين.

وتقود قارتا إفريقيا وآسيا مسيرة الشمول المالي الرقمي، ولكن مع تفاوت كبير بين البلدان. ففي إفريقيا، تأتي في الصدارة غانا وكينيا وأوغندا. وبالمقارنة، يُلاحَظ أن استخدام الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية للخدمات المالية الرقمية أكثر محدودية. ويرجع ذلك في بعض البلدان إلى الارتفاع النسبي في مستوى تغلغل البنوك، مثلما هو الحال في شيلي وبنما.

وفي معظم البلدان، تتطور خدمات الدفع الرقمي فتنشأ عنها عمليات إقراض رقمي، حيث تُجَمِّع الشركات بيانات المستخدمين وتخرج بأساليب جديدة لاستخدام تحليل الجدارة الائتمانية. ومن عام 2015 إلى 2017، تضاعفت قيمة الإقراض المباشر من السوق الإلكترونية، وهو الذي يوصل المقرضين بالمقترضين مباشرةً باستخدام منصات رقمية. ورغم أنه لا يزال مركزا حتى الآن في الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يبدو أنه في ازدياد عبر أنحاء العالم الأخرى، كما هو الحال في كينيا والهند.مزايا تتجاوز الشمول المالي يعود الشمول المالي بالنفع على الاقتصادات والمجتمعات ككل. وقد خلصت دراسات سابقة إلى أن تقديم الخدمات المالية التقليدية للأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة تصاحبه زيادة في النمو الاقتصادي* مع انخفاض عدم المساواة في توزيع الدخل. ويجد تحليلنا أن الشمول المالي الرقمي يصاحبه أيضا ارتفاع في نمو إجمالي الناتج المحلي.

وأثناء الإغلاقات العامة المترتبة على جائحة كوفيد-19، تتيح الخدمات المالية الرقمية للحكومات تقديم دعم مالي سريع وآمن لمن يصعب الوصول إليهم من الأفراد ومؤسسات الأعمال، كما حدث في ناميبيا وبيرو وزامبيا وأوغندا. وسيساعد هذا على تخفيف التداعيات الاقتصادية وقد يعزز التعافي الاقتصادي. للاستفادة من الإمكانات الكبيرة للخدمات المالية الرقمية في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19، ينبغي مراعاة عوامل عديدة. فمن أجل تحقيق تعافٍ أشمل للجميع، يتعين زيادة المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية (الوصول إلى الكهرباء، وتغطية الكهرباء وشبكة الإنترنت، وتعريف الهوية الرقمي)؛ وتعزيز المعرفة المالية والرقمية؛ وتجنب تحيزات البيانات. وقد كشف مسح عالمي أجريناه مع أكثر من 70 طرفا معنيا – من شركات التكنولوجيا المالية، والبنوك المركزية، والأجهزة التنظيمية، والبنوك – أن الأجهزة التنظيمية ينبغي أن تواكب سرعة التغيرات التكنولوجيا في مجال التكنولوجيا المالية لضمان حماية المستهلكين والبيانات، والأمن السيبراني، وإمكانية التشغيل البيني عبر المستخدمين والحدود الوطنية. كذلك أشارت شركات التكنولوجيا المالية إلى وجود نقص عالمي في "واضعي الأكواد" -inclusion-in-the-"https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financia (times-of-covid-19

وفي الوقت نفسه، من المهم ضمان استمرار التنافسية الكافية في مجال التكنولوجيا المالية لتعظيم مكتسبات الخدمات المالية الرقمية. فأزمة كوفيد-19 طرحت منافع محتملة لهذا القطاع ولكنها تفرض

تحديات أمام الشركات الأصغر في مجال التكنولوجيا المالية: من نقص التمويل، إلى تزايد القروض المتعثرة، وانخفاض المعاملات، والطلب على الائتمان. وقد قام البعض بتعليق أنشطة الإقراض الجديدة منذ بداية الإغلاقات العامة. ومع انتشار عمليات الدمج والتقليص للشركات البادئة، يمكن أن يزداد التركز في هذا القطاع وقد يصاب بانتكاسة في درجة الشمول. ولتحقيق الصالح العام، يشير هذا إلى ضرورة التعجيل بإنشاء أطر للحوكمة تلتزم بها شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة.

وتوضح الجائحة أن زيادة رقمنة الخدمات المالية هي اتجاه عام سيستمر. ولبناء مجتمعات احتوائية ومعالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة أثناء الأزمة الجارية وبعد انتهائها، يجب على القادة العالميين والوطنيين أن يسدوا الفارق الرقمي داخل البلدان وفيما بينها لحصد مكاسب الخدمات المالية الرقمية. ويعني هذا إيجاد التوازن الصحيح بين تمكين الابتكار المالي ومعالجة عدة مخاطر، وهي قصور حماية المستهلك، ونقص المعرفة المالية والرقمية، وعدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وتحيزات البيانات التي تحتاج إلى تحرك على المستوى الوطني؛ وكذلك معالجة مخاطر غسل الأموال والمخاطر السيبرانية من خلال الاتفاقات الدولية وتبادل المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بقوانين مكافحة الاحتكار لضمان المنافسة الملائمة"(أولريك إيركسون فون أولمن، وبورفا كيرا، وسوميكو أوغاوا، وراتنا ساهاي" https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19، 2021)

9. التحديات والفرص لتحقيق الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية :

توجد فرص هائلة بالمنطقة العربية تتعلق بشكل رئيسي بالسوق الضخمة غير المستغلة. ومن المتوقع أن تتوسع وتتطور بسرعة في المستقبل. ووفقا لأحدث التقارير حول وضع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ؛ هناك أربع فرص رئيسية لنمو التكنولوجيا المالية في المنطقة. هناك حوالي 86% من البالغين في المنطقة ليس لديهم حساب بنكي حتى الآن، ونسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتعدى نصف متوسط النسبة العالمية. كما ان حجم التجارة الإلكترونية من المتوقع أن ينمو بأربعة أضعاف خلال السنوات القليلة المقبلة. ووفقا للتقرير، يوجد واحد من كل اثنين من عملاء البنوك مهتمّ بالخدمات الرقمية الجديدة وهذه فرصة أخرى يجب دراستها.

إن توفير الحلول المصممة خصيصا حسب الاحتياجات المختلفة لا يزال محدودا بالسوق، ولذلك توجد فرصة هائلة لشركات تطوير الحلول الرقمية مثل سوفتوير جروب. إلا أن التحديات مثل اللوائح التنظيمية المتشددة وانخفاض القدرة على التكيّف؛ من شأنها جعل تبني التكنولوجيا أبطأ. ويشكل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي تحدّيا مهما آخر ينبغي على الشركات أن تتعامل معه. ومن ثم ، فإن شركات التكنولوجيا التي تخطط للدخول في المنطقة تحتاج أن تتحلى بالصبر وإجراء البحوث الخاصة بمواصفات السوق بعناية.

إذا كان أحد مقدمي الخدمات المالية في المنطقة يخطط للتحوّل الرقمي؛ فما هي أهم خمس نصائح تود أن تقدمها؟

- على كبار المديرين التنفيذيين الاقتراب أكثر من عملائهم وأن يفهموا احتياجاتهم بشكل أعمق.
- عند اختيار المؤسسات لمقدم الحلول الرقمية؛ أن يكون هناك بعد نظر للشراكة على المدى الطويل وليس التعامل مع مقدم الحلول على انه مجرد بائع للخدمات.
- البيانات شديدة الأهمية ولكن قبل تجميع البيانات، يجب تطوير إستراتيجية رقمية واضحة من أجل تحديد وقياس وتحديث البيانات بصورة ملائمة ومتوافقة مع الأهداف العامة للأعمال.
- بناء بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات مفتوحة وقابلة للتطوير والتوسع. إن الأمر لا يتعلق فقط بالخصائص التشغيلية للنظام؛ بل يتعلق أيضا بمدى توافق بنية وتصميم النظام والقدرة على الاتصال و/أو الاندماج بسهولة مع الأنظمة الأخرى.
- دراسة الحلول السحابية؛التي تسمح بسرعة الاستجابة وسهولة تعميم الحلول الرقمية"(علاء حمية،على الموقع:-https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/11/afaq) .

10. أساليب التحوّل الرقمي المالي-عرض نماذج دولية:

" توجد مجموعة متزايدة من دراسات الحالة ومجموعة من الأدوات التي يمكن أن تساعدك على استكشاف الأفضل لمؤسستك. فعلى سبيل المثال توجد دراسة قام بها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في بنغلاديش؛ والتي قامت بالتركيز على قطاع التمويل الأصغر في استكشاف الخيارات التكنولوجية وتحديد الركائز الأساسية لعملية التحوّل الرقمي. كما توجد دراسة أخرى للصندوق قامت

بالتركيز على مؤسسة تمويل أصغر بالسنغال وتسليط الضوء على المزايا الرئيسية الناتجة عن التحسينات التشغيلية الصغيرة.

وفي أفريقيا، أنهت مؤخرا كل من مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة ماستركارد، مبادرة مشتركة لمدة سبع سنوات هي "الشراكة من أجل الشمول المالي The Partnership for Financial Inclusion"، والتي استهدفت توسيع نطاق التمويل الأصغر وتطوير الخدمات المالية الرقمية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأصدرت عددا من الموارد المفيدة. ومن هذه الموارد؛ دراسة طولية لمؤسسات التمويل الأصغر مدّتها أربع سنوات بعنوان "تحويل الإستراتيجيات الرقمية لمؤسسة التمويل الأصغر إلى واقع Turning MFI Digital Strategies Into Reality"؛ تقوم بتحديد الأساليب الإستراتيجية الناجحة والدروس المستفادة من تجارب تسع مؤسسات تمويل أصغر تقوم بتطبيق الخدمات المالية الرقمية. ويوجد تقرير آخر بعنوان "تغيير إدارة التغيير: مواءمة الثقافة الداخلية والخارجية في أوقات التحوّل الرقمي Changing Change Management: Adapting Internal and External Culture In Times of Digital Transformation"، يقوم بتوفير دليل حول الجوانب الثقافية والعلاقة بين الأفراد، والمتعلقة بعملية التحوّل الرقمي لمؤسسات التمويل الأصغر. أما تقريرهم النهائي بعنوان "الحصول على الخدمات الرقمية: المستقبل والشمول المالي بأفريقيا Digital Access: The Future of Financial Inclusion In Africa" ؛ فيقوم بتقديم دراسات حالة ولمحات عامة عن السوق وآراء وأبحاث خبراء الصناعة التي تهتم بالجوانب المتعددة للخدمات المالية الرقمية بما في ذلك الإستراتيجية واختيار التكنولوجيا المناسبة وشبكات الوكلاء واقتناء العملاء وتحليلات البيانات.

إن اختيار النموذج المناسب من الممكن أن يمثل مهمّة شاقة، لذلك قام كل من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومؤسسة ماستركارد و شركة "PHB Development" ؛ بتطوير مجموعة من ست أدوات حول "كيف تنجح في المسار الرقمي الخاص بك"، وتقوم كل أداة بالتركيز على نموذج أعمال مختلف. إن هذه الأدوات تهدف إلى دعم مقدمي الخدمات المالية من أجل دمج القنوات الرقمية مع أساليب تقديم الخدمة الخاصة بهم-https://www.findevgateway.org/ar/guide/2020/02/dlyl albwabt-llthwwl-alrqmy-lmwssat-altmwyl-alasghr "

11.خطة الشراكة بين المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية قد تقوم بدور هام لتحقيق الشمول المالي.

- **إيجاد التوازن الصحيح بين التكنولوجيا والتدخل البشري، هو أمر أساسي لاكتساب العملاء والاحتفاظ بهم:** إن عملاء التمويل الأصغر حسب حاجة السوق، قد لا يكونوا جاهزين لمنتج مالي أو خدمة مالية رقمية بالكامل ؛ وذلك بسبب عدم توافر الثقة في مقدمي الخدمات أو عدم الارتياح لاستخدام التكنولوجيا. لذلك فمن أهم الأمور إيجاد التوازن المناسب بين التكنولوجيا والتدخل البشري عندما تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بالتفكير في التحوّل الرقمي، وذلك من أجل استيعاب العملاء غير المرتاحين لاستخدام التكنولوجيا. ويقوم تقرير منظمة أكسيون "The Tech Touch Balance"، باستكشاف الحلول الرقمية الممزوجة بالتدخل البشري من خلال ثماني دراسات حالة من كينيا والهند وكولومبيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والمكسيك وبيرو.
- **تحتاج الجهات التنظيمية إلى مواكبة الخدمات المالية الرقمية من أجل تحقيق الشمول المالي وتخفيف المخاطر:** إن التعاون الناجح بين مؤسسات التمويل الأصغر ومقدمي الخدمات المالية الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية؛ من الممكن أن يعمل على تسريع الشمول المالي. ويقوم التقرير الأخير الذي أعدّته منظمة "التحالف العالمي من أجل الشمول المالي" ؛ بتقديم توصيات وخيارات للسياسات من أجل تعزيز التعاون بين التمويل الرقمي والتمويل الأصغر لتسهيل عملية التحوّل الرقمي لخدمات التمويل الأصغر وتوسيع نطاق الشمول المالي في أفريقيا.
- **تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلى توجيهات استراتيجية من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية و أن يكون لديها موارد مالية و بشرية كافية ؛ وذلك للاستفادة من التكنولوجيا المالية بشكل جيد.**
- إن الاستقصاء الذي أجرته شركة Triple Jumpعن مؤسسات التمويل الأصغر في أفريقيا؛ يقوم بتوفير نظرة ثاقبة حول كيفية تعامل مؤسسات التمويل الأصغر مع ثورة التكنولوجيا المالية ورؤيتهم للتحديات والفرص الرئيسية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر.
- **يجب على المؤسسات المالية التفكير بجدية في دمج الذكاء الاصطناعي كجزء من إستراتيجيتها طويلة الأجل.** إن دراسة قامت بها كل من FIBR وBFA ومؤسسة ماستركارد ؛ تقوم بشرح السبب الذي من أجله يجب على المؤسسات المالية أن تتبنى الذكاء الاصطناعي لتقليل التكلفة وإدارة المخاطر

واكتساب ميزة تنافسية (ttps://www.findevgateway.org/ar/guide/2020/02/dlyl-albwabt-llthwwl-alrqmy-lmwssat-altmwyl-alasghr،تاريخ النشر 1 فبراير2020،تاريخ الاسترداد 2021/10/23)

خاتمة:

إن التحوّل الرقمي أصبح شاغلة عظمى لدى خبراء المؤسسات المالية. والحاجة إلى خبرات و مهارات موظفي مؤسسات التمويل الأصغر و الممارسات الفعّالة لإدارة نجاح هذه المؤسسات في مسارها نحو التحوّل الرقمي،أمرا لا مفر منه.ومن ثم الاستمرار في إيجاد طرق ذكية للتحوّل الرقمي،خاصة على مستوى التمويل الأصغر الذي يقترب بشكل كبير من احتياجات الأفراد ويحقق الاهداف والجهود التنموية المستديمة.

المراجع:

1) أولريك إيركسون فون أولمن، وبورفا كيرا، وسوميكو أوغاوا، وراتنا ساهاي، الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-نشر بتاريخ1 يوليو 2020 واطلع عليه بتاريخ 2021/10/23 بتوقيت 2.17،على الموقع: (https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19)

2) الشمول المالي عامل رئيسي للحد من الفقر وتعزيز الرخاء، على الموقع:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1)،2021

3) علاء حمية، آفاق التحوّل الرقمي للخدمات المالية والشمول المالي في العالم العربي، لقاء البوابة مع علاء حمية، مدير تطوير الأعمال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، سوفتوير جروب،على الموقع: https://www.findevgateway.org/ar/interview/2018/11/afaq،نشر بتاريخ1/نوفمبر2018،اطلع عليه بتاريخ 2021/10/23

4) دليل البوابة للتحوّل الرقمي لمؤسسات التمويل الأصغر،هل يجب على جميع مقدمي الخدمات المالية اللحاق بركب التطور الرقمي ،على الموقع:-https://www.findevgateway.org/ar/guide/2020/02/dlyl-albwabt، تاريخ النشر 1 فبراير2020،تاريخ الاسترداد 2021/10/23

واقع استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة دول الخليج)

The reality of using financial technology to promote financial inclusion (Case study of the Gulf States)

د.محمد بوسماحة[1]، ط.د ميادة بن ديدة [2]

Dr. Mouhamed Bousmaha [1], Miyyada Bendida [2]

[1] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، bousmaha.mohammed@univ-bechar.dz

[2] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، miyyada.bendida@univ-bechar.dz

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز واقع استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز مستويات الشمول المالي في دول الخليج، من خلال عرض مؤشرات الشمول المالي و تحليلها، وتبيان مساهمة التكنولوجيا المالية في توفير تطبيقات ساعدت في توفير الخدمات المالي وسهولة الوصول اليها من خلال الهواتف المحمولة والأنترنت؛ ما ساعد افراد المجتمع في تسوية معاملاتهم المالية بطريقة آلية تمثلت في اجراء مدفوعات و تحويلات رقمية .

و توصلت الدراسة الى ان دولة الامارات تتصدر قائمة الدول الخليجية في تحقيق مستويات عالية في الشمول المالي من خلال الاعتماد على استخدامات التكنولوجيا المالية .

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية،الشمول المالي، خدمات مالية رقمية،دول الخليج ،مدفوعات رقمية .

Abstract:

This study aims to highlight the reality of the use of financial technology to enhance the financial inclusion levels in the Gulf countries. By presenting and analysing indicators of financial inclusion and demonstrating the contribution of financial technology to the provision of applications that have helped to provide financial services and their accessibility through mobile phones and the Internet.

This helped people to settle their financial transactions in the form of payments and digital transfers.

The study found that the United Arab Emirates is at the top of the Gulf list in achieving high levels of financial inclusion through reliance on the uses of financial technology.

Keywords: Financial Technology(FINTECH), Financial Inclusion ,Digital Financial Services.;Gulf Countries; Digital Payments.

1. مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الراهن تطورات ابتكارات متسارعة في شتى مجالات الحياة لاسيما في المجال المالي ، فقد ظهرت مصطلحات جديدة نذكر منها "سلسلة البلوكتشين،عملات رقمية ، تمويل رقمي ، تقنيات مالية..الخ،و التي تحي الى أنها مصطلحات تكنولوجية ؛ مما ادى الى ظهور مصطلح التكنولوجيا المالية و الذي يربط بين المجال التكنولوجي و المجال المالي ، و التي عملت الى ابتكار تقنيات و تطبيقات جديدة تقدم خدمات مالية بطريقة آلية و إلكترونية مما يسهل على افراد المجتمع الوصول الى الخدمات المالية و توفرها لجميع شرائح المجتمع بطريقة آلية تتميز بالسرعة و قلة تكلفتها ؛ والتي تمثل مؤشرات الشمول المالي ، والذي تسعى جميع الدول الى تحقيق مستويات عالية فيه لما له من اثر على القطاع المالي المصرفي ، ويهدف الى دمج جميع فئات المجتمع الى القطاع المالي ، من خلال الاستفادة الخدمات المالية و سهولة الوصول اليها ، مما يؤدي الى تخفيض نسبة الفقر في المجتمع.

الاشكالية :من هذا المنطلق تبرز لنا معالم الاشكالية و التي يمكن صياغتها في السؤال التالي : **كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟**

و للإجابة على الاشكالية لابد من الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية؟
- ما هو الشمول المالي ؟ و ما هي متطلبات تحقيقه؟
- فيما تتمثل استخدامات التكنولوجيا المالية؟

فرضيات الدراسة:

- ان استخدام التكنولوجيا المالية لا يزيد من نسبة الشمول المالي .
- تسهل خدمات التكنولوجيا المالية وصول الخدمات المالية الى جميع أفراد المجتمع.

اهمية الدراسة : تكمن اهمية الدراسة كونها تناولت موضوع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي بإعتبارهما يمثلان موضوع الساعة و تحدي في المجال المالي ،و كذا ابراز مستويات الشمول المالي في دول الخليج.

منهج الدراسة :لقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المقارن ، حسب طبيعة الموضوع محل الدراسة و كذا المعطيات المتوفرة في هذا الجانب .

خطة الدراسة : لقد قسمنا دراستنا الى ثلاث محاور تتمثل في :

المحور الاول : مدخل الى التكنولوجيا المالية.

المحور الثاني : مدخل الى الشمول المالي.

المحور الثالث : مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي(دول الخليج)..

2. المحور الاول : مدخل الى التكنولوجيا المالية

1.2 **مفهوم التكنولوجيا المالية:** توصف التكنولوجيا المالية على انها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، وتتميز بسرعتها وقلة تكلفتها وسهولتها وما يمكن عدد كبير من الافراد للوصول إليها. (صفحة 7)

يعرفها معهد ديلين بأنها عبارة عن اختراعات وابتكارات التكنولوجيا الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية في البنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الاموال وتبديل العمولات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الارباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية. (ربيع، جابو، و مصعب، ديسمبر 2019، صفحة 209) .

وغالبا ما يتم الاشارة اليها بالاختصار**FINTECH** وهي التقنيات والابتكارات التي تسعى لمناقشة الاساليب المالية التقليدية عند تقديم الخدمات المالية، وحيث تعتبر صناعة ناشئة تستخدم التقنية لتحسين الانشطة في مجال التمويل، وكمثال عن هذه التكنولوجيا يمكن الاشارة الى استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية او ما يعرف بالبنوك الالكترونية وكذلك خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول. (زاوية و بلعور، سبتمبر 2019، صفحة 8)

2.2 اهداف التكنولوجيا المالية: إن التكنولوجيا المالية تستهدف معالجة العراقيل التي تشوب أداء الجهاز المصرفي و باعتباره وسيط مالي بالدرجة الاولى فهو ملزم بشكل أساسي بتوفير وإتاحة الخدمات المالية لمختلف الفئات من العملاء.

و بناءا على التقرير الصادر عن البنك الدولي والذي يرصد مدى توافر الخدمات المالية و قياس مستوى الشمول المالي للأفراد على مستوى العالم، وجد أن نسبة السكان البالغين اللذين لا يمتلكون حسابات مصرفية تتراوح ما بين 38 و 40% من سكان العالم خلال سنة 2016-2018، و عليه تتشكل اهداف التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:

- تقديم الخدمات المالية بشكل مختلف وجديد وسريع يتلاءم مع ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية.
- إتاحة الخدمات المالية لجميع السكان مع استهداف الفئات المهمشة والتي لا تمتلك حسابات مصرفية تمكنها من اداء تعاملاتها المالية.
- تسريع وتسهيل اهداف الحكومات في تحقيق الشمول المالي.
- مساعدات الاقتصادات العالمية وبشكل خاص اقتصادات الدول النامية في الوصول الى مستهدفات تحقيق الاقتصاد الرقمي التي تبنتها في أجندتها التنموية.

وهذه الاهداف أدت بدورها الى تزايد اهتمام المؤسسات العالمية والمحلية بما تحدثه التكنولوجيا المالية في مجال الخدمات المالية من ثورة على المستوى المالي والمصرفي.

بالإضافة الى انها تعكس مدى الارتباط والعلاقة الوثيقة بين مفهوم التكنولوجيا مالية ومفاهيم اخرى مثل الشمول المالي ، والذي يعكس مدى حصول كل فرد او مؤسسة في المجتمع على الخدمات المالية التي تناسب احتياجاته التمويلية و المعاملاتية . ويمكن توضيح الى العلاقة بين المفاهيم من خلال تطبيقات وخدمات التكنولوجيا المالية باعتبارها اهم المسارات والآليات التي يمكنها تعزيز فرص تحقيق الشمول المالي ومن ثم زيادة قدرة الاقتصاد على التحول الى اقتصاد معرفي قائم على البيانات واستخدام التكنولوجيات الحديثة. (محمد، مي، و ثريا، 2020)

3.2 استخدامات التكنولوجيا المالية: تقدم التكنولوجيا المالية خدمات متنوعة في المجال المالي ، حيث تركز على منتجات و خدمات معينة ،من خلال الابتكار لإتاحتها لجميع افراد المجتمع ؛ و تتمثل عموما خدمات التكنولوجيا المالية في العناصر التالية:

- **المدفوعات:** تشمل جميع الخدمات المصرفية التي تقدمها التكنولوجيا المالية للعملاء من خلال توفير مجموعة من اساليب و تطبيقات الدفع المتنوعة " الدفع عبر الهاتف النقال ، التحويلات المالية للخارج ، إدارة تدفقات التجارة الالكترونية ..الخ " (زهرة و بن عبد الفتاح، 2020)
- **الاقتراض:**يشمل الشركات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي،و هو ما يسمح للأفراد و الشركات بتجميع الاموال من مصادر متنوعة في نفس المكان ؛ بدلا من اضطرارهم الى الذهاب الى البنوك

للحصول على قرض بشروط و ضمانات صعبة ، فأصبح بإمكانهم الان التوجه مباشرة الى المستثمرين للحصول على التمويل بشروط اكثر كفاءة و اقل تكلفة . (ربيع، جابو، و روينة، 2019)

- **التأمين:**اهتمت التكنولوجيا المالية بمجال التأمين و احدثت فرع خاص بالخدمات التأمينية يعتمد على استخدام التقنيات الرقمية الى جانب نماذج اعمال جديدة تتعلق بعقود رقمية لمجالات التأمين. (غياط و اومدور، 2021)

3. مدخل الى الشمول المالي

1.3 ماهية الشمول المالي: ان توفير الخدمات المالية يسهل امور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الاهداف طويلة الاجل الى حالات الطوارئ الغير متوقعة.

وبوصفهم اصحاب حسابات، فمن المرجح ان يستخدموا خدمات مالية اخرى مثل التأمين والائتمان، لبدء الاعمال التجارية وتوسيعها والاستثمار في التعليم والصحة و ادارة المخاطر ومواجهة الصدمات المالية وهو ما يمكنهم من تحسين حياتهم بشكل عام . **(https://www.albankaldawli.org/)**

2.3 مفهوم الشمول المالي: عرفه البنك الدولي على انه امكانية وصول الافراد و الشركات الى منتجات و خدمات مالية مفيدة و بأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من معاملات و مدفوعات و مدخرات و الائتمان و التامين و يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية و الاستدامة. (https://www.albankaldawli.org/)

يشير مصطلح الشمول المالي الى مدى حصول سكان دولة ما و استخدامهم للخدمات المصرفية بأسعار في التناول مثل الايداعات الاقتراض و ارسال و تلقي التحويلات المالية كالدفعات والرواتب. (باين، 2017، صفحة 05) و يتمثل الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية و المصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة اقل و جودة اكبر . (اضاءة نشرة توعوية، 2016)

حسب صندوق النقد العربي يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي الى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية و استخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء و تقدم بطريقة مسؤولة و مستدامة و بكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي و قانوني ملائم. (طلحة و صبري، الشمول المالي الرقمي، 2020)

3.3 اهداف الشمول المالي: يهدف الشمول المالي الى تحقيق جملة الاهداف تتمثل في :

- تقليل التفاوت في الدخل، وسد الفجوة بين الفقراء والأغنياء.
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي ، و زيادة العمالة والادخار.

- سهولة الوصول الى الخدمات المالية وتوفرها مما يزيد من فرص الاستثمار وتمويل المشاريع وبالتالي توفير نظام مالي متطور.
- خلق بيئة تنافسية وزيادة نمو الشركات وبالتالي تتجاوز اثار فوائد الشمول المالي في المجال المالي الى الاقتصاد الحقيقي . (القادر و علي)
- دراسة السوق بشكل عميق و وضع التعريفات و الاهداف بما يتناسب مع وضع السوق لمحاولة فهم الارتباط الامثل وفقا للظروف الخاصة بكل دولة.
- تحقيق حالة استقرار للنظام المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك بما يضمن تحقيق ترابط بين الاهداف المرسومة و اهمها الوصول الى مستخدمي الخدمة. (مصطفى، كريم، عدنان، و عبد الله)

4.3 اهمية الشمول المالي: ازداد الاهتمام المالي بتوسيع نطاق الشمول المالي في الاونة الاخيرة في معظم دول العالم ، وخلق تحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل لتعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ، مما ينعكس ايجابيا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة ، وعلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة اخرى لهذه الاسباب وجب العمل على ضم الفئات المستبعدة والغير مستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في النظام المالي الرسمي. (جازية، 2020)

كما يعمل على تمكين المرأة بشكل خاص على ادارة الاموال بشكل افضل و اتخاذ قرارات فيما يتعلق بالادخار و الاستثمار،وكذا تأسيس مشروعات جديدة لريادة الاعمال ، مما يسهم في تعزيز الاستقلالية المالية للمرأة على المستوى الفردي و تعزيز مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الكلي ، وهو ما يعمل على زيادة مستويات الدخل القومي و خفض الفقر ، وكذا الحد من اوجه عدم المساواة ، و الادماج الاجتماعي. فالشمول المالي يسهل نفاذ المرأة الى الفرص الاقتصادية مما يحسن من مستويات دخلها.

و باعتبار الشمول المالي اداة فعالة تساهم في الجوانب الاجتماعية و التنمية الاقتصادية و الاستراتيجية للدول خاصةً الدول التي لا تزال نامية ، اذ تتجلى أهمية الشمول المالي في ثلاث محاور رئيسية تتمثل في :

- **اجتماعيا:** يهتم بدمج الفئات المستبعدة والمحرومة في النظام المالي الرسمي من خلال العمل على التوصيل و اتاحت الخدمات المالية لجميع افراد المجتمع خاصة في المناطق النائية والعمل على رفع مستوى معيشتهم و التقليل من حدة الفقر في المجتمع و التحسين في المستوى المعيشي للأفراد . (صليحة، معمر، و صليحة، 2019)
- **اقتصاديا:**
  - تعزيز الاستقرار المالي .
  - المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
  - تعزيز بل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
  - جذب المنشئات الغير رسمية الى القطاع الرسمي.

كما له اثار ايجابية على القطاع المصرفي تتمثل في تنويع الاصول المصرفية وجذب العملاء وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة ما يوفر قاعدة بيانات ضخمة للبنوك. (أحمد فؤاد، 2015)

- **استراتيجيا** :تهدف الدول الى تحقيق نظام مصرفي قوي فتسعى الى تعزيز الاطار المتكامل لتحقيق الشمول المالي ، و الموائمة بين للشمول المالي كهدف استراتيجي و الاهداف الاخرى المتمثلة في الاستقرار المالي ،النمو الاقتصادي ، التنمية المستدامة لما له من أثر عليها. (صليحة، معمر، و صليحة، 2019)

5.3ابعاد الشمول المالي: حسب مقرر المجموعة G20 للشمول المالي بقياس الشمول المالي بثلاثة مؤشرات تتمثل في :الوصول الى الخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية ، جودة الخدمات المالية.

الوصول الى الخدمات المالية : يتمثل بعد الوصول الى الخدمات المالية الى مدى قدرة افراد المجتمع الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية . (عجور، 2017)

كما أنه يعبر عن قدرة المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية ، ويستلزم ذلك تحديد العوائق المحتملة التي تواجه المؤسسات المالية والعملاء عند الاستفادة من الخدمات المالية مثل فتح حساب مصرفي ، الحصول على قرض ، والتكاليف المترتبة على ذلك والقرب من نقاط الخدمات المصرفية الفروع ، اجهزة الصراف الالي ...الخ ، للحصول على البيانات والمعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية . (شنبي و لخضر، 2018)

وتعتبر قدرة الوصول الى الخدمات المالية الخطوة الاولى الى الشمول المالي لان حساب المعاملات يسمح للناس ب ادخار المال وإرسال المدفوعات واستلامها. وهذا ما يجعل حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية اخرى ، و هذا هو السبب في ان ضمان وصول الاشخاص في جميع انحاء العالم في حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020. (/https://www.albankaldawli.org)

استخدام الخدمات المالية : يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية وهذا يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (مصطفى، كريم، عدنان، و عبد الله)

ويتم قياس مدى بعد الخدمات المالية بمجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

- نسبة البالغين اللذين لديهم حساب واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم او حساب ائتمان.
- عدد حملة بوليصة التامين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين اللذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة معينة.
- نسبة البالغين اللذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها قروض قائمة. (بهناس، حميد، و بسيسة، 2019)

جودة الخدمات المالية : على مدى 30 سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي الى جدول اعمال الدول النامية مما تطلب تحسين الوصول الى الخدمات المالية ، حيث لا يزال مشكل الوصول الى الخدمات المالية قائما.

فبناءا على هذا فان عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي حيث يتطلب اجراء دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ اجراءات واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة للأفراد. (مصطفى، كريم، عدنان، و عبد الله)

6.3متطلبات تحقيق الشمول المالي:

- **آلية تطبيق الشمول المالي:** يتطلب تحقيق الشمول المالي ان يكون هناك التزام وتنسيق سياسي قوي بين اصحاب المصلحة المعنيين من القطاع العام والخاص وان يكونوا قادرين على خلق بيئة مواتية وسياسات واسعة النطاق تعزز الوصول المالي المسؤول ، والقدرة المالية ، والمنتجات المبتكرة وآليات التسليم ، والبيانات عالية الجودة للمساعدة في وضع السياسات. (https://www.albankaldawli.org/) ونظرا للأهمية التي يحظى بها الشمول المالي ، تتعدد آليات تعزيز الشمول المالي نذكر منها أهمها:

دعم البنية التحتية المالية: ان تمتع الدول ببنية تحتية مالية متطورة تتمتع بالكفاءة تمثل احد اهم الركائز الاساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي ، ويتعين في هذا الصدد تحديد اولويات تطوير البنية التحتية ، حتى تتسنى فرصة الوصول للخدمات المالية لجميع افراد المجتمع ؛ ولتحقيق ذلك لابد من توفر انظمة دفع تتمتع بالكفاءة وشبكة فروع المؤسسات المالية و كذا الصرافات الآلية ووحدات الدفع اضافة الى البنية الرقمية التي تساعد على نفاذ الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال. (دردور و حركات، 2020)

ويتطلب ضمان بنية رقمية مرنة و مسؤولة بنية تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف انواعها.

الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال و الصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية.

-توفير قواعد بيانات شاملة ، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة. (صليحة، معمر، و صليحة، 2019)

اما حسب التقرير الصادر من مجموعة العشرين G20 خلال عام 2020 برئاسة السعودية اشار الى المبادئ التوجيهية بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي وتتضمن:

المبدأ 1: دعم تطوير البنية التحتية الرقمية آمنة و مسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي ، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

المبدأ 2 : تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، و اجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية. (طلحة و الفران، الشمول المالي الرقمي، ديسمبر 2020)

تطوير الخدمات المالية : بغية تسهيل تنفيذ العمليات الحالية وتسويتها بين المتعاملين وتوفيرها في الوقت المناسب ، بما يضمن استمرارها ، اضافة الى ضرورة التوسع في استعمال الخدمات التكنولوجيا المالية كإستعمال الهاتف النقال لتسيير الوصول الى الخدمات بتكلفة اقل وفاعلية اعلى.

كما هدفت مبادرة صندوق النقد العربي الى الارتقاء بمؤشرات الوصول للنمو لجميع القطاعات ، وعملت على دعم الحكومات والسلطات في الدول العربية لتعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية ، لتعزيز فرص التنسيق بين المؤسسات التنموية والمالية الداعمة ، بغية تطوير خدمات مالية رقمية وابتكارات مؤسساتية ، كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي واستخدامه. وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية بما يزيد الثقة في النظام المالي. (التقرير السنوي، 2017)

الحماية المالية للمستهلك : العمل على بناء اطار قانوني وتنظيمي للحماية المالية للمستهلك ، و الافصاح والشفافية ، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الترتيبات المؤسسية وآليات الانصاف ، وبناء القدرات. (https://www.albankaldawli.org/)

ويعمل الصندوق الاستئماني في المساعدة التقنية من خلال البرامج الحالية لحماية المستهلك لتحسين القوانين واللوائح لتعزيز الافصاح عن المعلومات للمستهلك ، وخطر الممارسات التجارية الضارة ، و انشاء آليات فعالة خارج نطاق القضاء لمعالجة نزاعات المستهلكين. (https://www.albankaldawli.org/)

التثقيف المالي: تشير الدلائل إلى أن المعرفة المالية محدد مهما يرتبط بمجموعة من النتائج على صعيد ادارة وتراكم الثروة.

كما تشير الدلائل الدولية ايضا الى انخفاض مستويات التثقيف المالي للمرأة مقارنة بالرجل ليس فقط في الدول النامية و انما ايضا في الدول المتقدمة ؛ وهو ما يعزي الى عدد من العوامل الاقتصادية

والاجتماعية بسبب ضعف المعرفة المالية لدى المرأة يصعب عليها اتخاذ قرارات مالية صائبة بشأن ادارة الاموال. (عبد المنعم و قعلول، 2021)

يتزايد الادراك عالميا بأهمية محو الامية المالية والحاجة الى تعزيز التعليم المالي لتحسين الادماج المالي وتعزيز الرفاه المالي ودعم الاستقرار المالي ، فتقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها في اعمال مجموعة العشرين بصياغة التعليم المالي عبر الشبكة الدولية للتعليم المالي والتي تجمع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و الشبكة الدولية المعنية بالتثقيف المالي ، والتي تأسست عام 2008 ، خبراء أكثر من 260 مؤسسة عامة في أكثر من 119 بلدا للقيام بعمل تحليلي وتحديد الممارسات الجيدة وتطوير الادوات السياساتية.

وتعمل اقتصادات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على تعزيز التعليم والاندماج الماليين كأداة للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي ؛ وكذلك كنقطة انطلاق الاقتصادات والمجتمعات اكثر شمولية ،بينما تدرج اقتصادات الاخرى التعليم المالي كعنصر مهم في مبادرات الشمولية المالية. (تقرير النشاط مع منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا)

تتضمن الثقافة المالية في طياتها القدرة على قراءة وتحليل و إدارة لا المشاكل المالية ؛ كما يقصد بها اكتساب المعارف و المهارات ،الاتجاهات الخاصة بالسياق المالي لإدارة مصادرة و شؤون الفرد المالية،ما ينجم عليها قرارات فعالة تنعكس ايجابيا على الامن الحالي للفرد و النمو الاقتصادي للمجتمع.

وتتكون الثقافة المالية من ستة ابعاد هي التعليم و المهنة و الدخل،ادارة الاموال و الادخار والاستثمار ، البنوك ، ادارة الخطر و التامين و الضرائب. (محمد و عمر، 2019)

ان تعزيز المعرفة الرقمية و المالية و بناء القدرات و دعم المتعاملين و حماية البيانات ضد المخاطر المحتملة تتضمن مبدأ من مبادئ الشمول المالي الرقمي التي اقرتها مجموعة العشرين حيث ينص المبدأ السابع على تعزيز الثقافة المالية و التجارية و الرقمية و بناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي للاستفادة من انتشار التقنيات. (طلحة و الفران، الشمول المالي الرقمي، ديسمبر 2020)

- **معوقات تطبيق الشمول المالي:** توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار واتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم واهم هذه العوامل يتمثل في:

- عدم امتلاك الاموال الكافية لفتح حساب في البنك او لأي مؤسسة مصرفية مالية هو احد اهم الاسباب لعدم استخدام الخدمات المالية لان التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة ؛ إلا انه يرتبط ايضا بالسياسات التي يتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يملكون حاليا او الحد الادنى لامتلاك الحساب.
- يرى العديد من الافراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في اي مؤسسة مالية.
- اسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب او اعتبار الحسابات المالية مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها بالإضافة الى طول الدورة المتدنية المرتبطة بها.
- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية رسمية او عدم ثقتهم في المؤسسات المالية. (اضاءة نشرة توعوية، 2016)
- عدم توافر البيئة التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي ، و كذلك عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية.
- المخاطر المتغيرة للشمول المالي ،وهناك مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص العملاء المستبعدين من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين وكذلك امكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية. (أحمد فؤاد، 2015)
- ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء المقدم للأفراد او الشركات. (صليحة، معمر، و صليحة، 2019)

4.المحور الثالث : مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي (دول مجلس الخليج)

تحرص غالبية الدول على دعم الشمول الرقمي في سباق استراتيجيات المتبناة للتحول الرقمي؛ وتتبنى الدول العربية وبخلاف الخطط الاستراتيجية القومية خططا على المستوى القطاعي والمؤسسي تتضمن رؤى خاصة ببعض القطاعات الاقتصادية او الجهات العاملة في الدولة. فعلى مستوى البنوك المركزية تتمثل اولويات التحول الرقمي في مواكبة التطورات في مجال التقنيات المالية الحديثة وتعزيز الامن السيبيراني بهدف التخطيط الاستراتيجي في تعزيز الشمول المالي وتوفير الحماية اللازمة لمستخدمي

التقنيات المصرفية وبناء الثقة بينهم وبين مقدمي الخدمات المالية الرقمية والحفاظ على سلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني وتعزيز حماية المستهلك المالي وتعميق الثقافة المالية والمصرفية ودعم الحكومة الالكترونية والاقتصاد الرقمي. (طلحة و صبري، الشمول المالي الرقمي، 2020)

1.4جهود دول مجلس التعاون الخليجي: إن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السبّاقة عربياً وعالمياً في تطبيق مفهوم الشمول المالي ، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بسرعة انتشارها وتطورها واعتمادها عللا استخدام أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول والإنترنت.

فدولة الإمارات ، على سبيل المثال ، تعتبر من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي ، و قامت بالسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف. كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظراً لسهولة الدخول وقلة التكاليف.

و قامت كل من السعودية والإمارات بإصدار بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة مالياً ضمن نظام حماية الأجور.

أما قطر،فقد قامت بتشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول والتثقيف المالي عام 2015 ، حيث وضعت خطة عمل لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية على عدة مراحل تتضمن إجراء دراسة للوضع الحالي ، وكذا تحديد الفجوات والاحتياجات ،ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية. كما تعمل اللجنة على تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطريقة سليمة.

وبالنسبة للسعودية تشمل إستراتيجية مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) أربعة محاور هي تطوير نظام الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم بطاقات مسبقة الدفع،و وضع خطة تطويرية لنظام سداد ، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع في القطاع المصرفي واستفادتها من الخدمات المصرفية. وتأتي الإستراتيجية في إطار سعي ساما كمشرّع ومنظّم للقطاع المالي إلى تعزيز مبادرات وخطط الشمول المالي من خلال إدراج مبادئ حماية العملاء

والشمول المالي ضمن تشريعاتها بهدف حصول كل شرائح المجتمع على الخدمات والمنتجات المالية الملائمة بتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة.

اما بخصوص دولة الكويت فقد عملت على التصدي الى القضايا المتعلقة بالشمول المالي و تحسينه ،اضافة الى ذلك قام بنك الكويت المركزي على جعل الشمول المالي و المعرفة المالية عنصرا اساسيا ضمن"دليل حماية عملاء البنوك " الذي أصدره،والذي تم نشره في يوليو 2015.

(https://uabonline.org/ar) .

2.4عرض مؤشرات الشمول المالي في دول مجلس الخليج:

الجدول 1: يعرض نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية (اكثر من 15 سنة)في دول الخليج

البلد / السنة	2011	2014	2017
البحرين	64,514	81,939	82,612
الكويت	86,773	72,908	79,840
قطر	65,875	غير موجود	غير موجود
السعودية	46,420	69,409	71,698
الامارات العربية المتحدة	59,732	83,743	88,210
سلطنة عمان	73,602	غير موجود	غير موجود

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل 1: يعرض نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية (اكثر من 15 سنة)في دول الخليج

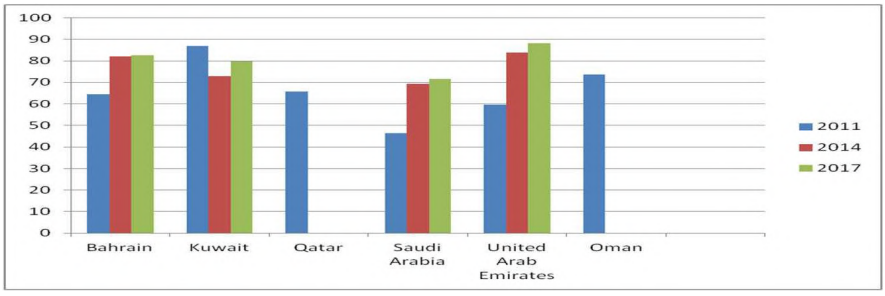

المصدر (Indicators, Data from database: World Development)

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول رقم(01) نلاحظ ان الامارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الاولى في امتلاك البالغين للحسابات، و قد شهدت هذه النسبة ارتفاعا محسوسا بعدما كانت مسجلة ب 59.73 %و 83.74 خلال سنتي 2011 و 2014 على التوالي ، فقد سجلت خلال سنة 2017 بنسبة تقدر 88.21%؛ وتليها البحرين و الكويت ثم السعودية بنسبة 82.61% ،79.84% ، 71.69% على التوالي.

الجدول 2: يوضح نسبة البالغين الذين اقترضوا و ادخروا من مؤسسات مالية مصرفية

البيان	نسبة البالغين الذين اقترضوا او استخدموا بطاقة ائتمان			نسبة البالغين الذين ادخروا		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017
البحرين	غير متوفر	38,661	36,324	16,293	34,684	30,712
الكويت	غير متوفر	30,273	28,451	40,345	25,503	26,610
قطر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	25,382	غير متوفر	غير متوفر
السعودية	غير متوفر	17,420	21,083	17,241	15,536	14,330
الامارات العربية	غير متوفر	39,409	46,127	19,156	32,116	28,667
سلطنة عمان	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	22,618	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول رقم (02) في جانب الاقتراض من المؤسسات المالية و استخدام البطاقات الائتمانية لازال يتطلب بدل المزيد من الجهود لتحسينها ، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا في سنة 2017 مقارنة ب سنة 2014. فقد سجلت الامارات العربية المتحدة نسبة مرتفعة في هذا الجانب اذ بلغت حوالي 46 % في 2017 ، تليها البحرين بنسبة 36% ثم الكويت بنسبة 28 %، و اخيرا السعودية ب 21% .

اما في جانب الادخار كذلك سجلت اعلى نسبة في الامارات العربية المتحدة بنسبة تقارب 29% ثم تليها البحرين و الكويت و السعودية بنسبة 30% ،26%، 14%، على التوالي. مما يوضح ان دولة الامارات العربية المتحدة تسجل نسب عالية في مؤشرات الشمول المالي مقارنة بباقي دول الخليج .

3.4عرض استخدامات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في دول الخليج:

الجدول 3: نسبة البالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية ، و البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية في العام الماضي .

البيان	المالكين لبطاقات ائتمان			اجراء مدفوعات رقمية في العام الماضي		
	2011	2014	2017	2011	2014	2017
البحرين	19,320	27,558	29,849	غير متوفر	63,654	68,654
الكويت	58,040	26,230	22,278	غير متوفر	57,775	62,693
قطر	32,307	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
السعودية	16,914	11,526	16,268	غير متوفر	45,523	57,469
الامارات العربية	29,983	37,423	45,442	غير متوفر	68,292	76,074

سلطنة عمان	26,624	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات البنك الدولي

الشكل 2: يعرض نسبة البالغين المالكين لبطاقات الائتمان

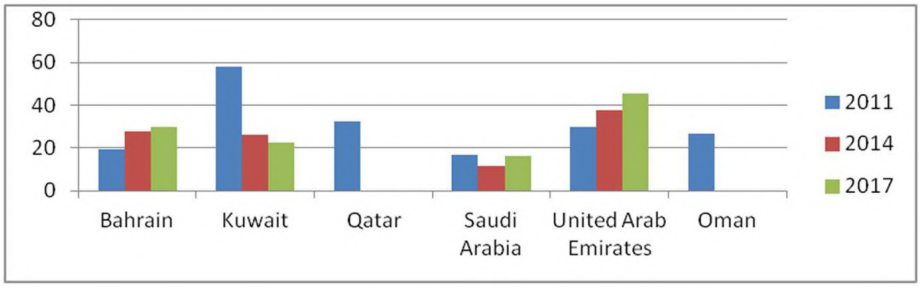

المصدر: (Indicators, Data from database: World Development)

من خلال المعطيات الموضحة اعلاه نلاحظ ان دولة الامارات العربية المتحدة لا تزال تتصدر دول الخليج في المرتبة الاولى في جانب المالكين لبطاقة الائتمان و الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية في العام الماضي بنسبة(45%، 76%على التوالي) و تليها البحرين ثم الكويت و اخيرا السعودية.

الشكل 3: يوضح نسبة البالغين الذين قاموا بالدفع عبر الهاتف النقال

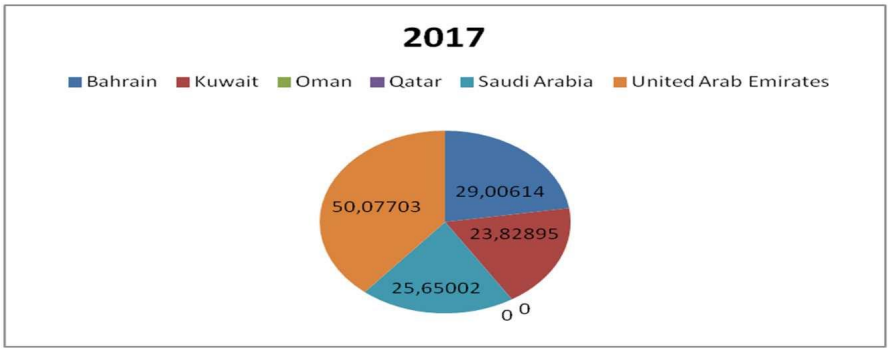

المصدر: (Indicators, Data from database: World Development)

تحليل المعطيات من خلال الشكل يتضح لنا ان نسبة اللبالغين الذي قاموا بالدفع عبر الهاتف المحمول في الامارات تقدر ب 50 %، تليها البحرين بنسبة 29 % ثم السعودية ب 25% و اخيرا الكويت ب 23% .اما قطر و سلطنة عمان لا توجد معطيات متوفرة.

فمن خلال المعطيات السابقة و بناءا على تحليل مؤشرات الشمول المالي و استخدامات التكنولوجيا المالية في دول الخليج يتضح ان دولة الامارات تتصدر قائمة الدول الخليجية في تحقيق نسب عالية في مؤشرات الشمول المالي ، و استخدامات التكنولوجيا المالية .

5.الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا اليه في دراستنا اجابة على الاشكالية المطروحة المتمثلة في التساؤل التالي : كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول ؟

نستخلص ان التغييرات والابتكارات السريعة في مجال التكنولوجيا ، ولاسيما استخدام الهواتف المحمولة الى الحصول على الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي ،مما يسهل إمكانية حصول الفئات المحرومة على الخدمات المالية و دمجها في القطاع المالي و بالتالي التقليل من مستويات الفقر في المجتمع.

و تصنف دول الخليج ضمن قائمة الدول العربية ذات مسويات الشمول المالي المرتفعة على غرار باقي الدول ،و من خلال تحليل معطيات التحصل عليها من موقع البنك الدولي وجدنا ان دولة الامارات العربية المتحدة تتصدر الدول الخليجية في تحقيق مستويات عالية في الشمول المالي و اقدام افراد المجتمع على استخدام التكنولوجيا المالية في معاملاتهم المالية .

و عليه وجب على باقي دول الخليج ان تعمل على دعم القطاع المصرفي في مواكبة التطورات و توفير البنية التحتية اللازمة لتمكين جميع افراد المجتمع من الاستفادة من الخدمات المصرفية و تحسين مستويات الشمول المالي ، و ذلك باعتبار ان العدد الكبير من المواطنين الذين لا يملكون حسابات مصرفية يعتبر عائقا اما تطور التكنولوجيا المالية التي تسعى الى تحسين الخدمات المقدمة لعملاء البنوك.

فمع الارتفاع المستمر في استخدام الانترنت في جميع جوانب الحياة ،و الانتشار الواسع للهواتف الذكية من المتوقع ان تزداد الحاجة الى المدفوعات الرقمية، كون ان استخدامات التكنولوجيا المالية تتيح الخدمات المالية الى جميع شرائح المجتمع بما في ذلك المناطق الريفية ،مما يسهل عمل البنوك في تقديم خدماتها المالية.

6. قائمة المراجع:

الأطروحات:

1. حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة) (أطروحة دكتوراه). صفحة 12. فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة.

المقالات:

2. العباس بهناس، حميد، و عز الدين بسيسة. (2019). أسس و متطلبات استراتيجية تعزيزالشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية. معارف ، 14 (02).
3. عبد المنعم هبة ,قعلول, سفيان يناير .(2021)دور الشمول المالي في تمكين المرأة :الدروس المستفادة من ابرز التجارب الاقليمية و الدولية .صندوق النقد العربي ،مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية .
4. بن موسى محمد، و قمان عمر. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX) مع التركيز على الجزائر(2011-2017). Révuedes Réformes Economiques Et Intégration En Economie Mondiale ، 11.
5. أحمد فؤاد خليل .(2015) .آليات الشمول المالي نحو الوصول الى الخدمات المالية .مجلة الدراسات المالية و المصرفية ,(03)
6. د.بسبع عبد القادر، و د.طهراوي دومة علي. (بلا تاريخ). واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(FINDEX2017). المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة.
7. د.حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية.
8. د.فلاق صليحة، د.حمدي معمر، و د.حفيفي صليحة. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي ، 07 (04)، 4.
9. اسماء دردور، و سعيدة حركات. (2020). قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الاستراتيجية و التنمية ، 10 (04)، 78.
10. د.صورية شنبي، و د.السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، 03 (02)، 109.
11. رشيدة زاوية، و سعيدة بلعور. (سبتمبر 2019). التكنولوجيا المالية و دورها في تسريع الشمول المالي من اجل تنمية مستدامة. (زاوية رشيدة، و بلعور سعيدة، المحررون) المدية: جامعة يحي فارس المدية.
12. سيد اعمر زهرة، و دحمان بن عبد الفتاح. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-دراسة حالة الشرق الاوسط و شمال افريقيا-. مجلة التكامل الاقتصادي ، 08 (01)، 71.

13. شريف غياط، و لامية اومدور. (2021). اسواق ائتمان التكنولوجيا المالية عبر العالم-دراسة تحليلية-. مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 24 (01)، 90.
14. عبد السلام الرضا مصطفى، حيدر محمد كريم، عزيز جياد عدنان، و سنان حرجان عبد الله. (بلا تاريخ). دور الاشتمال المالي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة استطلاعية لعينة من العاملين في مصرف بغداد التجاري. المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية و المالية، جامعة جيهان -اربيل .
15. هبة عبد المنعم، و سفيان قعلول. (يناير, 2021). دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من ابرز التجارب الاقليمية و الدولية. 09. صندوق النقد العربي ،مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

المداخلات:

16. بوصبيع العايش ربيع، سليم جابو، و مصعب روينة. (02-03 ديسمبر, 2019). افاق التجارة الالكترونية في ظل ثورة التكنولوجيا المالية و سلسلة الكتل. ملتقى دولي الاتجهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو روؤى مستقبلية واعدة للدول النامية ، صفحة 5.

التقارير:

17. اضاءة نشرة توعوية. (فبراير, 2016). السلسلة الثامنة (لعدد 07) ، 04. الكويت: معهد الدراسات المصرفية.
18. التقرير السنوي. (2017). 27. صندوق النقد العربي.
19. المغربي محمد، مصطفى مي، و محمد حسين ثريا. (28 يناير, 2020). ثورة التكنولوجيا المالية. ص03-04. مصر: معهد التخطيط القومي.
20. تقرير النشاط مع منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 10, 2021، من https://www.oecd.org/.
21. تقرير حول التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط و شمال افريقيا . ومضة بالتعاون مع بيفورت .
22. د.كريستوفر باين. (2017). الشمول المالي و محو الأمية المالية في دولة الكويت. معهد الدراسات المصرفية
23. (2017). صندوق النقد العربي . التقرير السنوي.
24. د.الوليد طلحة، و الفران صبري. (ديسمبر, 2020). الشمول المالي الرقمي. تاريخ الاسترداد 10, 2021، من صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar.

المو اقع:

25. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 10, 2021، من https://www.albankaldawli.org/.

26. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 27 10, 2021، من https://uabonline.org/ar.

27. Indicators, Data from database: World Development. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 10, 2021، من https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=global-financial-inclusion.

متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية
-دراسة حالة الدول العربية للفترة (2016-2020) -

Requirements for enhancing financial inclusion in Arab States
Study on the situation of Arab States for the period (2016-2020)

د. وداد بورصاص [1]، ط.د أميرة مقلاتي [2]

Dr. Wided Bouressace [1], Amira Meguellati [2]

[1] جامعة 08 ماي1945 –قالمة، الجزائر، bouressace.widad@univ-guelma.dz

[2] جامعة 08 ماي1945 –قالمة، الجزائر، meguellati.amira@univ-guelma.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي وواقع تطبيقه في الدول العربية، من خلال استعراض أهميته وأهدافه من جهة، وشرح أبعاده النظرية من جهة أخرى، إضافة إلى عرض وتحليل أهم مؤشراته في الدول العربية خلال الفترة (2016-2020) بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

حيث خلصت الدراسة إلى أنه رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، حيث يواجه عدة تحديات الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني استراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الخدمات المالية، العالم العربي.

Abstract:

This study aims at identifying the concept of financial inclusion and the reality of its application in the Arab States, by reviewing its importance and objectives and explaining its theoretical dimensions, as well as by presenting and analyzing its main indicators in the Arab States.

The study concluded that, despite the efforts made by the Arab States to promote financial inclusion, it remains below the required level compared to the countries of the world, where it faces many challenges.

Keywords: Financial inclusion, financial inclusion indicators, financial services, The Arab World.

1. مقدمة :

اكتسب موضوع الشمول المالي أهمية متزايدة عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة من قبل صانعي السياسات الاقتصادية، حيث يتضمن في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وكذا تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، من خلال إعداد السياسات والتعليمات التي تمكن المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية من معرفة حقوقهم وواجباتهم.

ونظرا لأهمية الشمول المالي قامت معظم دول العالم بوضع استراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي، والدول العربية تعد من بين الدول التي تبذل جهودا لغرض تعزيز الشمول المالي رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها.

- **مشكلة الدراسة:** انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؟

بناء على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟
- ماهي الأبعاد النظرية للشمول المالي؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الدول العربية؟

- **أهمية الدراسة:** تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة نتيجة للدور الفعال الذي يلعبه الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية.
- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة في:
  - الإحاطة بمفهوم الشمول المالي وأهم المحاور التي جاء بها؛
  - إبراز أهميته في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي؛
  - معرفة أبعاده النظرية وأهم مؤشرات قياسه؛
  - عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي للدول العربية.
- **منهج الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري لمفهوم الشمول المالي، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في قراءة وتحليل مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية.

- **تقسيم الدراسة:** وعلى ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- أولا: الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛
- ثانيا: واقع تطبيق الشمول المالي في العالم العربي.

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي

1.2 **مفهوم الشمول المالي:** يمكن أن نعرض بعض تعريفات للشمول المالي كما يلي:

- **تعريف البنك الدولي للشمول المالي:** "إمكانية حصول الأفراد والمؤسسات على منتجات وخدمات مالية مفيدة وميسورة التكلفة تلبي احتياجاتهم من أجل المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين، والتي تقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة". (The World Bank, 2018)
- **تعريف اتحاد المصارف العربية:** "مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة". (الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث، 2020)
- **تعريف صندوق النقد العربي:** "أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة". (الطيب، 2020)

وبالتالي يمكن القول ان الشمول المالي يهدف إلى تمكين جميع الأفراد والمؤسسات من الحصول على مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية المناسبة وبأسعار معقولة، على أن تكون هذه الخدمات مقدمة من كيانات مالية رسمية بمسؤولية واستدامة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الشمول المالي يعتمد على عدة محاور الأساسية وهي:

- ✓ الحصول على المنتجات والخدمات المالية من قبل هيئات رسمية ومنظمة؛
- ✓ القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الأزمات المالية؛
- ✓ ابتكار خدمات مالية ملائمة وبأسعار منخفضة معقولة؛

- ✓ جودة الخدمات والمنتجات المالية؛
- ✓ التنظيم والرقابة.

2.2 أهمية الشمول المالي: تتجلى أهمية الشمول المالي: (فلاق و شارفي، 2020، الصفحات 307-308)

- **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي؛
- **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** يسهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛
- **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** تعميم الخدمات المالية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يسهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.

3.2 أهداف الشمول المالي: تتمثل أهداف الشمول المالي فيما يلي: (شنبي و بن بخضر، 2018، الصفحات 108-109)

- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- ✓ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- ✓ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

هذا بالإضافة إلى ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية والإلكترونية والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة صغيرة، وتأتي أهمية هذا التحول لما يترتب عن استمرار التعامل النقدي من تأثير سلبي على جهود التنمية الاقتصادية المتمثلة في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية الحديثة وضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية وتيسير غسيل الأموال وغيرها من الأنشطة غير المشروعة. لذلك فإن التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية الإلكترونية يشجع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي ويضبط نشاط المشاريع المقاولاتية ويسهل آلية دعمها ومراقبتها. (ضيف، 2020، الصفحات 476-477)

4.2 المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب المجموعة العشرين (G20): قامت المجموعة في2010 بإصدار ما يعرف بمبادئ الشمول المالي، التي تتلخص بما يلي: (برنيه، عبيد، و أعطيه، 2019، الصفحات 7-8)

- **القيادة:** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر؛
- **التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق من خلال تقديم خدمات متنوعة؛
- **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية؛
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون حمايته مبنية على توجهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛
- **التمكين:** زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء؛
- **التعاون:** إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛
- **المعرفة:** إجراء الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية؛
- **النسبية:** التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر؛
- **الإطار المرجعي:** الأخذ بعين الاعتبار أفضل التجارب العالمية وكذلك الإرشادات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال بصورة ديناميكية، مع وجود تعليمات وإرشادات للعمل المالي الإرشادي.

5.2 أبعاد الشمول المالي: تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاث أبعاد رئيسية:

- **الوصول للخدمات المالية:** تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب

مصرفي، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. (بهناس، رسول، و بسيسة بلعباس، 2019، الصفحات 215-216)

- **استخدام الخدمات المالية:** يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 4)
- **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية إذ كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بُعد غير واضح حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية (التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى). (حسيني، 2020، صفحة 102)

6.2 مؤشرات قياس الشمول المالي: تشمل مؤشرات قياس الشمول المالي الأبعاد الثلاثة التي سبق ذكرها، حيث قامت المجموعة العشرين بتحديد هذه المؤشرات وتعميمها بناءا على مصادر البيانات التالية: (Global Partnership for Financial Inclusion, 2016)

- ✓ قاعدة بيانات فندكس العالمية للبنك الدولي؛
- ✓ الدراسة الاستقصائية لشمول المالي لصندوق النقد الدولي؛
- ✓ استطلاع غالوب العالمي؛
- ✓ دراسات استقصائية لمؤسسات البنك الدولي؛
- ✓ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- ✓ البنك الدولي في مجال الأعمال التجارية؛
- ✓ الدراسات الاستقصائية للقدرات المالية للبنك الدولي.

وعلى الرغم من أن نطاق مؤشرات الشمول المالي G20 شامل بما يكفي لتوفير تقييم كلي، فإن الجهود الجديدة لجمع البيانات، فضلا عن النماذج التكنولوجية والتجارية المتطورة، قد تتطلب مؤشرات إضافية أو مكيفة في المستقبل.

والجدول الموالي يوضح المؤشرات الرئيسية التي حددتها المجموعة العشرين لقياس الشمول المالي:

الجدول 1: المؤشرات الرئيسية للشمول المالي حسب مبادئ المجموعة العشرين

الفئة	المؤشر	المصدر
البالغين الذين يملكون حساب بنكي رسمي	نسبة البالغين (+15 سنة) الذي يملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية.	فندكس العالمية للبنك الدولي
	عدد حسابات الإيداع لكل 1000 بالغ	الدراسة الاستقصائية لشمول المالى لصندوق النقد الدولي
البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية	نسبة من البالغين الذين اقترضوا قرض واحد على الأقل من مؤسسة مالية رسمية	فندكس العالمية للبنك الدولي
	عدد الاقتراضات لكل 1000 بالغ، أو القروض غير المسددة لكل 1000 بالغ	الدراسة الاستقصائية لشمول المالى لصندوق النقد الدولي
المؤسسات التى تملك حساب بنكي	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى لديها حساب فى مؤسسة مالية رسمية	الدراسات الاستقصائية للقدرات المالية للبنك الدولي.
	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التى لها حساب إيداع / عدد حسابات الودائع المستخدمة	الدراسة الاستقصائية لشمول المالى لصندوق النقد الدولي
المؤسسات التي لها قروض مستحقة	نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض مستحقة	الدراسة الاستقصائية لشمول المالي لصندوق النقد الدولي
	عدد القروض المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة / عدد القروض المستحقة	الدراسات الاستقصائية للقدرات المالية للبنك الدولي.
عدد نقاط الخدمة البنكية	عدد الفروع لكل 100.000 شخص بالغ	الدراسة الاستقصائية لشمول المالي لصندوق النقد الدولي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Global Partnership for Financial Inclusion, 2019)

3. و اقع الشمول المالي في البلدان العربية

تبنت معظم الدول العربية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما عملت على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي، إلى أنها لاتزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم، حيث بلغت نسبة المواطنين (+15) الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية 37% مقابل 59% للمتوسط العالمي وذلك لعام 2017 (وهي آخر احصائيات مجموعة البنك الدولي)، وهذا الأمر يستدعي بذل المزيد من الجهود من قبل الحكومات العربية وخصوصا البنوك المركزية لتخفيض نسبة المواطنين غير المتعاملين مع النظام المالي الوطني وبالتالي تعميق الوصول المالي، وذلك بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في كل من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

1.3 مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية: للتعرف على واقع الشمول المالي في العالم العربي سنتناول تحليلا لأهم مؤشرات الشمول المالي من خلال ما يلي:

- **البالغين الذين يملكون حساب بنكي في مؤسسة مالية رسمية:** ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية تعتبر من بين المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، وهي تعكس قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الأفراد على الادخار، والشكل الموالي يوضح عدد الحسابات المالية للبالغين (+15) في المؤسسات المالية الرسمية لكل 1000 شخص بالغ:

الشكل 1: عدد الحسابات المالية للبالغين في المؤسسات المالية الرسمية

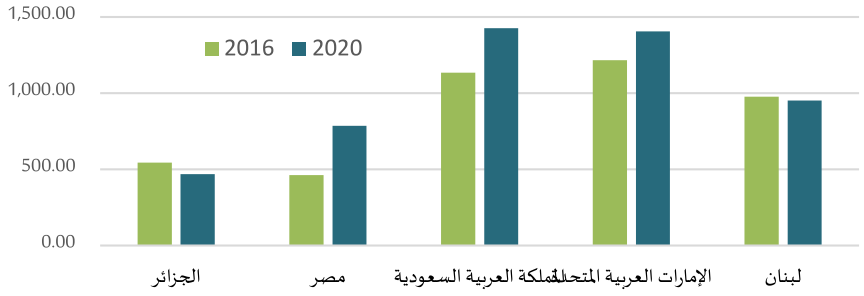

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:(IMF, n.d.)

من خلال الشكل رقم 01 يتضح لنا أن هناك بعض الدول تشهد تطورا ملحوظا في عدد الحسابات البنكية الرسمية خلال الفترة (2016-2020) والمتمثلة في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى مصر، إذ تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى فيما يتعلق بمؤشر امتلاك البالغين لحساب بنكي في مؤسسة مالية لكل 1000 شخص بالغ، حيث بلغ عدد الحسابات حوالي 1.400 حساب سنة 2020، تليها الإمارات العربية المتحدة ب1.407 حساب، لبنان 951 حساب، ومصر 786 حساب، في حين تشهد الجزائر تراجعا ملحوظا في عدد الحسابات المالية الرسمية وتسجل أقل عدد ب468 حساب سنة 2020.

- **البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية:** إن مصدر القروض يعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الشمول المالي ومدى كفاءة المؤسسات المالية الرسمية في الدول، إذ يقيس هذا المؤشر عدد الاقتراضات لكل 1000 شخص بالغ من المؤسسات المالية الرسمية، والشكل رقم 02 يوضح عدد الاقتراضات للفترة (2016-2020):

الشكل 2: عدد الاقتراضات من مؤسسة مالية رسمية للفترة (2016-2020)

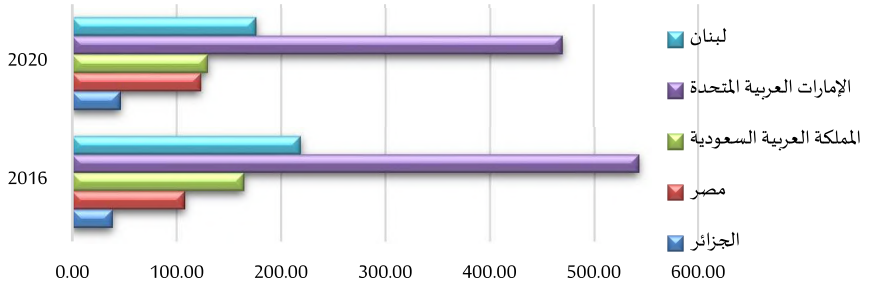

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:(IMF, n.d.)

يوضح لنا الشكل أعلاه أن مؤشر عدد الاقتراضات من المؤسسات المالية لكل 1000 شخص بالغ يشهد تفاوتا بين الدول العربية، إذ نجد أن الإمارات العربية المتحدة قد حققت أكبر عدد من الاقتراضات حيث بلغ عددها 469 اقتراض لكل 100 شخص بالغ سنة 2020، تليها لبنان ب 176 اقتراض، وسجلت الجزائر أقل عدد اقتراض بحوالي 46 اقتراض لكل 1000 شخص بالغ فقط.

- **عدد الفروع المصرفية:** يقيس هذا المؤشر عدد الفروع المصرفية الرسمية لكل 100.000 شخص بالغ، والشكل التالي يوضح لنا عدد الفروع المصرفية الرسمية في الدول العربية للفترة (2016-2020):

الشكل رقم 03: عدد الفروع المصرفية للفترة (2016-2020)

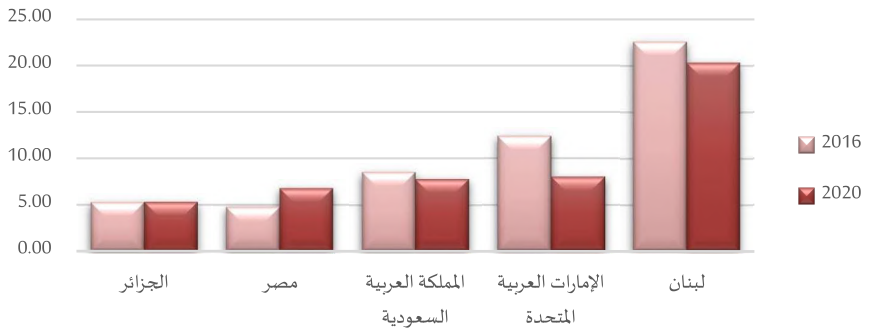

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي:(IMF, n.d.)

يوضح لنا الشكل رقم 03 انتشار الفروع المصرفية الرسمية لكل 100.000 شخص بالغ، حيث نلاحظ تراجع ملحوظ في عدد الفروع المصرفية لمعظم الدول العربية خلال الفترة (2016-2020)، إلى أن أكبر عدد للفروع المصرفية سجل في لبنان ب 20 فرع سنة 2020، ثم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بحوالي 7 فروع، في حين سجلت الجزائر أقل عدد ب 5 فروع لكل 100.000 شخص بالغ.

- **عدد أجهزة الصراف الآلي:** يعبر هذا المؤشر على مدى انتشار أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 شخص بالغ، وهذا ما يشير إلى مدى وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، والشكل الموالي يبين عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية للفترة (2016-2020):

الشكل 4: عدد أجهزة الصراف الآلي للفترة (2016-2020)

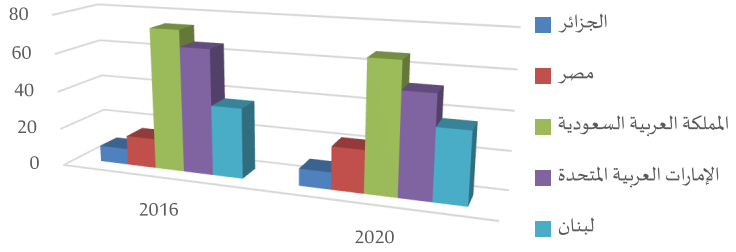

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (IMF, n.d.)

يظهر الشكل رقم 04 عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ للفترة (2016-2020)، والواضح أن المملكة العربية السعودية لها أكبر عدد (52 جهاز مصرفي آلي) مقارنة بباقي الدول، تليها الإمارات العربية المتحدة ولبنان ب 66 و36 على التوالي، في حين حققت كل من مصر والجزائر أقل عدد ب 22 و8 صراف آلي.

عموما ومن خلال عرض أهم مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، نجد أن كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حققت قيم لا بأس بها مقارنة بباقي الدول العربية، كما أنها شهدت تطورا خلال الفترة 2016-2020 برغم من الآثار السلبية الناجمة عن أزمة الجائحة كورونا التي شهدها العالم ككل، وهذا ما يدل على سعي هذه الدول على تعزيز الشمول المالي خاصة لما له أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

2.3 المحاور الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي في الدول العربية: هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي والتي تتمثل في:

- **دعم البنية التحتية المالية:** تعتبر هذه الاخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، لذلك يجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي: (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، الصفحات 10-11)
  - ✓ بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
  - ✓ الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها؛

- ✓ الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية؛
- ✓ توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

- **تطوير خدمات مالية ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء:** لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عتد تصميم المنتجات والخدمات، وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء. (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 750)
- **حماية مستهلكي الخدمات المالية:** يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خلال وضع أنظمة للرقابة الداخلية التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية التأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة الرقابية. (فلاق، حمدي، و حفيفي، 2019، صفحة 11)
- **التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف المالي والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الاستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك. (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 750)

4. خاتمة:

أصبح الاهتمام بالشمول المالي ضرورة تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة، فقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، حيث تبنت معظم الدول العربية الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما عملت على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي، إلى أنها لازالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، الأمر الذي يحث على البحث عن آليات وسبل تعزيز الشمول المالي في المنطقة، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها فيما يلي:

- **نتائج الدّراسة:** من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- يساهم الشمول المالي في تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي، ويعتبر عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي؛
- تطور مفهوم الشمول المالي إلى ثلاثة أبعاد أساسية: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية من مؤسسات مالية رسمية، جودة الخدمات المالية؛
- وفقاً لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجلّ إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخصّ الشمول المالي، حيث بلغت نسبة المواطنين (+15) الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية 37% مقابل 59% للمتوسط العالمي وذلك لعام 2017؛
- هناك تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي بين الدول العربية، إذ نجد أن كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد حققت أعلى القيم؛
- هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي: دعم البنية التحتية المالية، تطوير خدمات مالية ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء، حماية مستهلكي الخدمات المالية، التثقيف المالي.

- **التوصيات:** فيما يلي عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي في الدول العربية:
  - تطوير البنية التحتية للنظام المالي، وحماية حقوق الدائنين؛
  - زيادة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في المنطقة العربية؛
  - التوسيع في الخدمات المالية الرقمية، وذلك لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛
  - التأكيد على أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي شامل للحكومات والبنوك المركزية العربية.

قائمة المراجع:

1. Global Partnership for Financial Inclusion. (2016, 10 08). *G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS.* Retrieved 10 06, 2021, from Global Partnership for Financial Inclusion: https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/Indicators%20note_formatted.pdf

2. Global Partnership for Financial Inclusion. (2019). *THE G20 BASIC SET OF FINANCIAL INCLUSION INDICATORS.* Retrieved 10 18, 2021, from Global Partnership for Financial Inclusion: https://www.financialinclusion.ps/cached_uploads/download/2019/10/24/g20-basic-set-of-financial-inclusion-indicators-1571930032.pdf
3. IMF. (n.d.). *FAS Country DATA.* Retrieved 10 18, 2021, from IMF DATA: https://data.imf.org/regular.aspx?key=61063966
4. The World Bank. (2018, 10 02). *Financial Inclusion.* Retrieved 10 02, 2021, from The World Bank IBRD.IDA: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1

5. آسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (سبتمبر, 2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-. *مجلة دراسات وأبحاث، 10* (03)، 750.
6. الأمانة العامة إدارة الدراسات والبحوث. (2020). *الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالميا*. تاريخ الاسترداد 02 10, 2021، من اتحاد المصارف العربية: https://uabonline.org/ar/الشمول-المالي-في-المنطقة-العربية-
7. العباس بهناس، حميد رسول، و عز الدين بسيسة بلعباس. (ديسمبر, 2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى الترجبة الأردنية. *معارف، 14* (2)، 215-216.
8. جازية حسيني. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 16* (23)، 102.
9. حنان الطيب. (2020). *الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 02 10, 2021، من صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Publications%20On%20AMF/2020/ar/Financial%20Inclusion.pdf
10. صربة شنبي، و السعيد بن بخضر. (ديسمبر, 2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03* (02)، 108-109.
11. صليحة فلاق، معمر حمدي، و صليحة حفيفي. (ديسمبر, 2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الاقتصادي، 7* (4)، 4.
12. صليحة فلاق، و سامية شارفي. (جوان, 2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي - تجربة مملكة البحرين-. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، 21* (1)، 308، 307.
13. فضيل البشير ضيف. (جوان, 2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 6* (1)، 476-477.
14. يسر برنيه، رامي عبيد، و حبيب أعطيه. (2019). *الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب*. صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

واقع الشمول المالي وتحدياته في الجزائر

The Reality of Financial Inclusion and its Challenge sin Algeria

د. إسماعيل مراد [1]، د. مريم حسناوي [2]

Dr. Ismail Morad [1], Meriem HASNAOUI [2]

[1] جامعة بلحاج بوشعيب (عين تموشنت)، morad.ismail@univ-temouchent.edu.dz

[2] جامعة بلحاج بوشعيب (عين تموشنت)، meriem.hasnaoui@univ-temouchent.edu.dz

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ركائزه وأهميته وتحليل مؤشراته الأساسية. وقد خلصت الدراسة إلى أن كل مؤشرات الشمول المالي تكشف عن ضعف نفوذ الأفراد إلى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي في الجزائر ما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يستلزم ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية تتمحور حول تطوير البنية التحتية المالية إضافة إلى نشر الثقافة المالية على نطاق واسع.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، التثقيف المالي.

Abstract:

The aim of this study is to shed the light on the reality of financial inclusion in Algeria, by studying the concept of financial inclusion, its pillars and its importance and analyze its indicators in Algeria. The study concluded that all indicators of financial inclusion reveal the weakness of the use of financial services provided by the official sector in Algeria that classified it within the average financial inclusion countries, which necessitate the adoption of a national strategy centered on the development of financial infrastructure and spreading financial culture on a large scale between different segments of society.

Keywords: Financial inclusion, Financial services, Financial education.

1.مقدمة:

لقي موضوع الشمول اهتماما واسع لدى الكتاب والباحثين الاقتصاديين وذلك لارتباطه بجوانب عدة كالمؤسسات المالية، الوحدات الاقتصادية والعائلات، حيث يمكن الافراد الراشدين من الوصول للخدمات المالية واستخدام مجموعة مناسبة منها بفعالية ويبدأ الشمول المالي بحيازة حساب إيداع أو حساب معاملات في البنك أو في مؤسسة مالية أخرى (**Demirguc_Kunt et al, 2012**)، كما يضمن الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة (**Chak rabarty, 2013**)، ولقد حظيت أبعاده وتأثيراته في الآونة الأخيرة وبشكل خاص بعد الأزمة العالمية 2008 باهتمام واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية، وتجسد ذلك في إلتزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وصول مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ففي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، وقد قامت مجموعة من الدول بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا، كما تسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير هذه الاستراتيجيات.

وعلى غرار هذه الدول تعمل الجزائر على إرساء قواعد صلبة لتحقيق شمول مالي حقيقي، مستفيدة من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال، وفي هذا الاطار قام بنك الجزائر باتخاذ لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين، ولعل أهم اللوائح تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الاسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني، وتشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية، وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية وكذا دفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر، وما هي تحدياته؟**

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث في التعرف على واقع مبادرات تعزيز الشمول المالي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الاستقرار المالي، وأهم التحديات التي تعترضه.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تشخيص واقع الشمول المالي في الجزائر.
- التعرف على أهم المبادرات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر ومدى نجاحها.
- تحديد أهم التحديات لتطبيق هذه السياسة.

2. الإطار النظري للشمول المالي:

1.2**نشأة الشمول المالي وتطوره:** ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت (**Thrift &Leyshon**) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، بإلتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح، إضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة. (سمير عبد الله، 2016)

2.2 مفهوم الشمول المالي: تعددت التعريفات المتعلقة بمفهوم الشمول المالي ولعل أبرزها تلك التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية العاملة في المجال، حيث عرفته مجموعة العشرين (**G20**) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي(**AFI**) بأنه:" تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

وعرفته المنظمة الدولية (**OECD**) وشبكة التثقيف المالي (**INFE**) على أنه: ""العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

أما البنك الدولي(**BM**) فعرفه كمايلي: " الشمول المالي يعني وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين، حيث يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة"(**The World Bank, 2014, P21**).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الشمول المالي هو:" القدرة على إيصال الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وبأقل تكلفة ممكنة".

3. أهمية الشمول المالي وأهدافه

تعددت أهداف الشمول وأهميته، نذكر بعضا منها:

- **الشمول يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاع(**Sahay, M. R., Cihak &all,2015,p16)**. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي وذلك لأن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار(صندوق النقد العربي،2015، ص2).

- **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** يتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

- **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** إن تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو.

- **الشمول المالي يهتم بالجانب الاجتماعي:** وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل ومن خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية (بوطلاعة، وآخرون، 2020، ص 145)، كما يساعد العائلات على الادخار من أجل التقاعدأو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الايجار، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة كالرعاية الصحية والتعليم **(Adams, 2018, p3)**

4. ركائز تعزيز الشمول المالي:

هناك أربعة محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي تتمثل فيما يلي:

- دعم البنية التحتية المالية: يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة، إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تتضمن مايلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول هذه الخدمات مثل وكلاء البنوك وخدمات الهاتف المصرفي، نقاط البيع والصرافات الآلية وخدمات التأمين.

- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة الصغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (**Digital Financial Services**)، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.

- حماية مستهلكي الخدمات المالية: يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي وبالتالي الاستقرار المالي، وذلك من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على الخدمات بصورة منتظمة.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية مع الأخذ في الاعتبار مايلي:

- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وتكاليف معقولة وبشفافية.

التثقيف المالي: يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، ويعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر(مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، ص 7).

5. الشمول المالي في الدول العربية:

تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن مستوى الشمول المالي في الدول العربية سجل أدنى المستويات في العالم، فقد بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية 18% من المجموع، وبلغت لدى النساء 13%، وهي النسب الأدنى بالمقارنة مع معدلاتها في الدول النامية الأخرى، ولا يرجع المستوى المتدني لنقص الأموال المتاحة للتشغيل، إذ تمتلك معظم الدول العربية قاعدة ودائع واسعة فاقت أو قاربت في بعضها قيمة ناتجها المحلي الاجمالي عام 2014 ووصلت إلى نفس مستوى الدول المتقدمة، فقد بلغت نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي في لبنان (250%)، والأردن (119%)، والامارات العربية (96%)، والمغرب (86%)، فلسطين (75%). وكانت هذه النسبة متوسطة في معظم الدول العربية حيث بلغت في مصر (65%)، وتونس (60%)، الكويت (58%)، السعودية (56%)، وسوريا (50%) والجزائر (49%)، وكانت متدنية في كل من عمان (30%) واليمن (29%) في حين لم تتوفر المعلومات عن بقية الدول العربية.

كما شهدت مؤشرات توفر وانتشار المنتجات والخدمات المالية المصرفية تطورات هامة في عدد من الدول العربية، فعلى سبيل المثال بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (**Automatic Teller Machine -ATM**) لكل 100 ألف شخص بالغ في عام 2014 في المملكة العربية السعودية (74 جهازا) ودولة الإمارات العربية المتحدة (60.9 جهازا) والكويت (51.5 جهازا) ولبنان (43 جهازا)، والأردن (32.8 جهازا)، والمغرب (25.8 جهازا) وتونس (23.4 جهازا)، أما في الدول العربية الأخرى فقد كان عدد الأجهزة الآلية فيها لكل 100 ألف شخص متدنية وتراوحت بين 12.7 جهازا في مصر إلى 5 أجهزة في اليمن.

أما عدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف شخص فقد بلغ أعلاها في لبنان (29.9 فرعا) تليها المغرب (24.5 فرعا)، وتراوحت ما بين 5 فروع في الجزائر وأقل من فرعين في اليمن.

وفيما يتعلق بالاستخدامات للمنتجات والخدمات المالية المصرفية، تبوأت لبنان المرتبة الأولى من حيث عدد حسابات الإيداع لكل 1000 شخص بالغ في عام 2014، حيث بلغت (1317 حساب)، تلتها الكويت (1287 حسابا) ، ثم عمان، الامارات، والمملكة السعودية (1054 حساب)، وكان عدد الحسابات لكل 1000 شخص بالغ في مستوى متوسط في كل من المغرب (883 حسابا)، والأردن (687 حسابا)، والجزائر (558 حسابا)، ومصر (461 حسابا).

وبالنسبة إلى نسبة الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت في عام 2014 أعلى مستوياتها في لبنان (99.2%)، والإمارات (93.4%) والمغرب (85%)، وكانت بمستوى متوسط في الأردن (75%)، وتونس (69%)، بينما كانت متدنية في كل من الجزائر (38%)، ومصر (28%).

6. و اقع الشمول المالي في الجز ائر:

حسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21%- 29%

عام 2016، وامتلك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 34%، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء 5% في العالم، ترتفع إلى 8% على مستوى الدول العربية.

وأكدت دراسة (جن-يونغ بارك، 2015) الصادرة عن بنك التنمية الآسيوي التي طورت مؤشرا لقياس الشمول المالي على ترتيب دول العالم بواسطة حساب مؤشر جديد لدرجة الشمول المالي باستخدام 5 مؤشرات هي: (1) عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، (2) عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، (3) عدد المقترضين من كل 1000 شخص بالغ، (4) عدد المودعين لدى البنوك من كل 1000 بالغ، و(5) نسبة القروض إلى الناتج المحلي الاجمالي، وتم استخدام بيانات البنك الدولي ل176 دولة وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 1: ترتيب الدول العربية حسب تطور مؤشر الشمول المالي

الدولة	لبنان	عمان	الكويت	قطر	الأردن	الامارات	المغرب	تونس	السعودية	ليبيا	فلسطين	مصر	سوريا	الجزائر	السودان	اليمن
المؤشر	50.83	46.42	42.01	40.6	37.11	32.6	30.86	29.29	24.34	22.59	19.5	18.77	11.08	9.62	5.74	3.93
الترتيب	36	42	55	57	68	77	82	88	103	109	121	122	138	141	157	170

المصدر: بيانات البنك الدولي 2014.

تبين نتائج الجدول أن لبنان احتلت المرتبة 36، تلتها عمان في المرتبة 42 والكويت في المرتبة 55، قطر في المرتبة 57، والأردن في المرتبة 68، والامارات في المرتبة 77، والمغرب في المرتبة 88. أما بقية الدول فقد تجاوزت مراتبها المائة بما فيها الجزائر التي احتلت المرتبة 141 فهي على غرار الدول العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي. سنعرض فيما يلي قراءة لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر:

1.6 مؤشر الكثافة المصرفية: من خلال هذا المؤشر يمكن قياس مدى توسع شبكة البنوك في دولة ما مما يعني توفر الخدمات المالية لنسبة كبيرة من السكان وذلك دون تحمل تكلفة التنقل إلى الوكالات البنكية، كما يكشف هذا المؤشر عن قدرة البنوك على امتصاص الادخار العائلي.

الجدول 2: الكثافة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011- 2017

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشبابيك	1441	1478	1499	1525	1557	1577	1604
عدد السكان/عدد الشبابيك	25.50	25.40	25.50	25.63	25.66	26.19	26.31

المصدر: بنك الجزائر، 2017، ص 69.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن شبكة وكالات المصارف في الجزائر تتطور بمعدلات ثابتة فقد ارتفع عدد الوكالات المصرفية إلى 1604 سنة 2017 أي بنسبة تطور فاقت 16% مقارنة بسنة 2011، والملاحظ أن البنوك العمومية أكثر إنتشارا بحوالي 1145 وكالة مقابل 364 وكالة للبنوك الخاصة أما المؤسسات المالية فهي أقل إنتشارا من البنوك بحوالي 95 وكالة سنة 2017 (بنك الجزائر، 2017، ص70)، أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية والتي تقدم بعض الخدمات المصرفية مثل الايداع والسحب والتحويل فهي أكثر كثافة من المصارف التي تضم في سنة حوالي 3214 وكالة سنة 2017.

2.6 مؤشر ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية:

يرتكز هذا المؤشر على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حساب في المؤسسات الرسمية، والجدول الموالي يرصد نسبة تطور هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات.

الجدول 3 : ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للبالغين فوق سن 15 سنة

السنوات	2011	2014	2017
ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية	%33	%50	43%

Source : Demirgüç-Kunt, Asli, and all .(2018). " **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**". World Bank: Washington, DC

سجل معدل الشمول المالي تذبذبا خلال السنوات الثلاث (2011، 2014، 2017) في الجزائر، حيث شهد ارتفاعا محسوسا من 33.3% سنة 2011 إلى 50.5 %سنة 2014 وسرعان ما تراجع إلى 42.8% سنة 2017، ومن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة، وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الشباب في الجزائر على غرار الدول العربية دون سن الثامنة عشرة لا يمكنهم فتح حسابات بنكية خاصة بهم وإداراتها، الأمر الذي يفسر تدني معدلات الشمول المالي في الجزائر.

الجدول 4 : ملكية الحسابات في المؤسسات المالية حسب الجنس للبالغين فوق سن 15 سنة

	2011	2014	2017
ذكور	46	61	56
إناث	20	40	29

Source : Demirgüç-Kunt, Asli, and all .(2018). " **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**". World Bank: Washington, DC

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب الإناث خلال السنوات الثلاث وهو ما يعكس اتساع الفجوة في نسب الوعي المالي بين الذكور والإناث، وتعتبر الجزائر أكثر تحقيق لمعدلات الشمول المالي سواءا عند الذكور أو الإناث مقارنة بدول المغرب العربي.

ويظهر الجدول الموالي ارتفاع مؤشر ملكية الحسابات في الجزائر بشكل ملحوظ عندما يحسب كنسبة من البالغين فوق سن 25 عاما:

الجدول 5 : ملكية الحسابات في المؤسسات المالية للبالغين فوق سن 25 سنة

السنوات	2011	2014	2017
ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية	%39.7	%57	%49

Source : Demirgüç-Kunt, Asli, and all .(2018). " **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**". World Bank: Washington, DC

تشير المعطيات إلى أن مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك ومؤسسات البريد تطور إلى مستوى جيد عند البالغين فوق سن 25 عاما، حيث بلغ 39.7% سنة 2011، و 57% سنة 2014، و 49%سنة 2017.

3.6 مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية، وهذا ما يوضحه الجدول:

الجدول 6 : نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

السنوات	2011	2014	2017
الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية	%1.5	%2.2	%5

Source : Demirgüç-Kunt, Asli, and all .(2018). " **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**". World Bank: Washington, DC

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة المؤشر سجلت ارتفاعا متتاليا خلال السنوات 2011 و 2014 و2017، إلا أن هذه النسبة ضعيفة وهذا ما يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الذي يرصد نسب إقتراض الافراد من العائلة والأصدقاء:

الجدول 7: نسبة الاقتراض من العائلات والأصدقاء

السنوات	2011	2014	2017
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	25%	13%	19%

Source : Demirgüç-Kunt, Asli, and all .(2018). " **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**". World Bank: Washington, DC

تشير المعطيات إلى تذبذب نسبة إقتراض الأفراد من عائلاتهم وأصدقائهم إلا أنها تبقى نسب مرتفعة جدا مقارنة بتلك المتعلقة بالمؤسسات المالية الرسمية، حيث إنتقلت هذه النسبة من 25%سنة 2011 إلى 13%سنة 2014 لترتفع مجددا إلى 19% سنة 2017.

4.6 مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس المؤشر النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية، والجدول المالي يلخص تطور هذا المؤشر خلال السنوات الثلاث:

الجدول 8 : نسبة الادخار في المؤسسات المالية

السنوات	2011	2014	2017
الادخار في المؤسسات المالية	%4.3	%13.8	%11.4

Source : Demirgüç-Kunt, Asli, and all .(2018). " **The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution**". World Bank: Washington, DC

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المؤشر قد سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين 2011 و2014 مسجلا ما قيمته 13.8% في حين تراجع إلى 11.4% سنة 2017، ويرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد إرتفاع الأسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات. ويمثل الشكل الآتي النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي خلال السنوات (2011، 2014، 2017) :

الشكل 1 : تطور المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر

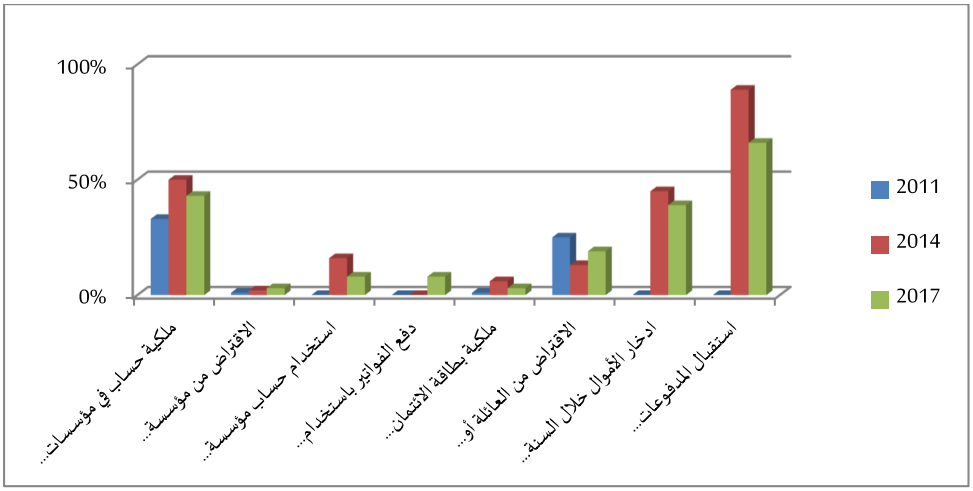

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من خلال الشكل أن نسبة الإقتراض في المؤسسات المالية منخفضة جدا حيث لم تتعدى 3% سنة 2017، أما فيما يخص استخدام حساب المؤسسات المالية لتلقي الأجور هو في مستوى عالي قدر ب 16% سنة 2014 مقارنة بسنة 2017، أين تراجع إلى 8 %، كما أن هناك تطور شديد في دفع الفواتير باستخدام حساب رسمي لمؤسسة مالية، حيث تم دفع 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان سنة 2017 ما يقارب 3% وهي لم تتطور كثيرا حيث كانت شبه منعدمة 1% سنة 2011.

7. تحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر: يعد القطاع المصرفي المالي من الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثرا بمظاهر العولمة وبالأخص الشمول المالي الذي له علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، والذي كانت له انعكاسات سلبية خلال ظهور الأزمة المالية العالمية 2008 أسفرت عنها مجموعة من التحديات التي تواجه

النظم المالية، وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية لمجموعة من الدول النامية منها الجزائر ، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- عدم تطور البنية التحتية للقطاع المالي بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، وذلك بسبب عدم وجود مقومات أساسية والتي تتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواءا على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

- بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار ومحدودية أدوات وأسواق الدين المالية.

8. خاتمة:

أظهرت التجارب الدولية أن الشمول المالي يلعب دورا إيجابيا ملموسا في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك مكافحة الفقر والبطالة، وتحسين نوعية الحياة في مختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. لذا يتطلب تحقيق الشمول المالي تدخل الجهات الرقابية المسؤولة عن تنظيم مختلف مكونات القطاع المالي، ولهذا تسعى الجزائر إلى توحيد جهود المؤسسات الحكومية والخاصة والهيئات المستقلة لبناء شراكة شاملة لتلك الاطراف لتحقيق الشمول المالي.

التوصيات: يعترض تطور الشمول المالي في الجزائر عوائق كبيرة، وللتخلص من هذه المعوقات ندرج مجموعة من التوصيات:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي.

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.

- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها لضمان استمرار تقديم الخدمة المالية.

- الاهتمام بنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع، والحد قدر الامكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

- فسح المجال أمام الصيرفة الاسلامية، حيث أنها تعمل على استقطاب الممتنعين عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية.

- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

9. قائمة المراجع:

1. سمير عبد الله، وآخرون. (2016). الشمول المالي في فلسطين.
2. بوطلاعة محمد، وآخرون. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته-الأردن والجزائر نموذجا. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 4(2). الصفحات 143-158.
3. محمد طرشي، رضوان أنساعد، وعمر عبو.(2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر.مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال.1(1). الصفحات 118-137.
4. صندوق النقد العربي،البنك المركزي الأردني. (2015). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي.
5. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية،مؤسسات النقد العربية. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي.
6. -بنك الجزائر، البنك المركزي.(2017). التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
7. Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. F. (2012). Measuring financial inclusion: The global findex database. *World bank policy research working paper*, (6025).
8. Chakrabarty, K. 2. (2013). Financial Inclusion in India: Journey so far and way forward. *Key note address at Finance Inclusion Conclave Organised by CNBC TV*, *18*.
9. Atkinson, A., & Messy, F. A. (2013). Promoting financial inclusion through financial education: OECD/INFE evidence, policies and practice.
10. World Bank Group. (2013). *Global financial development report 2014: Financial inclusion* (Vol. 2). World Bank Publications.
11. Adams, T. D. (2018). Why Financial Inclusion Matters. *Center for Financial Inclusion, Accion (CFI)*.
12. *Demirgüç-Kunt, Asli, and all .(2018). " The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution". World Bank: Washington, DC*
13. Sahay, M. R., Cihak, M., N'Diaye, M. P., Barajas, M. A., Mitra, M. S., Kyobe, M. A., ... & Yousefi, M. R. (2015). *Financial inclusion: can it meet multiple macroeconomic goals?*. International Monetary Fund.

واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي (آفاق وتحديات)

The reality of Financial Technology in the Arab world (Prospects & Challenges)

أسماء شرقي
ASMAA CHERKI
جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر(الجزائر)، asmaa.cherki@univ-mascara.dz

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التكنولوجيا المالية، خدماتها وما حققته من تسهيلات وحلول في القطاع المالي، كما تهدف إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية واستثماراتها اعتمادا على مجموعة من الإحصائيات.
وقد تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى أنه رغم الجهود المبذولة في الوطن العربي لتوسيع التكنولوجيا المالية إلا أنها لا تزال تعرف نوعا من التأخر مقارنة بدول العالم الأخرى، وهذا راجع لعدم ملائمة المناخ الاقتصادي والقانوني ومقاومة الجهاز المالي التقليدي للتغييرات الناجمة عن استخدامها إضافة إلى نقص الثقة لدى الأفراد في شركاتها، لذا وجب توفير البيئة المناسبة للاستفادة من خدماتها.
كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة، الدول العربية.

Abstract:
This study aims at identifying the financial technology, its services and its facilities and solutions in the financial sector and at identifying the reality of the financial technology in the Arab countries and its investments based on a range of statistics.
This paper concluded that despite the efforts made in the Arab world to expand financial technology, it still knows some kind of delay compared to other countries of the world. This is due to the inappropriate economic and legal climate and the resistance of the traditional financial system to the changes resulting from its use, as well as to the lack of confidence of individuals in its companies, so it is necessary to provide the right environment to benefit from its services.
Keywords: Financial Technology, Startups, Arab countries.

1. مقدمة:

يشهد القطاع المالي في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا بتطوير الخدمات المالية وتحسينها حيث لم يعد محدودا في زاوية المعاملات التقليدية، وهذا بفضل التكنولوجيا المالية.

تشكل التكنولوجيا المالية مفهوما حديثا في القطاع المالي، وتعتبر شكلا من أشكال الابتكار المالي الذي أحدث تقدما كبيرا في مجال تقديم الخدمات المالية من خلال اعتمادها على نماذج أعمال وحلول مبتكرة وتقنيات رقمية تتميز بالمرونة والسرعة وانخفاض التكلفة، مما أدى إلى تسهيل عمليات السحب والدفع والمقاصة وتسوية كل المعاملات المالية وتحسين فرص وصول الأفراد والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للتمويل وبالتالي تعزيز الشمول المالي.

وفي ظل تزايد الاهتمام العالمي بنشر وتعميم الخدمات المالية الرقمية، اتجهت العديد من الدول العربية إلى تحسين بيئة أعمالها بمواكبة التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الكترونيا لتعزيز شمولها على كافة أفراد المجتمع، إلا أنها مع ذلك لا زالت تسجل أدنى مستويات التكنولوجيا المالية في العالم وهذا عائد للعديد من العوامل والتحديات التي تواجهها.

ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: **ما و اقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية؟ وفيما تتمثل التحديات التي تواجه تطبيقها؟**

فرضيات الدراسة:

- تعتبر بيئة الأعمال في الدول العربية بيئة مشجعة لاستقطاب استثمارات التكنولوجيا المالية.
- إن نمو وتوسع التكنولوجيا المالية في الدول العربية مرهون بمستوى الوعي المالي لدى الأفراد في المنطقة.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول للخدمات المالية وتوضيح معالمها وآفاق تطويرها في الدول العربية والتحديات التي تواجه تطبيقها.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في العالم العربي وأهم خدماتها.
- دراسة حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في العالم والدول العربية.
- التعرف على معيقات توسع التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري للتكنولوجيا المالية، في حين اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

تقسيمات الدراسة: قسمنا هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور، وهي كالتالي:

1. ماهية التكنولوجيا المالية.
   1.1. مفهوم التكنولوجيا المالية.
   2.1. خدمات التكنولوجيا المالية.
2. الاتجاهات العالمية للتكنولوجيا المالية.
   1.2. حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية للفترة 2017-2020.
   2.2. تمركز استثمارات التكنولوجيا المالية في العالم.
3. واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية.
   1.3. تطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية.
   2.3. الصفقات الاستثمارية للتكنولوجيا المالية في الدول العربية.
   3.3. خدمات التكنولوجيا المالية في الدول العربية.
   4.3. تحديات التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

2. ماهية التكنولوجيا المالية

1.2 **مفهوم التكنولوجيا المالية:** • عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية على أنها: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية". (علاش أحمد، 2019، صفحة332)

• حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن التعاون بين مختبر "ومضة" وشركة "بيرفورت": توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها. (مختبر ومضة وشركة بيرفورت، 2016، صفحة 07)

مما سبق يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها مجموعة الابتكارات المالية والتقنيات الجديدة في القطاع المالي التي تهدف لتطوير وتسهيل الخدمات المالية، فالتكنولوجيا المالية تقدم حلولا مبتكرة تحاكي

ما تقدمه القطاعات المالية والمصرفية حيث بإمكانها تسريع الخدمات وتخفيض تكلفتها وجعلها أكثر أمنا وشفافية وبالتالي فهي تساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

2.2 خدمات التكنولوجيا المالية: تعتمد التكنولوجيا المالية على الابتكار لتحسين جودة الخدمات المالية، حيث تتسم منتجاتها بالتنافسية وسهولة الاستخدام، تقدم التكنولوجيا المالية عدة خدمات للعملاء أهمها مايلي:

1.2.2. الخدمات المصرفية Banking: كانت الشركات الناشئة في إطار التكنولوجيا المالية ينظر إليها على أنها تهديد للبنوك، فلها القدرة على إضعاف ولاء عملائها من خلال توفير مزيد من الخصوصية لهم والشفافية والتجارب الجذابة، لكن الصناعة المصرفية استجابت لهاته التغيرات بإيجاد حلول خاصة بهم وحماية موقفها بالسوق. مع ذلك فدخول لاعبين كثر ألزمها على احتضان هذه التكنولوجيات محاولة منها تحديث منظومتها والبقاء على صلة بالمستجدات الخاصة بنشاطاتها. (عبد الرحيم و أوقاسم، 2019، صفحة 354)

ويمكن إيجاز هذه الخدمات المصرفية في:

- خدمات الدفع: هي النشاطات المصرفية الأكثر انتشارا بحيث توفر التكنولوجيا المالية للعملاء عدة خيارات وحلول للدفع، كالدفع عبر الهاتف النقال فمثلا أصبحت عملية دفع الفواتير أسرع وأكثر أماناً وسهولة، وحلّت تطبيقات المحفظة الإلكترونية على الهاتف المحمول مكان النقود الورقية في بعض المتاجر، التحويلات المالية إلى الخارج بتكاليف أقل، التجارة الالكترونية، تبادل العملات...الخ

الجدول 1: يوضح الأثر الإيجابي لاستخدام التكنولوجيا المالية على قطاع المدفوعات

الخدمة	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
التكلفة	التنقل، هدر الوقت	رسوم قليلة، لا يوجد هدر للوقت
السهولة	حمل النقود، إيصال ورقي	موثقة الكترونيا ومشفرة
التجارة الالكترونية/ الأعمال التي تستهدف المستهلك	استحالة الوصول للعملاء الغير متعاملين مع البنوك، تكلفة مرتفعة	مزودي خدمة الدفع بوابات الدفع الالكتروني

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية بالتعاون بين مختبر "ومضة" وشركة "بيرفورت"، ص41

- الاستثمار والتمويل: تسعى التكنولوجيا المالية لتيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، كما تعتمد على البساطة في العروض الممنوحة لاستقطاب مدخرات الأفراد ورصد الانفاق والالتزامات الضريبية.

- الإقراض الرقمي: يقصد به الإقراض غير المصرفي القائم على التكنولوجيا باستخدام خوارزميات متطورة وتقنيات وحوسبة قوية مكنت الشركات الجديدة من التنافس مع البنوك التقليدية من خلال تقديم قروض جديدة جذابة للمقترضين. (عبد الرحيم، 2018، صفحة 146)

2.2.2. التأمين INSURTECH: أوجدت الشركات الناشئة طرقا جديدة لتقديم الخدمات التأمينية بالإضافة إلى أساليب متقدمة لجمع البيانات التي تؤدي إلى تحديد أفضل للمخاطر وما يقابلها من تدابير علاجية (فريد حبيب، 2019، صفحة 52) بهدف الوصول إلى شرائح العملاء الذين لا ينجذبون للتأمين التقليدي.

3.2.2. إدارة الأصول والثروات: حيث تقدم خدمات استشارية ونصائح عملية للأفراد حول إدارة محافظهم وثرواتهم عبر منصات مختلفة اعتمادا على العديد من التقنيات كالذكاء الاصطناعي المستشار الآلي، التعلم الآلي...الخ.

4.2.2. سلسلة البلوكات والعملات الرقمية المشفرة: سلسلة الكتل أو ما يعرف بالبلوك تشين هي تقنية رقمية تم ابتكارها لحل مشكلة انعدام الثقة عند القيام بمعاملات بين طرفين مجهولين دون الحاجة لوسيط بينهما من ضمن تطبيقاتها غير المحدودة التي يمكن استخدامها هي العملات الرقمية المشفرة cryptocurrencies التي تعتبر عملات البيتكوين Bitcoin أشهرها، (مختبر ومضة وشركة بيرفورت، 2016، صفحة 49) تقوم تكنولوجيا البلوك تشين بتسجيل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية مثل مصدر هذا المال، الوجهة التي أرسل إليها، وتوقيت هذه العملية، وقيمتها والرسوم المدفوعة فيها، وكل ما يتعلق بهذه العملية من معلومات ويتم تخزين جميع هذه المعلومات في سلسلة من "الكتل / بلوك".

يمكن للبلوك تشين تخزين مختلف أنواع البيانات، مثل: تفاصيل عمليات العملات المشفرة ومحتويات سجل الأراضي، وسجلات التأمين، والتاريخ الصحي، وتاريخ حوادث السيارات، وتغيّرات سندات الملكية وغيرها، كما ويمكنها العمل كمنصة للتطبيقات الأخرى. (كريبتو نيوز، 2021).

3. الاتجاهات العالمية للتكنولوجيا المالية

1.3. حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية في الفترة ما بين 2017-2020:

الشكل 2 : حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية 2017-2020.

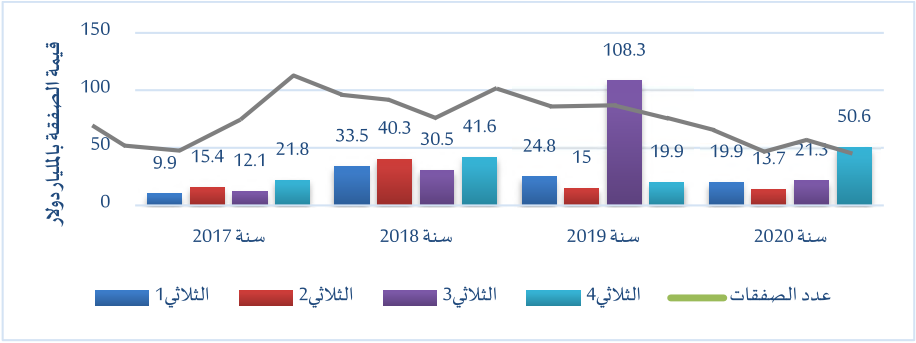

المصدر: Pulse of Fintech H2 2020 – Global insight, KPMG, 2020

عرفت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في الفترة مابين 2013 و2018 ولكن بعدها شهدت انخفاضا من 168 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى 105 مليون دولار أمريكي في عام 2020، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الافتقار إلى صفقات الاندماج والاستحواذ الضخمة مثل استحواذ FIS على WorldPay بقيمة 42.5 مليار دولار أمريكي لعام 2019. شهد النصف الثاني من عام 2020 استثمارات بقيمة 71.9 مليار دولار أمريكي في مجال التكنولوجيا المالية عبر صفقات الاندماج والاستحواذ العالمية والأسهم الخاصة ورأس المال الاستثماري (أكثر من ضعف 33.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2020).

2.3 تمركز استثمارات التكنولوجيا المالية في العالم: بالرغم من أن الصين تعتبر الدولة الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والأمريكيتين تتصدر التصنيف العالمي من حيث انفرادها بأكبر عدد مراكز التكنولوجيا المالية (101 مركز)، تليها أوروبا بمجموع 78 مركز ثم آسيا والمحيط الهادئ بـ 38 مركز وعلى الرغم من كبر حجم ونجاح النظم الرقمية في الصين إلا أن الهند تتصدر قائمة الدول الآسيوية الأكثر حيازة على مراكز التكنولوجيا المالية بـ 11 مدينة مقارنة بـ 6 مدن في الصين، ثم تليها إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط بـ 12 و5 مراكز على التوالي (6 فقط من أصل افضل 100 مركز على مستوى العالم) لكن من المرجح أن يرتفع بوتيرة أسرع في المستقبل القريب. (Findexable, 2019, p. 31)

الشكل 3: مراكز التكنولوجيا المالية حسب المنطقة.

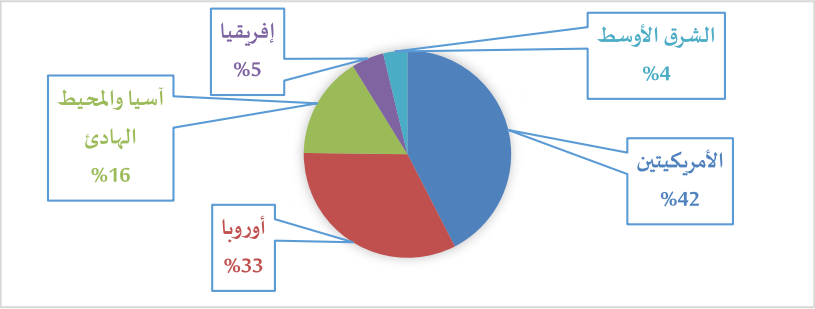

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مجموعة من الإحصائيات.

4. و اقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

1.4. تطور التكنولوجيا المالية في الوطن العربي:

شكل العالم العربي مقرا لـ 105 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية عام 2015 تغطي هذه الشركات الناشئة 12 دولة، ويلاحظ أنها منتشرة بالتساوي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول المشرق العربي وشمال أفريقيا (مختبر ومضة وشركة بيرفورت، 2016)، لكن عرف هذا الرقم تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث قدر عدد الشركات فقط في الإمارات العربية المتحدة بـ 166 شركة ناشئة في السداسي الأول من سنة 2021.(MAGNiTT, 2021)

وفي سنة 2020 تم رصد حوالي 400 حلا من حلول التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Nadine Chehade, 2020, p. 12)، تستضيف 4 دول من أصل 12 دولة 60% من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتمثل هذه الدول الأربعة المراكز المحتملة للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعكس التركيز على هذه المراكز الأربعة حقيقة أن هذه المناطق تمتلك البيئات الحاضنة الأكثر تقدما للشركات الناشئة، والتي نمت بشكل كبير بفضل الدعم الحكومي، وانخراط القطاع الخاص، ومستوى الثقافة الجيد، والاستقرار السياسي.

تتبنى الإمارات العربية المتحدة أكثر من 92 حلا من هذه الحلول، تأتي بعدها بلدان شمال إفريقيا بقيادة مصر بأكثر من 56 حلا، المغرب بأكثر من 52 حلا وتونس بـ 36 حل إلى جانب بلاد الشام بقيادة الأردن ولبنان بـ 32 حلا، ثم باقي الدول العربية بالترتيب.

الشكل رقم (04): يوضح توزيع حلول التكنولوجيا المالية على الدول العربية 2020.

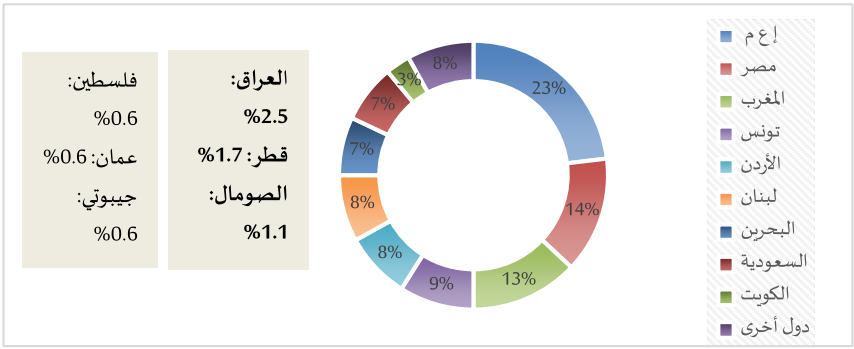

المصدر: Fintechs Across the Arab World, Nadine Chehade, CGAP

قامت شركة فوربس للشرق الأوسط "Forbes Middle East" بإحصائية لأفضل 50 شركة ناشئة في منطقة الشرق الأوسط في النصف الأول من سنة 2020 من بينها 20 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية(Forbes Middle East, 2021) ، نذكر أفضل 5 شركات منها:

الجدول 4 : يوضح أفضل 5 شركات ناشئة في التكنولوجيا المالي في العالم العربي.

رتبة	اسم الشركة	خدماتها	اسم المؤسس	قيمة الاستثمار	البلد	سنة التأسيس
1	Bayzat	حلول التأمين والموارد البشرية	طلال بياعة براين حبيبي	31 م د	الإمارات	2013
2	PayTabs	حلول المدفوعات	عبد العزيز الجوف	26 م د	السعودية	2014
3	Aqeed	التأمين التكنولوجي	هادي رضوان	18 م د	الإمارات	2018
4	Beehive	حلول التمويل الرقمي للم ص و	كريغ موري	18 م د	الإمارات	2014
5	Souqalmal	المقارنة المالية	أمبارين موسى	11.5 م د	الإمارات	2012

المصدر: من إعداد الباحثة.

2.4. الصفقات الاستثمارية للتكنولوجيا المالية في الدول العربية: تم استثمار ما مجموعه 237 مليون دولار في 181 صفقة منذ عام 2015 في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،51 صفقة منها تم إبرامها في عام 2019. (Tahanout, 2021, p. 712)

الشكل 5: عدد الصفقات الاستثمارية في الدول العربية 2018-2019

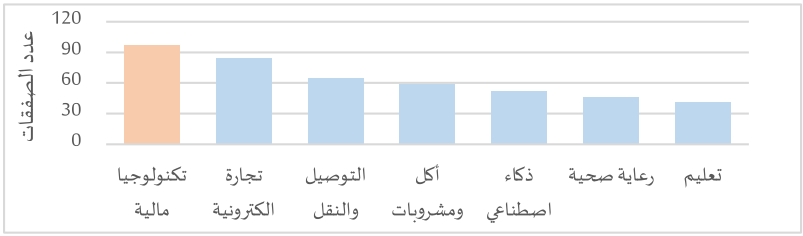

المصدر: Fintechs Across the Arab World, Nadine Chehade, CGAP, 2020, p.14

تعتبر التكنولوجيا المالية الخيار الاستثماري الأول في الدول العربية، حيث تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الصفقات في المنطقة إلا أن قيمتها لا تتجاوز 100 مليون دولار أمريكي بعد التوصيل والنقل التجارة الالكترونية والعقارات.

الشكل 6: قيمة الصفقات الاستثمارية في الدول العربية 2018-2019

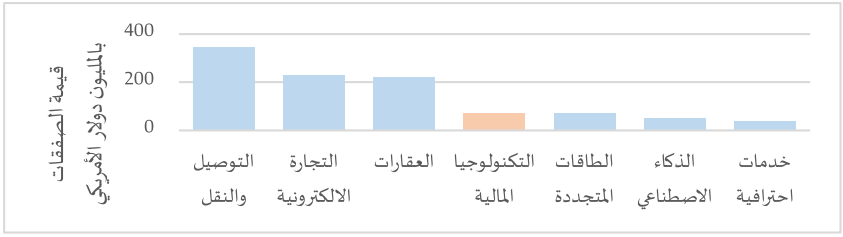

المصدر: Fintechs Across the Arab World, Nadine Chehade, CGAP, 2020,p.14

تستحوذ كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر على الحصة الأكبر من عدد الصفقات الاستثمارية في التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، حيث تشكل هاتين الدولتين ما نسبته 74% من إجمالي الصفقات خلال سنة 2019.

الشكل رقم 7: نسبة الصفقات الاستثمارية في الدول العربية 2019.

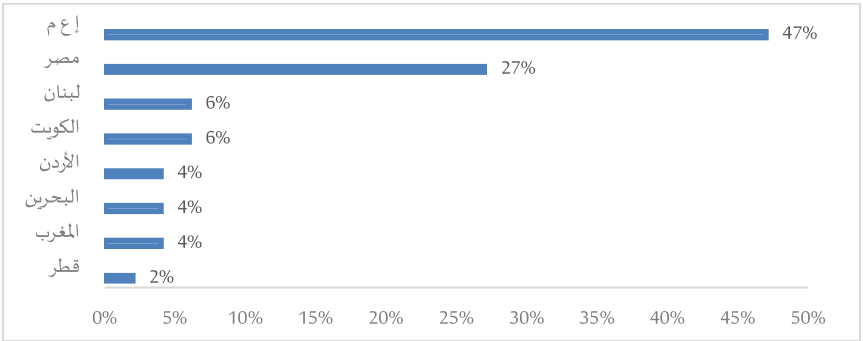

المصدر: بن فضة ويسام، بن حسان كريم، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي مجلة العلوم الإدارية والمالية، 2020، ص121.

3.4. خدمات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

إن خدمات المدفوعات تعتبر الأولى على المستوى العالمي وهي كذلك بالنسبة للوطن العربي ويعود سبب ذلك ربما إلى تركيز الجهات التنظيمية على إنشاء نظام مدفوعات سليم وآمن وسلس يسهل المعاملات للأفراد.

الشكل 8: نسب خدمات التكنولوجيا المالية في الوطن العربي

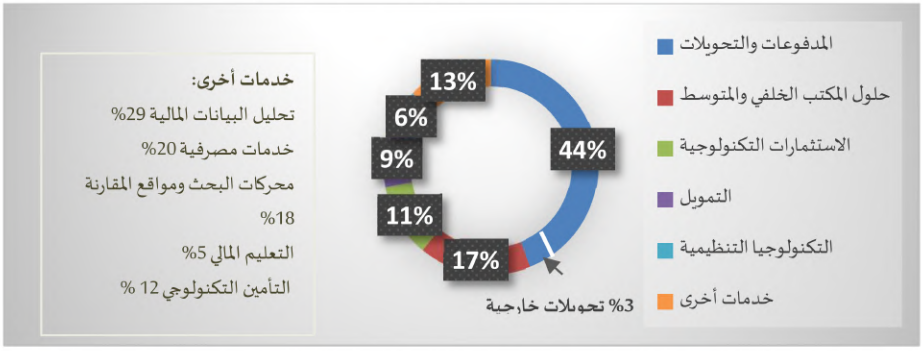

المصدر: Fintech landscaping in the Arab World, Regional report, CGAP, 2020, P.18

4.4. تحديات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

لا تزال هناك العديد من المعوقات المؤسسية والهيكلية والتحديات التي تقف أمام نمو وتطور التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، نوجز أهمها فيما يلي:

- الفجوات التنظيمية التي تعيق نمو التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل المستمر لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية. (كرنيب، 2021)
- الدعم المؤسسي والحكومي الواسع لا يزال محدوداً، حيث يقتصر الدعم على عدد قليل من الدول العربية التي قامت بإنشاء حاضنات ومسرعات اعمال للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة.
- تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها.
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من الدول العربية، مما يؤدي لبطء المعاملات المالية وزيادة الإقصاء المالي رغم أن أغلب البالغين في المنطقة هم أشخاص أذكياء تكنولوجيا لكنهم يفضلون المعاملات النقدية على المعاملات الرقمية، وقد يرجع هذا لنقص الثقة لديهم في هذا النوع من المعاملات.
- مستوى الوعي المالي يشكل قيدا من القيود الرئيسية أمام شركات التكنولوجيا المالية: حيث توضح الدراسة التي أجراها مختبر "ومضة" وشركة "بيرفورت" أن نصف عملاء البنوك مهتمون بالتكنولوجيا

المالية، ولكن أقل من 5 % منهم فقط يستعملون الخدمات المقدمة حتى اليوم وهذا راجع لافتقارهم إلى ما يكفي من المعرفة حول الشركات الناشئة، وعدم فهم الخدمات المتاحة جزئيا.

- عدم وجود أطر كافية لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات، بالإضافة إلى عدم وجود تشريعات بشأن الجرائم الالكترونية والأمن المعلوماتي إلا في سبعة دول في المنطقة (الجزائر ومصر وعمان والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة).
- عامل الدين أيضا يلعب دورا هاما في تطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستخلص أن الانتشار الواسع للتكنولوجيا المالية في العالم كان له أثر إيجابي في تحسين وتطوير القطاع المالي وابتكار حلول لتسهيل المعاملات والخدمات المالية، الأمر الذي دفع العالم العربي للدخول في سباق استقطاب هذه التكنولوجيا، حيث شهد العالم العربي تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة من حيث عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وحجم الاستثمارات فيها، إلا أنه ورغم كل هذا لا يزال العالم العربي يحتل المرتبة الأخيرة عالميا وهذا يرجع لعدة معيقات وتحديات أهمها نقص الوعي المالي لدى الأفراد في المنطقة، نقص الثقة في الشركات الناشئة على غرار المؤسسات المصرفية التقليدية، دعم الحكومات لمثل هذه الشركات لا يزال محدودا ويقتصر على عدد قليل من الدول الرائدة فقط، الأمر الذي يستوجب توافر الجهود اللازمة للحد من هذه المعيقات ودفع عجلة التقدم ومنافسة باقي دول العالم في هذا المجال.

النتائج: توصلت هذه الدراسة لبعض النتائج نوجزها فيما يلي:

- أصبحت خدمات الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تحظى بثقة العملاء أكثر من الخدمات التقليدية في أغلب دول العالم، ما عدا العالم العربي حيث أن الشركات الناشئة في العالم العربي تفتقد إلى ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك يجب أن تتخذ من هذه النقطة ركيزة تعمل على معالجتها إما اعتمادا على عامل الوقت والترويج الجيد لخدماتها أو التعاون مع المؤسسات المالية التقليدية.

- تعتبر الإمارات العربية المتحدة الدولة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في العالم العربي حيث تستحوذ على أكبر عدد من الشركات الناشئة وأكبر نسبة استثمارات، تليها دول شمال إفريقيا مصر، المغرب وتونس.
- يواجه نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية عدة تحديات أهمها نقص الدعم الحكومي، نقص الوعي المالي لدى الأفراد حول طبيعة الخدمات التي تقدمها، ضعف البنية التحتية.

التوصيات: فيما يلي بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في زيادة نمو وتوسع التكنولوجيا المالية في الدول العربية:

- تقديم الدعم الحكومي اللازم لشركات التكنولوجيا المالية.
- زيادة الوعي المالي لدى الأفراد والترويج الجيد لخدمات الرقمية.
- تكثيف الجهود لزيادة ثقة المجتمعات في أمن المدفوعات الرقمية وذلك بتفعيل دور البنوك المركزية والجهات الرقابية.
- إزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية في الشركات الناشئة.
- إبرام عقود شراكة بين الشركات الناشئة والشركات الكبرى في مختلف القطاعات بحيث يمكن للشركات الناشئة تزويدها بتقنيات تنافسية.
- عقد اتفاقيات تعاون بين الدول العربية بهدف تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية.

قائمة المصادروالمراجع:

المصادروالمراجع باللغة العربية:

- أوقاسم الزهراء، وزينب حمدي. (2019). مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، ص402.
- بن فضة ويسام، بن حسان حكيم. (2020). واقع استخدام التكنولوجي المالية في الوطن العربي. مجلة العلوم الإدارية والمالية، ص127.
- عبد الرحيم وهيبة. (2018). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية - تحديات المنافسة والنمو. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، ص146.
- عبد الرحيم وهيبة، وأوقاسم الزهراء. (2019). التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب. مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، ص354.

- علاش أحمد. (2019). دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار تجربة البحرين. مجلة الإبداع، ص332.
- هديل كرنيب. (15 10, 2021). التكنولوجيا المالية في المنطقة العربية منجم ذهب المستقبل القادم. النهار العربي. متوفر على الرابط: https://ae.linkedin.com/pulse/التكنولوجيا-المالية-في-المنطقة-العربية-منجم-ذهب-rudy- تاريخ الإطلاع: 15-10-2021.
- كريبتو نيوز. (10 10, 2021). ما هي البلوك تشين؟ متوفر على الرابط: https://ar.cryptonews.com/guides/what-is-blockchain.htm تاريخ الاطلاع: 10-10-2021.
- ليان فريد حبيب. (2019). التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل. الكويت. اتحاد شركات الاستثمار، ص52.
- مختبر ومضة وشركة بيرفورت. (2016). التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية، ص07.

المصادروالمراجع باللغة الأجنبية:

- Findexable. (2019). The Global Fintech Index 2020 (city rankings report).
- Forbes Middle East. The Middle East's 50 Most-Funded Startups. Retrieved from Forbes Middle East: https://www.forbesmiddleeast.com/lists/the-middle-easts-50-most-funded-startups/ read : 15-10-2021.
- MAGNiTT. Fintech venture investment report Q1 2021 (Middle east and North Africa) . Retrieved from MAGNiTT: https://magnitt.com/research/fintech-mena-q1-2021-50755 read : 11-10-2021.
- Nadine Chehade. (2020). Fintechs Across the Arab World. CGAP. Retrieved from :https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/slidedeck/2020_12_Slidedeck_Fintech_Arab_World.pdf
- Tahanout, K. (2021). The Fintech landscape and financial inclusion in The Arab world. Innovation Review.

تحديات انتشار الشمول المالي و إستراتجيات و آليات تحقيقه و تفعيله -التجربة المصرية أنموذجا-

The challenges of the spread of financial inclusion, strategies and mechanisms for achieving and activating it -The Egyptian experience as a model-

ط.د فطيمة زهرة قدور[1]، د. محمد لخضر كاتب[2]

Fatima zohra KADDOUR[1], Dr. Mohammed Lakhdar KATEB[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، f.kaddour@univ-chlef.dz

[2]جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)، kml31000@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ماهية الشمول المالي الذي يهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال معالجة ظاهرة الاستبعاد المالي ودمج الاستدامة في القطاع المالي،و سنحاول إبراز أهم عناصره وأبعاده، و كذا تبيان إبراز أهميته في تعزيز التنمية المستدامة و أهم التحديات التي يواجهها، وقد تفطنت دول العالم لضرورة النهوض بالشمول المالي و الاستفادة بمزاياها،و البحث على سبل و آليات تطويرها،و في دراستنا تطرقنا لواقع الشمول المالي في دولة مصر و باستخدام المنهج التحليلي و التغطية الخلفية لمختلف البيانات الإحصائية ، و القيام بالتحليلات اللازمة لها و تفسيرها و تم التوصل إلى أن دولة مصر انتهجت سياسة وطنية لدعم و تحسين الشمول المالي من خلال وضع الأطر القانوني و الرقابية الهادفة لتطوير الدفع الإلكتروني.

كلمات مفتاحية: الشمول. المالي.، الاستبعاد. المالي.، التنمية. المستدامة.، الدفع. الإلكتروني.، مصر.

Abstract:

This study aims to shed light on the nature of financial inclusion, which aims to enhance social and economic development by addressing the phenomenon of financial exclusion and integrating sustainability in the financial sector, and we will try to highlight its most important elements and dimensions, as well as highlighting its importance in promoting sustainable development and the most important challenges The countries of the world have realized the necessity of promoting financial inclusion and benefiting from its advantages, and searching for ways and mechanisms for its development In our study, we discussed the reality of financial inclusion in the State of Egypt, using the analytical approach and the background coverage of various statistical data, and carrying out the necessary analyzes and interpretation of them. It was concluded that the State of Egypt has adopted a national policy to support and enhance financial inclusion through the development of legal and supervisory frameworks Aiming to develop electronic payment.

Keywords: Financial inclusion; financial exclusion; sustainable development; electronic payment; Egypt.

1.مقدمة:

استقطب الشمول المالي اهتمام المنظمات و الهيئات الدولية و صانعي السياسات في مختلف دول العالم خاصة في ظل معاناة العديد من الأفراد والمؤسسات من الإقصاء المالي، و عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ، مما فرض على العالم التوجه إلى معالجة هذه الظاهرة من خلال انتهاج سياسات الشمول المالي التي تسعى إلى إدماج هذه الفئات المهمشة ضمن الاقتصاد الرسمي،حيث أصبح الشمول المالي يمثل بُعدا هاًما في إستراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة لما له من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي، وقد تضمن الهدف الثامن من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة2030 المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة، والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، ضرورة تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات البنكية والتامين والخدمات المالية للجميع وتوسيع نطاقه،والذي من شانه دعم الاقتصاد الوطني على اعتبار وجود علاقة طردية بين الشمول المالي، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي؛كما تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما حّدد البنك الدولي هدفاً طموحاً يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام *2020*لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم.

و في ظل التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية ، و نظراً لأهمية الشمول المالي تنامى في الآونة الأخيرة دور التقنيات المالية الحديثة في تقديم الخدمات المالية وزيادة مستويات الشمول المالي في عدد من الدول العربية ، و قد قامت معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع إستراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي من خلال دعم و تطوير التقنيات المالية الحديثة ، و تعد مصر من بين الدول التي تبذل جهوداً مكثفة لغرض تعزيز الشمول المالي رغم التحديات والعراقيل التي تواجه انتشاره، وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي: **ما و اقع سياسات و استر اتجيات دعم و تحقيق الشمول المالي في دولة مصر،و ما هي التحديات التي يواجهها ؟**

و بناءا على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالشمول المالي ؟ و ما هي عناصره و أبعاده ؟

-فيما تتجلى أهمية و أهداف الشمول المالي ؟

- ما هي التحديات التي تواجه انتشار الشمول المالي ؟و ما هي متطلبات تحقيقه ؟

-ما هي أهم استراتجيات و سياسات دعم الشمول المالي في دولة مصر ؟

1.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد الموضوعات الحديثة و الذي أصبح يستقطب اهتمام دول العالم و هو الشمول المالي و إبراز أهم الإستراتجيات و الآليات المفعلة من طرف الحكومة المصرية من أجل دعم و تحقيق الشمول المالي و مواجهة تحدياته.

2.1.أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على ماهية الشمول المالي و إبراز عناصره و أبعاده ؛

-تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه انتشار الشمول المالي و متطلبات تعزيزه ؛

-التعرف على التجربة المصرية في مجال الشمول المالي و أهم الاستراتجيات المنتهجة في دعمه و تحقيقه.

3.1.منهج الدراسة: حتى نتمكن من بناء رؤية تساعد على حل الإشكالية المطروحة و تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و التغطية الخلفية على مختلف البيانات الإحصائية و التحليلات اللازمة لها و تفسيرها قصد الوصول إلى النتائج و التوصيات

4.1.أقسام الدراسة:للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى الأقسام التالية:

المحور الأول: التأصيل النظري للشمول المالي ؛

المحور الثاني: متطلبات تحقيق الشمول المالي و أهم تحديات التي تواجه انتشاره؛

المحور الثالث : عرض التجربة المصرية في دعم و تحقيق الشمول المالي من خلال تحفيز خدمات الدفع الالكتروني بالتجزئة

2.التأصيل النظري للشمول المالي

1.2التطور التاريخي لمفهوم الشمول المالي: يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام1904 ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين المحليين مما تتطلب ظهور نظام مالي شامل ، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية ، واكتسب مفهوم الدمج المالي زخماً في محاولة للتركيز على المناطق الريفية ، ومن ثم قام بنك الاحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع في عام 1965وبعد ذلك تم تأميم 14بنًكا تجارًيا رئيسًيا في أنحاء الهند خلال عام 1969وتم تقديم مخططات للبنوك الرائدة، وقد ساعد هذا إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية. (نهلة، 2021، صفحة 346)

و ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام *1993* في دراسة **لليشون وثرفت** عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية وخلال تسعينات القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وخلال التسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام*1999* استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول المالي و إيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء ولا يهتم بمن اختاروا قضاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. (حسيني، 2020، صفحة 99)

2.2 مفهوم الشمول المالي: تتعدد التعريفات و المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي ، ويأتي هذا التعدد نتيجة المدارس الفكرية التي تتبنى تلك المفاهيم ،ومن بين هذه التعريفات نذكر :

- عرفه **صندوق النقد الدولي** بالاشتراك مع **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** بأنه " :الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة". (بوزانة و حمدوش، صفحة 4)

-أما **صندوق النقد العربي** فقد قام بتعريف الشمول المالي على إنه:"إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية". (نهلة، 2021، صفحة 347)

و يركز هذا التعريف على ضرورة إتاحة الخدمات المالية سواء المصرفية أو غيرها ، لجميع فئات المجتمع و خصوصا الفئات المهمشة التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات المالية وغيرها من الخدمات نتيجة ضعف الخدمات في المناطق غير الحضرية أو لأسباب أخرى تتعلق بالضمانات ، كما يركز التعريف على إتاحة تلك

الخدمات من خلال القنوات الرسمية المرخصة من قبل الدولة ، حيث إن القنوات غير الرسمية تكون أكثر تكلفة، مع صعوبة إثبات الحقوق والالتزامات عبر القنوات غير الرسمية.

-كما تعرفه كل من **منظمة(OECD) ، والشبكة الدولية للتثقيف المالي** المنبثقة عنها بأنه": العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (سعيدي و فلاق، 2021، صفحة 272)

-و **تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)** بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً". (فلاق و حمدي، 2019، صفحة 3)

و بالرغم من تعدد تعاريف الشمول المالي السابقة الذكر و تنوعها إلا أنها تصب في معنى واحد هو الحرص على نشر الخدمات المالية والمصرفية (الحسابات البنكية أو البريدية ،الادخار،الاقتراض، التأمين) ذات النوعية الجيدة و ذات الأسعار المدروسة و المقدمة من طرف الهيئات المالية الرسمية و إتاحة وصول أكبر قدر ممكن منها وبتكاليف معقولة لجميع شرائح المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود ، و يلخص لنا الشكل الموالي أهم عناصر الشمول المالي :

الشكل 1: عناصر الشمول المالي.

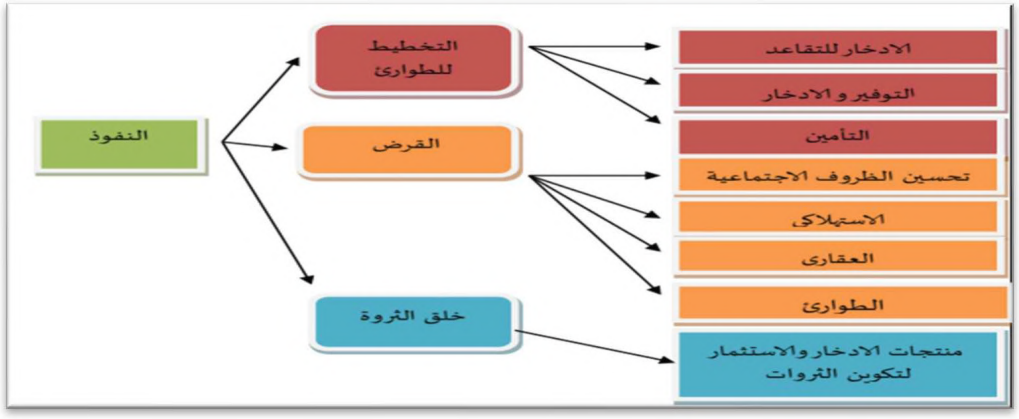

المصدر: (طرشي، انساعد، و عبو، 2019، صفحة 121)

3.2.أبعاد الشمول المالي : يلخص لنا الجدول رقم 1 أهم أبعاد الشمول الموالي ومؤشرات قياسه

الجدول 1:أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات التأمينية	-عدد الوكلاء لكل 10000من البالغين؛ -المسافة التي تمكن من الوصول إلى نقاط تقديم الخدمة
استخدام الخدمات التأمينية	-نسبة التغطية التأمينية للبالغين والمنظمات؛ -عدد بوليصات التأمين؛ -أقساط التأمين المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي؛ -أقساط التأمين المرتبطة بالأفراد.
جودة الخدمات التأمينية	-نسبة من تكاليف المطالبات بالنسبة إلى أقساط التامين

المصدر: (سعيدي و فلاق، 2021، الصفحات 272-273)

4.2. أهمية الشمول المالي: تتجلى أهمية الشمول المالي في ما يلي: (فلاق و حمدي، 2019، صفحة 4)

-الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية و بتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي؛

-الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: يسهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية

-الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يسهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود

5.2أهداف الشمول المالي: يمكن تلخيص أهم أهداف الشمول المالي فيما يلي : (سعيدي و فلاق، 2021، صفحة 272)

-تعزيز وصول الخدمات المالية بتكلفة معقولة لجميع الأسر والمؤسسات، بما في ذلك المدخرات و الائتمان القصير والطويل الأجل، و التأجير والخصم و الرهون العقارية والتأمين والمعاشات التقاعدية

والمدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية؛

-المساهمة في بناء مؤسسات سليمة، حيث تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية ومعايير أداء الصناعة، ومراقبة الأداء من قبل السوق؛

-توفر الوصول إلى الخدمات المالية مع مرور الوقت من خلال الاستدامة المالية والمؤسسية وبالتالي تعزيز استقرار النظام المالي؛

-زيادة معدلات استخدام الأتممة (الحواسيب ،الهواتف...الخ)، وجذب المزيد من المستخدمين بفضل تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال.

3. متطلبات تحقيق الشمول المالي و أهم تحديات التي تواجه انتشاره

1.3 تحديات انتشار الشمول المالي: يوجد العديد من التحديات التي تحول دون انتشار الشمول المالي رغم جميع الجهود المبذولة من طرف دول العالم بالإضافة لدعم المؤسسات الدولية ، و تختلف هذه التحديات تبعاً لخصائص كل دولة ، و يمكننا تلخيصها كما يلي : (نهلة، 2021، الصفحات 384-349)

أ-تحديات على جانب العرض:

- **عدد مقدمي الخدمات المالية** :حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق التي تبعد عن المدن و المناطق الريفية؛

-**تو افر البنية التحتية والتكنولوجية** :مما يساهم في توفير الخدمة بالإضافة لتوفير بدائل مناسبة للمناطق الريفية والصحراوية؛

-**مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية** :حيث يكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص بشرط وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية ؛

-**مدى فهم وإدراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي** :بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها وقدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء وخصوصاً في المناطق الريفية.

ب-تحديات على جانب الطلب:

-**محو الأمية المالية** :يعد هذا العمال أحد التحديات الرئيسية خصوصاً بين سكان المناطق الريفية و سكان العشوائيات يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة،و يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف و التوعية المالية، من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم

والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة، إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة المشروعات الصغيرة والشباب والنساء (حسيني، 2020، صفحة 101) ؛

-**معدل التضخم** :حيث يمثل عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود ، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفعة ؛

-**معدل الفقر في المجتمع** : يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي؛

-**وجود نظام أجور غير تنافسي** :تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة مالياً.؛

-**تو افر المستندات الثبوتية** :حيث يعاني العديد من الأفراد في المناطق غير الحضرية من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية ، كما يعاني الأفراد من عدم توافر المستندات المطلوبة الأخرى مثل إيصال توصيل المرافق للمسكن.

-**لأسباب العقائدية** : يمتنع المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظراً لتحريمها بالنسبة لهم.

2.3. مبادئ و متطلبات تحقيق الشمول المالي: التزمت مجموعة العشرين بتحقيق الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وجددت التزامها بتطبيق مبادئها العليا بشأن الشمول المالي، والتي تبنتها العديد من الدول في إعداد استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي، وتُستخدم رسمياً من قبل هيئات وضع المعايير ،هذه المبادئ اعتمدتها دول مجموعة العشرين في اجتماعها في تشينغدو- الصين تموز2016، للاستفادة من الإمكانات الضخمة التي تُتيحها التكنولوجيا الالكترونية إلى جانب الإشراف الفعال للمساهمة في إغلاق الفجوات المتبقية في الشمول المالي، وهذه المبادئ هي: (بوزانة و حمدوش، الصفحات 5-7)

أ- الترويج الالكترونية للشمول المالي: يتم تعزيز الخدمات المالية الالكترونية، والترويج لاستخدام التقنيات المبتكرة للوصول إلى المستبعدين مالياً، والمحرومين من الخدمات، والمنتجات المالية لتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل يتحقق ذلك من خلال إستراتيجية وطنية واضحة الرؤية، وخطوة عمل ملموسة يتم تقييمها ومراقبتها على نحو جيد.

ب- موازنة الابتكار والمخاطر الالكترونية لتحقيق الشمول المالي: لغرض موازنة تعزيز الابتكار وتحقيق الشمول المالي الرقمي، ينبغي على صانعي السياسات تشجيع، ورعاية هذه الابتكارات للاستفادة من الفوائد التي توفرها، إذ أن سرعة الابتكار في الخدمات المالية الالكترونية، وتنوعها على مدى السنوات الماضية هي عملية مستمرة وتساهم في تخفيض التكاليف.

ج- التمكين القانوني والتنظيمي: يُعد من المبادئ الأساسية للشمول المالي حيث يجب توافر قواعد قانونية وتنظيمية تمكينية ومناسبة، مع مراعاة المعايير الدولية ذات الصلة، إذ يؤدي إلى التطور والتوسع بطريقة مستدامة، حيث يحتاج مقدمو الخدمات، والمشاركون الآخرون في السوق إلى قواعد قانونية، وإطار تنظيم قابل للتنبؤ به، و نظام عادل يسمح للمشاركين الجدد بالمشاركة العادلة والآمنة ولا تفرض تكاليف امتثال مرتفعة، فضلاً عن كونها تُساهم في دعم المنافسة العادلة، وتعكس تقييما دقيقا للمخاطر من وجهة نظر السوق و المستهلكين.

د- توسيع البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية: يُساهم توافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تقديم خدمات مالية رقمية آمنة، و منخفضة التكلفة إلى المناطق الجغرافية جميُعها، لاسيما المناطق الريفية التي تعاني من نقص الخدمات، إذ أن اعتماد كل من القطاع العام والخاص على الشبكات الالكترونية لتقديم الخدمات العامة، كالصحة، والتعليم، والاتصالات، والخدمات المالية، يتطلب ذلك الاهتمام بالبنية التحتية، والتوزيع في مجال مدفوعات التجزئة الآمنة، والفعالة التي يُمكن الوصل إليها على نطاق واسع.

هـ- إنشاء مسؤول الكتروني لحماية الممارسات المالية للمستهلكين: إن وجود إطار سليم لحماية المستهلك والبيانات أمر ضروري لبناء الثقة، والطمأنينة في الحصول على الخدمات المالية الالكترونية، و الاستمرار في استخدامها، لاسيما بالنسبة للمستخدمين ذوي الثقافة المالية المحدودة، لاسيما في ضوء التطور المطرد في مجال التكنولوجيا، وقنوات التوزيع، وحجم البيانات الشخصية وسرعة معالجتها، فضلا عن؛ قيمة البيانات من تحديد الهوية، ومعاملات الحسابات، والمشتريات، والتي تتم من خلال وضع خطوط مجانية، أو توجيه المستخدم حول كيفية الاستخدام، والإفصاح، و كشوفات الحسابات الدورية.

و- تعزيز الثقافة المالية والمعرفة الالكترونية تُعد الثقافة المالية أمراً ضرورياً لاتخاذ القرارات المالية السليمة، إذ لا تزال الأمية المالية تشكل تحدي أمام واضعي السياسات، ومقدمي الخدمات في سعيهم

لتوسيع الخدمات المالية للمجموعات المستبعدة مالياً، فضلاً عن أن التطوارت يمكن أن تزيد من تعقيد الوسائل والأدوات الجديدة، لذا ينبغي على أصحاب القرار ومقدمي الخدمات في المنظمات السعي نحو دعم البرامج التي تعزز المعرفة الالكترونية، والمالية كي يتمكن المستثمر، أو المثقف من تنويع استثماراته في مجالات، وقطاعات مختلفة بهدف تقليل مخاطر الائتمان.

ز- تسهيل وصول العميل للخدمات المالية الرقمية: تسهيل الوصل إلى الخدمات المالية الرقمية من خلال تطوير أنظمة، وبيانات هوية العملاء التي يمكن الوصل إليها وبأسعار معقولة تلبي احتياجات متعددة وتقلل من مستويات المخاطر.

ح- متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمية: يشير هذا المبدأ إلى متابعة التقدم في الشمول المالي الرقمي من خلال نظام شامل، وقوي لتقييم البيانات، وينبغي أن يستفيد هذا النظام من مصادر البيانات الالكترونية الجديدة، فضلاً عن تقييم تأثير البرامج والإصلاحات، وتمكين أصحاب المصلحة من تحليل ورصد العرض، والطلب على الخدمات المالية الالكترونية، وتحديد العقبات. إن هذه المبادئ لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، وهي أيضا مرنة بدرجة كافية بحيث يُمكن تعديلها لتتوافق مع ظروف كل دولة.

4.عرض التجربة المصرية في دعم و تحقيق الشمول المالي من خلال تحفيز خدمات الدفع الالكتروني بالتجزئة

1.4.إستر اتجية الحكومة المصرية في تحفيز الدفع الإلكتروني بالتجزئة: تبنت الحكومة المصرية العديد من المبادرات و الاستراتجيات الهادفة إلى دعم الشمول المالي الرقمي من خلال تشجيع دور التقنيات المالية الحديثة والتحول إلى أنظمة الدفع الإلكتروني بما يضمن أمان وسهولة الوصول للخدمات المالية.

و كان قد تبنى البنك المركزي المصري في شهر مايو من عام2020 مبادرة ضخمة للسداد الإلكتروني، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتعظيم مساهمة القطاع المصرفي في تنفيذ خطط الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس ، و تأتي المبادرة في إطار أهمية إتاحة جميع الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وآمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة، وفي ضوء التحديات التي تواجه القبول الإلكتروني في مصر، على رأسها الحاجة إلى زيادة أعداد نقاط البيع، والاعتماد بصورة أكبر على رمز الاستجابة السريعة والتوزيع الجغرافي لنقاط القبول الإلكتروني، ووضع برامج لزيادة الوعي بأهمية التحصيل الالكتروني، تعتمد المبادرة على عدد من المحاور الهامة، أهمها نشر وتنشيط نقاط البيع

الإلكترونية(POS) من خلال البنوك القابلة(Acquirer Banks) الحاصلة على ترخيص القبول الإلكتروني عبر نقاط البيع الإلكترونية، حيث سيقوم البنك المركزي المصري في إطار المبادرة الجديدة بتمويل نشر مائة ألف نقطة بيع إلكترونية جديدة، يتم توزيعها جغرافياً في كافة المحافظات وتفعيلها بداية من تاريخ المبادرة وحتى نهاية ديسمبر (2020) .(البنك المركزي المصري، 2020)

2.4. الأطر القانونية المصرية الداعمة لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة :

تتمثل أبرز عناصر الإطار القانوني الداعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة في قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر في عام 2019 الذي ينص على: (صندوق النقد العربي ، 2020، صفحة 17)

- إلزام الجهات الحكومية بسداد المستحقات المالية للعاملين بها بوسائل الدفع غير النقدي؛

-إلزام الشخصيات الاعتبارية الخاصة بمختلف أنواعها بسداد مستحقات العاملين بوسائل الدفع غير النقدي؛

-إلزام جميع الجهات السابق الإشارة إليها بسداد مستحقات الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات و غيرهم من المتعاقدين معها بوسائل الدفع الغير نقدي؛

-إلزام كافة الجهات التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدير مرافق عامة، بأن تتيح للمتعاملين معها وسائل قبول للدفع غير النقدي في جميع منافذ تحصيل مقابل الخدمة دون تكلفة إضافية.

كما تم تعديل قانون البنك المركزي والبنوك رقم 88لعام 2003ليضم باب مخصص لنظم الدفع، يتيح للبنك المركزي مد مظلته الرقابية على شركات الدفع الإلكتروني والجهات غير المصرفية التي تقوم بتقديم خدمات الدفع. كما تم أيضا وضع إطارا قانونيا لاستخدام التقنيات المالية مثل العملات الرقمية أو المشفرة مما يتيح للبنك المركزي زيادة قدرته الرقابية والتنظيمية على التعامل مع هذه الأدوات، وأيضا دعم الأفكار الخاصة بالتقنيات الرقمية، وتنظيمها وتوفير بيئة اختبارية لتحفيز هذه الأفكار والحلول المبتكرة مما يتيح الفرصة للبنك المركزي لإصدار موافقات مبدئية للتشغيل التجريبي لمثل هذه المنتجات تمهيدا لوضع قواعد لتنظيمها بعد التأكد من سلامتها وآليات مراقبتها.

3.4. و اقع نشاط شركات الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دولة مصر:

الشكل 2: عدد المنافذ التي تدعم الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية التي توفرها شركات التقنيات المالية العاملة في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة في سنة 2019.

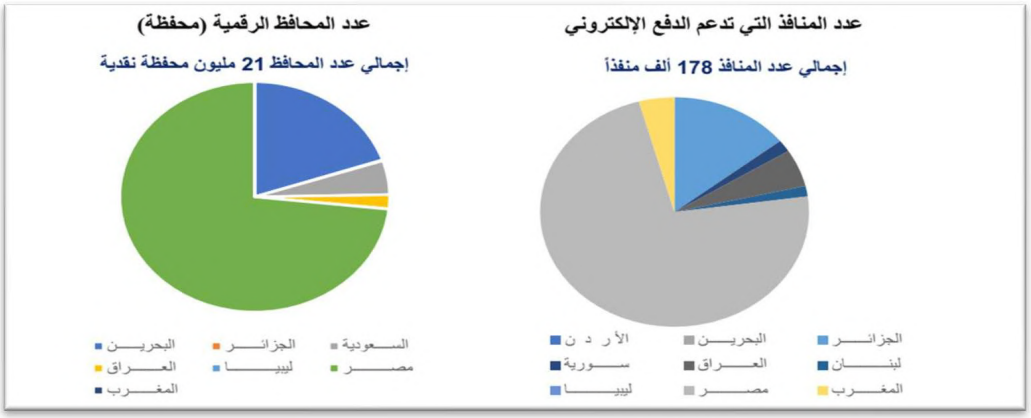

المصدر: (صندوق النقد العربي ، 2020، صفحة 31)

من خلال الشكل رقم 2 يتضح لنا أن دولة مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المنافذ التي تدعم الدفع الإلكتروني في سنة 2019 بحوالي 130ألف منفذا من إجمالي 178 ألف منفذا، كما تحتل مصر الصدارة في استخدام المحافظ الرقمية التي توفرها شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في الدول العربية بنحو 15.3مليون محفظة رقمية ، من إجمالي 21مليون محفظة رقمية عربية.

3.4 السياسة الحكومية المصرية الهادفة إلى تشجيع الدفع الإلكتروني و أهم التحديات التي تواجهها شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني:

أ- **السياسة الحكومية المصرية الهادفة إلى تشجيع الدفع الإلكتروني:** تتمثل أبرز السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الدفع الإلكتروني بالتجزئة في مصر فيما يلي: (صندوق النقد العربي ، 2020، صفحة 19)

- إلزام المواطنين بدفع مستحقات الجهات الحكومية عن طريق الدفع الإلكتروني للتعاملات التي تزيد قيمتها عن 500جنيه مصري؛

-توفير نقاط الدفع الإلكتروني في جميع منافذ الجهات الحكومية؛

- دراسة وضع سياسات تحفيزية لتجار التجزئة لتشجيعهم على التعامل بالدفع الإلكتروني و استخدام الحسابات المصرفية من خلال مشروع قانون جديد ينص على أن البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المنوط

بها عمليات الإشراف على شركات الدفع الإلكتروني، ولحين إجازة مشروع القانون الجديد، تتولى البنوك عملية الإشراف على شركات الدفع الالكتروني.

ب-أهم التحديات التي تواجهها شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في دولة مصر:

تواجه شركات التقنيات المالية عدد من التحديات الراهنة في مجال حلول الدفع بالتجزئة تتمثل في: (صندوق النقد العربي ، 2020، صفحة 26)

- الحاجة إلى زيادة مستويات التثقيف المالي وتوعية العملاء؛

-وجود البنية التحتية لخدمات الدفع الإلكترونية؛

-توفر التمويل خاصة في المراحل الأولى للشركة؛

-الحاجة إلى تسهيل عملية الحصول على التراخيص اللازمة.

4.4. الجهود المستقبلية في مجال الدفع الرقمي بالتجزئة في دولة مصر: قامت السلطات الإشرافية المصرية بعدد من الجهود لتمكين شركات التقنيات المالية في مجال حلول الدفع بالتجزئة من مواجهة التحديات السابق الإشارة إليها، تضمنت هذه الجهود ما يلي: (صندوق النقد العربي ، 2020، صفحة 28)

-القيام بحملات للتوعية بخدمات التقنيات المالية، والعمل على تدريس المناهج المرتبطة بها في الجامعات؛

-إنشاء شركة قابضة للاستثمار في مجالات البنية التحتية لخدمات التقنيات المالية ؛

-إنشاء صندوق دعم الابتكارات بهدف تمويل شركات التقنيات المالية الناشئة؛

-إنشاء لجنة المدفوعات عبر الهاتف المحمول (Mobile Payment Committee) برئاسة البنك المركزي وعضوية الجهات الرقابية ذات الصلة بهدف تيسير اصدار تراخيص شركات الدفع الإلكترونية؛

- إنشاء لجنة التقنيات المالية برئاسة البنك المركزي وعضوية الجهات الرقابية (FinTech Committee) ذات الصلة بهدف تيسير وإصدار تراخيص شركات التقنيات المالية؛

-إنشاء مركز التقنيات المالية، الذي يعمل بمثابة بيئة حاضنة لكافة شركات التقنيات المالية في مصر (FinTech Hub) .

كما قدمت السلطات الإشرافية في مصر عدد من الحوافز لتشجيع نشاط شركات التقنيات المالية في مجال حلول الدفع بالتجزئة، حيث ينص القانون الجديد على إمكانية منحها إعفاءات فيما يتعلق بمتطلبات الترخيص للشركات الناشئة، و إنشاء المختبر التنظيمي لتطبيقات التقنيات المالية(Sandbox Regulatory) ،ذلك لمساعدة الشركات الناشئة في تقديم أنشطتها في بيئة رقابية حاضنة، وتحديد أهم

متطلبات و تحديات السوق المصري (Statement Problem) ونشرها على منصة التقنيات المالية، إضافة إلى رعاية العديد من مسابقات التقنيات المالية(Innovation challenges) ،كما تتبنى مصر تدابير لتعزيز دور شركات التقنيات المالية في مجال حلول الدفع بالتجزئة في زيادة مستويات الشمول المالي، ذلك بما يشمل إنشاء منصة التقنيات المالية (Egypt FinTech) ،لربط كافة أطراف منظومة التقنيات المالية وتسهيل التواصل معهم. (صندوق النقد العربي ، 2020، صفحة 25)

5.خاتمة

تزايد اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص بموضوع الشمول المالي ، حيث يمثل الشمول المالي اتجاها جديدا للخدمات المالية يسعى إلى نشر الخدمات المالية والمصرفية ذات النوعية الجيدة و ذات الأسعار المدروسة و المقدمة من طرف الهيئات المالية الرسمية و إتاحة وصول أكبر قدر ممكن منها وبتكاليف معقولة لجميع شرائح المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود، و يلعب دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول و في دعم التنمية المستدامة، وتعتبر الدول العربية عامة و مصر خاصة من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لازالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، الأمر الذي يتطلب البحث عن آليات وسبل تعزيز الشمول المالي في المنطقة، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

1.5. نتائج الدراسة:

- يهدف الشمول المالي إلى تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع، من خلال ضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية الضرورية لتسوية معاملاتهم المالية دون التمييز، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية و تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام؛

- تتمثل الأبعاد الرئيسية للشمول المالي فيما يلي: القدرة على الوصول للخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ومدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي إضافة إلى جودة الخدمات المالية؛

- تبنى البنك المركزي المصري في شهر مايو من عام2020 مبادرة ضخمة للسداد الإلكتروني و التي تأتي في إطار أهمية إتاحة جميع الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وآمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة؛

- تتمثل أهم التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي و شركات التقنيات المالية المصرية في: الحاجة إلى زيادة مستويات التثقيف المالي وتوعية العملاء، وجود البنية التحتية لخدمات الدفع الإلكترونية، توفر التمويل خاصة في المراحل الأولى للشركة؛

- قامت السلطات الإشرافية المصرية بعدد من الجهود لتمكين شركات التقنيات المالية من مواجهة التحديات أهمها: القيام بحملات للتوعية بخدمات التقنيات المالية، والعمل على تدريس المناهج المرتبطة بها في الجامعات، بالإضافة لإنشاء العديد من الهيئات و المؤسسات الداعمة لها؛

- قدمت السلطات الإشرافية في مصر عدد من الحوافز لتشجيع خدمات الدفع الإلكتروني من خلال إنشاء المختبر التنظيمي لتطبيقات التقنيات المالية و رعاية العديد من مسابقات التقنيات المالية؛

- الجهود المبذولة من طرف السلطات المصرية ساهمت في دعم الشمول المالي من خلال زيادة عدد المنافذ التي تدعم الدفع الإلكتروني في سنة 2019 ، و احتلال مصر الصدارة في استخدام المحافظ الرقمية التي توفرها شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في الدول العربية؛

2.5.توصيات الدراسة:

-ضرورة تكثيف جهود الدول النامية عامة و الجزائر خاصة لزيادة مستويات التثقيف المالي و محو الأمية المالية ،من خلال توعية و تعزيز ثقة العملاء في النظام المالي الإلكتروني ؛

- على الجزائر الاستفادة من تجربة الدولة المصرية و **تبني** إطار قانوني و رقابي شامل يتناسب مع متطلبات تحقيق الشمول المالي من خلال سن القوانين المنظمة والمحفزة للخدمات المالية الإلكترونية بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية؛

- الحرص على تدعيم متطلبات الشمول المالي في الجزائر من خلال خلق بنية مالية تحتية قوية و الاستفادة قدر الإمكان من السياسة المصرية في تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي وتطوير التشريعات والأنظمة الكفيلة بحماية العملاء؛

- ضرورة توسيع الخدمات المصرفية نحو الفئة ذات الدخل المحدود و دعم رواد الأعمال من خلال توفير التمويل اللازم لمشاريعهم،و اعتماد التقنيات الحديثة و الرقمية لتقديم هذه الخدمات لضمان وصولها لجميع الفئات.

5. قائمة المراجع:

-أبو العز نهلة. (أفريل, 2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع -المصرفى بالدول الافريقية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، الصفحات 341-381.

-البنك المركزي المصري. (2020). مبادرة البنك المركزي المصري للسداد الإلكتروني". مصر: البنك المركزي المصري.

-أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (بلا تاريخ). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجا-. الصفحات 1-25.

-حسيني ,ج (جوان ,2020) .تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية .-مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا .114-97 .pp ,

-سعيدي ,ص & .,فلاق ,ص ,(جوان .2021) تبني الذكاء الاصطناعي في شركات التأمين كآلية لتعزيز الشمول المالي دراسة حالة شركة أكسا .المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير .287-270 .pp ,

-صندوق النقد العربي .(2020) .الإصدارالأول لمرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية:"التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة .صندوق النقد العربي .

-طرشي ,م .,انساعد ,ر & .,عبو ,ع ,2019) .ديسمبر .(متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر .مجلة القيمة المضافة لاقتصاديا الأعمال .137-118 .pp ,

-فلاق ,ص & .,حمدي ,م ,2019) .ديسمبر .(تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي .مجلة التكامل الاقتصادي .14-1 .pp ,

تعزيز الشمول المالي بالجزائر كألية للتنمية الإقتصادية (عرض تجارب دولية).

Strengthening financial inclusion in Algeria as a mechanism for economic development (View international experiences).

د. فايزة بلعابد[1] ، د. عبد الحكيم بن سالم [2]

Dr. faiza Belabed[1], Dr. abdelhkim ben salem [2]

[1] جامعة طاهري محمد (بولاية بشار)، belabed.faiza@univ-bechar.dz

[2] جامعة طاهري محمد (بولاية بشار)، bensalem.abdelhakim@univ-bechar.dz

ملخص:

إن الهدف من إنجاز هذه المداخلة وهو محاولة الإلمام بالإطار المفاهيمي لكل من الشمول المالي والتمويل الرقمي والمعرفة المالية، إضافة إلى محاولة تسليط الضوء على ما تتضمنه إستراتيجيات إعتماد الشمول المالي ببعض الدول العربية، لأجل الإستفادة منها من خلال محكاة ذلك بالإقتصاد الجزائري، بعد ما تم تأكيد الدور الكبير والفعال للشمول المالي في تفعيل التنمية الإقتصادية من خلال التخفيف من حدة الفقر المتفاشية.

يأتي على رأس الأليات الأكثر فعالية والمعتمدة بمعظم الإستراتيجيات تحسين البنية التحتية المالية وتطوير نظم الدفع، تعزيز الوعي ونشر الثقافة المالية، توسيع رقعة الإنتشار المصرفي وعمليات التمويل المالي الأصغر، إنشاء مكاتب للمعلومات الإئتمانية، تحفيز المعاملات المالية الإلكترونية، تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

كلمات مفتاحية: الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ تمويل رقمي، تثقيف مالي؛ تكنولوجيا مالية؛ وعي مصرفي؛ كثافة مصرفية.

Abstract:

The goal of this intervention is to try to understand the conceptual framework of financial inclusion, digital finance and financial knowledge, in addition to trying to shed light on what is included in the strategies of adopting financial inclusion in some Arab countries, in order to benefit from them by simulating this with the Algerian economy, after what The significant and effective role of financial inclusion in activating economic development by alleviating rampant poverty has been confirmed. At the top of the most effective mechanisms approved by most strategies is improving the financial infrastructure and developing payment systems, enhancing awareness and spreading financial culture, expanding the scope of banking and microfinance operations, establishing credit information offices, stimulating electronic financial

Keywords: financial inclusion; digital finance, financial education; financial technology; banking awareness; banking density.

1. مقدمة:

لقد تم تدول مصطلح الشمول المالي خلال أعقاب الأزمة العالمية بسنة **2008**م، بسبب إعتباره من أهم أدوات تحقيق الإستقرار المالي و تقديم الخدمات و المنتوجات المالية لكل طبقات أفراد المجتمع و كل أنواع المؤسسات، بالأخص المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر مما يؤدي إلى التنمية الإقتصادية المنشودة. و تتمثل هذه الخدمات و المنتوجات المالية في كل من(حسابات التوفير، الحسابات الجارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان)، في إطار عمل مالي ، مصرفي، رسمي، غير مكلف، سهل المنال. وعلى هذا الأساس ضرورة تفعيل الشمول المالي في كل الدول النامية بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة، من خلال إعتماد عدة أليات فعالة كالتثقيف المالي و كذا السهر على بناء بنية تحتية مالية تساعد على الإنتشار الواسع للشمول المالي بين كل فئات المجتمع دون إستثناء، إضافة إلى تدليل جل تحديات الطلب والعرض على السلع والخدمات المالية، مما يسهم في حصول كل من يحتاج هذه الخدمات و المنتوجات المالية في شكل ملائم و مناسب من حيث الحجم والتكلفة المطلوبة من أجل تقديم هذه الأخيرة

إشكالية المقال: تبرز إشكالية البحث الأساسية من خلال التساؤل التالي:

في ما تتمثل سبل تعزيز الشمول المالي بالجزائر، و بالتالي تفعيل التنمية الإقتصادية المنشودة ؟

أهمية و أهداف المقال: كما تمت الإشارة بمقدمة هذه المداخلة نظرا لأهمية الشمول المالي ودوره الكبير في تحقيق التنمية الإقتصادية، ومن هذا المنطلق حاولنا الإحاطة بكل المفاهيم التي لها علاقة بالشمول المالي من ماهية لهذا الأخير، ومفهوم التمويل الرقمي و المعرفة المالية، و بمختلف الأليات التي تم إعتمادها بإستراتيجيات تطبيق الشمول المالي في عدة دول مختلفة، قصد إمكانية تفعيلها بالقطاع المصرفي المالي الجزائري حتى نجسد ظاهرة الشمول المالي والتي كانت بمثابة حلم يصعب تحقيقه.

منهج المقال: لمعالجة إشكالية هذا الأخير، تم إعتماد المنهج الوصفي من أجل الإلمام بكل المفاهيم الضرورية والتي لها علاقة بالشمول المالي، و المنهج التحليلي الاستنباطي لأجل عرض محتوى التجارب الدولية من حيث الأليات المتبناة في إستراتيجية تطبيق الشمول المالي بهذه الدول، وكذا إستنباط الطريقة الناجعة و النتائج من جراء الأخذ بهذه الأليات.

هيكل المقال: تم تقسيم محاور المقال حسب مايلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشول المالي و التمويل الرقمي و المعرفة المالية.

المحور الثاني: إستر اتيجية تعزيز الشمول المالي في دول عربية مختلفة.

المحور الثالث: الشمول المالي كألية للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية.

2. الإطار المفاهيمي للشول المالي و التمويل الرقمي و المعرفة المالية.

1.2 **مفهوم الشمول المالي، نشأته، تطوره:** يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر، عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام **1904م**، ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين، كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، حيث استبعد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية و ما صاحبه من إستغلال المقرضين المحليين مما تطلب ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية و الريفية في تسهيل الخدمات المصرفية، و أكتسب مفهوم الدمج المالي زخما في محاولة للتركيز على المناطق الريفية، ومن تم قام بنك الإحتياطي الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع في عام **1965م**، وبعد ذلك تم تأميم **14** بنكا تجاريا رئيسيا في أنحاء الهند خلال عام **1969م**، وتم تقديم مخططات للبنوك الرائدة، وقد ساعد هذا إلى حدما في فتح عدد من الفروع في كافة المناطق لتقليل الإستبعاد الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية. (نهلة أبو العز، 2021م، صفحة 346)

كذلك يعرف الشمول المالي: بإتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها و محدودي الدخل، سواء كان ذلك مؤسسات أو أفراد، ويتم قياس الشمول المالي في أي مجتمع بناء على ما يقدم من خدمات مالية (جانب العرض)، و جودة تلك الخدمات، و إتاحتها لكافة طبقات المجتمع.

و من جهة أخرى إنه إتاحة و إستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير، خدمات الدفع و التحويل، خدمات التأمين، و خدمات التمويل و الائتمان (جانب الطلب) لتفادي لجوء البعض الى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للحد الأدنى من الرقابة و الإشراف و مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية و المصرفية. (حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، بدون سنة، صفحة 494)

أهمية الشمول المالي وأهدافه: أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات و السلطات الإستشرافية، و في مقدمتها المصارف المركزية، فقد ثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة و الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي من جهة أخرى، فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. كذلك فإن

الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتوجاتها و الإهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء و المعاملات، بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية. كما يؤثر الشمول المالي من ناحية أخرى على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، و بفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة و الشباب إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر و دمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها.

يضاف إلى ما تقدم الإنعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي و الإجتماعي المستدامين، وبالتالي خفض معدلات البطالة و الفقر و تحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

أليات تطوير الشمول المالي: _دور المصارف المركزية و الجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي_.

1)_ وضع قواعد و تشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها و تذليل العقبات من جانبي العرض و الطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها.

2)_ العمل على تقنين القنوات غير الرسمية و اخضاعها لرقابة و اشراف الجهات الرقابية.

3)_ العمل على تشجيع انشاء و تطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية بإستخدام التكنولوجيات الحديثة مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول الى كافة أطياف المجتمع.

4)_ تحسين البنية التحتية المالية من خلال انشاء مكاتب الإستعلام الإئتماني و تطوير نظم الدفع و التسوية و الوساطة المالية.

5)_ تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية و نشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب.

المحاور الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي: هناك 4 محاور أساسية لتعزيز الشمول المالي:

أ_ دعم لبنية التحتية المالية: من خلال تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين الى الخدمات المالية والتي يمكن أن تتضمن ما يلي:

أ_1): توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول لمالي من خلال اصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات و اللوائح.

أ_2): تعزيز الإنتشار لجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال انشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة.

اضافة الى انتشار نقاط وصول للخدمات المالية كوكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي، ونقاط البيع، والصرفات الألية، وخدمات التأمين والأوراق المالية و غيرها، وفقا لتشريعات كل دولة.

أ_3): تطوير نظم الدفع و التسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة لتسهيل تنفيذ العمليات المالية و المصرفية و تسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع و التسوية، بما يضمن إستمرار تقديم الخدمات المالية.

أ_4): الإستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير و تحسين الإتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية و الدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل و فاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.

أ_5): العمل على تفعيل دور مكاتب الإستعلام الإئتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد و الشركات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، و إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات و العملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية و حماية حقوق كل منهم.

ب_ حماية مستهلكي الخدمات المالية: ويتحقق ذلك من خلال:

ب_1): التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة و شفافة، إضافة إلى حصوله على الخدمات و المنتوجات المالية بكل يسر و سهولة و بتكلفة مناسبة وجودة عالية.

ب_2): توفير المعلومات اللازمة و الدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية و بما يكفل اطلاعهم على المزايا و المخاطر المتعلقة بالمنتوج ووضع ألية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات و التغييرات التي تطرأ على المنتوجات و الخدمات بصورة منتظمة.

ب_3): إمكانية توفير الخدمات الإستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتوجات و الخدمات المقدمة لهم.

ب_4): حماية بيانات العملاء المالية ووضع أليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

ب_5): توفير أليات للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة و نزيهة و خاضعة للمسألة و فعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية و في التوقيت المناسب.

ب_6): توعية و تثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع و مقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم، ومسؤلياتهم والوفاء بإلتزاماتهم.

ج)_ تطوير خدمات و منتوجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.

ج_1): مراعاة احتياجات و متطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات و المنتوجات التي تستهدفهم قبل طرحها و التسويق لها، إضافة إلى إبتكار منتوجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار و التأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض و التمويل.

ج_2): التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتوجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتوجات وخدمات متنوعة عالية الجودة بسهولة و بتكاليف معقولة وبشفافية.

ج_3): تخفيض الرسوم و العملات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.

ج_4): دراسة ظروف و احتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لإحتياجاتهم وقدراتهم.

ج_5): قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.

ج_6): إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

د)_ التثقيف المالي : يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف و التوعية المالية من خلال إعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم و التثقيف المالي. ويتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص و الأطراف ذات العلاقة ذلك لتعزيز الوعي و المعرفة المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج الى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر و الصغيرة و المتوسطة و الشباب والنساء.

يهدف التثقيف المالي الى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل يبدأ من الصفر بهدف الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، و يعمل على تعزيز و تطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، يساعد التثقيف المالي المواطنين على أخذ قرارات إستثمارية سليمة و مدروسة فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر.

ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين و مقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك

حقوقهم و مسؤولياتهم في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من أخذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم. (فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، 2017م، صفحة 06_11)

معوقات إنتشار الشمول المالي: على الرغم من دعم المؤسسات الدولية لإنتشار الشمول المالي، إلا أن هناك تحديات تحول دون إنتشار الشمول المالي على المستوى المطلوب، وبالطبع تختلف تلك التحديات تبعا لخصائص كل دولة وعموما تنقسم الى تحديات على جانب العرض و على جانب الطلب.

1)_ تحديات على جانب العرض:

أ)_ عدد مقدمي الخدمات المالية: حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق التي تبعد عن المدن و المناطق الريفية.

ب)_ تو افر البنية التحتية و التكنولوجية: حيث يسهم توافر البنية التحتية و التكنولوجية في توفير الخدمة بالإضافة لتوفير بدائل مناسبة للمناطق الريفية و الصحراوية.

ج)_ مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية: حيث يكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص بشرط وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية.

د)_ مدى فهم وإدراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي: يعد هذا العامل أحد أهم التحديات لإنتشار الشمول المالي، بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها و قدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء و خصوصا في المناطق الريفية.

2)_ تحديات على جانب الطلب.

أ)_ محو الأمية المالية: يعد أحد التحديات الرئيسية خصوصا بين سكان المناطق الريفية و سكان العشوائيات، يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

ب)_ معل التضخم: حيث يمثل عدم قدرة السكان على الإدخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك من أثار على معدل الفائدة الحقيقية و الخسارة المستمرة في قيمة النقود، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفعة.

ج)_ معدل الفقر في المجتمع: يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر و مدى إنتشار الشمول المالي، ففي المجتمعات الأكثر إحتياجا يكافح الأفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية و لا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان.

د)_ وجود نظام أجور غير تنافسي: تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص و القطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية، مما يجعلهم في الفئات المستبعدة ماليا.

ه)_ تو افر المستندات الثبوتية: حيث يعاني العديد من الأفراد في المناطق غير الحضرية من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية، كما يعاني الأفراد من عدم توافر المستندات المطلوبة الأخرى مثل إيصال توصيل المرافق للمسكن.

و)_ الأسباب العقائدية: يمتنع المنتمين لبعض العقائد و الديانات من إستخدام الخدمات المالية نظرا لتحريمها بالنسبة لهم. (نهلة أبو العز، 2021م، صفحة 348_350)

2.2 التمويل الرقمي: يعرف بأنه الخدمات المالية التي يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية، أو بطاقات الأنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق. فالتمويل الرقمي يمتلك حجما كبيرا من المنتوجات والبرامج المالية الجديدة، و البرامج المتعلقة بالتمويل، والأشكال الجديدة للتواصل والتفاعل مع العملاء التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية. (بسمة محمد إدريس الحريري، 2021م، صفحة 876) ومن تم يمكن تعريف التمويل الرقمي بأنه جميع المنتوجات و الخدمات المالية التي تمكن الأفراد و الشركات من الوصول إلى المدفوعات و المدخرات و التسهيلات الإتتمانية عبر الأنترنت، دون الحاجة إلى زيارة فرع البنك أو دون التعامل مباشرة مع مقدمي الخدمات المالية.

فو ائد التمويل الرقمي: التمويل الرقمي يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من الفوائد تتمثل في ما يلي:

1)_ التمويل الرقمي يؤدي الى المزيد من الإدماج المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد لأن ما يقارب **50** بالمائة من الناس في العالم النامي لديهم بالفعل هاتف محمول.

2)_ التمويل الرقمي لديه القدرات على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة وأمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية.

3) _ كما يمكن أن يساعد التحسن الذي حدث مؤخرا في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكلفتها في جميع أنحاء العالم، على إنتقال الفقراء من المعاملات القائمة على النقد إلى المعاملات المالية الرقمية الرسمية عن المنصات الرقمية المضمونة.

4) _ يسهم التمويل الرقمي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للإقتصاديات الرقمية من خلال توفير وصول سهل إلى مجموعة متنوعة من المنتوجات و الخدمات المالية (التسهيلات الإئتمانية) للأفراد و كذلك الشركات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة ، و التي يمكن أن تعزز إجمالي الإنفاق و بالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن أن يؤدي التمويل الرقمي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي وزيادة الوساطة المالية.

5) _يمكن أن يكون للإبتكار في التمويل الرقمي أثار إيجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي.

6) _ يقيد التمويل الرقمي الحكومات من خلال توفير منصة لضبط الزيادة في إجمالي النفقات المتولدة عن التوسع في التعاملات المالية.

7)_ يسمح التمويل الرقمي بفوائد لمراقبي النظام المالي و النقدي نظرا لأن إعتماده على نطاق واسع يمكن أن يقلل بشكل كبير من تداول الأموال المزيفة (أي تبيض الأموال)، وأخذ القرارات المالية بسرعة و القدرة على إجراء و استلام المدفوعات في غضون ثواني. (زهير غراية، 2020م، صفحة 78_79).

_**إيجابيات و سلبيات التمويل الرقمي:** يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الشكل 1: إيجابيات و سلبيات التمويل الرقمي

إيجابيات التمويل الرقمي.	سلبيات التمويل الرقمي.
*توسيع نطلق الخدمات المالية للقطاعات غير المالية. * خدمات مصرفية مربحة و أمنة للأفراد الفقراء. *زيادة الناتج المحلي الإجمالي. * خفض التداول السيئ / السوق السوداء. * أخذ القرارات المالية السريعة. *القدرة على تقديم و تلقي المدفوعات في غضون ثوان. * يولد الإيرادات لمقدمي التمويل الرقمي.	* لا يخدم التمويل الرقمي الأفراد الذين ليس لديهم الهاتف المحمول أو الأجهزة الرقمية. _ يعتمد بشكل مفرط على الإتصال بالأنترنت، والذي يستثني الأفراد الذين ليس لديهم اتصال بالأنترنت. *يمكن أن تؤدي الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل الرقمي في بلد ما (طوعا أو .....)إلى استبعاد مالي طوعي اذا كان السكان غير مستعدين له. *الخروقات الأمنية للبيانات الرقمية شائعة و يمكن أن تخفض ثقة العملاء في منصات التمويل الرقمي.

	*سوف تستفيد منصات التمويل الرقمي القائمة على الرسوم من الأفراد ذوي الدخل المرتفع والمتوسط على حساب الأفراد الفقراء ومنخفضي الدخل الذين لا يستطعون تحمل تكاليف المعاملات المرتبطة. *لا تسمح العديد من البيئات السياسية و التظيمية بالتمويل الرقمي الكامل.

المصدر: (زهير غراية، 2020م، صفحة 78)

ثالثا: المعرفة المالية : تشير إلى فهم الأفراد للأمور المالية اليومية، وتتعلق المعرفة بكيفية فهم الأفراد للمعلومات المالية و معالجتها و إختيار المنتوجات و الخدمات المالية. فالمعرفة المالية هي مقياس لدرجة فهم المرء للمفاهيم المالية الأساسية و إمتلاك القدرة و الثقة لإدارة الشؤون المالية الشخصية، من خلال أخذ القرار المناسب قصيرة الأجل و التخطيط المالي السليم طويل المدى مع مراعاة أحداث الحياة و الظروف الاقتصادية المتغيرة. (بسمة محمد إدريس الحريري، 2021م، صفحة 877)

3. إستراتيجية تعزيز الشمول المالي في دول عربية مختلفة.

1.3 جهود السودان في الشمول المالي: تتَّركز المجهودات التي تقوم بها الدولة للتخفيف من حدة الحرمان المالي، في المجهودات التي يقوم بها بنك السودان المركزي فيما يختص بالشمول المالي في الآتي:

-توسيع رقعة الانتشار المصرفي ويشمل ذلك زيادة عدد فروع المصارف وتوزيعاتها.

-جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات.

_التوسع في عمليات التمويل الأصغر والذي يلعب دورا بارزا في الإدراج المالي، حيث يستهدف الفقراء الذين ليس لديهم المقدرة ليس على فقط الوصول بل الملاءة المالية التي تستوجب تعاملهم مع قنوات الخدمات المالية، كما أنهم يمثلون النسبة الأكبر من المحرومون ماليا.

-إدخال خدمات ومنتجات مصرفية وإلكتَّرونية جديدة مثلا:

بطاقة الكاشكارد: هي بطاقة دفع مسبق تصدر بواسطة المصارف تحت إشراف بنك السودان المركزي، وتستخدم لتخزين النقود وتتميز بإعادة شحنها بالنقود بحيث تمكن حاملها من إجراء عدد من المعاملات المختلفة، ومن الأهداف العامة لهذه البطاقة جذب الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي، وتوفير وسائل دفع للغالبية العظمى من السكان دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي.

الدفع عن طريق الموبايل: هو نظام مركزي يقوم على ربط كافة مشغلي خدمة الهاتف السيار من جهة ونظم الدفع

القومي والمصارف من جهة أخرى، ويهدف هذا النظام إلى خلق بيئة دفع جديدة عن طريق الموبايل تقليلا لاستخدام

النقد. كما قامت شركة الخدمات المصرفية الإلكتًرونية بتدشين محول قومي بإمكانيات حديثة حيث أضاف العديد من الخدمات مما ساهم في إتاحة وسائل دفع إلكترونية مختلفة للعديد من فئات المجتمع، يهدف المشروع إلى إتاحة تسوية سداد رسوم الخدمات إلكترونيا وتوفير التكاليف الإدارية وتخفيف الضغط على منافذ تقديم الخدمات. ولكن بالرغم من هذه المجهودات التي تبذل بهدف تحقيق الشمول المالي، إلا أنها لم تؤدي إلى نتائج مرضية، حيث نلاحظ أن عدد الحسابات المصرفية لم يصل إلى **4** مليون حساب حتى يوليو من العام **2015 م** بما لا يتعدى**11.8 بالمائة** من إجمالي السكان، هذا بافتًراض أن كل شخص لديه حساب مصرفي واحد فقط، ويخدم كل **50ألف** من السكان فرع واحد وهذا يعتبر بعيدا جدا من المعيار العالمي، كذلك لم يلاحظ زيادة في أعداد الصرافات الآلية ونقاط البيع **1000**و **1525**على التوالي خلال الثلاث سنوات الماضية.

2.3 إجراءات بنك المغرب لدعم الشمول المالي: قام بنك المغرب خلال السنوات الأخيرة بأخذ مجموعة من القرارات تهدف إلى تسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات البنكية، وتعزيز حماية مصالحها وترسيخ الثقة والشفافية بين البنوك وعملائها. ويتتبع بنك المغرب عن كثب مدى احتًرام البنوك لهذه القرارات حيث يقوم بتحريات ميدانية دورية لدى وكالات وفروع البنوك في جميع أنحاء المغرب، مستعملا فروعة الجهوية لمراقبة مدى امتثال البنوك للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال.

و من الإجراءات التي أخذ بها بنك المغرب لدعم الشمول المالي على أسس متوازنة وشفافة ما يلي:

1) _تسهيل الولوج إلى الخدمات البنكية وتخفيض سعرها :يخول القانون البنكي الحق لكل مواطن في فتح حساب بنكي وأعطى الصلاحية لبنك المغرب لإجبار أي بنك بفتح ذلك الحساب في حالة عدم تمكن المواطن من ذلك، ولتعزيز هذه المقتضيات، بادر بنك المغرب سنة**2011** م بإصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بالمجان بدون دفع مسبق.

2) _تعزيز ممارسات الشفافية :من أجل تحقيق صيرفة أفضل للمواطن، تم النص على المجموعة من الإجراءات التشريعية و التنظيمية تهدف إلى تحسين الخدمات البنكية وتعزيز الشفافية.

3) _**تسهيل حل النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعملائها** :طبقا لمقتضيات القانون البنكي الحالي فإن لكل شخص يدعي أنه تضرر من عدم تقيد إحدى مؤسسات الائتمان بالأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالميدان البنكي، أن يرفع الأمر إلى بنك المغرب ليتخذ في شأنه القرار الملائم. وقد أنشأ بنك المغرب قسما خاصا بتتبع العلاقات بين مؤسسات الائتمان و العملاء ،من ضمن صلاحياتها معالجة الشكاوي ضد مؤسسات الائتمان.

4) _**إنشاء مكتب المعلومات الائتمانية:** بمبادرة من بنك المغرب، تم إنشاء سنة**2009**م مكتب المعلومات الائتمانية، يكمن دوره في مركزية المعلومات الايجابية والسلبية المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص الذاتين والطبيعيين. ويلزم على مؤسسات الائتمان الاطلاع على المعلومات المتوفرة من طرف هذا المكتب قبل منح القروض لتمكينها من تقييم المخاطر في ظروف مواتية، وبعد ثلاث سنوات من إنشاء هذا المكتب، لوحظ تحسن في تسير المخاطر المرتبطة بالائتمان وتراجع في نسبة نمو القروض المتعثرة.

3.3 الشمول المالي في فلسطين: قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد بتوقيع مذكرة تفاهم لقيادة الجهود لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تأطير جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة وذلك ضمن خطة وطنية واضحة المعالم و محكمة وفقا للمبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول المالي.

ومن الجدير بالذكر هنا أن سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال قد حققتا العديد من الإنجازات في سياق تحقيق الشمول المالي في فلسطين، من حيث زيادة الوعي المالي وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية إضافة إلى تعزيز الأطر الرقابية والقانونية التي تحكم عمل القطاع المالي في فلسطين.

كما جرى تطوير البيئة التشريعية لعمل المصارف ومؤسسات الاقتِّراض المتخصصة، وتنفيذ حملات التوعية المالية مثل حملة حساب لكل مواطن خلال سنة **2012**م التي تم خلالها فتح حوالي **80ألف** حساب جديد، كان من ضمنهم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يصنفون ضمن فئة الدخل المحدود جدا.

وبدأت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وشركائهما من مختلف القطاعات جهودها في مجال التوعية والتثقيف المصرفي بالإعلان عن تبني فكرة إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية للشمول المالي، بهدف تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة بالإستراتيجية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها

والاستفادة منها، لتحسن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. و من أهداف الإستراتيجية أيضا جسر الفجوة في التثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة، وتعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بخصوص ذلك، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالين و المحتملين بحقوقهم وواجباتهم. وشكل الأفراد الذين يستخدمون بطاقة الصراف الآلي من أجل تغطية الدفعات **3.3بالمائة** فقط من البالغين، وتنخفض النسبة إلى**10 بالمائة** بين الأفراد الذين يستخدمون بطاقة الائتمان لنفس الغرض، أما بالنسبة للأفراد الذين يستخدمون الأنترنت في عمليات الشراء أو دفع الفواتير، فبلغت نسبتهم **1.6بالمائة** فقط من الأفراد البالغين، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن**22.9بالمائة** من الأفراد البالغين قاموا بادخار المال خلال السنة الماضية، و**5.1 بالمائة** فقط من الأفراد البالغين ادخروا أموالهم في مؤسسة مالية خلال العام الماضي، مقابل**7.2** بالمائة من خلال شخص من خارج العائلة أو جمعية. و تظهر النتائج أيضا أن أكثر من ثلث الأفراد البالغين **38.9بالمائة** قاموا بالاقتًراض خلال السنة الماضية**4.2 بالمائة** اقتًرضوا من مؤسسات مالية، و**25.7 بالمائة** اقتًرضوا من العائلة والأصدقاء، و **8.5بالمائة** اقتًرضوا بشكل غير رسمي**2.4 بالمائة** من الأفراد البالغين اقتًرضوا من أجل مشروع تجاري أو مزرعة، و **5.9بالمائة** اقتًرضوا من أجل التعليم**4.7 بالمائة** فقط من الأفراد البالغين يملكون رهنا عقاريا لدى إحدى المؤسسات المالية. (بطاهر بختة،عقون عبد الله، 27و28 نوفمبر 2018م، صفحة بدون صفحات)

4.3 تجربة الشمول المالي في مصر:

أ: معوقات تنفيذ الشمول المالي في مصر.

1)_ تدني مستويات الدخول الفردية: يتبلور ذلك في تراجع معدلات الإدخار القومي، لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، و لاسيما في المناطق غير الحضرية لذلك تنعدم إمكانيات تعاملهم مع البنوك و المؤسسات المالية بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخول.

2)_ الإختلال وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي: حيث تستأثر القلة بالدخول المرتفعة و تترك الفتات لغالبية السكان، و لا تعرف هذه المجتمعات الحد الأدنى و لا الحد الأقصى للأجور كألية للحد من الإختلالات في توزيع الدخل القومي، لذا تكون الفرصة شبه معدومة أمام الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع البنوك الذي يتطلب حد أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم بشكل عام.

3)_ارتفاع معدلات الفقر: حسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء **2018م**، يقع حوالي **30 مليون** من السكان تحت خط الفقر، مما يؤدي الى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك و المؤسسات المالية بلا شك.

4)_ ارتفاع معدلات البطالة: حسب نفس المصدر أعلاه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء 2018م)، يوجد شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل، ومن تم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية و المصرفية لإنعدام الدخل.

5)_ زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي: بطبيعة الحال لا يروق للإقتصاد غير الرسمي التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية لإنه إقتصاد يكره الأوراق و المستندات و لا يحب أن يكشف عن هويته أبدا، لذلك يعد من أهم عوائق اعتماد استراتيجيات الشمول المالي.

6)_ ضعف مؤشر الكثافة المصرفية: بحيث يرتبط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالي بعلاقة طردية مؤكدة، فكلما زادت و انتشرت وحدات البنوك وفروعها، كلما زاد مستوى الشمول المالي والعكس صحيح تماما، لذلك يعد ضعف مؤشر الكثافة المصرفية عائقا للشمول المالي.

7)_ ارتفاع درجة التركيز المصرفي و الجغرافي للبنوك: إن هذا التركز يعوق الشمول المالي بتكدس المعاملات في البنوك قليلة، و حرمان البنوك الصغيرة الأخرى منها من جهة، و من جهة أخرى يرتكز التواجد المصرفي جغرافيا في الأحياء الغنية و يهمل الأحياء و المناطق الأقل دخلا.

8)_ ارتفاع معدلات الإعالة: تعاني مصر من زيادة السكان أو الإنفجار السكاني، كما تتضمن عادات و تقاليد موروثة مثل كثرة الإنجاب، ومن تم يكون عدد أفراد الأسرة كبيرا ويرتفع معدل الإعالة في الاقتصاد، ومن تم تنعدم الفرص أمام هؤلاء للحصول على الخدمات المالية و المصرفية لعدم كفاية الدخل بسبب ارتفاع معدل الإعالة.

9)_ ضعف الوعي و الثقافة المصرفية: يعد بمثابة العامل الأقل تأثيرا لأنه عامل غير هيكلي، لذا يمكن معالجته و احتوائه بالحملات الإعلانية. (حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، بدون سنة، صفحة 495_499).

10)_ العائد الاقتصادي و الاجتماعي من الشمول المالي في مصر: فيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية داخل الاقتصاد المصري من تطبيق الشمول المالي خلال الفترة(**2017/ 2018**)م:

1_ ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك إلى **2973 تريليون** جنيه نهاية ماي **2017**م.

2_ ارتفاع حجم التسهيلات الإئتمانية في البنوك خلال 2017/ 2018م.

3_ ارتفاع نسبة استلام التحويلات المالية الواردة لحسابات عملاء الهيئة القومية للبريد خلال أكتوبر 2018م من حسابات عملاء جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية، و ذلك من خلال منظومة غرفة المقاصة الألية للمدفوعات ***ACH*** ، بالتعاون مع شركة بنوك مصر، و ذلك في إطار سعي البريد نحو تطوير الخدمات الجماهرية للمواطنين و إستحداث خدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء و تدعيما لخطة الشمول المالي.

4_ اتاحة خدمة تحصيل المصروفات الدراسية للمدارس الحكومية لجميع المراحل التعليمية قبل الجامعية عبر مكاتب البريد بكافة المحافظات خلال سبتمبر 2018م، والتي تعد إضافة جديدة إلى الخدمات التي يقدمها البريد المصري للمواطنين وستساهم في تخفيف أعباء سداد المصروفات المدرسية على أولياء الأمور وذلك بإتاحة الخدمة في جميع مكاتب البريد المنشرة على مستوى الجمهورية بدلا من التقييد بسدادها بالإدارات التعليمية والمدارس.

5_ زيادة نسبة مشاركة النساء في إنشاء حسابات داخل البنوك حيث زادت نسبة مساهمة النساء في الشمول المالي في مصر من عام 2011م حتى عام 2017م الى ما يزيد عن **40 بالمائة**.

6_ ربط الاقتصاد غير الرسمي بالإقتصاد الرسمي، و انخفاض معدلات البطالة و التضخم ورفع مستوى معيشة الفئات المهمشة.

ب: مبادرات المؤسسات المسؤولة عن تطبيق الشمول المالي.

1_ خطوات الحكومة المصرية لتطبيق الشمول المالي، و الموقف الحالي:

1_1)_ أقر مجلس النواب بتاريخ سبتمبر 2018م مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية، و يهدف التحول إلى استخدام المدفوعات الإلكترونية و الإتجاه لتقليص التعامل النقدي.

1_2)_بدأ المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري، مبادرة (عشان بكره) منذ عام 2012م، لتثقيف **5.5 مليون** شاب وطفل.

1_3)_ **50 بالمائة** من البنوك لديها منتوجات بنكية تناسب الأطفال و الشباب، يمكن استخدامها لخلق جيل يحقق الشمول المالي.

1_4)_ عمل مبادرة البنك المركزي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.

1_5)_إنشاء وحدة متخصصة للشمول المالي في البنك المركزي.

1_6)_ وضع إستراتيجية قومية للتثقيف المالي من خلال وسائل الإعلام المختلفة المسموعة و المرئية، و كذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

1_7)_ خروج أول مسودة لإستراتيجية الشمول المالي، و التي يتعاون بها كل من (البنك المركزي المصري، هيئة الرقابية المالية ، وزارة المالية، مقدمي الخدمات من البنوك و البريد المصري و البورصة المصرية، وزارة الإستثمار، وزارة التخطيط، وزارة التعليم، وزارة الإعلام، وزارة الشباب و الرياضة، الجهات المانحة).

1_8)_ أعدت مصر خطة للمشاركة في اليوم العربي للشمول المالي، و الذي يعني زيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك تشمل اعداد و تأهيل للعاملين بالقطاع المالي من خلال ورش عمل و محاضرات عن أهمية الشمول المالي وسبل تعزيزه.

1_9)_ تأكيد رئيس قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مسؤول الشمول المالي ببنك التنمية الصناعية المصرفي، على أن هناك خطة تشمل استهداف منطقة الصعيد و المراكز النائية بخطة توعية بأهمية الشمول المالي، و إستهداف شريحة عملاء المشروعات متناهية الصغر والمرأة المعيلة لإقرار التمكين كوسيلة لتفعيل استخدام الحسابات المفتوحة وتعزيز استمراريتها.

1_10)_ تم الاتفاق مع كل من رئيس جامعة القاهرة على وجود البنوك داخل جامعتي القاهرة و عين شمس لنشر ثقافة الشمول المالي داخل الجامعات من خلال حملات توعية تستهدف تمكين المستهلكين من أخذ القرارات المالية تلائم إحتياجاتهم، مشيرا الى أن البنوك تعمل على تطوير المنتوجات وتعزيز ثقة العملاء، و المشاركة في توعية العملاء بكيفية استخدام المنتوجات و الخدمات المالية والإستفادة منها، و أيضا التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية و الاهتمام بإنشاء فروع صغيرة لتمويل المشاريع الصغيرة وزيادة عدد الصرفات الألية، و أي وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكات إتاحة الخدمات المصرفية لتفعيل فكرة الشمول المالي.

1_11)_ مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وشركة فيزا العالمية في **16 مايو 2017م** للبدء في تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي، كما تتضمن المذكرة قيام شركة فيزا العالمية بإنشاء و تشغيل شبكة محلية لإدارة المعاملات الخاصة ببرامج المدفوعات الحكومية المختلفة، و كذا منظومات الدعم عبر بطاقة موحدة، وتأتي مذكرة التفاهم في إطار سعي الحكومة لبناء البنية التحتية وبيئة الأعمال التكنولوجية المواتية.

12_1)_توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للبريد وبنك مصر و شركة فيزا العالمية في **29 أوت 2017م**، بالتعاون مع بنك مصر وهيئة البريد في توسيع رقعة قبول المدفوعات الإلكترونية، و تمكين التجار في محافظات مصر وعبر البريد المصري من قبول المدفوعات بسهولة ويسر للمواطنين بإستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، كما تتيح مذكرة التفاهم لهيئة البريد العمل على المساعدة في الشمول المالي للتجار و دمجهم في الاقتصاد الرسمي، وذلك عبر شراكتها مع بنك مصر، كما تشمل المذكرة توفير ماكينات ***ATM*** ببعض مكاتب البريد بما يساهم في زيادة نقاط الصرف الإلكتروني و المساهمة في تحقيق الشمول المالي، و يتولى بنك مصر إدارة هذه الماكنات و صيانتها.

13_1)_اتفقت الهيئة القومية للبريد مع شركة فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجري تطويرها حاليا، وإمدادهم بالخبرات و المعلومات الخاصة بمجال الدفع الإلكتروني و التثقيف المالي، على أن يتضمن التدريب المعلومات الأساسية عن صناعة المدفوعات الإلكترونية والمنتوجات وأدوات الدفع المختلفة المتاحة في السوق المصري وعبر البريد المصري، كما يتضمن التدريب إطلاع موظفي البريد على أحدث الاتجاهات العالمية في مجالات المدفوعات الرقمية، كما تقوم مكاتب البريد بتوزيع كتيبات التثقيف المالي، التي قامت بإعدادها شركة فيزا العالمية على المواطنين المتعاملين مع مكاتب البريد بهدف نشر الثقافة المالية وتعريف المواطنين بأهمية إدارة نفقاتهم بشكل سليم.

14_1)_وقعت شركة بوابة مصر للعالم الرقمية**(EG_ GATE)** خلال سبتمبر **2018م** برتوكول تعاون مع شركة فوري للخدمات الإلكترونية، لدعم الشمول المالي بحسب بيان من الشركة والذي يستهدف التسهيل على الأعضاء المشتركين في بوابة مصر للعالم الرقمية في تحصيل قيمة مبيعاتهم من خلال أكثر من **90 ألف** مكان عليه علامة فوري في مصر، كما ستوفر الشركة خدمة سحب و إيداع الأموال أيضا بجانب باقة من الخدمات الخاصة بالتسويق والتجارة الإلكترونية محليا.

2_ خطة البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي.

إضافة التعليمات الجديدة الخاصة بتقديم خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، والتي تضمن توسيع نطاق مقدمي الخدمة للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وإمكانية تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول كصرف الرواتب، و تحصيل الفواتير و أيضا المدفوعات الحكومية.

_ إصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الأنترنت، كما تطرقت التعليمات إلى المخاطر المصاحبة للتعاملات البنكية عبر الأنترنت و سبل الحد منها، بالإضافة إلى الضوابط الرقابية الخاصة بتقديم تلك الخدمات وأمن المعلومات.

_ تعليمات لفتح الفروع الصغيرة للبنوك، و التي صدرت في ديسمبر **2014م** للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة و المتوسطة و التجزئة المصرفية و التي تحقق للبنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء.

_كما أطلق البنك المركزي خلال سنة **2018م** مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر و عددها **39 بنكا**، تحت عنوان (حساب لكل مواطن)، كما ألح على ضرورة الوجود في الأقاليم و المناطق النائية و المدارس و النوادي و الجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة .

_ أقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، ومنحها تسهيلات إئتمانية بنسبة **5 بالمائة**، إضافة إلى ذلك تخصيص محافظ ائتمانية بالبنوك للمشروعات المتناهية الصغر، وتمويل مشروعات الصناعة و التصنيع الزراعي و الطاقة المتجددة، فضلا عن مبادرة التمويل العقاري.

3_**مبادرة بنك الإسكندرية**: العمل على توفير منتوجات مالية مناسبة لكل أفراد المجتمع مثلا حسابات توفير، حسابات جارية ، خدمات الدفع و التحويل، التأمين، التمويل و الإتتمان، و غيرها من المنتوجات و الخدمات المالية المختلفة، و أن تكون أسعارها مناسبة للجميع و يكون من السهل الحصول عليها، وتراعي حماية حقوق المستهلك، وذلك كي نضمن بأن كل فئات المجتمع توفر لهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم.

(حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، بدون سنة، صفحة 494_509)

ت: الألية المقترحة لتعزيز الشمول المالي داخل الاقتصاد الوطني.

تعتمد عملية إعداد الإستر اتيجية على عدة خطوات تتمثل في:

1_دراسة البيئة القانونية و التشريعية في الدولة، تحديد الجهة المسؤولة بشكل رئيسي عن تنفيذ الإستراتيجية، تحديد الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية.

2_ **إجراء تقييم أولي للشمول المالي:** وهناك عدة طرق يمكن إتباعها لإجراء التقييم، منها:

مراجعة المؤشرات المالية ذات العلاقة بالشمول المالي و إجراء استطلاعات الرأي، المسوحات الميدانية و يمكن تنفيذها في مصر حاليا من خلال إضافة بند التثقيف المالي أثناء إجراء التعداد العام للسكان فهو يعتبر فرصة لقياس وضع الشمول المالي، توضيح التحديات التي تواجه بناء الإستراتيجية و طرق مواجهتها، تحديد الإطار الزمني لعملية بناء الإستراتيجية، تقييم النتائج المتوقعة و المرغوب فيها من الإستراتيجية من خلال متابعة المؤشرات المتعارف عليها، تحقيق التثقيف المالي.

_بالإضافة إلى بعض الإجراءات المدعمة مثل:

1)_ بنية تحتية تكنولوجية متطورة وزيادة معدل انتشار الهواتف الذكية .

2) _ خلق طرق سداد مبتكرة لتعزيز التمكين المالي.

3)_ زيادة انتشار البطاقات المسبقة الدفع للقدرة على ضبط الإنفاق، الى جانب الميزات التي تتمتع بها التعاملات اللانقدية.

4)_ عمل حسابات بنكية للعاملين في أي مؤسسة عامة أو خاصة لحماية الأجور.

5)_ إدخال شركات الصرافة ضمن المنظومة البنكية لإدخال الفئات المحرومة (عددهم في مصر 67 مكتب صرافة).

6)_ تطبيق مفهوم المحافظ الإلكترونية.

7)_ إن مصر لديها **38 بنك**، منهم بنك الإئتمان الزراعي و الذي يمتلك أكثر من **120 فرع**، و بنك الأهلي و يعتبر من أكثر البنوك إنتشار، و يعاد هيكلة هذا البنك حاليا ليتم تهيئته و الإستفادة منه في مجال المشروعات الصغيرة و المتوسطة و التي تحقق بدورها النمو الاقتصادي، ويتم الإستفادة منه في تحقيق الشمول المالي.

8)_ يمكن كذلك الإستفادة من فروع هيئة البريد؛ وهي تمتلك **04 ألاف** فرع منتشرين في كافة أنحاء الجمهورية والتي مازالت تمتلك أكثر دفاتر التوفير للمصريين ،وإذا تم إدخاله تحت تصرف البنك المركزي المصري، بدلا من وزارة الاتصالات، سيتم الإستفادة منه في تحقيق الشمول المالي، من خلال عمل كروت سحب مسبقة الدفع، و يتم من خلاله دفع كافة الخدمات من خلال الحساب الخاص لكل مواطن، وكذلك الإستفادة منه في القروض الصغيرة.

9)_ وضع خطة فعالة لنشر الوعي المجتمعي بالشمول المالي تتناسب مع كل الفئات العمرية و الدخلية حتى يتم الوصول إلى النسبة العظمى من الشعب.

10)_ العمل على مكافحة غسيل الأموال كجزء من إستراتيجية تطبيق الشمول المالي، و تمويل الإرهاب كأهداف مكملة لتطبيق الشمول المالي.

11)_ اتباع مبدأ الإفصاح و الشفافية بهدف حماية المستهلكين للخدمات المالية حيث أن توافر المعلومات لدى المستهلكين عن الخدمات المالية، يمكنهم من اخذ القرار الصحيح بشأن عملية الإستخدام .

12)_ ضرورة التنسيق بين مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص و بين الجهات التشريعية و الجهات الرقابية بهدف وضع إطار فعال للتعاون بين كل الأطراف يدعم متطلبات الشمول المالي.

13)_ البدء في الإستفادة من تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي لتقديم منتوجات و خدمات تتوافق مع إحتياجات العملاء الخاصة، وأيضا الإستفادة من تكنولوجيا الواقع الإفتراضي، والتي تمكن العميل من معرفة الخدمات و المنتوجات من مكانه بشكل يحاكي واقع تواجده في البنك وأيضا تطبيقات الخرائط الإلكترونية، و التي تساعد على تقديم خدمات تتوافق مع الأماكن التي يرتادها العميل بشكل متكرر، إضافة إلى خدمة الحوار التفاعلي و التي تمكن من الرد على إستفسارات العملاء على مدار الساعة، و كذلك إرسال رسائل تسويقية للعملاء وفق المعاملات التاريخية لإستفساراته مع إستغلال***voice activated search***، نظم البحث الصوتي المتاحة على جوجل لتعظيم فرصة الوصول للعملاء المحتملين والإهتمام بالإعلانات التليفزيونية الترويجية التي يجب أن تتسق مع مواقع التواصل الاجتماعي لتحقيق أفضل عائد على الإستثمار.

14)_ من الضروري الاهتمام بالقنوات التسويقية و الرسائل التي تبسط المعلومات الخاصة بمزايا الحسابات البنكية، و طرق تقديم طلبات فتح الحسابات، و الفرق بين الحساب الجاري و حساب التوفير، وشهادات الإستثمار بشكل يفهمه أي مواطن لتنمية الثقافة البنكية و تجديد وسائل و قنوات التسويق جغرافيان من أجل الوصول بشكل فعال إلى الشرائح المستهدفة في الأقاليم و المحافظات و المدن المراد توصيل الرسائل لها.

15)_ حشد الموارد لزيادة معدلات الإستثمار و خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي المستدامين و بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر و تحسين ورفع مستوى المعيشة.

16)_ الإستفادة من التجارب الدولية مثل تجربة دولة جنوب افريقيا، حيث قامت بعدة إجراءات نتج عنها تعزيز الشمول المالي لديها، مثل:

1)_الزام البنوك بمنح قروض إسكان بأسعار مقبولة وفقا لميثاق القطاع المالي لديها.

2)_السماح للحكومة بإستقطاع جزء من مرتبات مواظيفها لمقابلة أقساط القروض الصغيرة المستحقة عليهم.

3)_ القيام بوضع اطار جديد يستهدف التأمين على الأنشطة متناهية الصغر.

4)_ إجراء تعديلات على القواعد البنكية المتبعة لديها و التي تعرف باسم (أعرف عميلك)، حيث إستطاعت من خلال تلك التعديلات تقديم منتوج مالي جديد سمي بحسابات ***MZANSI*** المبسطة للأفراد الذين لم يسبق لهم التعامل مع البنوك، و قامت بهذه المبادرة أربع بنوك استهدفت فتح **2.2 مليون** حساب جديد خلال **04 سنوات**، وقد اعتبرت تلك المبادرة مثال و نموذج ناجح لتطبيق الشمول المالي، ونتج عنها فتح **06 مليون** حساب جديد لأفراد لم يسبق لهم التعامل مع البنوك، ومنها **61 بالمائة** من الشريحة ذات الدخل المنخفض و هي الشريحة المستهدفة و ذلك خلال فترة الأربع سنوات المستهدفة، و بلغ نصيب حسابات ***MZANSI*** منها حوالي **72بالمائة**، ووفقا للجهات الرقابية يتضح أن حسابات ***MZANSI*** كان لها نتائج إيجابية في تعزيز هدف النزاهة المالية، و من تم عند تعزيز الشمول المالي في مصر فمن الضروري دراسة تلك التجربة الناجحة و غيرها من التجارب الدولية في هذا الشأن. (حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، بدون سنة، صفحة 502_515)

5.3: تجارب عالمية في أثر التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي: وفقا لإحصاءات البنك الدولي، تظهر تجارب الدول أدناه تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي، بحيث زادت تنزانيا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف من **17.3 بالمائة** عام **2011م** إلى **39.8بالمائة** خلال عام **2014م** بفضل الخدمات المالية الإلكترونية.

_ تركيز الهند على بطاقات الهوية الرقمية كان عاملا مؤثرا في إضافة **200مليون** حساب مصرفي جديد.

_ في البرازيل، أدت بطاقات الدفع الإلكتروني إلى تخفيض تكلفة التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج حافظة الأسرة للتحويلات النقدية المشروطة إلى أقل من **03 بالمائة** من إجمالي المدفوعات.

_ علي للتمويل، أحد البرامج المنبثقة عن شركة علي بابا الصينية للتجارة الإلكترونية، يخدم عشرات الملايين من العملاء و يصدر تصنيفات إئتمانية، ويقرر للوسطاء على الفور ما إذا كان يتعين أن يقدموا قروضا صغرى إستنادا إلى البصمات الرقمية للمتقدمين للحصول عليها.

_تقوم البرازيل و المكسيك و تركيا برقمنة المدفوعات من الحكومة إلى الأشخاص (الرواتب و الإعانات الاجتماعية إلى أخره). في حين استثمرت الهند بكثافة في بناء البنية التحتية الرقمية الحيوية، بما في ذلك عمل بطاقات هوية وطنية رقمية. (عادل عبد العزيز السن، بدون سنة، صفحة 94)

4.الشمول المالي كألية للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية.

1.4 تجارب دولية لمكافحة الفقر من خلال استراتيجية للشمول المالي والتنمية الرقمية: في دراسة قياسية أجريت على الدول الأسيوية النامية لإختبار الشمول، أثر الشمول المالي على جهود الحد من الفقر و عدم المساواة في الدخل بحيث قام (***cyn_young park and rogeliov.mercado,jr.2015***) ببناء مؤشر للشمول المالي لـ 37 **إقتصاد** أسيويا بإستخدام عدة أبعاد كالإتاحة و الإستخدام، حيث تبين في المرحلة الأولى من الدراسة تأثر عملية الإدماج المالي بدخل الفرد و العوامل الديمغرافية و الحوكمة و الجودة المؤسسية(محددات الشمول المالي و أبعاده)، حيث تميل الإقتصاديات ذات الكثافة السكانية إلى الوصول بشكل أكبر إلى الخدمات المالية.

أما في المرحلة الثانية فقد تم إختبار العلاقة بين الشمول المالي والفقر، و تبين النتائج وجود علاقة معنوية قوية و هامة بين الشمول المالي و إنخفاض معدلات الفقر و عدم المساواة في الدخل من خلال معاملات إرتباط قوية، مؤسسة على المالية المصغرة.

إن توفير الإئتمان للفئات ذات الدخل المنخفض، يتيح إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، و هو ما يمكنهم القيام بأنشطة إنتاجية و التخفيف من الإستهلاك.

هناك العديد من العوامل التي أدت ببعض الدول النامية إلى تحقيق التقدم نحو الشمول المالي_حسب دراسات البنك الدولي_ مثل: السياسات واسعة النطاق كالهوية الرقمية العالمية (الهند)؛ فسح المجال أمام المالية الإلكترونية(الخدمات المالية المحمولة ؛ المدفوعات المالية الحكومية الرقمية المحفزة على فتح حسابات بنكية، أو حسابات على الهواتف المحمولة لهذا الغرض، تبني نماذج الأعمال الجديدة كذلك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛ تطوير إستراتيجية وطنية للشمول المالي(***nfis***) تدمج جميع الأطراف

ذات المصلحة من شركات الإتصال، مؤسسات مالية، جهات تنظيمية، مؤسسات تعليمية، و الإهتمام بحماية العملاء و القدرة المالية على تعزيز الخدمات المالية المسؤولة و المستدامة.

تمكين النساء في كينيا من خلال خدمات الهاتف المحمول للتقليل من نسب الفقر، يحقق الإقتصاد الكيني مستويات عالية من الشمول المالي، فحوالي **82 بالمائة** من البالغين سنة **2017م** يمتلكون حسابات بشكل ما، حيث يمكن للخدمات المالية المقدمة عبر الهواتف المحمولة، والتي تمكن العملاء من إدخار الأموال أو تحويلها عبر هواتفهم، أن تكون عاملا مساعدا على تحسين إمكانيات زيادة الدخل و بالتالي مكافحة الفقر.

فالتجربة في كينيا أظهرت إنتشار حسابات الأموال عبر الأجهزة المحمولة على نطاق واسع، حيث يوجد **73 بالمائة** من البالغين لديهم حساب أموال عبر الهاتف المحمول مع سنة **2014م**، وقد زادت نسبة المستخدمين من **0** إلى أكثر من **75 بالمائة** من السكان البالغين في أقل من **10 سنوات** (حتى **سنة 2016)م** من خلال العمل المشترك بين البنوك و شركات الإتصالات بالتوازي مع التوسع في قطاع التأمين التمويل الجماعي.

وتبين التجربة بشكل خاص إستفادة النساء اللاتي يعلن أسرهن من الخدمات المتاحة عبر الهواتف في زيادة المدخرات لأكثر من الخمس، حيث تركزت أكثر من **185ألف** سيدة للإشتغال في الزراعة و قمن بإنشاء مشاريع لتجارة التجزئة، وساعد ذلك في التخفيض من نسب الفقر بنسبة **22 بالمائة**، هذه الوسيلة المتاحة لتنمية المدخرات تعمل على ترشيد الإستهلاك و الإكتفاء بالإنفاق الضروري فقط، والتجربة الكينية تشير إلى إرتفاع المدخرات وتمويل الإستثمار في المشاريع بنسبة **60 بالمائة** .

كما تم تطوير نظام ***(M-PESA)*** لتحويل الأموال إلكترونيا للإستفادة من التكنولوجيا القائمة على الهواتف المحمولة، مما يسمح بتخفيض تكاليف المعاملات و تخزين القيمة على الهواتف أو الحسابات في شكل عملة إلكترونية. وسمح هذا النظام بعدم تنقل الأفراد لتقديم العون لعائلاتهم وترك أماكن عملهم و التعرض للمخاطر، و قد سمح إنخفاض التكاليف بتوفير المزيد من الدخل المتاح للإنفاق، كما أن الثورة الرقمية كانت في خدمة الجميع بما فيهم العاملين في الاقتصاد غير الرسمي الجماعي.

مرت هذه التجربة الناجحة بـ أربعة مراحل أساسية؛ الأولى توسيع المنصة الرقمية للهواتف المحمولة الخاصة بالتحويلات و المدفوعات و التسويات (نظام ***(M-PESA)*** ؛ ثانيا: إدماج حسابات الإدخار

الإفتراضية عبر منصة للخدمات المالية الرقمية في صميم الوساطة المصرفية؛ ثالثا: إستخدام بيانات المعاملات المالية الرقمية لتقييم الجدارة الائتمانية و تسعير المخاطر؛ رابعا: توسيع الخدمات المالية الرقمية عبر الحدود و التحويلات الدولية. ورغم أن ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي في كينيا يمر عبر الخدمة المصرفية المستقلة ***(M-PESA)*** كدليل على مستوى التطور الرقمي، إلا أن التجربة لم تكن ملهمة للإقتصاديات الناشئة الأخرى، و التي لم تحظى فيها الخدمات المالية الرقمية بنفس القدر من النجاح و حجم الإستعمال. (لمياء عماني، وفاء حمدوش،عائشة سلمة كحيلي، 2020م، صفحة 33_35)

2.4 أثر الشمول المالي على التنمية الإقتصادية و الاجتماعية: بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد و المؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص و الإستفادة من الإمكانات الكامنة في الإقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء و النساء و الشباب من إمتلاك القوة الإقتصادية، و توفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة و ترفع الإنتاجية و الدخول و التي بدورها قد تزيد الإستهلاك و تحرك العجلة الإقتصادية و قد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملاءمة و التي من شأنها(تمكين الأفراد و الشركات من تحقيق سلاسة الإستهلاك و إدارة المخاطر المالية التي يوجهونها، و الإستثمار في التعليم و الصحة ومشاريع الأعمال.

لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم و بالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو و الإستقرار الإقتصادي و المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية و مكافحة الفقر.

و شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء ،ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية و شركات التأمين و المنظمات غير الحكومية، و مؤسسات التنمية المجتمعية، و مؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري، و غيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم و ادارة عمليات القطاعات المالية و تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية و إستخدامها ومن المؤكد أن إنتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتوجات المالية المبتكرة و المتقدمة، و التي تتطلب معرفة و ثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك من إكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الألي و الهواتف و الكمبيوترات اللوحية الذكية، و زادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، و خاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخول الدنيا و المستثمرين الصغار، وتعريفهم بالمخاطر و المكاسب المرتبطة بإستخدام المنتوجات المالية المختلفة ، وكيفية استخدام وادارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو و التوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الإبتكار ودفع ديناميكية الأسواق، وتسريع التغيير و التنمية الإقتصادية، و العمل على الحد من البطالة و الفقر، و يحفز الإبتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية و الشبكة الدولية للتثقيف المالي هو العملية التي يتم من خلالها تحسين ادراك المستهلكين و المستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتوجات المالية المتاحة و المخاطر المصاحبة لإستخداماتها ، وذلك عن طريق تقديم المعلومات و الإرشاد و،أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم و تثقيفهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالقرض و المخاطر المالية و ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، و تعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حالة احتاجوا للمساعدة، و إتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم.

لذا أصبح من المعترف به عالميا، أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية و محورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي و مكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي. (فضيل البشير ضيف، 2020م، صفحة 479) .

5. خاتمة:

يجمع الشمول المالي بين جودة المنتوج أو الخدمة المقدمة و بين التكلفة المنخفضة، و من هذا المنطلق فهو يسهم في عملية تمويل التنمية الإقتصادية التي تسعى جل الدول النامية تحقيقها بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة، وعلى هذا الأساس وجب على الجزائر محاولة النجاح في تطبيق إستراتيجية الشمول المالي و يكون ذلك من خلال ما يلي:

1)_ النشر الواسع لعملية الشمول المالي و يتحقق ذلك بالتثقيف المالي لكل أفراد وطبقات المجتمع بما في ذلك سكان الأرياف و المدن، الشباب و النساء، في المعاهد والجامعات وبالأخص أهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2)_ الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة و بالأخص إذا كانت نامية و عضو في التحالف الدولي للشمول المالي، من حيث الخبرة المكتسبة في مجال تفوقها ببناء استراتيجية فعالة تضمن النشر الواسع لعملية الشمول المالي، تقوم على موارد بشرية و مالية و سبل قوية يرتكز عليها البناء الصحيح لهذه الإستراتيجية.

3)_محاولة تفعيل التكنولوجيا المالية و توسيع و تهيئة السوق النقدي بالأخص الجهاز المصرفي، و يتحقق ذلك بإقامة بنوك تتنوع بين التجارية والإسلامية، و في كل المناطق مهما كانت مستبعدة ماليا، و لكل فئات المجتمع.

4)_تيسير إجراءات الخدمات المصرفية و يأتي على رأسها ملفات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المصغرة و الناشئة خاصة مما يدفع بعجلة التنمية المقاولاتية والتنمية الإقتصادية.

6. قائمة المراجع:

1. بسمة محمد إدريس الحريري. (يوليو, 2021م). تأثير إستخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية_ دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية. (كلية التجارة_جامعة دمياط، المحرر) *المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية والتجارية، المجلد الثاني*(العدد الثاني_الجزء الثالث)، 876.
2. بطاهر بخثة،عقون عبد الله. (27و28 نوفمبر 2018م). الشمول المالي وسبل تعزيزه في إقتصاديات الدول (تجارب بعض الدول العربية).*تعزيز الشمول الشمالي في الجزائر ألية لدعم التنمية المستدامة*، (صفحة بدون صفحات). خميس مليانة/الجزائر.
3. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر. (بدون سنة). ألية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات و المعوقات. *المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، 30*(01)، 495_499.
4. زهير غراية. (2020م). تأثير التمويل الرقمي على الإدماج المالي و الإستقرار المالي. *مجلة الحقيقة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، 19* (01)، 78.
5. عادل عبد العزيز السن. (بدون سنة). *دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار و النمو الإقتصادي*. جامعة الدول العربية.

6. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي. (2017م). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، رقم 77*. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية . أبو ظبي_الإمارات العربية المتحدة.: صندوق النقد العربي.

7. فضيل البشير ضيف. (2020م). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، 06*(01)، 479.

8. لمياء عماني، وفاء حمدوش،عائشة سلمة كحيلي. (2020م). إستراتيجية الشمول المالي:رؤية جديدة لمكافحة الفقر. (جامعة قاصدي مرباح_ورقلة/الجزائر، المحرر) *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 09*(02)، 33_35.

9. نهلة أبو العز. (ابريل, 2021م). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمية المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية. (جامعة القاهرة،كلية الدراسات الإفريقية العليا، المحرر) *مجلة كلية السياسة والإقتصاد*(10)، 346.

تعزيز الشمول المالي كخيار استراتيجي لعصرنة القطاع المصرفي – المغرب والجزائر نموذجاً-

Promoting financial inclusion as a strategic option to modernize the banking sector- Algerian and morcoo as a model-

ط.د فاطنة سنوساوي [1]، د. حميدة أوكيل [2]

fatna Senoussaoui [1], Dr. hamida Oukil [2]

[1] جامعة لونيسي علي، البليدة 02 (الجزائر)، ef.senoussaoui@univ-blida2.dz

[2] جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة (الجزائر)، h.oukil@univ-bouira.dz

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز أهم المؤشرات الشمول المالي في المغرب والتوجهات الاستراتيجية لبنك المغرب لتعزيز الشمول المالي كخيار استراتيجي بغية وصول لكافة فئات المجتمع إلى المنتجات والخدمات المالية بالموازاة نبرز واقع الشمول المالي في الجزائر وأهم التحديات التي تحول دون تحقيق أهدافه، وقد خلصت الدراسة أن المغرب وفي إطار توجهاته الاستراتيجية وبالرغم من تقارب مؤشراته مع الجزائر إلى أن جهوده انعكست إيجاباً فيما يخص الخدمات البنكية من حيث نفاذها وتغطيتها باعتبارها من الركائز الأساسية لاستراتيجية بنك المغرب لتعزيز الشمول المالي.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، توجهات، الخدمات البنكية.

Abstract:

The paper aims to highlight the most important indicators of financial inclusion in morocco and the strategic orientations of the bank of morocco to propote financial inclusion as a strategic option in order to reach all segments of society in financial products and services at the same time, we highlight the reality of financial inclusion in Algeria and the main challenges that stand in way of achieving its goals,The study concluded that morocco, within the framework of its strategic orientations, and despite its convergence with algeria, reflected poditively on banking servies in terms of their penetration and coverage as one of the main pillars of the bank of morocco's strategy to promote financial inclusion

keywords: financial inclusion; trends; banking services.

1. مقدمة:

ازداد الاهتمام عالمياً بالشمول المالي كتوجه جديد نظراً بما يمثله من بعداً هاماً في استراتيجية التنمية الشاملة وآثاره في تحسين فرص النمو والاستقرار المالي والاجتماعي من خلال تعزيز وصول كافة الفئات المجتمع للمنتجات والخدمات المالية خاصة المهمشة منها.

عمدت الدول العربية لوضع استراتيجية لنشر وتعزيز الشمول المالي سواءً في إطار تكاملي أو على مستوى فردي على غرار الجزائر والمغرب اللتان سطرا جهوداً لتحقيق أهداف الشمول المالي ضمن استراتيجياتهما الأولية لرفع من أداء القطاع المالي واستقراره بالرغم من ذلك لا تزال مؤشراتهما أقل من المستوى المطلوب، الأمر الذي يستدعي بذل المزيد من الجهود للحاق بركب الدول الرائدة. وللوقوف على واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر وتوجهات المغرب تبرز معالم اشكالية ورقة بحثنا هذه فيما يلي:

فيما تتمثل أهم التحديات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء التوجهات الاستراتيجية لبنك المغرب؟

الفرضيات: للإجابة على الاشكالية نقوم بوضع الفرضيات التالية:

- استهدفت استراتيجية بنك المغرب لتعزيز الشمول المالي النفاذ للخدمات البنكية واستعمالاها وجودتها.
- عمل بنك الجزائر على إرساء قواعد أساسية لتحقيق شمول مالي خاصة فيما يخص الاجراءات التسهيلية للخدمات البنكية.

أهمية البحث: تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً جوهريا والمتمثل في الشمول المالي، إذ يحظى باهتمام كبير من طرف المؤسسات الدولية وهذا لما له الدول الكبير في تحقيق الاستقرار المالي والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال إدماج كافة شرائح المجتمع في النطام المالي.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إلقاء الضوء على المفاهيم المختلفة بالشمول المالي وأبعاده.
- الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر والمغرب.
- إبراز أهم التحديات التي تواجهها الجزائر لتعزيز الشمول المالي.

المنهج المتبع: للإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على منهج الوصفي، باعتباره ملائماً لعرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الاحصائيات والبيانات، وتم اعتماد على منهج دراسة حالة عن إسقاط الدراسة النظرية على حالة المغرب والجزائر.

تقسيمات البحث: بغية تناول الموضوع من مختلف جوانبه نقوم بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- التأصيل النظري للشمول المالي.
- مؤشرات والتوجهات الاستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في المغرب.
- الشمول المالي في الجزائر بين المتطلبات والتحديات.

2. التأصيل النظري للشمول المالي:

يرتكز الشمول المالي على تسهيل تقديم الخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع خصوصا ذوي الدخل المنخفض وذلك في الوقت والسعر المناسبين و سنقوم بتوضحيه في النقاط التالية:

1.2 **مفهوم الشمول المالي:** هناك مجموعة من التعاريف أهمها:

تعريف البنك الدولي: حيث يُعرف على أنه " إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة". (فلاق و آخرون، 2019، صفحة 3)

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE): حيث يعرف بأنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والادماج الاجتماعي والاقتصادي." (شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 106-107)

وكتعريف شامل للشمول المالي: "هو الحصول على الخدمات البنكية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات ذات الدخل المنخفض وبتكاليف معقولة".

2.2 أهمية وأهداف الشمول المالي: تتمثل في عناصر التالية: (مفتاح و بركات، 2020، صفحة 48)

✓ **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** لقد أثبتت الدراسات على أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى الحصول على شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من صعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوفر لديها معلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه

للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.

✓ **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

✓ **الشمول المالي يمثل عاملا أساسياً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية:** فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق اضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

✓ **يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:** وهذ من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

3.2 ركائز الأساسية للشمول المالي: إن تعزيز الشمول المالي يتطلب توفير جملة من الركائز والتي نلخصها فيما يلي: (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 95)

✓ **دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية ويتضمن مايلي:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين وغيرها؛
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والبنوك الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

الحماية المالية للمستهلك: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير

الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية، تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة؛

✓ **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع:** لتيسير الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي، وهنا نشير إلى دور الجهات الإشرافية في تحقيق هذه الركيزة من خلال تحقيق متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة؛

✓ **التثقيف المالي:** ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

4.2 **أبعاد الشمول المالي:** لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية: (فلاق و آخرون، 2019، صفحة 4)

✓ **الوصول إلى الخدمات المالية:** يشير إلى قدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

✓ **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

✓ **جودة الخدمات المالية:** جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة .

3. مؤشرات والتوجهات الاستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في المغرب:

تجسد اهتمام البنك المركزي المغربي من خلال استراتيجية تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك في المجتمع من أجل مواكبة التطورات القطاع المالي.

1.3 مؤشرات الشمول المالي في المغرب: يمكن توضيح مؤشرات الشمول المالي في المغرب من خلال الجدول التالي:

الجدول 1 : مؤشرات الشمول المالي في المغرب سنة 2017

مؤشر	استخدام حسابات في المؤسسات المالية الرسمية	الادخار في المؤسسات المالية	الاقتراض من المؤسسات المالية أو استخدام بطاقات الائتمانية لدى البالغين
النسبة %	29	6	3

Source: (bank, 2017)

من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر استخدام حسابات في المؤسسات المالية الرسمية سجل أعلى نسبة مقارنة بباقي المؤشرات إذ بلغ 29%، أما مؤشر الادخار في المؤسسات المالية فقد بلغ 6%، في حين سجل مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية أو استخدام بطاقات الائتمانية لدى البالغين أدنى نسبة مقارنة بباقي المؤشرات إذ بلغ 3%.

2.3 التوجهات الاستراتيجية للشمول المالي في المغرب: قصد تشجيع الولوج إلى الخدمات المالية تتلاءم مع احتياجات مختلف الفئات وفقاً لمقتضيات ومتطلبات الشمول المالي وقد عمدت المغرب إلى استراتيجية وطنية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي تبعاً لتوجهات بنك المغرب والتي يمكن تلخيصها وفق المخطط الموالي:

الشكل 2: التوجهات الاستراتيجية لبنك المغرب

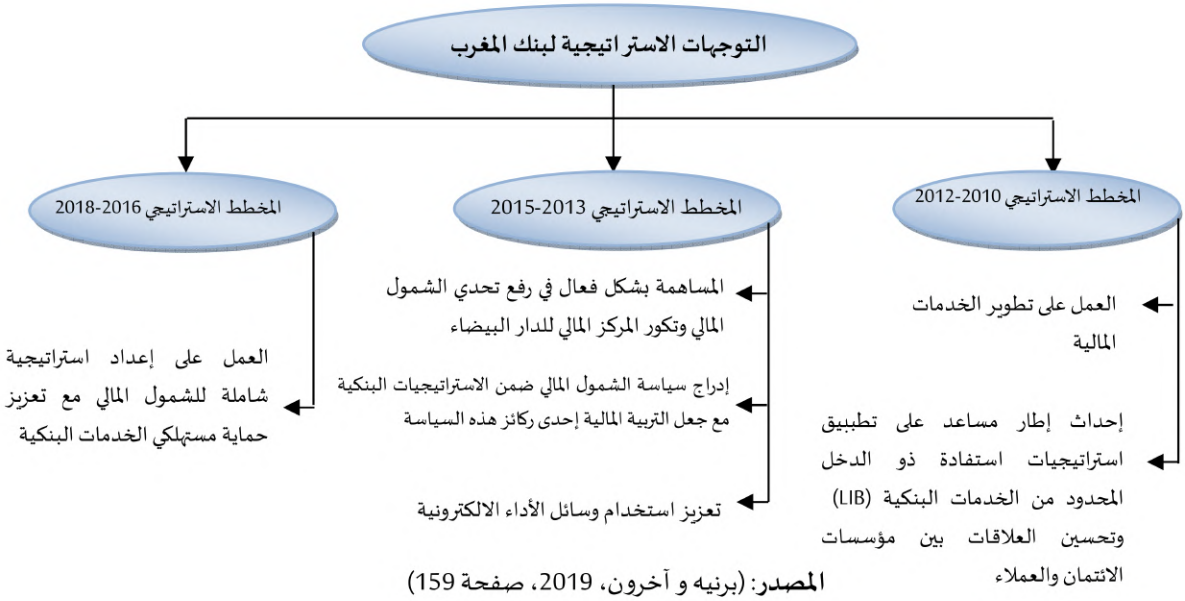

المصدر: (برنيه و آخرون، 2019، صفحة 159)

ومن أجل مواكبة القطاع المالي لتحقيق أهداف الشمول المالي فقد شملت مجموعة من الركائز الأساسية تمثلت في:

- ✓ انضمام بنك المغرب سنة 2010 في الشبكة الدولية للتحالف من أجل الشمول المالي؛
- ✓ الالتزام بتشجيع النفاذ واستخدام خدمات مالية ذات جودة بناء على أسس سليمة سنة 2013؛
- ✓ رفع نسبة الاستبناك لتشمل ثلثي السكان نهاية 2014 من خلال التوسع والابتكار للخدمات والمنتجات المالية الملائمة واحتياجات السكان؛
- ✓ التركيز على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ إعداد خارطة طريق لملائمة القطاع المالي مع أهداف التنمية المستدامة خلال سنة 2017 من أجل استراتيجية مالية شاملة ومستدامة وتمحورت حول:
  - تطوير الخدمات المالية الرقمية؛
  - تقليص فوارق بين الجنسين وتشجيع الشمول المالي للمرأة خلال عام 2017.

ووفقا للإستراتيجية السابقة فقد حظى النفاذ للخدمات البنكية بالاهتمام الأكبر كونه أحد الركائز الأساسية للشمول المالي، لذا ركزت المغرب على العمل من أجل رفع العراقيل أمام النفاذ إلى الخدمات البنكية وذلك من خلال عدة خطوات قام بها بنك المغرب تمثلت في: (برنيه و آخرون، 2019، الصفحات 164-165)

- ✓ تنشيط شروط الاستفادة مجاناً من الخدمات البنكية الرسمية؛
- ✓ تأسيس "البريد بنك" ليشمل شريحة عريضة من السكان في المجال الحضري والقروي؛
- ✓ تعزيز حضور النظام البنكي المغربي في بلدان استقرار المغاربة المقيمين بالخارج؛
- ✓ تطوير العروض البنكية لذوي الدخل المحدود؛
- ✓ اطلاق ما يعرف بالجيل الجديد من الأداء بواسطة الهاتف النقال الهادف الى استعمال وسائل الأداء الالكتروني وتقليص تداول النقود وفق تعاون بنك المغرب والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات والبنوك والفاعلين في مجال الاتصالات.

وتجدر الاشارة أنه إلى غاية 2016 تم تعزيز الشبكة البنكية بما يقارب 2500 شباك جديد، ليصل عددها الإجمالي إلى 6284.

أما فيما يخص نشر الثقافة المالية فقد تم تأسيس جمعية المغربية للثقافة المالية سنة 2013 التي عملت على تحسين شروط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال:

- ✓ استعمال سياسة نقدية غير تقليدية لحسابات لهاته المقاولاتية؛
- ✓ انشاء مرصد للمشروعات؛
- ✓ انشاء الصندوق لتقديم الدعم لمالي؛
- ✓ اجراء حملات تحسيسية لاطلاع هذه المقاولاتية على أدوات التمويل؛
- ✓ العمل على تطوير المنافسة وحماية العملاء.

وكتقييم لتوجهات الاستراتيجية لبنك المغرب من خلال النفاذ للخدمات البنكية واستعمالها وجودتها يمكن تلخيصها في المخطط الموالي:

الجدول 2 : مؤشرات الشمول المالي في المغرب نهاية 2016

البعد	المؤشر	نسب وعدد نهاية 2016
النفاذ إلى الخدمات البنكية	عدد نقاط النفاذ إلى الخدمات البنكية	10378 أي بنسبة زيادة 5%
	التغطية الجغرافية	الحضرية 95%
		القروية 25%
استعمال الخدمات البنكية	النسبة المئوية من البالغين الذين يمتلكون قرضاً	49% أي بنسبة زيادة 26%
	النسبة المئوية من البالغين الذين يمتلكون حساب الودائع ضمن قنوات الرسمية	87%
الجودة	IPSB مؤشر أسعار الخدمات البنكية	83%

المصدر: من إعداد الباحثتان إعتماداً على (برنيه و آخرون، 2019، صفحة 175)

4. الشمول المالي في الجزائر بين المتطلبات والتحديات: يتميز الشمول المالي في الدول العربية ومن بينها الجزائر بالضعف باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات البنكية، ووفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المناطق العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي.

1.4 مؤشرات الشمول المالي في الجزائر: يعتمد البنك الدولي في قياس الشمول المالي في الدول على مجموعة من المؤشرات، بحيث ترتكز الجزائر من ضمن دول شرق الأوسط وشمال افريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع من حيث مؤشرات الشمول المالي، ولمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر سنقوم بعرض وتحليل مؤشراتها الجزئية.

✓ **استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:** إن مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية يرتكز على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حسابات في المؤسسات الرسمية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 3 : ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

	المجموع			الذكور			الإناث		
السنوات	2011	2014	2017	2011	2014	2017	2011	2014	2017
النسبة%	33.3	50.5	42.8	51	66	59	20	38	29

Source: (bank, the global findex database, 2017) (bank, the little data book on financial inclusion, 2012, 2015, 2018)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هذا المؤشر عرف تذبذباً خلال ثلاث السنوات، حيث عرف ارتفاعاً محسوساً سنة 2014 إذ بلغ 50.5 % بعد أن كان 33.3 % سنة 2011، لكن سرعان ما تراجع إلى 42.8% سنة 2017، والسبب يعود إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، كما نلاحظ أن هناك تفاوت في امتلاك الحسابات في المؤسسات المالية بين الجنسين ففي سنة 2017 لم تتعدى نسبة النساء التي تمتلكن حسابات 29 % فقط مقابل 59 % للرجال بمعنى هناك فجوة كبيرة قد يعود سببها إلى نسب البطالة المرتفعة في أوساط النساء خاصة الريفيات، كما أن هناك نسب ضعيفة من النساء الذين يمارسون اعمالاً حرة.

إن المؤشر المعتمد لقياس نسبة الشمول المالي هو ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق السن 15 سنة، غير أن الجزائر لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل السن 25 سنة، إضافة إلا أن الشباب دون سن 18 سنة لا يمكنهم فتح حساب بنكي خاص بهم، والجدول الموالي يمثل مؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 عاماً في الجزائر.

الجدول 4: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 25 سنة

	المجموع		
السنة	2011	2014	2017
النسبة %	39.7	57	49

Source: (bank, the global findex database, 2017) (bank, the little data book on financial inclusion, 2012, 2015, 2018)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذا المؤشر عرف تذبذباً إذ بلغ في سنة 2014 ب 57% بعد أن كان 39.7 % سنة 2011، وسرعان ما تراجع إلى 49% سنة 2017.

✓ **الإدخار في المؤسسات المالية:** إن الادخار في المؤسسات المالية الرسمية يقيس نسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار خلال السنة في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول 5: الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

	المجموع		
السنة	2011	2014	2017
النسبة %	4.3	13.8	11.4

Source: (bank, the global findex database, 2017) (bank, the little data book on financial inclusion, 2012, 2015, 2018)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر عرف ارتفاعا ملحوظاً سنة 2014 إذ بلغ 13.8% بعد ان كان 4.3% سنة 2011 وهذا راجع إلى محاولة المؤسسات المالية على جذب عدد من الزبائن من خلال تحسين جودة خدماتها كماً ونوعاً، كما عرفت هذه النسبة تراجعاً في سنة 2017 إذ بلغ 11.4% وهذا راجع الى انخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات.

✓ **الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:** إن الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية يقيس النسبة المئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول 6: نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فوق سن 15 سنة

	المجموع		
السنة	2011	2014	2017
النسبة %	1.5	2.2	5

Source: (bank, the global findex database, 2017) (bank, the little data book on financial inclusion, 2012, 2015, 2018)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأفراد الذين اقترضوا من المؤسسات المالية عرفت ارتفاعاً ملحوظاً، حيث سجلت أكبر قيمة لها سنة 2017 وذلك بنسبة 05 % إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة وهذا ما يدل على الاقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية، وتعود الأسباب انخفاض هذه النسبة إلى عدة أسباب أهمها ارتفاع معدلات الفائدة خصوصاً فيما يتعلق الأمر بالقروض طويلة المدى، عدم توسع البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة، بالإضافة إلى الأسباب الدينية خاصة بتحريم التعامل بالفائدة.

2.4 سياسات تعزيز الشمول المالي في الجزائر: في سياق تعزيز الاطار التنظيمي للشمول المالي عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين تطبيقتين، إحداهما تتعلق بالشروط العامة والخاصة

الضرورية لاتفاقية حساب الودائع والأخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية. (الجزائر، 2016)

بالإضافة إلى اجراءات أخرى تمت لتعزيز الشمول المالي، نوجزها فيما يلي:

فيما يخص مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، يسمح تحسين الإطار القانوني والتنظيمي في هذا المجال، بإخراج الجزائر منذ فيفري 2016 من البيان العام لمجموعة العمل المالي (GAFI)، الذي يتضمن قائمة البلدان التي تعرف إخفاقات استراتيجية في هذا المجال.

في مجال العمق المالي (الشمول المالي)، تعزز النظام المصرفي في 2016 بعشرين (20) وكالة جديدة، و(35) وكالة عام 2017، هذا ولا تزال الشبكة العمومية مهيمنة إلى حد كبير، مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبياً وفي حاجة إلى تحفيز أكبر.

شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً بنسبة 14,92% و 10,97% خلال سنة 2015 و 2016 على التوالي، ارتفعت القروض الموجهة للأسر بنسبة 15,13 % في عام 2015، و 15,36 % خلال سنة 2016، للإشارة فإن القروض الممنوحة للأسر تتمثل أساساً في القروض الرهنية. (كركار، 2019، صفحة 372)

كما عمل بنك الجزائر على إرساء قواعد صلبة لتحقيق شمول مالي حقيقي، مستفيداً من تجارب بعض الدول التي حققت تقدماً بارزاً في هذا المجال، وفي هذا الاطار قام بنك الجزائر باتخذا عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل الفئات الزبائن والمتعاملين، ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الاسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني وبفتح نافذة التمويل الاسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة استجابة بنك الجزائر لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين.

وتشجيعاً لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية ...الخ)، وهذا تحفيزاً للعملاء على استخدام وسائل الدفع الغير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

وسيستمر بنك الجزائر في العمل على وضع آليات جديدة ومبتكرة للوصول إلى مرحلة الشمول المالي حسب المتعارف عليها دولياً. (الجزائر، بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي، 2020)

3.4 تحديات تعزيز الشمول المالي في الجزائر: تواجه الجزائر كغيرها من دول العالم العربي عدة تحديات في مجال تعزيز الشمول المالي اهمها عدم تطور البنية التحتية للقطاع والمصرفي بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل ذلك من خلال مايلي: (فلاق و آخرون، تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، 2021، الصفحات 287-288)

✓ البيئة التشريعية التي تنظم النشاط المالي والمصرفي في الجزائر، لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والمالية، كذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية لانجاح التجارة الالكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي؛

✓ ضعف استخدام وسائل الدفع وأنظمة التسوية، حيث توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR)، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالإضافة إلى البطاقات الالكترونية أخرى من (ماستر كارد، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن (رجال الأعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة، غير أنه وللأسف الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدة اسبال أهمها ضعف البنيحة التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية؛

✓ انعدام قواعد البيانات التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية؛

✓ ضعف المهارات أعوان الرقابة مقارن بالموظفين في المصارف، مما أدى إلى تفشي الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي أضعف ثقة العملاء في البنك، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجوج مخططات واضحة للتكوين؛

✓ هيمنة القطاع المالي والمصرفي العمومي أدت إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع المصارف وشركات التأمين منتجات متشابهة؛

✓ نقص الثقافة المالية بين أفراد المجتمع الجزائري، يعرف الوعي المالي والمصرفي بأنه اعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف واعتمادهم على متخلف وسائل الدفع في تسوية معاملاتهم الاقتصادية، ويزداد الطلب على الودائع المصرفية كلما ازداد انتشار الوعي المالي والمصرفي، والعكس يؤدي إلى تنامي ظاهرة متجذرة في الاقتصاد الجزائري.

5. الخاتمة:

نظراً لما يتضمنه الشمول المالي في طياته من سعي لتحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى المنتجات والخدمات المالية وبأقل التكاليف عمدت الجزائر والمغرب لبذل جهود لتحقيق أهداف الشمول المالي، إلا أن مؤشراته لا تزال أقل من المستوى المطلوب مما يستوجب بذل المزيد من الجهود وجعله من الاولويات رفع أداء القطاع المالي واستقراره، وبالرغم من أن المغرب حقق ميزة انعكست ايجاباً على تموقعه فيما يخص الولوج إلى الخدمات البنكية من حيث النفاذ والتغطية في إطار توجهات واستراتيجية بنك المغرب 2010-2017 بالموازاة تبرز التحديات في الجزائر التي تحول دون تحقيق أهداف الشمول المالي مما يستوجب:

✓ ضرورة تطوير ترسانة من التشريعات والأطر القانونية والرقابية لتفعيل وتعزيز الشمول المالي؛

✓ تطوير البنية التحتية والمنتجات والخدمات المالية وتوسع نطاقها؛

✓ ادراج الشمول المالي كهدف استراتيجي ضمن سياسات الكلية للحكومات العربية سواءً في إطار المحلي أو العربي؛

✓ التعاون العربي المشترك وفق استراتيجية عربية ورؤية متكاملة شاملة لتعزيز الشمول المالي العربي والاستفادة من تجارب العربية والدولية الرائدة؛

✓ العمل على ترسيخ التثقيف المالي ضمن أكبر شريحة في المجتمع؛

✓ ابتكار منتجات وخدمات مصرفية جديدة تتلاءم مع العامل الديني في المنطقة العربية.

6. قائمة المراجع:

1-bank, world. (2012, 2015, 2018). *the little data book on financial inclusion.*

2- bank, world. (2017). *Financial Inclusion, The Global Findex Database .*

3- بنك الجزائر. (2016). الأنشطة المبرمجة في الجزائر حول اليوم العربي للشمول المالي. الجزائر.

4- بنك الجزائر. (27 أفريل, 2020). بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي. الجزائر.

5- صليحة فلاق، و آخرون. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي، 07(04). الصفحات (1-14).

6- صليحة فلاق، و آخرون. (2021). تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار، 12(01). الصفحات (278- 291).

7- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03(02). الصفحات (104-129).

8- غزال مفتاح، و مراد بركات. (2020). الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 03(01). الصفحات (46- 56).

09- مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية الشرية، 09(01). الصفحات (90-105).

10- مليكة كركار. (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(03). الصفحات (362-377).

11- يُسر برنيه، و آخرون. (2019). الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات والتجارب. صندوف النقد العربي. أبو ظبي.

دعم وتعزيز الشمول المالي بالتكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا

The intervention is entitled Supporting and enhancing financial inclusion in financial technology in light of the Corona pandemic

ضمضمة سعاد [1]، د. محمد فودوا[2]

Souad DAMDEMA[1], Dr. Mohammed FOUDOU[2]

[1] جامعة أحمد دراية ادرار souad_adam07@hotmail.com

[2] جامعة أحمد دراية ادرار foudou1982@gmail.com

ملخص:

يحظى الشمول المالي باهتمام واسع في السنوات الأخيرة على مستوى صانعي السياسات المالية نتيجة تداعيات الزمة المالية العالمية، وكذا أزمة تراجع أسعار النفط وتفشي وباء كورونا، حيث يساهم الشمول المالي في توسيع نطاق أنشطة النظام المصرفي المنظم ليشمل كافة فئات المجتمع من خلال تعميم الخدمات المالية والمصرفية.

تهدف الدراسة إلى توضيح واقع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في العالم مع تبيان تأثير جائحة كورونا على كليهما، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنّه على الرغم من التقدم التكنولوجي الذي شهدته الدول العربية في استخدام التكنولوجيا المالية والمجهودات التي بذلتها لتعزيز الشمول المالي، إلا أنها تبقى تواجهها تحديات تقف دون تحقيق ذلك، كما أنّ التكنولوجيا المالية لعبت دورا حاسما في الحد من مخاطر الفيروس المرتبطة بتبادل النقد.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، جائحة كورونا.

Abstract:

Financial inclusion has received wide attention in recent years at the level of financial policy makers as a result of the repercussions of the global financial crisis, as well as the crisis of the decline in oil prices and the outbreak of the Corona epidemic, as financial inclusion contributes to expanding the activities of the organized banking system to include all segments of society through the generalization of financial and banking services.

The study aims to clarify the reality of financial inclusion and financial technology in the world while showing the impact of the Corona pandemic on both. It faces challenges that prevent it from achieving this, and financial technology has played a crucial role in reducing the virus risks associated with the exchange of cash.

Keywords: financial inclusion, financial technology, Corona pandemic (Covid 19).

1. مقدمة:

يرتبط تعظيم منافع تعزيز الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في ترسيخ الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، بمدى القدرة على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومناسبة تعزز من فرص وصول جميع فئات وشرائح المجتمع إلى التمويل، وهنا يأتي دور التكنولوجيا المالية في تسخير الاتصالات الحديثة في المجال المالي وابتكار وتقديم خدمات مالية الكترونيا، فالتكنولوجيا المالية لا تجعل هذه الخدمات أكثر سهولة فحسب بل يمكن لكل أفراد المجتمع استخدام الأدوات المالية، وبالتالي إحداث أثر ملموس على الفئات المحرومة من هذه الخدمات، وهذا هو الهدف الرئيسي للشمول المالي.

في هذا الإطار، ومنذ أواخر سنة 2019 وبسبب تفشي وباء كورونا كان لا بد من احترام بروتوكول صحي خاص للتقليل من انتشاره، يتطلب التباعد الجسدي، وهذا يرسخ ثقافة العمل عن بعد في تقديم والحصول على الخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تبنتها كل القطاعات، خاصة القطاع المالي حيث شجع استخدام الدفع الالكتروني ومحاولة التكيف مع المستجدات بكل فعالية من أجل تقديم الخدمات للزبائن.

ومن الأجل الإحاطة بجوانب الموضوع تمحورت إشكالية البحث حول **في ظل الأوضاع الحالية وبسبب تفشي وباء كورونا كيف هو و اقع التكنولوجيا المالية وإلى أي مدى ساهمت في تعزيز الشمول المالي؟**

وللإجابة على الإشكالية سنعالج الموضوع من خلال التطرق إلى 3 محاور تتمثل في:

- مفهوم الشمول المالي؛
- التكنولوجيا المالية في الوطن العربي والعالم؛
- تأثير جائحة كورونا على التكنولوجيا المالية والشمول المالي في العالم.

2. مفهوم الشمول المالي

إن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في اعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007، وازداد التوجه نحو تحقيقه من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول، تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في سنة 2009 بكينيا ثم عقد بعد ذلك في اندونيسيا، المكسيك، جنوب افريقيا، ماليزيا، وفي مصر سنة 2017.

1.2. **تعريف الشمول المالي:** يشير مصطلح الشمول المالي إلى اتاحة الخدمات والمنتجات المالية لفئات دون أخرى، لاعتبارات عدة قد تتعلق بمدى الانتشار الجغرافي، أو مالية كارتفاع تكلفة الخدمات، أو محدودية الخدمات أو اعتبارات دينية، وللشمول المالي تعاريف جمة يمكن ايجاز بعض منها:

- **الشمول المالي حسب البنك الدولي:** عرف البنك الدولي الشمول المالي بأن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، ادخار، ائتمان وتأمين االتي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2017).
- **الشمول المالي حسب منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي:** عرفت الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (بنك الجزائر، 2017).
- **الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي:** يعتمد على تسيير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة (إتحاد المصارف العربية، 2017).

من خلال ما سبق يذكره يمكن القول أن الشمول المالي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات، خصوصا الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوءها إلى وسائل غير رسمية مرتفة التكاليف ولا تخضع للرقابة والاشراف.

2.2. **أهمية الشمول المالي:** الشمول المالي هو عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي (جامع، 2014):

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية؛
- تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر؛
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة؛
- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الانفاق على الضروريات؛
- بالنسبة للحكومات فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي 47% عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية. أما في النيجر فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.

3.2. **أهداف الشمول المالي:** نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية (أبو دية، 2016):

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

4.2. واقع الشمول المالي والجهود الدولية في ذلك:

1.4.2. التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي: لعبت الخدمات المصرفية دورا مهما في توسيع نطاق الشمول المالي بين فئات السكان ذوي الدخول المنخفضة في بلدان مثل كينيا، الفلبين وتنزانيا، وزادت البرازيل من إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية لأناس يعيشون في المناطق النائية من خلال تعزيز أنشطة المراسلة المصرفية التي تستند على المبتكرات التقنية، أي الخدمات المالية التي تقدمها نيابة عن البنوك، متاجر التجزئة، محطات البنزين، ووكلاء على الدراجات النارية وقوارب نهر الأمازون، حيث انخفضت تكلفة الخدمات المالية وتسيير الحصول عليها في البلدان الفقيرة لاسيما تلك التي توجد بها مناطق نائية قليلة السكان، وبالتالي تستفيد من اتاحة الخدمات المالية خارج فروع البنوك.

حققت الكثير من البلدان تقدما في توسيع استخدام الحسابات المصرفية بين الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف حتى بدون استخدام الوسائل التقنية المتطورة، وثبت فعالية بعض السياسات بدرجة كبيرة مثل إلزام البنوك بعرض حسابات معفية من الرسوم والاعفاء من متطلبات التوثيق المتعدد واستخدام المدفوعات الالكترونية في إيداع المساعدات الحكومية في حسابات مصرفية (شنبي و بن لخضر، 2018).

2.4.2. التحديات التي تعرقل توسيع الشمول المالي: مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات مازال ملايين من تلك الحسابات خاملة، وما يبعث على القلق بدرجة أكبر أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وان تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي (شنبي و بن لخضر، 2018). ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه للنظم المالية للدول العربية

وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتكمن أبرز هذه التحديات في (صندوق النقد العربي، 2012):

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

3.4.2. **واقع الشمول المالي في الجزائر:** تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المالية المتخصصة أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن لبنان، عُمان، الكويت وقطر التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر، كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الأخير، حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية فوق سن 15 سنة بنسبة 50.5% وفوق سن 25 سنة بنسبة 57.5%، كما أن نسبة البالغين الذين اقترضوا من جهات غير رسمية خاصة 1.5% ونسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء 13.2%، وهذا المؤشر الأخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين (كباقي الدول العربية) مازالت تفضل الاقتراض من العائلة والأصدقاء كما تشير البيانات أن نسبة كبيرة من

الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهات غير الرسمية 1.5% وقد يرجع ذلك إلى منطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على إقراض طبقات معينة من المجتمع دون الأخرى.

3. التكنولوجيا المالية في الوطن العربي والعالم

1.3. الاطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية: شهدت الأونة الأخيرة إنتشار مصطلح **الفينتيك "Fintech"** التكنولوجيا المالية المركب من كلمتين **Fin** وهي اختصار لكلمة **Finance** و**Tech** اختصارا لكلمة **Technology** وتعتبر التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة في مجال القطاع المالي الذي غير مشهد الخدمات المالية والمصرفيةن وقد تفاوتت الأراء في مفهومها.

1.1.3. تعريف التكنولوجيا المالية: يشير مصطلح التكنولوجيا المالية أو الفينتيك إلى صناعة مكونة من شركات تعمل على تسخير التكنولوجيا لخدمة قطاع المدفوعات، وشركات التكنولوجيا المالية هي شركات ناشئة في العموم تتحدى الشركات التقليدية التي هي أقل اعتمادا على البرمجيات، (حرفوش، 2019)

يعرفها معهد البحوث الرقمية في بولندا بأنها "الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعامست مع الزبائن، الخدمات المالية مثل تحويل الموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية". (الإمام، 2021)

كما تعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها "تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تاثير على الأسواق والمؤسسات المالية" (عبد الرحيم و بن قدور، 2018).

ويعرفها مجلس الاستقرار المالي بأنّها "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها تاثير مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية" (بوعافية و بوعلاقة، 2019)

وعليه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها كل اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير القطاع المالي، فهي تقوم على تحسين نوعية الخدمات المالية، تسهيل الوصول إليها وكذا تخفيض تكاليفها مقارنة بالمعاملات التقليدية.

2.1.3. **قطاعات التكنولوجيا المالية الرئيسية:** تقدم شركات التكنولوجيا المالية مجموعة واسعة من الخدمات المالية مجموعة واسعة من الخدمات المالية تضم عدة قطاعات يمكن إنجازها في العناصر التالية:(Matthieu, 2017)

- **خدمات الدفع:** وتعني النشاطات المصرفية الكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها الفينتك للعديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع؛
- **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنيت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة، وتشمل أيضا حلول لتسيير الميزانية، وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية؛
- **الاستثمار والتمويل:** تقوم الفينتك باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة للعملاء؛ كما توفر منصات التمويل الجماعي للشركات سواء في كل قروض أو استثمار في رأس المال أو في شكل تبرعات؛
- **خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات:** وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات، والتي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للعميل، الملاءة المالية)؛
- **الخدمات الموجهة للبنوك والشركات:** تقدم التكنولوجيا المالية الفينتك العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكتك (Blocktech) التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين (Blockchain) فيما يتعلق بتسجيل المعاملات، أما بالنسبة للشركات تقدم أيضا الفينتك حلول مثل برامج معالجة المعلومات، وكذا إجراءات التحكم في أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر، إدارة الضرائب... الخ.

2.3. تطور التكنولوجيا المالية في العالم:

1-1- شركات التكنولوجيا المالية في الوطن العربي: تزايدت أهمية التكنولوجيا المالية في الوطن العربي في السنوات الأخيرة على الرغم من انها موجودة منذ عقود فهي تعمل على تقديم الخدمات المالية لعدد أكبر من الناس بطرق أكثر كفاءة، وتم اطلاق شركات التكنولوجيا المالية في الوطن العربي أغلبها في الامارات العربية المتحدة، مصر ولبنان، وتضاعف عدد الشركات الناشئة عام 2020 مقارنة بسنة 2012.

كان العالم العربي موطناً لـ 105 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بحلول نهاية عام 2015، في حين أن هذه الشركات الناشئة تمتد إلى 12 دولة، ومن الملاحظ أنها موزعة بالتساوي بين دول مجلس التعاون الخليجي والمشرق العربي وشمال إفريقيا كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 1: توزيع شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

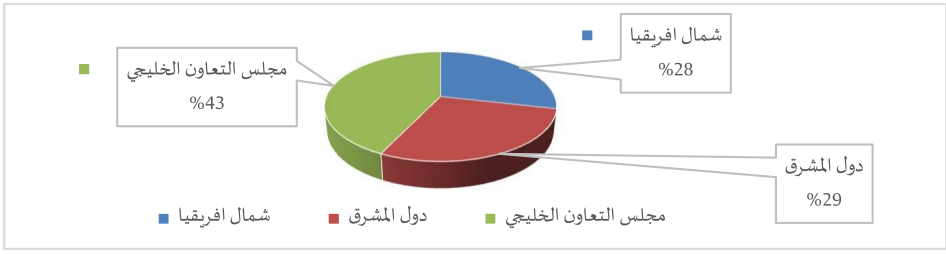

المصدر: من الموقع STATE OF FINTECH: على الخط

https ://www.difc.ae/files/3614/9734/3956/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.pdf

وتستقطب أربعة بلدان من أصل 12 دولة 73٪ من جميع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمثل هذه البلدان الأربعة مراكز التكنولوجيا المالية المحتملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ يعكس التركيز في المحاور الأربعة حقيقة أن هذه هي أكثر النظم البيئية للشركات الناشئة تقدمًا في المنطقة، والتي نمت بشكل أساسي بسبب الدعم الحكومي ومشاركة القطاع الخاص ومستويات التعليم الجيدة والاستقرار السياسي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 02: توزع الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية

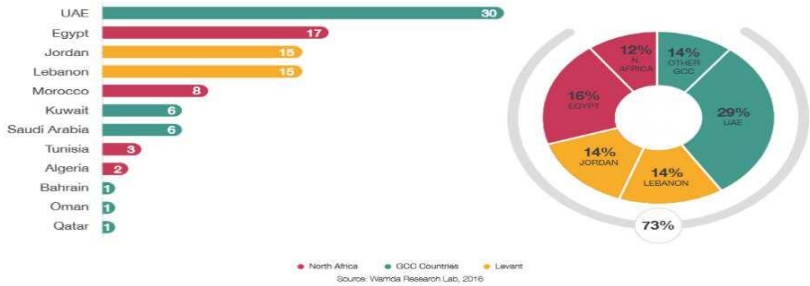

المصدر: من الموقع STATE OF FINTECH: على الخط

https ://www.difc.ae/files/3614/9734/3956/fintech-mena-unbundling-financial-services-industry.pdf

نلاحظ من خلال الشكل أنّ الامارات العربية المتحدة تتربع على رأس الدول المستقطبة للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية حيث تضم حوالي 30 شركة وهذا من مجموع 45 شركة لدول مجلس التعاون الخليجي، تليها مصر بـ 17 شركة ثم الأردن بـ 15 شركة.

2-1- تطور التكنولوجيا المالية في العالم: تشهد التكنولوجيا المالية نموا سريعا خلال السنوات الماضية خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ويرجع ذلك لاهتزاز ثقة العملاء في الخدمات المالية التقليدية خاصة منها المصرفية.

2-2-1- التكنولوجيا المالية في الدول المتقدمة: حسب تقرير أعدته شركة KPMG السويسرية سنة 2020، فإنّ حجم نشاط شركات التكنولوجيا المالية في العالم في ارتفاع مستمر منذ سنة 2014 إلى غاية 2019، فقد ارتفع رأس المال المستثمر من 51.2 مليار دولار سنة 2014 إلى 135.7 مليار دولار سنة 2019، وهذا يدل على تزايد الاهتمام بهذا المجال والشكل التالي يمثل حجم الاستثمارات العالمية في شركات التكنولوجيا المالية:

الشكل 3: حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية 2014-2019

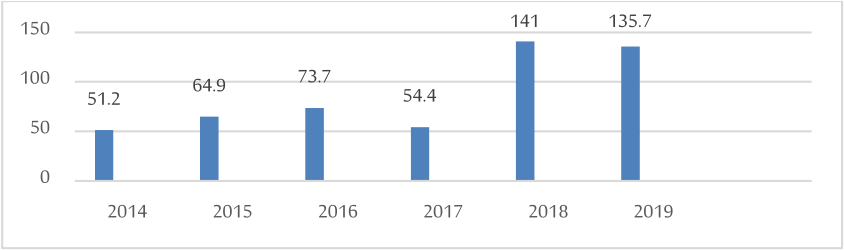

المصدر: (KPMG, 2020)

نلاحظ من الشكل أعلاه تسجيل تذبذب في إجمالي النشاط الاستثماري حيث شهدت السنوات ارتفاعا من 2014 إلى 2016، ليتراجع حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية سنة 2017 حيث بلغ 54.4 مليار دولار بعدما كان 73.7 مليار دولار سنة 2016، ثم عاود الارتفاع سنة 2018 ليتراجع سنة 2019 بمقدار 135.7 مليار دولار.

2-2-2- تطور استخدام التكنولوجيا المالية في العالم: تتباين معدلات استخدام التكنولوجيا المالية في العالم من دولة إلى أخرى وعلى مستوى 27 سوق عالمي سنة 2019، حيث احتلت كل من الصين والهند المرتبة الأولى عالميا بنسبة 87% تلتهما روسيا وجنوب افريقيا بنسبة 82%، في حين احتلت كل من فرنسا واليابان المراتب الأخيرة بنسب 35% و34% على التوالي، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 4: نسب استخدام التكنولوجيا المالية في العالم خلال 2019

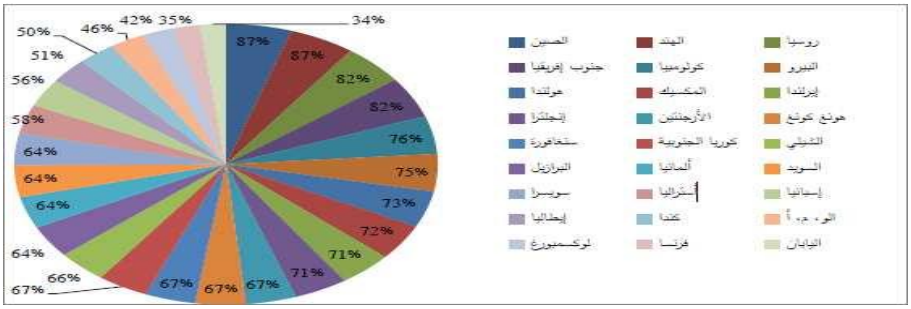

المصدر: Ey-global fintech adoption index, 2019, P7

وقد تزايد في الآونة الأخيرة اهتمام دول العالم بصناعة التكنولوجيا المالية، على مستوى 6 أسواق في العالم خلال الفترة 2015-2019، حيث تصدرت المملكة المتحدة لهاته الدول بمعدل 71%سنة 2019، تلتها كل من سنغافورة وهونغ كونغ بمعدل 67%، ثم استراليا بمعدل 58%، تليها كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية بنسب 50% و46% على التوالي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 5: اعتماد التكنولوجيا المالية في 6 أسواق عالمية خلال الفترة 2015-2019

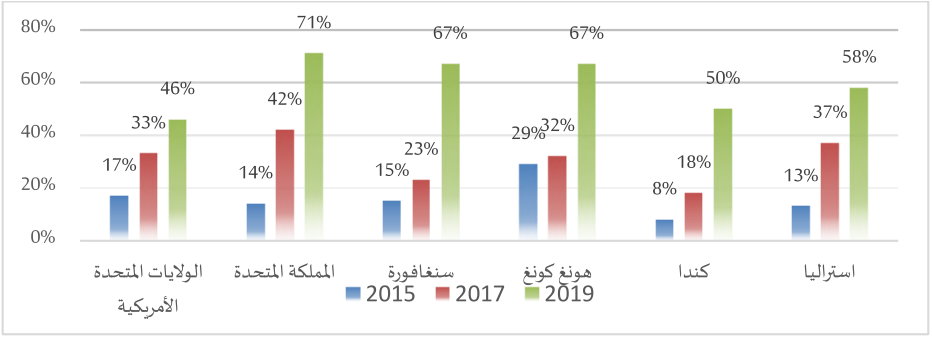

المصدر: Ey-global fintech adoption index, 2019, P8

3-1- **تطور قطاعات التكنولوجيا المالية في العالم:** يعد قطاع تحويل الأموال والمدفوعات الأكثر انتشارا واستخداما في العالم بنسب مرتفعة وصلت إلى 75% سنة 2019، بعدما كانت سنة 2015 18%، (المدفوعات الأكثر استخداما peer – to – peer، التحويلات غير المصرفية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول). كما يتبين أن قطاع التأمين عرف تطور ملحوظا بعدما كان في الرتبة الرابعة سنة 2015 بمعدل استخدام 8%، ثم أصبح في المرتبة الثانية سنة 2019، بمعدل 48% وهذا راجع لإقبال الأفراد للاستخدام مثل هذه التكنولوجيا والحاجة إليها، أما فيما يخص قطاع الإقراض فهو دائما في المرتبة الأخيرة وصل معدله إلى 27% سنة 2019 وهذا يرجع على صعوبة الحصول على المدخرات لكن التقنيات الجديدة

المتطورة في التكنولوجيا كالبلوكشين والعملات المشفرة ستجعل هذا القطاع يتطور مستقبلا ويصل إلى أعلى المعدلات، وهذا ما يظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل 6: تطور معدلات قطاعات التكنولوجيا المالية في العالم 2015-2019

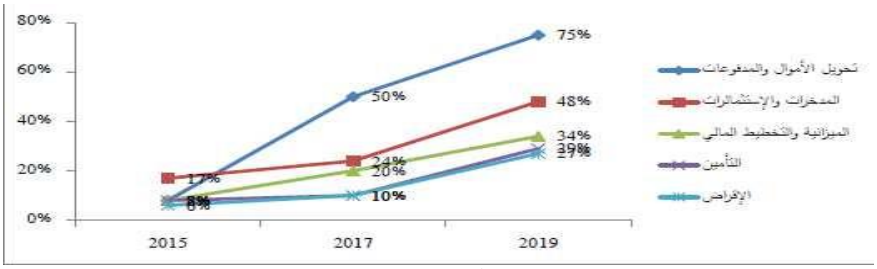

المصدر: (لطرش و حراق، 2020).

4. تأثير جائحة كورونا على التكنولوجيا المالية والشمول المالي في العالم

1.4. **الشمول المالي والحد من الآثار السلبية لأزمة فيروس كورونا:** الإبلاغ عن فيروس كورونا المستجد (COVID-19) لأول مرة في 31 ديسمبر 2019 بمدينة ووهان الصينية، استمر الفيروس في الانتشار في كل بلدان العالم تقريبا، وهذا اعتبارا من 1 ماي 2020، وقد أدت الزيادة السريعة لحالات الإصابة بالفيروس مع التدابير الواسعة النطاق لإبطاء وتيرة تفشي الفيروس إلى تباطؤ حاد للنشاط الاقتصادي في الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ومن المتوقع أن يكون الكساد الذي أذكته الجائحة التي ضربت العالم في 2020 الأشد حدة منذ الحرب العالمية الثانية (The World Bank , 2020)، لتتجاوز بذلك التداعيات والتأثيرات على الاقتصاد العالمي الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وللشمول المالي وما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها العديد من الآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، كما انّه يلعب دورا هاما في أوقات الأزمات.

الشمول المالي من شأنه أن يدفع بمعدلات النمو ويحسن من وضعية مختلف فئات المجتمع، وخاصة في أوقات الأزمات، فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع، وتمكن الأفراد والمؤسسات من النفاذ إليها بسهولها استخدامها، يصبح من الأيسر عليهم اتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل، والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم وإدارتها بشكل جيد، وكذا مواجهة الظروف الطارئة، وامتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة. (الباز، 2020)

وفي ظل انتشار فيروس كورونا، يتيح تعزيز الشمول المالي إمكانية الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية، والتي قد تكون سببا رئيسيا في نقل الفيروس من شخص لآخر نتيجة لتلوثها بالفيروس واستعاضة

عن ذلك بالتعاملات الالكترونية، وهو الأمر الذي يساعد على الحد من انتشار الفيروس وتفشيه بشكل كبير، كما تمكن المدفوعات الإلكترونية وغيرها من الخدمات المالية التي يمكن أن تقدم إلكترونيا أو عبر الهاتف الاستمرار في تقديم الخدمات المالية المختلفة للمواطنين.

2.4.تأثير جائحة فيروس كورونا على أسواق التكنولوجيا المالية: مثلت جائحة كورونا تحدي غير مسبوق لجميع قطاعات الاقتصاد العالمي، وقد تطلبت الاستجابة لهذا التحدي المرونة والابتكار من قبل شركات القطاع الخاص ومسؤولي القطاع العام في جميع انحاء العالم، وكان هذا واضحا بشكل خاص في القطاع المالي، حيث توسعت الخدمات المالية الرقمية لتسهيل المعاملات المستمرة على نطاق واسع.

وفي كثير من الدول اتخذت السلطات المالية خطوات هامة لدعم التحول إلى الحلول الرقمية، بما في ذلك التنازل مؤقتا عن الرسوم على المدفوعات الرقمية، وزيادة القيود على التحويلات الرقمية والسماح بالمعرفة الإلكترونية للعميل بدلا من التحقق من الهوية الشخصية، وهذا ما مكن الحكومات من توسيع شبكات الأمان الاجتماعي بسرعة من خلال الاستفادة من القنوات الرقمية لتقديم مدفوعات الإغاثة المتعلقة بـ كوفيد 19 بسرعة وكفاءة لكل من الأفراد والشركات.

كما مكنت المستهلكين من إدارة حياتهم المالية بشكل افتراضي من خلال الاستعانة بمنتجات وخدمات الإدخار والاقراض والاستثمار الرقمي، وهذا ما ساعد على إبطاء انتشار الفيروس بعد أن جعلت التعاملات غير التلامسية وغير النقدية شائعة (بن عيشوبة، صدقاوي، و بزارية، 2021).

وفي هذا السياق، أكدت دراسة استقصائية أجريت على أكثر من 2000 بالغ في المملكة المتحدة أنّ 66% من المستجوبين قد استخدموا التكنولوجيا المالية بانتظام بين مارس وجويلية 2020، وهذه زيادة بأكثر من 50% مقارنة بأرقام الاستخدام لعام 2019.

على العموم من المنطقي أن تلعب التكنولوجيا دورا أكبر عندما ينفصل العالم المادي عنا، وأن تؤدي جائحة فيروس كورونا إلى تسريع ما يسمى ثورة التكنولوجيا المالية بشكل كبير، وفي الكثير من الحالات، فإنّ ما شهدناه عام 2020 سيحث شركات الخدمات المالية على تنفيذ تقنيات أكثر تطورا والأهم من ذلك الانتقال من أنظمة تكنولوجيا المعلومات القديمة إلى الأنظمة الأساسية القائمة على السحابة. (بن عيشوبة، صدقاوي، و بزارية، 2021).

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن الجائحة شجعت العديد من المستهلكين والشركات على استخدام الحلول الرقمية بدلا من العمليات التقليدية غير المتصلة بالانترنيت، وهذا الاتجاه لن ينعكس

حتى لو تمت السيطرة على الفيروس، فمن غير المرجح أن يكون أي شخص اعتاد على إدارة شؤونه المالية بكفاءة وراحة من منزله أثناء الإغلاق في عجلة من أمره للوقوف من جديد في طابور في أحد فروع البنك أو الانتظار على الهاتف.

ولم تقتصر آثار جائحة كورونا على نطاق استخدام أو عرض منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية وحسب، بل شملت أيضا مستويات الاستثمار في أسواق التكنولوجيا المالية، ووفقا للتقرير الذي أصدرته مؤسسة KPMG International بشهر سبتمبر 2020، والذي يرصد حجم وعدد صفقات الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية والمدعوم من مؤسسات رأس المال المغامر (VC) ، وعمليات الاندماج والشراء (A*M)، شركات الأسهم الخاصة (PE)، تشير الأرقام إلى تراجع كبير في حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في النصف الأول من سنة 2020 مما أدى إلى تسجيل أسوأ نصف سنة منذ عام 2017 لصفقات التكنولوجيا المالية بعد النصف الأول لعام 2017، مع انخفاض ملحوظ في عدد الصفقات على مستوى العالم بتسجيلها لـ 1221 صفقة بقيمة 25.6 مليار دولار أمريكي، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل 07: إجمالي نشاط الاستثمار العالمي (VC، PE وA*M) في التكنولوجيا المالية من 2017 إلى النصف الأول من 2020.

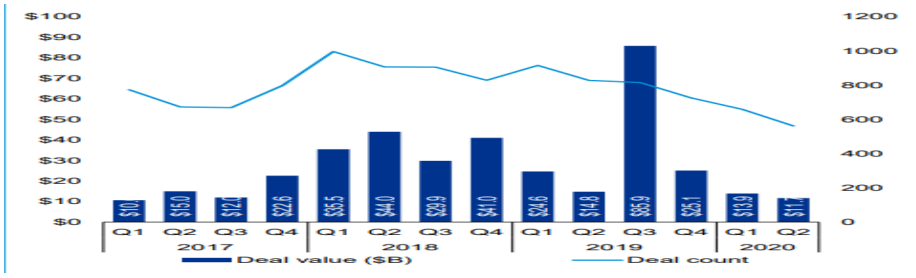

المصدر: (KPMG, 2020).

من الشكل أعلاه يظهر التأثير الكبير لجائحة كورونا في سلوكيات العملاء والأعمال على نطاق غير مسبوق، فليس من المستغرب أن ينخفض عدد الصفقات الضخمة (التي تزيد قيمتها عن 100 مليون دولار) على مستوى العالم في النصف الأول من 2020، بتسجيلها لـ 47 صفقة ضخمة مقابل 49 صفقة للنف الأول من عام 2019.

3.4.تداعيات جائحة كورونا على الشمول المالي الرقمي في الجزائر: يحظى موضوع الوصول إلى التمويل والخدمات المالية الرقمية في الجزائر، باهتمام من طرف بنك الجزائر إدراكا منه بالفرص الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي الرقمي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة

تحديات البطالة وتحقيق عدالة اجتماعية، ولا شك أن انتشار وباء كورونا في الجزائر كانت له تداعيات على الشمول المالي الرقمي في الجزائر، حيث أبرزت بوضوح الأهمية والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات المالية الرقمية وتوعية وتثقيف مستخدمي الخدمات المالية.

وللأسف الواقع يشير إلى أنّ الجزائر تعاني منذ زمن بعيد من ارتفاع نسبة الاقصاء المالي، والذي قدره بنك الجزائر نهاية 2017 بنسبة 33% من الكتلة النقدية أي ما يعادل 4675 مليار دينار جزائري، وهذا يظهر المستوى الضعيف للشنول المالي في الجزائر مما جعل بنك الجزائر يدق ناقوس الخطر لتجنيد كل الإمكانيات المتوفرة في سبيل امتصاص هده الأموال واستثمارها (بوعيشاوي و غزازي ، 2021).

تقتضي الظروف الصحية الراهنة المزيد من التباعد الجسدي، تجنب التجمعات والطوابير قدر الإمكان، مما يتطلب استخدام الدفع الالكتروني عن طرق الوسائل الحديثة، لتجنب التواجد في الأماكن والفضاءات المغلقة.

وفي ظل هذه الظروف، دعا بريد الجزائر مستخدمي البطاقة الذهبية إلى استخدامها في دفع الفواتير عن طريق الانترنيت وسحب الموال عن طريق الموزعات الآلية، كما دعا إلى استخدام نهائيات البيع الإلكتروني لدى التجار المتواجدين في المساحات الكبرى. وقد قام بريد الجزائر والبنوك الوطنية بتركيب أجهزة الدفع الالكتروني للتجار مجانا، وتحسيسهم بأهميتها بالإضافة إلى تسهيل إجراءات الحصول على البطاقة الذهبية. وكذا قام بتزويد الموزعات الآلية للأوراق النقدية بالسيولة اللازمة، واستغلالها 7/24، وتطهير هذه الأخيرة بصفة دورية، وكذا تنصيب أجهزة الدفع المسماة نهائيات الدفع الالكتروني، حيث تم منحها مجانا للتجار والصيدليات، لتشجيع الزبائن على استعمال البطاقة الذهبية (شاوش، 2020).

5. خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في البحث يمكن القول أنّه في ظل جائحة كورونا برزت التكنولوجيا المالية كطريقة مبتكرة لتحقيق الشمول المالي والسبيل الأنجع للنمو الاقتصادي الشامل، فبالإضافة إلى تحسين سرعة الخدمات المالية وملاءمتها وكفاءتها، فإنّ التكنولوجيا المالية لديها القدرة على تعزيز الشمول المالي، وبشكل أكثر تحديدا يمكن أن يعزز الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة للسكان والمؤسسات في ظل الحجر الصحي المفروض من أجل احتواء الأزمة الصحية، تقليل التأخيرات والتكاليف في التحويلات

عبر الحدود، تعزيز الكفاءة والشفافية في العمليات الحكومية، مما ساعد على الحد من الفساد، وتسهيل التحويلات الاجتماعية والإنسانية بما يحفظ كرامة الانسان.

وعليه خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- حظي مفهوم الشمول المالي في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من الدول، حيث أنّه يهدف إلى تعميم الخدمات المالية وضمان وصولها إلى كافة فئات المجتمع بجودة عالية وتكاليف منافسة؛
- يلعب الشمول المالي دورا هاما في التأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- التكنولوجيا المالية اختراع وابتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير قطاع التمويل، حيث تتميز خدماتها بالسهولة والسرعة والتكاليف المنخفضة؛
- من شأن التكنولوجيا المالية أن تعزز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الانترنيت، وهذا من شأنه أن يوسع نطاق الشمول المالي خصوصا مع ارتفاع نسبة استخدام الهواتف الذكية، وتفوقها على عدد الحسابات المصرفية في الدول العربية؛
- يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية صعوبات عدة أهمها ضعف الأعمال، ندرة رؤوس الأموال المغامرة، بالإضافة إلى المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمات الانترنيت والاتصال مما يعيق توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية مما يحد من تحقيق الشمول المالي في العالم العربي؛
- لعبت الخدمات المالية الرقمية دورا رئيسيا في احتواء آثار جائحة كورونا وستظل لها أهمية بالغة مع سعي دول العالم نحو تعميم استخدام التكنولوجيا المالية؛
- تأثرت الاستثمارات في صناعة التكنولوجيا المالية في العالم بشكل ملحوظ بالأزمة الصحية خلال النصف الأول من سنة 2020، ومع ذلك من المرجح أن تكون هذه الأزمة فرصة لفتح طريق لبعض مجالات التكنولوجيا المالية.

التوصيات: لزيادة نمو شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية والجزائر بشكل خاص ومساهمتها في تعزيز الشكول المالي نقترح مجموعة من التوصيات أهمها:

- تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجيا، إضافة على تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق النائية؛

- محاولة النظر والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال الشمول المالي ومواكبة التطور التكنولوجي المالي للوصول إلى الخدمات المالية وتطبيقها في الدول العربية؛
- من الضروري للحكومات ومن أجل نجاح برنامجها للتحول الرقمي أن ترتقي بالبيئة التنظيمية والتشريعية لمؤسسات التكنولوجيا المالية من أجل سلامة ومتانة هذه المؤسسات، وكذلك حماية المستخدمين للمنتجات الالكترونية والأهم من ذلك يعزز الشمول المالي.

6. قائمة المراجع:

7. بنك الجزائر. (2017). الشمول المالي. الجزائر.
8. KPMG. (2020). *report global analysis of investment in fintech.* the pluse of fintech.
9. Matthieu, L. (2017). Les banques aux prises avec les fintech. *journal de l'economie politique*(3), 43-58.
10. The World Bank . (2020, 6). *COVID-19 to Plunge Global Economy into Worst Recession since World War II*. Retrieved from The World Bank: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/06/08/covid-19-to-plunge-global-economy-into-worst-recession-since-world-war-ii
11. إتحاد المصارف العربية. (2017). الشول المالي حاجة عربية للحد من الفقر. *مجلة اتحاد المصارف العربية، 436*، 12.
12. دهبية لطرش، و سمية حراق. (2020). واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية واهميتها في تعزيز الشمول المالي. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 5*، 96.
13. رفيق شاوش. (11 سبتمبر, 2020). *دور الدفع الالكتروني -البطاقة الذهبية لبريد الجزائر نموذجا- في الحد من انتشار فيروس كورونا*. تم الاسترداد من مجلة القانون والأعمال الدولية: https://www.droitetentreprise.com/20967/
14. رفيقة بن عيشوبة، صورية صدقاوي، و امحمد بزارية. (2021). التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا. *مجلة الاقتصاد والبيئة، 4*(1)، 163-182.
15. سعيدة حرفوش. (2019). التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي. *مجلة آفاق علمية، 11*(3)، 724-744.
16. صندوق النقد العربي. (2012). *فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية والتمويل في الدول العربية*. ورقة عمل في اجتماع الدورة 36 لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، الكويت.

17. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 3*(2)، 116.
18. ماجد أبو دية. (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. غزة، فلسطين: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة.
19. محمد محمود الإمام. (12 09, 2021). *دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الاسلامية*. تم الاسترداد من اسلام اون لاين: https://islamonline.net/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%83%d9%86%d9%88%d9%84%d9%88%d8%ac%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d8%b7%d9%88%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%86%d9%88%d9%83/
20. مراد بوعيشاوي ، و مراد غزازي . (2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا - كوفيد 19-. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 6*(1)، 72-83.
21. مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2017). سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية: غرفة التجارة الأمريكية.
22. هبة الباز. (2020). الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، 177-196.
23. هشام بوعافية، و نورة بوعلاقة. (2019). اثر تطبيق التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية. *ملتقى وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشكول المالي بالدول العربية* (صفحة 4). المدية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي قارس المدية الجزائر.
24. وهيبة عبد الرحيم، و أشواق بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب ناجحة. *ملتقى وطني حول الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية -تحديات النمو والمنافسة-* (صفحة 2). تمنراست: المركز الجامعي تمنراست الجزائر.
25. ياسر جامع. (2014). المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المتعاملين مع المصارف الإسلامية الأردنية. *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 2*.

أهمية تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية لمواجهة جائحة كورونا.

The importance of enhancing digital financial inclusion in the Arab countries to confront the Corona pandemic

د. مريم سايغي [1]
Dr. MERIEM SAIGHI [1]
[1] جامعة الجزائر3 (الجزائر)، saighi.meriem@univ-alger3.dz

ملخص:
تهدف هذه الدراسة الى ايجاد المتطلبات الضرورية لتحقيق الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، وذلك نظرا لأهميته الكبيرة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي خاصة في ظل جائحة كورونا. ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضاً تصميم الخدمات المالية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة.
كلمات مفتاحية: الشمول المالي الرقمي، جائحة كورونا، الدول العربية، الحكومة الالكترونية.

Abstract:
This study aims to find the necessary requirements to achieve digital financial inclusion in the Arab countries, by focusing on its great importance in achieving stability and economic growth especially in light of the Corona pandemic. To ensure that people benefit from digital financial services, a well-developed payment system, good physical infrastructure, adequate regulations, and strict safeguards to protect consumers are required.. Financial services also need to be designed to meet the needs of disadvantaged groups.
Keywords: digital financial inclusion, corona pandemic, Arab countries, e-government.

1. مقدمة:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة سنة 1993 في دراسة" ليشون وثرفت "عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، اين تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وفي سنة 1999استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، الى ان أصبح من المواضيع الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد الازمة المالية العالمية، فزاد التزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية لجميع افراد المجتمع دون استثناء، نظرا لأهميته الكبيرة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. ومنذ إعلان منظمة الصحة العالمية، في نهاية ديسمبر 2019 ظهور فيروس كورونا المستجد في الصين، أخذ الفيروس في الانتشار في باقي دول العالم فانتقل الاهتمام بالشمول المالي الرقمي، حيث قامت معظم الدول المتقدمة والنامية بوضع استراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي الرقمي، اذ تعد الدول العربية من بين الدول التي تبذل جهودا لغرض تعزيز الشمول المالي الرقمي رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها. ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي متطلبات تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية لمواجهة جائحة كورونا؟

ويتفرع من هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية الاتية:

- ما هو الشمول المالي الرقمي؟
- ما هي اهمية واهداف الشمول المالي الرقمي؟
- كيف تطور الشمول المالي الرقمي في دول العالم؟
- ما هو واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية؟
- ما هي سبل تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية؟

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة، وقصد الإجابة على الأسئلة الفرعية، ارتأينا طرح الفرضيات التالية والتي تكون منطلقاً لدراستنا:

-يساهم الشمول المالي الرقمي في زيادة حجم الناتج الداخلي الخام.

- يساهم الشمول المالي الرقمي في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

تتمثل أهمية هاته الدراسة في التعرف على الشمول المالي الرقمي بصفة عامة، واهميته في مواجهة تداعيات جائحة كورونا بصفة خاصة، نظرا لدوره في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وهذا بغية إيجاد متطلبات تعزيزه في الدول العربية.

تتمثل اهداف هاته الدراسة في تسليط الضوء على النقاط التالية:

- التعرف على الشمول المالي الرقمي.
- التعرف على تطور الشمول المالي الرقمي في العالم.
- ابراز واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية.
- إيجاد سبل تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية لمواجهة جائحة كورونا.

من اجل معالجة هاته الدراسة وبالتالي الاجابة على الاشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي المناسب لدراسة الشمول المالي الرقمي، وبالتالي التعرف على واقعه في الدول العربية ومن ثم البحث عن سبل تعزيزه لمواجهة جائحة كورونا. وقد اعتمدنا لذلك خطة تتضمن خمسة محاور أساسية، وهي:

أولا: تعريف، ابعاد ومبادئ الشمول المالي الرقمي

ثانيا: اهداف واهمية الشمول المالي الرقمي

ثالثا: تطور الشمول المالي الرقمي في دول العالم

رابعا: واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

خامسا: سبل تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

2. أولا: تعريف، ابعاد ومبادئ الشمول المالي الرقمي

ان الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية سنة 2007، وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا، ثم عُقد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجي، ومصر.

1.2 **تعريف الشمول المالي الرقمي:** الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، وبالأخص بعد الازمة المالية العالمية، ومن بين أهم التعاريف التي قدمت له من طرف الهيئات الدولة المعنية، نذكر:

*الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي هو: "أن يُتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة، من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة، ومن بين هذه الخدمات المالية، نذكر: خدمات فتح الحسابات، الادخار، الاقتراض، والتأمين...الخ، اذ يركز الشمول المالي على إزالة العقبات التي قد تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية" . (يسر برنيه، 2019، صفحة 2)

*الشمول المالي حسب منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE هو" :العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي." (لعلاوي نواري ، 2020، صفحة 7)

*الشمول المالي حسب البنك الدولي: " يعني أن يستطيع الأفراد والشركات الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، الادخار، الائتمانيات والتامين) التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة". (بن قيدة مروان ، 2018، صفحة 93)

فالشمول المالي يهدف الى اتاحة الخدمات المالية والمصرفية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت افراد ام مؤسسات، وتمكينهم من استخدامها بأسعار معقولة وجودة مناسبة، وهذا عن طريق القنوات المالية الرسمية.

★ **تعرف مؤسسة التحالف العالمي الشمول المالي الرقمي** "انه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين ماليا والذين يعانون من نقص الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات". (عمر ايت مختار ، 2021، صفحة 94)

يسعى الشمول المالي الرقمي إلى الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المشمولين ماليا، وهذا لتكون الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، بحيث تخضع تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

2.2أبعاد ومؤشرات الشمول المالي الرقمي: تتمثل الأبعاد الرئيسية للشمول المالي الرقمي فيمايلي: (رفيقة صباغ ، 2020، الصفحات 514-515)

- **الحصول على الخدمات والمنتجات المالية**: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة.
- **استخدام الخدمات والمنتجات المالية**: يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية، والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- **جودة الخدمات والمنتجات المالية**: يعتبر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية. وتعتبر الخدمة المالية تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

3.2مبادئ الشمول المالي الرقمي: أصدرت مجموعة العشرين في عام 2016 المبادئ التوجيهية رفيعة المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة، وتتوزع المبادئ كالآتي: (عمر ايت مختار ، 2021، الصفحات 295-296)

***المبدأ الأول:** دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع، ونظام دفع قابل للتشغيل البيني مع ضمان تنافسية المؤسسات المالية.

***المبدأ الثاني:** التشجيع على توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة، مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

***المبدأ الثالث:** تحسين توافر دقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

***المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

***المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحدّ من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

***المبدأ السادس:** النظر إلى تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

***المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات، من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

***المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

3. ثانيا :اهداف واهمية الشمول المالي الرقمي

ان بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى جميع فئات المجتمع دون تمييز، لذلك زاد الاهتمام العالمي به نظرا لتنامي فوائده واهميته بغية تحقيق أهدافه، خاصة مع التطور التكنولوجي الرقمي.

1.3 أهداف الشمول المالي الرقمي تلعب الخدمات المالية الرقمية دورا بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل الأهداف الأساسية لتسريع وتيرة هذا التطور فيما يلي: (عمر ايت مختار ، 2021، صفحة 296)

- وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لمعظم الناس بالاستفادة من الخدمات المالية الرقمية وضمان وجود بيئية تنافسية؛

- الاستثمار في العناصر الأساسية اللازمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية؛ مثل البنية التحتية المتمثلة في النطاق العريض للهاتف المحمول لاسيما في المناطق النائية، وتطوير شبكات الوكلاء التي تلبي حاجة الأفراد للقيام بعمليات سحب وإيداع على المستوى المحلي.

- توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية، بما في ذلك أنظمة البصمة الإلكترونية؛

- توسيع واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة؛ وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى للمطورين الوصول إلى البرمجيات التي تمثل حقوق ملكية، كي تتمكن التطبيقات الجديدة من التواصل والتفاعل مع بعضها البعض.

2.3 اهمية الشمول المالي الرقمي: تتمثل اهمية الشمول المالي الرقمي فيمايلي: (بوعيشاوي مراد ، 2021، الصفحات 75-76)

-أهمية الشمول المالي الرقمي في تحقيق الاستقرار المالي ورفع معدل النمو الاقتصادي: اكدت الدراسات ان هناك علاقة طردية بين الشمول المالي الرقمي والاستقرار المالي، اين تتمكن شريحة واسعة من افراد المجتمع من الحصول على منتجات وخدمات مالية عبر قنوات رسمية وبتكاليف معقولة نتيجة المنافسة

بين المؤسسات المالية والمصرفية لاستقطاب اكبر عدد من الزبائن، وبالتالي تكون هناك مشاركة واسعة وفعالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتدعم الاستقرار المالي وبالتالي التاثير على معدل النمو الاقتصادي.

-**أهمية الشمول المالي الرقمي بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم**، وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها:

- تم تحديد الشمول المالي الرقمي كعامل تمكيني لسبعة اهداف من اهداف التنمية المستدامة.
- اعتراف والتزام مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي الرقمي في جميع انحاء العالم وتطبيق مبادئها للدمج المالي الرقمي.
- اعتبرت مجموعة البنك الدولي ان الشمول المالي الرقمي عنصر تمكيني رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في المجتمع.

-**أهمية الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية:** وهذا من خلال تنويع منتجاتها وخدماتها المالية، والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والزبائن، وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.

-**اهتمام الشمول المالي الرقمي بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي:** وهذا من خلال اتاحة الفرصة للفقراء ومحدودي الدخل بالحصول على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل وأسعار منخفضة، وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال هذا تكون فيه توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم لحماية حقوقهم.

4. **ثالثا: تطور الشمول المالي الرقمي في دول العالم**

تزايدت أهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي خلال الأعوام الماضية، خصوصاً مع النمو الكبير الذي تشهده التقنيات والخدمات المرتبطة بها .وقد أبرزت أزمة فيروس كورونا الحالية مدى الحاجة لاستخدام التقنيات المالية الحديثة في تقديم المنتجات والخدمات المالية، سواء كانت المقدمة من القطاع العام أو القطاع الخاص، فمن جهة أسهمت هذه التقنيات في استمرار العمليات المالية دون انقطاع، ومن جهة أخرى خفضت من المخاطر الصحية الناجمة عن استخدام العمليات المالية التقليدية.(صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 162)

الشكل 1: بعض مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية مقارنة بدول العالم، وذلك كنسبة من المواطنين البالغين(اكبر من 15 سنة)

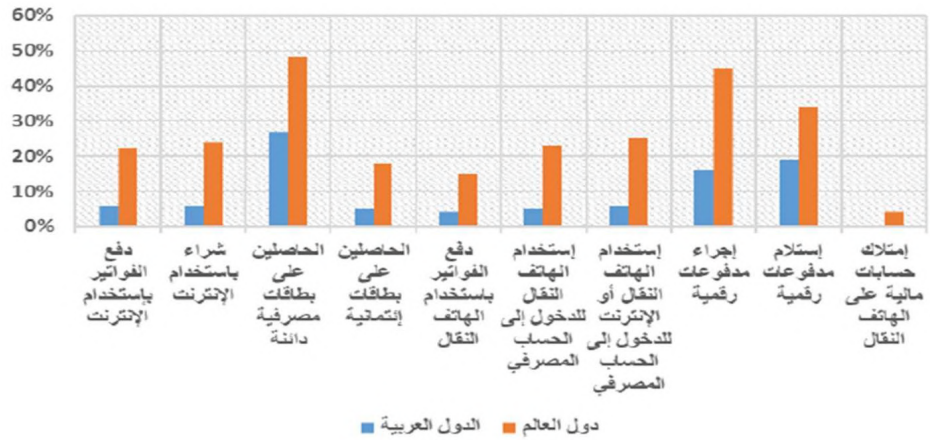

المصدر: صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار في الدول العربية**، 2021، ص: 163.

من الشكل السابق نلاحظ ان مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية تمثل نسبة قليلة جدا مقارنة بما هو عليه في بقية دول العالم، حيث ان اكبر نسبة فيها تتمثل في الحاصلين على بطاقات ائتمانية دائنة بنسبة 28% مقارنة ب 49% في بقية دول العالم، اما اقلها فهي 0% وهي تتمثل في امتلاك حسابات مالية على الهاتف النقال.

بالنسبة لاستخدام الهاتف المحمول في الخدمات المالية، تمثل الصين وكينيا نموذجين مختلفين، ففي الصين تُقدَّم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بشكل رئيسي من خلال مقدِّمي خدمات الدفع للغير ، مثل Alipay و WeChat باستخدام تطبيقات الهواتف الذكية المرتبطة بحساب في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية . لكن في كينيا، تُقدَّم هذه الخدمات بشكل اساسي من خلال مشغلي شبكات الهاتف المحمول، ولا يلزم ربط الحساب المالي عبر الهاتف المحمول بحساب آخر في مؤسسة مالية. (مجموعة البنك الدولي، 2017، صفحة 7)

كما تشير دراسات أخرى الى وجود علاقة قوية بين عدد مستخدمي الهاتف المحمول وبين تحسين مستوى الدخل الفردي، حيث تؤدي كل زيادة بنسبة1 % في عدد السكان الذين يستخدمون الهاتف المحمول في معاملاتهم المصرفية الى تحسين الدخل الفردي بحوالي 0.3%.

الشكل 2: نسبة الأشخاص البالغين المشمولين ماليا حول العالم والمستخدمين للهاتف المحمول والانترنت للولوج الى حساباتهم المختلفة حسب الأقاليم المختلفة (%)

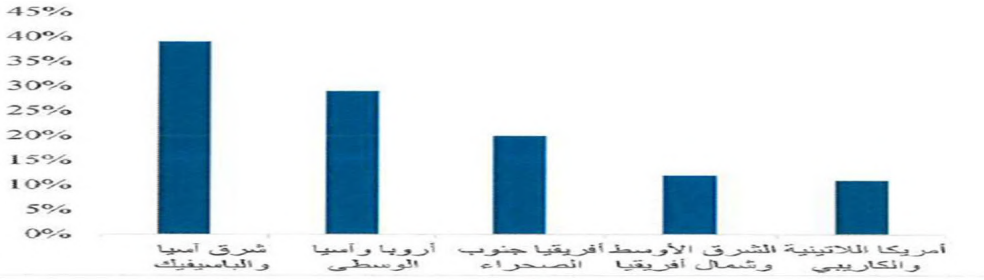

المصدر: الوليد طلحة وصبري الفران، **الشمول المالي الرقمي: موجز السياسات**، العدد السابع عشر، ديسمبر2020،ص: 3.

وفقا للشكل السابق فان حوالي 12% من السكان البالغين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا يستخدمون هواتفهم المحمولة والانترنت للولوج الى حساباتهم المصرفية، فهي بالتالي تحتل المرتبة الخامسة بعد افريقيا جنوب الصحراء 20% وأوروبا واسيا الوسطى30 %، ثم شرق اسيا والباسيفيك 40%، في حين تحتل امريكا اللاتينية المرتبة الاخيرة 11% . وتعتبر الدول مرتفعة الدخل الأعلى استخداما للهاتف النقال والانترنت للولوج الى حساباتهم المصرفية.

عالميا، افاد 52% من البالغين او 76 %من مالكي الحسابات بأنهم استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في ارسال او استلام مدفوعات رقمية خلال العام الماضي. وفي البلدان مرتفعة الدخل بلغت النسبة 91% (97%من مالكي الحسابات) مقابل 44% من البالغين(70% من مالكي الحسابات) في الدول النامية. الا ان استخدام المدفوعات الرقمية اخذ في الارتفاع، فقد زادت هاته النسبة ب 11% بين عامي 2014و 2017، وب 12% في البلدان النامية، كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل 3: نسبة الافراد الذين لديهم حساب مصرفي يستخدمونه في المدفوعات الرقمية(%)

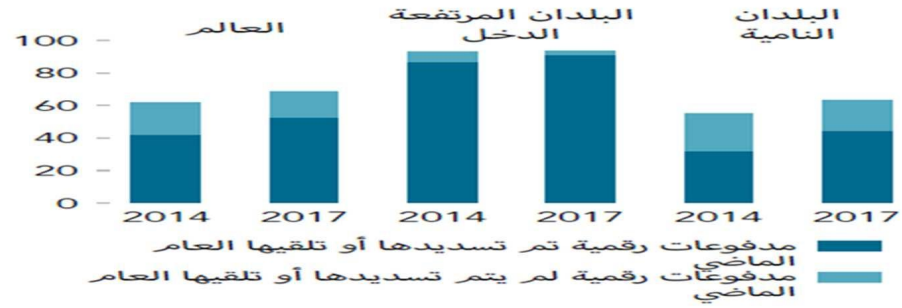

المصدر: مجموعة البنك الدولي، **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي**، 2017، ص :7.

5. رابعا : و اقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

تعول الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63% من السكان البالغين الى الخدمات المالية، لاسيما من فئات الاناث والشباب والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة الاناث المشمولات ماليا 26% من اجمالي الاناث البالغات، فيما تبلغ نسبة الشباب المشمولين ماليا الى 22%، ولا تتوفر الا لنحو9% من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية البنكية. كذلك يوفر حجم تدفقات تحويلات العاملين في المنطقة العربية الذي وصل الى نحو 60 مليار دولار سنة 2019 فرصة كبيرة للاستفادة من هذه التحويلات في تعزيز الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية. كما تركز حكومات الدول العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي الرقمي. (الوليد طلحة ، 2020، صفحة 5)

يشير الشكل الموالي الى نسبة السكان البالغين المستخدمين للأنترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين، حيث حققت اربع دول عربية معدلات مرتفعة في استخدام الانترنت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي : الامارات 46.6% ،البحرين 29% ،الكويت 23.8% ،السعودية 25.7% ،في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى 1.5% في المغرب، و 7.9% في ليبيا.

الشكل 4: نسبة السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين سنة 2017

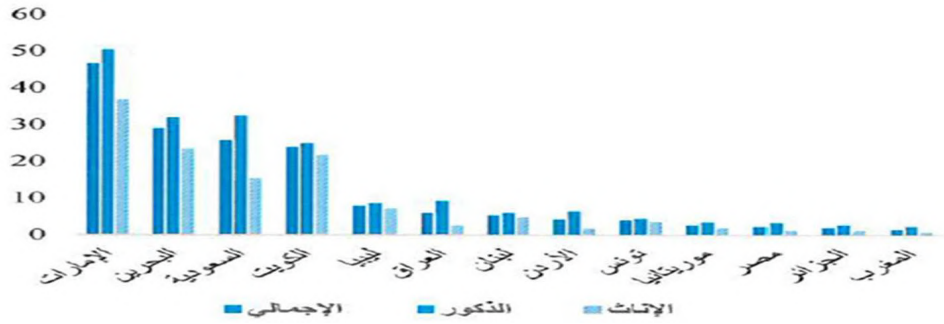

المصدر: الوليد طلحة وصبري الفران، **الشمول المالي الرقمي: موجز السياسات**، العدد السابع عشر، ديسمبر2020،ص: 5.

كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الالكتروني واتجاهاتها المتعددة، مثل استخدام المحافظ الرقمية والدفع الالكتروني في التجارة الالكترونية، حيث تحتل دولة الامارات المرتبة الأولى عربيا فيما يتعلق باستخدام البالغين لأدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم المالية بنسبة 81% ، تليها

البحرين بنسبة 74%، ثم الكويت بنسبة 68% ، اما في الجزائر فهي تمثل29 % ، في حين تمثل اليمن اقل نسبة وهي 5 % كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل 5: نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية(%)

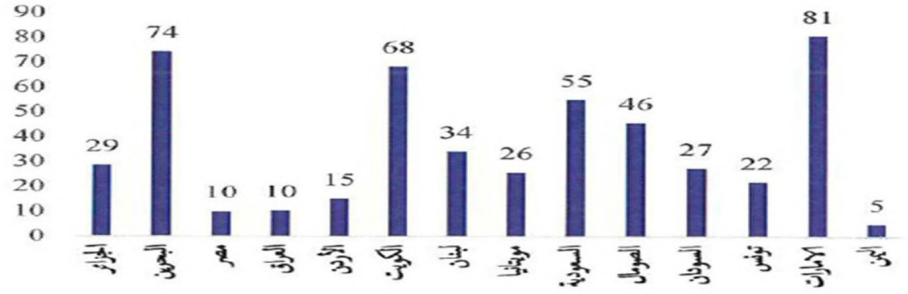

المصدر: نفس المصدر السابق، ص:.6

هناك عدد من المؤشرات التي يمكن الرجوع اليها لقياس مستوى نجاح شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي الرقمي، من خلال زيادة نسبة نفاذ الافراد والمشروعات للخدمات المالية، علاوة على دورها في تعزيز التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية، اذ تحصلت السعودية على النسبة الأكبر ب 11.5% ، تليها الجزائر ب8.2% ،وهذا راجع الى ارتفاع البطاقات البنكية واليات الدفع عن طريق الانترنت، إضافة الى عدد الموزعات الالية ومحطات الدفع الالكتروني. في حين تحصلت اليمن على اقل نسبة مقدرة ب 0.8% .وهذا ما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل 6: نسبة البالغين المشمولين ماليا ويستخدمون أدوات الدفع الالكتروني في معاملاتهم اليومية(%)

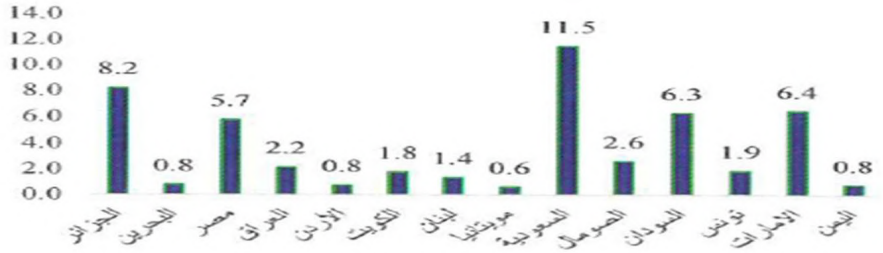

المصدر :نفس المصدر السابق، ص:.7

كما تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كورونا لضمان نفاذ امن الخدمات المالية لكافة شرائح السكان، ففي الأردن تعمل السلطات على مواصلة تشغيل أنظمة الدفع والتسويات عن بعد خلال فترة الحجر الصحي، لضمان تدفق الأموال بين حسابات الافراد والشركات في القطاع المصرفي.

6.خامسا: سبل تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

تتمثل اهم آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي فيما يلي:

***دعم البنية التحتية المالية والرقمية:** تعتبر هذه الاخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي الرقمي، لذلك يجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن مايلي: (صليحة فلاق، 2019، الصفحات 10-11)

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها؛
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية؛
- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة .

***دمج الشمول المالي الرقمي في الرؤى والاستراتيجيات الوطنية:** من خلال تركيز الخطط الوطنية على تشجيع مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات ملائمة لطبيعة الفئات غير المشمولين ماليا والتغلب على التحديات القائمة في هذا الصدد. (الوليد طلحة ، 2020، صفحة 9)

***تبني اطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي الرقمي:** أكدت المصارف المركزية العربية حرصها على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، الأمر الذي يرسخ الثقة في النظام المالي ويساهم في تعزيز التثقيف والتوعية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية. (اتحاد المصارف العربية، 2021)

***الموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي الرقمي:** وهو ما يتطلب ضرورة امتثال هذه الخدمات للمتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب وحماية سرية بيانات العملاء، وضمان امن الفضاء السيبراني، مع التركيز على وضع ممارسات مالية رقمية مسؤولة لحماية المستهلكين. (الوليد طلحة ، 2020، صفحة 9)

***تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية:** هذا من خلال عدد من الاليات، من بينها : الدور الملموس للبيئات الرقابية الاختبارية ، لتشجيع وتقديم الدعم لشركات التقنيات المالية الحديثة، علاوة على

تبني حوافز لتقديم الدعم على المستوى الوطني لمزودي الخدمات المالية الرقمية من خلال تسهيل نفاذهم للتمويل، وتبني أنظمة الهوية الرقمية. (الوليد طلحة ، 2020، صفحة 9)

***التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية الرقمية:** من خلال اطلاع العملاء على حقوقهم وواجباتهم والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقائهم على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية. (بن قيدة مروان ، 2018، صفحة 95)

***متابعة التقدم على مستوى الشمول المالي الرقمي:** نظرا لتزايد أهمية استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي ودورها الكبير في زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية. (الوليد طلحة ، 2020، صفحة 10)

***تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية :** تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية. (صليحة فلاق، 2019، صفحة 10)

***تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء :** مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات، وتخفيض الرسوم والعمولات إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات. (بن قيدة مروان ، 2018، صفحة 95)

***حماية العملاء ضد الاحتيال المالي :** من خلال وضع أنظمة للرقابة الداخلية التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة. (صليحة فلاق، 2019، صفحة 11)

***تعزيز الحكومة الالكترونية:** فهي تعد احدى المنصات المعاصرة الهامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التنموية ،ومن المتفق عليه ان انتشار الحكومة الالكترونية لدعم الحكومة الرشيدة ضروري لبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات. (محمد طرشي، 2019، صفحة 133)

7. خاتمة:

لقد خلصت هاته الدراسة الى مدى اهمية الشمول المالي الرقمي في مواجهة تداعيات ازمة كورونا بغية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، اذ يسعى الشمول المالي الرقمي إلى الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان المشمولين ماليا، كي تكون الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، بحيث تخضع تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

فيما يخص المنطقة العربية، فلا زالت مؤشرات الشمول المالي الرقمي دون مستوى الطموحات، حيث تبنت العديد من الدول العربية استراتيجيات وبرامج تخص الشمول المالي بشكل عام، ارتكزت على محاور متعددة، منها محور يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والتوعية المالية الرقمية، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الشمول المالي الرقمي في الدول العربية .اذ يساعد الشمول المالي الرقمي على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 6% وتحقيق مكاسب يبلغ مجموعها 3.7 تريليون دولار بحلول سنة 2025.

وبغية تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، لابد من:

- دعم البنية التحتية المالية والرقمية.
- تبني اطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي الرقمي.
- التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية الرقمية.
- متابعة التقدم على مستوى الشمول المالي الرقمي.
- تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية.
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء.
- حماية العملاء ضد الاحتيال المالي.
- تعزيز الحكومة الالكترونية.

8. قائمة المراجع:

* **المقالات:**

-بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، (2018)،**واقع و افاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد1.

-بوعيشاوي مراد وعماد غزازي، (2021)،**الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا –كوفيد 19-**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 6، العدد1.

-رفيقة صباغ وسليمة غرزي، (2020)،**الشمول المالي في الدول العربية ...الواقع والافاق**، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد ،10 العدد 2 .

-عمر ايت مختار وجازية حسني ونبيل بلوطي،(2021)،**اليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المراة اقتصاديا –صندوق مشاريع المراة العربية نموذجا-**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 1.

-فلاق صليحة وحمدي معمر، (2019)،**تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7.

-لعلاوي نواري وحماني عبد الرؤوف، (2020)،**مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر- البطاقة الذهبية لبريد الجزائر نموذجا مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون**- ،المجلد 5 ،العدد 12 .

-محمد طرشي، انساد رضوان وعبو عمر،(2019) ،**متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال ،المجلد،1 العدد 1.

***التقارير:**

-الوليد طلحة وصبري الفران، (2020)،**الشمول المالي الرقمي : موجز السياسات**، صندوق النقد العربي العدد السابع عشر، ديسمبر.

-صندوق النقد العربي، (2021)، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية** .

-يسر برنيه وحبيب اعطيه، (2019) ،**الشمول المالي في الدول العربية : الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي.

***المواقع الكترونية :**

-**اتحاد المصارف العربية، متاح على،https://uabonline.org/ar/ تاريخ الاطلاع :2021/09/25 .**

التمويل الرقمي في الجزائر ومتطلبات تطويره كمدخل لتعزيز الشمول المالي

Digital Finance in Algeria and the Requirements for its Development as an Entry point to Enhance Financial Inclusion

بلخيرعمومن [1]، د. محمد الحافظ عيشوش [2]

Amoumene belkhir [1], Dr. Aichouche mouhamed elhafedh [2]

[1] جامعة الوادي (الجزائر)، amoumene@univ-eloued.dz

[2] جامعة الوادي (الجزائر)، Aichouche-mohammedelhafed@ univ-eloued.dz

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التمويل الرقمي في الجزائرية ودوره في تعزيز الشمول المالي ،من خلال عرض وتحليل مؤشرات وإحصائيات حول واقع التمويل الرقمي في الجزائر . حيث توصلت الدراسة الى ان الجزائر رغم المجهودات المبذولة في مجال تطوير الخدمات المالية الالكترونية إلا انها لا تزال بعيدة عن تحقيق الاهداف المرجوة من الشمول المالي، مقارنة بباقي الدول العربية والدول الغربية التي تمكنت من تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الالكترونية.

كلمات مفتاحية: الخدمات المالية الإلكترونية ، التمويل الرقمي.، تكنولوجيا المعلومات والإتصال.، الشمول المالي .

Abstract: This study aimed to identify the reality of digital finance in Algeria and its role in promoting financial inclusion, by presenting and analyzing indicators and statistics about the reality of digital finance in Algeria. Where the study concluded that Algeria, despite the efforts made in the field of developing electronic financial services, is still far from achieving the desired goals of financial inclusion, compared to the rest of the Arab countries and Western countries that were able to enhance financial inclusion through electronic financial services.

Keywords: electronic financial services; information and communication technology; Financial Inclusion.

1. مقدمة:

إن التحول نحول الاقتصاد الرقمي فرض منطقه على قطاعات شتى لاسيما القطاع المصرفي الذي يعد من اسرع القطاعات استجابة للتغيرات بحكم الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويله لشتى دواليب الاقتصاد ، الامر الذي نتج عنه إبتكار خدمات مالية رقمية (التمويل الرقمي) جديدة ومختلفة تتميز بتكاليف منخفضة وزيادة السرعة والأمان والشفافية،مع توفير القدرة على التكيف مع الازمات مما يسهل الوصول الى الفئات المقصاة ماليا، بغرض التحرر من الموروث التقليدي في العمل المصرفي الذي يتسم بالبيروقراطية والتعقيد.

وإدراكا من الجزائر بأهمية التمويل الرقمي فقد ركزت جهودها على تطوير وعصرنة نظامها المصرفي ، حيث تبنت عدة مشاريع وسياسات دخل بعضها حيز التنفيذ في إطار تحديث وسائل الدفع وعصرنتها ، وبذلك تحقيق الخطوات الاولى نحو تطبق التمويل الرقمي وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة من الشمول المالي .

إشكالية الدراسة: لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماهو واقع التمويل الرقمي في الجزائر؟
- ماهي مساهمة التمويل الرقمي في الجزائر في تعزيز الشمول المالي ؟
- ماهي متطلبات تطوير التمويل الرقمي في الجزائر ؟

أهداف الدراسة :من خلال هذه الدراسة سنحاول الوصول الى الاهداف التالية :

- ✓ التعرف على الشمول المالي والشروط الاساسية لتطبيقه؛
- ✓ التعرف على واقع التمويل الرقمي في الجزائر؛
- ✓ التعرف على مدى مساهمة التمويل الرقمي في الجزائر في تحقيق الشمول المالي .

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية الدراسة في ضرورة مواكبة التطور الرقمي الحاصل في الخدمات المالية الالكترونية بإعتبارها واحدة من أهم رموز العصر الحالي، الامر الذي يحتم على الجزائر الإستفادة منها والعمل على إدماجها في القطاع المصرفي، بالإضافة الى الوقوف على واقع التمويل الرقمي في المؤسسات المالية الجزائرية ومدى مساهمته في تحقيق الشمول المالي.

2. التمويل الرقمي :

2.1.تعريف التمويل الرقمي: فحسب بسمة محمد إدريس الحريري: هو جميع المنتجات والخدمات المالية التي تمكن الافراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات والتسهيلات الائتمانية عبر الانترنت دون الحاجة الى زيارة فرع البنك أو دون التعامل المباشر مع مقدمي الخدمة (الحريري، 2021، الصفحات 876-877)

عرفها فضل عبد الكريم البشير: على انه التفاعل مع طالبي التمويل من خلال التقنيات الرقمية (البشير، 2018، صفحة 54)

مما سبق يمكن تعريف التمويل الرقمي على انه عبارة عن حزمة من الخدمات المالية المرتبطة بالتقنيات الرقمية موجه لطالبي التمويل سواء كانو افراد او مؤسسات بحيث يمكن الوصول لهذه الخدمات في أي وقت ومن أي مكان.

3.الشمول المالي:

1.3.تعريف الشمول المالي : يعرف البنك الدولي BM الشمول المالي الشمول المالي : وصول الافراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة بأسعار معقولة تلبي إحتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والإدخار والإئتمان والتأمين، حيث يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة (اوسياف و شاوي، 2020، صفحة 122)

كما يعرفه صندوق النقد الدولي : على انه حصول الجميع على مجموعة واسعة من الخدمات المالية بأسعار معقولة واستخدامها (فروست، غامباكورتا، و سونغ شين، 2021، صفحة 15)

يمكن تعريف الشمول المالي على انه تكييف الخدمات المالية لتشمل مجموعة أكبر من المتعاملين سواء كانو افرادا أو شركات بحيث تقدم هذه الخدمات بطريقة مبتكرة وبأسعار معقولة تحقق تطلعات مستخدميها.

2.3. أبعاد الشمول المالي: لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية (شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 109-111)

1.2.3 .الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

2.2.3. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة

3.2.3.جودة الخدمات المالية: هي ملائمة ما يتوقعه العملاء من الخدمة المصرفية المقدمة إليهم مع إدراكهم الفعلي للمنفعة التي يحصل عليها العملاء نتيجة حصولهم على الخدمة، لذا فالخدمة الجيدة من وجهة نظر العملاء هي التي تتفق وتتطابق مع توقعاتهم"، (مفتاح سعد الباهي، 2016، صفحة 31)

3.3.أهداف الشمول المالي : يهدف الشمول المالي الى وصول الخدمات المالية الى شريحة أكبر من المواطنين سواء الافراد أو المنشأت، وجذب المستبعدين الى النظام المالي الرسمي من خلال تقديم الخدمات المالية، (فؤاد خليل، 2015، صفحة 07) ويكون ذلك من خلال:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية؛
- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن وخاصة الفقراء منهم؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية . (شنبي و بن لخضر، 2018، صفحة 109)

4. و اقع التمويل الالكتروني في الجز ائر :

حيث سنتعرض بالتحليل لتطور بعض المؤشرات الخاصة بالخدمات المالية الإلكترونية بالجزائر لنتمكن من خلالها من تفسير واقع هذه الاخيرة ودورها في تعزيز الشمول المالي.

1.4.الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي في الجز ائر: تعد الجزائر من الدول القليلة السباقة إلى اصدار تشريعات تخص الجرائم الالكترونية والأمن المعلوماتي إلا أن ذلك لم يساهم في تشجيع و تنمية التكنولوجيا المالية وذلك بالنظر الى عدد الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي،

الشكل 1 : عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا

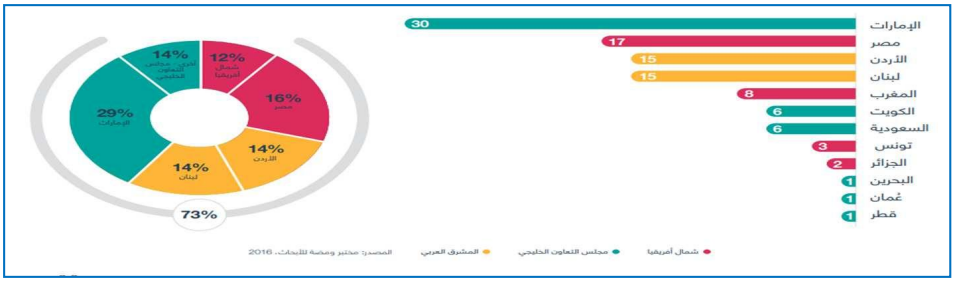

المصدر:التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (تقرير صادر عن "مركزي "ومضة" و "بيفورت") ص 14

من خلال الشكل نلاحظ ان عدد الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والتمويل الرقمي في الجزائر هو شركتين فقط تعملان في هذا المجال وهو عدد ضئيل جدا بالنظر للدور الذي تلعبه هذه الشركات حيث يمثل النمو السريع في التكنولوجيا المالية تحديا للبنوك أو فرصة لهم، وذلك يعتمد على استراتيجية الشركة الناشئة واستراتيجية البنك. بحيث يتصرف عدد قليل من الشركات الناشئة على أنها منافس مباشر للبنوك، في حين تسعى معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى الشراكة معها. وهذا التعاون يمكن أن تستفيد منه البنوك التي تسعى لأن تصبح أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة.

2.4. الهيئات والمؤسسة الداعمة لتسيير التمويل الرقمي بالجزائر

1.2.4.الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية (ABEF): تم إنشاؤها في أكتوبر 1994، من قبل الأعضاء المؤسسين هم:(بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)؛ البنك الوطني الجزائري (BNA)؛ البنك الخارجي الجزائري (BEA)؛ القرض الشعبي الجزائري (CPA)؛ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك (CNEP)؛ بنك البركة (ALBARAKA)؛ بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة (BAMIC)؛ البنك الجزائري للتنمية (BAD)) بحيث تتمثل مهامها الرئيسية في:

- تمثيل المصالح الجماعية لأعضائها تجاه الأطراف الثالثة ، لاسيما مع السلطات العامة وبنك الجزائر؛
- تعزيز إدخال التكنولوجيات الجديدة؛
- تشجيع تنظيم وإدارة الخدمات ذات الاهتمام المشترك؛
- تشكل إطارا للتشاور والحوار من أجل تطوير وتحديث المهنة المصرفية؛
- تعزيز تحسين التقنيات المصرفية والائتمانية؛ - المساهمة في تطوير سياسة التدريب المصرفي؛

- ضمان المعلومات والوعي لأعضائها والجمهور بما في ذلك العملاء؛
- تمثيل المهنة المصرفية، على الصعيدين الوطني والدولي في جميع الأحداث المالية والاقتصادية والتجارية المتعلقة بالمجتمع المصرفي.

2.2.4. شركة النقد الألي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM): تأسست في 1995 بمبادرة البنوك التالية: (ALBARAKA، CNMA، CNEP، CPA، BNA، BEA، BDL،BADR)، وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري وتعتبر أحد الأدوات الفنية المصاحبة لبرنامج تطوير وتحديث البنوك وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة كما تضم حاليا 17 عضوا موزعة على النحو التالي: 07 بنوك عمومية و09 بنوك خاصة بالإضافة الى مؤسسة بريد الجزائر. وتتمثل مهامها الرئيسية في:

- العمل على تطوير واستخدام طرق الدفع الإلكترونية؛
- تؤسس ويدير المنصة التقنية والتنظيمية لضمان التشغيل البيني الكامل بين جميع الجهات الفاعلة في شبكة النقود الإلكترونية في الجزائر؛
- تشارك في وضع قواعد إدارة بين البنوك لمنتجات سوق المال بين البنوك؛
- تساعد البنك في إعداد وتطوير منتجات الدفع الإلكتروني، وتخصيص الشيكات والنقد والبطاقات النقدية.

3.2.4. تجمع النقد الآلي (GIE monetique):وهو جزء من أدوات عصرنة النظام البنكي حيث سيسمح (GIE-monetique) بإدارة استراتيجية تطوير الدفع الإلكتروني التي تهدف إلى تعميم استخدام وسائل الدفع الحديثة، بما في ذلك بطاقة الدفع والدفع الإلكتروني التي تتمثل مهمتها في تنظيم قطاع البنوك الإلكترونية في الجزائر، حيث يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك وبريد الجزائر، يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري، ويساهم في اللجنة التوجيهية لضمان أمن نظام المصرفية الإلكترونية. وتتمثل المهام الأساسية لتجمع النقد الآلي في ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وبهذا، يجسد الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الاستثمار في الصناعة النقدية،

3.4. نشاط الدفع عبر الانترنات: منذ أكتوبر 2016، أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البيبنكية عمليا بالجزائر وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوتره (شركات توزيع

الماء والطاقة "الغاز والكهرباء" ، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين ،النقل الجوي وبعض الإدارات)، حاليا يوجد 97 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الإلكتروني البنكي، ما نتج عنه حوالي 080 8 961معاملة موزعة وفقًا للجدول التالي:

جدول 1 : تطور نشاط الدفع عبر الانترنات في الجزائر منذ أكتوبر 2016 إلى ديسمبر 2020

السنة	اتصالات / هاتف	نقل	تأمين	كهرباء/ماء	خدمة ادارية	خدمات	بيع البضائع	إجمالي للمعاملات	المبلغ الاجمالي
2016	6 536	388	51	391	0	0	0	7 366	15 009 842,02 دج
2017	87 286	5 677	2 467	12 414	0	0	0	107 844	267 993 423,40 دج
2018	138 495	871	6 439	29 722	1 455	0	0	176 982	332 592 583,28 دج
2019	141 552	6 292	8 342	38 806	2 432	5 056	0	202 480	503 870 361,61 دج
2020 (*)	4 210 284	11 350	4 845	85 676	68 395	213 175	235	4 593 960	5 423 727 074,80 دج

المصدر: تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 على الرابط

sommes-nous/activite-paiement-sur-internet https://giemonetique.dz/ar/qui-

من خلال الجدول نلاحظ انه هناك تطور ملحوظ في نشاط الدفع عبر الانترنات بواسطة البطاقة البنكية من أكتوبر 2016 الى غاية 2020 سواء من ناحية المعاملات أو المبالغ الاجمالية للمعاملات، كما نلاحظ أن تطور المعاملات حقق قفزة نوعية في سنة 2020 وذلك عائد الى سببين :

- انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية و الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية.
- الوضع الإستثنائي الذي فرضته جائحة كورنا وتأثيرها على المعاملات التقليدية ، مما أدى الى اللجوء الى وسائل الدفع الإلكترونية بقوة .

4.4.نشاط السحب على الجهاز الالي:

1.4.4.تطور العدد الاجمالي لأجهزة الصراف الالي البيبنكية في الجزائر: من خلال هذه النقطة سنتطرق الى تطور عدد اجهزة الصراف الالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2013 الى شهر ماي 2021:

شكل 2: يوضح تطور عدد أجهزة الصراف الالي البيبنكية العامة في الجزائر

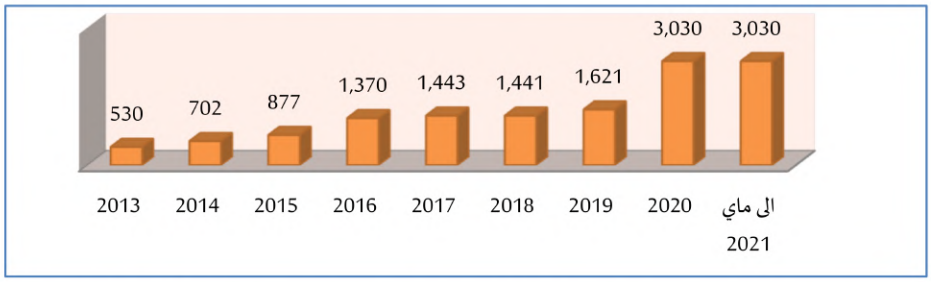

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 عبر الرابط

https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

من خلال الاعمدة البيانية في الشكل نلاحظ تطور في عدد أجهزة الصرف الالي البيبنكية العاملة في الجزائر، حيث نلاحظ تزايد في طول الاعمدة من سنة الى اخرى ففي سنة 2013 قدر بـ 530 جهاز لتصل في ماي سنة 2021 الى 3030 ، أي بإرتفاع في عدد الاجهزة يقدر بـ 2500 جهاز كفارق خلال ثمان سنوات .

هذا التطور في عدد الاجهزة الخاصة بالصراف الالي البيبنكية العاملة في الجزائر يعكس سعي الدولة الجزائرية الى تعميم وسائل الدفع الالكتروني على كافة التراب الوطني وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي من خلالها.

2.4.4.تطور نشاط عمليات السحب الإلكتروني بين سنة 2013 الى 2020 سوف نتطرق لعمليات السحب الالكتروني على جهاز الصراف الالي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين سنة 2013-20220

شكل 3: يوضح تطور العدد الإجمالي لعمليات السحب بين سنة 2013 الى 2020

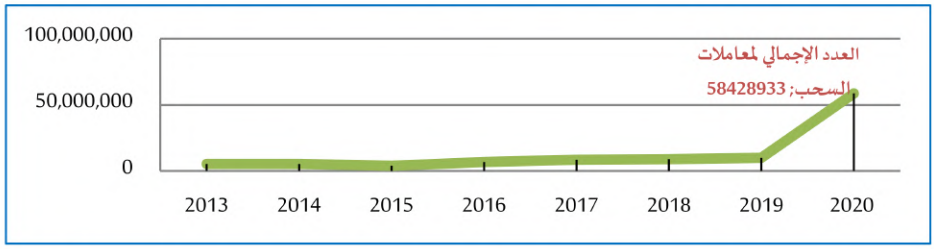

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا بيانات تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 على الرابط

https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

من خلال المنحني السابق يتضح لنا ان عملية السحب الإلكتروني شهدت تناقص بين سنة 2013 و 2015 لتعاود الارتفاع بشكل بطيء من سنة 2015 الى سنة 2019 قبل ان تشهد ارتفاع سريع جدا من سنة 2019 الى سنة 2020 ويرجع هذا الارتفاع السريع في المعاملات في سنة 2020 الى انضمام بريد الجزائر

الى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البيبنكية /الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 مما أدى إلى زيادة كبيرة في عملية السحب الإلكتروني عن طريق البطاقة البيبنكية والبطاقة الذهبية. الوضع الإستثنائي الذي فرضته جائحة كورنا وتأثيرها على المعاملات التقليدية، مما أدى الى اللجوء الى وسائل الدفع الإلكترونية بقوة .

5.4.نشاط الدفع من خلال محطات الدفع الإلكتروني : يتم التطرق في هذا المجال الى حجم نشاط الدفع الإلكتروني في الجزائر وإبراز تطور الوسائل المساعدة لإجراء الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات الإلكترونية وأجهزة نقاط الدفع الالكترونية (TPE)من خلال تحليل تطور العدد الإجمالي لعدد نهائيات البيع في الجزائر، حيث يمكن توضيح تطور العدد الإجمالي لمحطات الدفع عبر كامل التراب الجزائري وذلك في الفترة الممتدة من 2013 الى شهر ماي من لسنة 2021 :

شكل 4: تطور العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكترونية من 2013 الى شهر ماي من لسنة 2021

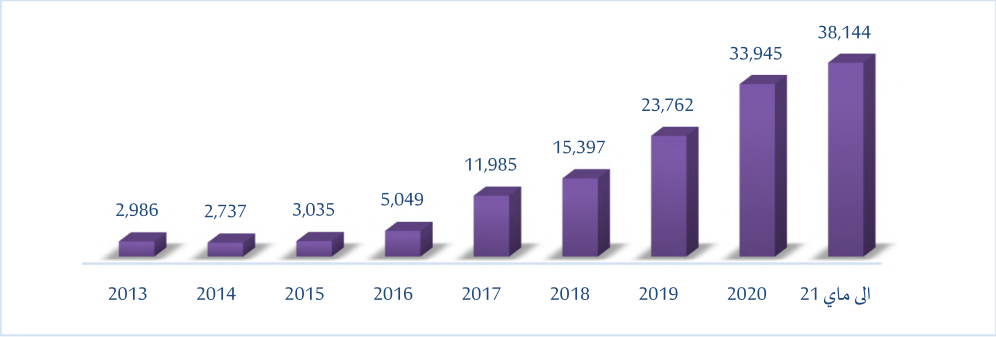

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات تجمع النقد الالي على الموقع بتاريخ 2021/06/30 عبر الرابط https://giemonetique.dz/ar/qui- sommes-nous/activite-paiement-sur-internet

من خلال الاعمدة البيانية في الشكل السابق نلاحظ وجود شبه استقرار في عدد محطات الدفع الإلكترونية في الجزائر من سنة 2013 الى سنة 2015 التي 3035 جهاز دفع بفارق 49 جهاز دفع فقط ، ليتضاعف عددها سنة 2016 لتبلغ 5049 جهاز دفع إلكتروني بفارق 2014 جهاز دفع إلكتروني عن سنة 2015 ، وتستمر الزيادة المعتبرة في محطات الدفع الالكترونية الى أن وصلت في ماي 2021 الى 38144 جهاز دفع إلكتروني بفارق 33095 جهاز بالمقارنة بسنة 2016.

ان هذه الزيادة المعتبرة في وسائل الدفع الالكتروني انما تدل على سعي الدولة الى تكريس الشمول المالي، من خلال حث المتعاملين الإقتصاديين على توفير وسائل الدفع الإلكتروني لزبائنهم ، كما يدل إرتفاع

عـدد محطـات الـدفع الالكترونيـة ايضـا على الاسـراع في تنصـيب أجهـزة الـدفع الإلكترونيـة مـن قبـل المؤسسات العمومية وأيضا المحلات والصيدليات.

5. موقع الجزائر بين الدول العربية في تعزيز الشمول المالي:

لا يمكن تقييم واقع الشمول المالي في الجزائر إلا بعد مقارنة المؤشرات المحققة من طرفها بنظيرتها من الدول العربية، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر من خلال استراتيجيتها الرامية الى تعزيز الشمول المالي إلا ان تلك المؤشرات أقل من المستوى المطلوب بالمقارنة بنظيرتها من الدول العربية ، حيث سنتناول تحليلا لأهم المؤشرات فيما يلي:

1.5.مؤشر مستخدمي بطاقات الإئتمان: يعتمد استخدام بطاقات الائتمان على مدى تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة، حيث يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الائتمان من المؤشرات المهمة للشمول المالي:

الشكل 5: نسبة البالغين الذين يملكون بطاقات إئتمانية (crédit card) الى اجمالي السكان البالغين(2017)

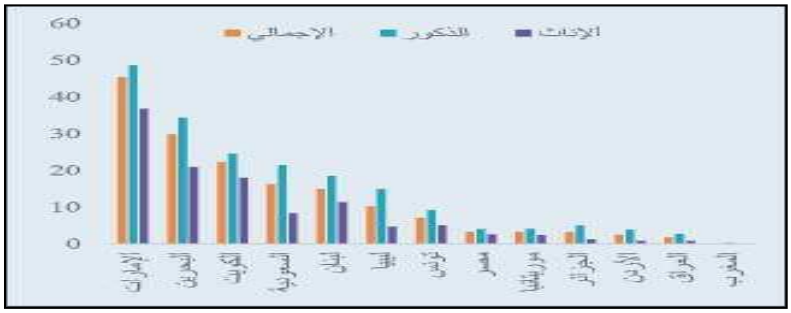

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد 2019، الفصل الحادي عشر ، الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق ،ص 198.

نلاحظ ان من خلال الاعمدة البيانية تفاوت في نسب إستخدام البطاقات الائتمانية، حيث سجلت الإمارات أعلى نسبة للبالغين المستخدمين البطاقات الائتمانية بنسبة 45.4%، تلتها البحرين بنسبة 29.8%، ثم الكويت بنسبة22.3 %، والسعودية بنسبة 16.3%، تليها كل من لبنان بـ 14.9 %و وليبيا 10.3% تونس بـ 7.1%. أما باقي الدول العربية الاخرى ومن ضمنها الجزائر فقد سجلت نسبة تقل عن 3.3% وهي نسبة ضعيفة جدا .

2.5.مؤشر النفاذ الى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال : بلغت نسبة البالغين اللذين يستخدمون الهاتف النقال والانترنت للنفاذ الى الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية المتوفر عنها

بيانات حوالي 5.7%وهي نسبة منخفضة (مقارنة بالدول المتقدمة والتي تبلغ 51.8%) والدول المتوسطة الدخل 19.2 %والدول منخفضة الدخل 17.1%، في حين بلغت النسبة على المستوى العالمي 24.9%. (صندوق النقد العربي ، 2019)

الشكل 6: نسبة السكان البالغين في الدول العربية المستخدمين للأنترنت والهاتف المحمول للنفاذ المالي الى اجمالي السكان البالغين(2017)

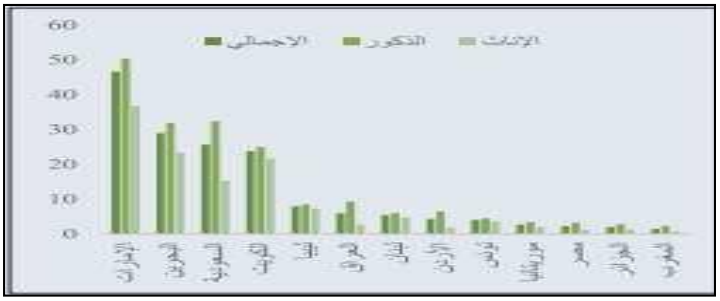

المصدر: صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد 2019، الفصل الحادي عشر ، الشمول المالي في الدول العربية الواقع والآفاق ،ص 198.

من خلال الاعمدة البيانية نلاحظ انه يوجد اربعة دول عربية حققت معدلات مرتفعة لإستخدتم الانترنت والهاتف النقال في المعاملات المالية والمصرفية وهي الامارات بـ 46.6% والبحرين بـ 29% والسعودية بـ 25.7%والكويت بـ 23.8 % . في حين حققت الدول العربية الأخرى مستويات منخفظة ومن ضمنها الجزائر التي احتلت المركز ما قبل الاخير(بفارق ضئيل عن المغرب التي حققت نسبة 1.5 %)

3.5.مؤشر تطور مكينات الصراف الالي: تعتبر اجهزة الصراف الالي حجر الزاوية بالنسبة للخدمات المالية الالكترونية الذاتية، حيث توفر هذه الاجهزة إمكانية الإيداع والسحب والتحويلات، بالإضافة الى العديد من الخدمات التي تطورت بشكل مستمر لهذه الالات لتواكب احتياجات العملاء وبالتالي المساهمة في تعزيز الشمول المالي، حيث بلغت تطور نسبة الصراف الالي لكل 100 ألف بالغ كنسبة عالمية لسنة 2018 (40.38) ، وبلغت سنة 2019 (42.78 صراف الى لكل 100 ألف بالغ)، ويمكن أيضا التعرف ترتيب انتشار أجهزة الصراف الالي في الدول العربية المتوفر عنها بيانات كنسبة لكل دولة عربية على حدى لسنة 2018 من خلال الشكل الموالي:

الشكل 7: تطور عدد مكينات الصراف الالي في الدول العربية لكل 100 ألف بالغ لسنة 2018

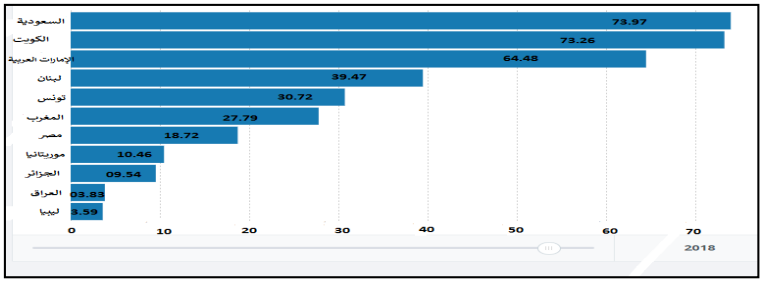

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، بتاريخ 2021/07/14 على الرابط https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?end=2018&locations=DZ-MA-AE-TN-EG-KW-SA-LB-MR-IQ-LY&most_recent_value_desc=true&start=2018&view=bar

من خلال الشكل البياني نلاحظ انه يوجد تفاوت في عدد مكينات الصراف الالي في الدول العربية خلال سنة 2018، حيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى بإمتلاكها 73.97 صراف الى لكل 100 ألف بالغ تليها كل من الكويت و الإمارات العربية المتحدة بإمتلاكها لـ (73.26 و64.48 صراف الى لكل 100 ألف بالغ) على التوالي، ثم تأتي كل من لبنان وتونس والمغرب ومصر بإمتلاكها على التوالي لـ (39.47 و30.72 و27.79 و18.72 صراف الي لكل 100ألف بالغ)، بينما الجزائر فكانت ضمن المراكز الاخيرة بـ 09.54 صراف الى لكل 100 الف بالغ، وهو عدد قليل جدا مما يعني انه هنالك إقصاء مالي كبير من خلال مؤشر الصراف الالي .

6. خاتمة:

من خلال دراستا هذه نستخلص ان الجزائر تسعى الى تعميم إستخدام الخدمات المالية الالكترونية من أجل تمكين أكبر شريحة من المواطنين للحصول على منتجات مالية بسهولة وسلاسة وأمان، من خلال التطور الملحوظ في عدد الصرفات الالية على المستوى الوطني وكذلك تطور نشاط الدفع والسحب الالكتروني عبر الانترنات و الصراف الالى وكذلك إعتماد الوسائل المساعدة لإجراء الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات الإلكترونية وأجهزة نقاط الدفع الالكترونية .

لكن رغم هذه الجهود تبقى تجربة الجزائر محتشمة بالمقارنة مع مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة من طرف نظيراتها من الدول المجاورة ودول الخليج العربي و الدول الغربية ، التي قطعت اشواطا كبيرة في هذا المجال مكنتها من تضييق دائرة الاقصاء المالي.

ومنه إرتئينا تقديم بعض الإقتراحات التي يمكن من خلالها تقليل الفجوة التكنولوجية في المجال المالي في الجزائر و تطوير التمويل الرقمي بما يتوافق والأهداف المرجوة من الشمول المالي:

- ✓ ضرورة إعداد إطار تشريعي مناسب يواكب التطور الرقمي ويعزز الثقة في الخدمة الالكترونية المصرفية بين العميل والمؤسسات المالية على حد سواء؛
- ✓ حماية المبادلات الالكترونية خاصة المالية منها، وذلك لكسب ثقة المواطنين في الخدمات المالية الالكترونية وبالتالي جذب عملاء جدد ؛
- ✓ الإهتمام بالتطوير المستمر للموارد البشرية في المؤسسات المالية الجزائرية في مجال التكنولوجيا المالية ؛
- ✓ الإهتمام بالبحث والتطوير في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال ابتكار خدمات مالية إلكترونية تراعي خصوصية المجتمع الجزائري ؛
- ✓ إعتماد إستراتيجيات وطنية للتثقيف المالي لتقليص الإقصاء المالي وذلك بتحديد لحجم كل من الفجوة التكنولوجية المالية والفجوة بين الاقتصاد الرسمي والغير الرسمي.

7. قائمة المراجع:

المقالات العلمية

1. أحمد فؤاد خليل. (2015). اليات الشمول المالي ، نحو الوصول للخدمات المالية. *مجلة الدرسات المالية المصرفية*، صفحة 07.
2. جلال الدين بن رجب. (2018). إحتساب مؤشر مركب الشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي*، صفحة 02.
3. صبرينة شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق اللتنمية. *مجلة البحوث والعلوم المحاسبية*، صفحة 109.
4. صندوق النقد العربي . (2019). *الشمول المالي في الدول العربية الواقع والافاق*. صندوق النقد العربي.
5. عمار يسين اوسياف، و شافية شاوي. (حزيران/ يونيو, 2020). الشمول المالي في الجزائر الواقع ، المعيقات والحلول. *مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية*، صفحة 122.

مو اقع الانترنيت:

6. https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet
7. https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?contextual=default&end=2019&locations=DZ-MA-AE-TN-EG&name_desc=false&start=2004&view=chart

أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية

L'effet de l'inclusion financière sur la performance des banques algériennes

د. دنيا كرزابي[1]، د. زوليخة سامية كرزابي[2]

Dr. Dounya Kerzabi[1], Dr. Zouleykha Samiya Kerzabi[2]

[1] جامعة تلمسان (الجزائر)، dounya.kerzabi@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة تلمسان (الجزائر)، zouleykhasamya.kerzabi@univ-tlemcen.dz

ملخص:

الهدف من هذه الورقة البحتية هو تقييم أثر الشمول المالي على آداء القطاع المصرفي مقاسا بالعائد على الأصول (ROA) لعينة مكونة من خمس بنوك تجارية خلال الفترة 2004-2019، و هذا بالإعتماد على بيانات البانل من خلال إستخدام نموذج الآثار المقطعية الثابتة (Fixed Effect Model). أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أي أثر لكل من عدد الفروع البنكية و حجم الودائع على آداء البنوك، على عكس حجم القروض الممنوحة التي تؤثر إيجابا على آداء البنوك الجزائرية، فهذا الأخير و بصفة عامة لا يتأثر بالشمول المالي و هذا راجع إلى الإفتقار لآليات هذا الأخير.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، العائد على الأصول (ROA)، البنوك التجارية، نموذج الآثار المقطعية الثابتة.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'examiner l'impact de l'inclusion financière sur la performance du secteur bancaire, mesurée par le rendement des actifs (ROA), pour un échantillon de cinq banques commerciales, durant la période 2004-2019, en utilisant la méthodologie des données de panel et le modèle à effets fixes. Les résultats on montré que le volume des dépôts et le nombre des agences bancaires n'ont aucun effet sur la performance des banques.

Mots clés: Inclusion financière; Rendement des actifs (ROA); Banques commerciales; Modèle à effets fixes.

1.مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي في الجزائر من أهم القطاعات المكونة للنظام المالي فهو يلعب دورا حاسما في تمويل الأنشطة الإقتصادية بحيث يقع على عاتقة الدور الأكبر في زيادة حجم الشمول المالي، و الذي من خلاله يتم القضاء مباشرة على مستوى الفقر و تحسين ظروف المعيشة و تشجيع الإستثمارات الصغيرة و الكبرى و التي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة من جهة و تطور الخدمات المصرفية من جهة أخرى، مما يؤثر بشكل إيجابي على أداء البنوك و يساعدها على إدارة أصولها و خصومها بشكل فعال و زيادة قدرتها على تلبية متطلبات السيولة.

معظم الدراسات التجريبية دارت حول أثر العديد من المحددات مثل المتغيرات الخاصة بالبنوك، لكن لم تولي الأدبيات إهتماما كبيرا لأثر الشمول المالي على ربحية البنوك، لهذا الغرض تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا المقال في معرفة حساسية أداء البنوك الجزائرية نحو مؤشرات الشمول المالي، و هذا من خلال طرح التساؤل التالي: **"كيف تؤثر مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك الجزائرية ؟"**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاث مباحث، حيث أن المبحث الأول يتعلق بالإطار النظري للشمول المالي، أما في المبحث الثاني سنقوم بعرض مختلف الدراسات التجريبية لأثر الشمول المالي على أداء البنوك. المبحث الأخير يتعلق بدراسة قياسية حول أثر الشمول المالي على أداء خمس بنوك جزائرية و المتمثلة في: البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) و بنك التنمية المحلية (BDL)، خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2019، و هذا إستنادا على بيانات البانل من خلال إستخدام نموذج الآثار المقطعية الثابتة (Fixed Effect Model).

2.الإطار النظري للشمول المالي

1.2 **تعريف الشمول المالي:** يعرف الشمول المالي على أنه التسهيل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل جودة أكبر، و لذلك فإن دائرة المستفيدين من الخدمات ستزيد من الاستقلال المالي للأفراد و تؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي و الإستخدام الأمثل للموارد (دردور و حركات، 2020، صفحة 74).

كما يعرف صندوق النقد العربي الشمول المالي على أنه إمكانية الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات ، للوصول والاستفادة الفعالة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية و مقابل أسعار معقولة، و التي يكون توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (شنبي و بن لخصر، 2018، صفحة 106).

ينص التحالف الدولي بخصوص الشمول المالي على أنه يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف العمل على وضع تعريف خاص بها للشمول المالي وذلك لأنه، من جهة لكل دولة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية التي تنفرد بها، ومن جهة أخرى فإن الوصول إلى صياغة التعريف يعني وضع البنية الأساسية لوضع الإستراتيجيات الوطنية للشمول المالي لكل دولة (ضيف، 2020، صفحة 174)

"أما بنك الجزائر عرف الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية" (كركار، 2019، صفحة 364).

2.2 و اقع الشمول المالي في الجز ائر:

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول حيث أن نسبة 18% فقط من عدد السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2018، كما أن نسبة الشمول المالي في الوسط العربي تتراوح بين 21 % و 26% و هذا سنة 2016. أما بخصوص الجزائر، تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المالية المتخصصة (البنك الدولي) أنها تحتل المرتبة 141، كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الأخير حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15 إلى 50.5%، و نسبة البالغين

فوق 25 سنة 57.5 %، ونسبة الاقتارض من العائلة والأصدقاء 13.2 %، أما نسبة الذين اقترضوا من جهات غير رسمية فوصلت إلى 1.5% (بازرية و خلفاوي، 2018، صفحة 6). و السبب يعود أساسا إلى وجود خلل في الخطة الاستراتيجية المتبعة و التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي و بعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

3.الدراسات السابقة

عدة دراسات نظرية و تجريبية حاولت معالجة العلاقة بين الشمول المالي و الأداء البنكي، حيث أكدت هذه الدراسات أن الشمول المالي، خاصة في الدول العربية، لا يؤثر على أداء البنوك.

الهدف من الورقة البحتية لـ Siam (2006) هو معرفة أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك في الأردن و ذلك من خلال دراسة إحصائية مبنية على أسلوب الإستبيان لـ 20 بنك أردني، بحيث تم تجهيز 20 سؤال. أظهرت النتائج أن الخدمة الإلكترونية لها تأثير سلبي على ربحية البنوك في المدى القصير و هذا راجع لآستثمار رؤوس الأموال من قبل البنوك في البنية التحتية، و لكن هذا الأثر سيكون إيجابي في المدى الطويل(Siam, 2006) .

حاول Bendob (2015) من خلال مقاله تحليل تأثر بعض العوامل الداخلية و الخارجية و المتمثلة في كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة، بالإظافة إلى معدل الناتج المحلي الإجمالي و التضخم على ربحية البنوك (مقاسة بـ ROA، ROE و NIM)، لعينة تتكون من عشر بنوك جزائرية خلال الفترة 1997 – 2012. أظهرت نتائج بيانات البانل غير المتوازنة و منهج CAMEL وجود أثر إيجابي لمؤشر السيولة على ربحية البنوك و أثر سلبي لمؤشر كفاية رأس المال على الربحية، بالإظافة إلى عدم وجود أي علاقة بين ربحية البنوك و المؤشرات التالية: جودة الأصول، الناتج المحلي الإجمالي و التضخم(Bendob, 2015) .

تهدف دراسة Ikram و Lohdi (2015) إلى معرفة مدى تأثر ربحية البنوك بالشمول المالي و بعض المتغيرات الفرعية و المتمثلة في: إستخدام الخدمات المالية، الوصول إلى الخدمات المالية، تكلفة الخدمات المالية، و الإيرادات، بحيث إستخدم الباحثين أسلوب الإستبيان و تم جمع بيانات لعينة تتكون من 149 مفردة مأخوذة من القطاع المصرفي في كاراشي (الباكستان)، كما تم آستخدام الإحصاء الوصفي و إحصاءات الإرتباط و الإنحدار لآختبار فرضيات البحث. تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين المتغيرات(Ikram & Lohdi, 2015) .

دراسة عبد الدايم (2019) تعتمد على تحليل ثر آليات الحوكمة (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، لجنة المخاطر)، خصائص البنوك (الحجم، العمر، نوع البنك، عدد الفروع، طبيعة المعاملات) و الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك المصرية. إعتمدت الباحثة من خلال دراستها على أسلوب الإستبيان، بحيث تم إستخدام 124 قائمة في التحليل موزعة على 64 مفردة من الأساتذة الأكاديميين في الجامعات المصرية، 28 مفردة من المحاسبين الماليين، 12 مفردة من الإدارة العليا في البنوك المصرية و 20 مفردة من المحللين الماليين. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة و الإفصاح عن الشمول المالي، كما أنه توجد علاقة إيجابية بين خصائص البنوك و الإفصاح عن الشمول المالي بالإظافة إلى وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي و تحسين أداء البنوك (عبد الرحمان عبد الدايم، 2019).

الشحادة و آخرون (2020) حاولوا معرفة أثر مؤشرات الشمول المالي و المتمثلة في: المدفوعات، الخدمات المالية الرقمية، تمويل الشركات و المشاريع متناهية الصغر و الصغيرة و متوسطة الحجم، التحويلات و الحوالات، الوصول المالي، حماية المستهلك المالي و بناء القدرات المالية، على عائد البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي. بحيث تم إختيار 16 بنك و إستخدم الباحثون المنهج التطبيقي من خلال الإعتماد على الإنحدار البسيط، و هذا خلال الفترة 2014 – 2017. أثبتت نتائج الدراسة أن هناك دلالة إحصائية و علاقة طردية و بدرجات مختلفة بين مؤشرات الشمول المالي و عائد البنوك (الشحادة، عامر، و غالب، 2020).

الهدف من دراسة حمدوش (2020) هو إبراز أهمية الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي في الدول العربية. إستندت الباحثة على المنهج التحليلي من خلال دراسة بعض المؤشرات الخاصة بالبنوك في 11 بلد عربي (الجزائر، البحرين، الأردن، كويت، مصر، العراق، عمان، موريتانيا، تونس، الأمارات و السعودية) و ذلك خلال سنة 2017، بحث توصلت الدراسة أن الدول العربية لا تزال متأخرة في مجال الشمول المالي بما أنها مازالت تعاني من رداءة الخدمات المالية و المصرفية و هذا ما يعمل على خفض عمق القطاع المصرفي في هذه الدول (حمدوش، 2020).

Jouini و آخرون (2021)، من خلال عملهم حاولوا تحليل أثر الشمول المالي على أداء البنوك (ROA) لـ 11 دولة عربية خلال الفترة 2013 – 2019. نتائج نموذج البانل الديناميكي دلت على وجود تأثير

إيجابي لحجم البنوك، نسبة كفاية رأس المال، نمو الإئتمان للقطاع المصرفي و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر ربحية البنوك. كما أظهرت النتائج عدم تفاعل أداء البنوك مع تحركات القروض المتعثرة، معدل الإقراض بين البنوك، عدد أجهزة الصراف الآلي بالإظافة إلى عدد الفروع البنكية (Jouini, Talha, & Obeid, 2021).

Shihadeh (2021) حاول من خلال بحثه دراسة العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي (حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التغلغل المصرفي، عدد أجهزة الصراف الآلي، عدد الفروع البنكية، و الخدمات البنكية عبر الأنترنت) و أداء البنوك (نتيجة الإستغلال، إجمالي الإيرادات و العائد على حقوق الملكية ROE). إشتملت الدراسة عينة مكونة من 15 بنك فلسطيني خلال الفترة 2006 – 2016. تشير نتائج الدراسة بأن الشمول المالي يساعد على تحسين أداء البنوك و زيادة أرباحها (Shihadeh, 2021).

4.منهجية البحث

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحليل التجريبي لأثر الشمول المالي على الآداء البنكي في الجزائر خلال الفترة 2004 – 2019. لهذا الصدد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى فرعين، حيث أن الفرع الأول يهتم بتقديم الطريقة القياسية و التي تتمثل في نموذج الآثار المقطعية الثابتة، أما الفرع الثاني فهو مخصص لتقديم مختلف النتائج المتحصل عليها.

1.4النموذج المستخدم: بهدف تقييم العلاقة ما بين آداء البنوك الجزائرية و مؤشرات الشمول المالي، قمنا بتقدير بيانات البانل بآستخدام نموذج الآثار المقطعية الثابتة (Fixed Effect Model)[1]، و هذا من خلال التحليل التجريبي لخمس بنوك تجارية عمومية و المتمثلة في: البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) و بنك التنمية المحلية (BDL)، و ذلك خلال الفترة 2004 – 2019.

يتمثل المتغير التابع في ربحية البنوك، و من أجل حسابه تم اختيار "العائد على الأصول ROA" و الذي يعرف على أنه العلاقة النسبية بين النتيجة الصافية و مجموع الأصول. أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في: عدد الفروع البنكية، حجم الودائع، و إجمالي القروض الممنوحة.

[1] القيمة الإحتمالية لأختبار HAUSMAN جاءت أقل من مستوى معنوية 5%، و هذا ما يفسر إستخدام نموذج الآثار المقطعية الثابتة

تتمثل حدود الدراسة في عدم توافر جميع المعلومات المتعلقة بالشمول المالي في الجزائر. سمحت الحسابات المصرفية من خلال الميزانية و حسابات الإستغلال لبنوك العينة المأخوذة بقياس مختلف متغيرات الدراسة. هذه الوثائق تم استخراجها من قاعدة المعطيات Bankscope.

توصلنا إلى النموذج الذي يمكن التعبير عنه بالصورة التالية:

$$ROA = f(NB, DEPO, CRED)$$

$$LROA_t = \beta_0 + \beta_1 Lnb_{it} + \beta_2 Ldepo_{it} + \beta_3 Lcred_{it} + \mu_{it}$$

مع:

- $Lroa_{it}$: لوغاريتم العائد على الأصول.
- Lnb_{it}: يمثل لوغاريتم عدد الفروع البنكية.
- $Ldepo_{it}$: يمثل لوغاريتم حجم الودائع.
- $Lcred_{it}$: يمثل لوغاريتم إجمالي القروض الممنوحة.

2.4 النتائج المستخلصة: نتائج نموذج الآثار المقطعية الثابتة (Fixed Effect Model) ملخصة في الجدول أسفله:

الجدول 1: نتائج نموذج الآثار المقطعية الثابتة (Fixed Effect Model)

	المتغير التابع: Lroa
Variables	Fixed Effect Model
C	0.39*
Lnb	0.01
Ldepo	2.19
Lcred	5.72**

ملاحظة: *, **, *** تشير بالترتيب إلى مستويات المعنوية: 1%، 5% و 10%.

المصدر: إعداد الباحثتين إستنادا على مخرجات برنامج *EVIEWS* 10

تشير النتائج لعدم تأثر أداء البنوك بعدد الفروع البنكية، و هذا راجع لقلة عدد هذه الفروع في الجزائر و عدم إنتشار الخدمات المصرفية، فنحن لازلنا بحاجة لبذل المزيد من الجهود لتعزيز سياسات الشمول المالي و إجراء المزيد من حملات التوعية. فالأهداف المرجوة من الشمول المالي تستغرق وقتا

لتحقيق النجاح، مع الأخذ في عين الإعتبار أن تكاليف خلق فروع بنكية جديدة تكون مرتفعة. أظهرت النتائج أيضا وجود علاقة طردية بين حجم القروض الممنوحة و بين و آداء البنوك، بحيث أن القروض لها أثر إيجابي على الأداء عند مستوى معنوية 5 %، فكلما زادت القروض يرتفع أداء البنوك، و بالتالي القروض الممنوحة من طرف البنوك تسمح بزيادة الأرباح و كذى إجمالي الإيرادات، فالبيئة الإقتصادية في الجزائر تلزم المستثمرين، لتوسيع نشاطهم، اللجوء إلى الإقتراض من البنوك، و هذا ما يعزز أداء البنوك. على عكس حجم الودائع أين لا توجد أي علاقة إحصائية بينها و بين مؤشر العائد على الأصول بسبب أن بعض الأفراد يلجؤون إلى الوسائل غير الرسمية، بالإظافة إلى تشديد الإجراءات المتعلقة بعملية الإيداع من قبل البنوك، و عدم الإستجابة لعمليات السحب في حينها لما تكون المبالغ كبيرة. بالإظافة إلى نقص التثقيف المالي و آمتناع الأفراد من إيداع أموالهم لذى البنوك، بل يفضلون إكتنازها مما يؤدي إلى تدني مستويات الشمول المالي.

بناءا على ما سبق نستنتج بأن أداء البنوك الجزائرية لا يتأثر بالشمول المالي و هذا راجع إلى الإفتقار لآليات الشمول المالي و أيضا لضعف البنية التحتية المالية، بالإظافة إلى هيمنة القطاع المصرفي العمومي التي أدت إلى آنعدام المنافسة، بحيث تقدم جميع المصارف نفس المنتجات و تطبق نفس معدلات الفائدة. كل هذا يدل على عدم كفاءة النظام المالي و المصرفي في الجزائر.

5. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الشمول المالي على آداء البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم آستخدام العائد على الأصول كمتغير تابع و مؤشرات الشمول المالي و المتمثلة في عدد الفروع البنكية، حجم الودائع وحجم القروض الممنوحة كمتغيرات مستقلة .إعتمدنا في هذه الدراسة على إجراء تحليل قياسي بآستعمال بيانات البانل و نموذج الآثار المقطعية الثابتة، و ذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 و 2019. كما تم إختيار خمس بنوك عمومية و المتمثلة في: البنك الخارجي الجزائري (BEA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) و بنك التنمية المحلية (BDL).

توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى عدم وجود أي أثر لكل من عدد الفروع البنكية و حجم الودائع على آداء البنوك ، على عكس حجم القروض الممنوحة التي تؤثر إيجابا على آداء البنوك. و بالتالي فإن أداء البنوك الجزائرية لا يتأثر بالشمول المالي و هذا راجع إلى الإفتقار لآليات هذا الأخير.

على ضوء ما سبق، قمنا بآقتراح التوصيات التالية:

- الاهتمام بنظم الدفع الالكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير من الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال الهاتف المحمول بما له أثر إيجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية إلى معاملات مصرفية لتحقيق مرونة المدفوعات بين الافراد والحكومات والانشطة الاقتصادية.

- توفير أجهزة في سبيل حماية العميل المصرفي (إرشاده)، التثقيف المالي للشباب، إتاحة التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، في سبيل خدمة شريحة كبيرة من المجتمع، وضمان مخاطر المشروعات المتناهية الصغر، وتقديم الدعم الفني والإداري لهذه المشروعات، وتطوير البنى التحتية الإلكترونية.

- أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد للحكومة والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين العمق المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للعمق و الاستقرار المالي.

6. قائمة المراجع:

1. Bendob, A. (2015). Profitability of public and private commercial banks in Algeria : Panel data analysis during 1997 - 2012. *European Journal and Management , 07* (20), 117 - 128.
2. Ikram, I., & Lohdi, S. (2015). Impact of financial inclusion on banks' profitability : An empirical study of banking sector of Karachi, Pakistan. *International Journal of Management Sciences and Business Research , 04* (10), 88 - 99.
3. Jouini, J., Talha, E., & Obeid, R. (2021). Do financial inclusion indicators affect banks' profitability? Evidence from selected arab countries. *Arab Monetary Fund* (160), 1 - 36.

4. Shihadeh, F. (2021). Financial inclusion and banks' performance : Evidence from Palestine. *Investment Management and Financial Inovations , 18* (01), 126 - 198.

5. Siam, A. Z. (2006). Role of the electronic banking services on the profits of jordanian banks. *American Journal of Applied Sciences , 03* (09), 1999 - 2004.

6. الشحادة ,ع .ا .,عامر ,ق & .,غالب ,ع .ا .(2020) .مؤشرات الشمول المالي و أثرها علة الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي .*مجلة جامعة العين للأعمال و القانون* .16 - 1 ,(2) *4* ,

7. بازرية ,م & .,خلفاوي ,م .(2018) .الشمول المالي لدعم وتعظيم التحولات المالية للمهاجرين الجزائريين .*ملتقى وطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر :آلية لتدعيم التنمية المستدامة، يومي 5 و 6ديسمبر 2018.* خميس مليانة :جامعة الجيلالي بونعامة.

8. حمدوش ,و .(2020) .أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي -حالة الدول العربية .*مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية و الإدارية*) *03* ,عدد خاص أفريل .18 - 1 ,(2020

9. دردور ,أ & .,حركات ,س .(2020) .قياس أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017 - 1980بآستعمال نموذج ARDL.*مجلة الإستراتيجية و التنمية* .90 - 71 ,(04) *10* ,

10. شنبي ,ص & .,بن لخصر ,ا .(2018) .أهمية الشمول المالي في التنمية الإقتصادية :تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية .*مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة* .129 - 104 ,(02) *03* ,

11. ضيف ,ف .ا .(2020) .واقع و تحديات الشمول المالي في الجزائر .*مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية* .485 - 471 ,(02) *06* ,

12. عبد الرحمان عبد الدايم ,س .(2019) .*العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي و أثرها على تحسين أداء البنوك المصرية :دراسة ميدانية* .مصر :كلية التجارة، جامعة طنطا.

13. كركار ,م .(2019) .الشمول المالي :هدف إستراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر .*مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية* .377 - 362 ,(03) *10* ,

الشمول المالي ودوره في تدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة -المرأة العربية نموذجا-

Financial inclusion and its role in supporting women's economic empowerment -Arab women as a model-

فاطمة عيساوي [1]، د. محمد الهزام [2]

Fatma Aissaoui [1], Dr. Mohammed Elhazzam [2]

[1] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، aissaoui.fatma@univ-bechar.dz

[2] جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، elhazzam.mohamed@univ-bechar.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة المتطلبات الضرورية لتحقيق الشمول المالي والتمكين الاقتصادي في العالم العربي من خلال تحليل إشكالية القدرة على تجاوز الفجوة الجنسية وذلك بالتركيز دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه لتمكين المرأة اقتصاديا، وكذلك التعرف على جهود الدول العربية في تعزيز الشمول المالي للمرأة وتمكينها اقتصاديا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: المنطقة العربية تتسم بأكبر فجوة جنسية على مستوى العالم سواء على صعيد الشمول المالي للمرأة أو مشاركتهن في سوق العمل، وأن زيادة وصول الإناث إل الخدمات المالية يعزز استقلاليتهن المالية ونفاذهن للفرص الاقتصادية بما يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، التمكين الاقتصادي، المرأة العربية، صندوق النقد العربي، التجارب العربية.

Abstract:

This study aims to discuss the necessary requirements to achieve financial inclusion and economic empowerment in the Arab world by analyzing the problem of the ability to overcome the gender gap. By focusing on studying and analyzing the reality of financial inclusion in the Arab countries and the mechanisms for enhancing it for women's economic empowerment, As well as identifying the efforts of Arab countries in promoting the financial inclusion of women and their economic empowerment.

This study reached a set of results, the most important of which are: The Arab region is characterized by the largest gender gap in the world, whether in terms of financial inclusion for women or their participation in the labor market, and that increasing female access to financial services enhances their financial independence and access to economic opportunities in a way that supports women's economic empowerment

Keywords: Financial Inclusion, Economic Empowerment, Arab Women, Arab Monetary Fund, Arab Experiences.

1. مقدمة:

لقد وضعت قضية النهوض بالمرأة وتمكينها كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في نهاية القرن العشرين استعدادا لاستقبال القرن الحادي والعشرين، وواجهت الحكومات والمؤسسات غير الحكومية تحديات كثيرة مشتركة، فلا يزال هناك الكثير من الجهود لجعل المرأة شريكا كاملا وفاعلا أساسيا في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واعتبارها عاملا أساسيا في التنمية البشرية المستدامة كمنتجة ومستفيدة ، وتحسين وضعها في المجتمع الذي يعاني من أزمات متنوعة ومتعددة تمس مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وحظيت قضايا المرأة في الآونة الأخيرة باهتمام على المستوى العالمي والمحلي فمن المؤكد أن حقوق المرأة تحتل موقعا بارزا على خارطة الفكر والثقافة، وأن هناك جهدا واهتماما وسعيا سياسيا لتمكين المرأة ليس فقط باعتبارها شريكا مساويا ولكن باعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتقها، فنجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، بالإضافة إلى أهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في صورته العامة لتحقيق التمكين الكامل والشامل للمرأة. ويعتبر كل من الشمول المال والتمكين الاقتصادي للمرأة من أهم الغايات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، حيث يمثل تمكين المرأة أساس لعالم مزدهر ومستدام، فوفق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى دول العالم إلى تحقيقها هي "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، حيث يتعين على الحكومات العمل على سد فجوات النوع الاجتماعي في عدد من المجالات من خلال ضمان مشاركة كاملة وفاعلة للمرأة، وضمان تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، والقيام بإصلاحات لتمكين المرأة من النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية، وغيرها وفقا للقوانين الوطنية.

مشكلة الدراسة: ما هو واقع الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في العالم العربي، وما هي آليات تعزيز الشمول المالي لتمكين المرأة اقتصاديا؟

انطلاقا من هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي، وفيما تكمن أهميته؟
- ما هي علاقة الشمول المالي بالتمكين الاقتصادي للمرأة؟

- ما هي آليات تعزيز الشمول المالي لتمكين المرأة العربية؟
- ما هي أبرز التجارب العربية في مجال الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة؟

هدف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى دراسة مساهمة الشمول المالي وآليات تعزيزه لدور المرأة اقتصاديا من خلال عرض الجانب المفاهيمي للشمول المالي وكذا التمكين الاقتصادي للمرأة، بالإضافة الى ابراز الدور الذي قام به صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية، ودور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة في كل من فلسطين والأردن ولبنان، وكيفية الاستفادة من هذه التجارب.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال المتغيرات التي تبحث فيها هذه الدراسة وهي الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، حيث يعد البحث في الموضوع محاولة منا للفت الانتباه حول أهمية المرأة في تحقيق النمو الاقتصادي، إضافة إلى عرض تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي، وعرض الإنجازات التي حققتها.

منهج الدراسة: اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه لتمكين المرأة اقتصاديا، بحيث اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها على الأوراق العلمية والتقارير الرسمية والمؤشرات ذات الارتباط بالشمول المالي وتمكين المرأة الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

سنحاول الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية المطروحة من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي والتمكين الاقتصادي**
- **المحور الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي لتمكين المرأة اقتصاديا في العالم العربي**
- **المحور الثالث: جهود الدول العربية في تعزيز الشمول المالي للمرأة وتمكينها اقتصاديا**

2. الإطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي والتمكين الاقتصادي

1.2 الشمول المالي:

أ. **مفهوم الشمول المالي:** لاقى مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيرا من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية، ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبيتها بكثرة: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي إضافة إلى هيئات عالمية أخرى تتباين تركيبتها واختصاصاتها

الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع، وحتى لا نتوه في زحمة تعدد التعاريف المقدمة للشمول المالي، سنقتصر على التعاريف التالية:

يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (البنك الدولي، 2020)

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، ابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية. (صندوق النقد العربي، 2017)

يقصد بالشمول المالي بأنه التوفير المستدام لمخدمات المالية ميسورة التكلفة التي تدخل الفقراء في الاقتصاد الرسمي، ويشمل الشمول المالي زيادة عدد الأفراد الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال امتلاك حسابات مصرفية رسمية بشكل أساسي، مما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، مع زيادة الشمول المالي، سيتمكن الأفراد الذين تم استبعادهم مالياً سابقًا من الاستثمار في التعميم والادخار وإطلاق الأعمال التجارية، وهذا يساهم في الحد من الفقر والنمو الاقتصادي. (رشوان و قاسم، 2021، صفحة 9)

والشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان الكافي عند الحاجة من قبل جميع الأفراد مثل الحسابات المصرفية والتأمين والتحويلات وخدمات الدفع والخدمات الاستشارية المالية وما إلى ذلك، فهو يوفر للأفراد إمكانية الادخار من أجل الاستقرار في المستقبل، ويتحقق الشمول المالي عند وصول التمويل إلى جميع شرائح الأفراد والقطاعات في المجتمع. (الحريري، 2021، صفحة 878)

ب. **أهمية تعزيز الشمول المالي:** إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي، وبشكل عام يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسة التالية: (نعمة و حسن، 2018، الصفحات 31-32)

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليه في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.
- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.
- **أتمتة النظام المالي:** يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحيين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

ج. **أهداف الشمول المالي:** نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، حيث ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية: (شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 108-109)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول لمصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛ -تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

د. **أبعاد الشمول المالي:** لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية الآتية: (فلاق و شارفي، 2020، صفحة 307)

- **الوصول للخدمات المالية:** يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي.
- **استخدام الخدمات المالية:** يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
- **جودة الخدمات المالية:** جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة.

2.2 التمكين الاقتصادي:

أ. **مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة:** التمكين الاقتصادي مفهوم حديث ظهر في التسعينيات من القرن العشرين وهو مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز

ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدرتها والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء لعناصر القوة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المعرفية وتمكينهن من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار وذلك من خلال: (الدراغمة، 2014، الصفحات 14-15)

- تمكين النساء من التحكم أي توفير الخيارات والبدائل؛
- توفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي؛
- الوصول إلى زيادة حقيقية في دخول النساء؛
- تمكين النساء من أن يشكلن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن.

والتمكين الاقتصادي للمرأة هو أحد مداخل تمكين المرأة، إذ اجمعت غالبية الدراسات الحديثة الخاصة بتمكين المرأة على أن مؤشرات التمكين لا تخرج عن أربعة جوانب، هي: الجانب التعليمي، والجانب الاقتصادي، والجانب الصحي، والجانب السياسي، ولكل من هذه الأبعاد الأساسية مؤشرات فرعية كثيرة تختلف من دراسة لأخرى، ومن تحليل لآخر، ويعالج التمكين الاقتصادي الجوانب الاقتصادية في حياة المرأة، فمن خلاله تستطيع المرأة الانتقال من مركز اقتصادي أدنى في المجتمع إلى مركز اقتصادي أعلى، وتزيد سيطرتها على الموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، مما يمنحها استقلالية مادية مباشرة، ولهذا فإن مدخل التمكين يجعل التنمية أكثر تفاعلا من خلال مشاركة الرجال والنساء، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء، وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية. (الدلجاوي، 2020، الصفحات 168-169)

وكتعريف شامل لماهية تمكين المرأة، يمكن القول أنه: "عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة، وقدرتها على اتخاذ القرار، أما على المستوى الجماعي، فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية، وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي. (سلامي، 2016، صفحة 185)

ب. **أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة:** تتمثل أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة في: (آيت مختار، حسيني، و بلوطي، 2021، الصفحات 297-298)

- زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وذلك بجعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة وتمكينها من المنافسة بقوة الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات والموارد الإستراتيجية أو بعبارة أخرى على صعيد القدرة على تحديد الأهداف والعمل من أجل بلوغها؛
- توفير ظروف عمل لائقة إذ لابد من خلق فرص العمل التي تساعدها في إيجاد عمل مربح ومنتج في ظروف تتميز بالحرية والأمان والكرامة البشرية، وتبرز الضرورة إلى تحويل أماكن العمل إلى أماكن آمنة وخالية من أية مخاطر ولابد من تحسين القوانين وتنفيذها على أرض الممارسة؛
- رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية لما له تأثير كبير على تمكين المرأة على مستوى المجتمع إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها؛
- ضمان العدالة والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية للنساء في الميدان الاقتصادي؛
- تعزيز خيارات سبل الرزق وجعلها أكثر أمانا للنساء في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية (مع التركيز على المشتغلات بالأعمال الحرة، وخاصة من يتعذر وصولهن إلى الخدمات المالية وغيرها من العوائق التي تمنع انضمامهن إلى الاقتصاد الرسمي.

ج. **أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة:** تبرز أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال: (الدراغمة، 2014، صفحة 15)

- الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية لابد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من القدرات لكل من المرأة والرجل في عملية التنمية بصورة متكافئة؛
- جاء تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الترتيب الثالث بين الأهداف الثمانية للأهداف الإنمائية للألفية؛
- يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء وتغيير المفاهيم والقيم بحيث تتم مشاركة النساء الكاملة في البناء الرئيسي للتنمية وتحقيق المساواة وازالة جميع أشكال التمييز.

د. **مظاهر التمكين الاقتصادي للمرأة:** إن توجه تمكين المرأة ليس عملية مباشرة وتلقائية وانما هو عملية ذات جوانب متعددة يتطلب التغيير فيها أمدا طويلا فإن المرأة بحاجة إلى خدمات إدارية ومهنية

فضلا عن الخدمات التنموية الأخرى لتعزيز تمكينها في جميع جوانب الحياة، ولكننا سنركز على ثلاث آليات رئيسية تساهم في إحداث عملية التمكين الاقتصادي للمرأة وهي: (كشرود و مرزوقي، 2019، صفحة 499)

- **زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة:** يقصد بذلك توزيع ميادين عمل النساء بمعنى جعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة على مستوى السياسات وتمكين المرأة من المنافسة بقوة في الأسواق على صعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات.
- **رفع نسبة مساهمة المرأة في مو اقع صنع القراورسم السياسات الاقتصادية:** إذ أن فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها ويعزز احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد كبير من النساء، فضلا عن ذلك فإن امتلاك المرأة القدرة على اتخاذ القرار يؤثر في قدرتها على بناء رأس مالها البشري والاستفادة من الفرص الاقتصادية.
- توفير ظروف عمل لائقة كتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، خدمات الرعاية الاجتماعية...الخ.

3.2 العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة: يساعد الشمول المالي المرأة على وجه الخصوص على إدارة الأموال بشكل أفضل، واتخاذ قرارات أكثر حصافة فيما يتعلق بقرارات الادخار والاستثمار، وكذلك على تأسيس مشروعات جديدة لريادة الأعمال، إضافة إلى دوره الإيجابي في زيادة مستويات نفاذهن ونفاذ عوائلهن للفرص الاقتصادية ممثلة في الحصول على خدمات التعليم والصحة والانخراط في سوق العمل، كافة هذه العوامل من شأنها تعزيز الاستقلالية المالية للمرأة على المستوى الفردي، وتعزيز مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الكلي وهو ما يعمل بدوره على زيادة مستويات الدخل القومي، وخفض الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، والإدماج الاجتماعية، من جانب آخر فإن العلاقة ما بين الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصادية هي علاقة متبادلة. فالشمول المالي يتيح قنوات لتسهيل نفاذ المرأة إلى الفرص الاقتصادية بكافة أنواعها بما يسمح لها بتحسين مستويات دخلها وإدارة أمورها وقراراتها المالية بشكل أفضل وهو ما يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، لاسيما فيما يتعلق بالخدمات المالية الخاصة بالادخار والإقراض، ومن جانب آخر فإن التمكين الاقتصادي للمرأة يساعد على زيادة دخل المرأة ومستويات طلبها على الخدمات المالية وهو ما يعزز الشمول المالي كذلك. (عبد المنعم و قعلول، 2021، صفحة 2)

3. آليات تعزيز الشمول المالي لتمكين المرأة اقتصاديا في العالم العربي

يعتبر تمكين المرأة اقتصاديا عنصرا أساسا في دفع عجلة التنمية وقد تنامت جهود الحكومات لتعزيز دور المرأة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كأحد أهم الأولويات التنموية، وبالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي لدى فئة النساء والرجال على حد سواء في السنوات القليلة الماضية، إلا أن ما يلاحظ هو وجود الفجوة بين الجنسين من خلال استخدام المنتجات المالية التقليدية أو الرقمية وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المحور.

1.3 الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية: تعتبر المنطقة العربية فريدة من نوعها من حيث تسجيل أكبر فجوة للنوع سواء على مستوى المشاركة في قوة العمل، أو مستويات الشمول المالي للإناث حيث تنخفض مستويات مشاركة الإناث في القوة العاملة إلى نحو 20.8% وهو ما يعتبر منخفضا بالقياس المتوسط العالمي البالغ نحو 39% وفق بيانات مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، كما يعتبر معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة كذلك منخفضا بشكل كبير بالمقارنة مع بعض الأقاليم الجغرافية ومجموعات الدخل الأخرى، حيث تتراوح النسبة حول 60% في كل من دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك في كل من مجموعة الدخل المنخفض، حيث تمثل مستويات مشاركة المرأة في سوق العمل في هذه الدول نحو ثلاثة أضعاف المعدل المسجل على مستوى الدول العربية.

من جانب آخر، تعتبر مستويات الشمول المالي للإناث الأقل مقارنة بباقي المجموعات الجغرافية ومجموعات الدول بحسب مستويات الدخل، حيث يتوفر لدى 25.6% فقط من الإناث في الدول العربية حسابات في مؤسسات مالية بما يمثل أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ نحو 64.8%، فيما ترتفع النسبة على سبيل المثال لتسجل نحو 52% في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتسجل أعلى مستوى لها في الدول مرتفعة الدخل بنسبة تبلغ نحو 93%.

على مستوى الدول العربية فرادة تسجل كل من مستويات مشاركة الإناث في قوة العمل ونسبة الشمول المالي للإناث أعلى مستوى لها في ثلاث دول عربية وهي الإمارات بنسبة بلغت 52.4% و76.4% على التوالي، والكويت 49.7% و73.5%، والبحرين 45% و75.4%.

يلاحظ ارتباط ما بين ارتفاع مستويات الشمول المالي، والتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية مقاسة بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، حيث تتوفر أعلى نسب للتمكين الاقتصادي للمرأة في الدول التي تسجل كذلك أعلى مستوى للشمول المالي وغالبيتها من دول مجلس التعاون الدول الخليج

العربية، فيما تسجل الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة مستويات أقل من الشمول المالي والتمكين الاقتصادي، (عبد المنعم و قعلول، 2021، الصفحات 3-4) وهذا ما يظهره الجدول رقم (1).

الجدول 1: نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي للإناث في الدول العربية مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية الأخرى

الدول	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات في المؤسسة المالية
الأردن	18.1	26.6
الإمارات	52.4	76.4
البحرين	45.0	75.4
تونس	23.8	28.4
الجزائر	14.6	29.3
السعودية	22.1	58.2
العراق	11.6	19.5
عمان	31.0	-
فلسطين	17.7	15.9
قطر	56.8	-
الكويت	49.7	73.5
لبنان	22.9	32.9
ليبيا	33.9	59.6
مصر	21.9	27.0
موريتانيا	28.9	15.5
المغرب	21.5	16.8
اليمن	5.8	-
شرق آسيا والمحيط الهادئ	58.6	71.5
أفريقيا جنوب الصحراء	61.5	36.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	52.0	52.0
الدول ذات الدخل المرتفع	53.0	92.9
الدول ذات الدخل المنخفض	58.0	29.9
الدول العربية	20.8	25.6
العالم	47.1	64.8

المصدر: (البنك الدولي، 2021)

2.3 دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة في العالم العربي: بشكل عام، تلعب البنوك دورة جوهرية فيما يتعلق بدمج المرأة في القطاع المالي الرسمي، فقد تزايد عالمية عدد البنوك التي تعتبر "المرأة" فئة مستقلة وتأخذها في عين الاعتبار عند صياغة استراتيجياتها وأهدافها. وتشير البيانات إلى تبني ما يقرب من 90 بنك عالمية الاستراتيجيات وخدمات تمت صياغتها خصيصا وفقا لاحتياجات السيدات، وقد قامت عدة منظمات دولية ومن أهمها مؤسسة التمويل الدولية بتحليل عدة عوامل تشير إلى ربحية قطاع السيدات بالنسبة للبنوك ويتمثل أهمها في: (سليمان و سلامة، 2020، صفحة 10)

- **زيادة الحصة السوقية للبنك:** من خلال استهداف المرأة والمشروعات المملوكة لها.
- **الولاء:** تتميز المرأة بالولاء للبنك الذي تتعامل معه إذا كانت راضية عن الخدمة المقدمة وتفضل بناء علاقة طويلة الأمد مع البنك.
- **زيادة معدلات الادخار لدي النساء:** فالسيدات تدخر أكثر من الرجال وودائعهم بالبنك تزداد بمعدل أسرع.
- **نسبة أقل من المخاطر:** تنخفض نسبة عدم السداد والقروض المتعثرة عندما يستهدف البنك المزيد من النساء نظرة لأن السيدات أكثر وعيا بمخاطر الإقراض وأكثر حرصا على الالتزام بمواعيد السداد.
- **تأثير المرأة القوي على أفراد الأسرة:** قد تشجع المرأة أفراد أسرتها علي فتح حسابات بالبنك والتعامل مع خدماته ومنتجاته.

وسوف نستعرض بعض التجارب العملية الفعلية لبعض البنوك التجارية الداعمة لسوق المرأة في بعض الاقتصادات النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما يلي: (سليمان و سلامة، 2020، الصفحات 11-17)

أ. **بنك فلسطين:** انضم بنك فلسطين لعضوية "التحالف المالي للمرأة" وهو أحد أهم البنوك العربية حرصاً على تحقيق المساواة للمرأة بشكل عام سواء كانت المرأة العاملة داخل البنك أو السيدات أصحاب المشاريع خارج البنك، ويقوم البنك بذلك من خلال توفير بيئة عمل ملائمة للموظفات خاصة الأمهات العاملات من ناحية وتوفير الاحتياجات التمويلية والمشورة الفنية لرائدات الأعمال من ناحية أخرى، وقد قام بنك فلسطين بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية بتصميم برنامج

"فلسطينية لإدارة الأعمال" والذي يهدف لدعم المنشآت المملوكة من قبل النساء وتحفيز النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي عام 2016 قدمت مؤسسة التمويل الدولية لبنك فلسطين قرضاً مسانداً بقيمة 75 مليون دولار لدعم نمو البنك وتوسيع نطاق خدماته، وتخصيص ما لا يقل عن 15% منه لإقراض المشاريع المملوكة من قبل النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتزامن مع الخطوات السابق ذكرها، عمل البنك على مدار سنوات من أجل زيادة نسبة الموظفين من الإناث ومع نهاية عام 2016 بلغت نسبتهن حوالي 35.72% مقارنة بـ 17% في عام 2008، ويهدف البنك لإيصال نسبة مشاركة الإناث من القوة العاملة بالبنك إلى 50% فضلا عن زيادة عدد النساء في المناصب الإدارية العليا ومراكز صنع القرار.

ب. **بنك الاتحاد بالأردن:** يعتبر بنك الاتحاد من أهم البنوك في الأردن ويخدم ما يزيد عن 120 ألف عميل، 29% منهم من النساء، ويضع بنك الاتحاد على قائمة أولوياته المساواة للمرأة سواء كانت موظفة داخل البنك أو عميلة في حاجة للخدمات المالية، ويعد بنك الاتحاد البنك الوحيد في الأردن الذي تشغل فيه سيدة منصب المدير التنفيذي، وتمثل في تشكيله الإداري السيدات نسبة 21% من المناصب القيادية العليا و 30% من المناصب الإدارية والإشرافية المتوسطة، وهذه المؤشرات الايجابية المرتبطة بملف المرأة لم تكن بهذا المستوي الجيد قبل 5 سنوات حيث لم تتعدي نسب مشاركة المرأة في المناصب الإدارية حاجز الـ20% ونسبة العملاء من السيدات كانت 10% فقط من إجمالي العملاء، وهذا التطور الملحوظ في المؤشرات جاء نتيجة تبني استراتيجية محددة وبرامج ومبادرات داعمة للمرأة بشكل كبير خاصة في عام 2014، ففي هذا العام أطلق البنك برنامج "شروق" وهو برنامج مخصص للحلول المصرفية للسيدات.

ج. **البنك اللبناني للتجارة:** يعد البنك اللبناني للتجارة BLC Bank من البنوك الرائدة في ملف دعم المرأة في القطاع المالي؛ وهو عضو في التحالف المالي للمرأة وهو أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يلتزم بتمكين المرأة وهو أول بنك في المنطقة ينضم لعضوية التحالف في عام 2011 ويشارك به مشاركة ايجابية وحاز على العديد من الجوائز الدولية في هذا الشأن، كما قام بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدةUN Women and UN Global Compact، وقد عمل فريق العمل بالبنك على مدار سنوات بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية على دراسة احتياجات المشروعات المملوكة للنساء لتصميم المنتجات والخدمات المالية المناسبة، وفي عام 2012 أطلق البنك مبادرة We Initiative والتي

تستهدف دعم المرأة اقتصادياً من خلال تيسير الحصول على التمويل، التدريب على إدارة الأعمال، الاستفادة من الخدمات الاستشارية والفنية، وتوسيع العلاقات والشبكات في مجال العمل.

3.3 دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية: يقوم صندوق النقد العربي بشكل مستمر بتبني العديد من البرامج والجهود التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً ومالياً، حيث يحرص الصندوق من خلال مشاوراته مع الدول العربية الأعضاء على تضمين برامج الإصلاح لإجراءات تهدف إلى مساعدة المرأة العربية على الاضطلاع بالدور المأمول منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وتهيئة البيئة المواتية لممارسة وريادة الأعمال، بما يتضمن تعزيز فرصها في الحصول على التمويل المناسب، وتعزيز قدراتها بما يمكنها من الحصول على فرص العمل والوصول إلى الخدمات المالية، (العشي، 2020، صفحة 19) ومن بين هذه البرامج: (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 15-22)

أ. **برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي المدعومة بموارد الصندوق:** يحرص صندوق النقد العربي، من خلال مشاوراته مع الدول الأعضاء على تضمين برامج الإصلاح، التي يتم الاتفاق حولها، الإجراءات ترمي إلى مساعدة المرأة العربية على الاضطلاع بالدور المأمول منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وتهيئة البيئة المواتية لممارسة وريادة الأعمال، بما يتضمن تعزيز فرصها في الحصول على التمويل المناسب، وتعزيز قدراتها بما يمكنها من الحصول على فرص العمل والتوظيف والوصول إلى الخدمات المالية تتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي المدعومة بالقروض الممتدة والعادية، وكذلك برامج إصلاح القطاع المالي والمصرفي المدعومة بتسهيل التصحيح الهيكلي، عناصر أساسية لتمكين المرأة العربية، وتفعيل دورها في تحقيق النمو الشامل والمستدام، حيث يتمثل دور الصندوق في مساعدة السلطات بالدول العربية على تهيئة البيئة المواتية لخلق فرص العمل المنتج للمرأة ضمن إطار استراتيجي لكل المؤسسات الحكومية، والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الخاضعة لإشراف السلطات الرسمية بالدولة، ترمي في نهاية الأمر إلى توفير حياة كريمة للمرأة تمكنها من ريادة الأعمال، وتغذي روح المبادرة فيها، وتذلل الصعوبات أمام مشاركتها في كل المجالات، لتضطلع بدورها المأمول في تحقيق التنمية المستدامة، بما يرفع من قدرات المرأة ويعزز رفاهيتها. في هذا السياق، تتضمن برامج الإصلاح خطط وإجراءات تسهم في تسهيل نفاذ المرأة للخدمات المالية خاصة التمويل وذلك عبر خلق نوافذ إقراضية مناسبة تقوم من خلالها

البنوك ومؤسسات التمويل المختلفة بالدولة إلى جانب جمعيات التمويل الأصغر بمنح القروض الميسرة للنساء لتشجيعهن على العمل المنتج الذي يتناسب مع طبيعة المسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقهن.

ب. **التدريب وبناء القدرات:** إيمانا من الصندوق بأهمية التدريب وضرورة إعداد الكوادر الفنية العربية، وانطلاقا من قناعته أن التدريب أداة رئيسة تسهم في تحسين أداء المؤسسات المالية والنقدية في الدول الأعضاء، والنهوض بدورها في وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الملائمة، لدفع مسيرة التنمية وتعزيز جهود التكامل الاقتصادي العربي، فقد شرع الصندوق منذ عام 1981 بتنظيم دورات تدريبية، للعاملين في الأجهزة النقدية والمالية والاقتصادية في الدول الأعضاء، وذلك ضمن إطار برنامجه للمعونة الفنية في هذا الإطار، وإيمانا من الصندوق بأهمية تنمية قدرات المرأة العربية في المجالات الاقتصادية، شهد عدد المشاركات في الدورات التدريبية التي ينظمها معهد التدريب وبناء القدرات زيادة ملموسة في الآونة الأخيرة حيث ارتفع عددهن من 226 مشاركة في عام 2015 إلى 465 مشاركة في عام 2019.

ج. **مبادرات تسهيل النفاذ إلى التمويل:** يمثل تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية محوراً مهماً من محاور اهتمامات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لما في ذلك من دور فعال في تعزيز الاستقرار المالي ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي، في هذا الإطار، يسعى الصندوق لدعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال عدد من الأنشطة والمحاور، تتمثل فيما يلي:

- **فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية:** قام صندوق النقد العربي في عام 2013 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، تتمثل أهداف الفريق في المساهمة بتطوير السياسات والاجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي فيها، والعمل على مساعدة الدول العربية على الايفاء بالمعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، إضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة، كذلك من مهامه تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال الشمول

المالي، إلى جانب تعزيز فرص الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية المستهلكين للخدمات المالية والمصرفية، إلى جانب الاهتمام بتعزيز فرص وصول المرأة في الدول العربية إلى الخدمات المالية.

- **المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي:** قام الصندوق بإطلاق مبادرة شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، The Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI)، تهدف إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل لجميع قطاعات المجتمع في الدول العربية، خاصة منها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشباب والمرأة، بما يساهم في دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- **اليوم العربي للشمول المالي:** أطلق الصندوق ما يعرف باليو العربي للشمول المالي كتظاهرة مصرفية مالية عربية تعقد نهاية شهر أبريل من كل عام، بمشاركة السلطات الوطنية على مستوى الوطن العربي مثل السلطات الإشرافية والبنوك والمؤسسات المالية ووزارات التربية والجامعات والمدارس والمؤسسات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني، في إطار فعاليات اليوم العربي للشمول المالي لأعوام 2017-2019، حرص الصندوق على إيلاء مواضيع مشاركة المرأة وقضايا وصول المرأة العربية للخدمات المالية والتمويل، أهمية كبيرة.

4. جهود الدول العربية في تعزيز الشمول المالي للمرأة وتمكينها اقتصاديا

برزت الحاجة إلى ضرورة تبني برامج توعوية وتثقيفية مصممة لتتلاءم مع احتياجات المرأة، حيث أنه وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لتمكين المرأة مالياً واقتصادياً، إلا أنه يحسن مواصلة بذل الجهود خصوصاً فيما يخص جانب تعزيز الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، ومن أبرز هذه الجهود: (العشي، 2020، الصفحات 14-17)

- **المملكة الأردنية الهاشمية:** تساهم الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي واستراتيجية ورؤية الأردن 2025، بحيث تنعكس الآثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل في هذه الاستراتيجية ضمن العديد من المحاور، منها تعزيز المساواة الاقتصادية بين الجنسين، ذلك بتقليص الفجوة التمويلية بين الجنسين بما يساهم إيجابا في تعزيز القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع، ودعم الثقافة المالية لهذه الفئة الهامة، تجدر الإشارة أن الإستراتيجية أكدت

أهمية بناء القدرات المالية للفئات المستهدفة لعدة فئات أبرزها فئة النساء والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى رفع الوعي والثقافة المالية للمجتمع.

- **دولة الإمارات العربية المتحدة:** يعتبر نهج دولة الإمارات في تمكين المرأة نموذجا متفردة يحتذى به على مستوى العالم، فالمرأة الإماراتية شريكة في مسيرة التنمية ومربية لأجيال المستقبل، وتعد جزءا لا يتجزأ من رؤية الدولة الاستشراف المستقبل، ويكفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق متساوية لكل من النساء والرجال. وتتصدر الإمارات العربية المتحدة العديد من المؤشرات الإقليمية والعالمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وإنجازات المرأة، والتعليم ومحو الأمية، ونصيب المرأة في قطاع التوظيف، ومؤشر "معاملة النساء باحترام" ضمن مؤشرات الرقم القياسي للتقدم الاجتماعي، إلى جانب مؤشرات عديدة أخرى، وتدعم دولة الامارات مشاركة المرأة في صنع القرار، كونه يشكل دعامة رئيسة لتمكينها اقتصادية.
- **الجمهورية التونسية:** عملت وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي التونسي ومختلف الهيئات الرقابية وممثلين عن الجمعيات المهنية على بلورة "استراتيجية حول دعم الشمول المالي" في تونس للفترة (2018-2022). تهدف الاستراتيجية إلى تطوير النفاذ للخدمات المالية (بنوك، تمويل أصغر، تأمين، بريد، مالية رقمية) لتمكين الشرائح غير المشمولة حالية بشكل كلي أو جزئي من النفاذ إلى منتجات وخدمات مالية تتماشى وحاجياتهم، مما سيمكن من الحد من التفاوت المكاني ودفع عجلة الاستثمار من خلال توفير المزيد من فرص العمل.
- **المملكة العربية السعودية:** وعلى صعيد تمكين المرأة مالية، يقوم بنك التنمية الاجتماعية بجهود كبيرة لتعزيز الثقافة المالية للمرأة وزيادة مستوى وصولها إلى التمويل وتيسير إجراءات طلب التمويل.
- **الجمهورية العر اقية:** يتم القيام بحملات التوعية المصرفية بالتنسيق بين البنك المركزي العراقي والمصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني ورابطة المصارف الخاصة في العراق، من خلال إقامة ورش العمل وإعداد البرامج التلفزيونية والإذاعية الخاصة بالتوعية المصرفية وحماية فئات المجتمع (بما فيها المرأة)، والعمل على إعداد موقع إلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، خاص بالتوعية المصرفية.

- **دولة فلسطين:** يتم تنظيم حملات توعية مالية ومصرفية موجهة إلى فئات محددة من المجتمع (منها المرأة) باستخدام كافة وسائل الإعلام، كما تم تنظيم ندوات وورش توعوية وإطلاق حملات استهدفت فئات محددة من المجتمع.
- **دولة قطر:** تم تشكيل لجنة الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي برئاسة مصرف قطر المركزي وعضوية العديد من الوزارات والمؤسسات والهيئات بالدولة، من أهدافها رفع الثقافة المالية لدى فئات المجتمع ومنها النساء، بالتعاون مع كافة الأطراف المشاركة في الإستراتيجية، وذلك من خلال البرامج التوعوية المختلفة، كذلك تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.
- **الجمهورية اللبنانية:** تهدف استراتيجية مصرف لبنان إلى تعزيز الوصول إلى خدمات ومنتجات مالية منظمة بكلفة معقولة وبالتوقيت والشكل المناسبين، فضلا عن تعميم استخدامها المسؤول من قبل جميع الفئات السكانية، وذلك عبر وضع السياسات والإجراءات القائمة والمبتكرة حيز التنفيذ، من شأن هذه الاستراتيجية أن تعزز الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدى المواطنين، كأفراد ونساء ومؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم، فضلا عن تحفيز التنمية المستدامة ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي، وتم صياغة برامج تعليمية مصممة خصيصا وفق احتياجات مختلف شرائح المجتمع بما في ذلك النساء، بهدف تعزيز القدرات المالية لديهم.
- **جمهورية مصر العربية:** قام البنك المركزي المصري بعقد دورات تدريبية بالتعاون مع الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة بالدلتا ووجه بحري، في محافظتي القاهرة والاسكندرية، بهدف نشر الثقافة المالية للإناث المستفيدات من خدمات الجمعيات الأهلية ورفع كفاءتهم في مجال التخطيط المالي، كذلك تم عقد دورة تدريبية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة في جميع محافظات مصر بهدف نشر الثقافة المالية للرائدات الريفيات حول الشمول المالي وإدارة الأموال ومفهوم الادخار والإقراض.
- **الجمهورية الجزائرية:** الجزائر بدورها وإدراكا منها بأهمية إدماج المرأة في التنمية، وتذليل مختلف العقبات التي تقف عائقا أمام رقيها، حاولت وضع إطار تشريعي منظم يساهم في تحسين مكانة المرأة

وإدماجها الاقتصادي بدون حواجز تحول دون ذلك، (سلامي، 2016، صفحة 186) وأهم ما تم إرساؤه في الجزائر لتحقيق تمكين المرأة وترقية دورها هو أنه تم توقيع جملة من المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم عمل المرأة وتحد من ظاهرة التمييز الممارس ضدها التي تؤدي إلى تقليص دورها، ومن أهم الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار اتفاقية السيداو، التي كان لها الأثر الواضح على وضع المرأة في الجزائر الذي انعكس من خلال إدراج تعديلات على الدستور وبعض القوانين الأخرى على غرار قانون العمل والضمان الاجتماعي والتقاعد، أما من الناحية السياسية، فقد عرفت تطورا كبيرا من خلال تبني الجزائر لنظام الكوطا الذي وسع من مشاركة المرأة في المجالس الشعبية بغرفتيها، كما عرف السلك الديبلوماسي أيضا تمثيلا نسويا ملحوظا، يؤكد على كفاءة المرأة من حيث تولي المسؤوليات وقدرتها على أداء مختلف المهام، وينعكس التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر من خلال تطور معدلات مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، الموازي لارتفاع مستواهن التعليمي، الذي ساعدهن في الحصول على فرص عمل أحسن، في مختلف المجالات والقطاعات. (سلامي، 2016، صفحة 198)

5. خاتمة:

بالرغم من كل هذه الإنجازات لصالح المرأة، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من العقبات التي تحول دون إمكانية تحقيق تمكينها وشمولها المالي، مما يتطلب بناء أرضية صلبة لدعم مختلف القرارات وتسهيل تطبيق مختلف البرامج، من أجل رفع مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق متطلبات الشمول المالي.

النتائج: خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

- المنطقة العربية تتسم بأكبر فجوة للنوع على مستوى العالم سواء على صعيد الشمول المالي للمرأة أو مشاركتهن في سوق العمل.
- اتساع الفجوة بين الذكور والإناث في مجال ملكية الحسابات المالية الرسمية، حيث نجد أن نسبة الذكور أكثر امتلاكا للحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية في كل الدول العربية.
- زيادة وصول الإناث إل الخدمات المالية يعزز استقلاليتهن المالية ونفاذهن للفرص الاقتصادية بما يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة.

- تؤثر الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي (والتي تفسر بعدم الوصول المتكافئ إلى الخدمات المالية) سلبا على نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة وبالتالي في التمكين الاقتصادي للمرأة.
- الشمول المالي للمرأة أمر بالغ الأهمية على المستوى الاقتصادي لذا وجب مساعدة البلدان على التقدم فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية بين الجنسين، حيث يتيح وصول المرأة إلى نظام مالي يعمل بشكل جيد على خلق ظروف تكافؤ الفرص الاقتصادية.

التوصيات: يلاحظ مما سبق أن عدد من الدول العربية قطعت شوطاً كبيراً في سعيها لتمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق الشمول المالي لها، حيث يمكن تقديم عدد من التوصيات في هذا الشأن، منها:

- دعوة السلطات المعنية في الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لموضوع تمكين المرأة اقتصاديا، من خلال تعزيز الاهتمام بالتوعية والتثقيف المالي، وتحقيق متطلبات الشمول المالي.
- قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتشجيع البنوك للقيام بتقديم منتجات مالية ومصرفية موجهة للمرأة بشروط ملائمة لاحتياجات تمكينها اقتصاديا، يتضمن ذلك تقديم التوعية والتثقيف المالي المناسبين.
- دعوة هيئات الأوراق المالية والبورصات في الدول العربية للقيام بحملات ترويجية وتثقيفية موجهة للمرأة، تساهم في تشجيع فئة النساء للاستثمار في سوق الأسهم، كذلك يمكن تخصيص نسبة من الاكتتابات الأولية في أسهم الشركات الكبيرة، لفئات محددة في المجتمع من ضمنها المرأة.
- تخفيف القيود والإجراءات القانونية في الخدمات المالية المبتكرة في مختلف الدول العربية التي تعّد من العوائق الكبيرة التي تقف أمام تحقيق الشمول المالي للمرأة.
- وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تنفذ عبر مراحل، تراعي خصوصيات كل بلد وقدراته المالية، وحاجاته الأساسية وحجم الفجوات بين الجنسين، وذلك عن طريق التركيز على الأهداف والآليات الكافية لكل دولة، وتحديد الفاعلين المعتمد عليهم لتنفيذ هذه الاستراتيجيات ثم تقييم مسارات التقدم المحرز في الشمول المالي.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد عبدالصبور الدلجاوي. (يونيو, 2020). التمكين الاقتصادي للمرأة الإماراتية: الواقع واستشراف المستقبل. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 17(01)، 165-206.

2. البنك الدولي. (2020). تاريخ الاسترداد 26 09, 2021، من https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
3. البنك الدولي. (2021). تم الاسترداد من www.albankaldawli.org
4. بسمة محمد إدريس الحريري. (يوليو, 2021). تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية- دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية-. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية – كلية التجارة – جامعة دمياط، 02(02)، 875-906.
5. تمام جميل عمر الدراغمة. (2014). فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن (رسالة ماجستير). نابلس-فلسطين، كلية الدراسات العليا: جامعة النجاح الوطنية .
6. رشا العشي. (2020). تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصادياً وماليا. صندوق النقد الوطني.
7. شهيناز كشرود، و عمر مرزوقي. (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 08(01)، 490-513.
8. صليحة فلاق، و سامية شارفي. (جوان, 2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي ـ تجربة مملكة البحرين ـ مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، 21(01)، 320 -297.
9. صندوق النقد العربي. (2017). تاريخ الاسترداد 26 09, 2021، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb
10. صندوق النقد العربي. (2020). دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
11. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2018). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03(02)، 129-104.
12. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، و زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم. (2021). دور التحول الرقمي للخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة. المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والإقتصاد ونظم المعلومات "التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة". مصر: جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

13. عمر آيت مختار، جازية حسيني، و نبيل بلوطي. (2021). آليات تعزيزالشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا -صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجا –. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24(01)، 291-310.
14. منيرة سلامي. (ديسمبر, 2016). المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية(05)، 183-202.
15. نغم حسين نعمة، و احمد نوري حسن. (2018). مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية - بغداد تحت شعار: الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال (الصفحات 28-54). بغداد-العراق: الجامعة التقنية الوسطى.
16. هبة عبد المنعم، و سفيان قعلول. (2021). دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية. صندوق النقد الدولي.
17. ياسمين عمرو سليمان، و آية عصام سلامة. (2020). دور القطاع المصرفي في دعم الشمول المالي للمرأة (دراسة حالة البنوك المركزية وبعض البنوك التجارية في مصر والأردن وفلسطين ولبنان خلال الفترة 2011-2019). مصر: المعهد المصرفي المصري.

دعم التثقيف المالي للمرأة لتعزيز الشمول المالي بالدول العربية

Supporting financial education for women to enhance financial inclusion in Arab countries

د. سكينة حملاوي[1]، د. امال بوسواك[2]

Dr. sakina Hamlaoui [1], Dr. amel boussouak [2]

[1] جامعة الوادي، hamlaoui-sakina@univ-eloued.dz

[2] جامعة الوادي، amel-boussouak@univ-eloued.dz

ملخص:

يعتبر التثقيف المالي وسيلة هامة لتحقيق الشمول المالي من خلال دوره في تعزيز النمو الاقتصادي، الذي يساهم في تعزيز التنمية المستدامة. يساعد التثقيف المالي للمرأة في بدوره على تحقيق عدة أهداف الطموحة للتنمية المستدامة. فقد ركزت الدراسة امكانية مؤشرات الدول العربية في معم الثقافة المالية للمرأة و الحاجة إلى ضرورة تبني برامج توعوية وتثقيفية، مصممة لتتلائم مع احتياجات المرأة، فقد توصلنا الى أنه وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لتمكين المرأة ماليا واقتصاديا الا انه لابد من مواصلة بذل الجهود اكثر .

كلمات المفتاحية: الثقافة المالية، الشمول المالي، ثقافة المالية للمرأة في دول العربية

Abstract:

Financial education is an important means of achieving financial inclusion through its role in promoting economic growth, which contributes to promoting sustainable development. Financial education for women in turn helps achieve several ambitious sustainable development goals. The study focused on the possibility of Arab countries' indicators in generalizing women's financial culture and the need to adopt awareness and educational programs designed to suit women's needs. We concluded that despite the efforts made by Arab countries to empower women financially and economically, efforts must be made.

Keywords: financial culture, financial inclusion, financial culture for women in the Arab countries.

1. مقدمة:

يكتسب التثقيف المالي للمرأة اهتماما متزايدا على المستوى العالمي. و تشير البحوث بأن المرأة التي تمثل نصف سكان العالم، عندما تشارك في النظام المالي فإن ذلك يعود بفوائد كبيرة من حيث النمو الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من المساواة وكذلك رفاهية المجتمع. وعلى الرغم من وجود تقدما كبيرا في الشمول المالي لكل من الرجال والنساء في المنطقة العربية في الفترة من عام 2011 إلى عام 2014؛ إلا أن المرأة مازالت متأخرة في الحصول تثقيف مالي في استخدام المنتجات والخدمات المالية. إن هذا التفاوت ناتج عن أن المرأة تواجه عراقيل من أجل الحصول على المنتجات والخدمات المالية يعود للثقافة المالية المحدود فالدول العربية قامت ب تبني عدة استراتيجيات لتمكين المرأة في الثقافة المالية. تكمن اشكالية الدراسة: هل استطاعت الدول العربية تمكين المرآة من خلال التثقيف المالي لبلوغ الشمول المالي؟

وفرضيات البحث:

-الثقيف المالي عنصر مهم لبلوغ الشومل المالي.

-المرأة العربية جزء مهم لدعم الشمول المالي في المنطقة العربية.

ان هدف البحث إعطاء أهمية لتمكين ثقافة المرأة العربية ماليا للمشاركة في الشمول المالي من خلال منهجية تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية لتركيز لهذا الموضوع المهم.

سوف نجاوب على الاشكالية من خلال العناصر التالية:

- مفاهيم حول الثقافة المالية والشمول المالي.
- مؤشرات اقتصادية لدعم ثقافة المرأة المالية في الدول العربية.
- الثقافة المالية للمرأة في الدول العربية.

2. مفاهيم ثقافة مالية والشمول المالية:

1.2 **مفهوم ثقافة المالية:** تُعرف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على إستخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة، بُغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالي.

التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوك الضروري لإتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد. (إتحاد المصارف العربية – الأمانة العامة – إدارة البحوث والدراسات، 2017، صفحة 17)

اذن يُعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى الثقافة أو المعرفة المالية. أهمية التثقيف المالي: (اتحاد المصارف العربية – الأمانة العامة – إدارة البحوث والدراسات، 2017)

في أعقاب الأزمة المالية العالمية، اكتسب التثقيف المالي مكانة بارزة في جداول أعمال الحكومات والهيئات الدولية، وأصبح شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي. وتعكس ثلاثة مبادئ رئيسية أقرّها، قادة مجموعة العشرين وهي الإدماج المالي المبتكر (2010)، والحماية المالية للمستهلك والاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي (2012) الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم. وفي العام 2016، قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي المنبثقة عن مجموعة العشرين بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الإدماج المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الناس بتكاليف أقل – بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية.

2.2 مفهوم الشمول المالي: الشمول المالي مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمَّشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يُعتبر أكثر إدراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعياً لحقوقه وواجباته. (العشي، 2020، صفحة 6)

عني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم-المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة وطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً.

ا-اهداف الشمول المالي: يُساهم الشمول المالي، من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية(التمويل والادخار والتأمين)، في: (العشي، 2020، صفحة 4)

- تمكين المرأة اقتصادياً وماليا وتحقيق العدالة الاقتصادية بين الجنسين.
- تحسين فرص المرأة للحصول على العمل المستدام.
- دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة لكافة فئات المجتمع لا سيما فئة النساء.

ب-مبادئ الشمول المالي: (طلحة والفران، 2020، الصفحات 3-4)

- ❖ المبدأ الاول: دعم وتطوير بنية تحتية رقمية امنة ومسؤولة يسهل الوصول اليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.
- ❖ المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع متطلبات الدولية لمكافحة غسل الاموال، وتجارات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.
- ❖ المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ الى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.
- ❖ المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.
- ❖ المبدأ الخامس: دعم الاصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول الى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عد مساواة الاجتماعية والاقتصادية.
- ❖ المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.
- ❖ المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.
- ❖ المبدأ الثامن: دعم اجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ج-علاقة الثقافة المالية بالشمول المالي: يعني الشمول المالي أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها. يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020.

ومع تسريع البلدان للجهود المبذولة تجاه الشمول المالي، أصبح من الواضح أنها تواجه عقبات مشابهة تعوق تقدمها. ويشمل هذا:

(https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview# ،2021)

•ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء و فقراء الريف.

•زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية.

•التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة.

•ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومصممة حسب احتياجات المستهلك.

•وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكييف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف.

•على الصعيد العالمي، يُصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان

3. مؤشرات اقتصادية لدعم ثقافة المرأة المالية في الدول العربية

تساهم الثقافة المالية الارتقاء بالشمول المالي إيجابيا في خلق فرص عمل جديدة، الامر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة. حيث أن وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الاعمال له دور فعال في معالجة تحديات البطالة على المديين القصير والمتوسط وتحقيق النمو الاقتصادي الاكثر شمولا، الذي يمثل الهاجس الاهم أمام السياسات الاقتصادية الراهنة، حيث يعتبر

معدل البطالة بين النساء الشابات في الدول العربية من أعلى المعدلات على مستوى العالم حيث يتجاوز 40 في المائة. ومن اهم مؤشرات الداعمة للثقافة المالية للمرأة:

1.3 مستوى التعليم: أصبح التعليم في الدول الستة حق مضمون وتحسنت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة تحسنًا كبيرًا. كما تقلصت فجوة الإلمام بالقراءة والكتابة بين المرأة والرجل. وبحلول عام 2012، كانت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث غالبًا مكافئة لمعدلات الذكور، التي حُصل عليها عام1994 وقد تجاوزت 70 % في تونس، بينما وصلت إلى 100%تقريبًا في الأردن. لكن الفجوة ما زالت كبيرة في بعض الدول. ففي المغرب، بلغت نسبة النساء المتعلمات57% مقارنة بنسبة 76%من الرجال، وفي مصر لم تتجاوز النسبة 65%من النساء اللواتي تستطعن القراءة، مقابل81 %من الرجال.

كما تقلصت الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة في مختلف مستويات المدارس في الدول الستة. وتميل نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي إلى أن تقل عن نسبة الفتيان، وتقل بنحو 5 %في الجزائر والمغرب وحوالي 2 %في الأردن ومصر. أما في التعليم الثانوي، ففقد بلغت معدلات التسجيل 100 %لكل من الفتيان والفتيات في جميع الدول باستثناء المغرب. وقد تقلصت ثغرات المشاركة في الالتحاق بالتعليم العالي أيضًا. وتقترب الأردن وليبيا من تحقيق التكافؤ بين الجنسين، في حين لا تزال مصر والمغرب تواجهان فجوة بين الجنسين تبلغ نحو 10 % لصالح الرجل. وعلى النقيض من ذلك، فإن معدلات التحاق الإناث في الجزائر وتونس تميل إلى تجاوز معدلات الرجال بنسبة 50 % تقريبًا. وهذا ما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل1: تطور مستوى التعليم في الدول العربية%

Source: (World Bank (2016), 2016)

2.3 مشاركة في سوق العمل: تتراوح مشاركة الإناث في قوة العمل مقابل الذكور في الدول الستة من 21.2 % في الجزائر إلى 39.3 % في ليبيا، مقارنة بمتوسط 74.8 %بالمئة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد انخفضت الفجوة بين مشاركة الذكور والإناث أثناء التسعينيات، ولكن هذا التقدم تباطأ بعد ذلك. وبين عامي 2005 و 2014 ، استمرت الفجوة في التقلص في تلك الدول التي كانت متخلفة عن الركب: الجزائر ومصر والأردن. ويمكن أن يعزى هذا التباطؤ جزئيًا إلى التوسع في التعليم الثانوي والعالي، ممّا أدى إلى انخفاض معدل المشاركة في قوة العمل انخفاضًا كبيرًا بين- الفئات الأصغر سنًا. ففي المغرب، على سبيل المثال، انخفضت مشاركة النساء في الفئة العمرية من 24.15 سنة بنسبة 12 بالمئة بين عامي 1999 -2013. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 2: نسبة مشاركة المرأة في العمل مقابل الرجال

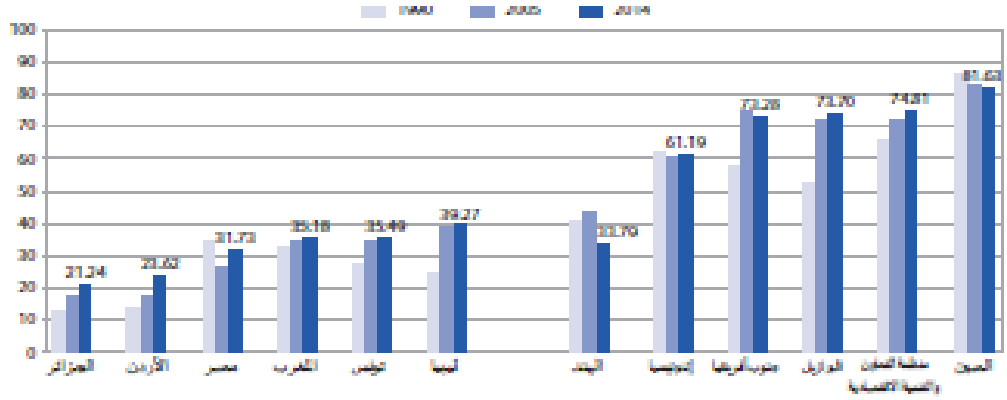

المصدر: (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018، صفحة 33)

تظهر المؤشرات الدولية انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الوطن العربي مقارنة بالمتوسط العالمي، ومقارنة بالمتوسط المسجل في باقي الأقاليم الجغرافية الأخرى، حيث لم تزد نسبة مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة عن 20.4 في المائة من إجمالي الإناث في سن العمل في عام 2018، مقارنة مع 49.0 في المائة للمتوسط العالمي. تعتبر هذه النسبة منخفضةً كذلك بالقياس بباقي الأقاليم الجغرافية التي ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ما يفوق 50 في المائة. الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 3: معدل بطالة المرأة% في الدول العربية مقارنة بباقي الأقاليم الجغرافية الأخرى 2000-2018

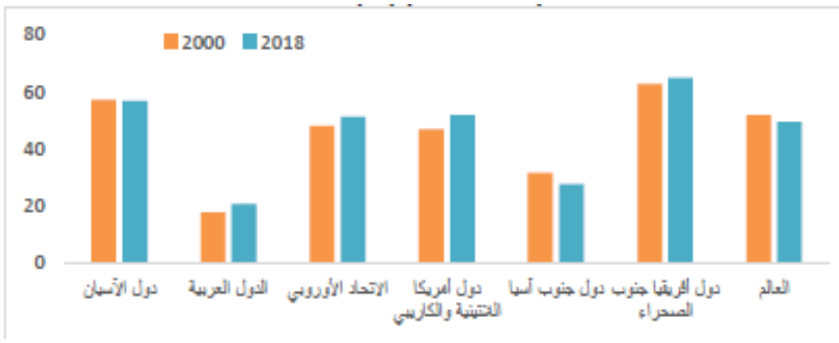

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 8)

3.3امتلاك حسابات مالية: فيما يتعلق بتطور امتلاك الإناث لحسابات بنكية بشكل مقارن لدى الدول العربية، فقد تفاوتت النسب، حيث جاءت الامارات في المرتبة الاولى من حيث أعلى نسبة امتلاك الاناث لحسابات بنكية، إذ بلغت هذه النسبة 76 في المائة في عام 2017 ،في حين احتلت البحرين المرتبة الثانية بنسبة 75 في المائة، أما أقل نسبة فقد كانت لدى موريتانيا حيث بلغت 15 في المائة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 4: الفجوة بين الجنسين في الدول العربية 2017

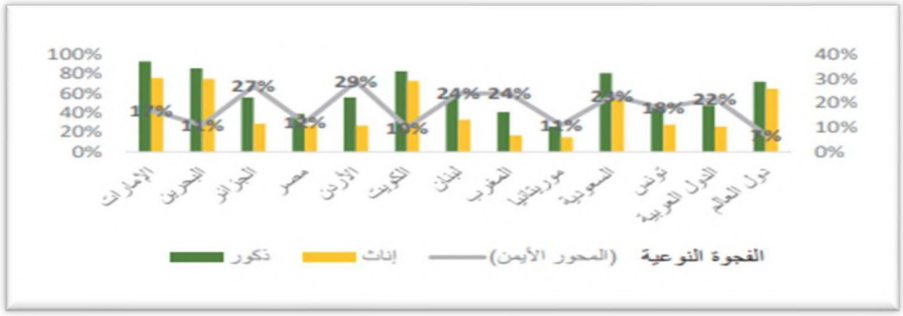

المصدر: (العشي، 2020، صفحة 12)

أما فيما يخص مؤشرات الشمول المالي الخاصة بالمرأة، وتحديدا فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين، فقد بلغت لدى الدول العربية حوالي 22 في المائة في عام 2017، مقارنة بنحو 7 في المائة لدى دول العالم. بالرغم من أن الفجوة تقلصت لدى الدول العربية بنقطة مئوية في عام 2014 مقارنة بما كانت عليه في عام 2011 إذ بلغت في عام 2011 حوالي 17 في المائة، مقابل 16 في المائة في عام 2014 ،)إلا أن الفجوة اتسعت في عام 2017 كما سبق أن أشرنا، الامر الذي يعكس أهمية قيام الدول العربية بمواصلة الجهود الرامية لتمكين المرأة. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 5: الحصول التمويل المالي للمشاريع والاعمال الدول العربية 2014-2017

المصدر: (العشي، 2020، صفحة 12)

4. الثقافة المالية للمرأة في الدول العربية:

أحرزت الدول العربية تقدما على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة. ومع ذلك، لا يزال العالم العربي متخلّفا عن المناطق الأخرى حيث لا تزال هناك إمكانات كبيرة لرفع مستويات الثقافة والمعرفة المالية، إذ يمتلك نحو 30 % فقط من السكان البالغين في الدول العربية معرفة مالية مناسبة، مقابل معدل عالمي يبلغ 34 %. يُظهر الجدول" رقم 1 "معدلات المعرفة المالية في عدد من الدول العربية بحسب مؤشر ستاندرد أند بورز العالمي. احتلّت تونس المرتبة الأولى عربياً وال 32 عالمياً من حيث الثقافة المالية حيث بلغت نسبة البالغين المثقفين مالياً44% ،وحلّ لبنان في المركز الثاني عربياً وال 33 عالمياً (44 %) والكويت في المرتبة الثالثة عربياً وال 37 عالمياً% 44 في المقابل، سجّل اليمن والصومال أدنى معدلات المعرفة المالية على الصعيدين العربي والعالمي بنسبة 13 % و% 15 على التوالي. وبالإضافة إلى معاناة المرأة العربية من إقصاء واضح في التعاملات المصرفية والمالية، تجدر الإشارة إلى الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء في الدول العربية، حيث يبلغ معدل المعرفة المالية 27.7 % لدى النساء مقابل 33.5 % للرجال. وترتفع الفجوة بين الجنسين إلى 13 % في تونس، و 11 % في لبنان، و 10 % في الجزائر، أما الإمارات العربية المتحدة فهي الدولة العربية الوحيدة حيث تمتلك النساء معرفة مالية (41 %) أكثر من الرجال % 37.

الجدول 1: نسبة ثقافة المالية بين جنسين

	البالغين	الذكور	الإناث	الفجوة بين الجنسين
الجزائر	33	38	28	10
البحرين	40	41	36	5
مصر	27	30	25	5
العراق	27	29	25	4
الأردن	24	25	22	3
الكويت	44	46	40	6
لبنان	44	50	39	11
موريتانيا	33	38	29	9
السعودية	31	34	28	6
الصومال	15	15	15	0
السودان	21	22	20	2
تونس	45	51	38	13
الإمارات العربية المتحدة	38	37	41	(4)
فلسطين	25	28	21	7
اليمن	13	18	8	10
متوسط	**30.7**	**33.5**	**27.7**	**5.8**

المصدر: (إتحاد المصارف العربية – الأمانة العامة – إدارة البحوث والدراسات، 2017، صفحة 22)

ووقد دعمت المؤسسات النقد العربية تأكيداً منها على الاهتمام الذي يوليه لقضايا تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكاليف مناسبة في السياسات الاقتصادية المتخذة. رحب المجلس بأهمية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي وأكد من جديد على دمج جميع شرائح المجتمع في النظام المالي الرسمي، وخاصة منهم الشباب والنساء ورجال الأعمال، وتحسين وصولهم إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار معقولة ومناسبة، وحماية حقوقهم ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المالية.

ركز المجلس على أهمية دور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والهيئات التنظيمية الأخرى التابعة للقطاع المالي في الدول العربية في تعزيز الشمول المالي. من مهام هذه الجهات: (صندوق النقد العربي، 2018، الصفحات 15-16)

أولًا: تحسين الأطر التنظيمية للخدمات المالية الشاملة،

ثانيًا:تطوير أنظمة الدفع ونظم المعلومات الائتمانية،

ثالثًا: الحد من الفجوات والقيود على جانبي العرض والطلب واتخاذ التدابير الضرورية لمعالجتها،

رابعًا: تشجيع القطاع الخاص على رفع مستويات التوعية المالية وتعزيز قدرات وإمكانيات الفئات السكانية.

5. خاتمة:

وقد توصلنا الى **اهم النتائج**:

أحرزت الدول العربية تقدما على مدى العقد الماضي من حيث مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالي بفضل الجهود المشتركة للبنوك والمصارف المركزية والحكومات والمنظمات غير الربحية المختلفة. الا إن المؤشرات الدول العربية في ما يخص الثقافة المالية للمرأة تبرز الحاجة إلى ضرورة تبني برامج توعوية وتثقيفية، مصممة لتتلاءم مع احتياجات المرأة، حيث أنه وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية لتمكين المرأة ماليا واقتصاديا الا انه يحسن مواصلة بذل الجهودٍ لذلك. واهم الاقتراحات:

التوصيات:

1-دعوة السلطات المعنية في الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لموضوع تمكين المرأة مالياً، من خلال تعزيز الاهتمام بالتوعية والتثقيف المالي.

2-قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتشجيع البنوك للقيام بتقديم منتجات مالية ومصرفية موجهة للمرأة بشروط ملائمة لاحتياجات تمكينها اقتصادياً. يتضمن ذلك تقديم التوعية والتثقيف المالي المناسبين.

-3 دعوة هيئات الأوراق المالية والبورصات في الدول العربية للقيام بحملات ترويجية وتثقيفية موجهة للمرأة، تساهم في تشجيع فئة النساء للاستثمار في سوق الأسهم. كذلك يمكن تخصيص نسبة من الاكتتابات الأولية في أسهم الشركات الكبيرة، لفئات محددة في المجتمع من ضمنها المرأة.

6. قائمة المراجع:

المقالات:

1. العشي, ر. (2020). تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصاديا وماليا سلسلة كتيبات تعريفية العدد 5 , مو هجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي. صندوق النقد العربي.
2. طلحة, ا., & الفران, ،. (2020). الشمول المالي الرقمي. صندوق النقد العربي.
3. اتحاد المصارف العربية – الأمانة العامة – إدارة البحوث والدراسات. (2017). الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي.
4. اتحاد المصارف العربية – الأمانة العامة – إدارة البحوث والدراسات. (2017). الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي -19.

5. صندوق النقد العربي. (2018). التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية 2018. ابوظبي -الإمارات العربية المتحدة.
6. صندوق النقد العربي. (2020). دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية.
7. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية.

مو اقع الانترنت:

8. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview 10 ,2021) . # .(20
9. World Bank (2016). (2016). , World Bank Development Indicators database. World Bank.

التأصيل النظري لماهية التمويل الرقمي والعوائد المحققة من جراء تبنيه

Theoretical etymology of what digital financial and the returns achieved as a result of its adoption

د. خضرة صديقي [1]، د. نادية طيبي [2]

Dr.Khadra SEDDIKI [1], Dr. Nadia TAIBI [2]

[1] جامعة بشار (الجزائر)، seddikikhadra@yahoo.fr

[2]جامعة سعيدة (الجزائر)، nadia.taibi@univ-saida.dz

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية التمويل الرقمي الذي يشمل جميع المنتجات، الخدمات التكنولوجيا و/أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات، والتسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو بدون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية، وكذا قدرته على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية. والفوائد التي يتمتع بها سواء للمجتمعات أو الاقتصاديات أو حتى الحكومات، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من المشكلات،

تم التوصل إلى أن الاهتمام بالتمويل الرقمي في الدول العربية والنامية سيساهم في تحسين الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكلفتها.

الكلمات المفتاحية: التمويل الرقمي، الانترنت، الهاتف المحمول، الإدماج المالي.

Abstract:

Through this research paper, we aim to showing the importance of digital financial, which includes all products, services, technology and/or infrastructure that enables individuals and companies to access payments, savings, and credit facilities online without the need to visit a bank branch or without dealing directly with a financial service provider. and Its ability to providing affordable and secure banking service to poor individuals in developing countries. And the benefits it enjoys, whether for societies, economies or even governments, but it still faces many problems. It was concluded that interest in digital finance in Arab and developing countries will contribute to improving digital financial services and their affordability.

Keywords: digital financial, internet, mobile phone, financial inclusion.

1.مقدمة:

يتيح تقديم الخدمات المالية عبر الابتكارات التكنولوجية، كما هو الحال عبر الهاتف المحمول، عنصرا تحفيزيا لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الأخرى واستخدامها، بما في ذلك الائتمان والتأمين والادخار والتعليم المالي. ويمكن لمن يتعرضون للإقصاء الآن أن يتمتعوا بالتوسع في خدمات تحويل الأموال والقروض الصغيرة والتأمين.

تقدم الحلول الرقمية لأعضاء المجتمع أدوات سهلة الاستخدام، مما يتيح الوصول إلى خدمات مالية وشبكة أمان مالي لتجميع المدخرات، في مسعى لامتصاص مخاطر الصدمات المالية وحالات الطوارئ. فيمكن لأصحاب العمل والحكومات تحويل الأموال بسرعة وسهولة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

في تقرير لمعهد ماكنزي العالمي إن ملياري شخص و200 مليون مشروع من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الناشئة تفتقر حالياً إلى إمكانية الاستفادة من خدمات الادخار أو خدمات الائتمان المصرفية، وحتى من يتاح له هذه الفرصة، يتوجب عليه في كثير من الأحيان تسديد رسوم عالية مقابل خيارات محدودة من الخدمات المصرفية، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بشكل عام.

أوضح التقرير أن التمويل الرقمي أي الخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول أو شبكة الأنترنت أو البطاقات المتصلة بنظام الدفع الإلكتروني يشكل الحل المناسب لمعالجة هذه التحديات، بل يمكنه أن يجسد فرصة متميزة للأفراد والمشروعات التجارية والحكومات في الدول النامية، وفي الوقت ذاته يثمر عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وترسيخ شمول الخدمات المالية بشكل ملموس.

كما بيّن التقرير لمعهد ماكنزي العالمي بعنوان «**التمويل الرقمي للجميع: تعزيز النمو الشامل في الأسواق الناشئة**»، إلى أن تطبيق التمويل الرقمي يمكن أن يزيد حجم الناتج المحلي الإجمالي في كل الاقتصاديات الناشئة بنسبة تصل إلى 6 في المائة، أو ما يساوي 3.7 تريليونات دولار بحلول عام 2025، وذلك بالمقارنة مع استخدام الخدمات المالية التقليدية. وأوضحت الدراسة أن القيمة الإضافية التي سيزيدها التمويل الرقمي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تثمر عن توفير حوالي 95 مليون فرصة عمل جديدة في كل القطاعات الاقتصادية. كما بين التقرير أن ثلثيّ الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تقريبا ستأتي من خلال تحسن إنتاجية المشاريع التجارية والحكومات، وذلك نتيجة لاستخدام خدمات الدفع الرقمية، في

حين يأتي الثلث الأخير منها من الاستثمارات الإضافية التي سيوفرها حصول الأشخاص والمشاريع التجارية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على خدمات مالية أشمل وأفضل، أما النسبة الضئيلة المتبقية من المكاسب فسوف تأتي من الوقت الذي يوفره الأفراد، والذي يمكّنهم من قضاء ساعات إضافية في العمل أو أغراض أخرى. بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الإشكال التالي:

ما هي أسس التمويل الرقمي وما هي الفوائد التي يقدمها للمجتمعات والاقتصاديات والحكومات؟

لمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية انطلقنا من فرضية رئيسية وحيدة سنحاول اختبار مدى صحتها من خلال النتائج المتوصل إليها.

- يسهم التمويل الرقمي في توسيع نطاق استعمال المنتجات والخدمات المالية وتحسين الوصول إليها.

الهدف من هذه الورقة البحثية هو إبراز أهمية التمويل الرقمي بما فيها جميع المنتجات والخدمات المالية عبر الانترنت، وقدرته على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة وآمنة.

من بين المناهج المستخدمة في هذه الورقة البحثية وفق ما يخدم موضوعها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لضبط المفاهيم وتوضيح مزايا تبني التمويل الرقمي للمجتمعات والاقتصاديات والحكومات على حد سواء

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

1. مفهوم التمويل الرقمي؛
2. العوائد المحققة من جراء تبني التمويل الرقمي؛
3. ايجابيات وسلبيات التمويل الرقمي؛
4. التحديات التي تواجه التمويل الرقمي.

2. مفهوم التمويل الرقمي

1.2 **تعريف التمويل الرقمي:** التمويل الرقمي هو الخدمات المقدمة من خلال الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، الإنترنت أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق، وبالمثل حدد تقرير M cKinsey التمويل الرقمي بأنه خدمات مالية يتم تقديمها عبر الهواتف المحمولة أو الإنترنت أو البطاقات. (Manyika، September 2016)

يشمل التمويل الرقمي حجما كبيرا من المنتجات المالية الجديدة، والأعمال المالية والبرامج المتعلقة بالتمويل، وأشكالا جديدة من التواصل والتفاعل مع العملاء - مقدمة من شركات FinTech ومقدمي الخدمات المالية المبتكرة. (Gomber، 2017)

التمويل الرقمي يشمل جميع المنتجات، الخدمات التكنولوجيا و/أو البنية التحتية التي تمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى المدفوعات والمدخرات، والتسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت دون الحاجة لزيارة فرع البنك أو بدون التعامل مباشرة مع مزود الخدمة المالية .(Paolo Barbesino, June 2005)

يتمثل هدف الخدمات المالية المتاحة عبر المنصات الرقمية في المساهمة في الحد من الفقر والمساهمة في تحقيق أهداف الإدماج المالي للاقتصاديات النامية. (Nations، 2021)

2.2 مكونات الخدمة المالية الرقمية: هناك ثلاثة مكونات رئيسية لأي خدمة مالية رقمية:
منصة للمعاملات الرقمية، ووكلاء البيع بالتجزئة، والاستخدام من قبل العملاء ووكلاء الجهاز الإلكتروني (CGAP.، 2021)

لاستخدام الخدمات المالية الرقمية (digital financial services) سيكون لدى مستخدم DFS حساب بنكي يملكه، وينبغي أن يكون لديه أموال متاحة (أو السحب على المكشوف) في حساباته (التدفقات الخارجة) أو لتلقي الإيرادات (التدفق النقدي الداخل) عبر المنصات الرقمية بما في ذلك الأجهزة المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الإنترنت. (Ozili، 2018)

3. العوائد المحققة من جراء تبني التمويل الرقمي

1.3 فوائد التمويل الرقمي: للتمويل الرقمي مجموعة من الفوائد تتمثل في :

- التمويل الرقمي يؤدي إلى المزيد من الإدماج المالي وتوسيع الخدمات المالية للقطاعات غير المالية، وتوسيع الخدمات الأساسية للأفراد لأن ما يقرب 50% من الناس في العالم النامي لديهم بالفعل هاتف محمول. (Bank., 2021)

- التمويل الرقمي لديه القدرة على توفير خدمة مصرفية ميسورة التكلفة وآمنة للأفراد الفقراء في البلدان النامية. كما يمكن أن يساعد التحسن الذي حدث مؤخرا في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكلفتها في جميع أنحاء العالم، على انتقال الفقراء من المعاملات القائمة على النقد إلى المعاملات المالية الرقمية الرسمية على المنصات الرقمية المضمونة. (CGAP)

- يسهم التمويل الرقمي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الرقمية من خلال توفير وصول سهل إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية (التسهيلات الائتمانية للأفراد وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتي يمكن أن تعزز إجمالي الإنفاق وبالتالي تحسين مستويات الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن أن يؤدي التمويل الرقمي إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي وزيادة الوساطة المالية .

- يمكن أن يكون للابتكار في التمويل الرقمي آثار إيجابية طويلة الأجل على الأداء المصرفي، وهذا ما بينه Scott, Van Reenen and Zachariadis من خلال دراسته لتأثير نظام (SWIFT) على أداء البنوك . (Susan V. Scott a)

- يفيد التمويل الرقمي الحكومات من خلال توفير منصة لضبط الزيادة في إجمالي النفقات المتولدة عن التوسع في التعاملات المالية. (الإقليمي، أكتوبر 2017)

- يسمح التمويل الرقمي بفوائد لمراقبي النظام المالي والنقدي نظرا لأن اعتماده على نطاق واسع يمكن أن يقلل بشكل كبير من تداول الأموال المزيفة (تبيض الأموال)، واتخاذ القرارات المالية بسرعة والقدرة على إجراء واستلام المدفوعات في غضون ثوان. (العربي، 2015)

- التمويل الرقمي له فوائد عديدة للشمول المالي حيث يزيد من فرصة وصول التمويل إلى جميع الفئات خاصة المستبعدين من التمويل ويمكن أن يقلل الشمول المالي من تكلفة الخدمة للبنوك وموردي التكنولوجيا المالية من خلال استخدام نظام مصرفي قائم على التكنولوجيا بدون فروع بنكية .

- إن التمويل الرقمي المتمثل في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وتطبيقات محافظ الهاتف المحمول، وبطاقات الائتمان وبطاقة الخصم، له تأثير ايجابي على الشمول المالي، وتعتبر العملة الرقمية وتكنولوجيا الهاتف المحمول أكثر الأدوات المالية تحفيزا للوصول إلى الخدمات المالية .

- كما أن التمويل الرقمي ينشأ ويحقق الشمول المالي من خلال تمويل معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا يمكنها الحصول على التمويل وبالتالي الحصول على رأس المال والتمويل لفرص التشغيل والاستثمار والنمو.

الشكل 1: مزايا التمويل الرقمي

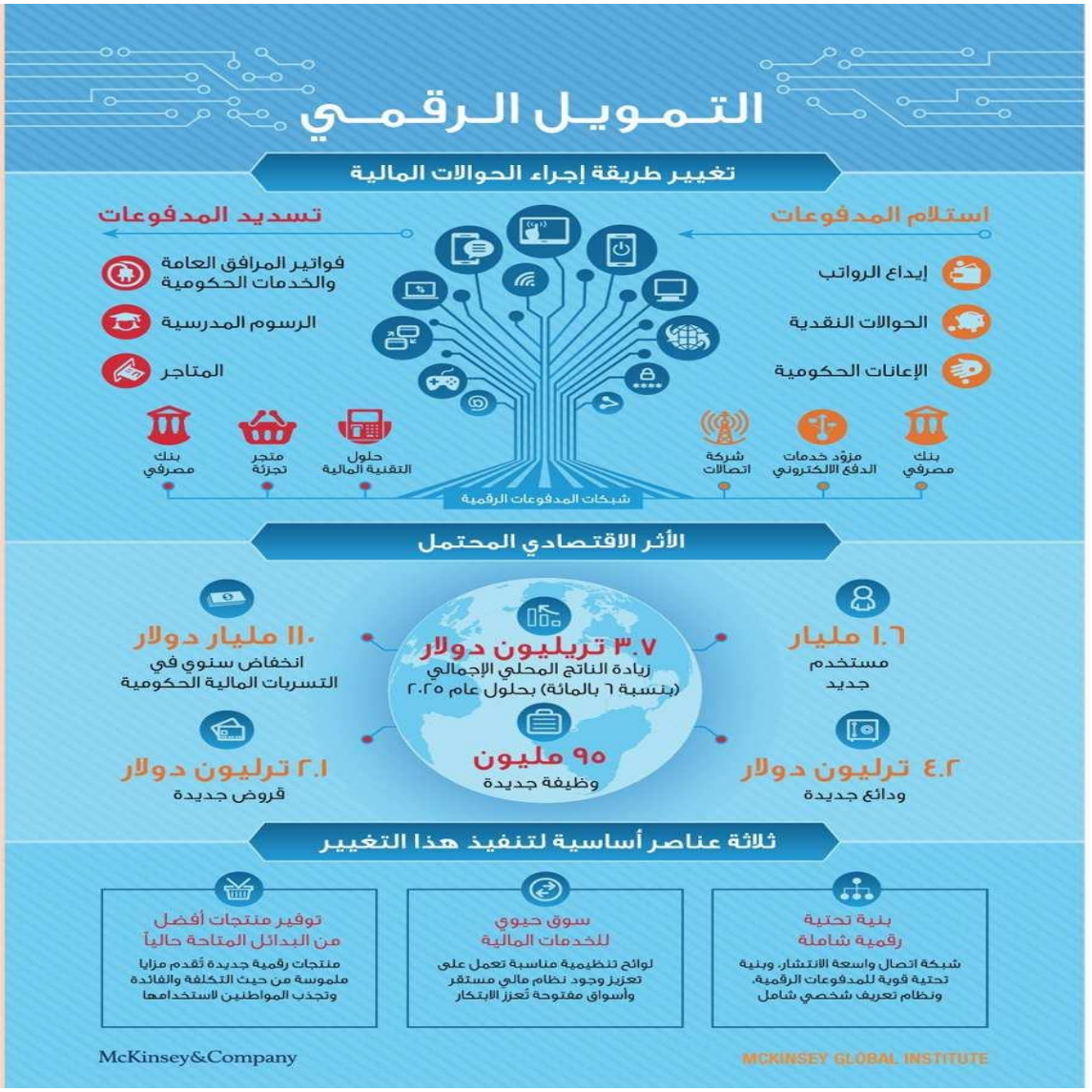

المصدر: النصف والمضف، 2017، ص2.

2.3 تأثير التمويل الرقمي على الإدماج المالي والاستقرار المالي: إن الأساس النظري للعلاقة بين التمويل الرقمي والإدماج المالي هو الفرضية القائلة بأن عددا كبيرا من السكان المحرومين يمتلك (أو لديه هاتفا محمولا واتصال بالإنترنيت ميسور التكلفة، وإن توفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن وصول التمويل للسكان المحرومين (أعطية، 2019).

غالبا ما يتوقع أن يكون للإدماج المالي الأوسع تأثير إيجابي على الاستقرار المالي، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين استخدام التمويل الرقمي والوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

يمكن للتمويل الرقمي عند تطبيقه على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء المساهمة في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد من الإدماج المالي في المناطق الريفية. (2018، 2018)

المزيد من الخدمات المالية الرقمية التي يمكن توجيهها إلى المجتمعات المحلية الفقيرة والمستبعدة يمكن أن تحسن فرص الحصول على تمويل عملاء البنوك في المجتمعات الريفية والفقيرة الذين لا يستطيعون الوصول بسهولة إلى البنوك الموجودة في القطاع الرسمي بسبب شبكات النقل الضعيفة وساعات الانتظار الطويلة في القاعات المصرفية، وسوف تقلل عدد العملاء من التواجد في فروع البنوك وخفض التكلفة لأن البنك سيحافظ على عدد أقل من الفروع بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وسيكون للتكاليف الأقل آثار إيجابية على ربحية البنك.

التمويل الرقمي سهل الاستخدام يمكن أن يوفر منصة أكثر ملائمة للأفراد لتنفيذ المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك المدفوعات للكهرباء، وإمدادات المياه، وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي وبالتالي المزيد من الإدماج المالي، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: قنوات الإدماج المالي وعلاقتها بالاستقرار المالي

Source: Graham A.N. Wright and al , 2013, p9.

4. ايجابيات وسلبيات التمويل الرقمي

يمكن تلخيص إيجابيات وسلبيات التمويل الرقمي في الجدول رقم 01 الموالي:

الجدول 1: إيجابيات وسلبيات التمويل الرقمي

إيجابيات التمويل الرقمي	سلبيات التمويل الرقمي
- توسيع نطاق الخدمات المالية للقطاعات غير المالية. - خدمات مصرفية مريحة وآمنة للأفراد الفقراء. - زيادة الناتج المحلي الإجمالي. - خفض التداول السيئ / السوق السوداء. - اتخاذ القرارات المالية السريعة. - القدرة على تقديم وتلقى المدفوعات في غضون ثوان. - يولد الإيرادات لمقدمي التمويل الرقمي. - تطبيق التمويل الرقمي على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد من الإدماج المالي في المناطق النامية. - يسهم التمويل الرقمي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الرقمية من خلال توفير وصول سهل إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، وهو ما تفتقر إليه أغلب الدول العربية والنامية. - التمويل الرقمي سهل الاستخدام يمكن أن يوفر منصة أكثر ملائمة للأفراد لتنفيذ المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك المدفوعات للكهرباء، وإمدادات المياه، وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي وبالتالي المزيد من الإدماج المالي.	- لا يخدم التمويل الرقمي الأفراد الذين ليس لديهم الهاتف المحمول أو الأجهزة الرقمية. - يعتمد بشكل مفرط على الاتصال بالإنترنت، والذي يستثني الأفراد الذين ليس لديهم اتصال بالإنترنت. - يمكن أن تؤدي الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل الرقمي في بلاد ما (طوعا أو قسريا) إلى استبعاد مالي طوعي إذا كان السكان غير مستعدين له. - الخروقات الأمنية للبيانات الرقمية شائعة ويمكن أن تخفض ثقة العملاء في منصات التمويل الرقمي - سوف تستفيد منصات التمويل الرقمي القائمة على الرسوم من الأفراد ذوي الدخل المرتفع والمتوسط على حساب الأفراد الفقراء ومنخفضي الدخل الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف المعاملات المرتبطة. - لا تسمح العديد من البيئات السياسية والتنظيمية بالتمويل الرقمي الكامل. - يمكن أن يكون للتمويل الرقمي آثار سلبية على الإدماج المالي، من خلال أن مقدمو الخدمات المالية الرقمية هم الشركات التي تسعى إلى تحقيق الربح والتي تستخدم التمويل الرقمي لتحقيق أقصى قدر من الربحية أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي وهي البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية. - يمكن لمقدمي خدمات التمويل الرقمي من الشركات استخدام أسلوب تسويقي أكثر قوة لإقناع العملاء من ذوي الدخل المرتفع والمتوسط باستخدام منصة أو بنية تحتية للتمويل الرقمي جديدة أو حالية، واستخدام أسلوب تسويق ضعيف لإقناع العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء إذا كانوا يعتقدون أن الأخير لا يستطيع تحمل الرسوم المرتبطة، مما يؤدي إلى انخفاض الإدماج المالي

	للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض لأن صافي العائد النقدي لمقدمي التمويل الرقمي يكون أعلى مع ارتفاع متوسط دخل العملاء من العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء . - يمكن أن يكون التحيز في توفير التمويل الرقمي جغرافيا، كما يمكن أن يكون التحيز في تقديم الخدمات المالية الرقمية للفئات أقل تعلما، إذا كانت القيمة النقدية الصافية لتوفير التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة منخفضة للغاية، فيمكن لمقدمي التمويل الرقمي استنادا إلى تقييم الربحية، اختيار التركيز بشكل أقل على تقديم التمويل الرقمي للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلمة التي لا تملك المعرفة المالية الأساسية لاستخدام وفهم التمويل الرقمي.

Source: Ozili, (2018), p 339.

5. التحديات التي تواجه التمويل الرقمي

يوجد العديد من التحديات الخاصة بالتمويل الرقمي لجميع الفئات، خاصة كبار السن الذين يعانون من ضعف أو فقد البصر ؛ لذلك يجب أن تشتمل خدمات التمويل الرقمي دمج البرمجيات الصوتية المساعدة لتمكينهم من استخدام خدمات التمويل الرقمي.

بالإضافة إلى تحديات أخرى تواجه التمويل الرقمي حيث تمثلت أهم تحدياته في مخاطر استخدامه وانعدام الثقة إلا أنه يمكن حماية المستهلك الرقمي من خلال اعتماد استخدام التمويل الرقمي عن طريق استخدام وتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول.

إن انخفاض مستوى المعرفة المالية مسئول عن انخفاض استخدام التمويل الرقمي؛ حيث أن التأثير الإيجابي للمعرفة المالية على التمويل الرقمي يكون أكثر وضوحا بالنسبة للأفراد ذوي الدخل المرتفع والأفراد في المناطق الحضرية والساحلية نظرة الارتفاع معرفتهم المالية من خلال زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثقة الرقمية .

التمويل الرقمي يؤثر على التخطيط المالي للأفراد، فالأفراد الذين لديهم نقص في المعرفة المالية قد يتعرضون لمخاطر الاحتيال المالي عبر الانترنت بالإضافة إلى تراكم الديون.

يحتاج التمويل الرقمي إلى أفراد لديهم مستوى جيد من المعرفة المالية وبالتالي يصبحون مسئولين أكثر عن التخطيط لاحتياجاتهم المالية للاستفادة الفعالة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية إضافة إلى تجنب الأخطاء المكلفة والاحتيال.

6. خاتمة:

تختلف الإمكانيات الاقتصادية اختلافا كبيرا بحسب وضع الدولة عند البدء بتطبيق التمويل الرقمي، إذ تمتلك الدول ذات الدخل المنخفض، أقصى إمكانات اقتصادية، فهي تتمتع بفرصة مهمة لزيادة ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 10% و12% نظراً لانخفاض معدلات الشمول المالي والمدفوعات الرقمية في الوقت الراهن، بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط مثل الصين والبرازيل التي ستتمكن من زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 4 أو 5 في المائة، وهو ما يعد زيادة كبيرة نسبية أيضاً.

قد تتعدى المكاسب الاقتصادية الناجمة عن التمويل الرقمي التقديرات، إذ أنها لا تحدد العديد من المكاسب طويلة الأجل بشكل كمي، بما في ذلك تنظيم الاقتصاديات غير الرسمية التي تميل إلى زيادة الإنتاجية نتيجة استخدام الخدمات المالية الرقمية، بالإضافة إلى أن إتاحة الخدمات المالية الرقمية للنساء سوف تؤدي على الأغلب إلى زيادة حجم إنفاق دخل الأسرة على الطعام والتعليم والرعاية الصحية. وبالتالي، يُمكِنُ للتمويل الرقمي المساهمة في تسريع التقدم نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وتحقيق منافع مجتمعية مهمة.

نتائج الورقة البحثية:

- التمويل الرقمي يوفر فرصا هائلة لزيادة الاحتواء المالي والتوسع في الخدمات الأساسية. حوالي 50 في المائة من سكان البلدان النامية يملكون هواتف محمولة.
- التحدي ضخم، مع وجود 2.5 مليار فرد وأكثر من 200 مليون شركة يفتقرون القدرة على الحصول على الخدمات المالية الأساسية والائتمان.
- التمويل الرقمي وسيلة قوية لتوسيع نطاق الخدمات المالية إلى القطاعات الأخرى بما في ذلك الزراعة والنقل والمياه والصحة والتعليم والطاقة النظيفة.
- تطبيق التمويل الرقمي على حياة ذوي الدخل المنخفض والفقراء يسهم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى مزيد من الإدماج المالي في المناطق النامية.

- يسهم التمويل الرقمي بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الرقمية من خلال توفير وصول سهل إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، وهو ما تفتقر إليه أغلب الدول العربية والنامية.
- التمويل الرقمي سهل الاستخدام يمكن أن يوفر منصة أكثر ملاءمة للأفراد لتنفيذ المعاملات المالية الأساسية بما في ذلك المدفوعات للكهرباء، وإمدادات المياه، وتحويل الأموال إلى العائلة والأصدقاء وما إلى ذلك، مما يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي.

الاقتراحات:

- يوصى بضرورة تسريع عملية التحول إلى التمويل الرقمي في الدول العربية والنامية، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة. وكذا الاهتمام بالتمويل الرقمي في هذه الدول سيساهم في تحسين الخدمات المالية الرقمية والقدرة على تحمل تكلفتها.
- ضرورة القيام بجهد إعلامي كبير للترويج لنشر ثقافة التمويل الرقمي من قبل المؤسسات المالية من خلال الندوات والمؤتمرات للتعريف بالأدوات المالية الرقمية وفوائدها للأفراد والتوعية الدائمة بأهمية التمويل الرقمي وطرق استخدامه.

8. قائمة المراجع:

1. CGAP من الاسترداد تم .(بلا تاريخ) .http://www.cgap.org/topics/digital-financial-services.
2. -CGAP Consultative Group to Assist the Poor من الاسترداد تم .(بلا تاريخ) .CGAP Consultative Group to Assist the Poor.
3. -CGAP 10) .September, 2021 : من الاسترداد تم .(http://www.cgap.org/blog/what-digitalfinancialinclusion-and-why-does-it-matter.
4. -J., Lund, S., Singer, M., White, O & ,.Berry, C. Manyika) .September 2016 .(*Digital finance for all : Powering inclusive growth in emerging economies* .USA: McKinsey Global Institute.
5. -John Van Reenenb, Markos Zachariadis Susan V. Scott a .(بلا تاريخ) . *The long-term effect of digital innovation on bank performance : An empirical study of SWIFT adoption in financial services*) .Research Policy 46 من الاسترداد تم ، المحرر) http:dx.doi.org/10.2016/j.respol.2017.03.010.

6. -P., Koch, J. A & ,.Siering, M. Gomber .(2017) .Digita finance and FinTech: Current research and future research directions .*Journal of Business Economics*-537 ،((5)67) .580
7. -Peterson K. Ozili .(2018) .*Impact of digital finance on financial inclusion and stability* . Borsa_Istanbul Review.
8. -Roberto Camerani, Alessandra Gaudino Paolo Barbesino) .June 2005 .(Digital finance in Europe: Competitive dynamics and online behaviour .*Journal of Financial Services Marketing*.((4)9)
9. -United Nations) .September, 2021 .(*United Nations*) .International telecommunication union (ITU ،المحرر ،(issue brief series و ،المنتج ،inter-agency task force on financing for development تم الاسترداد من (http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Digital-FinancialInclusion ITU IATFIssue-Brief.pdf.
10. -World Bank 03) .OCTOBRE, 2021 .(*Empowering the poor via new technologies*) . (Digital finance تم الاسترداد من http://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/04/10/digital-financeempowering-poor-new-technologies.
11. Graham A.N. Wright, Puneet Chopra, Swati Mehta and Vartika Shukla ,(2013) , Financial Inclusion Through Digital Financial Services, A Guided Tour ... Linked to Resources.
12. Peterson K. Ozili, (2018), Impact of digital finance on financial inclusion and stability, Borsa_Istanbul Review, 18-4.
13. أفاق الاقتصاد الإقليمي. (أكتوبر 2017). *التكنولوجيا المالية : إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقازوآسيا الوسطى*. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
14. بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي 2018. (27-28 حزيران, 2018). الادماج المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية،. *عددخاص بالمؤتمر العلمي الدولي لجامعة جيهان- أربيل في العلوم الإدارية والمالية* ، صفحة 10.
15. يسر برنية، رامي عبيد، حبيب أعطية. (2019). *الادماج المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب*. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

16. صندوق النقد العربي. (2015). *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والادماج المالي*. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الادماج المالي في الدول العربية.
17. وليد عبد اللطيف النصف، عبد الله غازي المضف 2017. (13 أفريل 2017)، "ماكينزي": التمويل الرقمي يعزز نمو الاقتصاديات، جريدة القبس، العدد 4248، تم الاسترداد من (https://www.alqabas.com/article/382259-)

تطبيق منهجية الابتكار المفتوح كأداة لتعزيز جودة الخدمات المصرفية دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في عدد من المصارف في محافظة صلاح الدين

Applying the open innovation methodology as a tool to enhance the quality of banking services An exploratory study of the opinions of a sample of employees in a number of banks in Salah al-Din Governorate.

ا.م. مازن نعمان عبدالله[1]، م. حاضر صباح شعير[2]

Mazin Nuaman Abdula[1], Hather Sabah shair[2]

[1] جامعة تكريت (العراق) mazin34@tu.edu.iq

[2] جامعة تكريت (العراق) hathers@tu.edu.iq

مخلص

يهدف البحث الى معرفة الابتكار المفتوح بوصفة منهجا معرفيا جديدا للتعامل مع الاقتصاد المعرفي معتمدا على المعرفة باعتبارها اهم موجوداته ومصدرا اساسيا لبناء جودة الخدمة المصرفية عن طريق تحقيق تكامل الافكار ومواكبة التقدم والتطور لتقديم افضل الخدمات المبتكرة غير المسبوقة , ولتحقيق الهدف فقد اعتمد الباحثون على المنهج الاستقصائي التحليلي المستند على دراسة العلاقة التي تبين الابعاد والمتغيرات المستمدة بياناتها من المصارف المبحوثة , وفي ضوء نتائج التحليل الاحصائي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: هناك تباين في إجابات الافراد المبحوثين حول كل بعد من ابعاد الابتكار المفتوح وابعاد جودة الخدمة المصرفية للمصارف قيد البحث وتحقيق وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين أبعاد الابتكار المفتوح مجتمعه وجودة الخدمة المصرفية مجتمعه واستنادا إلى الاستنتاجات التي توصل اليها البحث قدم الباحثون مجموعة من المقترحات من أهمها ضرورة زيادة اهتمام أدارة المصارف عينة البحث بشكل اكبر نسبيا بأبعاد الابتكار المفتوح والعمل على تحقيها بكفاءة وفاعلية عن طريق تطوير الخطط الشاملة للابتكار المفتوح وجودة الخدمة المصرفية وتخصيص الموارد والتسهيلات لإمكانية تطبيق الابتكار المفتوح .

الكلمات المفتاح : الابتكار المفتوح , جودة الخدمة المصرفية , الاعتمادية , الاستجابة.

Abstract

The research aims to know open innovation as a new cognitive approach to deal with the knowledge economy based on knowledge as its most important asset and a basic source for building the quality of banking service by achieving integration of ideas and keeping pace with progress and development to provide the best innovative services that are unprecedented To achieve the goal, the researchers relied on the investigative and analytical approach based on studying the relationship that shows the dimensions and variable The data obtained from

the researched banks, and in light of the results of statistical analysis, and the research reached a set of conclusions, the most important of which are: There is a discrepancy in the answers of the individuals researched about each dimension of innovation. Open and the dimensions of the banking service quality of the banks under discussion and the achievement of a positive moral correlation between the dimensions of open innovation combined and the quality of the combined banking service, and based on the conclusions reached by the research, the researchers presented a set of proposals, the most important of which is the need to increase the interest of bank management, the research sample is relatively larger in the dimensions of open innovation. And work to achieve it efficiently and effectively by developing comprehensive plans for open innovation, quality of banking service, and allocating resources and facilities for the possibility of applying open innovation.
Key words: open innovation, quality of banking service, reliability, responsiveness

1 المقدمة

يشـــهد العالم تغيرات كبيره ويتجه اتجاها جديدا قائما على المعرفة التي تعد كما يســـميها بعض الكتاب والمنظرين (الميزة الخفية) مما يتطلب العمل على تعزيز العلاقات وتطويرها على مســـتوى داخلي (ابتكار مفتوح داخلي) وخارجي (الابتكار المفتوح الخارجي) لما له من دور في الاكتشـــاف والاكتســـاب والحفاظ والتجديد وحوكمه المعرفة لإبراز دورها في ترســـيخ الإمكانيات والقدرات وتطوير برامج المنظمات وضـــمان تطبيق أفضلها عن طريق ما يسمى (الجذب المتبادل) لتعزيز العلاقات وبناء القدرات للانتقال نقله نوعية لسـياســه منع المشـكلات من حدوثها والقدرة على الاسـتدامة والتجديد للأفكار ، بالاعتماد على ما متوافر من إمكانيات معرفيه داخليه وخارجيه وصـولا الى بناء سـمعه اسـتراتيجية قويه تعبر ان إمكانيات المنظمة وتعكس صورتها الأفضل أمام (زبائنها ،منافسيها ،الجهات ذات العلاقة) من اجل مستقبل دائم في مواكبه التقدم والعطاء المعرفي .

المحور الاول / البنية الإجرائية للبحث

أولا : مشكله البحث : تداخل المتغيرات وازدياد التحديات وسرعه المعلومات والتطورات التقنية والتوجه الجديد القائم على المعرفة يفرض على جميع المنظمات سواء كانت خدمية امً إنتاجيه السعي اذا تبني استراتيجية جديده تضمن لها البقاء والتميز عن طريق التفاعل بشكل غير مسبوق مع بيئتها داخليا وخارجيا (ابتكارا مفتوحا) يساعدها ذألك في تفعيل الإمكانيات المعرفية المتوافرة وتكاملها لتقديم كل ما هو جديد

ومبتكر سعيا لبناء التصوير الإيجابي للمتعاملين معها ، من هنا تبرز مشكله البحث التي تم صياغتها في مجموعه من التساؤلات مفادها :

1. ما مدى ادراك العاملين في المصارف المبحوثه لابتكار المفتوح وجودة الخدمة المصرفية ؟.
2. هل هنالك علاقه ذات دلاله معنوية بسن الابتكار المفتوح وجودة الخدمة في المصارف المبحوثه ؟

ثانيا: أهميه البحث : يكتسب البحث أهميته لكونه يقدم موضوعا عصريا مهما يهدف الى تحقيق تطوير الاداء والتكامل ومواكبة التطورات ونقل المعرفة لتعزيز وتقديم أفضل الخدمات المصرفية على المستوى الداخلي والخارجي ، وصولا لبناء جودة الخدمة المصرفية التي تمكن من زياده اقبال الزبائن ومنافسه المصارف المماثلة الأخرى .

ثالثا : أهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق الآتي :

1. وصف وتشخيص واقع ابعاد البحث في المصارف المبحوثه .
2. العمل على تبني نظام مفتوح للابتكار يمنح المرونة الفكرية والقدرة على التعاون والتواصل مع الآخرين، والتعامل مع التكنولوجيا الحديث وتفعيل الأفكار المتوقفة (المندثرة) للمصارف المبحوثة
3. تقديم مجموعة من المقترحات على المستندة على نتائج البحث.

رابعا: فرضيات البحث: بغية ترجمة أنموذج البحث إلى علاقات ارتباط وتأثير، تم وضع الفرضيات الآتية:

آ - الفرضية الأولى :

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين متطلبات الابتكار المفتوح ومؤشرات جودة الخدمة المصرفية . وتنبثق عنها الفرضية الفرعية الآتية :

توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة بين كل متطلب من متطلبات الريادة الابتكار المفتوح ومؤشرات جودة الخدمة المصرفية مجتمعة.

ب - الفرضية الثانية :

يوجد تأثير معنوي موجب لمتطلبات الابتكار المفتوح في مؤشرات جودة الخدمة المصرفية.

وتنبثق عنها الفرضيات الآتية :

يوجد تأثير معنوي موجب لكل متطلب من متطلبات الابتكار المفتوح في مؤشرات جودة الخدمة المصرفية مجتمعة.

خامسا: حدود البحث: تتمثل بأربعة كالاتي :

1. حدود المعرفية :تمثلت في متغيرين (الابتكار المفتوح ، جودة الخدمة المصرفية)
2. الحدود الزمانية :بدأت بالزيارات الميدانية وتحديد المشكلة ابتدأ من 1/1/2021.
3. الحدود المكانية :تم اختيار المصارف في محافظة صلاح الدين ميدانا للبحث .

سادسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

1. الوسط الحسابي: لتحديد مستوى استجابة أفراد العينة لمتغيرات الدراسة عن كل سؤال في استمارة الاستبانة.
2. الانحراف المعياري: لقياس درجة تناثر الإجابات عن وسطها الحسابي .

سابعا: متغيرات البحث: تتمثل متغيرات البحث بمتغيرات مستقلة ومتغير تابع .

1. **المتغير المستقل :** يتمثل بعدد من ابعاد الابتكار المفتوح وكما يلي (البعد الصادر , البعد الوارد.)
2. **المتغير التابع :** يتمثل في ابعاد جودة الخدمة المصرفية (الملموسية, الاستجابة, الاعتمادية)

المحور الثاني : التأسيس النظري للبحث

تتبع المؤسسات التقليدية استراتيجيات الابتكار المغلق، حيث تبقي عموما أنشطة البحث والتطوير داخل حدودها المغلقة ولا يمكن لمؤسسات أخرى الضفر بفرصة معرفة ابتكاراتها, ومع ذلك، فتواجهها تحديات متزايدة ومضطرة لفتح عملية الابتكار من أجل الاستفادة من مصادر خارجية مختلفة.

ففي هذا السياق يقترح : (Chesbrough Henry 2003 ,56) كتابه الابتكار المفتوح" صيغة جديدة لإدارة سيـــرورة الابتكار تتلاءم والحقائق الجديدة لعالم الاعمال وتنطلق من مبدأ أن اعتماد المؤسسات على مواردها الخاص لتنفيذ استراتيجية الابتكار لم تعد بالطريقة الناجعة والفاعلة فقد حان الوقت للابتكار التعاوني والشركات والانفتاح.. كما ان الابتكار يعتبر بانفراد المؤسسات بأنشطة البحث والتطوير وتسويق المنتج إلى نموذج مفتوح يقوم على الاستغلال الناجع لمصادر الابتكار المتعددة كالأفكار والمعارف والكفاءات والمهارات المتاحة في البيئة وكذلك لاستخدام الافضل لمخرجات البحث والتطوير.

أولا : الابتكار المفتوح المفهوم والابعاد:

مفهوم الابتكار المفتوح : بعد ضرورة جديدة جديدة للتنمية ومواكبه التطورات التقنية وتقديم منتجات جديدة منذ عام 2003من قبل, (Chesbrough, ,2003, 58) اذ عمل على صياغه الابتكار المفتوح وكيفيه تطبيقه المشكلات الإدارية التي تعاني منها المنظمات وجاء متعارضا مع انموذج الابتكار المغلق الذي الذي

يدفع المنظمات للاعتماد على نفسها في تطوير اعمالها دون التعاون مع الأطراف الاخرى حيث ان هناك مجموعه من العوامل الدافعة لتبني الابتكار المفتوح من قبل المنظمات دون التقيد بإمكانياتها الداخلية فقط (مغلقه) تتمثل بالاتي :(schutte&،2010,55)

أ.الاستفادة من حقوق الملكية الخاصة من منظمتنا والتعاون مع الآخرين لاستغلال معارضهم وتنميه اعمالنا

ب. تولد بحوث العمليات والتطوير الخارجية قيمه كبيرة

ج. لا يتوافر في المنظمات جميع الاذكياء وهذا يتطلب الاستفادة من المعرفة الخارجية

د. الاعتماد على انموذج أعمال قوي يمكن الوصول الى الأسواق وباستباقيه عالية

هـ يتحقق التقدم والتطور من خلال التكامل بين الأفكار الداخلية والخارجية

و. يعزز الابتكار المفتوح من تحويل المبادرات المفتوحة الى تقنيات جديدة ونماذج أعمال جديدة

ثانيا. مميزات الابتكار المفتوح:هنالك مجموعه من المميزات التي يتمتع فيها الابتكار المفتوح مقارنه بالابتكار المغلق

1. يعطي الابتكار المفتوح الأهمية المتساوية للمعرفة الداخلية مقارنه مع المعرفة الخارجية
2. لتركيز على القيمة الأكبر من المعرفة والتكيف معها
3. تحقيق دور استباقي دقيق للإدارة
4. توفير مقايس جديدة لتقيم القدرة والاداء

حيث أضاف (،Ceilinged, 2019,42) مجموعه من العوامل الدافعة التي أدت الى ظهور والعمل بالابتكار المفتوح تضمنت الآتي :

أ. زيادة حركه العمال .

ب. تفعيل دور الجامعات الأكثر قدره .

ت. زياده وصول المنظمات الناشئة الى راس المال الاستثماري

ث. ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي .

ج. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الداعمة.

ثالثا: استراتيجيات الابتكار المفتوح:هناك اربعه استراتيجيات رئيسيه للابتكار المفتوح تمثلت بالاتي :

(micera & Errichiello, 2018 , 247 ,)

1. **استراتيجية الابتكار المفتوح القائمة على السوق** :الهدف من تبنيها تطوير الإمكانيات من اجل البقاء والتميز المستمر في ظل المنافسة الكبيرة التي تشهدها الأسواق على جميع القطاعات .
2. **استراتيجية الابتكار المفتوح القائمة على الحشد** :التركيز على الحشود الكبيرة (الأفراد)على مستوى داخلي وخارجي بحثا عن الأفكار ومعرفه جديده تمكن من الإبداع والتميز والاستباقية. (Mulder&Omta,2009,355)
3. **استراتيجية الابتكار المفتوح الداخلي (للداخل):** يساعد على تطوير عمل المنظمات من خلال قدرتها في اكتساب ونقل التقنيات والأفكار والمعارض الخارجية الى الداخل (المنظمة)عن طريق عقود البحث والتطوير التعاون الجامعي الترخيص الداخلي عمليات الاستحواذ سعيا لتحقيق الاستدامة والتطوير المستمر وتقديم كل ما هو مبتكر وجديد عن طريق تحقيق التكامل بين القدرات الخارجية والداخلية وللتدفقات الداخلية للابتكار المفتوح أهميه كبيره تنطوي على ممارسات مختلفة مرتبطة بالابتكار ومراقبه البيئة الخارجية والحصول على التكنولوجيا الخارجية والبحث عن مصادر الأفكار (التعهيد الجماعي) مسابقات للأفكار تشكيل مشاريع مشتركه التحالفات والمشاركة في الشبكات الدولية لتنسيق الأنشطة المبتكرة (wiley&lnc,2019,16)
4. **استراتيجية الابتكار المفتوح الخارجي (للخارجي):** تعمل من خلاله المنظمات على نقل التكنولوجيا والأفكار والمعرفة التي تمتلكها داخليا الى المنظمات في الخارج واستغلالها تجاريا عن طريق الترخيص الخارجي والمشاريع المشتركة مما يمكن تلك المنظمات من الحصول على الفؤاد (الدعم المادي) ومكافئات افكارهم المبتكرة في تلك المرحلة وبناء سمعة استراتيجية جيدة تجعل عمل تلك المنظمات اوسع محليا ودوليا، وهناك أربعة مصادر خارجية للمعرفة والابتكار تضمنت (الموردين والزبائن ،الجامعة ،المنافسين ، دول ومنظمه أخرى (wynarczyk,2013, 27).

رابعا: ابعاد الابتكار المفتوح : يقوم نموذج الابتكار المفتوح على بعدين أساسين هما البعد الصادر والبعد الوارد :

1. **البعد الصادر**: تقوم فيه المؤسسة بإنشاء علاقات مع مصادر خارجيه قصد استغلال وتسويق التكنولوجيا التي تمتلكها وحسب (Whittington, 2010,232 .) فإن هذا البعد يعكس المجهودات التي تبدلها المؤسسه في محاوله لبيع افكارها في السوق , فأن الأمر يتعلق ببعد ميزته تحويل

التكنولوجيا والمعارف نحو خارج المؤسسة لأجل تطوير والاستغلال أسواق جديده .وإن اعتماد هذا الاخير لأجل ابتكار يتم عن طريق تنظيم بعض الأنشطة مثل بيع مشاريع الابتكار وإنشاء مشاريع مشتركه لتسويق التكنولوجيا وتقديم خدمات علميه وتقنيه للمؤسسات وغيرها وتسمى هذه الأنشطة بممارسات نموذج الابتكار المفتوح .

2. **البعد الوارد** : في هذا البعد تبحث المؤسسة عن وسائل خارجيه تمكنها من تعزيز معارفها وتحقيق الابتكار سواء عن طريق استعمالها لمصادر المعلومات والمعرفة الخارجية مثل العملاء والموردين والمنافسين الى جانب قدراتها الداخلية للقيام بمزيد من أنشطه البحث والتطوير اوعن طريق تنظيم بعض الأنشطة مثل شراء الليسانس واقتناء المشاريع المشتركة وعقود البحث والتطوير وتمويل البحوث وشراء الخدمات الفنية والعلمية وغيرها.(Vanhaverbeke, 2008, 534) .

مما سبق وبالرغم من ان كل من يرون أن الابتكار المفتوح يقوم على بعدين أساسين هما البعد الصادر والبعد الوارد فقد ركزت معظم الدراسات السابقة على البعد الوارد الذي عادة ما يولد في المؤسسة الواحدة بعدا صادرا للابتكار المفتوح كما ان فعالية الابتكار المفتوح يقوم على القدرة على التعامل مع عمليات ابتكار اللامركزية حيث يمكن للمؤسسات ان تستفيد من المعرفة المقدمة طوعا من قبل مشاركين خارجيين .

خامسا: مفهوم جودة الخدمة

مفهوم الجودة : إِنَ تَحقيق جَودة السلعة والخدمة هو من الأُسس التي تدعم نجاح المصارف، فلا ينبغي لأي باحث أن يمر بدراسة جودة المنتجات والخدمات دون الحصول على نظرة واضحة على معنى أَو مفهوم مصطلح الجودة كما هو معروف عند الكتاب والباحثين.

يرجع أَصل الجودة الى الكلمة اليونانية (QUALITUS) ويقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحه وهي من المصطلحات العامة التي تناولتها معظم النظريات الإدارية والتي تعبر عن وجود ميزات أو صفات معينة في السلعة أَو الخدمة وأن هذه الميزات أن وجدت فأنها تلبي احتياجات وتوقعات ورغبات من يشتريها أو يستعملها، وأن الجودة تهدف الى وصف الخصائص المطلوبة لتميز سلعة معينة أو خدمة ما لإِحدى المصارف أَو أنها تهدف الى إظهار الصفات الكلية للمنتوج والتي تسمح بأن يؤدي كما هو متوقع له الى إرضاء حاجات المستهلك وتوقعاته (الخطيب، 2008, 20).

ولتوضيح مفهوم الجودة بشكل أفضل سوف نستعرض عدد من المفاهيم التي وردت عنه من قبل بعض رواد الجودة والمهتمين بدراسة هذا العلم، وهذه المفاهيم كالآتي:

1. **Deming :** الرضا المستمر continuse satisfaction ، ويستخدم هذا المعنى عندما تستخدم الادارة العليا الجودة كميزة تنافسية
2. **Juran**: الملائمة للاستخدام Fitness for use ، يستخدم هذا المعنى عند أولئك الذين يقبلون منتجات او خدمات بجودة معينة
3. **Crosby:** المطابقة مع المتطلبات Conformity to requirements ، يستخدم هذا المعنى عند تصميم منتج أَو خدمة أَو عندما يتم تقييم المطابقة.
4. **ISO 9000:2015 :** الدرجة التي تتحقق عندها الخصائص الضمنية لمتطلبات انجاز الهدف، يستخدم هذا المعنى من يقوم بإدارة او تقييم عملية تحقيق الجودة

حيث أَنَ (الجودة هي فعل الشيء الصحيح وبشكل صحيح ومن المرة الأولى وأنها مُؤشراً للتوافق بين توقعات الزبون للمنتج مع ادائهُ الفعلي ومدى قدرة المنتج على التفوق على تلك التوقعات، في السلع يُمكن لمس جودة السلعة عن طريق لمسها كالقماش مثلاً او تمييز رائحتها كالعطور وغيرها وتُعطى للزبون حق الملكية في السلعة فور شرائها اما إِذا كان المنتج خدمة فيمكن لمس جودة الخدمة عن طريق مُقدِمها واسلوبه في التعامل مع الزبون والثقة والأريحية التي ينقلها له .(ألنجار, 78,2010)

مفهوم الخدمة: تشير دراسة أجراها (Johns, 1999: 954) إلى أَن كلمة "خدمة" لها معان كثيرة تؤدي إِلى بعض الإِرباك في الطريقة التي يتم بها تعريف المفهوم في أدبيات الإدارة، اذ يمكن أَن تعني الخدمة صناعة أَو أداء أَو ناتج أَو عرض أَو عملية، ويوضح أيضاً بِأَنَ الخدمات توصف في الغالب بأَنها "غير ملموسة" ويُنظر إِلى ناتجها على أنه نشاط بدلاً من شيء ملموس غير واضح لأن بعض مخرجات الخدمة تحتوي على بعض المكونات المادية الهامة مثل المرافق المادية والمعدات والأفراد، كما يعرف (Lovelock & Wright, 1999: 84) الخدمة على انها عبارة عن فعل أو أداء يقدمه طرف إلى آخر، على الرغم من أن العملية قد تكون مرتبطة بمنتج مادي، إلا أن الأداء غير ملموس بشكل أَساسي ولا ينتج عنه عادةً ملكية أي من عوامل الإنتاج فالخدمة لا تُرى لا تخزن لا تُلمس.

وحسب المعيار الدولي "ISO 9001 فَإِنَ الخِدمة تُعَدُ مِن النتائج المتولدة عن طريق النشاطات المتعلقة بالتفاعل بين المُوَرِد والزبون، أو عن طريق النشاطات الداخلية للمُوَرِد بهدف توفير أَو إشباع حاجات الزبون". (اسماعيل, 2017: 47)

ويرى (Palese & Usai, 2018: 134) أَنَ الخِدمَة يتم إنتاجها بشكل مشترك بين المُزَوِد والمُستَلِم على طول ثلاثة أَبعاد وهي: الجودة المادية (أي الجوانب المادية للخدمة)، وجودة المصرف (أي صورة المصرف في أَذهان الزبائن أَو ملفها الشخصي)، والجودة التفاعلية (أي درجة لتفاعل بين موظفي الاتصال والزبائن).

مفهوم جودة الخدمة: لقد احتل الجهاز المصرفي مركزاً مهماً في النظم الاقتصادية عبر الزمن، إذ يعد المحرك الأَساس لكل العمليات المالية والاستثمارية داخل الدولة وخارجها بما يوفره من خدمات متميزة لجذب زبائنه وجلب انتباههم عن غيره من المصارف الأخرى، إِنَ تنامياً مُتزايد أَصبحت تحظى به قطاعات صناعة الخدمات، إِذ أَصبحت تؤلف نسبة كبيرة من الناتج القومي الإِجمالي لكثير من الدول، وإِنَ تطور نشاطات المصارف خلال السنوات الأَخيرة كان بفضل التقدم العلمي والتقني السريع الذي يشهده العالم اليوم، إذ أخذت المصارف تعمل بمبدأ الخدمات التي تقدمها للزبائن (طالب،2003:44)، والجدول(1) يبين اهم المفاهيم التي وضحها مجموعة من الباحثين.

الجدول1: مفهوم جودة الخدمة

ت	المصدر	المفهوم
1	(Ladhari, 2008: 172)	أداة مهمة لصراع المصارف لتميز نفسها عن منافسيها.
2	(Zeleke, 2012: 6)	مدى التناقض بين التوقعات المدركة للزبائن وتصوراتهم المتعلقة بالتسليم.
3	(SRIRAM, 2014: 39)	هي تصور الزبون للدرجة التي يلبي بها المنتج أو الخدمة توقعاته.
4	(Sumarjan., 2014: 499)	الحكم التقديري للمستهلك حول الامتياز العام أو التفوق العام للكيان في تقديم الفوائد المرجوة.
5	(ALOTAIBI, 2015: 23)	مقياس لمدى جودة مستوى الخدمة الذي يتم تقديمه يتوافق مع توقعات الزبائن، إن تقديم خدمة عالية الجودة يعني التوافق مع توقعات الزبائن .
6	(MAT DAWI, 2016: 17)	انطباع المستهلك العام عن النقص/ التفوق النسبي للمصارف وخدماتها.
7	(Devkota&Dahal, 2016: 12)	حكم عالي أو موقف يتعلق بخدمة معينة، او انطباع الزبون العام عن النقص أو التفوق النسبي للمصارف وخدماتها، فهي حكم إدراكي.
8	(Hoffman and Bateson, 2016: 316)	موقف يتشكل من تقييم شامل طويل الأمد للأداء.

9	(Tufail, et al., 2016: 2)	الكمية التي تلبي فيها الخدمة رغبات ومتطلبات الزبائن، فإذا كان الزبون يتوقع انخفاضـاً، وكان الإدراك بشـأن الخدمات مرتفعاً مقارنة بالتوقعات، فإنه يطلق عليه جودة الخدمة ممتازة تسمى جودة الخدمة سيئة.
10	(Ejigu, 2017: 26)	العامل الرئيسي الذي سيحدد في المستقبل ما إذا كانت أعمال المصرف ستبقى أو ستفشل.
11	(Almomani, 2017: 12)	تقديم خدمة خالية من العيوب للزبائن.
12	(Ahmed, 2017: 53)	هي العامل الرئيسـي الذي يمكن للمصـارف من خلاله جذب الزبائن الجدد والحفاظ على الزبائن القدامى.
13	(JOHNSON, 2017: 13)	المدى الذي تخدم فيه الخدمة بشـكل إيجابي أغراض الزبون أثناء الاسـتخدام (ملاءمة الاستخدام).
14	(Ananda&Devesh, 2017: 15)	مسـاعدة المصـرف على جذب المزيد من الزبائن بتكلفة أقل وزيادة حجم إيرادات المبيعات.
15	(Pakurár, 2019: 1)	تقييم شامل للزبائن لخدمة معينة ومدى تلبيتها لتوقعاتهم وتوفير الرضا.
16	(Raviadaran, *et al.*, 2019: 711)	مقياس لصـناعة خدمات تعتمد على الطلب بشـكل كبير أي على عدد الزبائن أو المستهلكين الذين يستخدمون خدمتهم، بسرعة وبشكل دائم.

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على المصادر المذكورة فيه.

من خلال استعراض مضامين ومفاهيم الجدول أعلاه، ترى الدراسة أن التعريف الاجرائي لجودة الخدمة المصرفية هو: (نشاط يُقَدِمَهُ المصرف ويُمثل مصدر الاشباع للاحتياجات المالية الحالية والمستقبلية لدى الزبون التي يسعى جاهداً للحصول عليها من جهة ومن جهة أخرى اذا ما تحقق هذا الاشباع فَإِنَهُ يُسهم بزيادة أَرباح المصرف، وتَّمثل جودة الخدمة المصرفية انعكاس للصورة الذهنية التي يُكونها الزبون عن هذا المصرف عند مُراجَعَتَهُ للحصول على الخدمات، تتمثل بإنجاز المصرف المعاملات في الوقت المحدد، وسرعة استجابته للمشكلات التي تواجه الزبون، وتَوَلُد الشعور بالارتياح والثقة لدى الزبون من خلال طريقة تعامل الموظفين الذين هم على تماس مباشر مع الزبون الذين يُظهرون التقدير والاحترام للزبون ويشعرونه بالثقة والارتياح اتجاه المصرف). (ألعصار، ، رياض، 2000, 65)

سادسا: خصائص جودة الخدمة:

تتميز الخدمات بصعوبة تخزينها والمحافظة عليها لحين طلب الزبون لها، فالموظف المقدم للخدمة مثلاً لا يعمل في مصنع أَمام خط إنتاجي، وهو مطالب بأن يقدم خدمات فورية للزبون بالقدر نفسه من الجودة العالية ومن هنا تمتاز الخدمة مع السلعة بمجموعة من الخصائص من أبرزها ما يلي: (الخفاجي،2012, 82)

1. **اللا ملموسية :** نظراً لأن الخدمات عبارة عن عروض أو إجراءات بدلاً من أُمور أَو أشياء ملموسة، هناك نقص في الأصول الملموسة، التي يمكن رؤيتها أو لمسها أو شمها أو سماعها أو تذوقها قبل الشراء، فالخدمات هي عروض عابرة لا يمكن تجربتها إلا عند تقديمها، وقد تمثل عدم الملموسية الفرق الأكثر أهمية بين الخدمات والسلع، وتقدم العديد من الآثار المترتبة على عملية التسويق لها. (Ahmed, 2015: 20-21 .).
2. **سرعة التلف أو الفنائية :** إِنَ الخاصية الثانية للخدمات هي قابلية التلف، وتشير قابلية الخدمة للتلف إلى حقيقة أنه لا يمكن جرد الخدمات أو تخزينها أو إعادة بيعها أو إرجاعها، إِذ يتم تنفيذها في الوقت الفعلي، ولا يمكن إعداد فترات ذروة الطلب عليها مسبقاً عن طريق إنتاج الخدمات وتخزينها، وتحدث فرصة الخدمة في وقت ما وعندما تختفي فإنها تذهب إلى الأبد، ونظراً لأنه لا يمكن إعادة بيع الخدمات أو إرجاعها. (Zeleke, 2012: 33-34).
3. **التلازمي او التكاملي :** إِنَ السمة أو الخاصية الثالثة للخدمات هي عدم قابلية الفصل، إِذ لا يمكن فصل عملية إنتاج واستهلاك الخدمات وهي تجري في وقت واحد، حيث يمكن إنتاج السلع وبيعها في وقت لاحق، إِلا أَن هذا لا يمكن مع الخدمات، ونظراً لأنه يجب تنفيذ وانتاج وتقديم الخدمة واستهلاكها في نفس الوقت، فإن جودة الخدمة تعتمد إلى حد كبير على قدرة مقدم الخدمة وجودة التفاعل بين مقدم الخدمة والزبون. (Tsegaye, 2017: 13)

سابعا: أبعاد جودة الخدمة المصرفية

إن المفهوم الواضح للجودة له قيمة كبيرة عند السعي لتحسينه، ومن خلال تقسيم جودة الخدمة إلى أبعاد مختلفة، فإنه يمكن تفعيلها على مستوى المصرف ككل، ومن الضروري تحديد مؤشرات الجودة من أجل تحديد مقاييس الجودة والقدرة على التحكم فيها وتحسينها، فعلى سبيل المثال من الأَكثر فاعلية أَن تطلب من الموظفين "أن يكونوا أكثر استجابة" بدل الحث على زيادة جودة عملك. (معالي فهمي،2005, 65)

1. **الملموسية :Tangibility:** وتعرف الملموسية في الخدمات على انها مظهر المرافق المادية والمعدات والأفراد ومواد الاتصالات، حيث توفر الملموسة تمثيلات أو صور مادية للخدمة التي سيستخدمها الزبائن، وخاصة الزبائن الجدد لتقييم الجودة، وغالباً ما تستخدم مؤسسات الخدمة أدوات ملموسة لتحسين صورتها، وتوفر الاستمرارية وجودة الإشارة للزبائن، وعلى النقيض من ذلك يمكن للمصارف

التي لا تولي اهتماما لأبعاد ملموسة لاستراتيجية الخدمة أن تخلط بل وتدمّر استراتيجية جيدة، ونظراً للطبيعة غير الملموسة للخدمات، غالباً ما يكون من الصعب على الزبائن فهم الخدمات وتقييمها، وبالتالي غالباً ما يعتمد الزبائن على الأَدلة الملموسة التي تحيط بالخدمة في تشكيل التقييمات، (Gobena, 2019: 17).

2. **الاعتمادية:(الموثوقية) Reliability** : يتم تعريف هذا البعد على أنه القدرة على أداء الخدمة الموعودة بدقة (Nyandoro, 2012: 32)، فقد تم تحديد الموثوقية مراراً وتكراراً كعامل مهم للغاية في إرضاء الزبائن (Saghier & Nathan, 2013: 4)، حيث تعتبر قدرة مقدم الخدمة على تقديم خدمة دقيقة ومتقنة، كما أنها في الخدمات التي لا تتطلب تفاعلات وجهاً لوجه، يحتاج تفعيل الموثوقية إلى تضمين الجودة التقنية من حيث قدرة الأنظمة والأجهزة الداعمة المستخدمة من أجل تقديم خدمة موثوقة.
3. **الاستجابة: Responsiveness:** الاستجابة هي الرغبة في مساعدة الزبائن وتقديم خدمة سريعة، ويؤكد هذا البعد على الانتباه والسرعة في التعامل مع طلبات الزبائن والأسئلة والشكاوى والمشكلات. حيث تجسد الاستجابة أيضاً مفهوم المرونة والقدرة على تخصيص الخدمة لاحتياجات الزبائن، ويجب على المصرف عرض عملية تقديم الخدمات ومعالجة الطلبات من وجهة نظر الزبون بدلاً من وجهة نظر المصرف، إذ تعكس الاستجابة إلتزام المصارف بتقديم الخدمات في الوقت المناسب، وعلى هذا النحو فإن بُعد الاستجابة يتعلق بالاستعداد والتهيؤ لتقديم الخدمة، وفي بعض الأحيان قد يواجه الزبائن موقفاً ينخرط فيه الموظفين في محادثاتهم الخاصة مع بعضهم البعض بينما يتجاهلون احتياجات الزبون (Gobena, 2019: 17-18).

ثامنا: أهمية جودة الخدمة المصرفية

ان تحقيق الجودة له أهمية استراتيجية من وجهة نظر المصارف والزبائن على حد سواء، إذ أنها تمثل أحد أهم العوامل الأساسية التي تحدد حجم الطلب على خدمات المصرف، ويمكن تناول هذه الاهمية كما يأتي: (عبدالله،61:2019)

1- **سمعة المصرف :** يكتسب المصرف شهرته من مستوى جودة خدماته التي يقدمها ويتضح ذلك من خلال العلاقات التي تربط المصرف مع المجهزين وخبرة العاملين ومهاراتهم ومحاولة تقديم خدمات

تلبي رغبات وحاجات زبائن المصرف، ومن خلال الصورة الذهنية للزبائن عن المصرف من خلال تجربتهم المصرفية معه من خلال التفاعل المباشر مع موظفي خدمة الزبائن.

2- **القدرة على المنافسة العالمية:** إن متغيرات البيئة الخارجية تؤثر في كيفية وتوقيت تبادل الخدمات الى درجة كبيرة في سوق دولي تنافسي وفي عصر المعلومات والعولمة، إذ تكتسب الجودة أهمية متميزة حيث يسعى كل من المصرف والمجتمع الى تحقيقها بهدف التمكن من تحقيق المنافسة العالمية وتحسين الاقتصاد بشكل عام(.نصيرة، 65،2015).

3- **حماية المستهلك (الزبون):** إن تطبيق الجودة في أنشطه المصرف ووضع مواصفات قياسية محددة تساهم في حماية الزبون مما يُعزز الثقة في خدمات المصرف، إذ أن عدم رضا الزبون هو فشل الخدمة المقدمة له عن القيام بالوظيفة التي يتوقعها الزبون منها، وبسبب انخفاض الجودة أو عدم جودة المواصفات الموضوعة أدى ذلك الى ظهور جمعيات حماية المستهلك لحمايته الخدمات الأكثر جودة وأماناً. (زواو, 2013: 36) (غنيم,2007: 7)

المحور الثالث : الجانب العملي للبحث

اولا: وصف اجابات الافراد المبحوثين: تم قياس متغير ابعاد الابتكار المفتوح من خلال متطلبات رئيسة هي(البعد الوارد , والبعد الصادر لموارد المصارف) حيث استخدم الباحثون البرنامج الاحصائي spss لتحديد قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لابعاد متغيرات البحث واعتمد الباحثون في قياس متغيرات الابتكار المفتوح اذ تم توزيع (40) استمارة واسترجعت (35) صالحة للتحليل.

الجدول2: السمات المميزة للمبحوثين

البيان	الفئات	العدد	النسبة%
المؤهل العلمي	ماجستير	1	5
	بكالوريوس	16	76
	معهد فني	4	19
مدة الخدمة	5- 10	7	33
	11-16	5	24
	17فاكثر	9	43

(*)الجداول من اعداد الباحثون

المؤهل العلمي : يتضح من الجدول (2) إن التحصيل الدراسي لأفراد مجتمع البحث وامتلاكهم مؤهلات علمية , يعكس تطور خبراتهم ومعلوماتهم اِذ نلاحظ ان عدد الأشخاص الذين يمتلكون تحصيلا دراسيا لشهادة الماجستير بلغت (5%) وعدد الأشخاص الذين يحملون شهادة البكالوريوس بلغت نسبتهم (67%) وهذا مؤشر جيد لإمكانهم من التعامل مع استمارة الاستبيان بصورة دقيقة وعلمية وفهم محتوياتها اما الذين يحملون المؤهل الدبلوم الفني يشكلون ما نسبتهم (19%) من الافراد المبحوثين.

سنوات الخدمة في المصرف : يتضح من نتائج الاستبانة إن عدد الأشخاص التي تتراوح نسبة الخدمة من (5- 10) شكلت نسبة 33 %, فيما شكلت نسبة الأشخاص الذين تراوحت سنوات خدمتهم من (11- 16) سنة هم (24%) ,واخيرا تراوحت نسبة سنوات الخدمة من (17 فاكثر) ما نسبتهم (43%) .ونلاحظ أن هنالك اختلاف واضح في خبرة الاشخاص في مجتمع البحث مما يتيح لهم اعطاء تصور واضح عن المعلومات الخاصة لمتغيرات البحث على مستوى المصارف المبحوث

ثانيا : التشخيص الأولي للعاملين حول متغيرات البحث: تم قياس متغير الابتكار المفتوح من خلال بعديين هما (البعد الوارد , البعد الصادر) حيث استخدم الباحثون البرنامج الاحصائي spss لتحديد قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لا بعاد متغيرات البحث واعتمد الباحثون في قياس متغيرات الابتكارالمفتوح, وبلغ (34) فقرة وكما مبين ادناة

جدول3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير متطلبات الابتكار المفتوح.

الرقم	الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	تقدير الأهمية
1	الابتكار المفتوح الداخلي	**2.588**	**0.254**	**مرتفع جدا**
2	الابتكار المفتوح الخارجي	**2.754**	**0.378**	**مرتفع جدا**
3 متغير متطلبات الابتكار المفتوح		**2.543**	**0.234**	**مرتفع جدا**
4 متغير ابعاد جودة الخدمة المصرفية		**2.498**	**0.221**	**مرتفع جدا**

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان وفق برمجي spss

اذ يشير الجدول (3) الى الوسط الحسابية والانحرافات المعيارية من خلال وجهة نظر عينة البحث لمتغيرات البحث للمصارف المبحوثة اذ يعكس ان الوسط الحسابي للدرجة الكلية للمتغير متطلبات الابتكار المفتوح (2.543) وبانحراف معياري قدره (0.234) وان درجة الأهمية له بلغت (مرتفع جدا) مما يدل على ان متطلبات الابتكار المفتوح لها اهمية في هذه المصارف, فضلا عن مؤشر الانحراف المعياري الذي كان ذو

تشتت (منخفض)، مما يدلل على ان هناك على هذه النتائج , وجاء متطلب الابتكار المفتوح الخارجي لموارد المصارف في المرتبة الأولى (بوسط حسابي (2.754) وبانحراف معياري قدره (0.378) ويليه في المرتبة الثانية متطلب الابتكار المفتوح الداخلي بوسط حسابي قدره (2.588) وبانحراف معياري قدره (0.254) ومن خلال قيمة الانحراف المعياري لأبعاد الابتكار المفتوح ا والمتغير التابع لا بعاد جودة الخدمة المصرفية(, اذ بلغ الوسط الحسابي (2.498) وبانحراف معياري قدره (0.221).

ثالثا: علاقة الارتباط بين متطلبات الابتكار المفتوح وجودة الخدمة المصرفية.

يهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين متطلبات الابتكار المفتوح وجودة الخدمة المصرفية والتحقق من صحة الفرضية التي تمت صياغتها استنادا الى مشكلته وكما مبين ادناة .

جدول(4) علاقة الارتباط بين متغيرات الابتكار المفتوح ومتغيرات جودة الخدمة المصرفية

علاقة الارتباط بين متغيرات الابتكار المفتوح ومتغيرات جودة الخدمة المصرفية		
المتغيرات	متطلبات الابتكار المفتوح	المعنوية
جودة الخدمة المصرفية	0.64	000

ويُشير الجدول(4) إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين متطلبات الابتكار المفتوح مجتمعة وجودة الخدمة المصرفية مجتمعة بمعامل ارتباط الرتب سبيرمان قيمته(0.64) عند مستوى دالة (0.05) وهو دليل على قوة العلاقة بين المتغيرين, إذ تشير هذه النتيجة إلى انه كلما المصارف المبحوثة من اهتمامها بمتطلبات الابتكار المفتوح مجتمعة وعملت على الالتزام بها وتنفيذها كلما ساهم ذلك في تعزيز ابعاد جودة الخدمة المصرفية فيها,

رابعا: علاقة التأثير بين متغيرات البـ ـث: التي تم صياغتها من قبل الباحثون بالاستناد الى مشكلة علاقة التأثير للمتغيرات الابتكار المفتوح على ابعاد جودة الخدمة المصرفية يعرض البحث درجة مساهمة لمتغيرات ومتطلبات الابتكار المفتوح في تفسير التباين لدرجة ابعاد جودة الخدمات المصرفية , اذ تم استخراج نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وكما مبين أدناه.

جدول5: تـ ـليل تأثير متغيرات لمتطلبات الابتكار المفتوح في ابعاد جودة الخدمة المصرفية

الخطأ المعياري في التقدير	قيمةAdjusted R Square	قيمة R Square	قيمة R	النموذج
32530	**396**	**414**	**643**	**1**
a .predictors:(Constant) متطلبات الابتكار المفتوح				

ويشير الجدول(5) ان متغيرات لمتطلبات الابتكار المفتوح تفسر مقداره(414) من التباين في جودة الخدمة المصرفية واما الباقي (586) تعود لمتغيرات اخرى عشوائية غير داخلة في انموذج الانحدار.

خامسا : اختبار علاقة(تحليل) متغيرات الابتكار المفتوح في ابعاد جودة الخدمة المصرفية على النحو الاتي

جدول 6: تحليل تأثير متغيرات الابتكار المفتوح في ابعاد جودة الخدمة المصرفية:

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
1	الانحدار	2.391	1	2.391	22.595	.000
	البواقي	3.386	32	106		
	الكلي	5.777	33			
a. Dependent Variable جودة الخدمة المصرفية						
B .Predictors:(Constant) , متطلبات الابتكار المفتوح						

حيث يوضح الجدول(6) الاختبار المعنوي عند مستوى معنوية (0.05) يوضح تأثير المتغير متطلبات الابتكار المفتوح في ابعاد جودة الخدمة المصرفية, ويدل ان منحنى الانحدار هو جيد لوصف العلاقة بينهما, ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها تدل على قبول الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمتغيرات الابتكار المفتوح في جودة الخدمة المصرفية .

سادسا : علاقة التأثير لمتغيرات ومتطلبات على ابعاد جودة الخدمة المصرفية على مستوى الفرعي

تأثير متطلبات الابتكار المفتوح **(انفرادا)** في ابعاد جودة الخدمة المصرفية **(إجمالا)** من خلال الانحدار المتدرج : (Stepwise) يوضح هذا المحور اختبار صحة الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على أن : تتباين متطلبات الابتكار المفتوح من حيث الأهمية والتأثير في جودة الخدمة المصرفية في المصارف المبحوثة .

الجدول7 : نتائج تحليل الانحدار المتدرج (Stepwise) لبيان تباين متطلبات الابتكار المفتوح من حيث الأهمية والتأثير في جودة الخدمة المصرفية على مستوى المصارف المبحوثة

المرحلة	المتغيّرات التفسيرية الداخلة	R 2
الاولى	الابتكار المفتوح الداخلي	0.59
الثانية	الابتكار المفتوح الخارجي	0.60
الثالثة	متطلبات(الابتكار المفتوح الداخلي , الابتكار المفتوح الخارجي) وابعاد جودة الخدمة لموارد المصارف	0.62

المصدر: من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج (SPSS) N = 40 (1,38) Df 0.05 > P* 0.62)

ومن معطيات الجدول7) نتائج تحليل الانحدار المتدرج وهناك تباين في تأثيرابعاد الابتكار المفتوح والتأثير في جودةالخدمة المصرفية وكان التأثير على النحو الاتي:

المرحلة الاولى: انفرد متطلبات (الابتكار المفتوح الداخلي) بوصفهما من متطلبات المتغير التفسيري (الابتكار المفتوح) في المرحلة الأولى لكونهما أكثر المتطلبات أهمية, حيث انهما يفّسران مقداره(0.59) من التغيّرات الحاصلة في جودة الخدمة المصرفية, وإّن ما تبقى يعود إلى متغيّرات عشوائيّة متضمنة أو غير متضمنة في المخطط في المرحلة للمصارف المبحوثة.

المرحلة الثانية: دخل المتطلب(الابتكار المفتوح الخارجي) بوصفها من متطلبات المتغيّر التفسيري (الابتكار المفتوح) في المرحلة الثانية وتأتي أهميّته من الأهمية لهذه المتطلبات لذلك القوة التفسيريّة للمخطط سترتفع من (0.59)إلى (0.60) وبهذا يشير إلى أن المتطلبات الابتكار المفتوح (لها قوة تفسيريّة مقدارها (0.60) في تعزيزابعاد جودة الخدمة المصرفية للمصارف المبحوثة.

المرحلة الثالثة: دخل المتطلب (الابتكار المفتوح الداخلي والخارجي مجتمعا) وتأتي أهميّته من أهميّة متطلبات (الابتكار المفتوح), لذلك فان القوة التفسيرية للمخطط سترتفع من (0.60)إلى(0.62) (وبهذا يشير إلى أن متطلبات(الابتكار المفتوح مجتمعا) قوة تفسيريّة مقدارها (0.62) في تعزيز جودة الخدمة المصرفية في المصارف المبحوثة, ومن خلال هذه النتائج يتم قبول الفرضية (الفرعية) من الفرضية (الثالثة) التي تنص على أنه (يتباين تأثير الابتكار المفتوح الداخلي و الخارجي) في تعزيز جودة الخدمة المصرفية في المصارف المبحوثة)

المحور الرابع : الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات الخاصة بالجانب الميداني: توصلت دراسة البحث الى مجموعة استنتاجات وكالاتي:

1. **الاستنتاجات الوصف والتشخيص :**

أ. تبين من الإدراك الأولي لعينة البحث **أن** معدلهم العام ايجابي ومقبول .

ب. وجود تباينات واضحة في إجابة عينة البحث لكل بعد من ابعاد متطلبات الابتكار المفتوح لجودة الخدمات المصرفية في المصارف قيد البحث .

2. **الاستنتاجات الخاصة بعلاقة الارتباط .**

أ. هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية لأبعاد الابتكار المفتوح مجتمعه وابعاد جودة الخدمة المصرفية مجتمعه , مما يشير الى ان زيادة اهتمام ادارة المصارف المبحوثة بمتطلبات الابتكار

المفتوح وجودة الخدمة المصرفية مجتمعه يسهم في زيادة تقديم افضل الخدمات للمصارف عينة البحث.

ب. تحقيق وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين كل من متطلبات الابتكار المفتوح وجودة الخدمة المصرفية مجتمعه للمصارف المبحوثة.

3. الاستنتاجات الخاصة بعلاقات التأثير بمتغيرات البحث على مستوى المصارف المبحوثة.

أ. تحقق وجود تأثير معنوي لمتطلبات الابتكار المفتوح مجتمعه في جودة الخدمة المصرفية .

ب. تحقق وجود التباين في التأثير بمتطلبات الابتكار المفتوح في ابعاد جودة الخدمة المصرفية وبمستوى ثلاث مراحل .

ت. هنالك اهتمام والتزام بمستوى المرتفع جدا في استخدام متطلبات الابتكار المفتوح وتم بيان ذلك من خلال قيمة الوسط الحسابي للابتكار المفتوح الداخلي , إذ كانت الأهمية إلى المرتفعة جدا (الجدول رقم 1).

ث. وضحت نتائج التحليل أن هناك تأثير واضح للمتغير المستقل الابتكار المفتوح في المتغير المعتمد في جودة الخدمة المصرفية قيد البحث, (الجداول رقم,4,3, 5)

المقترحات :. تتمثل اهم المقترحات العامة لهذا البحث في الاتي :

1. ضرورة بناء البيئة المناسبة التي تعززا لتعاون والعلاقة التي تبين الموظفين من اجل الحصول على ما لديهم من معرفة ضمنية وعدما احتكارها واندثارها لتحقيق تفعيلها داخليا من جانب , ومع المصارف الاخرى والمجتمع للوصول الى تحقيق الابداع والابتكار وحل المشكلات وجذب أفكارا ومعرفة جديدة من الخارج من جانب اخر لكونها من الوسائل البناءة التي ترفع من مستوى جودة الخدمة المصرفية
2. ضرورة نشر ثقافة الابتكار المفتوح وتحديد مميزات العمل به وتفعيل الافكار في الموجودات ا لاملوسية لما تمثله من مصدرا للقيمة وخاصة انها نقطة قوة المصارف المبحوثة وموردا استراتيجيا يمكنها بناء الابتكار المفتوح والتصورات الايجابية لدى المتعاملين معها .

3. تفعيل دور العاملين داخل المصارف المبحوثة وتحفيزهم لتفعيل افكارهم ومعرفتهم الصريحة ودعمها سعيا لتحقيق الابتكارات المتلاحقة غيرا لمسبوقة هدفها تقديم الخدمات الافضل وبناء ابتكارات مفتوحة مستدامة
4. . ضرورة التكثيف على تطبيق كل بعد من ابعاد الابتكار المفتوح للمصارف المبحوثة بالشكل الذي يحقق التميز في تقديم افضل خدمات الجودة المصرفية بالجودة التي تحقق رغبات الزبائن وعلى نطاق أوسع في بيئة الميدان عن طريق قيام هذه المصارف بإجراء دراسات تقويمية لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من خلال تحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متطلبات الابتكارات لمفتوحة وجودة الخدمات المصرفية باستمرار .

المصادر العربية والاجنبية

اولا: المصادر العربية

الارسائل والاطاريح

1. أسماعيل، أيسر حسن، (2017)،" **التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي وتأثيره في جودة الخدمة " دراسة استطلاعية مقارنة لآراء المديرين في عدد من المصارف العر اقية الحكومية والخاصة** " رسالة ماجستير غير منشورة، تقنيات ادارة الجودة الشاملة، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق.
2. عبد الله، بلقيس مطشر، (2019)، "**أثر اعتماد تقنيات الصيرفة الرشيقة في تحسين جودة الخدمة المصرفية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية التقنية الإدارية بغداد، الجامعة التقنية الوسطى، العراق.
3. ضياء الدين، زواو، (2013)، "**دور اليقظة الاستر اتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
4. نصيرة، علاوي، (2015)، "**دور اليقظة الاستر اتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر

الكتب

1. ألخطيب، سمير كامل، (2008)، "**إدارة الجودة الشاملة والايزو – مدخل معاصر**"، دار المرتضى للنشر، بغداد.
2. ألنجار، صباح مجيد، وجواد، مها كامل، (2010)، "**ادارة الجودة مبادئ وتطبيقات**"، الطبعة الأولى، مطبعة دار الاسكندرونة –بغداد.
3. ألعصار، رشاد، والحلبي، رياض، (2000)، "**النقود والبنوك**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
4. غنيم، أحمد محمد، (2007)، "**إدارة البنوك – تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**"، المكتبة العصرية للنشر، ط1، مصر، المنصورة
5. حيدر، معالي فهمي، (2005)، "**نظم المعلومات مدخل لتحقيق ميزة تنافسية**"، المدينة الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة.

البحوث والدوريات:

1. طالب، علاء فرحان، (2003)، "**دور تكنولوجيا المعلومات في تسويق الخدمات المصرفية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية**"، جامعة كربلاء، المجلد 1، العدد 2.
2. ألخفاجي، علي كريم، (2012)، "**توظيف تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمة المصرفية دراسة تطبيقية مقارنة بين المصارف الحكومية والأهلية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية**"، المجلد (8)، الإصدار (32)، الصفحات 45-82.

المصادر الاجنبية:

1. Chesbrough, H. (2003) "Open innovation: The new imperative for creating and profiting from technology" Boston: Harvard Business School Press.

2. Chen C, (2010) "The use of corporate reputation in the development of brand image strategy in the taiwanese pharmaceutical industry" A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy.

3. Georg von Krogh & Nina Geilinger (2019) "Open Innovation and Open Strategy: Epistemic and Design Dimensions" https://www.cambridge.org/core.

4. - Errichiello Luisa & Micera Roberto (2018) "Leveraging Smart Open Innovation for Achieving Cultural Sustainability: Learning from a New City Museum Project " esmyrnova@us.edu.pl.

5. Mulder, Martin & Omta Onno (2009) "The Challenges of Collaborative Knowledge Creation in Open Innovation Teams" Human Resource Development Review .

6. Wiley, John, & Inc Sons (2019) "Open Innovation Corporate Incubator Pascal Latouche" Great Britain and the United States by ISTE Ltd.

7. - Wynarczyk, Pooran, et al, (2013) "Open innovation in small and medium-sized enterprises" International Small Business Journal.

8. Whittington Richard, (2010) "Strategic Disclosure: Corporate Reputation And The Communication Of Strategy", Basak Yakis-Douglas.

9. Vanhaverbeke, W, & Chesbrough, H. (2008) "Understanding the advantages of open innovation practices in corporate venturing in terms of real options" Creativity and Innovation Management,.

10. Johns, N. (1999). What is this thing called service? European journal of marketing..

11. Lovelock, C. & Lauren, W. (1999) principles of service marketing and Management Prentice-Hall: New Jersey.

12. Palese, B., & Usai, A. (2018). The relative importance of service quality dimensions in E-commerce experiences. International Journal of Information Management.

13. Ahmed, Bourbala (2015) " The role of technological vigilance in improving the competitiveness of theenterprise" Case Study of Algeria Telecom - Batna, "Mohammed

Khaydar University - Biskra - Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences - Department of Management Sciences.

14. Zeleke, T., (2012),Impact of service quality on customer satisfaction at the public owned National, Master's thesis, Business leadership, University of south Africa.

15. Tsegaye.M.,(2017), The effects of service quality on customar satisfaction:the case of eithiopian airlines airlines cargo import, Master's thesis, School of commerce , Addis ababa university.

16. Gobena, A, (2019), The Impact of Service Quality on Customer Satisfaction: A Case Study on Nekemte Municipality Oromia Region Ethiopia, Department of Psychology, Nekemte College, Annals of social sciences& management studies .

17. Nyandoro, P. (2012). Service quality and patient satisfaction in private hospitals: a case of a private hospital in Pretoria. Unpublished MBA thesis. Pretoria: Tshwane University of Technology.

18. Saghier, N. & Nathan, D., (2013), Service quality dimensions and customers' satisfactions of banks in Egypt. Proceedings at Dubai conference. April 2013.

Digital financial inclusion in the time of COVID-19

واقع الشمول المالي الرقمي خلال جائحة كوفيد-19

Dr. Aboubakeur Bousallem [1], azeddine Belarg [2]

[1] Nour El Bachir University Centre El bayadh, (Algeria),bakeur87@yahoo.fr

[2] Belarg Azeddine, Nour El Bachir University Centre El bayadh, Innovation and Marketing Department Lab, (Algeria), a.belarg@cu-elbayadh.dz

Abstract:

The objective of the study is to determine the importance of digital financial inclusion in achieving benefits for individuals, businesses through having access to useful and affordable digital financial products and services. digital financial inclusion can reduce expensive costs on traditional financing tools and provide them in a more efficient, rapid and low cost. we finding that digital financial inclusion was effective during the Covid 19 pandemic, and therefore efforts must be made to enhance it and thus achieve many sustainable development goals related to supporting economic growth, reducing poverty, creating job opportunities and women improvement in society.

keyword: digital financial inclusion, digital products and services, Covid 19, sustainable development.

ملخص :

تهدف الورقة البحثية الى تحديد أهمية الشمول المالي الرقمي في وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية المفيدة بأقل تكلفة و ذلك لتقليل الاعتماد على أدوات التمويل التقليدية ذات التكلفة المرتفعة الذي يمكن الشمول المالي الرقمي بتوفيرها بتكلفة أكثر كفاءة وسرعة. توصلت الدراسة الى أن الشمول المالي الرقمي كان ذو فعالية كبيرة خلال جائحة كوفيد 19 ، وبالتالي يجب بذل الكثير من الجهود لتعزيزه وهو ما يؤدي الى تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بدعم النمو الاقتصادي والحد من الفقر وخلق فرص العمل وتمكين دور المرأة الفعال في المجتمع

كلمات مفتاحية: شمول مالي رقمي ، خدمات مالية رقمية، كوفيد-19 ،التنمية المستدامة.

1. Introduction

In this research paper we will introduce one of the most important subject which is "Digital financial inclusion" taking under consideration the nowadays world- wide crisis the spillover of covid-19 .

in the last years, digital financial services have emerged as critical enablers of financial inclusion in both developing and developed countries, allowing an increasing amount of individuals to save, borrow, pay and transfer money remotely. In particular, mobile financial services have emerged as an essential instrument for the promotion of financial inclusion, experiencing a meteoric rise in the past decade. From this introduction, we develop the following question:

How does the digital financial inclusion has facilitated financial transactions during Covid-19 ?.

2. The concept of digital financial inclusion

Digital financial inclusion" can be defined as digital access to and use of formal financial services by excluded and underserved populations. Such services should be suited to the customers' needs and delivered responsibly, at a cost both affordable to customers and sustainable for providers.

In other hand Timothy Lyman and Kate Lauer defined broadly "Digital financial inclusion" is a digital access to and use of formal financial services by excluded and underserved populations. Such services should be suited to customers' needs, and delivered responsibly, at a cost both affordable to customers and sustainable for providers. (Timothy & Kate, 2015)

There are three essential components of any digital financial services and products , as follows: (Jim Yong Kim, 2014)

1- **Digital transactional platforms**: enable customers to make or receive payments and transfers and to store value electronically through the use of devices that transmit and receive transaction data and connect to a bank or non-bank permitted to store electronic value
2- **Devices** used by the customers can either be digital devices (mobile phones, etc) that transmit information or instruments (payment cards, etc) that connect to a digital device such as a point-of-sale (POS) terminal.
3- **Retail agents** that have a digital device connected to communications infrastructure to transmit and receive transaction details enable customers

to convert cash into electronically stored value ("cash-in") and to transform stored value back into cash ("cash-out").

4- **Additional financial services via the digital transactional platform** may be offered by banks and non-banks to the financially excluded and underserved - credit, savings, insurance, and even securities -often relying on digital data to target customers and manage risk.

2-1 Digital financial services

digital financial services are helped fintech firms, neo-banks, peer-to-peer lending platforms, and online lenders and platforms that focus on a specific network of customers, we represent many models that have proven to advance financial inclusion : (Ceyla Pazarbasioglu, 2020, p. 13)

- **Mobile money**: Mobile technology, along with high phone penetration, underpinned the first wave of DFS services. Equally critical was the development of new business models for mobile money, including e-money issuance and agent networks, and eventual regulatory support for such models. For example, M-Pesa in Kenya allowed the poor without a bank account to digitally store, send, and receive money cheaply through their mobile phones and use agents, like a local shop. to “Cash In, Cash Out” (CICO), so they can participate in the local, still largely cash-based economy of many developing countries.9 There are over 850 million registered mobile money accounts across 90 countries with USD $1.3 billion transacted per day.10 Sub-Saharan Africa has come out as a clear leader with 21 percent of the population having a mobile money account.11 Once mobile money systems reach scale, they can provide a basis for more sophisticated financial services such as digital lending and insurance. For example, as M-Pesa matured it enabled M-Shwari, a digital micro-savings and -credit product which can be opened and used remotely.

• **Platform eco-systems**: big tech platforms, such as social media, e-commerce, and ride hailing, have enabled new business models and sparked another wave of DFS by leveraging very large user bases and scale economies. For example, Alibaba’s e-commerce portal in China provided demand for its own payment service Ali pay, which serves around 1.2 billion users. Similarly, ride-hailing service Gojek in Indonesia paved the way for Go Pay, initially to support customers to pay their drivers. By

leveraging cloud services and machine learning, the consumer data generated on these platforms has enabled a further round of DFS innovation for credit, insurance, and savings which can be accessed through a "super app." For example, e-commerce marketplaces including Amazon, Alibaba, and Mercado Libre provide credit to businesses selling on their platforms, based on analysis of merchant cash flows, inventories, fulfillment performance, and other metrics.

• **Open Application Programming Interfaces** (APIs) allow different systems to exchange consumer data and instructions. APIs can be particularly powerful for the poor when they are underpinned by a digital ID system and facilitate interactions between governments, businesses, and citizens.12 For example, in India, the Aadhaar biometric identification system which covers over 1 billion people, provides the foundation for an integrated set of APIs ("India Stack") which, among others, manages secure user consent to share data and enables remote identification and authentication for account opening and transactions.

3. Digital financial services goals and its ecosystem

The goal of financial services made available via digital means is to contribute to the reduction in poverty and deliver on the recognized benefits of financial inclusion in developing countries, Financial inclusion means the sustainable provision of affordable financial services that bring the poor into the formal economy. (BRICS Report, 2021, p. 11)

In the whole, Financial inclusion contributes to the durable development goals (poverty reduction, economic growth and jobs, greater food security and agricultural production, women's economic empowerment and health protection...).

The digital financial services has included many advantages and several facilities as follow: (International Telecommunication Union, 2016, p. 9)

- **Safety and security**: poor people are able to store and manage value without needing to protect cash as a physical asset
- **Speed and Transparency**: given the liquidity and transactional anonymity of cash, cash payments are subject to delay, "leakage" (payments that do not reach the recipient in full), and "ghost" (fake) recipients. This is particularly true in the context of government payments. By moving to digital payments, the traceability of the payment

process is improved through more stringent identification procedures, direct transfers that skip current intermediate hands, digital record-keeping, and more immediate funds transfer.

- **Increased Flexibility**: many poor people, particularly those in rural areas, receive part of their annual income through domestic and international remittances. They may also reach out to their social networks in times of need to obtain additional funds. At times, these monies do not arrive at all or do not arrive in time. The transfer can be costly and it is not clear to the payers that their funds will be directed to the proper purpose.

Savings Incentives: digital **technology** facilitates access and interfaces to saving products. Furthermore, digital payments create the opportunity to embed poor people in a system of automatic deposits, scheduled text reminders, and positive default options that help people overcome psychological barriers to saving. Moreover, digital technologies can make available data analytics on users' financial lives and therefore increase the willingness to save

- **Credit Histories**: electronic payments create records, allowing transaction histories that can support borrowing by poor consumers and merchants.
- **Women's Empowerment**: evidence suggests that digital financial remittances (domestic and international) empower women within their households. The digital nature of the payment enables the recipient to keep financial transactions private, even within a family.

4. The ecosystem of digital financial inclusion

The ITU (DFS) Focus Group is charged with describing the overall economic system of digital financial services, identifying the players the key elements necessary to make the economic system, develop in such a manner that it encourages and enables financial inclusion policies.

These participants include users (consumers, businesses, government agencies and non-profit groups) who have needs for digital and interoperable financial products and services ; providers (banks, other licensed financial institutions, and non-banks) who supply those products and services through digital means; the financial, technical, and other infrastructures that make them possible; and the governmental policies, laws and regulations which enable them to be delivered in an accessible, affordable, and safe manner.

Figure: digital financial services ecosystem

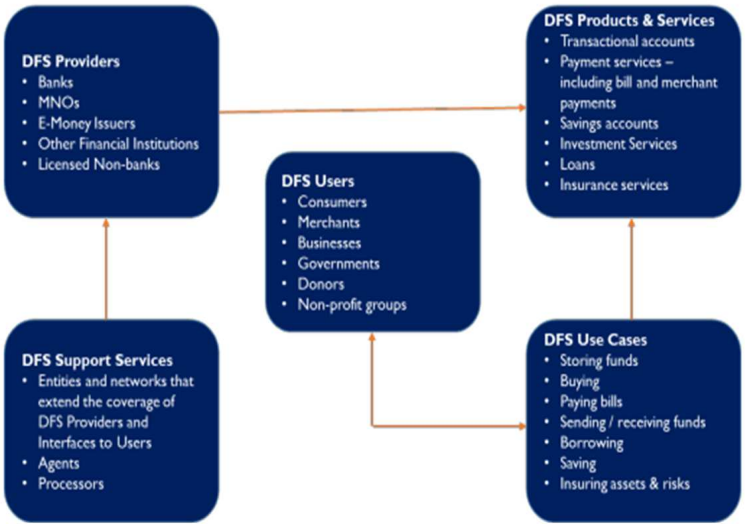

Source: (USAID.GOV, 2018, p. 7)

5. The effects of covid-19 on financial transactions

During the pandemic crisis and after the lookdown it was clear that conventional financial services was not enough to keep financial transactions needs of peoples and companies, Covid-19 pandemic has amplified the urgency of utilizing fintech to keep financial systems functioning and keep people safe during this time of social distancing, falling demand, reduced input supply, tightening of credit conditions and rising uncertainty. At the same time, these new technologies must be designed and implemented carefully to manage their risks, particularly for the poor and vulnerable, so as not to exacerbate the challenges posed by this crisis.

There is also an urgent need for investment in the prerequisites for developing digital financial services, such mobile broadband infrastructure-including in remote areas-expansion of digital identification, and open application programming interfaces.

During these difficult economic times, many are struggling to make ends meet. About 30 percent of households, representing all levels of income, reported having difficulties with paying their bills, regardless of whether they

have lost income. These problems are more highly concentrated among low-income households; even low-income households whose income has remained stable are struggling. These problems are also more highly concentrated among black and Hispanic households, reflecting the higher prevalence of low-income households among these communities. Forty percent of non-Hispanic black households and nearly 50 percent of Hispanic households reported problems paying their bills, compared with 21 percent of non-Hispanic white households.

figure: Difficulty Paying Bills, by Income Level in usa

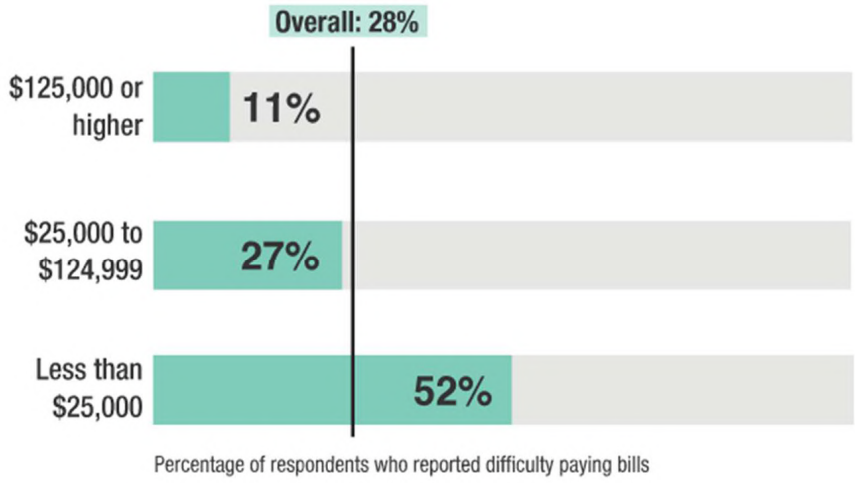

source: Kim Parker, Juliana Manasce Horowitz, and Anna Brown, *About Half of Lower-Income Americans Report Household Job or Wage Loss Due to COVID-19*, Washington, D.C.: Pew Research Center, 2020. As of May 22, 2020

Households' methods of coping with these difficulties vary across the income spectrum. A widely cited survey question from the Federal Reserve asks how respondents would pay an emergency expense. (Board of Governors of the Federal Reserve, 2020) To take into account the widespread, unexpected job losses and financial downturn associated with the COVID-19 pandemic, we modified this question to ask people who are *in the midst* of an emergency—those who reported difficulty in paying their bills-how they *are* dealing with expenses.

Among households that are struggling to make ends meet, we found that approaches vary significantly across the income spectrum Unsurprisingly, low-income households have few options. They report borrowing from

friends and family, selling possessions, and simply being unable to meet expenses. Consistent with these findings, evidence from other surveys reveals rising food insecurity among low-income households. (Diane & Abigail, 2020, p. 12)

Middle-income households report using formal credit: putting expenses on credit cards with the hopes of paying the debt off over time, using bank loans and lines of credit, and, in some cases, taking on payday loans. We found *fewer* reports of payday loans among the low-income group than among the middle-income group. Although this difference was not statistically significant, it might reflect the higher rates of job loss among low-income workers, as documented in other surveys without a job, a payday loan is not an option.

Among the high-income group, households are likely to report turning to existing assets (such as balances in checking or savings accounts), and they report planning to pay off those expenses they do put on credit cards at the end of the month.

6. Central banks policy to facilitate digital payments

The list below provides a few concrete examples of the application of these and other measures, as part of the public and private response to the COVID-19 crisis from different countries in the world following as: (Nicolas Benni, 2021, p. 18)

1. **Ghana**:

The Central Bank announced in March 2020 that all banks and MMOs had to temporarily waive fees for mobile transactions under GHS 100 (USD 18) and also ease KYC requirements to allow citizens to open low-tier, mobile wallet accounts through existing mobile phone registration details all without having to provide additional documents. Daily and monthly transaction limits, as well as maximum account balance limits, were also increased in a scalar manner, depending on the tier of the account owned.

2. **India**:

The Indian Central Bank (Reserve Bank of India) has encouraged Indian citizens to use digital payment services rather than cash, and this was echoed by the National Payments Corporation, which launched a fully-fledged awareness campaign (“India Pay Safe”) to promote the same

message. The commercial banking sector has temporarily waived fund transfer charges on digital banking platforms to encourage digital payments.

3. **Kenya:**

Following a directive from President Uhuru Kenyatta to "explore ways of deepening mobile-money usage to reduce risk of spreading the virus through physical handling of cash", the Central Bank of Kenya has implemented a bundled policy response to encourage digital payments usage in the country. These temporary measures have included: a fee waiver on all mobile money transactions up to KES 1 000 (USD 9); increasing transaction limits for mobile money to KES 150 000 (USD 1 400); waving charges for transfers between mobile money wallets and bank accounts; increasing the daily limit for mobile money transactions to KES 300 000 .

4. **Nigeria**:

Although the Central Bank has only limited itself to recommending the use of digital money over cash to the public, several initiatives were taken unilaterally by leading MMOs in the country to promote this change: the telecom company MTN Nigeria, for example, waived fees for all mobile money transfers made through its MoMo agent network; the mobile payment company Paga waived fees for merchants to receive e-payments from their customers through its platform; and Jumia, a leading e-commerce provider, discounted the purchase price of all items by 10 percent for customers who paid using a Mastercard through its JumiaPay portal .

5. **Pakistan**:

In March 2020, the State Bank of Pakistan temporarily waived the requirement for customer biometric identification in order to register for online and mobile banking account, and all fees are waived on fund transfers through online channels. Banks were also recommended to ensure that their customer support mechanisms, such as help desks, were operational and available full time to aid customers in the use of alternative delivery channels such as mobile and internet banking, ATMs, and so forth.

6. **Rwanda**:

In March 2020, the National Bank of Rwanda waived fees on mobile money transfers, transfers between bank accounts and mobile wallets, and merchant fees for payments using mobile transactions. The

bank has also increased – by three times – the limit on individual transfers using mobile money wallets, from RWF 500 000 to 1 500 000 Rwandan francs (USD 520 to 1 560).

7. Conclusion

The COVID-19 pandemic has impacted digital financial inclusion trends across the world in many and complex ways. In developing and emerging contexts, this crisis also holds the potential to propel an unprecedented acceleration in the process of financial digitization and turn out to be a game changer for digital financial inclusion. The aim of this study is to illustrate the opportunities and risks associated with the surge in uptake and use of digital financial service, providing ideas on how to leverage the paradigm changes affecting the overall approach and perspective towards digital financial services – on the part of various stakeholders – to advance financial inclusion and development. It also seeks to showcase how digital financial services have been used – in both traditional and innovative ways – to mitigate the impact of the COVID-19 crisis on economies and societies, by both public and private actors.

REFERENCES

1) BRICS Report. (2021). *Digital Financial Inclusion* . India.
2) Board of Governors of the Federal Reserve. (2020, 05 15). *: https://www.federalreserve.gov/consumerscommunities/files/SHED_2018codebook.pdf*. Retrieved 11 2021, from : https://www.federalreserve.gov.
3) Ceyla Pazarbasioglu, A. G. (2020). *Digital financial inclustion.* word bank group.
4) dfgf) .fgf .(*gdf* .fdg: dfg.
5) Diane, S., & Abigail, P. (2020, 05 18). Estimates of Food Insecurity During the COVID-19 Crisis: Results from the COVID Impact Survey. *Northwestern Institute for Policy Research* .
6) International Telecommunication Union. (2016). *The Digital Financial Services Ecosystem.* telecommunication standardization sector of itu.
7) Jim Yong Kim. (2014, 10 30). *https://www.worldbank.org/*. Retrieved 11 2021, 11, from Digital Financial Inclusion: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/publication/digital-financial-inclusion

8) Lyman Timothy و ،Lauer Kate .(2015 ,03) .*What is Digital Financial Inclusion and Why Does it Matter* ، https://www.cgap.org/: https://www.cgap.org/blog/what-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter
9) Nicolas Benni. (2021). *Digital finance and inclusion in the time of COVID-19 Lessons, experiences and proposals.* Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
10) usaid.gov. (2018). *the digital financial services landscape in nigeria: enabling market conditions for pay-as-you-go solar.*

L'inclusion financière en Afrique

الشمول المالي في افريقيا

Dr.Khaldia BELADJINE [1], Dr.Fatima SADJI [2]

[1] Université de Tiaret (Algerie), khaldia.beladjine@univ-tiaret.dz
[2] Université de Tiaret (Algerie), fatima.sadji@univ-tiaret.dz

Résumé:
Les services financiers peuvent aider les personnes pauvres du monde entier à prospérer. Avec un accès aux prêts, à l'épargne et à l'assurance, ils sont davantage en mesure de gérer les risques, économiser de l'argent pour des situations d'urgence et investir dans l'éducation ou des opportunités d'affaires.
L'inclusion financière définit la possibilité pour les individus et les entreprises d'accéder à moindre coût à toute une gamme de produits et de services financiers utiles et adaptés à leurs besoins (transactions, paiements, épargne, crédit et assurance) proposés par des prestataires fiables et responsables.
Mots Clés : L'inclusion financière, services financiers, infrastructure financière, protection financière, L'inclusion financière en Afrique.

ملخص:
يمكن للخدمات المالية أن تساعد الفقراء في جميع أنحاء العالم على الازدهار. من خلال الوصول إلى القروض والمدخرات والتأمين ، يصبحون أكثر قدرة على إدارة المخاطر وتوفير المال لحالات الطوارئ والاستثمار في التعليم أو فرص العمل.
يحدد الشمول المالي إمكانية وصول الأفراد والشركات بتكلفة أقل إلى مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية المفيدة التي تتكيف مع احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين) التي يقدمها مقدمو الخدمات. موثوقة ومسؤولة.
الكلمات المفتاحية: الشمول المالي ، الخدمات المالية ، البنية التحتية المالية ، الحماية المالية ، الشمول المالي في إفريقيا.

1. . INTRODUCTION

L'inclusion financière demeure au cœur des préoccupations de la plupart des pays du monde, qui poursuivent leurs efforts de promotion en la matière, en créant pour leurs populations, les conditions favorables à l'accès, de manière permanente, à une gamme diversifiée de produits et services financiers adaptés, à coûts abordables et utilisés de manière effective, efficace et efficiente.

En effet, au-delà de ses missions originelles, les Banques Centrales poursuivent leurs actions d'approfondissement de l'inclusion financière des catégories sociales généralement exclues du système financier. Ces initiatives, qui se conjuguent à celles menées par les différentes parties prenantes, notamment, se reflètent à travers les performances réalisées en matière d'inclusion financière dans tous les pays du monde. Pour comprendre ce problème, on peut poser le problématique suivante :

Quelle est la réalité de l'inclusion financière en Afrique ?

Ainsi le présent travail fait le point sur l'inclusion financière dans la première section et donne un aperçu sur la situation de cette dernière en Afrique dans la deuxième section.

2. Généralités sur l'inclusion financière

2.1 Définition de l'inclusion financière

L'**inclusion financière** est l'ensemble des dispositifs mis en place pour lutter contre l'exclusion bancaire et financière. Elle englobe toute une gamme de **produits et services financiers et non financiers** rendus accessibles aux populations pauvres.

Parmi les **services financiers**, nous pouvons citer :

- La micro-assurance avec toutes les variantes possibles liées aux assurances (risque climatique, décès, etc.)
- Les différents produits de crédit
- La pension
- Les produits d'épargne
- Le transfert d'argent

Les **services non financiers** couvrent quant à eux un champ plus vaste. Il peut en effet s'agir de : (Ada, 2021)

- Formations (en gestion d'entreprise, en risques, en gouvernance, etc.)
- Logiciels d'aide à la prise de décision (SIMFI, Microfact, etc.)
- Conseils et expertise technique
- Education financière et sensibilisation

Au même titre que la micro, l'**inclusion financière** a pour but d'élargir l'accès à des produits et services (non) bancaires et (non) financiers abordables et responsables pour les populations exclues du circuit bancaire classique. Pour parvenir à inclure le plus grand nombre dans le système financier et leur faire bénéficier de services bancaires adaptés, toute une gamme de produits et services ont été développés, le plus connu étant le microcrédit. Mais il existe aujourd'hui des services financiers qui répondent à des besoins qui vont bien au-delà du microcrédit : transferts d'argent, micro-épargne, micro-assurance, micro-pension. Bien conçus et aux mains d'acteurs forts et responsables, ces produits ont un potentiel énorme en termes de développement.

L'inclusion financière permet aux populations pauvres de financer leurs activités, d'épargner, de subvenir aux besoins de leur famille et de se protéger contre les risques de la vie courante. Leur distribution sur le marché est assurée par divers organismes financiers : institutions de micro finance (IMF), coopératives, prestataires de micro-assurance, banques etc. Il est essentiel que ces distributeurs inscrivent leurs activités dans une démarche responsable et sociale pour remplir l'objectif premier de l'inclusion financière : lutter contre la pauvreté. De nombreux défis restent cependant à relever pour ces distributeurs : tout l'enjeu est de servir les intérêts des populations pauvres tout en assurant leur propre viabilité économique. (Ada, 2021)

On entend aussi par **inclusion financière**, la disponibilité et l'utilisation de tous les services financiers par les différents segments de la société dont les institutions et les particuliers, surtout ceux qui sont marginalisés, à travers les canaux officiels, notamment les comptes courants et d'épargne, les services de paiement et de transferts, les services d'assurance, les services de financement et de crédit et des innovations des services financiers plus adaptés avec des prix compétitifs et raisonnables. Elle œuvre aussi à la protection des droits des consommateurs de services financiers en les soutenant afin qu'ils puissent assurer correctement la bonne gestion de leurs fonds et leurs épargnes pour éviter que certains consommateurs recourent à des canaux et outils informels, non soumis à aucun contrôle des organes de supervision et qui pratiquent des prix relativement élevés

induisant la non satisfaction des besoins en services financiers et bancaires par ces canaux. L'inclusion financière est mesurée par la disponibilité en termes d'offre des services financiers et par leurs utilisations en termes de demande, ainsi que par la qualité de ces services. (Banque Mondiale, 2021)

2.2 Les nouveaux leviers de l'accès aux services financiers

Les mutations et les innovations technologiques rapides, en particulier la diffusion de la téléphonie mobile, boostent l'accès aux services financiers et l'inclusion. Selon la GSMA, l'association des opérateurs de téléphonie mobile, les paiements mobiles se chiffrent actuellement à un milliard de dollars par jour, *via* 276 systèmes déployés dans 90 pays. Les téléphones portables et autres points d'accès permettent aux personnes qui en ont besoin de bénéficier de services financiers sans avoir à parcourir de longues distances pour se rendre dans une agence bancaire.

Les sociétés de technologie financière (ou *fintech*) bouleversent le paysage du secteur financier en facilitant comme jamais auparavant l'accès à ses services. Ainsi, les super-plateformes, comme Ali Baba/Ant Financial, s'adressent à un nombre croissant de personnes grâce aux places de marché internet et aux réseaux sociaux. (Monque Mondiale, 2021)

L'innovation et la « mobilité » des services financiers jouent depuis quelques années un rôle déterminant.

Fig.1. Les nouveaux leviers de l'inclusion financière

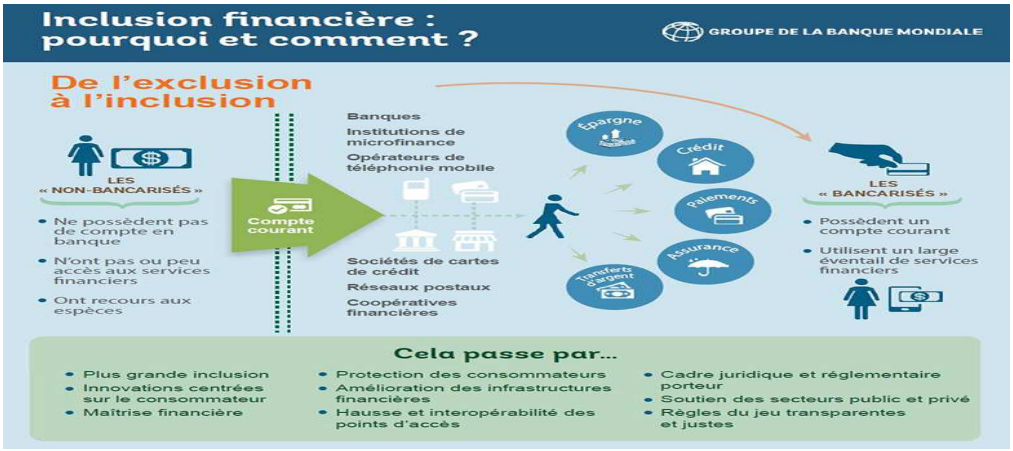

Source: https://www.banquemondiale.org/fr/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world

2.3 L'importance de l'inclusion financière et ses objectifs

- L'inclusion financière est devenue le centre d'intérêt de nombreux gouvernements et régulateurs financiers, en particulier les banques centrales. Il est ainsi prouvé l'existence d'une relation étroite entre l'inclusion financière, la stabilité financière et la croissance économique. Il est difficile de concevoir une durabilité de la stabilité financière alors qu'une grande partie de la population et d'entreprises demeure financièrement exclue du système économique. L'inclusion financière favorise la concurrence entre les institutions financières en travaillant sur la diversité et la qualité de leurs produits afin d'attirer le plus grand nombre de clients et de transactions, et l'entrée dans la légalité de certains canaux informels. (Banque D'Algerie, 2021)

- Sur un autre plan, l'inclusion financière se décline sur le plan social en portant un intérêt accru pour les populations à faible revenu, en accordant une attention particulière aux femmes, à l'accessibilité des particuliers, des petites, moyennes et micro entreprises et leur intégration dans le secteur financier officiel à travers l'offre de services financiers, en les rendant disponibles pour les catégories marginalisées, dans un souci d'intérêt public de création d'emplois, ce qui contribue à la croissance économique et donc à la réduction de la pauvreté, à l'amélioration de la répartition des revenus, et à l'augmentation du niveau de vie.

2.4 Mode opératoire de l'inclusion financière

Il est recommandé que la conduite du processus d'inclusion financière intervienne après que les Etats aient préparés une étude sur les lacunes de l'offre et de la demande, pierre angulaire à partir de laquelle, ils peuvent soit fixer les objectifs futurs avec des priorités, ou considérer que l'étude des lacunes constitue la première étape pour préparer une stratégie nationale impliquant toutes les parties concernées. Dans tous les cas, les objectifs de la stratégie doivent être définis et mesurables et peuvent être réalisés à temps, en s'employant à unifier les efforts dans la même direction et à concrétiser les objectifs fixés pour atteindre le plus grand nombre de segments possibles des secteurs ciblés.

2.5 Les principaux piliers pour promouvoir l'inclusion financière

Les principaux piliers sont : (Banque d'Algérie, 2021)

✓ **Renforcement de l'infrastructure financière**

La disponibilité d'une infrastructure financière solide pour répondre aux exigences de l'inclusion financière constitue un des piliers fondamentaux pour instaurer un environnement favorable. Il convient aussi de fixer les priorités pour la réalisation de cette infrastructure afin de consolider la croissance économique et faciliter l'accès des citoyens aux services financiers. Ces priorités sont les suivantes:

Environnement législatif

Etablir un cadre législatif approprié pour soutenir la démarche de l'inclusion financière à travers l'élaboration et la modification des instructions et résolutions qui prennent en charge les priorités telles que fixées.

L'implantation du réseau

Promouvoir l'implantation géographique en facilitant l'extension du réseau des agences des prestataires de services financiers et soutenir la création d'agences ou de petits bureaux pour les fournisseurs de services, en particulier, pour la micro-finance. Il s'agit également d'encourager la création de points d'accès pour les services financiers tels que les agents bancaires, les points de vente, les guichets automatiques, les assurances, les valeurs mobilières et autres, conformément à la législation de l'Etat.

Le développement des systèmes de paiement et de règlement

Le développement des systèmes de paiement et de règlement national en vue de faciliter la mise en œuvre des opérations financières et leur règlement entre les prestataires dans des délais opportuns pour assurer une prestation continue de services financiers.

Tirer profit des progrès technologiques

Œuvrer à développer et améliorer la communication et l'échange d'informations grâce à l'élargissement de l'offre des services financiers numériques (Digital Financial Services), ainsi que le paiement par les moyens technologiques afin de faciliter l'accès aux services financiers au moindre coût et une plus grande efficacité.

Fournir une base de données complète

Œuvrer à l'activation du rôle des bureaux d'information sur le crédit, et à la création de bases de données complètes qui enregistrent l'historique du crédit pour les particuliers et les petites et moyennes entreprises ainsi que les biens meubles, et prendre les mesures nécessaires pour s'assurer que les fournisseurs de

service et les clients ont l'accès aux informations dont ils ont besoin pour assurer la transparence et la protection des droits de tous.

- ✓ **La protection financière des consommateurs**

Compte tenu de la croissance et du développement du secteur financier et la complexité des produits et services financiers offerts aux clients ainsi que l'évolution des instruments financiers électroniques et l'expansion de ces services, le concept de la protection financière des consommateurs a été le centre d'intérêt de ces derniers temps. Le but des règles édictées à cet égard est d'accroître la confiance dans le secteur bancaire et financier en vue de promouvoir la démarche d'inclusion financière et la stabilité financière à travers les moyens suivants: (BCEAO, 2020)

- S'assurer que le client bénéficie d'un traitement équitable et transparent des services et des produits financiers, avec facilité à un coût raisonnable et de qualité.
- Fournir les informations nécessaires et précises à toutes les étapes de la relation du client avec les fournisseurs de services financiers, à travers la divulgation de manière transparente des données aux clients en veillant à les informer sur les avantages et les risques associés au produit tout en développant un mécanisme pour mettre les clients régulièrement au courant de toutes les mises à jour et les modifications dans les produits et services.
- La possibilité de donner des conseils en fonction des besoins des clients et de la complexité des produits et des services qui leur sont fournis.

- ✓ **Développer des services financiers et des produits qui répondent aux besoins de toutes les catégories sociales**

Ce point est considéré comme l'un des plus important piliers pour concrétiser l'inclusion financière à travers la facilitation de l'accès aux services financiers au profit des particuliers et des petites et moyennes et micros entreprises, il s'ensuit que cette exigence des produits et des services financiers incombe aux fournisseurs des services financiers, en tenant compte:

- Des besoins et des exigences des clients ciblées lors de la conception des produits et services qui leurs sont destinés avant de les mettre sur le marché, ainsi que l'innovation de nouveaux produits d'épargne, d'assurance, et des moyens de paiement, autre que les prêts.
- Favoriser la concurrence entre les fournisseurs des produits et des services financiers, pour offrir plus d'options aux clients et améliorer la compétitivité entre les institutions financières, pour maintenir un niveau élevé de la qualité de

services, permettant aux clients de choisir facilement en toute transparence, les produits avec des coûts raisonnables.

- La réduction des taxes et commissions injustifiées imposées aux clients, ainsi que la réduction des prestations de services financiers inappropriés en contrepartie du paiement de commissions par le client.

✓ **L'éducation financière**

- Tout Etat doit se préoccuper de l'éducation et de la sensibilisation financière à travers l'élaboration d'une stratégie nationale visant à promouvoir l'enseignement et la culture financière. Le développement de cette stratégie par des organismes gouvernementaux et le secteur privé, afin d'améliorer les connaissances financières des citoyens, en particulier les catégories vulnérables tels que les petites et moyennes entreprises, les jeunes et les femmes.

- L'objectif de l'éducation financière est d'instaurer un système d'enseignement financier intégrée en vue de bâtir une société cultivée sur le plan financier et œuvre à promouvoir et à développer la sensibilisation de tous les segments de la société, qui possèdera les compétences qui lui permettront d'être en mesure de comprendre et d'assimiler les produits et services financiers, sachant que la culture financière aide les citoyens à prendre des décisions d'investissement saines et étudiées dans leurs différentes transactions financières avec le plus faible degré du risque.

2.6 Le rôle des banques centrales et organes de contrôle dans la consolidation de l'inclusion financière

Les banques centrales jouent un rôle important dans la consolidation de l'inclusion financière à travers: (Banque Mondiale , 2018)

- L'élaboration d'une réglementation visant à faciliter les transactions bancaires sous toutes ses formes, et à surmonter les obstacles de l'offre et de la demande pour assurer l'accès des services financiers à ses utilisateurs.

- Œuvrer pour l'entrée des canaux informels dans la légalité en les soumettant à leur contrôle et à leur supervision.

- Œuvrer à promouvoir la création et le développement de canaux alternatifs aux services financiers conventionnels, en utilisant des technologies modernes.

2.7 Les avantages au-delà de l'inclusion financière

L'inclusion financière profite à l'économie et à la société dans leur ensemble. D'après des études antérieures, l'offre de services financiers traditionnels aux ménages à faible revenu et aux petites entreprises va de pair avec une accélération

de la croissance et une réduction des inégalités de revenus. Selon notre analyse, l'inclusion financière numérique est également liée à une croissance du PIB plus forte. (IMF, 2020)

Fig.2. Les avantages au-delà de l'inclusion financière

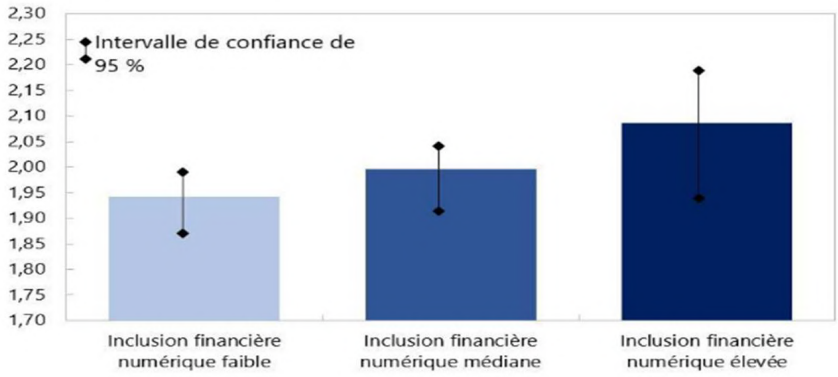

Source : Calculs des services du FMI, 2017

3. L'Inclusion financière en Afrique

A l'échelle microéconomique, l'inclusion financière permet de financer des projets, qu'ils soient personnels ou professionnels. L'individu peut ainsi investir dans des projets d'avenir tels que l'éducation ou l'achat de biens immobiliers, ce qui, à terme, bénéfice à l'ensemble de l'économie. A l'échelle d'une entreprise, l'inclusion financière permet une facilitation des activités et des procédures, comme par exemple le versement des salaires ou le paiement des fournisseurs. A l'échelle de l'Etat, l'inclusion financière permet un meilleur contrôle et une réglementation des activités économiques et facilite le paiement des impôts ou le versement des subventions. (IMF, 2020)

3.1 L'Inclusion financière en quelques chiffres

Cependant, de nombreux individus en Afrique rencontrent des difficultés lorsqu'il s'agit de récolter des fonds, et tout particulièrement lorsqu'il s'agit de la levée de fonds formels. En effet, la part du système financier informel en Afrique est encore importante et pose le problème du contrôle par l'Etat des flux échangés. L'inclusion financière se heurte souvent à la finance informelle, même si les deux phénomènes ne sont pas incompatibles dans une même économie.

Fig.3. L'Inclusion financière en quelques chiffres

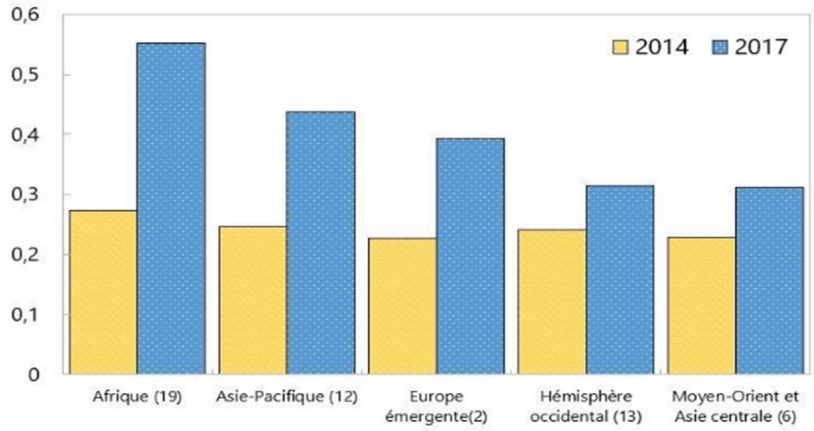

Source : Calculs des services du FMI, 2017

3.2 Les barrières à l'inclusion financière en Afrique

Une autre question fondamentale à se poser est alors la suivante : comment améliorer l'inclusion financière en Afrique ? Pour répondre à une telle question, il faut comprendre les barrières et les difficultés auxquelles la population africaine est confrontée lorsqu'il s'agit de finance formelle. Lorsque l'on parle de barrières à l'inclusion financière, il est important de distinguer l'exclusion « volontaire » de l'exclusion « involontaire ».

Fig.3. Les avantages au-delà de l'inclusion financière

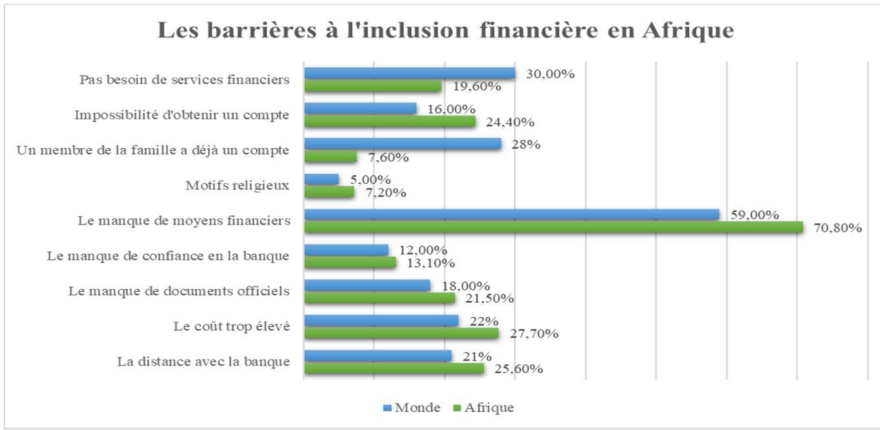

Source : World Bank Global Findex Database 2019. BSI Economics

L'exclusion « volontaire » est liée à des choix microéconomiques de ne pas recourir aux services financiers formels ; l'exclusion se fait plutôt du côté de la demande de services financiers. Les motifs religieux et le fait qu'un membre de la famille ait déjà un compte sont des exemples de barrières « volontaires ». Nous allons nous pencher sur l'Islam pour illustrer la barrière religieuse. La Charia (loi islamique) définit un certain nombre de principes en matière financière. Les taux d'intérêt, riba, l'incertitude, gharar, et la spéculation, maysir, sont proscrits. Il est interdit de financer certains secteurs d'activité, comme par exemple la production d'alcool, car ces derniers sont considérés haram ; ils sont illégaux aux yeux de la Charia. Enfin, les projets financés doivent être ancrés dans l'économie réelle et faire l'objet d'un partage des profits et des pertes entre le financeur et le financé. La finance islamique offre aux individus des services financiers respectueux des principes de la Charia énoncés ci-dessus. En revanche, cette forme de finance est encore très peu développée sur le continent africain, ce qui peut être une explication de l'exclusion financière d'individus souhaitant avoir accès à des services financiers respectueux de leurs valeurs religieuses. En effet, 30 % de la population d'Afrique Subsaharienne est musulmane, soit 248 420 000 individus. (ZINS, 2017)

Les barrières « involontaires » proviennent de facteurs subis qui excluent une population ; l'exclusion se fait plutôt du côté de l'offre de services financiers. Par exemple, la distance avec la banque, le coût trop élevé et le manque de documents officiels sont des barrières « involontaires ». Nous allons nous pencher sur cette dernière barrière pour illustrer notre propos. Les banques africaines enregistrent une surliquidité de leurs bilans. Ce phénomène est problématique car il est responsable d'une faible intermédiation de la part des banques. Nketcha et Samson tentent d'expliquer cette surliquidité des banques africaines dans leur article (Review of Development Finance, 2014). Les auteurs concluent qu'il s'agit d'une stratégie de précaution : les banques du continent adopteraient un tel comportement pour se prémunir contre un risque de pénurie de liquidités. Pour pouvoir s'assurer contre ce risque, elles exigent des garanties importantes de la part de leur clientèle. Or cette dernière n'a pas toujours le collatéral ou les documents officiels nécessaires.

La barrière la plus importante en Afrique est la même qu'au niveau global : le manque de moyens financiers (70,8 %). Nous pouvons ensuite constater que les principaux obstacles sont des obstacles « involontaires » : coût trop élevé (27,7

%), distance avec la banque trop importante (25,6 %), manque de documents officiels (21,5 %). Les barrières « volontaires » que sont les motifs religieux et le fait qu'un membre de la famille ait déjà un compte sont les facteurs les moins importants (respectivement 7,2 % et 7,6 %).

Il est donc important de constater que les barrières à l'inclusion financière sont le plus souvent subies par les populations africaines. Réduire les coûts, améliorer la couverture géographique des agences et améliorer l'accès aux documents administratifs peuvent s'avérer être des moyens efficaces pour augmenter l'inclusion financière. Une règlementation bancaire efficace a aussi un rôle important pour assurer un bon monitoring des banques et augmenter l'intermédiation. Le problème de surliquidité des banques africaines pourrait notamment être réduit grâce par exemple à l'établissement d'un fonds de garantie des dépôts.

4. CONCLUSION

La situation de l'inclusion financière dans le monde s'est globalement améliorée au cours des dernières années notamment en Afrique. Les performances réalisées traduisent l'efficacité des actions mises en œuvre par les différentes parties prenantes pour créer les conditions favorables à l'accès des populations aux services financiers, notamment de proximité.

Cependant, des efforts devraient encore être déployés par l'Afrique, afin d'améliorer l'inclusion financière.

A ce titre, les actions en Afrique, comme dans le reste des pays du monde, devraient porter sur :

- L'élaboration et la mise en œuvre de stratégies d'inclusion financière et de programmes d'éducation financière.
- Des réformes structurelles et des mesures favorables à l'inclusion financière devraient également être menées.
- La digitalisation des paiements publics et la participation active aux travaux de collecte de données d'inclusion financière.

5. Bibliography List:

Banque Mondiale . (2018). Consulté le 11 16, 2021, sur https://www.banquemondiale.org/fr/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world

IMF. (2020). Consulté le 11 12, 2021, sur https://www.imf.org/fr/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19

IMF. (2020). Consulté le 11 13, 2021, sur https://www.imf.org/fr/News/Articles/2020/07/01/blog-digital-financial-inclusion-in-the-times-of-covid-19

Banque D'Algerie. (2021). Consulté le 11 12, 2021, sur https://www.bank-of-algeria.dz/

Banque d'Algérie. (2021). Consulté le 11 12, 2021, sur https://www.bank-of-algeria.dz/

Banque Mondiale. (2021). Consulté le 11 15, 2021, sur https://www.banquemondiale.org/fr/topic/financialinclusion/overview#1

Monque Mondiale. (2021). Consulté le 11 16, 2021, sur https://www.banquemondiale.org/fr/topic/financialinclusion/overview#1

Ada. (2021). *Ada Microfinance.* Consulté le 11 16, 2021, sur https://www.ada-microfinance.org/a-propos-de-ada/definition-de-linclusion-financiere

BCEAO. (2020). *La situationn de l'inclusion financiere dans l'UEMOA au titre de l'année 2019.* BCEAO.

ZINS, A. (2017). *L'inclusion financiere en Afrique.* BCI Economics.

توصيات الملتقى

انه في اليوم الأول و الثاني من شهر ديسمبر 2021 في تم تنظيم مؤتمرا دوليا تحت عنوان " المؤتمر الدولي الثامن بتقنية التحاضر عن بعد حول: التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام (الواقع، الفرص، والتحديات).

المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار" بحضور ومشاركة أساتذة وباحثين من جامعات جزائرية عديدة. وأخرى أجنبية من دول عربية شقيقة تلتها مناقشات ثرية.

وقد توزّعت الأوراق البحثية بين مداخلات علمية تم عرضها خلال جلسات الملتقى أخري بتقنية التحاضر عن بعد.

ولقد مست الأبحاث المشاركة بالملتقى مختلف محاوره العشرة المسطرة.

وبهذه المناسبة نوجه الشكر الجزيل الى السيد مدير الجامعة البروفسور محمد مجاود على دعمه واحتضانه للمؤتمر، كم لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الخاص السيد عميد الكلية البروفيسور أحمد بوسهمين والسادة أعضاء الهيئة المشرفة على هذا المؤتمر وكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا المؤتمر.

وترفع لجنةُ التّوصيات المنبثقة عن هذا المؤتمر الدولي الثامن جملة من التوصيات، نوردها فيما يلي:

1. التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية وهذا من خلال إعداد خطة استراتيجية وطنية لعدة سنوات تهدف إلى تعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع.

2. العمل على تطوير أدوات تمويل رقمية بهدف سد الفجوة التمويلية للمساهمة في إيصال الخدمات المالية إلى أكبر شريحة ممكنة من طالبي التمويل، خصوصا الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
3. ضرورة توافر بنية تحتية الكترونية تدعم إقامة بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الانتشار الجغرافي للمؤسسات البنكية والمالية تسمح بتطوير أنظمة الدفع والتسوية، والاستفادة من التطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا المجال.
4. أهمية بناء البيئة المناسبة التي تعزز توفير قواعد بيانات شاملة، من أجل تعميم استعمال التقنيات والابتكارات الحديثة في هذا المجال.
5. أهمية توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال تحديث القوانين المالية بشكل يتكيف مع المتطلبات الجديدة والتقدم الرقمي الحاصل في المجال النقدي والمالي تدعم وتعزز من الشمول المالي.
6. توسيع النطاق الفعلي للخدمات المالية الرسمية، من خلال توسيع شبكة مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، على مستوى المراكز البريدية وتحويلها بنوك بريدية للتمويل الأصغر.
7. استخدام الأموال الوقفية وأموال الزكاة في عمليات التمويل وتعميمها من خلال انشاء مؤسسة مالية وقفية، ناهيك عن تعزيز استخدام المصارف الإسلامية للتقنيات الرقمية.
8. ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في موضوع الشمول المالي، وكيفية توسيع وتسهيل الوصول إلى خدمات مالية مبتكرة تحاكي متطلبات المجتمعات العربية، وتساهم في استدامة الأنظمة المالية لديها.